

جنود وجواسيس وحكام
طريق مصر إلى الثورة

حازم قنديل

ترجمة وإخراج:
مركز الخطابي للدراسات

مركز الخطابي للدراسات
Khattabi Centre for Studies

جنود وجواسيس وحكَّام

طريق مصر إلى الثّورة

جنود وجواسيس وحكَّام

طريق مصر إلى الثَّورة

تأليف

حازم قنديل

ترجمة

مركز الخطابي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المركز

لعل من أصدق الأوصاف للثورات تشبيهها بالظواهر الطبيعية وعلى رأسها الزلازل، فلا يمكن التنبؤ بها أبداً ولا يمكن وضع قواعد لوقوعها أو عدم وقوعها، فكم من مرة حدثت ذات الظروف في ذات البلاد في حقبتين مختلفتين، فكانت النتيجة ثورة عارمة في المرة الأولى، وسكوتاً واستقراراً تاماً في المرة الثانية. على أن الثابت في الثورات، كما في جميع الظواهر التاريخية، أن من لا يقرأ التاريخ جيداً ويستوعب دروسه ويستقرأ وعوده، يكررُ الأخطاء، ويدفع الأثمان مرة بعد مرة، مضاعفةً غالباً.

لقد واجهت ثورات الربيع العربي الأنظمة القائمة، التي تعرف رؤوسها وخواصهم والمقربين منهم، وغفلت، أو تغافلت، عن أركان الأنظمة المترسخة عبر سنين، ودولها العميقة التي يكاد أهلها يجهلونها فكيف بمن ثار عليها.

وكانت مصر ولا تزال قلب الأمة الإسلامية بثقلها السكاني الهائل كماً ونوعاً، وموقعها الجغرافي العبقري وسط بلاد المسلمين، ومكانتها الراسخة في التاريخ الإسلامي، لذا كانت الانتفاضة في مصر سنة 2011عن حق أهم ثورات الربيع العربي، رغم أنها لم تكتمل، بل رغم أنها تحوَّلت الى أمثولة بدلاً من أن تكون مثلاً.

وموضوع هذا الكتاب النظامُ الحاكم في مصر، نشأته وجذوره وصولاً لثماره المُرَّة وظلاله الكئيبة، حيث يبدأ من انقلاب «الضباط الأحرار» على النظام الملكي، ويبحث مطوَّلاً تجاذبات الحكم بين أطرافه ومألات هذه التجاذبات التي أفضت نهاية المطاف الى تركز السلطة بيد الطبقة العسكرية، التي تحالفت مع طبقة رجال أعمال، هذه السيرورة الطبيعية لأي حكم استبدادي، حيث تطالب السلطة بما تراه حقها من المال، كما يسعى المال الى ما يشتهيه من السلطة.

رأى مركز الخطابي ترجمة هذا الكتاب، الذي أُلِّف بالإنكليزية -رغم أن الكاتب مصري- لشموليته في عرض الأحداث في سياقاتها وترتيبها، وتناوله لعوامل

نشـوب الثـورة، التـي جـاءت نتيجـةً أخـيرةً لهـا. وحقيـق بالشـعوب العربيـة دراسـة هـذه الثـورة وغيرهـا لاسـتخلاص العـبر، كيلا تتكـرر الأخطـاء، ويُعـاد دفـع التكاليف.

ومـن المهـم الإشـارة أيضـاً الى أن هـذه الثـورة أثَّـرت تأثـيراً شـديداً عـلى البلـدان العربيـة والإسـلامية كافـة، وخصوصـاً بـلاد الشـام، التـي لا تنفصـل وفقـاً لـدروس التاريـخ وحقائـق الجغرافيـا عـن مـصر وشـعبها.

الفهرس

"سنرى المدافعين عن الوطن يصبحون أعداءه عاجلاً أم آجلاً، ويُشهِرون خناجرهم دائمًا بوجوه إخوانهم في الوطن، لنسمعهم يقولون لطاغية بلادهم: إذا أمرتني أن أغرز سيفي في صدر أخي أو أجز عنق أبي أو أبقر أحشاء زوجتي الحامل، فلن أتردد طرفة عين ولو خالفت شمالي ما تفعله يميني"

جان جاك روسو، خطاب في أصل التفاوت وأصوله بين البشر- سنة 1755

تمهيد

تُحَطِّمُ الثوراتُ قلوبَنا سواء نجحت أو فشلت. تُعنى دراسة الثورة بتقصي كيفية استيقاظ الجماهير من سباتها واندفاعها إلى مركز صدارة تاريخها، لا لشيء إلا لأنها رأت أحلامها مغصوبةً أو مكبوتة. وفي أفضل الحالات، تكون النتائج دون التوقعات بكثير. ومع أن دراسة الثورات قد تُثبّط الهمم، إلا أن هذه المراحل النادرة والغامضة من التاريخ تشكل عامل جذب للباحثين المولعين بالبحث عن المغامرة والتشويق.

فكَّرتُ وكتبت عن أطول فترة ممكنة استطعت تذكُّرَها عن آفاق الثورة في مصر، وقررت قبل خمس سنوات أن أنشر كتابًا عنها. ولكن قُبيل اكتمال مسودة الكتاب، قفزت الكلمات من الصفحات مباشرة لتتحقق أمام عيني: لقد ثار المصريون أخيرًا!

بين الحرم الجامعي الهادئ في لوس أنجلوس والحواجز المحيطة بميدان التحرير اتخذت المسودة شكلها النهائي. سارت عجلة التاريخ هذه المرة نحو الأمام، وحلق طائر المينيرفا[1] عند الفجر، وفيما كان هذا الكتاب يتحدث عن تاريخ مضى بات يتحدّث عن الزمن الحاضر.

يستحيل أن نَميِّزَ الأسباب الجذرية لثورة 25 يناير في مصر ونصنِّفها قياسًا على الأسباب التي ألهمت أي ثورة أخرى. بل يجب أن نُقر على الأقل بأنه من السابق لأوانه تحديد سبب نزول الملايين إلى الشوارع في ذلك اليوم بالذات وتعهدهم بعدم العودة إلى ديارهم قبل تحقيق مطالبهم رغم عيشهم تحت وطأة القمع والاستبداد طويلًا. يبدو أن الفشل السياسي والأزمات الاقتصادية والتحريض الأيديولوجي ومشكلات الحياة المتجددة تشابكت جميعها خلال هذه اللحظات القاتلة والأخيرة في حياة النظام ما بعث على اليأس. وبالمثل، لم يكن التنبؤ بنتيجة هذا الاضطراب الهائل في هذه المرحلة سوى مجرد تكهنات، فحتى لو ظهر نظام جديد بالفعل، فسيستغرق الأمرُ سنوات قبل أن يتبلور شكله.

لذا بعيدًا عن هذه التكليفات الشاقة- وربما غير المجدية-، يسعى هذا الكتاب

1- المينيرفا هي آلهة الحكمة والعقل عند اليونان، والبومة طائرها فاعتُبرت رمزًا للحكمة. (المترجم)

لتحقيـق هـدف أكـثر تواضعًـا وواقعيـة، إذ يسـعى لفهـم مـا الـذي جعـل مـن الثـورة أمـرًا ممكنًـا بمجـرد تحقـق شروطهـا المسـبقة. وبـدلًا مـن السـؤال عـن سـبب انـدلاع الانتفاضـة، أحـاول أن أشرح مـا مهَّـد الطريـق أمامهـا، ومـا الـذي أعـان الشـعب عـلى تحـدي الطاغية الـذي لا يُقهـر -فيـما يبـدو ظاهـرًا- وأن ينجـح فيـما أقـدم عليـه؟

الجـواب في هـذه الحالـة كـما في حـالات أخـرى لا حصر لهـا يكمن في موقف المؤسسـتين العسـكرية والأمنيـة. إن فشـلَ أي ثـورة مـا دامـت الأجهـزة القمعيـة للنظـام القديـم راغبـةً وقـادرةً عـلى قمعهـا واحـدةٌ مـن الحقائـق البديهيـة القليلـة في مجـال نظريـة الثـورة. وقـد يخطـر بالبـال أنهـا أمـر مفـروغ منـه، لكـن الكثيريـن لا يولونهـا ما تسـتحق مـن الاهتمام.

لكـن لمـاذا فشـلت الأجهـزة القمعيـة في حمايـة أسـيادها مـن ساسـة مـصر رغـم أنـه لم تُنهكهـا حـرب خارجيـة كـما حـدث في روسـيا عـام 1917 أو حـرب أهليـة كـما حـدث في ليبيـا عـام 2011؟

يتناقــض النجــاحُ الأولي للثــورة في مــصر الافــتراضَ الاختــزالي القائــل بــأن الجيــش وقـوات الأمـن يشـكلان في الأسـاس "القبضـة الحديديـة" أو "الأيـدي القويـة" للسـلطة أو غيرهـا مـن الاسـتعارات التـي تصورهـما وكأنهـما مجـرد توابـع وليسـا مؤسسـات مسـتقلة ذات مصالـح متمايـزة. فالقـوات المسـلحة والمؤسسـة الأمنيـة شريـكان أساسـيان في النظام الحاكـم لأي دولـة، إذ يعمـلان مـع الجهـاز السـياسي وليـس لصالحـه بغـض النظـر عـما ينـص عليـه الدسـتور. تتطابـق مصالـح الـشركاء الثلاثـة عـادة لتـبرز وكأنهـا نمـوذج عـن الوحـدة فيـما بينهـا لكنهـا ليسـت كذلـك أبـدًا.

يقــول مكيافيلــلي "لا مجــال للمقارنــة بــين الرجــل المســلَّح وغــير المســلَّح، ومــن غــير المنطقـي أن نتوقـع مـن الرجـل المسـلَّح الخضـوع طواعيـة لآخـر أعـزل، أو أن يقـف السـيد الأعـزل آمنًـا بـين خدمـه المسـلحين".[1] تبـدو هـذه المُسـلَّمة الأساسـية اليـوم صحيحـة كـما كانـت في القـرن السـادس عـشر. ومـع ذلـك يفـترض النهـج التقليـدي لتحليـل العلاقـة بـين السياسـيين والقائمـين عـلى وسـائل القمـع أن مؤسسـتي الجيـش والأمـن تتصرفـان تمامًــا مثــل مجموعــات الضغــط الأخــرى، حيــث تتفاوضــان مــع السياســيين لتعزيــز مصالحهـما. لكـن هـذه المؤسسـات القويـة عندهـا مـن الأوراق القويـة أكـثر مـما لـدى

1- Machiavelli, The Prince (2004), 68–69.

مجموعات الضغط الأخرى، إذ تتشابك مصالحها المؤسسية في أذهان أعضائها مع أمن الوطن وربما وجوده بحد ذاته، وبالتالي تصمم على إجبار السياسيين على إعطاء الأولوية المطلقة للملفات المتعلقة بالحرب ومواجهة أعداء الخارج أو الداخل. ولأن القوة هي العامل الحاسم بالنسبة لهذه المؤسسات بعكس المؤسسات الأخرى، لا يستطيع السياسيون بسهولة تحجيم نفوذ هذه المؤسسات من خلال الوسائل القانونية والإدارية أو حتى عن طريق تعزيز شرعيتهم الشعبية.

فكيف يمكن للقادة السياسيين إخضاع شركائهم الأقوياء؟ عادة ما يتفاوض السياسيون وشركاؤهم على التراتبية التي تُحَدِد لكل جهة نفوذها في السلطة. والثقل النسبي لكل مؤسسة من المؤسسات الثلاث هو ما يجعل نظامًا ما سواء كان ديمقراطيًا أو غيره خاضعًا لهيمنة الجيش وأمنيًا استبداديًا. ولذا، يجب أن يبدأ تحليل أي نظام بإيضاح العلاقة بين مكونات "مثلث القوة" هذا، أو إزالة الغموض المحيط بها. وهذا هو جوهر الواقعية المؤسسية التي تسلط الضوء على الصراع المستمر على السلطة بين المؤسسات الباحثة عن مصالحها الذاتية داخل الدولة. إنها لا ترى الدولة كجسم موحد أو مترابط، بل كمزيج من المؤسسات لكل منها أجنداتها الخاصة لتعزيز نفوذها، والتي قد تكون أحيانًا متصارعة فيما بينها- بغض النظر عن الهدوء الظاهر- ومتحالفة مع بعضها البعض أحيانًا أخرى، لكن هدفها دائمًا هو تعزيز مصالحها الخاصة.

بطبيعة الحال، تؤدي هذه المنافسة إلى ظهور ترتيبات تمنح امتيازًا لبعض المصالح بينما تقمع مصالح أخرى. ولكن هذا التوازن القائم يمكن أن يختل لمجرد حدوث بعض التغييرات الطفيفة في المشهد الداخلي أو في الظروف الجيوسياسية، مما يسبب جولة جديدة من الصراع تؤدي في النهاية إلى تبدل جديد في موازين القوى. وبهذه الطريقة يمكننا ملاحظة أن نوع النظام يعكس ميزان القوى السائد عند نقطة زمنية معينة، لا التسلسل الهرمي الرسمي أو السياسات المعتمدة.

يُعتبر انقلاب يوليو 1952 نقطة جيدة لبدء تحليل الصراع داخل مثلث السلطة في مصر، وذلك مع قيام قادة حركة الضباط الأحرار- تمامًا مثل صُنَّاع أي انقلاب- بتقسيم الأدوار بين من يديرون الحكومة ومن يمسكون بالملف الأمني ومن يسيطرون على القوات المسلحة.

تأرجحت مكونات هذا النظام المتمايز داخليًا على مدى العقود الستة التي أعقبت الانقلاب بين التعاون والتنافس، وذلك لأن مصالحهم- رغم تقاطعها في بعض الأحيان- ظلت منفصلة انفصالًا واضحًا. واحتاجت القيادة السياسية لدعم عسكري و/ أو أمني للحفاظ على سلطتها في حال رفضت الجماهير الانصياع لها، لكنها عملت على إيجاد تنافس بين المؤسستين العسكرية والأمنية لتعزيز استقلاليتها وعدم الارتهان لأي من الجهتين.

أدركت المؤسسة الأمنية أن استمرارية نفوذها مرهون باستمرار الحكم الاستبدادي المطلق، وأن الانتقال إلى الديمقراطية سيُفقِدُها سلطَتها. أما الذين بقوا في الجيش، فقد انعكس تعاظم الدور السياسي للجيش سلبًا على جاهزيتهم القتالية والصورة العامة للقوات المسلحة ما أثار قلقهم. ولذا، فضلوا العودة إلى ثكناتهم بعد تطبيق الإصلاحات المطلوبة، على أن يعودوا للتدخل فقط عند الضرورة.

تبعًا لمصالحها المختلفة، استُدرجت المؤسسات الثلاثة لمنافسة شديدة محتومة للهيمنة على الحكم، وهي منافسة اندلعت في بيئة داخلية وجيوسياسية مضطربة. بالتأكيد لم يكن الهدف أن تقضي مؤسسة واحدة على المؤسستين الأخريين، بل إخضاع أحد مكونات الكتلة الحاكمة للمُكوِّنين الأخريين. وعلى مدى سنوات، أدت التحالفات المُتغيِّرة بين مكونات هذه الكتلة الثلاثية، وفيما بينها وبين القوى المتدخلة من داخل البلاد وخارجها إلى تبدل موازين القوى تبدلًا مستمرًا. ولكن اتحد المكونان السياسي والأمني شيئًا فشيئًا في مسار عام يقضي بتهميش شريكهما الثالث. وبحلول السبعينيات، بدأت هيمنة الجيش على النظام- والتي بدأت خمسينيات القرن الماضي- بالانهيار. ففي اليوم الذي تولى فيه حسني مبارك منصب الرئاسة، كانت مصر قد تحولت بالفعل من دولة عسكرية إلى دولة أمنية بوليسية، وفي اليوم الذي أطيح فيه به، رأى الجيش في الانتفاضة الشعبية فرصته للانتقام.

يبحث هذا الكتاب في تاريخ التكوينات الخفية لنظام يوليو 1952 في مصر، من البداية إلى النهاية، استنادًا إلى المصادر الأساسية- مذكرات ومقابلات ووثائق رُفِعَت عنها السرية ومقاطع إخبارية- وبعد إعادة قراءة كمية هائلة من المؤلفات الثانوية. وفي هذا

المقـام، يقـول المـؤرخ إدوارد هاليـت كار[1]: " لا تقتـصر المهمـة الحقيقيـة للمـؤرخ في الكتاب عـلى مجـرد طـرح الأسـئلة والبحـث عـن إجاباتها وحسـب، بـل في العثـور عـلى إجابات غير موجـودة في تلـك الكتـب؛ وهـذا يتطلـب فهـمًا وخيـالًا، تمامًـا بنفـس قـدر الاطـلاع عـلى الحقائـق"[2]. وتماشـيًا مـع نصيحتـه القيمـة، يُعيـد هـذا الكتـاب ترتيـب المنعطفات الحاسـمة الخاصـة بالـصراع المسـتمر عـلى السـلطة في مـصر منـذ سـتة عقـود، والـذي اسـتنزف البـلاد، وذلـك عـبر إعـادة دراسـة نشـأة المؤسسـات باعتبارهـا اللاعـب الأسـاسي في الحالة الاجتماعيـة التـي يحكمهـا منطـق القـوة. وبقـدر مـا قـد تمثِّـل هـذه الدراسـة إشـكالية لدى البعـض، فإنهـا خطـوة أولى ضروريـة عـلى طريـق فهـم واضـح للمشـهد المـصري. ولـذا، بـدأ المُنَظِّـر السـياسي والدبلومـاسي المـصري المخـضرم بطـرس غـالي مذكراتـه قائـلًا:

"يجـب عـلى كل مـن يريـد الكتابـة عـن المـاضي أن يـدرك أن الأحـداث المهمـة نـادرًا مـا تتكشـف في سرد وتسلسـل متماسـك، لأنهـا مبعـثرة عـبر الزمـن... ولكـن بمجـرد تجميـع الجوانـب المختلفـة لموضـوع واحـد، فسـتبدو أكـثر ارتباطًـا مـما كانـت عليـه في الواقـع. فالأفـكار والأفعـال التـي تبـدو وكأنهـا حدثـت بطريقـة عشـوائية ومنفصلـة تظهـر حينهـا في شـكل تسلسـل واضـح ومتتابـع. هـذا مـا يفـسر صعوبـة فهـم الواقـع كـما حـدث... فالمؤرخـون يصـدرون في النهايـة أحكامًـا عـلى تسلسـل الأحـداث في شـكلها المتكامـل".[3]

بعـد نظـرة عامـة وموجـزة للمظـالم التـي أدت بالجيـش إلى انقـلاب عـام 1952، تَـدْرُسُ الفصـول الخمسـة الأولى مـن الكتـاب بتفصيـل كبـير الأحـداث البـارزة التـي وضعـت مـصر في مسـارها المقـدر لهـا: أزمـة مـارس 1954؛ هزيمـة يونيـو 1967؛ ثـورة مايـو 1971 "التصحيحيـة"؛ حـرب أكتوبـر 1973؛ وثـورة ينايـر 2011. يحـدد كل فصـل تـوازن القـوى والقضايـا المطروحـة والأحـداث الرئيسـية، والنتيجـة التـي مهـدت الطريـق للمرحلـة التـي تليهـا. ويعـرض الفصـل الختامـي ثـورة 25 ينايـر كواحـدة مـن عـدة حلقـات مـن النضـال، فهـي التـي أعـادت ترتيـب اللاعبـين وتشـكيل موازيـن القـوى تمهيـدًا لجولـة أخـرى.

لم يقـم أي عمـل آخـر- عـلى حـد علمـي- بدمـج السلسـلة الكاملـة مـن الحلقـات التـي

1- مؤرخ وصحفي ودبلوماسي إنجليزي (1892-1982). (المترجم)

2- Jonathan Haslam, The Vices of Integrity, 136.

3- بطرس غالي "طريق مصر إلى القدس"، ص 9-10.

حدثت في الفترة الممتدة ما بين 1952 و2012 في سرد تحليلي واحد يختبر تجلياتِها بشكل منهجي من خلال نموذج نظري متميز. لقد فاجأت ثورة 2011 الكثيرين حقيقةً، بسبب الاعتقاد الخاطئ بأن النظام المصري حافَظَ على طابعه العسكري طوال الوقت. وبعبارة أخرى، تعامل المراقبون بإجماع مع دعم الجيش للنظام باعتباره ثابتًا لا يتغير. وحتى الزلزال الذي هزَّ مصر حتى النخاع ترك هذا الاعتقادَ السائدَ كما هو، مع إصرار الكُتَّاب على أن القيادة العليا لم تتخلَ عن النظام القائم، إنما تخلت عن مبارك وأعوانه على مضض لأنهم أصبحوا عبئًا عليها. وسبب هذا بوضوح أن القلة القليلة فقط هي التي نظرت للجيش فعليًا كمؤسسة ذات مصالح مميزة، فيما صوَّره الآخرون بدلًا من ذلك على أنه مُكمل للنظام، ووضع الضباط في خانة واحدة مع أي فاعل سياسي ذي خلفية عسكرية (سواء كان رئيسًا للجمهورية أو مديرًا للمخابرات أو رئيسًا للوزراء).

وبالتالي، فإن الكتلة الحاكمة لم تكن مُوحَّدَة بالشكل الذي افترضه الكثيرون، وهذا هو المفتاح لتفسير الانتصار الأولي لثورة 2011. ففي اليوم الذي قرر فيه الشعب الإطاحة بالنظام، لم يعد الجيش مُستثمِرًا فيه إذ أنه أصبح الطرف الأقل حُظْوَةً بالامتيازات في التحالف الحاكم الذي انبثق عن انقلاب عام 1952. فبعد سلسلة حروب ومؤامرات ومحاولات انقلابية وتحوُّلات اجتماعية واقتصادية، مالت الكفة بشدة داخل التحالف الثلاثي المصري لصالح المؤسسة الأمنية التي عاشت القيادة السياسية في ظلها قانعة، فيما أصبح الجيش مهمَّشًا، إن لم يكن مُستبعَدًا تمامًا.

بدأ النفوذ الاقتصادي الذي حظي به الجيش يتضاءل مع سياسة الخصخصة العنيفة التي انتهجها الرأسماليون الذين سيطروا على الحزب الحاكم؛ وتضاءلت الامتيازات الاجتماعية للجيش أمام تلك الممنوحة للنخبة الأمنية والسياسية، وتدهورت نوعية الطبقة العاملة فيه تدهورًا ملحوظًا نتيجة الانهيار الاجتماعي والتعليمي في سنوات مبارك. وربما جعله اعتماده الحصري على الولايات المتحدة يبدو باهرًا، لكنه في الواقع أعاق قدرته على إبراز قوته الإقليمية.

لسوء حظ الحكام السياسيين، جاءت جهود عزل الجيش في نهاية المطاف بنتائج عكسية، لأن نقل مسؤولية القمع الداخلي من الجيش إلى الشرطة أضعف من قوة

النظام، كما فرضَ استبدالُ الضباطِ في المناصب الحكومية بالرأسماليين المنتفعين على الشعب تدابيرَ تقشفية لا تطاق. وأدى اقتران هاتين الخطوتين إلى اندلاع الثورة التي رحبت بها القوات المسلحة بدلًا من قمعها. فبمجرد خروج الناس إلى الشوارع، كان من الطبيعي أن يقف الضباط إلى جانبهم، إذ لم تكن الثورة رصاصة عليهم تفاديها بل فرصة ذهبية للتغلب أخيرًا على شركائهم المنفلتين، والعودة إلى القمة.

ماذا عن القوة الاقتصادية والأيديولوجية؟ أعتقد عمومًا أن هناك ثلاثة مصادر للسلطة الاجتماعية: قمعية واقتصادية وأيديولوجية. لكن فيما يتعلق بمؤسسات الحكم، فلا يعرف عالمنا الحديث سوى ثلاثة أنواع منها: السياسية والعسكرية والأمنية. تُنظم القوى الاقتصادية والأيديولوجية في شبكات ومؤسسات ذات أحجام ووظائف مختلفة، وهي موجودة في الغالب في المجتمع المدني ولا تؤثِّر على الدولة إلا من خلال إحدى مؤسسات الحكم الثلاث. وهذا هو سبب ذكر الاقتصاد والأيديولوجيا في هذا الكتاب وفق علاقتهما مع المكونات الثلاثة للكتلة الحاكمة.

مقدمة: العد التنازلي لانقلاب يوليو 1952

نـادرًا مـا تتوافـق نتيجـة الثـورة مـع نيّـات أولئـك الذيـن يبدؤونهـا، ويُعَـدُّ انقـلاب 1952 وثـورة 2011 في مـصر دليـلًا ناصعًـا عـلى ذلـك. لكـن فهـم خلفيـة ونيّـات أولئك الذيـن حاولـوا الإطاحـة بحكامهـم يسـاعد في فهـم منطـق الأنظمـة التـي أنتجوهـا عـن غـير قصـد. إذًا، مـا الـذي ألهـم بالضبـط لانقـلاب 23 يوليـو 1952 الـذي نفَّذتـه مجموعـة سريـة مـن صغـار الضبـاط، أطلقـوا عـلى أنفسـهم اسـم "حركـة الضبـاط الأحـرار"، ومهـد الطريـق للنظـام المـصري الجديـد؟

احتـل البريطانيـون مـصر عـام 1882 بحجـة حمايـة السـيادة المصريـة مـن الجيـش المـصري نفسـه. وبعبـارة أخـرى، عندمـا تدخـل أسـلافهم في الجيـش في السياسـة للمطالبـة بمزيـد مـن الحقـوق للضبـاط والمواطنـين كانـت النتائـج كارثيـة. عاشـت مـصر عقـودًا مـن الزمـن تحـت رحمـة الانتـداب الاسـتعماري الخانـق الـذي لم يكتـفِ باسـتغلال مواردهـا وطـرد ملوكهـا وحكوماتهـا الذيـن خالفـوا إرادتـه وحسـب، بـل تـرك الجيـش أيضًـا يعـاني مـن نقـص في الكـوادر وسـوء في التجهيـز وضعـف في التدريـب لا يـكاد يؤهلـه سـوى للاسـتعراضات العسـكرية.

حتـى عندمـا حصـل المصريـون عـلى اسـتقلال اسـمي في عـام 1923 ووضعـوا دسـتورهم، كان المدنيـون قبـل أربـع سـنوات قـد أشـعلوا ثـورة ضخمـة بقيـادة حـزب الوفـد الليـبرالي دون أي مشـاركة مـن الجيـش. والأسـوأ مـن ذلـك، أنـه حتـى بعـد ثلاثـة عقـود مـن هـذه الثـورة المجيـدة، بقيـت اليـد البريطانيـة هـي العليـا في مـصر. فلـم يسـتطع الملـك فـاروق، الشـاب الواعـد الـذي اعتـلى العـرش عـام 1936 وهـو في سـن السادسـة عـشرة، أن يحكـم بحريـة مـع تمركـز الجيـش البريطـاني عـلى بعـد أميـال قليلـة مـن عاصمتـه، وعُلّـق فشـلُه بالنظـام البرلمـاني الضعيـف في البـلاد. ولتأكيـد الامتيـاز الملـكي في مواجهـة حـزب الوفـد ذي الأغلبيـة الشـعبية، بـدأ باختـلاق المـبررات- بالاتفـاق مـع البريطانيـين أحيانًـا- لحـل البرلمـان ورفـض الحكومـات المنتخبـة وتسـليم الملكيـين زمـام الحكـم. حتـى أنـه ذهـب إلى حـد تشـكيل فرقـة اغتيـال سريـة تُعـرف باسـم "الحـرس الحديـدي"" للتخلـص مـن خصومـه السياسـيين.

وبدوره رأى حزب الوفد أنه من المبرر أخلاقيًا التحالف مع أي طرف بما في ذلك البريطانيين لضمان حقه الديمقراطي في قيادة البرلمان والسلطة التنفيذية. لم تُلحق لعبة القط والفأر هذه بين الملكية وحزب الأغلبية الضرر بالسياسة الداخلية فحسب، بل عززت نفوذ البريطانيين بشكل أكبر. وأدى الاستياء من السياسات الرسمية إلى تحويل الطاقة الشعبية تجاه حركة دينية صاعدة ادعت أن الاستقلال الوطني لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الإصلاح الأخلاقي والالتزام الصارم بالإسلام. فكانت جماعة الإخوان المسلمين، وهي جماعة تأسست عام 1928 في مدينة الإسماعيلية على ساحل قناة السويس، واكتسبت أتباعًا جددًا يومًا بعد يوم. وفي أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، تضخم حجمها ليصل إلى مليوني مؤيد وهو ما مثّل 10% من سكان مصر.

كانت هذه هي مصر التي بلغ فيها معظم الضباط الأحرار العقد الثالث من عمرهم حين وقع الانقلاب. لكن السياسة لم تكن الشيء الوحيد الذي يدور في أذهان هؤلاء الأعضاء الوطنيين في "حركة الضباط الأحرار". فالفوارق الاجتماعية والركود الاقتصادي كانا في ذلك الوقت عاملَين مقلقين بنفس القدر. ورغم أن أكثر من نصف سكان مصر البالغ عددهم 21 مليونًا كانوا يعملون في الزراعة، إلا أن اثني عشر ألفًا من ملاك الأراضي الكبرى والمتوسطة سيطروا على ثلث الأراضي الصالحة للزراعة، وفي مقدمتهم 147 عائلة من النخبة المصرية، بينما ظل ما يقرب من 11 مليون فلاح بلا قطعة أرض يملكونها. أمِلَ المراقبون آنذاك بأن تعمل الطبقة الرأسمالية الناشئة التي شجعها تدفق الثروة المفاجئ على تسوية المشكلات الاجتماعية من خلال كسر الاحتكار الاقتصادي للطبقة القديمة من المُلاك.

جمع التجار المصريون ثروات كبيرة من خلال بيع القطن- المنتَج الرئيسي للتصدير في البلاد- بأسعار ضاعفتها الحرب الأهلية الأمريكية في ستينيات القرن التاسع عشر، ومرة أخرى من خلال تحقيق أقصى استفادة من تزايد الطلب الناجم عن الحربين العالميتين. لكنهم مع ذلك تباطأوا في التحول إلى مجال التصنيع. ففي خمسينيات القرن الماضي، ساهم القطاع الصناعي بنسبة 8% فقط من الدخل

القومـي، وكان معظـم عـمال مـصر البالـغ عددهـم 1.3 مليـون عامـلًا مـن الحرفيـين.[1] والأهـم مـن ذلـك، أن الصناعيـين الناشـئين في البـلاد لم يُبـدوا تصميـمًا عـلى تغيـير النظـام سياسـيًا. بينـما في البلـدان الناميـة الأخـرى، خاصـة تلـك التـي كانـت تعـاني مـن الاسـتعمار كمـصر، شـجع الرأسـماليون الانقلابـات عـادةً، وبعـد الفشـل في تفكيـك النخبـة الحاكمـة أو تقاسـم السـلطة معهـا والخـوف مـن القـوى الشـعبية الراديكاليـة والحـرص عـلى تطويـر الصناعـة في البـلاد بـأسرع مـا يمكـن، اختـار الرأسـماليون تسـليم السـلطة السياسـية إلى إدارة قويـة قـادرة عـلى حمايـة وتعزيـز مصالحهـم الاقتصاديـة. وهـذا يعنـي أن البرجوازيـة أعطـت السـيف للديكتاتوريـة العسـكرية لإنقـاذ رؤوس أموالهـم.

في الفـترة التـي سـبقت الانقـلاب، امتلكـت مـصر كل المقومـات التـي أيـدت مثـل هـذا السـيناريو، فحافظـت طبقـة مـلاك الأراضي المنعزلـة في الأغلـب عـلى مكانتهـا رافضـة الدعـوات لاسـتصلاح الأراضي وقاومـت تطويـر الزراعـة واسـتغلالها لجني الأربـاح، وفضلت تبديـد ثروتهـا عـلى الاسـتهلاك الواضـح للكماليـات المسـتوردة. والأخطـر مـن ذلـك أنهـا قوَّضَـت الطلـب المحـلي في الريـف مـن خـلال خفـض الأجـور ورفـع الإيجـارات. عـلاوة على ذلـك، شـعر الرأسـماليون بالعجـز السـياسي أمـام هـذه الطبقـة المالكـة، حيـث حـازوا فقـط عـلى 14٪ مـن مقاعـد البرلمـان المنتَخَـب قبل الانقـلاب (عـام 1950)، في مقابـل 63٪ لصالح مـلاك الأراضي.[2] في الوقـت نفسـه، غـذَّى الاحتلال البريطاني والفسـاد الملحـوظ في الحياة السياسـية الميـولَ الراديكاليـة والفاشـية بين الطـلاب والمهنيـين والعمال، ولم تكـن المظاهرات والإضرابـات والاغتيـالات السياسـية في سـنوات مـا بعـد الحـرب مواتيـة للأعـمال التجاريـة.

في هـذه الأثنـاء، تعاظـم نفـوذ "حركـة الضبـاط الأحـرار" وأصبحـوا ضمـن الطبقـة الوسـطى في هـرم النظـام المـصري. ورغـم حـرص البريطانيـين لفـترة طويلـة عـلى إبقـاء الجيـش محـدودًا في الحجـم وحـصره بالأرسـتقراطيين المُسـالمين، إلا أن القـوة المتصاعـدة

1- انظـر: عبـد الرحمـن الرافعـي (ثـورة 23 يوليـو 1952: تاريخنـا القومـي في سـبع سـنوات، 1952-1959)، دار المعـارف 1989. وطـارق البـشري (الحركـة السياسـية في مـصر، 1945-1953) دار الـشروق، 2002؛ وأنـور عبـد الملـك، (المجتمـع المـصري والجيـش)، نيويـورك: رانـدوم هـاوس، 1968.

2- عـلي الديـن هـلال، والسـيد زهـرة، وضيـاء رشـوان، ودينـا الخواجـة (الانتخابـات النيابيـة في مـصر مـن سـعد زغلـول إلى حسـني مبـارك)، في (التطـور الديمقراطـي في مـصر: قضايـا ومناقشـات) تحريـر عـلي الديـن هـلال، مكتـب نهضـة الـشرق، 1986، ص 243.

للنازية أجبرتهم على مراجعة موقفهم وإعداد قوة يمكن الاعتماد عليها إلى حد ما في الأيام الصعبة المُقبِلَة، ومن هنا دخلت الطبقة الوسطى- من أبناء ملاك الأراضي المتوسطين والمهنيين والتجار- إلى الجيش، فهم القادرون فعلًا على القتال والمواجهة.

كجزء من التحضير لحرب محتملة، أعادت المعاهدة البريطانية- المصرية عام 1936 توزيع الضباط البريطانيين في منطقة قناة السويس الإستراتيجية ووافقت على زيادة عدد الجيش المصري للدفاع عن المدن وتقديم الدعم اللوجستي للبريطانيين. على مدى العقد التالي، ازداد تعداد الجيش من ثلاثة آلاف إلى مئة ألف جندي، ورغم تقليص هذا العدد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأدية الجيش لدوره المطلوب منه فقد ظل العدد كبيرًا نسبيًا حيث بلغ ستة وثلاثين ألف جندي.

انتمى مؤسسو "حركة الضباط الأحرار" إلى الدفعة الأولى من شباب الطبقة الوسطى الذين انضموا إلى الكلية الحربية أواخر الثلاثينيات (ثمانية من قادة الحركة الأحد عشر جاءوا من عائلات لا تملك أرضًا)، وكانوا مستائين بطبيعة الحال من امتيازات النخبة المالكة للأراضي.[1] ومن المُتَصوَّر أيضًا أن الضباط المصريين بحكم صلاتهم بالجيش البريطاني تعلموا تقدير أهمية الدولة الديمقراطية الحديثة، وأدركوا أن سيطرتهم على وسائل العنف تضعهم في أفضل موقع لتغيير حال مجتمعهم.

ومع ذلك، تمسك الرأسماليون المصريون بالأرستقراطية القديمة حتى النهاية. ورغم رغبتهم بالتخلص من هذه الطبقة المُبذِّرَة والفاشلة، إلا أنهم فضلوا التعايش معها على الثورة. أشار واقع القطاع الصناعي المحدود في مصر حينها إلى ضعف الطبقة العاملة في البلاد وتشتتها بحيث لم يمكنها التقدم في محاولة للوصول إلى السلطة. ربما كان تزايد الراديكالية في المدن مقلقًا، لكنها كانت بالتأكيد بعيدة كل البعد عن أن تشكل تهديدًا. لقد اعتقد الرأسماليون أنه لا يزال هناك وقت للإصلاح، كما لم يتوقعوا أن تحدث ثورات ضخمة للفلاحين، فقد امتلكت الدولة المصرية (التي يمكن مقارنتها بروسيا عام 1905، وليس فرنسا عام 1789) وسائل لبسط سيطرتها المحكمة على الريف. وكنظرائهم الروس في عام 1917، ارتاب الرأسماليون المصريون من

1- طارق البشري، (الحركة السياسية في مصر: 1945-1953)، دار الشروق، 2002، ص 539-541.

قيادة ثورة ضد طبقة ملاك الأراضي، والتي قد تنعكس ضدهم في النهاية: فبينما كانت البرجوازية لا تزال تدرس خياراتها بدا أن انقلاب عام 1952 يطرح مخرجًا معقولًا، حيث وعد بتقويض نفوذ مُلاك الأراضي الكبار وتشجيع الصناعة وإبقاء الاضطرابات الاجتماعية تحت السيطرة.

لذلك رحب الرأسماليون في البداية بالانقلاب، رغم أنه لم يكن لهم أي دور فيه ولم يتمكنوا من السيطرة على القوى التي قامت به. ولم يكن الضباط الأحرار ملتزمين بشيء تجاه الليبراليين الساعين إلى تحديث مصر لصالح الرأسمالية. غير أنهم اشتُهِروا بتنوعهم الأيديولوجي: فكان بعضهم إسلاميين، وبعضهم الآخر اشتراكيين أو شيوعيين أو فاشيين، فيما كان العديد منهم براغماتيين. ولم يفكر معظمهم في العودة إلى الثكنات بعد إبعاد النخبة السياسية الفاسدة.

إذا، إن لم يكن الانقلاب مُصَمَمًا لإنقاذ الطبقة الرأسمالية المنكوبة ولا لتحديث مصر وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، فما الذي دفع لحدوثه حقًا؟

إن بحثًا موجزًا في العقد الذي أدى إلى الانقلاب يعطينا ثلاثة عوامل أثرت بشكل مباشر على صورة الجيش ومصالح حركة الضباط: **أولًا**، الإذلال في الداخل والخارج؛ **ثانيًا**، تزايد الاعتماد على الجيش في القمع الداخلي؛ **وثالثًا**، نقل السيطرة على الشؤون العسكرية من الحكومة المنتخبة إلى الملك.

لاحَظَ معظم المؤرخين التأثير السلبي لما يسمى بحادث 4 فبراير 1942، عندما وقف الضباط المتمركزون حول القصر الملكي عاجزين أمام الدبابات البريطانية التي حاصرتهم وأجبرت الملك فاروق تحت تهديد السلاح- بشكل أو بآخر- على استبدال الحكومة المشتبه في تعاطفها مع النازيين- بأخرى بقيادة حزب الوفد الليبرالي. ورغم أن الملك لم يدعُ الجيش للتدخل، إلا أن كبرياء الضباط أصيب بشكل مباشر وهم يشاهدون السفير البريطاني السير مايلز لامبسون (اللورد كيلرن) يملي أوامره على الملك دون أن يستطيعوا التصرف حيال هذا الإذلال.

بعد ثلاثة أيام التقى أربعمائة ضابط، بمن فيهم مؤسس وقائد حركة الضباط الأحرار المقدم جمال عبد الناصر، في نادي الضباط وقرروا تنظيم مقاومة ضد

القوات البريطانية، فأرسلوا وفدًا برئاسة ضابط المدفعية صلاح سالم لإبلاغ الملك بقرارهم، إلا أن الأخير حذره من أن مثل هذا الاستفزاز لن ينفع وسيدفع بريطانيا لمزيد من التصعيد.[1]

ألقى هذا الحادث بظلاله السيئة لدى الضباط تجاه النخبة السياسية بأكملها: الملك الجبان الذي أطاع الإملاءات الأجنبية، وحزب الأغلبية الانتهازي الذي شكَّل حكومةً تحت وصاية أجنبية، والبريطانيون بطبيعة الحال. وفي رسالة إلى صديق له في المدرسة، أبدى عبد الناصر تحسره قائلًا: "أشعر بالخجل من ضعف جيشنا".[2] أما اللواء محمد نجيب من حرس الحدود، والذي نصَّبه عبد الناصر لاحقًا كرئيس صوري للانقلاب- معتقدًا أن أقدميته ستضفي مصداقية على الانقلاب- فقد قدم استقالته بعد أن فشل الجيش في حفظ شرف البلاد، ووصف الحادث في مذكراته بأنه بمثابة نقطة تحول أقنعته بأن هناك حاجة لتغيير النظام.[3] كما سلطت مذكرات كبار الضباط الأحرار الآخرين أيضًا الضوءَ على هذه الواقعة المؤلمة، كضابط سلاح الفرسان خالد محي الدين، الذي جَرَدَ مع عبد الناصر أكوامًا من كتب التاريخ والفلسفة واستكشف حركات سياسية مختلفة بحثًا عن مخرج لمصر، والرائد في سلاح الإشارة أنور السادات، الذي سجنه البريطانيون أثناء الحرب بسبب أنشطته المؤيدة لألمانيا قبل أن ينضم سرًا إلى الحرس الحديدي للملك تزامنًا مع عضويته في حركة الضباط الأحرار.

وبقدر ما كانت هذه الحادثة مثبّطة للهمم، فقد حدثت الكارثة العسكرية الحقيقية بعد ست سنوات في فلسطين. أدى تأسيس إسرائيل على الحدود الشرقية لمصر إلى تدخل مباشر من قبل الجيش المصري ضد هذا الكيان الجديد غير المرغوب فيه. ووُضعت العملية في سياق الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، لكنها كانت أيضًا محاولة من قبل الملك لتأدية دور قيادي في العالم العربي لاستعادة بعض من هيبته المفقودة. تطوع العشرات من الضباط المصريين للمساعدة في منع الصهاينة من سلب أرض

1- كمال حسن علي، "مشاوير العمر: أسرار وخفايا سبعين عاما من عمر مصر في الحرب والمخابرات والسياسة"، دار الشروق، 1994، ص 50.

2- Said K. Aburish, Nasser: The Last Arab. New York: St. Martin's Press,2004, 18–19.

3- محمد نجيب، "كنت رئيسًا لمصر"، القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1984، ص 66-67.

الفلسطينيين، لكنهم قلقوا بشأن تورط الجيش في حرب رسمية، فالجيش المصري لم يخض حربًا منذ عام 1882 عندما حاول عبثًا منع الغزو البريطاني لمصر. لذا كانت حرب فلسطين 1948 أول اشتباك عسكري للجيش منذ أكثر من نصف قرن. علاوة على ذلك، لم يكن الجيش مستعدًا تمامًا من حيث التدريب والتجهيز، فقد استخدم البريطانيون جيوشَ دول مُستَعمَرَة أخرى في مجهودهم الحربي- لا سيما الجيش الهندي- إلا أنهم احتفظوا بالقوات المصرية للدعم اللوجستي.

أدركت هيئة الأركان عدم رغبة الجيش في القتال، كما دعمت الحكومة المنتخبة هذا التوجه، لكن الملك فاروق خالفَ كلام قادة الجيش والوزراء وأرسل الجنود إلى حتفهم، حيث لحقت بهم هزائم متكررة. كانت معنويات الجيش منخفضة للغاية لدرجة أن ثمانية وعشرين ضابطًا وألفين ومئة جندي اعتُقِلوا في ساحة المعركة بتهمة التمرد بين شهري سبتمبر وديسمبر 1948، ورُحّلوا إلى مصر.[1] تحولت المأساة إلى فضيحة بعد أن كشفت جلسات مجلس الشيوخ المصري في عام 1949 أن الحكومات الأوروبية حرصت على التخلص من أسلحتها المتكدسة من الحربين العالميتين، فعرضت على حاشية الملك عمولات كبيرة لقاء مساعدتها في التخلص منها.[2] ولزيادة الطين بلة، وُضع اسم عبد الناصر ليشارك في الوفد الذي أُرسل في فبراير 1949 إلى جزيرة رودس اليونانية للتفاوض على أول هدنة عربية إسرائيلية، في هزيمة سياسية لا تقل إهانة عن الهزيمة العسكرية.

ساهمت هذه الهزائم المدمرة بلا شك في دفع الضباط نحو المشهد السياسي. وليس من قبيل المصادفة أن يُخصَصَ المنشور الأول الذي وزعه الضباط الأحرار في نوفمبر 1949 لإدانة المسؤولين عن كارثة فلسطين، وأن يشجب البيان الأول الذي أصدروه بعد الانقلاب السياسيين الخونة المسؤولين عن هزيمة الجيش عام 1948.[3] في رسالة أخرى إلى صديقه في المدرسة، أشار قائد الضباط الأحرار جمال عبد الناصر إلى صورة جنوده "الصرعى أمام التحصينات... بعد أن استخدموا معدات رديئة اشترتها

1- محمد حسنين هيكل، "سقوط نظام: لماذا كانت ثورة يوليو 1952 لازمة؟"، دار الشروق، 2003، 407.

2- البشري، الحركة السياسية في مصر، ص 395.

3- رفعت سيد أحمد، "ثورة الجنرال: قصة جمال عبد الناصر كاملة، من الميلاد إلى الموت (1918-1970)، دار الهدى، 1993، ص 73.

حاشية الملك من صغار السماسرة الذين استفادوا من الحرب عبر تحقيق عمولات ضخمة من صفقات الأسلحة".[1] كما تحدث في رسالته عن ترك كتيبتِه دون خرائط أو خيام ودون دعم لوجستي، وأنه خضع مع رجاله لتعليمات متناقضة من ضباط القصر غير الأكفاء. قضى عبد الناصر خلال هذه الحرب أسابيع تحت الحصار في قرية الفالوجة الفلسطينية، ليدرك هو وزملاؤه لاحقًا أن القيادة المدنية مسؤولة بالكامل عما حصل معهم. أما نجيب الذي أصيب مرتين خلال الحرب فقد توصل إلى النتيجة نفسها: "لقد كان العدو الحقيقي في القاهرة".[2]

ورغم ذلك فقد ساء الوضع أكثر، حيث عاد الجنود الغاضبون إلى ديارهم ليجدوا الآلاف من المواطنين مُحتَجَزين في مراكز الاعتقال، لأن الملك رأى في حرب فلسطين فرصة جيدة لإعلان الأحكام العرفية وإسكات المعارضة، وتوقع أن يُنهي الجيش المهمة ويقمع المتظاهرين المدنيين، خاصة بعد أن ثبت أن ولاء الشرطة للملك ليس مُطلَقًا. ففي أكتوبر 1947 نظَّم سبعة آلاف ضابط شرطة إضرابات مناهضة للحكومة استمرت على فترات متقطعة حتى عام 1952.[3] وازدادت الأمور تعقيدًا مع تراجع بريطانيا عن وعدها بالانسحاب من مصر بعد الحرب. واحتجاجًا على ذلك، ألغت الحكومة المصرية في أكتوبر 1951 المعاهدة الإنجليزية- المصرية الموقَّعة عام 1936من جانب واحد، فوقع الجيش المصري في موقف حرج. أضفت المعاهدةُ شرعية على الوجود البريطاني في منطقة قناة السويس، ولكن بريطانيا الآن عادت رسميًا لتصبح قوة احتلال.

شجعت الحكومة في خطابها المواطنين على شن هجمات مسلحة ضد المنشآت البريطانية، لكنها طلبت بعد ذلك من الجيش منعها. وبعد شهرين من ذلك، بدأت القوات البريطانية في تجريف القرى لإيوائها مسلحين مصريين ما أدى إلى تفجر الموقف. وبعد حادثة قرية كفر عبده التي هدمها البريطانيون، أرسل الضباط عريضة إلى الملك والحكومة يطلبون فيها الإذن بالدفاع عن السيادة المصرية، لكن السلطات تجاهلتها تمامًا. وبعد شهر، احتل سبعة آلاف جندي بريطاني مدينة الإسماعيلية المطلة على قناة السويس، فأمرت الحكومةُ الشرطةَ بالمقاومة وقُتل في

1- Aburish, Nasser: The Last Arab, 24

2- نجيب، "كنت رئيسًا لمصر"، ص 72.

3- البشري، "الحركة السياسية في مصر"، ص 292-295.

المعركة الدامية خمسون شرطيًا وجُرح ثمانون أخرين. ومنذ ذلك الحين، بات يوم 25 يناير من كل عام عيدًا لتكريم شهداء الشرطة (انطلقت ثورة 2011 في ذلك اليوم لتأكيد التفاوت بين مواقف الشرطة البطولية بالأمس، ومواقفها الوحشية اليوم). في صباح اليوم التالي، أضرم المحتجون النار وسط القاهرة، وصدرت أوامر للجيش بحفظ الأمن في البلاد لكن الضباط شعروا حينها بأن نظامهم فقد كل شرعيته خاصة بعد أن شُكِّلَت أربع حكومات تباعًا في فترة قصيرة وبشكل سريع من يناير إلى يوليو 1952.[1] لقد بات من الواضح حينها أن هناك فراغًا في السلطة في مصر، وأن جميع القوى السياسية تريد اقتناص الفرصة لأنها ببساطة لم تفكر في القوة إلا من منظور "قوة الأعداد، وقوة الجماهير لا قوة السلاح".[2]

ثمة عامِل أخير، وإن كان أقل إثارة إلا أنه أثَّر تأثيرًا كبيرًا على الضباط، وتمثّل بتوسُّع هيمنة الملك على الشؤون العسكرية. فقد سعى طوال فترة حكمه لانتزاع السيطرة الفعلية على الجيش من الحكومات المنتخبة. وكدليل على قوته الرمزية، غيَّر شعار الجيش في أكتوبر 1944 من "الله، الوطن، الملك" ليصبح "الله، الملك، الوطن". ولم يكتفِ برفض محاسبته على قراره المشؤوم بإرسال الجيش إلى حرب فلسطين، بل طالب بحق تعيين وزير الحربية ورئيس الأركان وإنشاء المنصب الجديد المسمى بـ"قائد القوات المسلحة" ليعيِّنَ فيه شخصًا يدين بالولاء له وحده، ويكون مسؤولًا عن جميع التعيينات والترقيات العسكرية.

ولاسترضائه، وافقت حكومة الوفد عام 1950 على التخلي عن حقها الدستوري في السيطرة على الجيش. وعلى الفور، شرع فاروق في العمل لتحقيق ما يريد، وشملت قائمة غير الأكفاء الذين عينهم في مناصب قيادية بالجيش صهره الدبلوماسي وآمرَ سجنٍ فاسد[3] أجبرا السجناء على حرث أراضيه بالمجان. وأراد فاروق قبل أيام من الانقلاب تنصيب ضابط حرس حدود ماكر- بالكاد نجا من الاغتيال على يد

1- كمال حسن علي، "مشاوير العمر: أسرار وخفايا سبعين عامًا من عمر مصر في الحرب والمخابرات والسياسة"، ص 63.

2- Selma Botman, The Rise of Communism in Egypt, NY: Syracuse University Press, 1988, 116.

3- يقصد حيدر باشا رئيس مصلحة السجون، والذي عينه الملك وزيرًا للحربية. (المُراجِع)

عبد الناصر[1]- في أعلى منصب عسكري في الدولة، ما اعتُبر أحد الأسباب المباشرة للانقلاب. عبرَّ محمد نجيب عن الاستياء العام داخل المؤسسة العسكرية عندما اشتكى لمقربين منه من أن الجيش لا يستطيع الانصياع لقيادة عليا مكونة من تجار أسلحة وسماسرة أراضي وعناصر إجرامية أخرى.[2] وفي يناير 1952، انتُخب نجيب رئيسًا لنادي الضباط متقدمًا على المرشح الملكي، فبدا واضحًا أن القصر بدأ يفقد ولاء المؤسسة العسكرية.

من المؤكد أن المظالم المؤسسية التي تفاقمت، تفسر سبب الانقلاب الذي نفذته- أو سمحت به على الأقل- القوات المسلحة ككل. وبغض النظر عن الدوافع الاجتماعية أو السياسية أو الأيديولوجية لزعماء حركة الضباط، فقد نجح الانقلاب لأن عشرات الضباط والجنود رأوه يصب في صالح مؤسستهم. فمن وجهة نظرهم، لم يهدف الانقلاب لتعطيل دور المؤسسة العسكرية بل لإعادة ترسيخه. لقد أرادوا تحرير مصر من الاحتلال الأجنبي وإقامة نظام مدني مُصلَح من شأنه تعزيز القوة العسكرية واستعادة مصداقيتها. ولم يفكروا في تولي السلطة السياسية ولا إدارة برنامج تحديث اجتماعي اقتصادي ينهض بالدولة، إذ نبههم الفشل السريع للحكومات العسكرية في العراق (بين عامي 1936 و1941) وسوريا (بين عامي 1949 و1951) إلى الاضطراب المصاحب لأي حكم عسكري. لكن عبد الناصر ورفاقه المقربين في حركة الضباط اعتقدوا خلاف ذلك، فقد وقعوا أسرى لنموذج إصلاحات الضابط التركي الثوري مصطفى كمال أتاتورك في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، ورأوا في الانقلاب مجرد خطوة أولى في طريق "ثورة من الأعلى" طويلة وبعيدة المدى من شأنها أن تبني دولة مركزية قوية ذات اقتصاد صناعي حديث. وهنا تكمن جذور الصراع الذي سيستهلك البلاد على مدى العقود الستة المقبلة.

1- يقصد اللواء حسين سري عامر. (المُراجِع)

2- نجيب، "كنت رئيسًا لمصر"، ص 67.

الفصل الأول

الجانب المظلم للعسكرة: أزمة مارس 1954

الجانب المظلم للعسكرة: أزمة مارس 1954

ليلة 23 يوليو 1952، استولى ثمانون ضابطًا من الرتب المتوسطة وبضربة واحدة على قيادة القوات المسلحة، واعتقلوا جميع اللواءات- باستثناء الذين أيدوا الانقلاب- وطردوا الضباط من رتبة عميد إلى رتبة مقدم ممن لم يشاركوا في الانقلاب. سهّل الملك فاروق عملهم بطريقتين: فرغم أن السخط الكامن في المؤسسة العسكرية أشار إلى انقلاب وشيك، فقد غادر الملكُ العاصمةَ متوجهًا إلى قصره الصيفي في الإسكندرية" كالمعتاد. وبمجرد أن تلقى أخبارًا عن تحركات غير طبيعية في الجيش، أمر بعقد اجتماع طارئ للقيادة العليا بمقر الجيش في القاهرة مما سهل على الضباط الأحرار القبض على كل القادة وشل التسلسل الهرمي في المؤسسة، فبات الملك بدون جيشه عاجزًا تمامًا.

ناشد فاروق الولاياتِ المتحدةَ للحصول على دعمها، معتبرًا أن علاقاته مع البريطانيين قد توترت بعد أزمته معهم في حادث فبراير 1942، لكن الأمريكيين رأوا أن الوقت حان لانقلاب تغييري في مصر يضع حدًا للفوضى السياسية والركود الاقتصادي خشية أن تنجرف البلاد إلى الشيوعية- في سياسة مماثلة للتي اعتمدوها في أمريكا اللاتينية. إلى جانب ذلك، أخبر الضباطُ الأحرار السفارةَ الأمريكية بنيتهم الانقلاب على الملك قبل وقت قصير من تنفيذ تحركهم، وتعهدوا بحماية المصالح الأمريكية. وبدورها، أقنعت الولايات المتحدة البريطانيين بعدم التدخل لحماية عرش الملك الذي لا يحبونه أصلًا، فأُجبر الأخير على التنازل عن عرشه، وغادر مصر للمرة الأخيرة في 2 أغسطس 1952[1].

نظَّم زعماء الانقلاب أنفسهم في "مجلس قيادة الثورة" المكوَّن من أربعة عشر عضوًا لتولي السلطة التنفيذية ريثما تُنتخب حكومة جديدة. تشكل المجلس تقريبًا من أعضاء اللجنة التنفيذية لحركة الضباط أنفسهم. وحفاظًا على السرية، لجأت الحركة إلى اتخاذ شكل خلايا دون تسلسل هرمي أو فروع أو لجان. فالضابط المجند حديثًا في تنظيم الضباط الأحرار- من خلال توصية عبد الناصر عادةً، وبموافقته

1- هذا خطأ من المؤلف حازم قنديل، فقد غادر الملك مصر في 26 يوليو 1952 بعد 3 أيام من الانقلاب (المُراجِع).

دائمًا- يعرف فقط الأعضاء في خليته واسمين من أعضاء اللجنة التنفيذية، ووحده عبد الناصر يعرف أسماء أعضاء التنظيم كافة.

لضمان ولاء الجيش، ضمت اللجنة التنفيذية ومجلس قيادة الثورة الذي حل محلها بعد الانقلاب مباشرة ضباطًا من جميع أقسام المؤسسة العسكرية: أربعة من المشاة؛ ثلاثة من سلاح الفرسان؛ ثلاثة من سلاح الجو؛ اثنين من سلاح المدفعية؛ وواحد من سلاح الإشارة، وآخر من حرس الحدود. لكن الثقل الحقيقي في المجلس تمثّل في سلاح المشاة، فالرجال الثلاثة الذين سيطروا لاحقًا على القرار السياسي والعسكري والمؤسسة الأمنية في مصر كانوا من المشاة. فالرئيس القادم لمصر جمال عبد الناصر هو القائد الفعلي للضباط الأحرار، وعبد الحكيم عامر الذي سيصبح قريبًا القائد العام للقوات المسلحة هو "شقيق الروح لناصر" منذ اليوم الذي التحق فيه بالجيش. أما مهندس الجهاز الأمني الجديد في مصر زكريا محي الدين فهو ابن عم الرفيق المثقف لعبد الناصر خالد محي الدين (الذي مَثَّل سلاح الفرسان في مجلس قيادة الثورة)، لكنه تميز عن كليهما بصلابته ومزاجه الهادئ ونظرته الثاقبة وصمته الطويل. كما أنه شديد الدقة وذو توجه أمني، ويُشار إليه عادة باسمه الأول لفصله عن ابن عمه ولتشابه دوره مع "بيريا"[1] رجل ستالين الأمني المخلص، وهو الذي خطط للانقلاب وقاد الوحدات التي حاصرت الملك في الإسكندرية. أما الرائد صلاح نصر من كتيبة المشاة الثالثة عشر فهو من الصف الثاني داخل حركة الضباط (وأصبح فيما بعد رئيس المخابرات العامة) وقد أدى عملًا رئيسيًا في حماية النظام الجديد خلال أيامه الأولى في السلطة. فيما تعرض ضابط المشاة يوسف صديق الذي لم ينتمِ إلى هذه المجموعة للضغط الشديد ما دفعه للاستقالة من مجلس قيادة الثورة ومغادرة البلاد في مارس 1953.

بدورهم، أعطى أعضاء مجلس قيادة الثورة- الذين لم تكن لديهم قوات على الأرض يرجعون إليها، كأنور السادات وممثلي سلاح الجو- تفويضًا مطلقًا لعبد الناصر الذي ضمَّهم إلى الحركة. ولذا، كانت غالبية أصوات مجلس قيادة الثورة في صالحه دائمًا، ولم يعترض طريقه سوى الرئيس الصوري اللواء محمد نجيب الذي اختاره هو بنفسه، وخالد محي الدين صاحب الروح الحرة والميول اليسارية المتزايد.

1- لافرينتي بيريا (1899-1953) عمل رئيسًا لجهاز الشرطة السرية السوفيتي في عهد ستالين. (المترجم)

بمجرد إنشاء مجلس قيادة الثورة، وجَّه عبد الناصر مساعده صلاح نصر لإعداد قائمتين: قائمة بأسماء الضباط ذوي التفكير المستقل الذين قد يُعرّضون أمن النظام الناشئ للخطر، وأخرى بأسماء أولئك الذين ينتمون إلى "الضباط الأحرار" بهدف احتواء طموحاتهم السياسية. وبحسب مذكرات نصر، أُحيل ثمانمئة ضابط من أصل ثلاثة آلاف وخمسمئة في القائمة الأولى للتقاعد، وكُلف الآخرون بمهام إدارية داخل الجيش، وعُين البقية في وظائف مدنية. وفي المقابل، وُضع ثلاثمئة وتسعة وعشرون ضابطًا من القائمة الثانية تحت الرقابة الصارمة قبل رفع الرقابة عنهم جميعًا تقريبًا في غضون عامين. والغريب أن واحدًا وسبعين ضابطًا آخر قُتلوا في "حوادث عشوائية" بين مارس وديسمبر 1953. وللحفاظ على ولائهم، قيل للضباط المبعدين أن دورهم كممثلين للقيادة في المناصب المدنية ضروري لإحداث ثورة بيروقراطية في مؤسسات الدولة.[1]

تمكنت عمليات التطهير من تحقيق هدفين بضربة واحدة: فقد قضت على قوة الضباط الأحرار في الجيش، بينما شكلت شبكة موالية من أصحاب المناصب داخل الهيكل الإداري للدولة. في يونيو 1953، أنشأ مجلس قيادة الثورة "الحرس الجمهوري" الذي سعى على حد تعبير قائده الأول عبد المحسن أبو النور للدفاع عن النظام الجديد في مواجهة المعارضين داخل الجيش. وفي أكتوبر من نفس العام، أُسس الحرس الوطني لتدريب المدنيين الموالين للثورة.[2] أخيرًا، فرض القانونُ رقم 505 لعام 1955 التجنيدَ الإجباري ووسَّع نطاق ترقية ضباط الصف إلى ضباط، فالجيوش الكبيرة يصعب إشراكها في أي انقلاب. وبعد ذلك استُخدم الجيش لتحييد التهديدات السياسية التي شكلها فلول العهد الملكي ومُلّاك الأراضي، وكذلك العمال والفلاحين المعارضين. وهنا بدأ الضباط الانقلابيون الذين سيطروا على الحكم بقوة في مناقشة مستقبل الدولة.

كما هو الحال في معظم الحالات، أدى نجاح الانقلاب إلى انقسام فوري في الجيش بين الراغبين في العودة إلى الثكنات واستئناف واجبهم المهني، والمتطلعين لإقامة

1- صلاح نصر، "مذكرات صلاح نصر، الجزء الأول: الصعود"، القاهرة: دار الخيال، 1999، 156، ص 186. (عند مراجعة هذه المعلومة في مذكرات صلاح نصر في الموطن الذي أشار له حازم قنديل في الطبعة المذكورة لم نجدها) . (المُراجِع)

2- عبد المحسن أبو النور، "الحقيقة عن ثورة 23 يوليو"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص 34.

نظام عسكري لإحداث ثورة في المجتمع تبدأ من رأس الهرم. طال الانقسامُ مجلسَ قيادة الثورة وما دونه من التشكيلات. لقي المؤيدون للعودة إلى الثكنات دعمًا من نجيب- الرئيس الصوري للمجلس- وخالد محي الدين العضو الأنضج فكريًا بين قادة الانقلاب بالإضافة إلى الكتلة ذات الوزن داخل سلاح المدفعية والفرسان من ذوي التوجه الديمقراطي والمهني داخل الجيش. في المقابل، اصطف دعاة "الثورة من رأس الهرم" خلف عبد الناصر- القائد الفعلي لمجلس القيادة- وأعضاء الصف الثاني من الضباط الأحرار من ملازمين ونقباء ممن لم يكن لهم دور مهم قبل الانقلاب إنما برز ولاؤهم في سلاح المشاة وفي التشكيلات الصغيرة كالقوات الجوية والشرطة العسكرية والاستخبارات محدودة الحجم حتى ذلك الحين. دفعت المواجهة بين العسكرين بين عامي 1952 و1954 مصر إلى مسار مضطرب، وأسفرت عن نظام جديد للبلاد كنتيجة حددتها إلى حد كبير إستراتيجياتهما المختلفة للغاية.

قوة موقف عبد الناصر

عبَّر خطاب جمال عبد الناصر الذي ألقاه أمام عمال الغزل والنسيج في 20 ديسمبر 1953 بمصنع شبرا الخيمة، عن موقف الضباط الراغبين بالبقاء في السلطة، حيث صرح بأن "الجيش لم يقم بهذه الثورة ليحكم أو ليقود... أحد أهدافنا الأولى هو استعادة الحياة النيابية الحقيقية... لكننا شعرنا بالفزع من المساومات والمطالب والمناورات والخداع... لذا، قررنا أن هذا البلد لا ينبغي أن تحكمه طبقة من السياسيين المرتزقة".(1) أو كما كتب لاحقًا في كتابه "فلسفة الثورة"، إن الضباط الأحرار اعتبروا أنفسهم طليعة الأمة، وأنهم بحاجة فقط لاتخاذ الخطوة الأولى لتشجيع الجماهير على اتباعهم. لكن الذين سعوا لاستغلال الثورة هم التافهون من فلول النخبة القديمة.(2)

صحيح أن عبد الناصر هو الذي دعا نجيب للانضمام إلى الانقلاب في اللحظة الأخيرة، معتقدًا أن ضابطا برتبة لواء ذا شعبية كبيرة من شأنه أن يضيف مصداقية إلى حركة يقودها ضباط في مطلع الثلاثينيات من العمر، ما يضمن دعم الكثير

1- عبد الرحمن الرافعي، "ثورة 23 يوليو 1952: تاريخنا القومي في سبع سنوات، 1952-1959"، ص 53- 54.

2- جمال عبد الناصر، "وثائق ثورة يوليو" دار المستقبل العربي، 1991، ص 5-6.

من الضباط غير المؤدلجين سياسيًا، لكنه راقبه منذ البداية عن كثب لأنه علم أن الرؤساء عادة ما تزداد شهوتهم للحكم بمجرد أن يجدوا لذته. ولهذا السبب، أحاط نجيب بأفراد من حاشيته. فبعد تعيينه في منصب الرئاسة، عمل عبد الناصر رئيسًا لمجلس الوزراء وعَيَّن صديقَه الحميم النقيب عبد المحسن أبو النور قائدًا للحرس الجمهوري (وحدة النخبة المكلفة بحماية الرئيس). كما عقد عبد الناصر اجتماعات أسبوعية غير رسمية مع أعضاء مجلس قيادة الثورة لتنسيق مواقفهم قبل الاجتماع مع نجيب الذي ترأس المجلس.[1] لكن تكتيكات الاحتواء هذه لم تكن سوى جزء يسير من خطة عبد الناصر الشاملة لتوطيد سلطته، والتي اعتمدت على ثلاث ركائز: بناء قوة أمنية راسخة، استبدال مراكز النفوذ الحالية بجهاز سياسي جديد، وحشد الدعم الجيوسياسي.

أ- الهيكلية الأمنية

يُعتقد في معظم الأنظمة الاستبدادية أن كثرة الأفرع الأمنية تعزز تدابير الأمن، وتُبقي صانع القرار على اطلاع أكثر من أي صاحب نفوذ بمفرده، وتسمح له بتقسيم منافسيه والتغلب عليهم عند الضرورة. تبنَّى عبد الناصر هذه السياسة بالكامل، ودفعه لذلك جنون العظمة الغريزي لديه. فقد كلَّف أجهزة الأمن المدنية والعسكرية بمهام متماثلة، وأنشأ في كل قطاع عدة هيئات متنافسة، ما أنتج مجتمعًا أمنيًا متعدد الرؤوس ينطوي على العديد من المشكلات والعقبات، وأثبت هذا نجاحًا كبيرًا في القمع الداخلي.

شغل عبد الناصر منصب وزير الداخلية كأول منصب رسمي له بعد الانقلاب، فوجد حينها بنية تحتية مناسبة للبناء عليها. على مدى سبعة عقود ماضية، طوَّر البريطانيون في مصر جهاز الشرطة السرية الذي أنشأوه عام 1882، كما أنشأوا وزارة الداخلية في مارس 1895 [2]، تلاها في عام 1911 "القسم الخاص" للمراقبة الداخلية[3]. كما أرسلوا ضباطًا مصريين للتدريب في لندن وباريس وسانت

1- نصر، "مذكرات صلاح نصر، الجزء الأول: الصعود"، ص 226.

2- تأسست وزارة الداخلية في عهد سعيد باشا عام 1857 وليس كما ذكر حازم قنديل. (المُراجِع)

3- تأسس قسم الخدمة السرية في عام 1910 بينما تأسس قسم المخصوص عام 1919 وليس كما يذكر حازم قنديل (المُراجِع).

بطرسبرغ.[1] ورغم وعود الضباط الأحرار بإلغاء الشرطة السرية سيئة السمعة، إلا أنه سرعان ما اتضح أن عبد الناصر اعتزم تعزيز دورها وربطها بخططه وأهدافه.

في الأربعينيات من القرن الماضي، بات الاعتقال السياسي أمرًا معتادًا ضد المنشقين، خاصة بعد إعادة تعريف الجرائم السياسية في عام 1937 لتشمل أي تعبير عن ازدراء الحكومة. لم يكن ازدياد الاعتقالات نتيجة لتفاقم الحنق البريطاني في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية فحسب، بل أيضًا نتيجة لتعزيز قدرة الدولة على القمع. فالسجون مثلًا توسَّعت في أواخر الثلاثينيات لتشمل معسكرات الاعتقال التي بُنيت إما في الصحراء (مثل معسكرات الهايكستيب والطور والواحات) أو في ضواحي المدن (مثل طره وأبو زعبل والقناطر). خلال سنوات الحرب، احتُجز في هذه المعسكرات ما مجموعه أربعة آلاف معتقل سياسي، وبحلول مطلع الخمسينيات بلغ العدد خمسة وعشرين ألفًا، وتُشير التقديرات إلى أن مئة ألف مصري اعتقلوا في هذه السجون خلال عهد عبد الناصر[2].

المراقبة والتجسس أيضًا من الأمثلة الأخرى على تعزيز قدرات النظام، فقد ورث عبد الناصر النظام الذي أطلق عليه البريطانيون اسم "عين المدينة"، النسخة العصرية من نظام "البَصَّاصين" الذي تأسس في مصر منذ قرون. هذا النظام في أصله عبارة عن شبكة واسعة من المخبرين، أو بشكل أكثر دقة من الأشخاص العاديين الذين يُبلّغون عن أي أنشطة مشبوهة لقاء مكافآت زهيدة؛ ويشمل هؤلاء المتسولين والحمّالين والباعة وسائقي سيارات الأجرة ومشغلي الهاتف وغيرهم.

ورغم زيادة قدرات الاعتقال والمراقبة، اتضح أن النظام الملكي الحاكم لم يكن فعالًا- وإلا لما استطاع الضباط الأحرار التحايل عليه. لذا، اهتم عبد الناصر أولًا بسد الثغرات الموجودة في النظام. وفي أكتوبر 1953، بعد بحث وتحقيق لمدة أربعة أشهر، نقل عبد الناصر مسؤولياته الوزارية إلى مساعده الأمني عضو مجلس قيادة الثورة زكريا محي الدين، وهو رجل قليل الكلام يعمل بمنهجية ويحقق نتائج متميزة.

1- Laleh Khalili, and Jillian Schwedler, "Introduction," in Policing and Prisons in the Middle East: Foundations of Coercion, ed. Laleh Khalili and Jillian Schwedler, New York: Columbia University Press, 2010, 13.

2- Anthony Gorman. "Confining Political Dissent in Egypt Before 1952", in ibid, 158–69.



يـروي الصحفـي المـصري محمـد حسـنين هيـكل أنـه صُـدِمَ خـلال لقائـه الأول بزكريـا في أكتوبـر 1951، حـين وجـده يُقـدم طواعيـة تقاريـر مكافحـة التجسـس إلى القيـادة السياسـية رغـم كونـه ضابـط مشـاة وحسـب.[1] بـات زكريـا منـذ ذلـك الحـين مسـؤولاً عـن إعـادة هيكلـة جهـاز الأمـن في مـصر بالكامـل. وعـلى عكـس جميـع الضبـاط الأحـرار تقريبًـا، فقـد تـوفي في مايـو 2012 عـن عمـر يناهـز أربعـة وتسـعين عامًـا، دون الكشـف علنًـا عـن دوره التأسـيسي في النظـام.

رغـم أن ضبـاط الشرطـة لم يشـاركوا في الانقـلاب، إلا أن الضبـاط الأحـرار وجهـوا زكريـا مسـبقًا إلى تعزيـز علاقاتـه مـع بعـض رجـال الشرطـة الذيـن اسـتاءوا مـن النظـام. لم تتوفـر لدينـا قائمـة بجهـات اتصالـه بهـم، لكننـا نعلـم أنـه بالاعتـماد عـلى بعـض رجـال الشرطـة مدعومـين بالعديـد مـن مسـاعديه العسـكريين، أعـاد تشـكيل جهـاز الشرطـة بعـد فصـل أربعمئـة مـن ضباطهـا البالـغ عددهـم ثلاثـة آلاف.[2] بعـد ذلـك، تحـول "القسـم الخـاص" القديـم إلى جهـاز اسـتخبارات جديـد باسـم "مديريـة المباحـث العامـة" تحـت إشراف ضبـاط مـن المخابـرات الحربيـة، إذ تمتـع بقـدرات وصلاحيـات موسـعة، وأعيـد تسـميته في عـام 1971 باسـم مباحـث أمـن الدولـة.

بعـد جمعـه بـين منصبـه الـوزاري ومنصـب مديـر المخابـرات الحربيـة، أعـاد زكريـا توجيـه هـذا الجهـاز أيضًـا نحـو الأمـن السـياسي الداخـلي، أي مراقبـة المعارضـين المصريـين

1- هيكل، "سقوط نظام، لماذا كانت ثورة يوليو 1952 لازمة؟"، ص 507.

2- Sirrs, A History of the Egyptian Intelligence Service, 37.

بدلًا من التجسس على جيوش الدول الأخرى كما كان من المفترض أن يفعل.[1] وفي ديسمبر 1953، اختار بعضَ ضباطِ المخابرات الحربية لمساعدته على إنشاء أول جهاز استخبارات مدني في مصر سُمي بـ "جهاز المخابرات العامة" وترأسه لمدة سنتين. كما طُلِبَ منه تجنيد مجموعة من الضباط العسكريين الموالين وتدريبهم كعملاء أمنيين وتعيينهم في وحدة المخابرات التي يديرها عبد الناصر- والتي ستُعرف قريبًا باسم "مكتب الرئيس للمعلومات". لذا أسس زكريا في غضون سنوات قليلة كيانًا متكاملًا من أجهزة المخابرات والأمن أصبحت الدعامة الأساسية للنظام السياسي الجديد في مصر.[2] ومع أنه تولى لاحقًا عدة مناصب غير أمنية- بما في ذلك منصبي رئاسة الوزراء ونائب الرئيس- إلا أنه حافظ على هيمنته على الأجهزة الأمنية المترامية الأطراف والمُتحكِّمَة بالبلاد، والمُوجَّهَة لحماية النظام فقط[3].

لكن، وبصرف النظر عن عبقرية زكريا كمؤسس، فقد كانت الخبرة الأجنبية ضرورية لبناء هذا الكيان الأمني فالقوى الأجنبية في النهاية هي التي صممت في الأصل أنظمة أمنية حديثة في مستعمراتها. وقدَّمَت السفارة الأمريكية لمصر معدات للمراقبة ومكافحة الشغب بقيمة مليون دولار عقب الانقلاب مباشرة، وساعدت زكريا في تعزيز نظام "عين المدينة" الصغير آنذاك من خلال مجموعة كاملة من المعدات والتقنيات الإلكترونية لتثبيت أجهزة تنصت وكاميرات خفية في غرف الفنادق وقاعات الطعام العسكرية والمساكن الخاصة والسيارات.[4] حتى فيما يتعلق بكيفية إعداد التقديرات الاستخباراتية في الوقت المناسب، استعانت مصر بالأمريكي تشارلز كريمنز، الرئيس المستقبلي لمكتب "تقديرات الاستخبارات الوطنية" التابع للسي أي إيه. لكن عبد الناصر توقع المزيد، ففي أكتوبر 1952 طلب مساعدة من السي أي إيه في

1- عبد الفتاح أبو الفضل، "كنت نائبًا لرئيس المخابرات"، القاهرة: دار الشروق، 2008، ص 87.

2- P. J. Vatikiotis, Nasser and His Generation. London: Croom Helm, 1978, 164–65.

3- من المهم أن نلاحظ هنا أنه رغم تعامل جميع هذه الأجهزة مع الملف الأمني، إلا أنه لا يمكن اعتبارها متشابهة. تقول الباحثة في تطور الأجهزة الأمنية إيمي زيجارت: "الواقع ليس مثاليًا إلى هذا الحد، فوكالات الأمن القومي مختلفة ولا تبدو متشابهة عند الولادة، كما أنها لا تتطور على نفس المسار، وكان الحال في مصر كذلك كما سنرى في الفصول التالية.

"Amy B Zegart، Flawed by Design: The Evolution of the CIA، JSC، and NSC": Stanford University Press، 1999, 40

4- Copeland, The Game of Nations, 82.

إصلاح النظام الأمني بأكمله، الأمر الذي تحمَّس له مدير عمليات السي أي إيه في الشرق الأوسط كيرميت روزفلت. وبعد بضعة أشهر، أقام ثلاثة من عملاء المخابرات الأمريكية معسكرًا في القاهرة، هم جيمس أيشلبرغر ومايلز كوبلاند وفرانك كيرن قد عملوا جميعًا في فيلق مكافحة التجسس بالجيش الأمريكي، وشهدوا لاحقًا تحول مكتب الخدمات الإستراتيجية (OSS) ليصبح وكالة الاستخبارات المركزية السي أي إيه.

بعبارة أخرى، جمع هؤلاء بين خبرة الاستخبارات المدنية والعسكرية، وعُين حسن التهامي الموالي لعبد الناصر ليكون ضابط الاتصال لهم في مصر.[1] يتذكر عبد الفتاح أبو الفضل الذي كان جزءًا حيويًا من هذا البرنامج كيف استفاد المصريون من خبرة ضباط المخابرات الألمانية السابقين. هذه العلاقة مع النازيين بدأتها السي أي إيه التي ربطت عبد الناصر سرًا بضباط بارزين من وحدات "قوات الأمن الخاصة" و"الشرطة السرية الألمانية، الجستابو"[2]. وفي أبريل 1958 وقَّعت مصر اتفاقية للتدريب وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع الاستخبارات السوفييتية التي قدَّمَت لها أحدث تقنيات المراقبة والاستجواب، ثم وقعت اتفاقية أخرى بعد عقد من الزمن مع جهاز شتازي "وزارة أمن الدولة" في ألمانيا الشرقية.[3]

بينما عمل زكريا على تحقيق أهداف عبد الناصر في قطاع الأمن الداخلي، فكذلك الأمر بالنسبة لمبعوثه في الجيش عبد الحكيم عامر. فمع إعلان الجمهورية في 18 يونيو 1953، أصر عبد الناصر على أن يُصدر نجيب أولَ مرسوم رئاسي له بترقية عامر من رتبة رائد إلى لواء وتعيينه قائدًا عامًا للقوات المسلحة. هذا الصعود السريع لعامر- ولعله الأسرع في التاريخ- وضعه رسميًا على رأس قيادة المؤسسة العسكرية. وذلك لأن عبد الناصر لم يؤمن بالطريقة الشيوعية- المتبعة في روسيا

1- Sirrs, History, 32–34.

2- من بينهم الجنرال فيلهلم فارباكر من الجيش الألماني، والضابطان أوتو سكورزيني وأوسكار بول ديلوفانا، وأربعة ضباط من الشرطة السرية الألمانية هم ليوبولد جليم، وفرانز بوينش، ويواكيم دوملينج، وألويس أنطون برونر:

Miles Copeland, The Game of Nations: The Amorality of Power Politics, London: Weidenfeld and Nicolson, 1970: 87; Owen L. Sirrs, A History of the Egyptian Intelligence Service: A History of the Mukhabarat, 1910–2009, New York: Routledge (2010: 33) .

3- صلاح نصر، "مذكرات صلاح نصر، الجزء الأول: الصعود"، ص 158.

والصين- بإلحاق المفوضين السياسيين بوحدات الجيش للإبلاغ عن أنشطة الضباط، إنما فضَّل السيطرة المباشرة من أعلى هرم السلطة، وعبد الحكيم عامر بطبيعة الحال هو المرشح المثالي لهذه المهمة، ففضلًا عن كونه أقرب أصدقاء عبد الناصر إليه منذ التحاقهما بالكلية الحربية وساعده الأيمن في حركة الضباط الأحرار، فإنه أيضًا العضو الوحيد في مجلس قيادة الثورة الذي يثق به نجيب. فقد شغل منصب رئيس أركانه خلال حرب عام 1948 في فلسطين، وشخصيته الودودة والمرحة جعلته قريبًا من نجيب ومقبولًا لديه. يقول رياض سامي، مدير مكتب الرئيس نجيب، إن الأخير لم يكن ليتنازل عن قيادة الجيش لأي شخص آخر.[1]

تمثلت مهمة عامر الرئيسية في السيطرة على الجيش، وقد أنجز ذلك عبر مكتب القائد العام الذي أنشأه عبد الناصر أثناء عمله كرئيس للوزراء في عهد نجيب. كان المكتب مسؤولًا عن رصد الأنشطة المشبوهة وإصدار التوجيهات السياسية للجيش. واستعان عامر بمن سُمُّوا "أولاد زكريا" من الصف الثاني في الضباط الأحرار، ممن اختارهم زكريا ودربهم ليشكلوا الكيان الأمني الجديد في البلاد.

عُين صلاح نصر في يونيو 1953 كأولَ مدير لمكتب القائد العام، تلاه عباس رضوان في عام 1956 وشمس بدران منذ عام 1958 حتى إلغاء المكتب في عام 1967. عمل المكتب كجهة رقابية سياسية للتخلص من الضباط المثيرين للمتاعب، وضمان ولاء البقية من خلال نظام المحسوبيات. واستطاع المكتب إنجاز هذه المهام عبر ثلاث آليات رئيسية:

1. قطع علاقات أعضاء مجلس قيادة الثورة- باستثناء عبد الناصر- مع بقية العسكريين بحجة السماح لعامر بأداء مهامه دون تدخل خارجي.
2. عزل تشكيلات الضباط عن جميع القوى السياسية والعقائدية.
3. والأهم من ذلك، إنشاء شبكة سرية من الضباط الطموحين سياسيًا الذين لم يشاركوا في الانقلاب نفسه، والحريصين على إثبات جدارتهم للنظام الجديد من خلال المساعدة في تثبيت حكمه.

1- رياض سامي، "شاهد على عصر الرئيس محمد نجيب"، المكتب المصري الحديث، 2004، ص 21.

بدأ عبد الناصر بعد الانقلاب مباشرة بتأسيس مكتب القائد العام في صورة شبكة من الخلايا، وبحلول عام 1967، تجاوز أعضاؤه خمسة وستين ألف ضابط[1]. ومن خلال هذه الشبكة الواسعة، راقب المكتب الآراء والأنشطة السياسية داخل الجيش، وأدار منهجية التلقين السياسي، وتحكم بشؤون الترقيات والتكليفات. ساهم هذا الكيان الأمني الجديد لاحقًا مساهمة مهمة في مشهد مصر السياسي، إذ قلب الميزان في عام 1954 لصالح عبد الناصر، وأسس لدولة المخابرات في الستينيات، وكوَّن "مراكز القوة" البارزة في مصر بين عامي 1967 و1971، قبل أن يمهد الطريق بحلول نهاية السبعينيات لقيام الدولة الأمنية المتجبِّرة في مصر.

ب- الهيكلية السياسية

في ظل اعتماد نجيب بثقة على شعبيته في الشارع، انشغل عبد الناصر ببناء منظمات سياسية متماسكة لحشد الدعم الشعبي لصالحه، وهي بالتأكيد إستراتيجية أكثر فعالية. وكقارئ نهم لميكيافيللي، أدرك عبد الناصر أن "الناس بطبيعتهم تتبدل مواقفهم، ومن السهل إقناعهم بشيء ما، لكن من الصعب منعهم من تغيير رأيهم. لذلك عليك أن تكون مستعدًا للحظة التي يفقدون فيها إيمانهم بفكرتك. ثم عليك أن تجبرهم على الإيمان بها من جديد."[2] ولذا، أنشأ في نوفمبر 1952وزارة جديدة باسم "وزارة الإرشاد القومي" للرقابة والدعاية، وبذل وزيرها الأول وعضو مجلس قيادة الثورة صلاح سالم قصارى جهده لإبعاد نجيب عن الأضواء، ثم عمل على تشويه سمعته وتعزيز صورة عبد الناصر بدلًا منه. اعتمد عبد الناصر هنا أيضًا على الخبرة الأجنبية، ولا سيما على عميل مكتب الخدمات الإستراتيجية الأمريكي ورائد إستراتيجية "الدعاية السوداء" في أمريكا بول لاينبارغر، ومدير معلومات الشرق الأوسط لجوزيف جوبلز[3] ليوبولد فون ميلدنشتاين، وخبير الدعاية السوداء لقوات الأمن الخاصة النازية يوهانس فون ليرز.[4]

1- Anthony McDermott, Egypt from Nasser to Mubarak: A Flawed Revolution, London: Croom Helm, 1988, 16.

2- Niccolò Machiavelli, The Prince, Indianapolis: Hackett Publishing,1995 [1532], 20.

3- وزير الدعاية في ألمانيا النازية بين عامي 1933 و1945، وأحد المقربين من هتلر. (المترجم)

4- Sirrs, History, 45.

ولتعزيـز قاعدتـه الشـعبية تعزيـزًا أكـبر، حـلَّ عبـد النـاصر جميـع الأحـزاب السياسـية القائمـة (بموجـب القانـون 179 لعـام 1953) واسـتبدلها في ينايـر 1953 بهيئـة التحريـر، والتـي عملـت كمنصـة لترتيـب المسـيرات المؤيـدة للنظـام والمحـاضرات العامـة، فلـم يكـن لهـا تسلسـل هرمـي واضـح، واعتمـد عملهـا عـلى ألـف ومئتـي مكتـب محـلي مفتـوح لجميـع الراغبـين في تقديـم دعمهـم للنظـام الجديـد.

كان معظـم المنتسـبين للهيئـة مـن الضباط الفاسـدين والانتهازيين السياسـيين المتحمسـين لركـوب موجـة الثـورة، بالإضافـة إلى وجهـاء الأريـاف والرأسـماليين المسـتعدين لإرسـال فلاحيهـم وعمالهـم للتظاهـر تحـت رايـة عبـد النـاصر، بهـدف حمايـة مصالحهـم الماليـة في هـذه المرحلـة المضطربـة.

عـين عبـد النـاصر نفسـه أمينًـا عامًـا لهيئـة التحريـر، رغـم أنـه فـوَّض إدارتهـا اليوميـة إلى شريكـين مبتدئـين هـما الرائـد إبراهيـم الطحـاوي والرائـد أحمـد طعيمـة، اللـذان كانـت وظيفتهـما في المقـام الأول مراقبـة المـزاج العـام والاتجاهـات السياسـية وإحبـاط جهـود التعبئـة التـي تقـوم بهـا القـوى السياسـية الأخـرى- خاصـة الإسـلاميين والشـيوعيين مـن خـلال تنظيـم تحـركات مضـادة. ويـروي سـليمان حافـظ، الـذي شـغل منصـب وزيـر الداخليـة في عـام 1953 لفـترة وجيـزة، أن الطحـاوي وطعيمـة كانـا يقدمـان تقاريـر منتظمـة إلى الـوزارة ضـد النشـطاء المشـتبه بهـم.[1]

ج- الدعم الجيوسياسي

تمثلـت الركيـزة الأخـيرة لإسـتراتيجية عبـد النـاصر في تأمين الدعـم الجيوسـياسي لنظامه، فكانـت الولايـات المتحـدة في هـذه المرحلـة المرشـح الوحيـد لضـمان هـذه الغايـة. اعتمـدت سياسـة أمريـكا في الـشرق الأوسـط في خمسـينيات القـرن المـاضي عـلى تشـجيع حـركات الاسـتقلال الوطنـي للحـد مـن الهيمنـة البريطانيـة والفرنسـية، ثـم جـذب الـدول المسـتقلة حديثًـا إلى محورهـا مـن خـلال التحالفـات الإسـتراتيجية والمسـاعدات الاقتصاديـة. فقـد اقتنـع الأمريكيـون بعـد حربـين عالميتـين بالتخـلي عـن عزلتهـم والانخـراط في صراعـات "العـالم القديـم" عـبر المحيـط الأطلـسي، واكتشـفوا أنـه رغـم افتقارهـم للخـبرة الأوروبيـة في التعامـل مـع إفريقيـا وآسـيا، فـإن ميزتهـم النسـبية تكمـن في حقيقـة عـدم تصرفهـم

1-- سليمان حافظ، "ذكرياتي عن الثورة"، القاهرة: دار الشروق، 2010، ص 108-111.

أبـدًا كقـوة إمبرياليـة خـارج أمريـكا اللاتينيـة والمحيـط الهـادئ. ولذلـك كان المفتـاح لتعزيـز نفـوذ الولايـات المتحـدة هـو مـد يـد العـون لأولئـك الذيـن يتوقـون إلى تحريـر أنفسـهم مـن الإمبرياليـة الأوروبيـة، والظهـور كشريـك حقيقـي في المسـاعدة علـى تطويـر عـالم مـا بعـد الاسـتعمار.

مـع نهايـة عـام 1951، شـكل وزيـر الخارجيـة ديـن آتشيسـون لجنـة خاصـة بشـؤون العـالم العـربي برئاسـة كيـم روزفلـت، أحـد ضبـاط وكالـة المخابـرات المركزيـة المُنشَـأَة حديثًـا. أشـارت اللجنـة إلى الحاجـة "لزعيـم عـربي يتمتـع بسـلطة في يديـه أكـثر مـن أي زعيـم عـربي آخـر في أي وقـت مـضى (سـلطة اتخـاذ قـرار غـير شـعبي) ... شـخص يرغـب بشـدة في الحصـول علـى السـلطة، مـن أجـل السـلطة فقـط".[1] نجـد هـذه التوصيـة بجـلاء في محـضر وزارة الخارجيـة البريطانيـة بتاريـخ 3 ديسـمبر 1951، والـذي وصـف وجهـة النظـر الأمريكيـة- البريطانيـة المشـتركة علـى النحـو التـالي: "النـوع الوحيـد مـن الحكومـة التـي يمكننـا أن نأمـل في الحصـول علـى تسـوية معهـا هـي حكومـة اسـتبدادية صريحـة... قاسـية وعمليـة في آنٍ معًـا... إننـا نحتـاج مصطفـى كـمال آخـر (الضابط التركي الـذي قاد الانقـلاب علـى السـلطان العثـماني في عـام 1921 واتخذ لقـب أتاتورك- أي والـد الأتراك)، لعلمنـة بـلاده وتغريبهـا... وذلـك بالرغـم مـن أن المصريـين ليسـوا أتـراكًا، ولا يمكننـا طلـب رجـال مثـل مصطفـى كـمال كـما لـو كنـا ننتقـي طعامًـا مـن قائمـة في مطعـم!".[2]

في فبرايـر 1952، سـافر كيـم روزفلـت إلى القاهـرة للبحـث عـن أتاتـورك مـصري، وقـد سـبق لـه أن زار مـصر مرتـين: الأولى في عـام 1944 للمسـاعدة في إنشـاء فـرع القاهـرة مـن "مكتـب الخدمـات الإسـتراتيجية- سـلف وكالـة المخابـرات المركزيـة"، والثانيـة في عـام 1950 لإرشـاد وزارة الداخليـة المصريـة حـول كيفيـة مواجهـة الشـيوعية. خـلال كلتـا الزيارتـين، وضـع كيـم قائمـة بالشـخصيات التـي يجـب التواصـل معهـا في الجيـش، وأقـام برنامـج تدريـب عسـكري للضبـاط المصريـين الشـباب تديـره وكالـة المخابـرات المركزيـة. مـن الغريـب أن سـتة مـن بـين الضبـاط الخمسـين الذيـن تلقـوا تدريبًـا اسـتخباراتيًا وعسـكريًا أمريكيًـا أدوا دورًا حاسـمًا في انقـلاب عـام 1952، وأصبـح اثنـان منهـم في

1- Copeland, Game, 48–49.

2- Barry Turner, Suez 1956: The Inside Story of the First Oil War, London: Hodder & Stoughton, 2006, 96.

الواقع أعضاء في مجلس قيادة الثورة. ودون أن يذكر الكثير من التفاصيل، اعترف الضابط في القوات الجوية علي صبري- وهو أول ضابط ارتباط رسمي بين مجلس قيادة الثورة والولايات المتحدة- بأن "حضور العديد من الضباط المصريين في دورات مكتب الخدمات الأمريكي خلال العامين الماضيين كان له تأثير واضح للغاية على الانقلاب في مصر"[1].

كانت مهمة روزفلت على ما يبدو هي تمهيد الطريق لاستبدال سلمي للنظام الملكي القديم الفاسد في مصر قبل أن يدفع التطرف المتزايد للعمال والفلاحين المصريين البلاد إلى أحضان الشيوعية. واعتقد روزفلت أن الجيش وحده هو القادر على تحديث الدولة وفقًا لمسارات يوافق عليها الغرب دون التسبب في الكثير من الاضطرابات. وبعد مساعٍ حميدة من السفير الأمريكي جيفرسون كافري، عقد ممثل وكالة المخابرات المركزية ثلاثة اجتماعات في مارس 1952 مع أعضاء من الضباط الأحرار، بمن فيهم عبد الناصر.[2]

ووفقًا للضابط حسين حمودة- أحد المشاركين في تلك الاجتماعات المبكرة- فقد ركزت المناقشات على كيفية إقناع الأمريكيين لشركائهم البريطانيين بعدم معارضة الانقلاب، وذلك لمنع تكرار تجربة عام 1882 عندما أجهض البريطانيون "الثورة العرابية"، على أن يقدم الضباط الأحرار ضمانات لتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحديث الاقتصاد المصري وإبقاء الشيوعيين تحت السيطرة.[3]

في 19 يوليو 1952، أي قبل ثلاث ليالٍ من استيلاء الضباط الأحرار على السلطة، طلب عبد الناصر من صبري إبلاغ مساعد الملحق العسكري الأمريكي ديفيد إيفانز أن الانقلاب بات وشيكًا، مؤكدًا مرة أخرى على أنه لن يضر بالمصالح الأمريكية. نفذت الولايات المتحدة الجزء الخاص بها من الصفقة، رافضة تقديم الدعم للملك فاروق، ونصحته بدلًا من ذلك بالاستجابة لمطالب الضباط. من جهته، رحَّب الرئيس

1- Barry Turner, Suez 1956: The Inside Story of the First Oil War, London: Hodder & Stoughton, 2006, 90.

2- Copeland, Game, 51–53.

3- حسين محمد أحمد حمودة، "أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين"، الزهراء للإعلام العربي، 1985، ص 88-89.

الأمريكي فرانكلين روزفلت على الفور بالانقلاب، وحذر البريطانيين من التدخل، ووجه سفيره في القاهرة- الذي وصف الضباط الأحرار بـ"أبنائي"- لدعم الحكم الجديد.[1]

في اليوم التالي للانقلاب، نقل عبد الناصر رسالة أهم إلى الأمريكيين طالبًا هذه المرة مساعدة CIA في إعادة تنظيم جهاز الأمن الداخلي في مصر، ومحذرًا من الاضطرابات التي يقودها الشيوعيون في جميع أنحاء البلاد. لاقت الرسالة صداها بتقرير بعنوان "العواقب المتوقعة لإعادة احتلال القاهرة والإسكندرية من قبل القوات البريطانية"، أعدته السي أي إيه على عجل، والذي خَلُصَ إلى أن المواجهات العنيفة من شأنها أن تمهد الطريق لاستيلاء الشيوعيين على السلطة. ولهذا، ووفقًا لرئيس مكتب السي أي إيه بالقاهرة وليام ليكلاند، قبلت الوكالة طلب عبد الناصر قبولًا حسنًا. وبعد فترة وجيزة من الانقلاب، التقى كيم روزفلت بمندوبي عبد الناصر لرسم المبادئ التوجيهية العامة للتعاون المستقبلي بين الجانبين.[2]

بالتوازي مع العمل في القطاع الأمني، عُقدت اجتماعات أخرى بين عبد الناصر والأمريكيين لمناقشة الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وأشار عضو مجلس قيادة الثورة خالد محي الدين، الذي حضر اجتماعين من تلك الاجتماعات في منزل عبد المنعم أمين (ضابط آخر كلفه عبد الناصر بالاتصال بالولايات المتحدة)، إلى أن الأمريكيين طلبوا بإصرار تبني سياسة إعادة توزيع الأراضي على وجه السرعة.[3] وفي مطلع العام 1952، أشارت اللجنة الاستشارية الأمريكية، التي اقتنعت باعتماد الثورات البلشفية والصينية اعتمادًا أساسيًا على الفلاحين المحرومين، لأن إعادة توزيع الأراضي ضروري لوقاية الفقراء من الشيوعية. وبرز هذا المطلب في فبراير 1952 من خلال كُتَيّب صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية بعنوان "إصلاح الأراضي: تحدٍ عالمي"، يدعو إلى اتخاذ إجراءات سريعة في هذا الإطار لتوجيه رأس المال الزراعي نحو التصنيع السريع. في 20 أغسطس 1952، أرسلت واشنطن برقية إلى سفيرها في القاهرة تفيد بأن "حكومة الولايات المتحدة ستشجع وتساعد على إصلاح الأراضي... للحد من أسباب الاضطرابات الزراعية وعدم الاستقرار السياسي"، ثم

1- Aburish, Nasser: The Last Arab, 43.

2- Copeland, Game, 63.

3- خالد محي الدين، "الآن أتكلم"، الأهرام للترجمة والنشر، 1992، ص 188.

انتقلت إلى تفصيل ما يجب أن يتضمنه هذا القانون.[1] وفي 9 سبتمبر، أي بعد ثلاثة أسابيع فقط، أصدر مجلس قيادة الثورة قانون الإصلاح الزراعي الذي أُعِدَّ على عجل.

في المقابل، سعى عبد الناصر للحصول على دعم الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور لإقناع البريطانيين بالجلاء عن مصر. أرسل أيزنهاور أولًا ستيف ميد من الجيش الأمريكي لتقييم توازن القوى والسيطرة داخل مجلس قيادة الثورة. وفي مايو 1953، أكد ميد بأن عبد الناصر يُحكم قبضته على المجلس وأن النظام الجديد مستقر إلى حد ما. بدوره، أيد وزير الخارجية جون فوستر دالاس في الشهر التالي التقرير، وكان أول مسؤول أمريكي رفيع المستوى يزور مصر في عهد الجمهورية.[2] بعدها مارست الولايات المتحدة الكثير من الضغوط على البريطانيين للتفاوض على خروجهم من مصر، لدرجة أن تشرشل احتجَّ في رسالة مطولة إلى أيزنهاور في 12 يونيو 1953 على التحيز الأمريكي لصالح عبد الناصر رغم التنازلات العديدة بعيدة المدى التي قدمها البريطانيون لواشنطن، معبرًا عن صدمته وإحباطه، وأكد في الختام أنه "لا ينبغي أن نعتقد أننا عوملنا معاملة مُنصِفة من قبل حليفنا العظيم".[3]

وفيما أدركت الولايات المتحدة منذ اليوم الأول أن نجيب مجرد حاكم صوري وتصرفت وفقًا لذلك، ثمة أسباب أخرى جعلت السي أي إيه على وجه الخصوص متحمسة لدعم عبد الناصر. انطلاقًا من القناعة السائدة وقت الحرب الباردة بأن رجال الجيش الأقوياء يمكن الاعتماد عليهم أكثر من المدنيين غير المُنظَّمين، ارتابت السي أي إيه بشأن وعد نجيب بإعادة الحكم الديمقراطي المدني. وفي وقت مبكر من 30 يوليو 1952، أشار وزير الخارجية دين أتشيسون في برقية إلى السفير الأمريكي في القاهرة بأن العودة إلى الديمقراطية ستكون لها عواقب غير متوقعة، وأن التعامل مع مجموعة صغيرة من الضباط أسهل من التعامل مع نظام متعدد الأحزاب.[4] يشرح آرثر شليزنجر، المؤرخ والمساعد الخاص للرئيس كينيدي، المنطق الكامن وراء

1- محمد عبد الوهاب سيد أحمد، "العلاقات المصرية الأمريكية من التقارب إلى التباعد، 1952-1958"، القاهرة: دار الشروق، 2007، ص 131.

2- Copeland, Game, 64–65.

3- Turner, Suez 1956, 116.

4- محمد عبدالوهاب سيد، العلاقات المصرية الأمريكية من التقارب إلى التباعد، ص 19-20.

هــذه العقيــدة، مشــيرًا إلى دعــم عبــد النــاصر كأحــد الأمثلــة البــارزة عليهــا، فيقــول:

"ســيؤدي (التمــدن الســابق لأوانــه للأنظمة التي نصبهــا الانقلابيون) إلى إبعــاد أولئك الذين يمتلكــون الســلطة الحقيقيــة (الجيــش) وســيفتح البــاب أمــام الليبراليــين غير الأكفــاء الذين قــد يتســببون في التضخــم وســحب الاســتثمارات وهــروب رؤوس الأمــوال وبــدء اضطرابات اجتماعيــة، وســيؤدي هــذا في النهايــة لوصــول الشــيوعيين إلى الحكم... إن عمليــة التحديث مدمــرة بطبيعتهــا لدرجــة أن المطلــب الأول هــو وجــوب الحفــاظ عــلى النظــام. وليســت القضيــة الأساســية مــا إذا كانــت الحكومــة دكتاتوريــة أم نيابيــة ودســتورية، إنمــا القضيــة هــي مــا إذا كانــت الحكومــة- مهــما كانــت طبيعتهــا- قــادرة عــلى الحفــاظ عــلى تماســك المجتمــع... تميــل الحكومــة المدنيــة إلى اللــين وتزعزع الاســتقرار، أمــا الحكومات العســكرية فمســتقرة نســبيًا، ويمكــن أن توفــر الأمــن الــلازم للنمو الاقتصــادي".[1]

مــا حســم الأمــر بالنســبة للأمريكيــين هــو إظهــار عبــد النــاصر لتســاهل نجيــب مــع الشــيوعية، بعــد أن أظهــر هــو توجهــه الشــخصي المعــادي للشــيوعية عــبر تضييــق الخنــاق عــلى إضراب العــمال في كفــر الــدوار، وهــي مدينــة صناعيــة صغــيرة قــرب الإســكندرية. وقــد أوضــح الناشــط العــمالي حلمــي ياســين، الــذي ســاعد في تنظيــم الإضراب، أن العــمال ســمعوا البيانــات الثوريــة التــي تعــد باســتعادة حقــوق الشــعب، فــرأوا بــأن الوقــت مناســب للمــضي قدمًــا لأخــذ حقهــم في الســيطرة عــلى تنظيــم الإنتــاج بــدلًا مــن أصحــاب المصانــع المعارضــين للثــورة. ولم يتوقــع أي منهــم أن عبــد النــاصر سيرســل في صبــاح يــوم 13 أغســطس 1952، خمســمائة جنــدي لإطــلاق النــار عليهــم وإعــدام اثنــين مــن زعمائهــم بعــد محاكمــة سريعــة خــلال خمســة أيــام. لم يكــن ســلوك الجنــود الصــادم مــبررًا أبــدًا، لا ســيما وأن العــمال تظاهــروا دعــمًا للثــورة.[2]

كشــف عبــد النــاصر حينهــا في اجتماعاتــه مــع مســؤولي الــسي أي إيــه عــن تــردد نجيــب في توقيــع أحــكام الإعــدام الصــادرة بحــق المحرضــين، وكيــف أنــه انتقــد صراحــة قانــون

1- Arthur M. Schlesinger, A Thousand Days: John F. Kennedy in the White House, Greenwich, CT: Fawcett Publications, 1965, 186–87.

2- Helmi Yassin interviewed in Selma Botman, The Rise of Communism in Egypt, NY: Syracuse University Press, 1988, 125–30.

الإصلاح الزراعي، ورشح الفقيه الدستوري عبد الرازق السنهوري المتعاطف مع اليسار لرئاسة الوزراء. بدوره حاول نجيب أن يشرح للأمريكيين أن إعدام العمال من شأنه أن يؤجج المزيد من الراديكالية، وأن الضرائب التصاعدية على الأراضي الزراعية أفضل للاقتصاد من التوزيع العشوائي للأراضي، وأن السنهوري لم يكن شيوعيًا، لكن تبريراته لم تلقَ آذانًا صاغية. بينما ضمنت قنوات الاتصال التي أنشأها عبد الناصر مع الأمريكيين- قبل الانقلاب وبعده- ثقتهم ووطدت علاقته مع واشنطن.[1] وفي النهاية، اختارت الولايات المتحدة- وليس الغرب الرأسمالي بأكمله- جمال عبد الناصر: القائد القوي الذي اعتقد الجميع أنه سيكون حازمًا في وجه الشيوعية.

كتلة نجيب الضعيفة

في الوقت الذي انشغل فيه عبد الناصر بإنشاء نظام جديد، واصل نجيب الاستثمار في النظام القديم. وبينما كان نجم الأول في صعود، أصر الأخير على السباحة عكس التيار. ظل نجيب يؤمن بالسلطة المقيَّدَة بالقانون، وشرعية الجماعات السياسية القديمة، والحاجة إلى الديمقراطية، وأهمية الحاضنة الشعبية بشكل عام. وبدلًا من الزمرة الأمنية التي أحاط بها عبد الناصر نفسه، استقطب نجيب محامين دستوريين ممن كان لهم وزن كبير في النظام القديم، ولا سيما عبد الرازق السنهوري رئيس مجلس الدولة (أعلى محكمة إدارية في مصر)، الذي كُلِّف بإعداد دستور جديد في أعقاب الانقلاب، وسليمان حافظ صاحب الخبرة القانونية الطويلة، والذي صاغ خطاب تنازل الملك فاروق عن العرش. وبينما انشغل نجيب بصياغة دستور جديد، روَّج منافسه عبد الناصر لوجهة النظر القائلة بأن الشرعية الثورية فوق أي دستور. ولعل الأهم من ذلك، أن خطأ نجيب القاتل في تعيين المحامي سليمان حافظ وزيرًا للداخلية في سبتمبر 1952، للإشارة إلى احترامه للقانون، جعل من السهل على عبد الناصر تولي الوزارة في يونيو 1953 بذريعة أن البلاد تحتاج في هذا المنعطف الحرج إلى قبضة حازمة لشخص أقوى من مجرد محامٍ دستوري.

حاول نجيب أيضًا تعزيز شعبيته لدى النخب السياسية القديمة، حيث قدم نفسه في خطاباته ومقابلاته شخصًا مؤيدًا للديمقراطية والمشاريع الحرة، ونأى بنفسه

1- نصر، مذكرات صلاح نصر، الجزء الأول: الصعود، ص 198-204.

عن قرارات مجلس قيادة الثورة المناوئة للأحزاب السياسية وكبار مُلَّاك الأراضي.[1] كانت المشكلة أن الهيكل الاجتماعي والسياسي في مصر مصمم لإضعاف تلك النخب في مواجهة الدولة. ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر، قام مؤسس الدولة المصرية الحديثة محمد علي- على غرار حكم آل هوهنتسولرن[2] في بروسيا، وروسيا القيصرية، ومرحلة إصلاحات ميجي[3] الانتقالية في اليابان- بتفكيك الأرستقراطية العسكرية للمماليك، التي تأسست في القرن الثالث عشر، وربط طبقة الملاك بحكمه التوسعي. لذا، وبدلًا من تقسيم ملكية الأراضي بين أمراء الحرب الموالين، الذين يدير كل منهم أرضه مستقلًا ويحكم السكانَ الذين يعيشون فيها ويجمع الضرائب ويشكل الميليشيات في زمن الحرب، أعلن محمد علي نفسه المالك الوحيد للأرض، وعامل الملاك المصريين على أنهم رعاياه. كما أسس سلطة مركزية لتحصيل الضرائب، ونظامًا قضائيًا حديثًا، وجيشًا ثابتًا به ضباط مهنيون ومجندون وطنيون. ومنذ ذلك الحين، ظل مُلَّاك الأراضي في مصر على هذا الحال، إذ لم تكن لديهم القدرة على مواجهة من يسيطر على الدولة - كما سعى عبد الناصر إلى ذلك بقوة.

ارتكب نجيب خطأ آخر حين استند بثقة عميقة إلى الأثر الكبير الذي تركه الانقلاب على صورته أمام الناس، وحاول الحفاظ على صورته الشعبية كبطل من خلال قضاء معظم الفترة الممتدة بين 1952 و1954 بالتنقل داخل البلاد واستنفار الجماهير عبر الخطب الملهمة، وقد نجح في ذلك نجاحًا بالغًا: "عندما رآه الناس فقدوا السيطرة على أنفسهم، وبدأوا يصفقون ويهتفون ويرمون أنفسهم على سيارته".[4] وبالنظر إلى الشعبية التي تمتع بها، فقد أهدر جهود أقرب أعوانه العسكريين في حملة تافهة لتعزيز شعبيته بدلًا من زرعهم في الأجهزة الأمنية الناشئة: فعين رياض سامي كسكرتير صحفي، ومحمد رياض مسؤولًا عن المراسم. كما بدأ منذ عام 1954 يتقرب من قادة الإخوان المسلمين، على أمل أن يساعده دعم القوة الأكثر

1- Aburish, Nasser: The Last Arab, 49-51.

2- من أبرز الأسر الحاكمة في ألمانيا، ومنها تتفرع العديد من الأسر التي حكمت مناطق في ألمانيا منذ القرن الثامن عشر حتى مطلع القرن العشرين. (المترجم)

3- فترة انتقالية من تاريخ اليابان خلال القرن التاسع عشر عرفت فيها البلاد تحولات واسعة على المستويين السياسي والاجتماعي ودخلت البلاد بعدها الفترة المعاصرة من تاريخها. (المترجم)

4- رفعت يونان، "محمد نجيب: زعيم ثورة أم واجهة حركة؟"، دار الشروق، 2008، ص 25.

شعبية في الشارع على إعادة الضباط إلى الثكنات والبقاء رئيسًا بموجب دستور ليبرالي.[1] وعلى عكس منافسه الحذق، فشل نجيب في إدراك أن الشعبية الجماهيرية قد تُكتسب بسهولة وتتبخر بالسهولة ذاتها.

ومع ذلك، فإن إحدى أسوأ عيوب نجيب تمثلت في كيفية تأمينه للدعم الأجنبي. فعلى عكس حملة عبد الناصر المباشرة والجريئة لبناء تحالف أمني مع الولايات المتحدة، فضَّل- وهو القلق جدًا حيال تشويه سمعته- طريقة ملتوية. وبدلًا من الاعتماد على الضباط المخلصين، شجع الإخوانَ المسلمين على تأييده في مناقشاتهم مع البريطانيين والأمريكيين. فبين مايو 1953 ويناير 1954، أجرى ممثلا الإخوان المسلمين منير الدلة وصالح أبورقيق جولتين من المحادثات مع موظفي السفارة البريطانية: السيد إيفانز والسيد **كريزويل**، وذكرا أن نجيب سيكون حارسًا أفضل للديمقراطية.[2]

تزامنت تلك المحادثات مع سبع جولات أخرى مع الأمريكيين جرت بين مايو وأغسطس 1953، شارك فيها المرشد العام للإخوان المسلمين حسن الهضيبي بنفسه. وفي أحد الاجتماعات بتاريخ 4 يونيو، حاول مبعوث الإخوان محمود مخلوف تزكية الرئيس نجيب قائلًا: "سيكون نجيب على استعداد لتوقيع تفاهم سري مع الولايات المتحدة، وسيدعم الإخوان المسلمون مثل هذه الخطوة. لكن عبد الناصر قد يعارض هذا". وفي اجتماع 17 يوليو أفاد المرشد العام بأنه ونجيب يؤيدان "انسحاب الجيش من الحكومة واستبداله بتحالف مُكوَّن من رجال صالحين من مختلف الأحزاب السياسية".[3]

ينطوي هذا الاقتراح على العديد من الإشكالات، فالقوى الغربية كما رأينا لم تكن متحمسة تجاه الديمقراطية، وشكَّل تفاوض نجيب معهم عبر حركة إسلامية منعطفًا إضافيًا من منظورهم. لكن المشكلة الأكبر أنه كان متحفظًا بعض الشيء مع ممثليه. حيث برزت خلال محادثاته السرية مع الإخوان المسلمين، والتي جرت بين ديسمبر 1953 ومارس 1954 بين مساعديه سامي ورياض وقادة الإخوان حسن عشماوي ومنير دلة، العديد من الإشكالات التي لم يتوصل الجانبان إلى حلها. وفيما أراد

1- عبد المحسن أبو النور، "الحقيقة عن ثورة 23 يوليو"، ص 41-43.

2- عبدالرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952، ص 130-134.

3- فؤاد علام، "الإخوان وأنا"، أخبار اليوم، 1996، ص 548، 556.

نجيب إعادة إرساء الديمقراطية، فقد أراد الإخوان صفقة شاملة يبقى هو فيها رئيسًا، بشرط تعيين قائد للجيش موالي للإخوان هو العقيد رشاد مهنا من سلاح المدفعية. فاعترف نجيب لسكرتيره الصحفي سامي بأنه غير ملتزم بالاتفاق، لأنه لم يتخيل قط أن الإخوان سينقلبون عليه، متناسيًا أن العودة إلى الديمقراطية ستصب في الغالب في مصلحة حزب الوفد الليبرالي لا الإسلاميين.[1]

ومع ذلك، كان خطأ نجيب الرئيسي هو أنه لم يطور أي تشكيل موالٍ له داخل الجيش، ناهيك عن مشاهدته النظام الأمني الجديد الذي شكَّله خصومه أمام ناظريه. صحيح أن موقفه المؤيد للديمقراطية حظي بدعم غالبية الضباط، لكنه لم يحاول تنسيق جهودهم، مُفضِّلًا تمرير الأوامر عبر القنوات الرسمية بدلًا من إنشاء شبكة من الضباط المخلصين له. وحتى عندما توسل إليه ضباط المدفعية والفرسان في أغسطس 1952 لفعل ذلك، فقد رفض خوفًا من أن تؤدي الانقسامات داخل الجيش لدفع البلاد إلى شفا حرب أهلية.

رأى نجيب، كما أسرّ لاحقًا لقائد الحرس الجمهوري عبد المحسن أبو النور، أنه لا داعي لتدبير المكائد، فهو الضابط الأعلى رتبة في البلاد ناهيك عن كونه رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة. ولذا، توقع أن يطيعه الضباط دونما تردد.[2] ورغم تكرار كلام مساعده سامي عن أهمية بناء نجيب لقاعدة سياسية قوية داخل النظام، فقد بقي الأخير منبهرًا بهالة سلطته وأنه برتبة لواء فمن غير المناسب أن يتواصل مع صغار الضباط. كما رأى أنه من الأفضل له إضفاء الطابع المهني على المؤسسة العسكرية بدلًا من تسييسها.[3]

قلل نجيب من أهمية تأثير خصمه عبد الناصر على الضباط، رافضًا الاعتراف بأن ضابطًا برتبة مقدم في الجيش لا يتمتع "بحضور شعبي مميز" يمكن أن يهدده[4]- كما أشار إلى عبد الناصر في مذكراته- معولًا في قرارة نفسه على دعم الشعب لا الجيش. لكن شعبيته تلك يصعب الحفاظ عليها رغم الجهود التي بذلها لتعزيزها،

1- سامي، شاهد على عصر الرئيس محمد نجيب، ص 51.

2- أبو النور، الحقيقة عن ثورة 23 يوليو، ص 41-43.

3- سامي، شاهد على عصر الرئيس محمد نجيب، ص 33-35.

4- نجيب، كنت رئيسًا لمصر، ص 211.

وذلك ببساطة لأن المصريين سئموا من النظام القديم وأرادوا قائدًا قويًا لإصلاح البلاد. كما أنه اعترف لاحقًا أن الناس أرادوا "أتاتورك مصري"، وهو دور لم يكن راغبًا في أدائه.[1] لكن عبد الناصر في المقابل لم يتردد في أداء هذا الدور والقيام بما يلزم لتحقيق غايته.

بين ثورتين

يستطيع المرء بعد مقارنة إستراتيجيات الحكم لدى كل من جمال عبد الناصر ومحمد نجيب أن يستنتج أن الأخير قد تجلَّت خسارته منذ البداية، وأن نتيجة صراعهما على السلطة قد حُسمت قبل أن تبدأ. لم يسيطر عبد الناصر على الأجهزة الأمنية الجديدة والكيان الجماهيري الوحيد في البلاد فحسب، بل نجح أيضًا في كسب تأييد القوة العالمية الكبرى، الولايات المتحدة. ومع ذلك، كانت مشكلته هي الوقت: إذ لم يكن لديه ما يكفي من الوقت لضبط الجيش وإخضاع القوى السياسية القديمة. وهكذا انتشر التمرد بين الضباط، فبدأ أولًا داخل سلاح المدفعية في شهر يناير 1953، ثم في سلاح الفرسان في مارس 1954. لم يكترث المنشقون عن الجيش بعبد الناصر أو نجيب، بل أرادوا إقامة حكم ديمقراطي، لكنهم احتشدوا حول نجيب لأنه تعاطف مع موقفهم. بدا انتصار عبد الناصر مستحيلًا نظرًا لأن المدفعية والفرسان، بحكم تجهيزاتهما وقوتهما النارية، كانا من أقوى فروع الجيش المصري. كما أن تمرد الفرسان كان مدعومًا بمظاهرات شعبية واسعة نظمتها جماعة الإخوان المسلمين، وضمت العشرات من الليبراليين والشيوعيين. فكيف يمكن للمؤسسة الأمنية الناشئة أن تسيطر على مثل هذه القوة الضخمة؟

أ- تمرد المدفعية

بدأت الحلقة الأولى من هذا الصراع القصير على السلطة مع تمرد المدفعية. كانت كتلة كبيرة داخل سلاح المدفعية تتوق لاستئناف الحياة البرلمانية، الأمر الذي يتطلب عودة الجيش إلى الثكنات وتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة. واعتقدوا أن الانقلاب يهدف فقط إلى تطهير الأحزاب السياسية من العناصر الفاسدة وخلع

1-نجيب، كنت رئيسًا لمصر، ص 181.

الملـك العنيـد، وإجبـار البريطانيـين عـلى الجـلاء عـن مـصر، وأنـه بمجـرد إتمـام هـذه المهـام سـتقوم الديمقراطيـة في مـصر مـن جديـد.

كفـرع متميـز لديـه معـدات متطـورة، عُـرف ضبـاط المدفعيـة- كنظرائهـم في سـلاح الفرسـان، وبخـلاف سـلاح المشـاة الأكـثر بدائيـة- بعقليتهـم الاحترافيـة وحماسـهم تجـاه المهـام العسـكرية. لا شـك في أن عمليـات التطهـير المسـتمرة وتقويـض الانضبـاط العسـكري باسـم الـولاء السـياسي أسـاء إلى مزاجهـم المهنـي. كـما اتخـذوا موقفًـا سـلبيًا مـن عبـد النـاصر بعـد اكتشـافهم أن تعيينـه عقيـد المدفعيـة المحبـوب رشـاد مهنـا في مجلـس الوصايـة المؤلـف مـن ثلاثـة أعضـاء- والـذي أنشـئ بعـد نفـي الملـك لإدارة البـلاد حتـى بلـوغ ولي العهـد السـن المناسـب- حـدث بهـدف إقصائـه بـدلًا مـن تعزيـز مكانتـه.

في يونيـو 1953، تحولـت مـصر للنظـام الجمهـوري وألغيـت جميـع المناصـب الملكيـة، بمـا في ذلـك مجلـس الوصايـة. وممـا زاد الطـين بلـة، أن مهنا أُخرج مـن الخدمة بالجيـش في أكتوبر مـن العـام السـابق ووُضـع رهـن الإقامـة الجبريـة بتهمة التآمـر مع الإخـوان المسـلمين. ويُقر صـلاح نـصر بـأن عبد الناصر خشي من شـخصية مهنـا الكاريزمية، فهو الضابـط الأول الذي شـكل خلايـا سرية داخـل الجيـش في الأربعينيات، فعزم عـلى إقصائه وإبعاده عن السـلطة.[1]

في 14 ديسـمبر 1952، قـدم النقيبـان في سـلاح المدفعيـة محسـن عبـد الخالـق وفتـح اللـه رفعـت التماسًـا إلى عبـد النـاصر، نيابـة عـن زملائهـم، يطالبـون فيـه بإعـادة تشـكيل مجلـس قيـادة الثـورة لإعطـاء تمثيـل متسـاوٍ بـين فـروع الجيـش، وأن ينتخـب كل فـرع ممثليـه في المجلـس. وهـدد النقيبـان في رسـالتهما بأنهـما لا يسـتطيعان قبـول الإطاحـة بملـك واحـد ليحكمهـم أربعـة عـشر ملـكًا (في إشـارة إلى أعضـاء مجلـس قيـادة الثـورة). وليفهـم مـدى معارضتهـما، طلـب عبـد النـاصر منهـما رسـم مخطـط للنظـام السـياسي الـذي يتصورانـه، ونصحهـما بطباعتـه في مقـر المخابـرات الحربيـة بذريعـة أخـذ الحيطـة والحـذر، لكـن هـذه الحيلـة لم تنطـلِ عليهـما. وبـدلًا مـن ذلـك، أقنعتهـما هـذه الطلبـات المشـبوهة بـأن عبـد النـاصر والمتعاونـين معـه لا يريـدون الإصـلاح بـل يريـدون التخلـص منهـم جميعًـا.

منـذ 30 ديسـمبر حتـى 7 ينايـر، عقـد النقيبـان أربعـة اجتماعـات سريـة مـع خمسـة

1- نصر، مذكرات صلاح نصر، الجزء الأول: الصعود، ص 167.

عشر آخرين من زملائهما في المدفعية، بالإضافة إلى بعض ضباط سلاح الفرسان، للتخطيط لانقلاب مضاد. كما التقيا مرتين بالمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين لتأكيد دعم جماعته. قضت خطتهما باعتقال جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة- باستثناء نجيب- خلال أحد اجتماعاتهم الأسبوعية، وذلك باستخدام وحدات من كتيبة المدفعية الأولى، المتمركزة على بعد مبنيين من مقر قيادة الثورة، ثم السيطرة على العاصمة باستخدام كتيبة المدفعية الثانية وسرايا مدرسة المدفعية ثمَّ إعلان فترة انتقالية قصيرة برئاسة نجيب لصياغة دستور جديد للبلاد والتحضير للانتخابات.

لكن الملازم في سلاح المدفعية سامي شرف، والذي كان شقيقه من بين المشاركين في الانقلاب، أخبر المخابرات الحربية بالخطة، وكوفئ لقاء ذلك بنيل عضوية الجهاز، وفي 16 يناير ألقى زكريا محي الدين القبض على خمسة وثلاثين متهمًا في القضية وحاكمهم بإجراءات سريعة، وبحلول 19 مارس حُكم على اثني عشر فردًا منهم بالسجن، بمن فيهم مهنّا.[1] وبمجرد اعتقال زعماء المحاولة الانقلابية، اجتمع خمسمئة ضابط من ضباط المدفعية في مقر خدمتهم وهددوا باستخدام القوة لتحرير زملائهم. ولتهدئة الوضع، وعد زكريا بالإفراج عنهم بعد أن يمضوا ثلاث سنوات فقط في السجن. وفي رسالة له من السجن، أكد النقيب عبد الخالق أن فشل الانقلاب المضاد مهد الطريق للديكتاتورية في عهد عبد الناصر و"بيريا" في إشارة منه إلى زكريا.[2] وربما كان هذا صحيحًا حتى ذلك الحين، لكن الجيش لم يكن قد فقد عزمه بعد، إذ أن تمردًا أكبر بكثير كان قيد الإعداد.

ب- تمرد الفرسان

مع إخضاع المدفعية، كانت خطة عبد الناصر للبقاء في السلطة على موعد مع تحدٍّ أكبر. بدأت التوترات تتصاعد على نحو متزايد بين فريق نجيب من جهة وفريق عبد الناصر الذي لا يثق به من جهة أخرى. وخلال اجتماع لمجلس قيادة الثورة في 20 ديسمبر 1953 اشتكى عبد الناصر من تجاهل وسائل الإعلام لخطبه عن عمد، فألقى أعضاء المجلس باللوم على نجيب، واتهموه بمحاولة اختطاف الثورة.

1- محي الدين، الآن أتكلم، ص 222.

2- جمال حماد، أسرار ثورة 23 يوليو، الجزء الأول والثاني، دار العلوم، 2010، ص 714.

وفي 23 فبراير 1954 قرر أعضاء مجلس قيادة الثورة عقد اجتماعهم الأسبوعي في مكتب عبد الناصر دون دعوة نجيب. لكنه حضر إلى المكان معترضًا على ما يحصل، فطُلب منه العودة إلى منزله.

أراد أعضاء مجلس القيادة إقناع نجيب بقبول دوره الصوري، لكن المحاولة جاءت بنتائج عكسية بعد يومين تمامًا، حيث رفع نجيب سقف الصراع وقدم استقالته معلنًا أن شرفه العسكري يمنعه من ترؤس "جماعة المخبرين" التي تديرها زمرة أمنية دربتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وعملاء سابقون في الشرطة السرية الألمانية.[1] واعترف نجيب لمستشاره القانوني أنه أراد من استقالته إثارة الناس والجنود، وهو ما حدث في النهاية.[2] إزاء ذلك، بدأ عبد الناصر ومن معه باعتماد خطوات جديدة، فبمبادرة شخصية من صلاح نصر مدير مكتب القائد العام ، وقائد الحرس الجمهوري عبد المحسن أبو النور، استُبدلت وحدة الحراسة المتمركزة خارج منزل نجيب بجنود من كتيبة المشاة 13 التابعة لنصر، واحتجزوا ضباط الحرس الموالين لنجيب ليصبح أعزلًا من أي حماية. وهنا تجلت خدعة عبد الناصر، ليس فقط بقبول استقالة نجيب في 26 فبراير بل بوضعه أيضًا قيد الإقامة الجبرية بعد أن ادعى للصحافة أنه أصبح ديكتاتوريًا وفاسدًا بشكل لا يطاق.[3]

ورغم ذلك، لم يتوقع عبد الناصر أن استقالة نجيب ستؤدي إلى تمرد سلاح الفرسان، وحدوث تمرد شعبي واسع. فقد شعر ضباط سلاح الفرسان- كزملائهم في سلاح المدفعية- أن مجلس قيادة الثورة يقود البلاد نحو الديكتاتورية بدلًا من الديمقراطية، وأنه على وشك توريط الجيش في المشهد السياسي. وعندما أعلن نجيب عن نيته الرحيل، شكل الفرسان في 26 فبراير وفدًا من ثمانية ضباط بقيادة أحمد المصري وفاروق الأنصاري، للتفاوض على تسوية سلمية مع مجلس قيادة الثورة قبل إعلان استقالة الرئيس، وطالبوا بتشكيل حكومة مدنية مؤقتة توكل إليها مهمة كتابة دستور جديد وتشرف على الانتخابات قبل نهاية العام.

1- نجيب، كنت رئيسًا لمصر، ص 186-187.

2- سليمان حافظ، ذكرياتي عن الثورة، ص 117.

3- نصر، مذكرات صلاح نصر، ص 228- 232. أبو النور، الحقيقة عن ثورة 23 يوليو، ص 58-64.

أعـرب عبـد النـاصر ورفاقـه عـن قلقهـم مـن أن تطبيـق الديمقراطيـة قبـل الأوان سـيعيد تعزيـز نفـوذ القـوى الرجعيـة، مـا دفـع بالوفد للانسـحاب مـن المحادثـات ودعـا للاعتصام في مقـر سـلاح الفرسـان. اسـتجاب ثلاثمئـة ضابـط للدعـوة، وبـدأت وحـدات مـن الفرقـة المدرعـة الرابعـة- قـوة الاحتيـاط الإسـتراتيجية للجيـش- بمحـاصرة المقـر العـام لقيـادة القـوات المسلحة الـذي كان عـلى الجانـب الآخـر مبـاشرة مـن مقـر سـلاح الفرسـان.

طالـب المنشـقون بإعـادة نجيـب إلى منصبـه وإقالـة عبـد الحكيـم عامـر وحـل مجلـس قيـادة الثـورة، والانتقـال الفـوري إلى الديمقراطيـة، فهـرع عبـد النـاصر عـلى الفـور إلى مـكان الاعتصـام لإقنـاع الضبـاط بإلغـاء عصيانهـم، يصحبـه حسـن التهامـي ومعـه رجـال أمنـه سرًا لتسـجيل أسـماء المحرضـين. لكـن محاولتـه فشـلت عندمـا رفـض المضربـون دخـول أي مـن العنـاصر إلى القاعـة، وطالبـوا عبـد النـاصر بالدخـول بمفـرده. وبعـد نقـاش حـاد بـين عبـد النـاصر والضبـاط المعتصمـين، اتهـم الضبـاطُ مجلسَ قيـادة الثورة وضبـاطَ الأمـن بالفسـاد وإسـاءة اسـتخدام السـلطة، فـصرخ عبـد النـاصر: "مـن أعطاكـم الحـق للتحـدث باسـم الشـعب؟" فـرد عليـه أحـد الضبـاط: "نحـن برلمـان الشـعب حتـى يُشـكل البرلمـان". وبعـد تعرضـه للضغـط والتهديـد، خاصـة بعـد سـماعه تحـركات الدبابـات خـارج القاعـة، تعهـد عبـد النـاصر بتلبيـة جميـع مطالبهـم، بمـا في ذلـك حـل مجلـس قيـادة الثـورة وتشـكيل حكومـة جديـدة بقيـادة نجيـب وممثـل سـلاح الفرسـان في مجلـس قيـادة الثـورة خالـد محـي الديـن، ثـم عـاد إلى مقـر مجلـس قيـادة الثـورة وأبلـغ المجلـس بقراراتـه وأرسـل خالـد إلى منـزل نجيـب في السـاعات الأولى مـن يـوم 27 فبرايـر كي يتمكـن الاثنـان مـن تـولي المسـؤولية[1].

غضـب عبـد النـاصر إزاء مـا حـدث غضبًـا شـديدًا، لدرجـة أنـه طلـب مـن عائلتـه إخـلاء المنـزل عـلى الفـور، وتذكـر زوجتـه تحيـة كاظـم أنـه أخبرهـا بعصبيـة أن وحـدات سـلاح الفرسـان قـد تقصـف المنـزل في أيـة لحظـة.[2]

للوهلـة الأولى، بـدا أن كل شيء انتهـى، وأن الـصراع عـلى السـلطة قـد حُسـم بهزيمـة عبـد النـاصر، لكـن الأحـداث سرعـان مـا تبدلـت. "اسـتغرق الأمـر سـاعة واحـدة فقـط"، كـما

1- محي الدين، الآن أتكلم، ص270-273.

2- تحية عبد الناصر، ذكرياتي معه، القاهرة: دار الشروق، 2011، ص 80.

عبرَّ خالد بمرارة، "ليتبدل الوضع تمامًا. فخلال الستين دقيقة التي مرت بين رحلتي إلى منزل نجيب والعودة من هناك، انقلب كل شيء رأسًا على عقب".[1]

عادة ما يُفسر الباحثون الذين درسوا هذا المنعطف الحرج ما تلاه على أنه مناورة مدبرة من عبد الناصر، لكن ة الدقيقة لمذكرات بعض المتورطين في الأحداث تكشف أن الكيان الأمني الناشئ هو الذي قاد ردة الفعل، وأن عبد الناصر وافق على الخطة ببساطة. وفي الحقيقة، ندرك من خلال محادثة لاحقة بينه وبين خالد محي الدين أن تفكير الأول تركز في تلك المرحلة على خطة غير عملية تقضي بعودة الجيش إلى ثكناته، والتحايل على نجيب لفترة من الزمن، ثم التخطيط لانقلاب آخر.[2] لكن القيادة الأمنية الناشئة أدركت أن الديمقراطية ستقطع الطريق على حياتهم المهنية الجديدة الواعدة، فأخذوا بزمام المبادرة في تلك الليلة وقلبوا الموازين لصالح عبد الناصر. خلال تطور الأحداث، كان ضابط المشاة جمال حماد، الذي صاغ البيان الأول للضباط الأحرار بعد وصولهم إلى السلطة حاضرًا في مقر القيادة العامة ووصف كيف بقي عبد الناصر متفرجًا أمام ذلك الانقلاب المضاد الجريء.[3]

في الطرف الآخر، يؤيد الضباط الثلاثة- نجيب، وخالد، وقائد تمرد سلاح الفرسان أحمد الأنصاري- الذين تلقوا هذه الضربة الأمنية المنسقة- هذا الوصف. وأشار نجيب إلى أن الصحافة وثقت بالفعل انتهاكات حقوق الإنسان الحاصلة وطلبت معاقبة المرتكبين. وأكد أنه من الطبيعي بالنسبة لضباط الأمن أن يفهموا أن استئناف الحياة الديمقراطية "تعني نهايتهم، وأنهم سيحاسبون على ما ارتكبوه من تجاوزات".[4] يتذكر خالد تحذيره لعبد الناصر من أن المواجهة بين القوات المسلحة يمكن أن تتصاعد إلى حمام دم، وكيف أن الأخير رد عليه بخنوع: "لم أعد أفهم ما يجري".[5] وألقى الأنصاري، في رسالة من السجن إلى حماد، باللوم على نفسه كونه وثق بعبد الناصر بدلًا من اعتقاله ورفاقه، وأنه ورفاقه في سلاح الفرسان استخفوا

1- محي الدين، الآن أتكلم، ص 277.

2- المصدر السابق، ص 253.

3- حمادة حسني، أسرار ثورة 232 يوليو، ص 886-888.

4- نجيب، كنت رئيسًا لمصر، ص 240.

5- محي الدين، الآن أتكلم، ص 277-279.

بشراسة النخبة الأمنية الجديدة التي مثلت الديمقراطية بالنسبة لها خسارة محققة، فهي التي مهدت الطريق للاستبداد، وأفرادها كانوا هم المتآمرين الحقيقيين.[1] تكتسب هذه الجملة الأخيرة أهمية أكبر في ضوء ادعاء السادات بأن عبد الناصر دافع عن الديمقراطية في البداية خلال الاجتماع الأول لمجلس قيادة الثورة في 27 يوليو 1952، لكن المجموعة الأمنية المتعطشة للسلطة التي اعتقد أنها ستحمي الثورة هي التي سيطرت على مقاليد الحكم في النهاية.[2]

إذا لم يكن عبد الناصر هو من أطلق الرصاص، فمن فعل وكيف؟

لأن الأوقات العصيبة تتطلب اتخاذ إجراءات قاسية، فقد أقنع الضابطان شمس بدران وعباس رضوان، اللذان تحولا للعمل في المجال الأمني، عبد الناصر المتردد بالإفراج عن ضباط المدفعية المعتقلين مقابل المساعدة في وأد عصيان سلاح الفرسان. وسرعان ما توصل الطرفان إلى اتفاق بينهما، وأبلغ بدران ورضوان رئيسهما صلاح نصر بأن سلاح المدفعية تحت إمرته. كان نصر قد علم من أحد مخبريه بأمر التمرد قبل ساعات من حدوثه، ولم يضيع الوقت بتاتًا: فنصح عبد الناصر بلقاء المعتصمين في مقر الفرسان لمحاولة نزع فتيل الأزمة. وفي غضون ذلك، أرسل محرضين إلى أقسام عسكرية أخرى ليصوروا لهم أن دعوة سلاح الفرسان للديمقراطية حيلة تهدف لتسليم البلاد إلى الشيوعيين التابعين لخالد.[3] وبمجرد مغادرة خالد لمقر القيادة العامة، قام نصر بخطوته الحاسمة:

"أمرتُ كتيبة المشاة الثالثة عشر بمحاصرة مقر سلاح الفرسان، وضباط المدفعية المفرج عنهم مؤخرًا عبر إغلاق الطرق أمام الدبابات. ثم طلبتُ من علي صبري- نقيب القوات الجوية الذي انضم إلى النخبة الأمنية الجديدة- بإرسال طائرات تحلق على ارتفاعات منخفضة فوق الضباط المعتصمين لترهيبهم. وفي غضون ذلك، أرسلتُ حسن التهامي وخمسة من ضباط المخابرات لاحتجاز نجيب في مقر المدفعية. ولما اكتشف عامر أنني أمرت بتحريك القوات دون موافقته، استدعاني إلى مكتبه وأمسك بقميصي وصرخ بشكل هستيري، ومسدسه موجهٌ إلي، وقال: "سأقتلك! لن أسمح للبلد أن تنحدر

1- حماد، أسرار ثورة 23 يوليو، ص 938-939.

2- أنور السادات، البحث عن الذات، القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1978، ص 157.

3- نصر، مذكرات صلاح نصر، ص 236-239.

إلى الفوضى! أنا القائد العام، وليس أنت!" لكنه هدأ بمجرد أن أكدتُ له أن كل شيء تحت السيطرة وأن الثورة أصبحت الآن آمنة. عند هذه النقطة، اندفع خالد إلى المكتب متسائلًا عمن أمر بمحاصرة مقر سلاح الفرسان، فطلبتُ منه أن يطلب من زملائه أن يتفرقوا وإلا فسيُقصف مقرهم ويقتلون جميعًا. وأخيرًا، أمرتُ الشرطة العسكرية باقتحام المقر واحتجاز قادة التمرد. وبحلول نهاية اليوم، أنهينا التمرد، وأمرتُ رضوان- مساعدي- بمتابعة ما تبقى، وذهبتُ إلى المنزل لأخذ قسط من النوم".(1)

مع تبدل مسار الأحداث دُهش الجميع، فبعض الناس كانوا على علم بالمواجهة الليلية التي دارت حول مقر سلاح الفرسان، لكن الجميع استيقظ صباح يوم 27 فبراير على بيان صادر عن وزير الإرشاد القومي وعضو مجلس قيادة الثورة صلاح سالم، يُعلن فيه عزل نجيب، زاعمًا أنه لم يكن أبدًا جزءًا من حركة الضباط الأحرار، إنما كُلف بالرئاسة احترامًا لسنه، وأنه في الآونة الأخيرة- بدافع من عقدة الدونية الواضحة لديه- طالب بسلطات دكتاتورية. وعلى الفور خرج مئات الآلاف من المتظاهرين إلى شوارع القاهرة وهم يهتفون: "السجن لعبد الناصر! لا ثورة بدون نجيب!". كان حجم الانتفاضة هائلًا لدرجة أن مساعدي عبد الناصر الأمنيين اعترفوا بأن قمعها قد يؤدي إلى حمام دم. هرع صلاح سالم عائدًا إلى المقر العام، وهو يصرخ بأن المحتجين كادوا يقلبون سيارته رأسًا على عقب، وأنه يجب استرضاؤهم قبل أن يشعلوا البلاد. لقد كان الإخوان المسلمون، حلفاء نجيب القوة الرئيسية لهذه المظاهرات كما اعترف عضو الإخوان وأحد منظمي الانتفاضة، محمود جامع.(2)

اضطر عبد الناصر تحت الضغط لإعادة نجيب إلى رئاسة الجمهورية، وكذلك رئاسة مجلس قيادة الثورة، لكن الأمور لم تعد إلى نقطة الصفر تمامًا: فقد دعا سلاحُ الفرسان، بدعم من الانتفاضة الشعبية، إلى اجتماع آخر في 4 مارس 1954 وأكد على ضرورة انسحاب الجيش من العمل السياسي. إن عودة نجيب المظفرة إلى منصبه بتأييد وبدعم من أقوى سلاح في الجيش قدم له فرصة ذهبية لضرب منافسيه. ومع ذلك فقد فضَّل المصالحة. ولإثبات حسن نيته، عين عبد الناصر رئيسًا للوزراء. وثبت أن هذا كان وبالًا عليه.

1- نصر، مذكرات صلاح نصر، ص 240-243.

2- محمود جامع، عرفتُ السادات، القاهرة: المكتب المصري الحديث، 2004، ص 51.

النظام الجديد يوحّد السلطة

شرع جواسيس عبد الناصر في العمل على الفور. وفي غضون ثلاثة أيام اعتقلت الأجهزة الأمنية الآلاف ممن شاركوا في الانتفاضة. قبل انتهاء الأسبوع الأول نفذ مجلس قيادة الثورة أكبر خدعة له بالإعلان عن قوانين 5 مارس، والتي دعت إلى انتخاب جمعية تأسيسية خلال ثلاثة أشهر لصياغة دستور ديمقراطي جديد، ورفع الحظر عن النشاط السياسي وإنهاء الرقابة على الصحافة.



بطبيعة الحال، أثار التغيير المفاجئ في موقف مجلس قيادة الثورة شكوك نجيب، لكنه لم يملك خيارًا سوى المضي قُدُمًا لتجنب اتهامه بمعارضة الديمقراطية. ولحماية نفسه من أي مؤامرة محتملة، طالب في 8 مارس بحقه في تعيين كبار الضباط وصولًا إلى قادة الألوية، وذلك بهدف تقويض دور عبد الحكيم عامر. كما طالب بصلاحية نقض قرارات مجلس الوزراء- لإبقاء عبد الناصر تحت المراقبة- وباستفتاء شعبي حول رئاسته-لإضفاء الشرعية على منصبه. وعندما وافق مجلس قيادة الثورة على طلباته دون مناقشة، ازداد قلقه أكثر فأكثر. لكنه مرة أخرى لم يفعل شيئًا، ما أثار ريبة عبد الناصر.

أقنع نجيب نفسه بأن الأخير ربما يعتقد أن بإمكانه تحويل هيئة التحرير الخاصة به سريعًا إلى حزب سياسي قادر على الفوز في الانتخابات المقبلة.[1] ومع ذلك، سرعان ما أوضحت المراسيم اللاحقة في 25 مارس أن نجيب يدبر مؤامرة في

1- نجيب، كنت رئيسًا لمصر، ص247-250.

الخفـاء. ألغـت المراسـيم الجديـدة جميـع القيـود المفروضـة عـلى أحـزاب العهـد الملـكي، ومنعـت الضبـاط الأحـرار مـن المشـاركة في الانتخابـات، كـما أعلنـت بشـكل رسـمي نهايـة الثـورة. لقـد حفَّـزت هـذه المراسـيم جميـع الذيـن شـاركوا في الانقـلاب مـن الخائفـين مـن عـودة النظـام القديـم خشـية العقـاب عـلى أعمالهـم، وفي مقدمتهـم الضبـاط الذيـن شـاركوا في الانقـلاب ويخشـون العقـاب، والفلاحـين الذيـن اسـتفادوا مـن إعـادة توزيـع الأراضي، والعـمال الذيـن فضلـوا الدكتاتوريـة عـلى هيمنـة الأحـزاب الرأسـمالية الليبراليـة، والبرجوازيـة الصغـيرة التـي بالـكاد بـدأت تسـتفيد من انهيـار التسلسـل الهرمي الاجتماعـي الجامـد، والإخـوان المسـلمين الذيـن خافـوا مـن عـودة حـزب الوفـد القـوي.

مـرة أخـرى، كانـت النخبـة الأمنيـة هـي الطبقـة الأكـثر قلقًـا بـين هـؤلاء جميعًـا، فبمجـرد رفـع الرقابـة شـنت الصحافـة حملـة منسـقة ضدهـا مُركَّـزَة عـلى سـوء اسـتخدامها للصلاحيـات، وطالبـت بمحاكمـة أعضائهـا. وقـد فهـم ضبـاط المدفعيـة، وفقًـا لأحدهـم، هـذه القـرارات عـلى أنهـا دعـوة للقيـام بانقـلاب آخـر.[1] شـعر الضبـاط المؤيـدون للديمقراطيـة والقـوى الشـعبية بأنهـم متقدمـون خطـوةً عـلى خصومهـم، وأرادوا المـضي قدمًـا لا الرجـوع إلى الـوراء، متطلعـين إلى ديمقراطيـة جديـدة مطـوَّرة، لكـن قوانـين مـارس مهـدت لعـودة النظـام القديـم الفاسـد، فوجـدوا أنفسـهم عـن غـير قصـد ضـد العـودة إلى الديمقراطيـة.

نـدرك مـن خـلال قـراءة مذكـرات صـلاح نـصر أنـه كان العقـل المدبـر لقـرارات مـارس، حيـث أراد إثـارة "ثـورة عـلى الثـورة المؤيـدة للديمقراطيـة".[2] ولتحييـد المعارضـة الشـعبية، نصـح عبدَ النـاصر بعقـد صفقـة مـع جماعـة الإخـوان المسـلمين. وبعـد مفاوضـات قصـيرة مـع المرشـد العـام حسـن الهضيبـي القابـع في السـجن آنـذاك، وافقـت جماعـة الإخـوان عـلى التخـلي عـن نجيـب مقابـل الإفـراج عـن معتقليهـا وتجديـد تحالفهـا مـع عبـد النـاصر.

في 26 مـارس، وبعـد الإفـراج عـن خمسـمئة معتقـل مـن جماعـة الإخـوان، زار عبـد النـاصر حسـن الهضيبـي ليبـدي احترامـه لـه، وحظيـت الزيـارة بتغطيـة إعلاميـة كبيرة. وبعـد أربعـة أيـام نـدد الهضيبـي في مؤتمـر صحفـي بالنظـام الحـزبي القديـم، وتجاهـل بعـد ذلـك

1- حماد، أسرار ثورة 23 يوليو، ص 1028.

2- نصر، مذكرات صلاح نصر، ص 262.

مناشـدات نجيـب الـذي طلـب دعمـه، ورفـض الـرد عـلى مكالماتـه أو اسـتقبال مبعوثيـه. اشـتكى نجيـب بمـرارة مـن أنه- ولأيـام- في كل مرة يتصـل فيها بالهضيبي يكـون الأخير في الحـمام.[1] ومـن الواضـح أن الجماعـة اعتقدت أن عبد الناصر مسـتعد ليحقـق لها مطالبها.

وبالطبـع، لم تكـن جماعـة الإخـوان سـاذجة إلى هـذا الحـد. كان عبـد النـاصر أحـد الذيـن انضمـوا إلى عـدة جماعـات سياسـية في الأربعينيـات للاطـلاع عليهـا مـن الداخـل، فأصبـح عضـوًا في جماعـة الإخـوان المسـلمين قبـل وقـت قصـير مـن حـرب عـام 1948، وذلـك لتحقيـق مآربـه السياسـية لا التقـارب الفكـري. كانـت الخليـة الأولى مـن "الضبـاط الأحـرار" المكونـة مـن خمسـة أعضـاء والتـي تشـكلت في سـبتمبر 1949، مؤلفـة بالكامـل مـن ضبـاط منتظمـين في جماعـة الإخـوان (عبـد النـاصر، خالـد محـي الديـن، عبـد المنعـم عبـد الـرؤوف، كـمال الديـن حسـين، حسـن إبراهيـم)، ومـن انضمـوا لهـا لاحقًـا كانـوا متعاونـين مـع الإخـوان (ولا سـيما عبـد الحكيـم عامـر والسـادات وعبـد اللطيـف البغـدادي). كـما أن عبـد النـاصر وخالـد ذهبـا إلى أبعـد مـن ذلـك وانضـما إلى الجهـاز الخـاص- الجنـاح العسـكري السـري للجماعـة.[2]

بالإضافـة إلى ذلـك، تـورط عبـد النـاصر في تدريـب مسـلحي الإخـوان، وهـو أمـر ثابـت موثـق بالحادثـة الشـهيرة التـي وقعـت في 25 مايـو 1949 عندمـا اسـتُجوب لمـدة سـبع سـاعات مـن قبـل رئيـس الـوزراء إبراهيـم عبـد الهـادي ورئيـس الأركان عثـمان باشـا المهـدي ومديـر الأمـن السـياسي أحمـد طلعـت بعـد العثـور عـلى كتيـب تدريبـات عسـكرية مـع عنـاصر مجموعـات الإخـوان في فلسـطين يحمـل اسـمه. لكنـه أفلـت مـن هـذا المـأزق بزعـم أنـه أعارهـا لضابـط قُتـل لاحقًـا في إحـدى المعـارك، وربمـا وجـدوه معـه.

يتبنـى الإخـوان روايـة ملفتـة للانتبـاه أكـثر، تعـود بعلاقتهـم بعبـد النـاصر إلى عـام 1941 عندمـا كُلـف الرائـد محمـود لبيـب بإنشـاء قاعـدة إسـلامية في الجيـش. ثـم عهـد لبيـب قبـل موتـه لعبـد النـاصر بقائمـة أعضـاء الإخـوان المسـلمين في الضبـاط الأحـرار بالجيش. وبعـد رحيلـه في ديسـمبر 1951، أدار عبـد النـاصر التنظيـم لتحقيـق أهدافـه الخاصـة،[3]

1- نجيب، كنت رئيسًا لمصر، ص 252.

2- السادات، البحث عن الذات، 38، محي الدين، الآن أتكلم، ص 43-47.

3- حماد، أسرار ثورة 23 يوليو، ص 524- 527.

وهـذا مـا أكـده ادعـاء نجيـب بـأن الإخـوان سـاعدوا عبـد النـاصر بشـكل مباشر في إنشـاء الضبـاط الأحـرار[1]. هـذه القصـة أكدهـا أيضًـا الضابـط حسـين حمـودة، الـذي شـارك مـع عبـد النـاصر وخمسـة آخريـن في اجتماعـات الإخـوان الأسـبوعية بـين عامـي 1944 و1948، قبـل تعليقهـا بسـبب حـرب فلسـطين. وفي نوفمـبر 1950، طلـب منـه عبـد النـاصر تشـكيل تنظيـم جديـد داخـل الجيـش بالاعتـماد عـلى أعضـاء تنظيـم الإخـوان القديـم في الجيـش. وأضـاف أنـه خـلال هـذه الفـترة كان عبـد النـاصر وحـده المسـؤول عـن التدريـب العسـكري لشـباب الجماعـة.[2] كتبـت تحيـة زوجـة عبـد النـاصر في مذكراتهـا أن زوجهـا في تلـك السـنوات كان يسـتقبل الضيـوف في المنـزل ويُعلِّمُهُـم عـلى الأسـلحة الناريـة، ومـن الواضـح أن هـؤلاء لم يكونـوا طلابًـا عسـكريين.[3]

عشـية الانقـلاب، أدرك عبـد النـاصر أنـه بالنظـر للمـوارد التنظيميـة والقـوى البشريـة الهائلـة للجماعـة، فـإن مـن الحكمـة حشـد دعمهـا لصالحـه. وفي اجتـماع 18 يوليـو 1952 طلـب مـن كـوادر الإخـوان حسـن عشـماوي وصالـح أبـو رقيـق وصـلاح شـادي أن يأمـروا المتعاطفـين مـع الجماعـة في الجيـش والشرطـة بعـدم مقاومـة الانقـلاب، وتوجيـه عناصرهـم المسـلحة إذا لـزم الأمـر لمسـاعدة الجيـش في التصـدي لأي محاولـة بريطانيـة لاحتـلال القاهـرة مجـددًا، وتنظيـم مظاهـرات لدعـم النظـام الجديـد.

في الواقـع، لم يبـدأ الانقـلاب إلا بعـد أن أعطـاه المرشـد العـام للجماعـة الضـوء الأخـضر في 21 يوليـو.[4] وتأكيـدًا لهـذه الروايـة، يقـول العضـو الشـاب في جماعـة الإخـوان محمـود جامـع إنـه تلقـى تعليـمات مـن قيادتـه في الليلـة التـي سـبقت الانقـلاب لتأمـين المنشـآت الرئيسـية.[5] وامتـد شـهر العسـل بـين عبـد النـاصر والإخـوان المسـلمين ليصبـح شـهورًا بعـد الانقـلاب. وفي عـام 1953، أصـدر عبـد النـاصر تعليماتـه لوزيـر الداخليـة سـليمان حافـظ باسـتبعاد جماعـة الإخـوان المسـلمين مـن الحظـر المفـروض عـلى الأحـزاب السياسـية، مشـيرًا إليهـم بأنهـم "أعظـم مؤيدينـا".[6]

1- محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، ص 167.

2- حمودة، أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، ص 33-37، ص 74.

3- تحية عبد الناصر، ذكرياتي معه، ص 24.

4- جمال حماد، أسرار ثورة 23 يوليو، ص 319-322.

5- محمود جامع، عرفتُ السادات، ص 32.

6- سليمان حافظ، ذكرياتي عن الثورة، ص 78.

عندما سعى قادة الإخوان للسيطرة على الحكومة عبر تسمية وزرائها، ومع علم عبد الناصر بدعمها لتمرد المدفعية للضغط عليه، وقع الخلاف بينهما. ولكن، حتى بعد أن حل عبد الناصر الجماعة واعتقل خمسمئة وأربعين من أعضائها- بمن فيهم المرشد العام- في 14 يناير 1954، استمر في التودد لقاعدتها الشعبية، ففي 12 فبراير 1954 مثلًا حضر الحفل السنوي لإحياء ذكرى ميلاد مؤسس الجماعة حسن البنا- فيما منع نجيب من حضور الحفل- وقال في تلك المناسبة: "أنا أكافح من أجل الوفاء بالمبادئ التي مات من أجلها البنا، والله شاهد".[1] جعلت هذه العلاقة الطويلة والمُعقَّدَة الإخوان المسلمين يفترضون أن بإمكانهم الوثوق بعبد الناصر، لكنهم- كما اتضح- كانوا مخطئين.

بعد التقارب الوهمي مع الإخوان، استقبل عبد الناصر مساعدَيهِ الأمنيينِ إبراهيم الطحاوي وأحمد طعيمة في هيئة التحرير، حيث عرضا عليه تنظيم إضراب عام بقيادة عمال النقل العام لشل البلاد، وطلبا إذنه لرشوة صاوي أحمد صاوي رئيس اتحاد عمال النقل. وفي 27 مارس، أضرب مليون عامل دعمًا لعبد الناصر، وفي نفس اليوم قامت هيئة التحرير- بمساعدة من الشرطة العسكرية- بإحضار شاحنات محملة بالفلاحين إلى القاهرة، مرددين شعارات مناهضة للديمقراطية: "لا أحزاب! لا برلمان! لا انتخابات!"، واستمر الإضراب والتظاهرات المصاحبة له ثلاثة أيام متتالية.[2]

في غضون ذلك، أطلق الثلاثي الأمني، نصر وبدران ورضوان، حملة ضمن القوات المسلحة لتوقيع عريضة للمطالبة باستقالة نجيب والتراجع عن قرارات مارس. أدرك الضباط بأنهم قد يفقدون وظائفهم وربما حياتهم فيما لو عاد النظام القديم. أما الذين اعترضوا فقد أجبرهم زملاؤهم على التوقيع، فيما فُصل أربعة وثلاثون ضابطًا من الذين امتنعوا عن التوقيع واعتقل ستة وعشرون آخرون. وبثت الإذاعة العامة محتوى هذه العريضة العسكرية، تلتها عرائض مماثلة من الشرطة والنقابات العمالية. وبعد ذلك أُعلن عن إضراب شامل في الجيش والشرطة، ليظهر أمام الناس أن أجهزة الدولة القمعية تقف الآن متحدة خلف عبد الناصر- وأن المظاهرات المؤيدة لنجيب ستُقمع بلا رحمة- كما حدث في 26 مارس مع عمال شبرا الخيمة، الذين

1- رفعت سيد أحمد، ثورة الجنرال: قصة جمال عبد الناصر كاملة، ص 201-203.

2- Vatikiotis, Nasser, 142–45.

قُمعوا بوحشية. وفي 29 مارس أعلن عبد الناصر أنه- بعد أن سمع "صوت الشارع"- سيلغي قرارات مارس، ولكن للحفاظ على النظام فستُحظر حاليًا جميع الإضرابات والمظاهرات.[1] لقد كانت هذه أيامًا أخرى من تلك الأيام النابليونية، حيث أفسحت ثورة هتفت بالديمقراطية بداية الطريق للديكتاتورية العسكرية من خلال حشد دعم الفلاحين والمستفيدين من فقراء المدن، قبل نبذهم جميعًا.

حاول نجيب الرد على ما قام به عبد الناصر، فاتصل بوزير الداخلية وطلب منه قمع المظاهرات المناهضة للديمقراطية، لكن زكريا قال إنه لن يفعل ذلك ما لم يُرسِل له أمرًا موقعًا يأذن له بإطلاق النار على المدنيين العزل إذا لزم الأمر، وقد رفض نجيب بالطبع هذا الطلب. ثم فكر في نشر أنصاره بين صفوف سلاح الفرسان، لكن خالد حذره من أن ذلك سيؤدي إلى مجزرة. وناشد نجيب رئيس قسم شرطة القاهرة عقيد الجيش السابق أحمد شوقي، طالبًا منه المساعدة، لكن الأخير رغم دعمه لنجيب إلا أنه كان مغلوبًا على أمره داخل وزارة الداخلية.

ومما زاد الطين بلة أن نجيب علم من المصادر الفرنسية أن الولايات المتحدة تدعم عبد الناصر بشدة، وأنها طلبت من البريطانيين التدخل نيابة عنها إذا لزم الأمر. لم يكن أمام نجيب أي خيار آخر سوى الإقرار بأن الانقلاب كان خطأً، وأنه إن لم يرغب بدفع البلاد إلى حرب أهلية، فعليه أن يستقيل، وقال: "لقد كنت منهكًا كملاكم في الجولة النهائية؛ لم أكن قد هُزمت بعد، لكني خسرت الكثير من النقاط خلال هذه المباراة الطويلة".[2]

في المقابل، أدرك شركاء نجيب أنهم في الجانب الخاسر، وبدأوا يتخلون عنه تباعًا، فاستقال مستشاره القانوني ووزير الداخلية السابق سليمان حافظ في مارس. وفرَّ مساعده محمد رياض في 27 مارس إلى العربية السعودية- بعد أن توسل إليه بأن يأتي معه. وفي 29 مارس، تعرض حليفه في مجلس الدولة عبد الرازق السنهوري، الذي حاول إصلاح العلاقات بينه وبين الإخوان، للاعتداء في مكتبه من قبل ضباط الشرطة العسكرية، ثم قضى بضعة أيام في مستشفى عسكري.

1- حماد، أسرار ثورة 23 يوليو، ص 1069-1079، ص 1167.

2- نجيب، كنت رئيسًا لمصر، ص 257-263.

قبل تسريحه من الخدمة، نُفي رجل نجيب في سلاح الفرسان خالد محي الدين إلى سويسرا. وفي شهر أبريل وحده سُجن سبعة وثلاثون ضابطًا مواليًا لنجيب من سلاح الفرسان، وسُرح العشرات، وأعقب ذلك في يونيو عملية تطهير أكثر منهجية شملت مئة وأربعين ضابطا آخر.[1]

بعدها انتقلت الحملة الأمنية إلى المؤسسات العامة، فاعتُقل مئتان واثنان وخمسون موظفًا من موظفي الخدمة المدنية المؤيدين للديمقراطية، في خطوة اعتُبرت بداية لسلسلة طويلة من الإجراءات الهادفة "لتطهير" الهيكل الإداري للدولة ووسائل الإعلام من العناصر الرجعية. وفي 15 أبريل جرد مجلس قيادة الثورة جميع شاغلي المناصب العامة قبل انقلاب يوليو من كافة حقوقهم السياسية، وقام بعدها بحل النقابات والاتحادات الطلابية. وحاصرت شاحنات الشرطة الجامعات، وجندت الأجهزة الأمنية العديد من الطلاب والمعلمين للتجسس على زملائهم.[2]

بعد أزمة مارس 1954، كشرت الحكومة عن أنيابها، معتبرة كل من لا يدعمها بالكامل عدوًا للدولة وعميلًا للقوى الأجنبية. وكرئيس للوزراء سيطر عبد الناصر منذ ذلك الحين على الحكم سيطرة تامة، أما نجيب فلزم منزله ولم يغادره إلا نادرًا، رغم أنه بقي رسميًا رئيس البلاد، وصرح في مذكراته قائلًا: "دخلت مصر الآن عصرًا مظلمًا من الظلم والإرهاب".[3] وفي غضون بضعة أشهر، نجح معسكر عبد الناصر في تأمين "السيطرة الكاملة على القوات المسلحة، وتحييد مراكز السلطة السياسية الأخرى وتدميرها في نهاية المطاف، والسيطرة على التعليم والإعلام والنقابات المهنية والعمالية والتجمعات الريفية في القرى، والمؤسسات الدينية، والجهاز الإداري للدولة، ليسيطر في نهاية المطاف على المجتمع بأسره".[4]

بدأ عبد الناصر يسعى لحسم ملف الإخوان المسلمين فبعد محاولة اغتياله المشبوهة في 26 أكتوبر 1954، عندما أطلق عضو الإخوان محمود عبد اللطيف عليه تسع

1- Vatikiotis, Nasser, 142–45.

2- Ahmed Abdallah, The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923–1973, London: Al Saqi Books, 1985, 122.

3- نجيب، كنت رئيسًا لمصر، ص 266.

4- Vatikiotis, Nasser, 127.

رصاصات من مسافة قريبة أثناء إلقائه خطابًا في الإسكندرية والتي لم تصبه أيٌّ منها، بدأ عبد الناصر حملة الاعتقالات الأكبر في تاريخ جماعة الإخوان في مصر، فاعتقل حوالي عشرين ألفًا من أفراد الجماعة في معسكرات اعتقال بُنيت حديثًا في الصحراء، ولم يحاكم رسميًا سوى ألف وخمسون منهم فقط. وأعدم من بين هؤلاء ستة من قادة الجماعة، وحكم على الباقين بمن فيهم المرشد العام بالسجن لسنوات طويلة. وحلَّ الجماعة وصادر ممتلكاتها وحظر أدنى تعبير عن التعاطف معها.

في 14 نوفمبر أُعلن أن التحقيقات الأمنية كشفت أن جماعة الإخوان المسلمين تعمل لصالح نجيب، وأن الأخير وُضِع تحت الإقامة الجبرية في فيلا معزولة شديدة الحراسة على أطراف القاهرة، حيث بقي هناك لمدة ثمانية عشر عامًا قادمة. ورغم أن نجيب أصر على أنه لا علاقة له بمحاولة الاغتيال تلك، إلا أنه لم يُبدِ أي تعاطف مع الإخوان الذين وقعوا في فخ واضح. فسذاجتهم- من وجهة نظره- أعمتهم عن رؤية حقيقة أن عبد الناصر استخدمهم لتوطيد سلطته وحسب.[1] من السهل ملاحظة الطمع والسذاجة اللذان تعاملت بهما الجماعة مع كافة الصفقات السرية طوال تاريخها، ما جعلها عرضة لتلاعب الملوك أو رؤساء الوزراء أو أي شخص في موقع الحكم والمسؤولية؛ وقد ظهر هذا الاتجاه نفسه عام 2011 في علاقة الإخوان بالضباط الذين تولوا السلطة بعد انتفاضة 25 يناير الشعبية.

في 23 يونيو 1956، فاز عبد الناصر برئاسة مصر بعد استفتاء حاز فيه نسبة 99.9٪، وأعلن بموجبه عن الدستور الجديد للبلاد، فحُلَّ مجلس قيادة الثورة، وأصبح عبد الناصر الحاكم الوحيد لمصر. لكن قضية نجيب ظلت محل متابعة واهتمام البعض، ففي عام 1956 تعرضت مصر لعدوان ثلاثي عُرف أيضًا باسم "أزمة السويس"، فادعت مخابرات عبد الناصر أن البريطانيين خططوا لإسقاط مظليين خارج العاصمة لتحرير نجيب وإعادة تنصيبه رئيسًا. وبالطبع يمكننا أن نجزم الآن أن أحدًا لم يخطط لمثل هذه المغامرة على الإطلاق، لكن حادثتين أجبرتا عبد الناصر على أخذ هذا التقرير على محمل الجد: **أولًا**، أرسل نجيب خطابًا إلى عبد الناصر يطالب فيه بالإفراج عنه للسماح له بالمشاركة في المعركة كجندي عادي؛ **ثانيًا**،

1- نجيب، كنت رئيسًا لمصر، ص 253.

التقى مستشار نجيب القانوني سليمان حافظ في 2 نوفمبر بالقائد العام للقوات المسلحة عبد الحكيم عامر لإقناعه بأن على عبد الناصر أن يقدم مصلحة الأمة على مصلحته ويعيد نجيب إلى منصبه لإرضاء البريطانيين الغاضبين من تأميم قناة السويس. وفي غضون أيام من هذا الاجتماع اعتُقل حافظ، وأعادت الشرطة العسكرية نفي نجيب لمدة شهرين إلى موقع صحراوي بعيد على الحدود مع السودان.[1]

كانت أزمة مارس 1954 بالتأكيد لحظة حاسمة في تاريخ مصر الحديث، حيث مكَّنت لاستبداد النظام الجديد. كيف يمكننا تقييم انتصار فريق عبد الناصر خلال هذه المواجهة الأولى الداخلية؟ كان لنجيب شرعية أكبر كقائد معترف به للثورة وأول رئيس للجمهورية، وأنصارُه من مُلاك الأراضي والأثرياء كانوا من أركان النظام القديم. إن الهدف المعلن للانقلاب هو بناء الديمقراطية بعد طرد الاحتلال وعزل الفاسدين من السياسيين والملكيين. وقد حظي هذا النهج بتأييد معظم الطبقات المتعلمة وجزء كبير من الجيش. باختصار، يمكن للمرء أن يَعتبر نجيب الممثل الأفضل للنهج السائد ذلك الوقت والفئات الداعمة له. ولو أنه فاز حينها لكان بإمكان مصر أن تسلك الطريق الذي سلكته تركيا، ولأشرف الجيش على ولادة حالة من الديمقراطية المحدودة.

من ناحية أخرى، عاش عبد الناصر صراعًا شديدًا محاولًا إقامة نظام جديد. وبالنسبة له كمؤسس لهذا النظام الجديد، فإنه كما ذكر مكيافيللي "يصبح عدوًا لكل من كان فاعلًا في ظل النظام القديم، وحظي بدعم ضعيف من الذين يأملون في أداء دور جيد في ظل النظام الجديد".[2] إذن كيف استطاع فريق عبد الناصر الفوز في هذا الصراع؟ الجواب هو أنه أنشأ على الفور مجموعة أمنية من أكثر مساعديه ولاءً له، والتي تطورت بحلول عام 1954 إلى المستوى الكافي لتدرك أن مصالحها لم تكن مماثلة لمصالح الجيش، وأن الديمقراطية ستدفع بحياتهم المهنية الجديدة إلى نهاية سيئة. أحدث هذا التقسيم المبكر للعمل الفارق المؤثر بين الفريقين، ففيما بقي الجيش يتباطأ في عمله- وهو أمر معتاد في المؤسسات الكبيرة والمتباينة داخليًا- تحرك الأمنيون الجدد بحزم وسرعة وثبات، فكان تحركهم فعالًا للغاية. وكانت النتيجة النهائية استبعاد خيار الديمقراطية الذي دعمه قطاع من الجيش على الأقل مؤقتًا.

1- حافظ، ذكرياتي عن الثورة، ص 148-151.

2- Machiavelli, The Prince (1995), 19.

وفقًا لخالد محي الدين، فقد قطع فوز عبد الناصر الطريق على مسيرة الديمقراطية.[1] ربما تكون هذه مبالغة، فصحيح أن هذه المعركة المبكرة كانت حاسمة، لكنها كانت واحدة فقط من بين العديد من المعارك القادمة. لقد زرعت نتيجتها بذور مواجهة أخرى أكبر منها، لكنها ستكون هذه المرة بين فريقي عبد الناصر وعبد الحكيم عامر. لم يكن عبد الناصر ينوي تشكيل دكتاتورية عسكرية بل نظامًا شعبويًا مدعومًا من الجيش يسمح له بالحكم باسم الشعب. ولذا، لم يتصور الجيشَ أبدًا كشريك مستقبلي له في الحكم- لكن عبد الحكيم عامر سعى لذلك. أصل المشكلة أن عبد الناصر، على عكس الحالة الروسية أو الصينية أو حتى الكوبية، لم يكن لديه حزب ثوري سياسي لإبقاء الجيش تحت السيطرة، فلم تكن منظمته الثورية الرئيسية سوى الجيش نفسه. لكنه اكتشف الآن- بعد أن عزز سلطته- أن أداة السيطرة السياسية الوحيدة المتاحة هي جهاز الأمن. على مدى العقد التالي، اندفع ناصر كبير السياسيين وعامر القائد العام بشكل محموم للحصول على دعم مختلف الأجهزة الأمنية، والتي ستحدد في نهاية المطاف المنتصر في السباق السياسي العسكري إلى القمة.

1- محي الدين، الآن أتكلم، ص 215.

الفصل الثاني

دولتان داخل الدولة "الطريق إلى يونيو 1967"

دولتان داخل الدولة "الطريق إلى يونيو 1967"

لطالما تحدث كثيرون عن العلاقة الحميمة بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، فقال المقربون منهما أنهما كانا "إخوة روح" حتى اليوم الأخير من كفاحهما. كانت علاقتهما الخاصة هي التفسير المنطقي لتردد عبد الناصر في التحرك الحاسم ضد عامر منذ عام 1956 حتى عام 1967 رغم عدم كفاءة الأخير عسكريًا، إذ لم يرغب ناصر في إيذاء مشاعر صديقه المقرب. وفيما يبدو أن تفسيرًا كهذا غير كافٍ، إلا أنه من المُستَبعَد احتمال أن العداوة الشخصية هي التي أشعلت الصراع الذي استمر عقدًا من الزمان بين الرجلين.

لقد تأجج الصراع داخل النخبة الأمنية التي وقفت ضد محمد نجيب ومن معه، وهي مركز القوة الحقيقي في البلاد. وانقسمت تلك النخبة لاحقًا إلى معسكرين متنافسين: الذين ارتبطوا بوزارة الداخلية التي مثَّلت الجناح السياسي للمؤسسة الأمنية ومعها المباحث العامة ومكتب الرئيس للمعلومات، في مواجهة المرتبطين بالجيش مُمَثَّلِين بمكتب القائد العام والمخابرات الحربية وجهاز المخابرات العامة. لقد كان صراعًا على السلطة بين مجموعتين من المؤسسات الأمنية، يروَّج له على أنه تنافس شخصي بين رئيس الجمهورية وقائد الجيش، وقد اندلع سريعًا مع تحولات مذهلة في الانقسامات والتحالفات، لينتهي بكارثة صباح 5 يونيو 1967.

لا عجب في أن عبد الناصر أعرب في خطاب ألقاه بعد مواجهته الأخيرة مع عامر عام 1967 عن أسفه للطريقة التي حوَّل بها ضباطُ الأمنِ مصرَ إلى "دولة مخابرات"، وتعهَّدَ بتفكيك هذه الدولة. واعتبر في وصف دقيق أن هزيمة يونيو كانت نتاج هذا الواقع، والعديد من المراقبين يتفقون مع هذا الوصف، إذ "مهما يكن التقييم التاريخي فإن ما كان موجودًا في مصر آنذاك لم يكن أمرًا معتادًا، بل كان ديكتاتورية بلا ديكتاتور."[1] سبب ذلك أن السلطة تسلَّمَها القطاع الأمني المدني والعسكري في مقابل نفوذ ضئيل للسلطة السياسية. ففي تلك الفترة، حكمت الطبقة الأرستقراطية الأمنية البلاد بعد أن قطع الانقلاب دابر رموز السلطة التقليدية،

1- Aburish, Nasser: The Last Arab, 56.

وحلـت هـذه الأرسـتقراطية الجديـدة محـل الملكيـة القديمـة ليـس فقـط مـن الناحيـة المجازيـة ولكـن بمعناهـا المـادي الصريـح: فقـد سـكنوا بيوتًـا فاخـرة وتزوجـوا مـن أسر مرموقـة وانضمـوا إلى النـوادي الاجتماعيـة النخبويـة.. الـخ.

الـشيء الوحيـد الـذي ميَّزهـم عـن النخبـة القديمـة هـو أن أسـلوبهم في الحكـم كان صارمًـا. حيـث اعتُقـل عـلى نطـاق واسـع المعارضـون المشـتبه بهـم وبشـكل غـير مسـبوق، فبلـغ متوسـط عـدد المعتقلـين السياسـيين طـوال السـتينيات عشريـن ألـف معتقـل، وخضـع كل مـن يعيـش في مـصر خـلال تلـك الفـترة لنظـام تنصـت ومراقبـة واسـع الانتشـار طـال الهواتـف والمكاتـب والمنـازل. حتـى البريـد خضـع للمراقبـة بانتظـام، ولم يمكـن لأحـد الوثـوق بجيرانـه وزملائـه ولا حتـى أشـقائه. وكثـيرًا مـا قُبِـض عـلى الأفـراد المشـتبه بهـم سياسـيًا عنـد الفجـر حيـث يكـون الشـخص مرتبـكًا للغايـة فـلا يمكنـه المقاومـة ولا أحـد حولـه ليسـاعده. ثـم يحتجـزُ "زوار الفجـر" المشـتبه بهـم إلى أجـل غـير مسـمى، ويعذِّبونهـم بشـكل منهجـي ويجبرونهـم عـلى توقيـع اعترافـات مـن شـأنها أن تجلـب لهـم أحكامًـا بالسـجن المشـدد.

كيف ساءت الأمور إلى هذا الحد؟

بعـد تمـردي ينايـر ومـارس 1954، تنامـت شـكوك عبـد النـاصر في الجيـش فهمَّـش قادتـه المؤثريـن بمـن فيهـم زمـلاءه في مجلـس قيـادة الثـورة- باسـتثناء عبـد الحكيـم عامـر، وعهـد إلى الضبـاط الذيـن تحولـوا إلى مسـؤولين أمنيـين بالحفـاظ عـلى النظـام. ومـع ذلـك، كان اسـتقرار النظـام مهـددًا إثـر انقسـام الأجهـزة الأمنيـة ضمـن هيـكل قيـادة ذي مسـتويين: رئاسـة الجمهوريـة وعـلى رأسـها جـمال عبـد النـاصر، والقيـادة العسـكرية بقيـادة عبـد الحكيـم عامـر. سـيطر الرئيـس عـلى أجهـزة وزارة الداخليـة التـي أنشـأها بنفسـه وعهـد بهـا إلى رفيقـه المخلـص زكريـا محـي الديـن. لكنـه وبدافـع طبيعتـه التآمريـة الفطريـة، أنشـأ وحـدة اسـتخبارات فعالـة داخـل مكتـب الرئاسـة مكرسـة- وفقًـا لمديرهـا سـامي شرف- لجمـع المعلومـات حـول الحيـاة الشـخصية للضبـاط ومسـؤولي الدولـة مـن خـلال شـبكة مـن المخبريـن وفـق نظـام تنصـت موسـع[1]. وتعاظـم دور هـذه الوحـدة ليـس بسـبب شـخصية عبـد النـاصر الشـكاكة لدرجـة الهـوس وحسـب، "ولكـن أيضًـا

1- سامي شرف، عبد الناصر: كيف حكم مصر؟، مدبولي الصغير، 1996، ص 89-93.

لمهـارة شرف في أداء دور ياغـو[1] في تراجيديـا الرئيـس المصـاب بجنـون العظمـة".[2]

وضـع "مكتـب معلومـات الرئيـس" ضبـاط الجيـش والـوزراء تحـت رقابـة صارمـة، فسـجل محادثاتهـم وصـوَّر اجتماعاتهـم الخاصـة بالصـوت والصـورة وجنَّـد أتباعهـم، وسـجل كل إشـاعة تافهـة تتعلـق بـأي منهـم بدقـة. ومـن خـلال هـذا المكتـب، تواصـل الرئيـس أيضًـا مـع الضبـاط السـابقين وطلـب منهـم جمـع أكـبر قـدر ممكـن مـن المعلومـات عـن زملائهـم الذيـن مـا زالـوا يعملـون في الخدمـة.

في المقابـل سـيطر عبـد الحكيـم عامـر عـلى الأجهـزة الأمنيـة العسـكرية (المخابـرات الحربيـة والشرطـة العسـكرية) تحـت إشراف مكتـب القائـد العـام، ليقـوده في البدايـة كل مـن صـلاح نـصر وعبـاس رضـوان، ومـن بعدهـما شـمس بـدران. ومـع تـولي صـلاح نـصر عـام 1957 رئاسـة جهـاز المخابـرات العامـة، توسـع نفـوذه كثـيرًا. والأهـم مـن ذلـك، أنَّ عامـر جمـع عـشرات الضبـاط إلى جانبـه عـبر تقديـم المزايـا

والترقيـات، ولم يتضايـق مـن فسـاده في الجيـش سـوى أولئـك الملتزمـين بشـدة بواجبهـم المهنـي في الخدمـة العسـكرية.

أزمة السويس 1956: هزيمة عسكرية وانتصار سياسي

لم يكـن تأميـم قنـاة السـويس في يوليـو 1956 بدايـة لإرهاصـات حـرب السـويس، إنمـا بـدأت قبـل ذلـك بعامـين تقريبًـا إثـر نـزاع متعلـق بالجيـش. دعـم العديـد مـن الضبـاط الانقـلاب عـام 1952 بسـبب اسـتيائهم مـن عـدم تجهيـز الجيـش كقـوة مقاتلـة بالشـكل المناسـب، وبـدا هـذا واضحًـا بعـد فشـله في التصـدي للاحتـلال البريطـاني عـام 1882، ثـم عجـزه عـن منـع البريطانيـين مـن إذلال ملـك مـصر في فبرايـر 1942، وأخـيرًا بعـد الهزيمـة التـي منـي بهـا في حـرب فلسـطين عـام 1948. لـذا، كان مـن الطبيعـي أن يكـون شراء أسـلحة متطـورة عـلى رأس أجنـدة عبـد النـاصر، الـذي اسـتغل علاقتـه بالـسي أي إيـه فلجـأ أولًا إلى الولايـات المتحـدة.

1- شـخصية خياليـة في مسرحيـة تراجيديـة لشكسـبير، تمثـل دور الـشر في مقابـل الخـير الـذي تمثلـه شـخصية عُطيـل. (المترجـم)

2- Sirrs, A History of the Egyptian Intelligence Service, 63–64.

في أكتوبر 1954، عُقد لقاء في شقة رجل الأمن حسن التهامي جمع عبد الناصر وعامر من الجانب المصري، مع ضابط السي أي إيه مايلز كوبلاند والضابطان ألبرت جيرهاردت وويلبر إيفيلاند من الجانب الأمريكي. ووفقًا لكوبلاند، توصل الجانبان إلى اتفاق يقضي ببيع مصر أسلحة بقيمة عشرين مليون دولار بشروط ائتمانية سهلة. لكن واشنطن أعلنت في الشهر التالي عن حزمة مساعدات اقتصادية لمصر بقيمة أربعين مليون دولار دون التطرق لصفقة الأسلحة المتفق عليها. وتلقى ناصر أيضًا بشكل غير رسمي مبلغ ثلاثة ملايين دولار من الميزانية التنفيذية للرئيس الأمريكي، والتي تُخصص عادةً لعمليات السي أي إيه. وفي يوليو 1955 عاد كوبلاند إلى واشنطن للتشاور مع جورج آلن مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، بخصوص صفقة السلاح المؤجلة. وفي منتصف سبتمبر بعث عبد الناصر اليائس برسالة تحذير إلى كيم روزفلت مدير عمليات السي أي إيه في الشرق الأوسط، مفادها أنه إذا لم تتم الصفقة فقد يفكر في طلب مساعدة عسكرية من الكتلة الشرقية، لكن الأخير لم يأخذ رسالته على محمل الجد.[1]

من الواضح أن أمريكا أرادت إقناع مصر بالانضمام إلى حلف الدفاع الإقليمي ذي التوجه الغربي الذي سمي بـ "حلف بغداد"، والذي سمح للقوات الأمريكية والبريطانية باستخدام أراضي ومنشآت الدول الأعضاء (العراق وإيران وتركيا وباكستان) لصد التوغلات الشيوعية في المنطقة. يقول إسماعيل فهمي، الذي غدا فيما بعد وزيرًا للخارجية المصرية، أنه حين رفضت مصر الانضمام للحلف شجع الأمريكيون إسرائيلَ على شن غارات على قطاع غزة- الخاضع للسيطرة المصرية آنذاك- بين فبراير وسبتمبر 1955، بحجة إيقاف أنشطة الفدائيين الفلسطينيين.

كشفت الغارات مجددًا ضعفَ مصر العسكري، فأُجبر عبد الناصر في سبتمبر 1955 على إبرام "صفقة الأسلحة التشيكية" الشهيرة مع الاتحاد السوفيتي، وهي صفقة كبيرة تضمنت شراء مئتي طائرة مقاتلة وقاذفات قنابل.[2] وفي خطاب له في 27 سبتمبر 1955 في عرض عسكري، ألقى باللوم كله على الغرب قائلًا: "عندما قمنا

1- Copeland, The Game of Nations, 123–33, 148.

2- حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1983، ص 47.

بالثورة لجأنا إلى كل بلد... ولتسليح قواتنا لجأنا إلى إنجلترا وفرنسا وأمريكا... لكننا لم نسمع منهم سوى مطالب تقوّض سيادة مصر"[1].

صدمت الصفقة الإستراتيجيين الأمريكيين الذين بنوا الكثير من تقديراتهم على تعهد خروتشوف[2] العلني أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بالالتزام بسياسة جوزيف ستالين المتمثلة في عدم تقديم الدعم السوفيتي للدول النامية غير الشيوعية أبدًا، خاصة تلك البعيدة جدًا والمضطربة للغاية. فستالين، كما عُرف عنه جيدًا، من دعاة "الاشتراكية في بلد واحد"، ولم يكن يتدخل خارج الحدود الروسية إلا حين يضمن النجاح على يد حزب شيوعي موالٍ لموسكو. لذا، اعتقدت واشنطن أن السوفييت ينظرون إلى القوميين في العالم الثالث بريبة، إن لم يكن بازدراء، وأنهم لن يتحالفوا معهم أبدًا.

وفي ظل نجاح الولايات المتحدة في اتباع سياسة الاحتواء التي حالت دون انتشار الشيوعية خارج الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، أُجبرت موسكو على معاملة قوميي ما بعد الاستعمار على أنهم "شيوعيون جيدون بما يكفي" من أجل كسر عزلتها. وقبل أن يدرك الأمريكيون ما حدث، تسبب عبد الناصر في توتير الوضع أكثر بعد اعترافه بالصين الشيوعية في مايو 1956. لم تكتفِ الولايات المتحدة الغاضبة بإلغاء محادثات المساعدة العسكرية فحسب، بل سحبت أيضًا عرضها للمساعدة في بناء السد العالي، وهو مشروع ضخم لتوليد الطاقة الكهرومائية كان من المفترض أن يضاعف الطاقة الصناعية لمصر. حينها، قدم وزير الخارجية جون فوستر دالاس عن غير قصد ذريعة لعبد الناصر كان يبحث عنها منذ شهور لاستعادة حقوق مصر في القناة. والآن، وبذريعة الحاجة إلى استثمار عائدات القناة في تمويل السد، تحدى ناصر الجميع وقام بتأميم القناة في 26 يوليو 1956 خلال خطاب ألقاه أمام حشد كبير من المصريين.

لم يزعج قرار عبد الناصر الولايات المتحدة وحسب، بل دفع ثلاث دول لتنفيذ عملية عسكرية مشتركة ضد مصر، فيما عُرِف منذ ذلك الحين بالعدوان الثلاثي.

1- عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952، ص 199.

2- رئيس الاتحاد السوفييتي بين عامي 1953 و1964. (المترجم)

اختلفت الأسباب التي دفعت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لاتخاذ هذا القرار، لكن تقاطع مصالحهم في إسقاط النظام المصري الجديد هو الذي جعل تعاونهم ممكنًا. فبالنسبة لبريطانيا، كما كشف وزير الخارجية سلوين لويد لاحقًا، فقد قوَّض طموح ناصر الواضح في إبراز قوة الجناح الشرقي للعالم العربي (الأردن، والعراق، واليمن الجنوبي، ومشيخات الخليج) سياسات حلفاء بريطانيا الإستراتيجيين وهدد سيطرتها على حقول النفط في المنطقة. مثّلت سيطرة مصر على قناة السويس بحد ذاتها مشكلة أخرى: فبالإضافة إلى ربع الواردات البريطانية، فإن ثلاثة أرباع احتياجات لندن النفطية تأتي عبر القناة. ففي عام 1955 مثلًا، مرت 4358 سفينة بريطانية من أصل 14666 سفينة عبرت القناة. فإذا أُغلقت القناة، فقد تعاني بريطانيا من أسوأ أزمة صناعية في تاريخها.[1]

من جهتها، اشتكت فرنسا من الدور الذي أداه عبد الناصر في الجانب الأفريقي من العالم العربي خاصة في الجزائر، واتهمته بالمسؤولية عن إشعال الثورة الجزائرية. فبعد تعرض الجنرالات الفرنسيين لضغوط شديدة لفشلهم في إنهاء الثورة الجزائرية، احتاجوا إلى ذريعة، وكان عبد الناصر هو الشخصية الأنسب لتعليق فشلهم عليه. ففي دعاية الجيش الفرنسي، صور دور مصر في الجزائر باعتباره هو نفسه الدور الصيني في فيتنام، والفارق هو أن مصر- على عكس الصين- يمكن هزيمتها.

لذا، بعد أن أضعف دور الصين فرنسا في جنوب شرق آسيا، فلا داعي لأن تعاني باريس من نفس المصير في الشرق الأوسط على يد قوة أضعف. وإذا خُلع عبد الناصر، فستفقد جبهة التحرير الوطني الجزائرية قدرتها على طرد الفرنسيين بالقوة. وكما هو الحال مع بريطانيا، كان لقناة السويس أيضًا تأثير على قرار فرنسا: "لم تكن القناة بالنسبة للفرنسيين مجرد تحفة هندسية بل تكريمًا لتراث ودور نابليون... ومن جهة أخرى، كانت شركة القناة هي آخر معقل كبير لفرنسا في الخارج، فمجلس إدارتها تحت سيطرة المديرين الفرنسيين، ويعمل فيه الكثير من الفنيين الفرنسيين، ويوفّر دخلًا لعشرات الآلاف من المساهمين الفرنسيين".[2]

1- Paul Johnson, The Suez War, London: Macgibbon & Kee, 1957, 11–14.

2- Turner, Suez 1956, 187–93.

بعد فترة وجيزة من قرارها بشن الحرب على مصر، تقرَّبت فرنسا من إسرائيل. فقد أثارت صفقة الأسلحة التشيكية انزعاج الإسرائيليين، ورأوا أن ليس أمامهم سوى هذه الفرصة لمنع التوازن العسكري الذي تسعى له القاهرة. في الخمسينيات من القرن الماضي، طورت إسرائيل وفرنسا روابط عسكرية وثيقة حيث قدمت شركات صناعة الأسلحة والطيران الفرنسية لزبائنها في تل أبيب قوائم منتجات متنوعة وأموالًا سخية لمساعدتهم على تطوير قدراتهم والنهوض باقتصادهم. وارتفعت قيمة الصفقات التي كانت تقتصر على بعض طائرات "ميراج" و"ميستير" إلى صفقة كبيرة لمساعدة إسرائيل على إنشاء أول مفاعل ذري لها في ديمونا جنوب فلسطين. بالإضافة إلى ذلك، تبادل الموساد معلومات استخبارية مع دائرة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسس الفرنسية (SDECE) حول أنشطة جبهة التحرير الوطني. كما عرضت فرنسا على إسرائيل شراكة عسكرية كاملة في هجوم ضد عدو مشترك، وهو عرض يصعب على تل أبيب رفضه. وفي 21 سبتمبر، دُعي شيمون بيريز، المسؤول عن التعاون العسكري الفرنسي الإسرائيلي، إلى فرنسا للتخطيط للعملية.[1]

وفق المنصوص عليه في بروتوكول سيفر بتاريخ 24 أكتوبر 1956، أراد المشاركون في العدوان الثلاثي الإطاحة بعبد الناصر والسيطرة على قناة السويس. ومع ذلك، لم تكن الخطة العسكرية واللوجستيات المطلوبة لإنجازها أمرًا بسيطًا. أوكلت لإسرائيل مهمة جر الجيش المصري إلى الفخ، بحيث تتوغل قواتها في سيناء لتشتبك معه وتوقع به. بعد ذلك، تُطالب فرنسا وبريطانيا بوقف فوري لإطلاق النار وانسحاب الجيشين لمسافات متساوية من قناة السويس. وسترفض مصر هذا الطلب بالتأكيد، لأن انسحابًا كهذا سيعني تسليم سيناء للإسرائيليين. حينها، ولحاجتهما إلى تأمين القناة كممر مائي دولي ستحتل بريطانيا وفرنسا منطقة قناة السويس وفق الخطة التالية: **أولًا**، تُقصف المطارات المصرية لتحييد القوة الجوية وإثارة الذعر بين المصريين. **ثانيًا**، تتعرض دفاعات القناة لوابل من القصف البحري العنيف لتدميرها والسماح للمظليين بالهبوط هناك. **وأخيراً**، سيكون هذا الغزو الجوي والبحري قادرًا على السيطرة على المدن المصرية المجاورة للقناة والتقدم نحو القاهرة لتنصيب حكومة صديقة.

1- Turner, Suez 1956,. 260-64.

وتبعًا لهذه الخطة المتفق عليها، اقتحم اللواء المدرّع السابع من الجيش الإسرائيلي الأراضي المصرية في 29 أكتوبر 1956. فأصدر عبد الناصر أوامره للكتائب الست المتمركزة هناك بعرقلة التقدم الإسرائيلي حتى تتمكن الفرقة الرابعة المدرعة من عبور القناة ودخول المعركة. في اليوم التالي، تلقت مصر تحذيرات عبر سفيريها في لندن وباريس بالانسحاب عشرة أميال بعيدًا عن القناة خلال اثنتي عشرة ساعة تجنبًا لتدخل دولي. وسرعان ما تأكدت شكوك عبد الناصر في أن مؤامرة قد خُطط لها عندما أغارت بريطانيا وفرنسا على المطارات المصرية، مما أدى إلى تدمير قواته الجوية. وبحلول نهاية أكتوبر، باتت مصر تواجه قوة أكبر بأربعة أضعاف من قوتها، تتكون من ألف طائرة وسبعمئة دبابة وأسطولين بحريين يضمان مئة وثلاثين سفينة حربية، لتكون هذه أكبر قوة برية وبحرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

بطبيعة الحال، أصيبت القيادة العسكرية المصرية بالذهول. وصل عبد الناصر في 31 أكتوبر إلى مقر القيادة العامة، فنصحه البعض بتسليم نفسه للبريطانيين لتجنيب البلاد دمارًا تامًا. وعلى ما يبدو، أصاب الهجوم عبد الحكيم عامر بانهيار عصبي، فصرخ قائلًا: "الضربات الجوية ستعيد البلاد ألف سنة إلى الوراء، ولا يمكنني أن أُعرّض أبناء بلدي لمثل هذه المذبحة".[1] يصف الضابط أحمد حمروش، الذي كان حاضرًا في الاجتماع، جواب عبد الناصر لمناشدات عامر بالاستسلام حيث قال: "لن يستسلم أحد، بل سيقاتل الجميع... وسلوكك هذا غير رجولي. لم تُطلق الطلقات الأولى إلا بصعوبة. سأتولى القيادة المباشرة للجيش، ولا أريدك أن تصدر أي أوامر... فإن كنت لا تستطيع سوى أن تندب مثل عجوز شمطاء، فستحاكم عسكريًا".[2]

عرض الرئيس الذي لم يتزعزع أمام انهزامية قائده العسكري، أن يقود المعركة بنفسه، وهو اقتراح سرعان ما انصاع له عامر. أدرك عبد الناصر أن إرسال الجيش لمواجهة الإسرائيليين في سيناء سيجعله محاصرًا بين المطرقة والسندان بمجرد هبوط القوات الفرنسية والبريطانية في منطقة القناة، وأن الطريق المؤدي إلى العاصمة سيكون عمليًا غير محمي. وبحلول 2 نوفمبر أمر جميع القوات بالانسحاب من سيناء في غضون 48 ساعة، وحفر الخنادق حول ضفاف القناة. ورغم الضغط

1- عبد الله إمام، عبد الناصر وعامر: الصداقة، الهزيمة، الانتحار القاهرة: دار الخيال، 1996، ص 53.

2- Aburish, Nasser: The Last Arab, 119.

الشـديد، فقـد خطـط للانسـحاب بدقـة، وأنقـذت تكتيكاتـه الناجحـة في التعطيـل ثلثـي رجـال الجيـش ومعداتـه، كـما منـع الطياريـن مـن دخـول المعركـة حيـث شـعر أنهـم غـير مجهزيـن بعـد لمواجهـة المقاتـلات الغربيـة. وبعـد تنحـي عامـر، أمـر عبـد النـاصر بإغـراق خمسـين حاويـة أسـمنت عنـد المدخـل الشـمالي للقنـاة لمنـع أي هجـوم مـن جهـة البحـر الأبيـض المتوسـط، رغـم علمـه أن ذلـك سـيعيق الملاحـة في القنـاة بأكملهـا. وفي 2 نوفمـبر، ألقـى خطابًـا مدويًـا في الجامـع الأزهـر، حشـد فيـه المصريـين لإطـلاق مقاومـة شـعبية شـاملة، وكلـف زكريـا محيـي الديـن بتنسـيق المقاومـة في عمـوم البـلاد، وأرسـل ثلاثـة مـن زملائـه السـابقين في مجلـس قيـادة الثـورة لتنظيـم المقاومـة في المـدن عـلى ضفـاف القنـاة خاصـة حـول بـور سـعيد، قبـل أن يـزور جبهـة القتـال بنفسـه بعـد أيـام.[1] وفي غضـون أيـام قليلـة توقـف الهجـوم وانسـحبت القـوات البريطانيـة والفرنسـية في 22 ديسـمبر دون تحقيـق مكاسـب تُذكـر، وتبعهـم الإسرائيليـون في مـارس 1957.

لماذا تعثَّرت الحملة الثلاثية بهذه السرعة؟

مـن المؤكـد أن إجـراءات عبـد النـاصر السريعـة كان لهـا بعـض التأثـير، كـما عـانى البريطانيـون مـن عـدة تعقيـدات لوجسـتية. في يونيـو 1956 أخلـت القـوات البريطانيـة القنـاة وتمركـزت بعيـدًا جـدًا عـن السـاحل، فكانـت أقـرب مفـرزة لهـا في مالطـا عـلى بعـد سـتة أيـام مـن الشـواطئ المصريـة. ثبـت مجـددًا أن تجميـع القـوات هـو أحـد أكـثر عمليـات التعبئـة صعوبـة ودقـة واسـتهلاكًا للوقـت في التاريـخ العسـكري.[2] ويرجع السـبب في ذلـك إلى أن بريطانيـا، كـما اعـترف هـارولد ماكميـلان[3] في مذكراته، أرادت الاسـتعداد لجميـع الاحتـمالات. ومعنـى هـذا أن حكومتـه "تفتقـر إلى الخيـال والمبـادرة للتحـرر مـن أجـواء الحـرب العالميـة الثانيـة... فقـد أطلقـت أسـطولًا عـلى طـراز أسـطول النورمانـدي رغـم معرفتهـا المؤكـدة بـأن الـرأي العـام العالمـي، المتعاطـف أساسًـا مـع مـصر، سـيزداد غضبـه خـلال الوقـت الـذي سيسـتغرقه الأسـطول لعبـور البحـر الأبيـض المتوسـط"[4].

1- Mohamed Abdel Ghani Al-Gamasy, The October War: Memoirs of Field Marshall El-Gamasy of Egypt, Cairo: American University in Cairo Press, 1993, 13.

2- Elie Kedourie, Islam in the Modern World and Other Studies, New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1980, 172.

3- رئيس وزراء بريطانيا منذ 10 يناير 1957 وحتى 18 أكتوبر 1963. (المترجم)

4- Turner, Suez 1956, 468.

وفي النهاية، لعب موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي دورًا بالغ الأهمية خلال الحرب. إذ لم تكن واشنطن على استعداد للتراجع عن مشروعها القاضي بإضعاف الإمبريالية الأوروبية، خاصة بعد أن بدأت أخيرًا ببسط نفوذها في الشرق الأوسط على حساب تراجع الهيمنة البريطانية والفرنسية. ومن جانبها، اعتبرت موسكو أن هجومًا كهذا على دولة قد أقامت معها للتو تعاونًا عسكريًا إهانة لا تُغتفر. لقد كان هذا الرفض الأمريكي الروسي الشرس للحرب على مصر أحد المرات القليلة جدًا التي اتفق الجانبان عليها طوال الحرب الباردة، وقد ساهم كثيرًا في إفشال العدوان.

رغم هزيمة الجيش المصري رسميًا- حيث أُجبر على الانسحاب من سيناء ولم يستطع صد هجمات الأعداء الجوية أو منعهم من احتلال مساحات من مصر- إلا أن "حرب السويس" كما سُميت اعتبرت "نصرًا سياسيًا" لمصر. تبيَّن بعد الحرب أن عبد الناصر أخطأ في حساباته حين استبعد التدخل الإسرائيلي، واعتقد بأن المنافسة الفرنسية البريطانية في الشرق الأوسط ستحول دون تعاونهما. كما اعتقد أن فرنسا مُستنزَفة بالكامل في الجزائر ولا يمكنها فتح جبهة أخرى، وقدَّر أن كلفة الوقت والجهد اللازمين لتجميع قوة عسكرية كبيرة سيكونان مكلفين للغاية بالنسبة لبريطانيا.[1] ومع ذلك، فقد أبدى مرونة سياسية كبيرة في حشد المقاومة الشعبية وتأمين الدعم الدبلوماسي الذي لا يتناسب مع قوة بلاده. ألهمت خطاباته الحماسية وموقفه الثابت المصريين بتبني خيار المقاومة بقوة، وما زالت قصص هذا التحدي البطولي جزءًا من التراث الشعبي لأبناء مدن القناة. كما أن الطريقة التي عرض بها قضية مصر على الرأي العام واستعداده لتعويض بريطانيا وفرنسا عن حصصهما المفقودة في قناة السويس قلبت الطاولة على العدوان. بالإضافة إلى ذلك، أثبت أيضًا أنه مخطط تكتيكي ناجح، حيث أخَّر تقدم قوات العدوان وتمكن من إعادة ثلثي الجيش سالمًا إلى قواعده.

ولكن، في نفس الوقت الذي احتفى فيه المصريون وسائر شعوب العالم النامي بقيادة عبد الناصر السياسية، فقد افتُضحت قدرات عبد الحكيم عامر العسكرية الزهيدة. يقدم وزير الحربية اللاحق محمد عبد الغني الجمسي تحليلًا للموقف العسكري المصري خلال الحرب فيقول:

1- نصر، مذكرات صلاح نصر، ص 405.

"ربما طغى الانتصار السياسي على أدائنا العسكري السيء، لكن لا مفر من الاعتراف بأننا فشلنا في تأمين البلاد من الشرق والشمال، وأن المعتدين لم يرضخوا إلا للضغط الدولي، وأن إسرائيل تمكنت من تحقيق مكسب كبير واحد على الأقل مقابل انسحابها: قوة حفظ سلام دولية متمركزة في شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة الإسرائيلية عبر مضيق تيران إلى خليج العقبة في البحر الأحمر. كان من المفترض أن يقوم عامر بإجراء تعديل على هيئة الأركان ورؤساء الفروع العسكرية، ورفع مستوى الدفاعات البحرية والجوية، وتعزيز قواته العسكرية في سيناء لردع أي عدوان إسرائيلي مستقبلي، لكن أيًا من هذا لم يحصل".[1]

حفاظًا على شبكة المحسوبيات التي أقاموها، عمل مساعدو عامر الأمنيون على إقناعه بأن الحرب كانت خطأ عبد الناصر، فقراره المتهور بتأميم القناة هو الذي أشعلها. كما حذروه من أن عزل مرؤوسيه المخلصين له بضغط من الرئيس قد يشوِّه سمعته إلى الأبد. وعلى المستوى الشخصي، بات عامر متخوفًا من البراعة العسكرية التي أظهرها عبد الناصر أثناء الحرب، وكي يستعيد مكانته بين رجاله عمد إلى تقديم الخدمات والأعطيات لهم فازداد فسادهم. وفيما طالبه الرئيس بتغييرات جذرية في القيادة العسكرية وتشكيلاتها، فقد أبى إجراء هذه التغييرات، ورفض خلال اجتماع ساده التوتر في 15 نوفمبر حتى نقل قائد القوات الجوية اللواء محمد صدقي محمود- الذي علم الجميع ضعفه وتقصيره- لا لشيء إلا لأنه كان رجله المخلص. ليس ذلك فحسب، بل انتقد عبد الناصر واتهمه بالتسبب في حرب لا داعي لها ليلقي باللوم في النتيجة على الجيش.[2]

صدمت جرأة عبد الحكيم عامر الرئيس عبد الناصر، الذي بدأ يشك في أن الجيش قد يخرج عن سيطرته، وأن قائده العسكري الموثوق به قد بنى نفوذه الخاص في الجيش. ولأول مرة، دُق الإسفين الأول بين رفاق الدرب القدامى في وقت هو الأسوأ بكل المقاييس. توقع أيزنهاور من مصر الممتنة لأمريكا أن تتبنى عرضه الذي قدمه في يناير 1957 بتقديم دعم واشنطن للدول المهددة بالسقوط أمام المد الشيوعي. وبدلًا من ذلك، هاجم عبد الناصر ما يسمى "بعقيدة أيزنهاور" بشدة باعتبارها

1- Al-Gamasy, The October War 13-15.

2- وجيه أبو ذكري، مذبحة الأبرياء في 5 يوليو 1967، المكتب المصري الحديث، 1988، ص 71.

حيلة إمبريالية تبرر التدخل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط بدلًا من تسليح الدول المستقلة للدفاع عن حدودها. وفي 22 مارس 1957 اجتمع الرئيس الأمريكي مع رئيس وكالة المخابرات المركزية ألن دالاس، وعميلها المخضرم في الشرق الأوسط كيم روزفلت للنظر في وسائل الإطاحة بعبد الناصر[1] عبر خطط من شأنها أن تتبلور أخيرًا بعد عقد من الزمن كي تقتلع النظام المصري من جذوره.

السنوات المظلمة

دفعت هزيمة حرب السويس والمواجهة التي تلتها عبد الناصر لمحاولة إبعاد عبد الحكيم عامر عن القيادة العسكرية، الأمر الذي لم يكن من السهل القيام به. فبسبب سخاء الأخير وشخصيته الودودة، استغله مساعدوه الأمنيون لإنشاء شبكة محسوبيات راسخة داخل سلك الضباط. فأوعزوا إليه بالعمل على ترقية نفسه إلى رتبة مشير عام 1957- وهي رتبة غير معروفة في المعجم العربي- وساعدوه على تحويل الجيش إلى قبيلة هو رئيسها، وذلك عبر توزيع الهدايا والإكراميات، ومنح الامتيازات الشخصية، وحل الخلافات الأسرية، ودعوة رجاله إلى الحفلات التي تقام طوال الليل في منزله، والتأكد من أن رجال المشير يتمتعون بحصانة تامة.

خلال فترة ولايته، تسارعت الترقيات لدرجة أنه أمكن للمرء أن يصبح عميدًا في سن الأربعين، بينما كان يشغل رتبة العقيد في ذلك العمر خلال الخمسينات من العمر. كما استفاد جميع الضباط من مضاعفة رواتبهم، ورفع سن التقاعد، وحصلوا على منازل صيفية وسيارات خاصة ومنح سفر وقروضًا بلا فوائد. بالإضافة إلى ذلك، أمر عامر بقبول أبناء الضباط في الجامعات بغض النظر عن درجاتهم في الاختبارات ومنحهم امتيازات أخرى متنوعة.[2]

لأجل هذا وأكثر، بات المشير بالنسبة للجيش بمثابة "بابا نويل". يروي العقيد محمد سليم حادثة واحدة تدل على هذا الواقع فيقول: "ذات مرة سار ضابط صغير إلى عبد الحكيم عامر وهو على وشك مغادرة مقر القيادة العامة، وشكا له أنه مضطر لاستخدام وسائل النقل العام للذهاب إلى العمل كل يوم. فمزق المشير الجزء العلوي

1- Sirrs, History, 59.

2- حماد، أسرار ثورة 23 يوليو، ص 1330-1340.

مـن علبـة سـجائره وكتـب عـلى ظهرهـا: (عزيـزي مديـر شركـة فيـات، أعـطِ سـيارة عـلى الفـور لحامـل هـذه الرسـالة)، دون أن يسـأل عـن اسـمه حتـى، واكتفـى بأنـه رجـل يرتـدي زي الجيـش وجـاء إليـه طلبًـا للمسـاعدة".[1]

لم يُـرِد عبـد الحكيـم عامـر أن يحـل محـل الرئيـس عبـد النـاصر، لكنـه تطلـع ليبنـي لنفسـه سـلطة مماثلـة. فبـدلًا مـن تعزيـز قـدرة الجيـش القتاليـة، كـرّس نفسـه لتحويـل الجيـش إلى "دولـة داخـل دولـة" بمسـاعدة معاونيـه الأمنيـين. وعامـل الجيـش عـلى أنـه إقطاعيـة شـخصية، فرقَّـى الضبـاطَ عـلى أسـاس ولائهـم لـه لا للرئيـس أو للدولـة. وليسـترضي عبـدَ النـاصر، زوده معاونـوه الأمنيـون بسلسـلة منتظمـة مـن محـاولات المؤامـرات التـي يزعمـون أنهـا أُحبِطـت (كمؤامـرة مزعومـة في أبريـل 1957 شـارك فيهـا عمـلاء بريطانيـون وثمانيـة ضبـاط بالجيـش). فقـد أرادوا أن يبقـى عبـد النـاصر قلقًـا للغايـة مـن إجـراء أي تغيـير عسـكري يتعـارض مـع مصالحهـم.[2] لـذا، فـإن مـا بـدأ في الأصـل كمحاولـة لتأمـين الثـورة في عـام 1954، تحـول تدريجيًـا إلى تأمـين هيمنـة القيـادة العسـكرية الحاليـة. كان أمـل الرئيـس الوحيـد هـو إقنـاع عامـر بـترك الجيـش بمحـض إرادتـه، وهـو أمـر مسـتحيل بـكل المقاييـس.

وهكـذا، تحـول إلى الخيـار التـالي والأمثـل: فبنـاءً عـلى نصيحـة مديـر مكتـب معلومـات الرئيـس سـامي شرف، حـاول إنشـاء شـبكته السريـة الخاصـة داخـل الجيـش. وسرعـان مـا أدرك شرف أن جهـاز عامـر الأمنـي يسـيطر عـلى سـلك الضبـاط، فحـوَّل جهـوده إلى الكليـة الحربيـة التـي كان يرأسـها قريبـه محمـد فـوزي، الـذي سـيصبح لاحقًـا وزيـرًا للحربيـة. وبحلـول نهايـة عـام 1956، جنَّـدَ شرف سـتة طـلاب مـن الأكاديميـة وكلفهـم بالبقـاء كخليـة نائمـة حتـى يتخرجـوا، وبمجـرد انضمامهـم إلى الخدمـة العسـكرية يبـدؤون ببنـاء شـبكة مواليـة للرئيـس. لكـن بعـد عـدة اجتماعـات، علـم مسـاعدو عامـر الأمنيـين بأمـر الخليـة، وفككوهـا بعـد مواجهـة ناريـة مـع عبـد النـاصر. بعدهـا قـرر حسـن التهامـي، الضابـط أيضًـا في مكتـب معلومـات الرئيـس، التنصـت عـلى هاتـف المشـير عامـر بمبـادرة شـخصية. لكـن معاونيـه الأمنيـين المتيقظـين اكتشـفوا الأمـر

1- مقابلة مع العقيد محمد سليم عام 2009.

2- الرافعي، ثورة 23 يوليو، ص 269.

مجـددًا، ولم يكتفـوا بفصـل التهامـي وحسـب، بـل نُفـي أيضًـا إلى فيينـا لعقـد كامـل.[1]

بعـد تزايـد الضغـوط عليـه، بـات عبـد النـاصر عالقًـا مـع عامـر في لعبـة القـط والفـأر. ولتخفيـف شـكوك الأخـير، أخـذ خطـوة إلى الـوراء عـبر تعيـين صـلاح نـصر مديـر مكتـب القائـد العـام - مسـاعد عامـر الأمنـي الأبـرز- رئيسًـا لجهـاز المخابـرات العامـة في مايـو 1957، وخليفتـه بمكتـب المشـير، عبـاس رضـوان وزيـرًا للداخليـة في أكتوبـر 1958.

ومـن جهـة أخـرى، وسـعيًا منـه لحمايـة نفسـه، عـين مديـر المخابـرات العامـة السـابق عـلي صـبري في مكتـب معلومـات الرئيـس للاسـتفادة مـن علاقاتـه في المخابـرات العامـة لتحييـد نـصر. وفي فبرايـر اسـتبق اسـتلام نـصر رئاسـة المخابـرات العامـة رسـميًا في مايو المقبـل، فعـين أمـين هويـدي وشـعراوي جمعـة- المُقرَّبـان منـه- في مناصـب عليـا في المخابـرات العامـة. ثـم أقنـع عامـر بتعيـين العقيـد شـمس بـدران- أحـد ضبـاط الصـف الثـاني في حركـة "الضبـاط الأحـرار"- مديـرًا جديـدًا لمكتـب القائـد العـام خلفًـا لنـصر ورضـوان. عمـل بـدران كحلقـة وصـل بـين الرئاسـة والجيـش، وأمِـلَ عبـد النـاصر منـه أن يعيـد الجيـش لدائـرة نفـوذه. بالإضافـة إلى كل هـذه الاحتياطـات التكتيكيـة، اطـمأن في النهايـة لكـون زكريـا محـي الديـن مهنـدس الكيـان الأمنـي بأكملـه، يُـشرف بشـكل غـير رسـمي عـلى جميـع الأجهـزة الأمنيـة المدنيـة، بغـض النظـر عمـن كان مسـؤولًا في المخابـرات العامـة أو وزارة الداخليـة.

ولكـن، سرعـان مـا فشـلت هـذه الضمانـات جميعهـا، فنشـب نـزاع بـين صـبري وشرف فـكان لا بـد مـن إبعـاد صـبري، ورفـض صـلاح نـصر بـدء ولايتـه قبـل فصـل المخابـرات العامـة عـن هيمنـة زكريـا، بـل وعـزل هويـدي وجمعـة المقربـين مـن عبـد النـاصر، مـما أجبرهـما عـلى الانتقـال إلى مكتـب معلومـات الرئيـس في غضـون بضعـة أشـهر، قبـل أن يبـدأ بربـط المخابـرات العامـة بالمجموعـة الأمنيـة العسـكرية.[2] وبذلـك باتـت جميـع الأجهـزة الأمنيـة (العسـكرية والمدنيـة) - باسـتثناء مكتـب معلومـات الرئيـس الخـاص بعبـد النـاصر- تحـت سـيطرة المشـير عبـد الحكيـم عامـر. والأسـوأ مـن ذلـك، أنـه نجـح في اسـتمالة بـدران، جاسـوس عبـد النـاصر المفـترض، فقـد ارتـاح الأخـير لأسـلوبه في الإدارة،

1- شرف، عبد الناصر: كيف حكم مصر؟، ص 456.

2- أمـين هويـدي، "خمسـون عامًـا مـن العواصف: ما رأيتـه قلته" مركز الأهـرام للترجمة والنـشر، 2002، ص 195.

والـذي يعطيـه اسـتقلالية تتناقـض بشـكل كبـير مـع إشراف عبـد النـاصر الصـارم، مـما منحـه سـيطرة افتراضيـة عـلى الجيـش بأكملـه.

بحلـول عـام 1958، تراجـع نفـوذ عبـد النـاصر داخـل القطـاع الأمنـي المـصري إلى حـد كبـير. لكنـه في نفـس العـام، حظـي بفرصـة ذهبيـة لإبعـاد عامـر عـن القيـادة. شـكلت القوميـة العربيـة محـور السياسـة الخارجيـة الناصريـة، وهـي سياسـة تهـدف إلى توحيـد جميـع الـدول العربيـة في كيـان واحـد (كالأوروبيـين الذيـن سـعوا جاهديـن لتوحيـد أوروبـا). تمثلـت الخطـوة الأولى مـن هـذه الخطـة طويلـة المدى في الوحـدة بـين مـصر وسـوريا، أقـرب دولتـين عربيتـين- في المؤسسـات والتوجـه- فأُعلـن عـن قيـام الجمهوريـة العربيـة المتحـدة. ولإصابـة عصفوريـن بحجـر واحـد، قـررَ الجمـعَ بـين توسـع النفـوذ المـصري في الخـارج وتوطيـد سـلطته في الداخـل، فعـين منافسـه عبـد الحكيـم عامـر حاكـمًا لسـوريا، والتـي أعيـدت تسـميتها حينهـا بالإقليـم الشـمالي، فوافـق الأخـير معتقـدًا أنـه باتـت لديـه الآن دولـة يديرهـا بنفسـه. لكـن الاتحـاد بـين البلديـن لم يسـتمر سـوى مـدة ثـلاث سـنوات، فعـاد الأمـر عـلى عامـر بكارثـة عـلى عـدة مسـتويات:

أولًا، نظَّـم مسـاعده السـوري الموثـوق عبـد الكريـم النحـلاوي الانقـلاب المناهـض لمـصر، والـذي تسـبب بإنهـاء الوحـدة.

ثانيًـا، أعـاده القـادة السـوريون الجـدد إلى القاهـرة في 28 سـبتمبر 1961 بطريقـة مُهينـة، حتـى أن بعـض الشـائعات تقـول إنـه عـاد في ثيابـه الداخليـة.

ثالثًـا، فشـل قادتـه العسـكريون في إرسـال قـوات إلى سـوريا بالسرعـة الكافيـة للقضـاء عـلى الانقـلاب.

وأخـيراً، سـمح عامـر لرجالـه بالانتشـار في جميـع أنحـاء الإقليـم السـوري، وكان هـذا أحـد العوامـل التـي غـذَّت الانقـلاب. وبسـبب هـذا الخطـأ الفـادح قـدَّم اسـتقالته، والتـي قبلهـا الرئيـس عبـد النـاصر بارتيـاح كبـير. وبعـد ثلاثـة أيـام، أعـاد تعيـين زكريـا وزيـرًا للداخليـة، وجعـل مـن رضـوان وزيـرًا بـلا حقيبـة، واسـتعد لخطـوة مماثلـة تسـتهدف صـلاح نـصر في المخابـرات العامـة. لكـن قبـل أن يلتقـط أنفاسـه، كشـف زكريـا وشرف في ينايـر 1962 عـن مؤامـرة عسـكرية لإعـادة عامـر إلى منصبـه ونفـوذه وخلـع عبـد النـاصر

فيما لو حاول المقاومة.[1] كان من الواضح أن رجال المشير لم يكونوا مستعدين لترك رئيسهم، ولذا اضطر عبد الناصر لتأجيل طرده من الجيش.

كان على الرئيس عبد الناصر هذه المرة أن يرتجل، فأقنع المشير عامر في سبتمبر 1962 بنيَّته تحويل حكم مصر إلى حكم جماعي من خلال مجلس رئاسي مكون من اثني عشر عضوًا، بحيث يضم كلاهما، بالإضافة إلى بعض الزملاء القدامى في مجلس قيادة الثورة وبعض الوزراء المدنيين. وللانضمام إلى المجلس، كان على المشير أن يستقيل ويقبل بتعيين مدير الكلية الحربية محمد فوزي قائدًا جديدًا للقوات المسلحة. وكما اعترف لاحقًا لفوزي، فقد أراد عبد الناصر عزل عامر من السلطة بحركة سريعة.[2]

وافق عامر على المشروع على مضض، ولم يعرف بالضبط ما الذي ستؤول إليه الأمور. في 18 سبتمبر، أعلن عبد الناصر خلال الاجتماع الأول للمجلس عن تعيين مساعده الأمني المقرب علي صبري رئيسًا للوزراء، وذكّر عامر بتقديم استقالته كما هو متفق عليه، لكنه لم يفعل. ففي اليوم التالي، جاء شمس بدران لمقابلة عبد الناصر وأخبره بأن المشير عامر قرر البقاء في منصبه بعد مشاورة معاونيه. فغضب لذلك وأصرَّ على تنفيذ ما اتفقا عليه مسبقًا. وبعد شهرين، عاد بدران وبيده رسالة استقالة المشير، لكنه سرعان ما أدرك أنها خدعة خطيرة للغاية. ففي الرسالة، التي ادعى بدران أنها سُربت بطريقة ما إلى سلك الضباط والصحافة، قال عامر إنه استقال لأن عبد الناصر ينهج نهجًا ديكتاتوريًا، وقال: "إن عليك الآن أن تُطبق الديمقراطية... لا أستطيع أن أتخيل أنك بعد كل هذا الوقت، وبعد أن قضينا على الإقطاع والرأسمالية الاستغلالية، وبعد أن وضعت الجماهير ثقتها فيك بلا تحفظ، ما زلت تخشى الديمقراطية".

وفي نفس اليوم، قبل أن يتعافى عبد الناصر من الصدمة، تظاهر المظليون أمام منزله وبنادقهم الرشاشة موجهة نحو المقر الرئاسي. كما أبلغه مكتب معلومات

1- محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، 1967-1970، مذكرات الفريق أول محمد فوزي، دار المستقبل العربي، 1990، ص 33.

2- محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، 1967-1970، مذكرات الفريق أول محمد فوزي، دار المستقبل العربي.

الرئيس أن صلاح نصر يخطط لشيء كبير في المخابرات العامة بالتنسيق مع هيئة الأركان. وبعد أيام قليلة، حمل إليه بدران رسالة جديدة من عبد الحكيم عامر مفادها أنه لن يستقيل ما لم يتعهد له كتابيًا بإرساء الديمقراطية. فلم يبقَ أمامه بعد هذا خيار سوى التفاوض معه، فحُدد موعد اللقاء بتاريخ 11 ديسمبر، وبدأ الأخير يؤكد أن الأمن السياسي للقوات المسلحة يعتمد عليه شخصيًا، وأن أي محاولة لإقالته من منصبه ستؤدي إلى كارثة. وأتبع تهديداته الظاهرة بقائمة مطالب تضمنت ترقيته من منصب القائد العام إلى النائب الأول للرئيس ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة (يحمل عبد الناصر لقب القائد الأعلى للقوات المسلحة اسميًا)، بالإضافة إلى السيطرة الكاملة على الشؤون المالية والإدارية للجيش. وحين أدرك الرئيس أن التحدي بينه وبين المشير عامر سيؤدي بالتأكيد إلى انقلاب، تراجع عن مواقفه.[1]

عادت مناورة المجلس الرئاسي على عبد الناصر بنتائج عكسية، فقد حافظ عبد الحكيم عامر على نفوذه ومنصبه، بل عزز من هذا النفوذ بشكل كبير، وبات يتقاسم النفوذ والسلطة معه بعد أن كان في الدرجة الثانية للحكم. أكدت هذه المواجهة أسوأ مخاوفه، فبعد ما اعتبره "انقلاب عامر الصامت"، اشتكى لزكريا من وجود دولتين في مصر: دولة رسمية يرأسها هو، وأخرى عميقة يقودها عامر.[2] كما اعترف للسادات صراحة قائلًا إن البلاد "تديرها حاليًا عصابة... أنا مسؤول كرئيس، لكن عامر هو الذي يحكم".[3] لذا، كان نظام مصر في الستينيات من القرن الماضي نظامًا تقوده قيادتان، ومحاطًا بالاضطرابات والقلق.

لم يعد الصراع على السلطة في الخفاء كما كان، فقد ظهر الآن إلى العلن. أراد عبد الناصر التسلل إلى الجيش، فيما سعى عامر لبسط نفوذه على القرار السياسي. في مارس 1964 دفع الرئيس منافسه لتعيين محمد فوزي رئيسًا للأركان، بعد أن رفض قبل عامين تسليمه القيادةَ العامة، لكنه هذه المرة وافق ليسترضي الرئيس آخذًا بالحسبان تحديد صلاحياته بالمهام الإدارية التافهة، وأنشأ منصبًا جديدًا في التسلسل

1- السادات، البحث عن الذات، ص 208.

2- عبد الله إمام، عبد الناصر وعامر، ص 87.

3- السادات، البحث عن الذات، ص 220.

القيادي أسماه "قيادة القوات البرية" وأوكل إليه مهمات وصلاحيات القيادة.[1] من ناحية أخرى، شدد عامر ومعاونوه قبضتهم على الجيش والأمن، وبدأوا في بسط نفوذهم على القطاعات المدنية أيضًا، من الإشراف على الإصلاح الزراعي إلى الإشراف على شركات القطاع العام وإدارة الأندية الرياضية. لكن في الحقيقة، لم يكن عبد الناصر ولا عامر اللاعبان الحقيقيان في هذا الصراع، إنما معاونوهم الأمنيون. ففكرة تعيين فوزي في القيادة العامة اقترحها قريبه سامي شرف مدير مكتب معلومات الرئيس. وفي الوقت نفسه، حظي مدير مكتب القائد العام شمس بدران بنفوذ وسيطرة داخل الأجهزة الأمنية العسكرية والجيش أكثر من عامر نفسه.[2]

في هذه المرحلة، ندم عبد الناصر على تجاهله للتنظيم السياسي، فلو أنه شكل حزبًا حاكمًا قويًا لحافظ على الجيش في صفه عبر مفوضين سياسيين مثلما هو الحال في روسيا والصين. لكنه بدلًا من ذلك أراد السيطرة على الجيش من خلال خلايا سرية موالية لنظامه. أما الآن، وبعد أن بات ولاء هذه الخلايا لعامر مطلقًا، فلم يعد لديه أي طريقة للتخلص منها لأنه ببساطة لم يعرف ولاء أعضاء هذه الخلايا[3]. لكن الأوان ربما لم يفت بعد، فإذا أصبح الجيش قاعدة نفوذ لخصمه، فإن الأجهزة الأمنية التي يسيطر عليها (مكتب معلومات الرئيس، والمباحث العامة في وزارة الداخلية، وقوات الشرطة) لا تتوافق مع الأجهزة الموالية لعامر (مكتب القائد العام والمخابرات الحربية والشرطة العسكرية)، مما أعطاه فرصة لتحويل انتباهه إلى إنشاء كيان سياسي- ربما يعزز حضوره الاجتماعي ويحوِّل أعوانه المبتدئين إلى

1- فوزي، حرب الثلاث سنوات، ص 54.

2- حمادة حسني، شمس بدران: الرجل الذي حكم مصر، مكتبة بيروت، 2008، ص 8.

3- كانت المحاكمات التي أعقبت هزيمة 1967 فقط هي التي كشفت كيف اتهم شمس بدران أعضاء من صفه (دفعة عام 1948) بإدارة هذه الخلايا. انظر كتاب سامي شرف "عبد الناصر: كيف حكم مصر؟" مدبولي الصغير، 1996، ص 359-360.

القانون رقم 306 لسنة 1952 يعفي الشركات الأجنبية من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية. القانون 424 لعام 1953 يعفي الصادرات الصناعية الأجنبية من ضرائب الدخل؛ القانون رقم 430 لسنة 1953 يعفي المشاريع الزراعية والصناعية المساهمة من الضرائب على الأرباح؛ زاد القانون 277 لعام 1956 الضرائب المباشرة لتحل محل الإيرادات الضريبية المفقودة على الأنشطة التجارية والزراعية والصناعية (Michael N. Barnet, Confronting the Cost of War: Military Power, State, and Society in Egypt and Israel, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992, 88).

حـزب حاكـم قـوي. فـإذا نجـح في توسـيع قاعدتـه الاجتماعيـة وتنظيمهـا، فربمـا يتمكـن مـن الحـد مـن نفـوذ الجيـش في الائتـلاف الحاكـم، ومـن هنـا ولـدت فكـرة الاتحـاد الاشـتراكي العـربي الـذي صُـور منـذ البدايـة ككيـان سـياسي معـارض للجيـش.

مواجهة الجيش

لم يثـق عبـد النـاصر كثـيرًا في الأحـزاب السياسـية حيـث يمكـن اختراقهـا وتخريبهـا بسـهولة. لـذا فضـل حشـد الدعـم عـبر التواصـل المبـاشر مـع الجماهـير مـن خـلال الخطـب ووسـائل الإعـلام التـي تسـيطر عليهـا الدولـة. لكنـه أدرك بحلـول عـام 1962 أنـه حـاصر نفسـه دون أن يشـعر، فقـد أدى امتناعـه عـن تأسـيس حـزب حاكـم قـوي إلى سـيطرة الجيـش والأجهـزة الأمنيـة عـلى السـاحة السياسـية بالكامـل، ولـذا عـزم عـلى سـد هـذه الفجـوة وبـدأ في العمـل بمـا توفـر لديـه مـن نفـوذ ومقومـات.

بحلـول عـام 1958، مهـدت مجموعـة التيـارات السياسـية الفوضويـة التـي شـكلت هيئـة التحريـر الطريـق إلى هيـكل أكـثر هرميًـة يقـوم عـلى نظـام المحافظـات سُـمي بــ "الاتحـاد القومـي". لكـن، ورغـم صلابـة هيكلـه، فقـد تحـول الاتحـاد إلى أداة رقابـة غـير أيديولوجيـة مفتوحـة لجميـع المواطنـين تهتـم في الغالـب بحشـد الجماهـير للترحيـب بكبـار شـخصيات الدولـة، ولإظهـار الدعـم والتأييـد للرئيـس خـلال الاحتفـالات الوطنيـة والتصويـت لمـا تقـرره الحكومـة في الاسـتفتاءات. لم يكـن لـدى هيئـة التحريـر ولا الاتحـاد القومـي أي قـدرة عـلى التعبئـة الشـعبية، إنمـا كانـا أشـبه بشـبكات اجتماعيـة مرنـة يسـتغلها أولئـك الذيـن دعمـوا النظـام- أو بالأحـرى سـعوا للاسـتفادة منـه. وقـد جمعـا الطـلاب والعـمال والفلاحـين والمهنيـين والتجـار، وكذلـك الأعيـان والرأسـماليين في الأريـاف الذيـن اجتمعـوا مـن حـين لآخـر للتعبـير عـن تأييدهـم للنظـام.

أتـاح تمريـرُ القوانـين الاشـتراكية عـام 1961، والتـي اسـتخدمها عبـد النـاصر لتوسـيع قاعدتـه الجماهيريـة وإحـكام قبضتـه عـلى الدوائـر الإداريـة الفرصـةَ لإعـادة تنظيـم وتمكـين الاتحـاد القومـي. ومـن خـلال الميثـاق الوطنـي لعـام 1962 أعلـن عـن إنشـاء الاتحـاد الاشـتراكي العـربي، والـذي كان مـن المفـترض أن يُمثِّـل إرادة مـا أسـماه "تحالـف القـوى المنتجـة للشـعب" في التحـرر مـن الإمبرياليـة، وتحقيـق الاشـتراكية (التـي تعنـي اقتصـاد الدولـة المخطـط لـه) والوحـدة العربيـة. نُظـم الاتحـاد الاشـتراكي بشـكل منهجـي

على أساس محورين: الأول يقوم على التصنيف المهني، عبر لجان العمال والفلاحين والمثقفين والجنود والرأسماليين الوطنيين، وكذلك منظمة الشباب الاشتراكي الطلابية. أما الثاني فعلى أساس السكن عبر فروع في أحياء المدن ووحدات أساسية في القرى (7500 وحدة بالمجمل). نظريًا، كان من المفترض أن يقدم الاتحاد مرشحين للبرلمان ومجلس الوزراء، فضلًا عن المناصب القيادية الأخرى كرؤساء المدن وعمداء الجامعات. كما أوكلت له مهمة اقتراح القوانين التشريعية وسياسات الدولة على جميع مستوياتها. وباختصار، كان من المفترض أن يمثل الاتحاد الاشتراكي كيان السلطة السياسية.

عرض نائب مدير المخابرات العامة وعضو الاتحاد الاشتراكي عبد الفتاح أبو الفضل في جريدة "الطليعة" الناطقة بلسان النظام أصول وأهداف هذا الكيان الجديد، وأوضح أن الاتحاد بدأ كمنظمة جماهيرية جمعت أعضاء من جميع الفئات الاجتماعية للسماح لهم بحل نزاعاتهم وتناقضاتهم سلميًا، وإيجاد أرضية مشتركة تحت إشراف جهاز سياسي مؤلف من عناصر مدربة سياسيًا وملتزمة بمبادئ الثورة. ونفى أن يكون الاتحاد حزبًا حاكمًا رافضًا حكم الحزب الواحد باعتباره حكمًا فاشيًا يمثل مصالح الطبقة المهيمنة اقتصاديًا، أو شيوعيًا يمثل ديكتاتورية العمال، لتجنب أن يكون مُتحيزًا بطبيعته ضد شرائح المجتمع الأخرى. وعلى النقيض من ذلك، أكد أن الاتحاد يمثل تحالفًا للشعب ككل ويسمح للمواطنين جميعًا بالتعبير عن اهتماماتهم والتحاور حول طرق للتعايش بينهم. ثم أوضح أن النظام يرفض التعددية السياسية لأن الصراعات الحزبية في الأنظمة التعددية تمثل صراعات طبقية، وهو ما يهدف الاتحاد

للقضاء عليه، "ففي ظل عدم وجود تناقض أساسي بين مصالح القوى المنتجة في المجتمع، ليست هناك حاجة ليشكل كل منهم منظمة سياسية مستقلة".[1]

ورغم هذا الخطاب، كان من الواضح أن عبد الناصر يتطلع إلى إنشاء منظمة لينينية الطراز على غرار التجارب السوفيتية وأنظمة أوروبا الشرقية (وخاصة في يوغوسلافيا). وفي 12 يناير 1966، شدد في لقاء مع أعضاء المكاتب التنفيذية للاتحاد

1- عبد الفتاح أبو الفضل، كنت نائبًا لرئيس المخابرات، ص 90-91.

بالمحافظات على الدور الطليعي له، فقال: "لا يمكننا أن ننجح ما لم نفهم الجماهير. يجب أن نأخذ أفكارهم وآراءهم، وندرسها، وننظمها، ونعيدها إليهم، ثم نوجههم في الاتجاه الصحيح". ثم تحولت لغة خطابه إلى لغة عسكرية: "يجب عليكم التعامل مع الناس، وتجنيدهم، ودعوتهم... لتوسيع عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي".[1] لكن بغض النظر عما كان يرغب به، فإن الاتحاد الاشتراكي لم يكن مُجهَّزًا لأداء هذا الدور الطليعي. وبدا أنه في حماسه لتكرار التنظيم المميز للأحزاب الشيوعية أغفلَ عنصرًا واحدًا مفقودًا: الشيوعية. لم يكن عبد الناصر شيوعيًا ولم يلتزم بشكل ثابت بأي أيديولوجية صارمة، بل كان رجلًا براغماتيًا، رغم أنه مُشبع بالأفكار النبيلة عن الحداثة والعدالة الاجتماعية. وغني عن القول إنه بدون أيديولوجية فلا يمكن أن يكون هناك تلقين أيديولوجي.

لذا، لم يستطع الاتحاد الاشتراكي سوى ربط المجموعات الاجتماعية الرئيسية بالنظام من خلال الإغراءات المادية بدلًا من الالتزام الأيديولوجي. كان هذا جيدًا بما يكفي لتحقيق الهدف المباشر لعبد الناصر: تجديد نظامه السياسي وجعله على قدم المساواة مع الجيش. يقول سامي شرف معترفًا: "عانينا من اختلال في التوازن، فنفوذ الجيش نما إلى درجة بات فيها خارج نطاق السيطرة، لذا أنشأ الرئيس الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون ندًا سياسيًا مقابلًا للجيش".[2] ولأن عامر كان على علم بذلك، فقد حارب بضراوة هذا الكيان الجديد. خير مثال على ذلك ما حدث في المخيم الصيفي بالإسكندرية عام 1964، عندما اختار فرع الشباب في الاتحاد المدعو "منظمة الشباب الاشتراكي" لكوادره الموضوع التالي للبحث: "كيف يجب أن يقاوم شباب الاتحاد الاشتراكي العربي انقلابًا محتملًا؟" وعندما أبلغت المخابرات العسكرية المشير عامر بالأمر غضب بشدة.[3]

أدى فقدان الاتحاد للأيديولوجيا، والهدف الخفي- المتمثل في تحييد الجيش- إلى أن يتحول منذ البداية إلى هيئة شموليّة شديدة المركزية تصدر توجيهاتها من رأس الهرم

1- حديث جمال عبد الناصر التنظيمي في المؤتمر الأول لأعضاء المكاتب التنفيذية فيما يتعلق بأساليب العمل في الاتحاد الاشتراكي العربي، الطليعة 2 (2): ص 11-18، القاهرة (فبراير 1966): ص 14-16.

2- سامي شرف، عبد الناصر: كيف حكم مصر؟، ص 228-229.

3- عبدالله إمام، عبد الناصر وعامر، ص 90.

إلى القاعدة ليبقى المواطنون متعايشين مع سياسات النظام ولكبح أي معارضة، أكثر من كونه جهاز تعبئة جماعية.

يصف الأمين العام اللاحق للاتحاد عبد المحسن أبو النور كيف أنه ترأس تسع هيئات: واحدة للتلقين، وأخرى للدعاية، وثالثة لمراقبة الشؤون الدينية، والبقية لـ "إدارة" الطلاب والعمال والفلاحين، ولم يحاول أي منهم بذل جهد لتجاوز سيطرة النظام على جميع جوانب الحياة.[1]

وبدلًا من إلهام المجتمع، قام الاتحاد بتجنيده عبر جعل العضوية شرطًا لا غنى عنه، ولتصبح أسرع طريق للحراك الاجتماعي الصاعد. وبدلًا من غرس الإيمان بفضيلة وعدالة النظام في قلوب وعقول منتسبيه البالغ عددهم ستة ملايين، فقد أصبح الاتحاد عامل جذب للانتهازيين من جميع الجوانب، فالذين توافدوا لحجز مقاعدهم فعلوا ذلك لأن أحدهم بات يدرك أن لا حاجة بعد الآن ليكون ضابطًا في الجيش أو الأجهزة الأمنية ليستفيد من الثورة، فقد فُتح طريق مدني آخر للتو، وكل ما يتعين على المرء للانضمام هو ملء استمارة انتساب وحسب.

لم تكن هذه أكبر مشكلة للاتحاد الاشتراكي العربي، فبسبب الطابع الأمني الراسخ للنظام، سرعان ما بدأ الجانب الأمني يظهر داخله. قامت وزارة الداخلية أولًا بتفحص أسماء الأعضاء، وتسمية المرشحين للمناصب العليا، وإبقاء الكيان بأكمله تحت المراقبة المشددة من خلال المخبرين وأجهزة التنصت. بعد ذلك، زُرع فيه ضباط استخبارات- مثل عبد الفتاح أبو الفضل- لتتبع الأعضاء عن كثب ومراقبة أدائهم العام.[2] بالإضافة إلى ذلك، أوكل الاتحاد نفسه إلى أعضائه وظائف أمنية فضلًا عن واجبات الرقابة السياسية، فلم يعد كافيًا أن يقدموا الطاعة للنظام وحسب، بل توجب عليهم أيضًا أن يرفعوا تقارير سرية عن أي آراء معارضة، حتى لو عُبر عنها في شكل نكات أو بطريقة غير مباشرة.

1- عبد المحسن أبو النور، الحقيقة عن ثورة 23 يوليو، ص 231-233.

2- أبو الفضل، كنت نائبًا لرئيس المخابرات، ص 223.

بحلول عام 1966، احتوت أرشيفات الاتحاد السرية على أكثر من ثلاثين ألف ملف عن ضباط الجيش وحدهم.[1] وقد شجع الرئيس عبد الناصر هذا الدور، ففي يناير 1966 دعا أعضاء الاتحاد خلال اجتماع معهم علنًا للعمل كمخبرين، حيث قال: "يجب أن تكونوا شجعانًا بما فيه الكفاية لتلفتوا انتباه مكتب محافظتكم إلى أي عضو تجدون لديه انحرافًا، وإذا لم يعالج المكتب الأمر فاتصلوا بالأمين العام للاتحاد".[2] أصبح الاتحاد بارعًا للغاية في جمع المعلومات لدرجة أن مدير المخابرات العامة صلاح نصر اشتكى لعبد الناصر من أن أعضاء الاتحاد- بمساعدة من مدير مكتب معلومات الرئيس سامي شرف- يتجسسون على عملاء استخباراته.[3]

بلغ الهوس الأمني ذروته مع إنشاء التنظيم الطليعي، وهي هيئة سرية داخل الاتحاد الاشتراكي العربي صُممت في الأصل للمساعدة في التلقين العقائدي، ولكنها تحولت سريعًا إلى جهاز استخبارات كامل. يوضح عبد الناصر خلال الاجتماع التأسيسي للتنظيم الطليعي في يونيو 1963 أن الفكرة من ورائه هي تشكيل خلايا سرية يتكون كل منها من عشرة أعضاء جميعهم كوادر مُلَقَّنون ومختارون بعناية للتسلل إلى المؤسسات العامة وتجنيد أعضائها.[4] ولمساعدته في بدء عملها فعليًا، أقنع العشرات من الشيوعيين الذين كانوا يُنهُون فترات سجنهم في منتصف الستينيات بالانضمام إلى المنظمة الجديدة. وفي عام 1965، حلَّت الأحزاب الشيوعية السرية نفسها وانضمت إلى التنظيم الطليعي.

رأى الشيوعيون أن العمل مع النظام سيساعدهم على نشر أفكارهم بشكل عملي أكثر، وسيبقيهم خارج السجن. لكن عبد الناصر دمج الكوادر الفكرية الموهوبة في منظمته بذكاء، وتجاهل العناصر العاديين، حتى أنه سجن العديد منهم ليُفقد قادة الشيوعيين قاعدتهم الجماهيرية داخل التنظيم الطليعي. وبالنسبة له، سيكون التنظيم بمثابة نواة أيديولوجية للنظام نفسه، وشبيهًا بتنظيم "الضباط الأحرار" الذي أنشأه في الجيش قبل عقدين من الزمن، لكن بشكل مدني. وبحلول عام

1- Sirrs, History, 88.

2- عبد الناصر، حديث الثورة، ص 13.

3- هيكل، 1967: الانفجار، ص 401.

4- شرف، عبد الناصر: كيف حكم مصر؟، ص 183-191.

1967، بلغ عدد أعضاء التنظيم أكثر من مئتين وخمسين ألفًا. أما المشير وأجهزته الأمنية فلم يكن بإمكانهم التغاضي عن أمر كهذا، وبحلول أكتوبر 1964، علم عامر بأمر التنظيم، وأصدر تعليماته إلى بدران لإبقائه بعيدًا عن الجيش.

رغم مهمته التلقينية المزعومة، فقد سيطر العنصر الأمني على التنظيم الطليعي منذ البداية:

أولًا، لم يكن لمؤسسيه الأربعة علاقة تذكر بالأيديولوجيا. صحيح أن أحدهم- أحمد فؤاد- كان ذا عقيدة اشتراكية، وقد ظن أن بإمكانه التأثير على البقية، لكن الآخر- رئيس تحرير جريدة الأهرام محمد حسنين هيكل- لم يكن سوى أحد المقربين من عبد الناصر، وأما الآخران- سامي شرف وعلي صبري- فهما في الأساس من رجال الأمن.

ثانيًا، قامت هذه المنظمة على مبدأ السرّية، فلم يظهر وجودها للعلن إلا في أغسطس 1966. فلماذا يحتاج الرئيس الذي دعا علانية إلى الاشتراكية إلى هيئة سرّية لنشر أيديولوجيته؟ وحتى لو أراد أن يصمم منظمته الجديدة على غرار الأحزاب الشيوعية السرّية، فتلك عملت في الخفاء حتى وصول قادتها إلى السلطة. وبالنسبة للتلقين العقائدي، فقد شجع في عام 1964 المفكرين الاشتراكيين المستقلين، وعلى رأسهم لطفي الخولي، على إصدار مجلة شهرية باسم "الطليعة"، لذا أسأل مرة أخرى: لماذا الحاجة إلى السرية؟

لكن، بالنظر إلى الدور الأمني الذي بدأ التنظيم الطليعي القيام به فإن مبدأ السرية يبدو منطقيًا جدًا، خاصة بعد عام 1965 عندما أصبح وزير الداخلية شعراوي جمعة رئيسًا له. وبدلًا من التبشير بالاشتراكية وكسب مجندين جدد، كان أعضاء التنظيم مكرَّسين تمامًا لاختراق الكيانات الاجتماعية كالجامعات والمصانع والنقابات ووسائل الإعلام والدوائر الرسمية، فضلا عن الاتحاد الاشتراكي العربي نفسه الذي كانوا جميعًا أعضاء فيه، وذلك للكشف والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة. ووفقًا لبعض المقابلات مع بعض أعضاء التنظيم الطليعي لاحقًا، فقد قيل لهم أن وظيفتهم الأساسية ليست إقناع الناس بالاشتراكية، بل تقديم تقارير منتظمة عن العناصر التخريبية في مؤسساتهم. لم يكن هذا مجرد سوء فهم، إذ ينص ميثاق المنظمة صراحة على أن "كل عضو ملزَم بتقديم تقارير [أمنية]... لرؤسائه"، مما

جعلها- على حد قول هشام السلاموني- أحد أعضاء المنظمة- أشبه بالشرطة السرية الألمانية لكن بوجه سياسي.[1] والأسوأ من ذلك أن التنظيم بدلاً من أن يؤدي دور رأس الحربة الأيديولوجي فقد جرّ الاتحاد الاشتراكي العربي إلى نفس الطريق، وحوله من حزب يحشد الجماهير إلى صرح أمني عملاق يركز على المراقبة والسيطرة السياسية.

لكن، هل أراد عبد الناصر حقيقة إنشاء مُنظَّمَة مُوجَّهَة لبث الوعي السياسي في الجماهير؟ تشير العديد من الأسباب إلى خلاف ذلك، إذ يبدو أنه فهم المذاهب الاشتراكية كوسيلة لتحقيق السيطرة الإدارية على السياسة والاقتصاد، لا لتحقيق أغراض ثورية. وتُقدم مراجعة محضر الاجتماع السري الذي عقده عبد الناصر في 7 مارس 1966 في فرع التنظيم الطليعي بالقاهرة، نظرةً مباشرة لما كان يطمح إليه، حيث قال: "يمكننا تحقيق الكثير... ليس من خلال العقاب والشرطة العسكرية... إنما يمكننا تغيير الناس من خلال التنظيم السياسي [الجديد]"، لكنه سرعان ما أضاف: "صبري [مساعده الأمني، ومؤسس التنظيم الطليعي، ورئيس الوزراء حينها] لديه وجهة نظر، فنحن بحاجة إلى مؤمنين داخل الإدارة والفروع التنفيذية... يمكن أن يشرف هؤلاء بنشاط وفعالية على الموظفين... يمكنهم أيضًا تجنيد المزيد من الأعضاء لمساعدتهم في المراقبة والإشراف"[2].

في ظل هذا الضغط الذي شكلته سياسات المراقبة هذه، لا يُستغرب أن يعهد عبد الناصر بقيادة التنظيم الطليعي لا للمثقفين اليساريين بل لضباط المخابرات الذين أعطوا العمل الأمني الأولوية على الأيديولوجيا تبعًا لنزعتهم الأمنية. وسيكون من السذاجة الاعتقاد بأن التنظيم يمكن أن يحول أعضاءه الأمنيين إلى كوادر أيديولوجيين، وليس العكس.

وفي النهاية، لا يمكن تفسير الفجوة الكبيرة بين نيّاته التي أعلنها وما قام به إلا بأنه أراد حقيقةً إنشاء شبكة مدنية ذات نفوذ راسخ لتعزيز سلطته في مواجهة الجيش. كان هذا أمرًا طبيعيًا ليس فقط في ضوء صراعه مع عامر، ولكن أيضًا بسبب وقوع ثماني عشرة محاولة انقلاب ضده حتى ذلك الوقت. كما قال في

1- حمادة حسني، عبد الناصر والتنظيم الطليعي، 1963-1971، مكتبة بيروت، 2007، ص 20-22.

2- رفعت سيد أحمد، ثورة الجنرال، ص 764-771.

نفس الاجتماع، في مارس: "كانت هناك مكائد مستمرة على مدى الأربعة عشر عامًا الماضية ومن المرجح أن تستمر.. لكنني أعتقد أنه سيكون من المستحيل على الجيش الاستعداد لانقلاب بدون دعم سياسي".[1] يعتقد أحد قدامى المنتسبين للتنظيم الطليعي أن عبد الناصر لم يرد إنشاء منظمة شعبية حقيقية- ناهيك عن الاشتراكية- إنما أراد مواجهة قوة المشير عامر.[2] وأصبح الاتحاد الاشتراكي العربي ومنظمته السرية حقًا قوة لا يستهان بها، لكن بدلًا من أن يستمد الاتحاد والتنظيم قوتهما من قاعدة جماهيرية واسعة، اعتمدا على طبقة منعزلة من السياسيين الانتهازيين الذين ينتفعون من رعاية الدولة، وتشرف عليهم عن كثب نخبة أمنية موسَّعة. كان فشل عبد الناصر في بناء حزب تعبئة جماهيرية ذا أهمية خاصة لعالِم الاجتماع العسكري إيريك آي نوردلينجر، الذي استنتج ما يلي:

"تشكِّل مصر مثالًا معبرًا بشكل خاص عن عجز الحكام العسكريين عن بناء حزب جماهيري قادر على حشد الناس من حوله. وهذا الفشل بالذات حدث في ظل ظروف مواتية بشكل استثنائي. فالضباط الذين استولوا على السلطة في عام 1952... كان لديهم متسع من الوقت لإنشاء حزب كهذا ... وقد ترأس الحكومة أحد الشخصيات الكاريزمية القليلة حقًا والقادرة على كسب تأييد الجماهير المشحون بالعاطفة والولاء والطاقة. لا ينقسم المجتمع المصري على أسس عرقية أو قومية أو دينية أو لغوية أو مناطقية من شأنها أن تجعل من بناء حزب وطني مهمة إشكالية للغاية".[3]

بات لدى الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي قاعدة سلطة اجتماعية تتألف من الطبقة الريفية الوسطى الطموحة وفرعها الحضري في دوائر الدولة. ميَّزت هذه التركيبة الاجتماعية الفريدة الأحزابَ الحاكمةَ في مصر خلال العقود الحاسمة من الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وظلت فعالة حتى السنوات الأخيرة من حكم مبارك، وانتهى الأمر بمُلّاك الأراضي المتوسطين وأبنائهم في الدوائر الحكومية ليصبحوا العمود الفقري للحزب الحاكم.

1- رفعت سيد أحمد، ثورة الجنرال، ص 786.

2- حمادة حسني، عبد الناصر والتنظيم الطليعي، ص 12.

3- Eric A. Nordlinger, Soldiers in Politics: Military Coups and Governments, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1977, 115–17.

مـن أول مـا قـام بـه النظـام الجديـد في عـام 1952 أن بـدأ في الإصـلاح الزراعـي، فالانقـلاب حـدث في مجتمـع شـبه إقطاعـي يسـيطر فيـه ألفـان وخمسـمئة مـن كبـار مـلاك الأراضي مـع مئـة وسـبع وأربعـين عائلـة مـن النخبـة وتسـعة آلاف وخمسـمئة مـن المـلاك المتوسـطين عـلى ثلـث الأراضي الصالحـة للزراعـة ونصـف مقاعـد البرلمـان. كـما كان هنـاك أكـثر مـن مليونـين ونصـف مـن أصحـاب الأمـلاك الصغـيرة، وأحـد عـشر مليـون مـزارع مسـتأجر وفـلاح لا يملكـون أرضًـا[1].

بـصرف النظـر عـن المـلاك الأغنيـاء المتغيبـين عـن أملاكهـم، تعايـش الباقـون في الريـف وأداروا شـؤونهم عـبر الأعـراف الاجتماعيـة التقليديـة والتسلسـل الهرمـي. وضعـت إصلاحـات الأراضي الزراعيـة بشـكل تدريجـي حـدودًا أقـل لملكيـة الأرض: مئتـا فـدان في عـام 1952، ثـم خُفِّضـت إلى مئـة فـدان في عـام 1962، وأخـيرًا إلى خمسـين فدانًـا في عـام 1965 (رغـم أن الحـد الأقـصى لملكيـة الأسرة الواحـدة كان أعـلى دائمًـا). كان هـذا أكـثر مـن كافٍ لتشـغيل مشـاريع زراعيـة مربحـة.

وفي المقابـل، منحـت إعـادة توزيـع الأراضي لـكل فـلاح فقـير خمسـة فدانـات أو أقل، وهـي مسـاحة أرض بالـكاد تكفـي للعيـش. وفيـما لم يتمكـن الفلاحـون مـن تحقيـق الاسـتقلال الاقتصـادي، فقـد أكنـوا الامتنـان للثـورة التـي ملَّكتهـم قطعـة أرض. ولـذا، باتـوا قاعـدة صلبـة للتعبئـة الشـعبية، لكـن عبـد النـاصر المتوجس دائمًـا اختار إضعـاف قدراتهـم الثورية لئـلا يخرجـوا عـن سـيطرته، وأبقاهـم بـدلًا مـن ذلـك مقيديـن عـبر إعـادة إنتـاج هيـاكل السـلطة التقليديـة. لقـد حقـق ذلـك مـن خـلال السـماح لطبقـة ريفيـة وسـطى بالسـيطرة عـلى شـبكات المحسـوبية التـي وضعهـا كبـار المُـلاك، ليقوموا بوظيفة أسـلافهم في السـيطرة عـلى القـرار السـياسي. لـذا، بـدلًا مـن إعـادة توزيـع كل الأراضي الفائضـة بـين الفلاحـين، أو منحهـم قروضًـا لشرائهـا مـن الحكومـة، سُـمح لكبـار المـلاك ببيـع كل مـا يتجـاوز حـد ملكيتهـم في السـوق المفتوحـة حيـث لا يسـتطيع شراءهـا سـوى الفلاحـون المقتـدرون ماليًا.

1- حـوالي 12000 مالـك يسـيطرون عـلى 2 مليـون فـدان، أي مـا يشـكل ثلـث الأراضي الصالحـة للزراعـة: 9500 منهـم متوسـطو الملكيـة يمتلكـون مـا بـين 50 و200 فـدان، والباقـي يعتـبرون مـن كبـار المـلاك، بالإضافـة إلى 134 أسرة مـن النخبـة تسـيطر عـلى مـا بـين 1000 و5000 فـدان. وأخـيرًا، العائلة المالكـة التي امتلكـت 48000 فـدان وسـيطرت عـلى 45000 إضافيـة مصنفـة كأوقاف دينيـة (الرافعي، ثـورة 23 يوليـو 1952: تاريخنا القومي في سـبع سـنوات، 1952-1959، ص 61-63؛ البـشري "الحركـة السياسـية في مـصر 1945-1953"، ص 79-80.

سـمحت الأسـعار الرخيصـة نسـبيًا لـلأراضي التـي خُصصـت للمالكـين الصغـار (الذيـن يملكـون مـا بـين عـشرة إلى خمسـين فدانـًا) بـأن يصبحـوا مُـلاّكًا متوسـطين (يمتلكـون مـا بـين خمسـين إلى مئتـي فـدان)، وأن يصبـح المُـلاّك المتوسـطون أكـثر ثـراءً. لـذا، مكَّنَـت قوانـين الإصـلاح الزراعـي الطبقـة الوسـطى الريفيـة التـي ارتفـع عددهـا بشـكل بسـيط مـن 22 ألفـًا بعـد الدفعـة الأولى مـن قانـون الإصـلاح الزراعـي في عـام 1952 إلى 29 ألفـًا في عـام 1965، مـن زيـادة ملكيتهـا لـلأراضي بنسـبة 29%، ودخلهـا السـنوي بنسـبة 24%، ونصيبهـا مـن قـروض الدولـة والإعانـات بنسـبة 80% خـلال نفـس الفـترة[1].

بعـد تعزيـز القـوة الاقتصاديـة لمـلاك الأراضي المتوسـطين، حـوَّل إصـلاحُ الأراضي ميـزانَ القـوى السياسـية مـن كبـار المُـلاّك إلى الطبقـة المتوسـطة التـي باتـت تتمتـع بهيمنـة مطلقـة في الريـف. وهكـذا أُعطيـت الأولويـة للأمـن والاسـتقرار عـلى حسـاب التعبئـة، وهـو أمـر ربمـا خـدم النظـام يومهـا، لكنـه قـد يُسـتخدم ضـده غـدًا. أمـا عبـد النـاصر فقـد اعتـبر أن الرهـان عـلى أعيـان القـرى أضمـن لـه.

عـزرت القوانـين الاشـتراكية التـي مُـررت في يوليـو 1961 بشـكل تعسـفي، والتـي توَّجـت حملـةَ عبـد النـاصر لوضـع الاقتصـاد تحـت سـيطرة الدولـة، مكانـة الطبقـة الوسـطى الريفيـة مـن خـلال تقويـض القـوة الاقتصاديـة للطبقـة الحضريـة الغنيـة. ولا يجـادل أحـد في أن نسـخة عبـد النـاصر مـن اشـتراكية الدولـة أضرت بمصالـح الـشركات الخاصـة، إلا أن الرأسـماليين وأصحـاب العقـارات الكبـار السـابقين (مـع توفـر الكثـير مـن المـال في أيديهـم بعـد بيـع أراضيهـم) تـرددوا في الخضـوع للسياسـات الجديـدة. فقـد اعتـبروه نظامـًا شـموليًا، وامتنعـوا عـن الاسـتثمار فيـه، مفضلـين تحقيـق أرباحهـم في المجـالات غـير الإنتاجيـة كالمضاربـة العقاريـة.

ورغـم أن الرئيـس بـذل قصـارى جهـده لإغرائهـم بالعـودة إلى الاسـتثمارات الإنتاجيـة مـن خـلال الإعفـاءات الضريبيـة المختلفـة، فـإن هـذا لم يعـوِّض هواجسـهم تجـاه النظـام. وبعـد أزمـة السـويس، قُـدِّر أن 6 ملايـين جنيـه إسـترليني فقـط- مـن أصـل 45 مليونـًا

1- Leonard Binder, In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt, Chicago: University of Chicago Press, 1978, 344;

شريف يونس، الزحف المقدس، القاهرة: دار مريت، 2005، ص 69.

أعيد توجيهها بعيدًا عن الزراعة- استُثمرت في القطاع الصناعي، بينما استُثمر الباقي في العقارات. في عام 1956 وحده، شكَّل الاستثمار العقاري 75.8% من جميع الاستثمارات الخاصة. وفي يناير 1957، لجأ عبد الناصر لأول مرة لتأميم الشركات الأجنبية وتشكيل الهيئة الاقتصادية واللجنة العليا للتخطيط القومي لإدارة التنمية الاقتصادية. ثم وضع أكبر البنوك المصرية تحت سيطرة الدولة في فبراير 1960، وصاغ أول خطة خمسية بين عامي 1960-1965.[1]

ورغم أن البرجوازيين أُجبروا بعد قوانين التأميم على العمل في الدولة كمدراء تنفيذيين، إلا أنهم حافظوا على عنادهم. ففي عام 1961 أفاد زكريا عن وجود مجموعة من ثلاثين ضابطًا رفيعي المستوى يجتمعون بانتظام مع الرأسماليين المصريين، وأنهم يدفعون المشير عامر لمساعدتهم على إنهاء الديكتاتورية واستعادة الحريات الخاصة. كما كشف تقرير زكريا الضوء أيضًا على أن ثلثي الاقتصاد لا يزال في أيدي القطاع الخاص (الذي شمل 80% من التجارة، و70% من مشاريع البناء والمشاريع الصناعية)، وأن نصف عمال مصر يعملون في شركات خاصة، لذا كان من الضروري التحرك سريعًا ضد الرأسماليين. في أكتوبر 1961، اعتقل زكريا أربعين مستثمرًا بارزًا، وفي منتصف نوفمبر صادر الأصول المالية لسبعمئة وسبعة وستين آخرين. ثم استولت الحكومة على ثمانين مصرفًا وشركة تأمين وثلاثمئة وسبع وستين شركة تجارية.[2] كانت القوانين الاشتراكية لعام 1961 الخطوة المنطقية التالية، فقد قضت على حصص القطاع الخاص في القطاعات المصرفية والتأمين والتجارة الدولية والصناعات الثقيلة والنقل والفنادق الكبيرة ووسائل الإعلام. حتى في الصناعات الخفيفة والمتوسطة والشركات التجارية- المجال الأخير للمؤسسات الخاصة- أصبح القطاع العام شريكًا مع الاستحواذ على ما لا يقل عن 50%. بحلول عام 1967، أشرفت لجنة الرقابة العليا للدولة على ثمان وأربعين مؤسسة عامة، والتي بدورها أدارت ثلاثمئة واثنتين وثمانين شركة تابعة لها.[3]

1- Anwar Abdel-Malek, Egypt: Military Society, New York: Random House, 1968, 81, 108.

2- Anwar Abdel-Malek, Egypt: Military Society, New York: Random House, 1968, 160.

3- McDermott, Egypt from Nasser to Mubarak, 121–22.

وبسبب قوانين الرفاه الاجتماعي التي مُررَت خلال نفس الفترة، تضخمت البيروقراطية والقطاع العام بشكل أكبر. ففي عام 1962، قررت حكومة عبد الناصر قبول جميع خريجي الثانوية العامة في الجامعة، وتأمين وظيفة لكل خريج جامعي. نتيجة لذلك، قفزت العمالة الحكومية في القطاعات المدنية وحدها من 770 ألفًا في عام 1962 إلى حوالي 1.1 مليون بحلول عام 1967. وفي نفس الوقت ارتفعت معدلات التوظيف الحكومية بين عامي 1962 و1969 إلى 70٪ (وُظف خلالها أكثر من 60٪ من خريجي الجامعات)، وزادت رواتب الدولة بنسبة 102%.[1] وغني عن القول إن هذا التوسع لم يعكس النمو السكاني ولا الاقتصادي، بل كان جزءًا من محاولة عبد الناصر تعزيزَ قاعدته الاجتماعية المدنية.

أعطى التوسع في الطبقة الإدارية الحضرية لملاك الأراضي المتوسطين فرصة ذهبية لتعزيز نفوذهم ليشمل المدينة، وبات أبناؤهم الآن يبحثون عن عمل في الدوائر الرسمية وشركات القطاع العام. لهذا السبب، تشكلت البرجوازية البيروقراطية التي تضاعف حجمها بين عامي 1962 و1965، بشكل كبير من أبناء وجهاء الريف. وسرعان ما حوَّل هؤلاء البيروقراطيون الشباب القطاعَ العام إلى متاهة من الإقطاعيات التجارية والمالية، والتي أُلحقت بالإقطاعيات الزراعية التي أسستها عائلاتهم في الأرياف.

بفضل موقعها الإستراتيجي في المدينة والريف، شكلت هذه النخبة الجديدة الآن ما سمي بالاتحاد الاشتراكي العربي، حصن حكم عبد الناصر المنيع. من هنا نستنتج أن الغاية من الإصلاح الزراعي والقوانين الاشتراكية كانت سياسية وليست اقتصادية.[2] وفي الواقع، دفع هذا التحالف، بين طبقة من مُلاك الأراضي الأثرياء وبرجوازية الدولة التي قام عليها الاقتصاد، نحو الاستثمار التجاري والعقاري بدلًا من الصناعة. حتى أن الزراعة عانت لأن ملاك الأراضي المتوسطين نقلوا جزءًا كبيرًا من عائداتهم إلى المناطق الحضرية لاستثمارها وتنميتها من خلال مشاريع اقتصادية قصيرة الأجل بدلًا من إعادة استثمارها في الأرض، وباتوا ينظرون إلى الأرض كمصدر للوجاهة الاجتماعية والنفوذ لا كأصل إنتاجي.

1- Brooks, Shaping Strategy, 72–73.

2- فاطمة فرج، الأهرام ويكلي، القاهرة (1998/1/10).

أمـا بالنسـبة للنظـام فالفقـر في سياسـاته الاقتصاديـة مـردُّه إلى الفقـر في سياسـاته عمومًا. فبـدلًا مـن تركيـزه عـلى التنميـة، اندفـع مـن جهة نحـو تقليـص المصالـح الرأسـمالية، واحتاج إلى رشـوة المجتمـع لتبريـر أسـاليبه الديكتاتوريـة مـن جهـة أخـرى. وشـملت الالتزامـات المكلفـة المفروضـة عـلى البيروقراطيـة والقطـاع العـام توظيـف جميـع خريجـي الجامعـات، وتوفـير مسـاكن رخيصـة، ورعايـة صحيـة وتعليميـة مجانية، ومـا إلى ذلك. واضطـرت شركات القطـاع العـام مثـلًا في السـتينيات إلى زيـادة حصـة الأجـور بنسـبة 40% لاسـتيعاب أربعـة أضعـاف احتياجاتهـا مـن طـلاب الجامعـات دون زيـادة مقابلـة في الإنتاجيـة أو الربـح. وفي الدوائـر الرسـمية وحدهـا، بلـغ عـدد الموظفـين المدنيـين عـلى جـدول الرواتـب بحلـول عـام 1967 مليـون موظـف.[1] كان ثمـن هـذا كلـه الفـوضى الإداريـة والفسـاد، في مقابـل وجـود الملايـين مـن الموظفـين في المجـال الطبـي والزراعـي المسـتعدين لدعـم الاتحـاد الاشـتراكي العـربي. مـن الواضـح أن عبـد النـاصر اعتـبر مؤسسـات الدولـة إلى حـد مـا هيـاكل للسـلطة السياسـية، وحاضنـات لطبقـة جديـدة مـن المواطنـين ترتبـط مصالحهـم بحزبـه الحاكـم.

بـدا تمكـين طبقـة محافظـة مـن أعيـان القـرى وموظفـي الخدمـة المدنيـة أنسـب لزمـرة الرئيـس الأمنيـة أكـثر من تعبئة النشـطاء الحضريـين أو الفلاحين الخارجين عن السـيطرة. أرسـت تجربـة مـصر الطويلـة مـع الانتخابـات (التـي يعـود تاريخهـا إلى عـام 1866) أعـمالًا سياسـية معينـة في الريـف، كقيـام أعيـان القريـة بتسـجيل الفلاحـين للتصويـت للإقطاعيـين أو حشـدهم لدعـم مرشـح معـين. كل مـا كان على عبـد الناصر ومـن معه فعله هـو اسـتثمار هـذا المكـوِّن الموجـود مسـبقًا لمصالحهـم الخاصـة، أي بـدلًا مـن إنشـاء هياكل جديـدة فـإن عليهـم التمسـك بهيـاكل السـلطة القائمـة. بهـذا المعنـى، كان إقصـاء الطبقـة العليـا في القريـة رمزيًـا، فقـد نُقـل نفوذهـا السـياسي ببسـاطة إلى الطبقـة التاليـة لهـا.

حظـي الاتحـاد الاشـتراكي العـربي بقاعـدة اجتماعيـة كبـيرة بفعـل دعـم الفلاحـين وأعيان القـرى والريـف والموظفـين والعـمال والمشرفـين عليهـم في الدوائـر الرسـمية وشركات القطـاع العـام. وبدورهـم، سـيطر هـؤلاء الأعيـان والمـدراء عـلى أجهـزة الاتحـاد وأفرعـه وانتخبـوا أنفسـهم في مختلـف هيئاتـه التمثيليـة. ولا يعنـي هـذا أن هـذه الطبقـة شـكَّلَت طبقـة حاكمـة جديـدة، لأن دورهـا كان في الحقيقـة دعـمَ السـلطة، أمـا نفوذهـا فقـد بقـي

1- يونس، الزحف المقدس، ص 66-67.

محليًا في الغالب، واقتصرت تطلعاتها على زيادة الثروة وتعزيز المكانة الاجتماعية.

ووفقًا لمعايير غايتانو موسكا،[1] فقد مثَّلت هذه الطبقةُ "الطبقةَ الثانيةَ في السلطة"، تلك التي تتوسط بين النظام والمجتمع دون الإمساك فعليًا بمقاليد السلطة السياسية.[2] ووفقًا لتيموثي ميتشل[3]، تشكِّل تجربة عبد الناصر دراسة حالة جيدة لمجموعة العلاقات المعقدة التي تشكل الدولة: "لم تعد تظهر بشكل أساسي في شكل قوة مركزية تتدخل لبدء التغيير، بل كممارسات محلية للحكم وفرض الأمن والترهيب، بحيث تحافظ على مستوى معين من عدم المساواة... لم يشرع مركز الحكم في التغيير لكنه حاول توجيه السلطات المحلية إلى أنشطة من شأنها تعزيز... سيطرة النظام".[4]

تظهر بصمات النخبة الأمنية التابعة للرئيس في جميع مراحل عملية بناء هذه السلطة. أراد الرئيس نفسه بناء قاعدة شعبية أوسع. ففي خطاب ألقاه في 16 أكتوبر 1961، انتقد الاتحادَ القومي لإدراج أقل من ألفي ناشط من أبناء المدن من بين أعضاء لجانه البالغ عددهم 29520 عضوًا، بينما مثّل الباقون التجمعات الريفية، وتعهد بأن الاتحاد القومي الجديد سيقوم بإجراءات وقائية ضد تسلل هذه العناصر، أهمها أن يشغل العمال والفلاحون نسبة 50% من عضويته. لكن، سرعان ما أُحبطت المبادرة الرئاسية عندما وافق صبري وبقية الطاقم الأمني على ضم ملاك الأراضي بحجم "خمسين فدانًا" إلى فئة الفلاحين، واعتبروا أعضاء مجالس إدارات شركات القطاع العام ضمن العمال.[5] ثم فوَّض عبد الناصر معاونيه الأمنيين بمهمة صرف العناصر المحافظة أثناء الانتقال من مرحلة الاتحاد القومي إلى الاتحاد الاشتراكي العربي. وكانت النتيجة أن 1.5% فقط من أعضاء الاتحاد القومي الذين تقدموا بطلبات للانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي استُبعدوا، فيما بقي 78٪ من المسؤولين عن الوحدات

1 عضو مجلس النواب الإيطالي بين عامي 1909-1919. (المترجم)

2- Binder, Enthusiasm, 13.

3- عالم سياسة أمريكي ولد عام 1955. (المترجم)

4- Timothy Mitchell, Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity, Berkeley: University of California Press, 2002, 168–69.

5- عبد الباسط عبد المعطي، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر: اتجاهات التغيير والتفاعلات، 1975-2020، القاهرة: مريت للنشر والمعلومات، 2002، ص 78.

القروية للاتحاد القومي، و60% من أولئك الذين يترأسون مناصب أمانة الاتحاد القومي في المدن، شغلوا نفس المناصب في ظل الاتحاد الجديد.[1] ليس ذلك فحسب، فقد تضاعف نصيب أعيان الأرياف من 11.7٪ في عهد الاتحاد القومي في برلمان عام 1957، إلى 30٪ في الانتخابات البرلمانية التي أشرف عليها الاتحاد الاشتراكي عام 1964.[2] أكدت عقلية "الشيطان الذي نعرفه" التي تحكم التفكير الأمني لاستمرار هيمنة الطبقة الوسطى الريفية وفروعها الحضرية. وكما خلُص المسؤول الاستخباري الكبير عبد الفتاح أبو الفضل بعد خمس سنوات من عمله في الاتحاد الاشتراكي، فإن الحزب الجديد لم يتشكل فقط من نفس الشرائح الاجتماعية التي تشكل منها الحزب القديم وحسب، ولكن من نفس الأشخاص أيضًا.[3]

هذه المجموعة من الانتهازيين من الطبقة الوسطى هي التي أدارت واستفادت من الحزب الحاكم على مدى العقود الخمسة المقبلة- رغم ما تعين عليها من تقاسم الغنائم مع رجال الأعمال الأكثر ثراءً بعد السبعينيات. وبدلًا من تقويض الطبقة الجديدة من ضباط الأمن، فقد زود الاتحاد الاشتراكي هذه الطبقة الحضرية في معظمها بعلاقات تربطها بالريف، مما أدى إلى توثيق العلاقات بين القطاعين الأمني والسياسي أكثر من ذي قبل. وفي نهاية المطاف، نجح هذا التحالف الأمني-السياسي في تهميش الجيش، ولكن على حساب تعزيز الحكم الديكتاتوري. ولم تكن قضية كمشيش في عام 1966- إحدى القرى الصغيرة على دلتا النيل- سوى دليل مبكر على العواقب الرهيبة لهذا التحالف الناشئ.

قضية كمشيش

سلطت قضية كمشيش الضوء على الاصطفاف الذي بدأ خلال الأيام الأخيرة التي سبقت حرب عام 1967. أصبحت هذه القرية الصغيرة التي يبلغ عدد سكانها عشرة آلاف نسمة ومساحتها 2120 فدانًا في محافظة المنوفية على دلتا النيل في شمال مصر (مسقط رأس السادات ومبارك)، قضية رأي عام عالمي في عام 1966، وحظيت

1- Binder, Enthusiasm, 309–15.

2- أماني عبد الرحمن صالح، "أصول النخبة السياسية المصرية في السبعينات: النشأة والتطور"، الفكر الإستراتيجي العربي 26 (1988)، ص 9-50، ص 23.

3- أبو الفضل، كنت نائبًا لرئيس المخابرات، ص 226.

بتغطية واسعة من وسائل الإعلام المصرية والعالمية، واستقبلت زيارات لشخصيات بارزة عدة مثل تشي جيفارا[1]، وجان بول سارتر[2]، وسيمون دي بوفوار[3]، كما ذكرها فيدل كاسترو في إحدى خطاباته الحماسية. احتفى جميع هؤلاء بكمشيش باعتبارها المثال الوحيد لثورة الفلاحين في مصر ما بعد الانقلاب، رغم أن الواقع لم يكن بهذا المستوى الذي تصوّروه. كانت أهميتها الحقيقية أنها عكست بدقة التكوين السياسي لمصر وتوازنات القوى فيها في ذلك الوقت. يعتقد لطفي الخولي، رئيس تحرير مجلة "الطليعة"، أن قضية كمشيش مثَّلَت "مقياس حرارة سياسي واقتصادي" لحالة البلاد.[4] فيما وصفها مدير المخابرات العامة صلاح نصر بأنها ذروة الصراع على السلطة الذي استنزف البلاد خلال الستينيات.[5]

بدأ الأمر برمته مع قيام نشطاء الفلاحين بحملة ضد عائلة الفقي التي هي من كبار ملاك الأراضي، والتي احتفظت لنفسها بـ 650 فدانًا فوق الحد المنصوص عليه في قوانين الإصلاح الزراعي. كما أدانت الشكاوى المقدمة ضد الملاك الاتحاد الاشتراكي ومسؤولي الأمن، الذين سهّلوا- جنبًا إلى جنب مع وجهاء القرية- السلوك الاحتيالي لهذه الأسرة. تركزت الحملة على رفع طلبات التماس إلى الرئيس وقيادة الاتحاد الاشتراكي في القاهرة، يقودها اثنان من الشيوعيين هما صلاح الدين حسين وزوجته شاهندة مقلد. فيما تجاهل معاونو عبد الناصر الأمنيين هذه الطلبات، وحرصوا ألا تصل إليه. لكن كل ذلك ظهر للعلن خلال جولة الرئيس في الريف في مارس 1966، عندما سمع المتظاهرين يهتفون: "ثورة كمشيش تحيي الثورة الأم!" وتبعته شاهندة مقلد التي انطلقت مُسرِعَة نحو موكبه لتسليمه مذكرة تفصيلية

1- كان إرنستو "تشي" جيفارا ثوريًا ماركسيًا أرجنتينيًا، وطبيبًا، ومؤلفًا، وزعيم حرب العصابات، ودبلوماسيًا، ومنظرًا عسكريًا. شخصية رئيسية في الثورة الكوبية، وقد أصبح وجهه المنمق رمزًا للثقافة المضادة في كل مكان للتمرد والشارات العالمية في الثقافة الشعبية.

2- جان بول تشارلز إيمارد سارتر كان فيلسوفًا فرنسيًا، وكاتبًا مسرحيًا، وروائيًا، وكاتب سيناريو، وناشطًا سياسيًا، وكاتب سيرة ذاتية، وناقدًا أدبيًا، ويعتبر شخصية بارزة في الفلسفة الفرنسية والماركسية في القرن العشرين. كان سارتر أحد الشخصيات الرئيسية في الفلسفة الوجودية.

3- سيمون لوسي إرنستين ماري برتراند دي بوفوار كانت فيلسوفة وجودية فرنسية، وكاتبة، ومنظرة اجتماعية، وناشطة نسوية.

4- لطفي الخولي، ترمومتر كمشيش، الطليعة 2 (6) (1966) ، ص 5-9، ص 5.

5- نصر، مذكرات صلاح نصر، ص 211.

عـن القصـة بأكملهـا- كان فلاحـو كمشـيش مـن بـين أول مـن دعمـوا قوانـين الإصـلاح الزراعـي في عـام 1952، وكـم كان مبلـغ رعبهـم عندمـا أصبـح "الإقطاعيـون" آل الفقـي مُمَثِّلـين لأول منظمـة شـعبية لعبـد النـاصر (هيئـة التحريـر)، لكنهـم بعـد ذلـك عرفـوا أن كبـار قـادة الاتحـاد القومـي والاتحـاد الاشـتراكي العـربي في المحافظـة مـن حلفـاء آل الفقـي الصغـار، وكيـف اتفـق آل الفقـي مـع مسـؤولي الأمـن للتأكـد مـن اعـتراض طلبـات التـماس الفلاحـين واحتجـاز القائمـين عليهـا. وأخـيرًا، كيـف أن هـذه المسرحيـة برمتهـا جعلـت الأمـر يبـدو كـما لـو أن المنظـمات السياسـية للثـورة "ولـدت ميتـة".[1] عنـد عودتـه إلى القاهـرة، طالـب الرئيـس بإجـراء تحقيـق كامـل في القضيـة، فادعـى مسـؤولو الاتحـاد والشرطـة أنهـا قضيـة ثانويـة أثارهـا مثـيرو الشـغب مـن الشـيوعيين، وقـرروا دفـن القضيـة. لكـن بعـد أسـابيع، قُتـل حسـين برصـاص فـلاح يعمـل لصالـح الشرطـة، فاندلعـت أعـمال شـغب ضخمـة قـام بهـا الفلاحـون سرعـان مـا تصـدرت عناويـن الصحـف المحليـة والدوليـة. أبـرزت التغطيـة الصحفيـة مـدى ضآلـة تحـول هيـكل السـلطة في الريـف بعـد عقـد ونصـف مـن الإصـلاح الزراعـي.

بصفتـه المزدوجـة كضابـط اسـتخبارات وعضـو في الاتحـاد الاشـتراكي العـربي، كُلِّـف أبـو الفضـل بالتحقيـق في جريمـة القتـل. بعـد بضعـة أسـابيع، أفـاد التحقيـق بـأن حسـين كان في الواقـع يقـدم شـكوى تلـو الأخـرى إلى مسـؤولي الاتحـاد الاشـتراكي العـربي ومكتـب معلومـات الرئيـس بشـأن انتهـاكات آل الفقـي. جميـع هـذه الشـكاوى لم تلـقَ اهتمامًـا مـن الجهـات المعنيـة، واعتقلـت وزارة الداخليـة حسـين مرتـين، الأولى (بـين نوفمـبر 1954 وفبرايـر 1956) لكونـه شـيوعيًا، والأخـرى (خـلال الأسـبوع الثـاني مـن سـبتمبر 1965) لكونـه إسـلاميًا.[2] كـما قدمـت أرملـة حسـين للمحققـين مذكـرة أمنيـة مكتوبـة في 3 مارس 1966- أي قبـل أسـابيع مـن مقتلـه- فيهـا اتهـام لزوجهـا بإثـارة الرعـاع وتحذيـره مـن أنشـطته التخريبيـة، مـا يعنـي تـورط الأجهـزة الأمنيـة في اغتيالـه.[3] كـما كشـف التحقيـق أن رئيـس مجلـس الأمـة، أنـور السـادات، تدخـل لصالـح آل الفقـي، وأنـه حـاول حتـى بعـد جريمـة القتـل دعمهـم مدعيًـا أن تحقيقاتـه الخاصـة (التـي أجراهـا محمـود جامـع،

1- شاهندة مقلد، من أوراق شاهندة مقلد، القاهرة: دار مريت، 2006، ص 60-94.

2- أبو الفضل، كنت نائبًا لرئيس المخابرات، ص 244-246.

3- مقلد، من أوراق شاهندة مقلد، ص 108.

المقرب منه والذي صودف أنه عضو في جماعة الإخوان المسلمين) أكدت براءتهم من جميع التهم- سواء المتعلقة بانتهاك قانون إصلاح الأراضي أو التحريض على القتل، كما زعم السادات أن حسين وزوجته كانا عميلين سوفياتيين، وأنهما استقبلا زيارات منتظمة وتمويلًا من السفارة الروسية.[1]

لم يكن السادات الذي تولى لاحقًا منصب الرئاسة الممثل الوحيد في هذه الدراما التي تكشفت شيئًا فشيئًا، فالآخرون الذين شاركوا أيضًا في التستر على القضية وصلوا إلى مناصب في السلطة واعتلوا مناصب رفيعة، بدلًا من أن يعاقبوا على تقصيرهم. ومن الأمثلة البارزة في الجانب السياسي من هؤلاء كمال الشاذلي، وزير الدولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى والأمين العام المساعد للحزب الحاكم، الذي مثَّل الاتحاد الاشتراكي في ذلك الوقت في المنوفية، وفي الجانب الأمني عبد الحليم موسى الذي غدا لاحقًا وزير الداخلية، وحسن طلعت الذي عُين فيما بعد مديرًا لأمن الدولة.[2] وجدير بالذكر أنه في سبتمبر 1998، قاد آل الفقي وأتباعهم قمع فلاحي كمشيش الذين رفضوا قرار الرئيس حسني مبارك القاضي بالتراجع عن قرار حماية الدولة المكفولة للمزارعين المستأجرين والذي أُقِر خمسينيات القرن العشرين. فآل الفقي حافظوا على ملكية الأراضي التي تفوق الحد المنصوص عليه في القانون، وطمعوا بالمزيد، وكانت شاهندة مقلد، أرملة حسين، لا تزال حية حيث عملت على رفع معنويات الفلاحين، فلم يتغير شيء يذكر حتى بعد ثلاثة عقود.

أثار تهاون الكوادر السياسية والأمنية قلق عبد الناصر الذي أشار إلى "مأساة كمشيش" خلال خطابه في عيد العمال عام 1967، كدلالة على أن الانتهازيين قد اختطفوا الاتحاد الاشتراكي العربي، وأنهم حتى بعد مصادرة أراضي كبار المـُلّاك، "ظلوا أباطرة كما كانوا من قبل، وأكثر من ذلك حتى".[3] وقبل هذا الخطاب بأيام قليلة، صدرت جريدة "الأخبار" بعنوان دراماتيكي نصه: "عبد الناصر يحذر من القوى المضادة للثورة". أما المشير عبد الحكيم عامر فقد انزعج حقًا من العلاقات الحميمة التي تتشكل بين الرئيس ومعاونيه الأمنيين (في مكتب معلومات

1- السادات، البحث عن الذات، ص 216-223، جامع، عرفتُ السادات، 2004، ص 75-77.

2- مقلد، من أوراق شاهندة مقلد، ص 138.

3- مقلد، من أوراق شاهندة مقلد، ص 142-143.

الرئيس ووزارة الداخلية) من جهة، والنخبة الريفية من جهة أخرى، واعتبر ذلك تهديدًا محتملًا لنفوذ الجيش السياسي. ولذا، أرادا تصفية هذا المعقل الأخير للرجعية الاجتماعية في البلاد، فاتفقا، كلٌّ لأسبابه الخاصة، على تشكيل لجنة تصفية الإقطاع. ومع ذلك، أدى النزاع الداخلي حول من تشمله اللجنة إلى تأسيس لجنة من 22 عضوًا ضمت الأسماء المعتادة من كلا الطرفين الأمنيين: صبري وشرف وجمعة وآخرين مرتبطين بعبد الناصر، في مقابل عامر وبدران ونصر وحلفائهم.[1]

في غضون أسابيع، تلقت اللجنة شكاوى من مئات القرى ضد سلطة كبار ملاك الأراضي التي لا تزال مهيمنة هناك. كشفت التحقيقات أن أكثر من 45% من الفلاحين ما زالوا بلا أرض، وأن 95% من الفلاحين يمتلكون أقل من 5 فدان، وأن 5% من ملاك الأراضي فقط يسيطرون على 43% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة. وسلطت طلبات الالتماس الضوء على كيفية سيطرة البرجوازية الزراعية الصاعدة على الريف سياسيًا. إثر ذلك، أصدرت اللجنة تقريرها النهائي سريعًا، وجاء فيه: "بعد ثمانية أشهر من العمل المتواصل... قامت لجنة الإصلاح الزراعي بحجز أو مصادرة حوالي مئتي ألف فدان... وطَردت مئتين وعشرين إقطاعيًا من الريف... وطردت مئات من رؤساء البلديات ورجال الدين والمسؤولين التابعين للإقطاعيين، وحلت عشرات اللجان القروية في الاتحاد الاشتراكي العربي... وكانت هذه ثورة زراعية.[2] وشكَّلَت دعاية ممتازة لعامر وفريقه.

وفي الواقع، كانت النتائج هيِّنَة. فحصت اللجنة- بضغط من مسؤولي الأمن المرتبطين بالاتحاد الاشتراكي- 330 حالة فقط من أصل خمسة آلاف قرية مصرية قبل أن تستنتج على عجل أنه لا توجد انتهاكات منهجية، سوى بعض المخالفات غير القانونية. ولم يهمهم أن بعض هذه المخالفات كانت جلية بوضوح، كالعائلات الست التي لدى كل منها ما بين 1275 و4500 فدان، مع أن القانون لا يسمح بأكثر من ثلاثمئة فدان لكل أسرة.[3] ولم يهمهم أن هناك- كما ورد في التقرير- ما يصل إلى مئتي ألف فدان لم تُعلَم بها السلطات القانونية. وقُلصت المشكلة ليبقى

1- إمام، عبد الناصر وعامر، ص 93.

2- الطليعة، مارس 1967، ص 124-128.

3- إمام، عبد الناصر وعامر، ص 94.

الإقطاعيون المرتبطون بالنظام القديم، دون أي مؤشر على ظهور طبقة جديدة من ملاك الأراضي التي يرعاها النظام الجديد.[1]

لم تكن النخبة الأمنية المدنية والعسكرية بحاجة إلى التحقيق في كيفية حدوث ذلك- فهم الذين سمحوا بذلك، كما لم يكن لأعضاء اللجنة أي مصلحة حقيقية في تغيير الوضع. وقرر معاونو عبد الناصر- ربما دون الرجوع إليه- عدمَ تغيير هيكل السلطة الذي وضعوه في الريف، فيما قرر عامر- بعد التلويح قليلًا بتخريب هذا الاتفاق- أن هذه المسائل شتت تفكيرهم للغاية، وأن جهودهم يجب أن تركز بالكامل على الشؤون العسكرية بدلًا من الشؤون الاجتماعية، وكان هذا القرار الأخير هو الذي مهد الطريق لجولة الصراع النهائية المؤلمة عام 1967.

1- Mitchell, Rule of Experts, 154–70.

الجيش بحاجة الى حرب

بالنسبة لمثل هذا المعركة القصيرة، تبقى الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967 واحدة من أكثر المواجهات أهمية في التاريخ. كانت الهزيمة في مصر "مفاجِئة في مجملها، ومذهلة في حجمها، ومدمرة للروح في تأثيرها، بحيث ستُذكر على أنها أكبر هزيمة للعرب في القرن العشرين".[1] كيف نفسر التسلسل المذهل للأحداث التي مهّدَت إلى هذه الهزيمة؟ كيف يمكننا تفسير التمسك الشديد لزعيم بارع سياسيًا مثل عبد الناصر بالتصعيد مع إسرائيل، رغم أنه يعرف مدى ضعف سيطرته على جيشه؟

يؤكد التفسير الأولي على عدم كفاءة المؤسسات السياسية والعسكرية في مصر في ذلك الوقت، ويشير تفسير شائع آخر في مصر إلى مؤامرة دبرتها واشنطن وتل أبيب معًا لتدمير نظام عبد الناصر. يزعم محللون ودبلوماسيون إسرائيليون أنه اعتقد أن بإمكانه هزيمة إسرائيل بالفعل، أو على الأقل انتزاع تنازل سياسي كبير منها عبر خدعة عسكرية كبيرة. بلا شك فكل هذه التفسيرات تحمل في طياتها جزءًا من الحقيقة، لكن إذا أردنا التفكير في السؤال الأكثر إشكالية حول سبب دفع الجيش بالبلاد إلى حافة الحرب في يونيو 1967، بعيدًا عن محاولة شرح سبب الهزيمة، فيمكننا حينها أن نرى أن أيًا من هذه التفسيرات لا تصح. فإذا كانت مؤسسات النظام عديمة الكفاءة، والمشير عامر يعرف ذلك (كما هو مبين أدناه)، فلماذا التسرع في الحرب؟ وإذا كانت الولايات المتحدة وإسرائيل قد استدرجتا مصر، وعلم كل من عبد الناصر وعامر بهذا الأمر (كما سنناقش أدناه)، فلماذا يقعان في الفخ؟ وإذا كنا نلقي باللوم في التصعيد على عبد الناصر، فلماذا حاول يائسًا تهدئة الموقف حتى اللحظة الأخيرة؟ ربما سيبقى الدافع الحقيقي وراء هذا التصعيد غير المبرر خفيًا إلى الأبد، لكن منطق الصراع على السلطة داخل النظام يقدم تفسيرًا يدمج بشكل أفضل الأدلة التاريخية المتاحة، والذي يشير إلى اتجاه واحد فقط: أن فاعلية إستراتيجية التوازن التي وضعها الرئيس أقنعت عامر ورفاقه أن الجيش إذا لم يحقق إنجازًا مذهلًا في أقرب وقت، فسيخسر نفوذه تدريجيًا.

دعونا أولًا نؤكد كيف عرف عامر بشكل جازم أن الجيش لم يكن جاهزًا للحرب،

1-Aburish, Nasser: The Last Arab, 249.

حتى وهو يتظاهر بأنه يستعد لها. ففي 16 ديسمبر 1966، تلقى المشير تقريرًا من القيادة العليا للجيش ينصح بعدم الدخول في أي مواجهة عسكرية مع إسرائيل في المستقبل المنظور. استند التقرير إلى الآثار الكارثية التي خلفتها حرب اليمن على القوات المسلحة، حيث أرسل الجيش المصري في عام 1962 خبراء عسكريين لدعم القوميين اليمنيين ذوي الميول اليسارية- وهي فرصة اغتنمها لتعزيز الصورة العامة للجيش فيما اعتقد أنه سيكون حملة قصيرة غير مكلفة ضد قطاع الطرق المؤيدين للنظام الملكي هناك.

وبحسب وزير الحربية محمد فوزي، كانت إستراتيجية عامر في اليمن أشبه بمسرحية، ومجرد استعراض للقوة. فقد شجع الجيشَ على إطلاق النار بشكل مفرط على الجبال اليمنية، لا لشيء سوى إظهار القوة القاهرة للجيش. ومنح ترقيات ميدانية وأوسمة عسكرية للضباط الذين بالكاد شهدوا القتال هناك، واختلق مساعدوه بيانات صحفية عن مآثر الجيش البطولية في اليمن.[1] واشتكى السادات، المسؤول عن الجانب السياسي للحرب، من تعامل عامر مع الحرب على أنها "مسرح جديد لتعزيز موقفه وبسط نفوذه".[2] كادت خطة المشير أن تنجح، خاصة وأن الولايات المتحدة في عهد جون كينيدي اعترفت في البداية بالجمهوريين في اليمن. ومع ذلك، سرعان ما أقنعت السعودية والمملكة المتحدة -اللتان دعمتا النظام الملكي اليمني- الرئيس الأمريكي ليندون جونسون بتغيير موقف بلاده، فالسعوديون لا يستطيعون التعايش مع نظام شيوعي على حدودهم الجنوبية. فيما لم يستطع البريطانيون تحمل سقوط ميناء عدن الإستراتيجي بيد الشيوعيين، وكان جونسون أكثر تشددًا من سلفه في محاربة الشيوعية.[3] تورط الجيش المصري في اليمن بحرب غير تقليدية ضد مقاتلين ممولين من الغرب ومرتزقة أوروبيين، وما بدأ كعملية بسيطة لا تتطلب أكثر من بضع مئات من الضباط تحول إلى مستنقع استهلك بحلول عام 1965 ما لا يقل عن سبعين ألف رجل.[4]

1- فوزي، حرب الثلاث سنوات، ص 24-26.

2- السادات، البحث عن الذات، ص 211.

3- Schlesinger, A Thousand Days, 523.

4- Vatikiotis, Nasser and His Generation, 162.

قيَّم التقرير الذي قدمته القيادة العامة في نهاية عام 1966 تأثير هذا الواقع الجديد، وأكَّدَ فشل الأسلوب العسكري التقليدي في مواجهة حرب العصابات في اليمن، وأوضح كيف تخلى الجنود المصريون عن كل قواعد الحرب الحديثة في هذه العملية غير التقليدية. كما ذكر التقرير كيف نسي الطيارون المقاتلون أساسيات القصف الإستراتيجي والقتال بعد خمس سنوات من الضربات بلا هدف واضح ضد بلد ليس لديه قوة جوية ولا قدرات دفاع جوي، وأن ثقة الجيش بنفسه تراجعت عندما شعر بأن اليمنيين يتفوقون عليه عند كل مواجهة، وأن الإحباط الذي تملَّك الجنود دفعهم لاستخدام المعدات والذخائر دون أدنى تفكير. كما أشارت التقارير اللاحقة إلى أن قيود الميزانية التي فرضتها حرب اليمن أجبرت الجيش في مارس 1967 على تسريح الآلاف من جنود الاحتياط وتجميد التجنيد الإجباري لمدة ثلاثة أشهر. ولما قرر المشير عامر في مايو 1967 التصعيد، كان الجيش حينها يعاني من نقص بنسبة 37% في القوة البشرية، و30% في الأسلحة الفردية، و24% في المدفعية، و45% في الدبابات، و70% في العربات المدرعة، كل هذا نتيجة لهذه القيود. وكان عدد الطيارين المدرَّبين أقل من عدد الطائرات المتوفرة (كانت النسبة لدى الإسرائيليين ثلاثة طيارين لكل طائرة، و0.8 طيار لكل طائرة في مصر)، ولم تُبنَ حظيرة طائرات واحدة محصنة في السنوات الخمس التي سبقت الحرب.

وصف تقرير آخر عن التدريب العسكري عام 1966-1967 بأنه أسوأ عام تدريب في تاريخ الجيش المصري، إذ لم تُجْرَ أي مناورة على مستوى لواء، ولم يُستخدم سوى 5.2% من الوقود المخصص للتدريب. أما فيما يتعلق بالذخائر، فقد استهلك المشاة 26% فقط من حصتهم المخصصة للتدريبات العسكرية، واستهلك مستودع الأسلحة 15% فقط من مخصصاته، والمدفعية 18%. كشفت المزيد من الأرقام المذهلة أن كل دبابة أطلقت في المتوسط طلقة واحدة فقط خلال فترة التدريب بأكملها، وكل مدفع هاوتزر أطلق ما مُعدَّله 1.5 طلقة فقط، وكل بازوكا أطلق متوسط 15 قذيفة فقط. أخيرًا، ولأن الاعتبارات الأمنية أملَت عدم تجنيد جنود متعلمين، لم تتجاوز غير الأميين من المشاة 19%، ومن البحرية 18%، ومن القوات الجوية 21% فقط، مما قلل من الكفاءة الإجمالية للقوات المسلحة. أضف إلى ذلك أن آخر مناورة كبيرة على مستوى الفرق أجراها الجيش كانت في عام

1954، ولـذا كان وضـع القـوات المسـلحة بالعمـوم سـيئًا ولم يخـفَ هـذا عـلى أحـد.[1]

بالطبـع، عَلِـمَ عبـد النـاصر بهـذه الحالـة المزريـة للقـوات المسـلحة. وأدرك، حتـى قبـل حـرب اليمـن، أن سياسـة تقديـم الـولاء عـلى حسـاب الكفـاءة، التـي اتبعهـا معاونـو المشـير الأمنيـون حوَّلـت مناصـب القيـادة العسـكرية إلى مجـرد وظائـف مدفوعـة الأجـر. كـما علـم أن الجيـش بـدأ يخـسر حربـه في اليمـن والتـي أشـار إليهـا بأنهـا "فيتنامـه".[2] في الواقـع، أكـد قائـد الأركان آنـذاك فـوزي أن الرئيـس عبـد النـاصر لم يكـن لديـه عشـية حـرب 1967 أي سـيطرة تقريبًـا عـلى الجيـش، وأنـه حـاول تجنـب الحـرب بـأي ثمـن.[3] كـما أبلـغ المشـير عامـر بصريـح العبـارة أن هنـاك مؤامـرة أمريكيـة إسرائيليـة لتدمـير الجيـش وإسـقاط النظـام بأكملـه.

توتـرت العلاقـات الأمريكيـة المصريـة بعـد عـام 1957 إثـر رفـض عبـد النـاصر الانضـمام إلى التحالفـات الدفاعيـة الإقليميـة التـي رعتهـا الولايـات المتحـدة. وقـرر الأمريكيـون أن نسـخة مـصر مـن القوميـة العربيـة تخريبيـة مثـل الشـيوعية، وبـدأوا مـن تلـك اللحظـة فصاعـدًا تهيئـة السـعودية لتـولي قيـادة العـالم العـربي وتقويـض الهيمنـة المصريـة. وَرَدَ في برقيـة مـن وزارة الخارجيـة إلى السـفارة الأمريكيـة في القاهـرة بتاريـخ 27 سـبتمبر 1957، مـا يـلي: "تبـدو مـصر مصممـة عـلى محاولـة حرمـان الـدول الأخـرى مـن حريـة الاختيـار التـي تطالـب بهـا لنفسـها. وتـصر عـلى أن يتبنـى جميـع جيرانهـا سياسـة الحيـاد الإيجـابي رغـم أن بعضهـم قـد توصَّـل بِحُرِّيَّـةٍ إلى أن بإمكانهـم ضـمان اسـتقلالهم ضمانًـا أفضـل مـن خـلال الارتبـاط بتحالـف الأمـن الجماعـي المضـاد للشـيوعية... حتـمًا سـتواجه الولايـات المتحـدة هـذه القوميـة التـي تُسـتخدم كغطـاء للجهـود التـي تبذلهـا دولـة مـا للسـيطرة عـلى الـدول الأخـرى وإلـزام الـدول الأخـرى باتبـاع سياسـاتها اتباعًـا أعمـى".[4]

حرصًـا منـه عـلى إنقـاذ العلاقـات الثنائيـة بـين الجانبـين، اسـتقبل عبـد النـاصر تعميـمًا أرسـله كينيـدي في أغسـطس 1961 إلى القـادة العـرب بحفـاوة، أعقبتـه مراسـلات شـخصية دامـت لمـدة عامـين تبـادل الرئيسـان خلالهـا خمـس وسـبعين رسـالة. لقـد اعتقـد كينيـدي

1- Gamasy, October War, 39–40; Dunstan, The Six Day War 1967, 26.

2- سامي شرف، عبد الناصر: كيف حكم مصر؟، ص 336.

3- فوزي، حرب الثلاث سنوات، ص 10.

4- محمـد عبـد الوهـاب سـيد أحمد، العلاقات المصريـة الأمريكية من التقارب إلى التباعـد، 1952-1958، ص 151.

أن عبد الناصر يصبح أخطرَ عندما يحاصَر، وهذا ما منع استمرار تدهور العلاقات بين الجانبين حينها.[1] لكن كل هذا تغيرَّ عندما تولى جونسون منصب الرئاسة خلفًا لكينيدي[2]. طور جونسون علاقات حميمة مع إسرائيل خصوصًا خلال الفترة التي تزعم فيها الأغلبية بمجلس الشيوخ، واستاء من دور أمريكا في إجبار إسرائيل على الانسحاب من سيناء بعد حرب 1956، واعتقد أن القوة هي اللغة الوحيدة التي يفهمها عبد الناصر. ونظرًا لكونه نائبًا لفترة طويلة عن تكساس، فقد ارتبط أيضًا بتكتلات النفط التي شعرت بالتهديد من تمدد نزعة عبد الناصر القومية ذات الميول اليسارية إلى دول الخليج.

كلف جونسون في البداية روبرت كومر، أحد ضباط وكالة المخابرات المركزية_ والذي خدم لاحقًا في مجلس الأمن القومي_ بتطوير إستراتيجية لجر الجيش المصري إلى حرب استنزاف بهدف إضعافه وتشويه سمعته. كانت حرب اليمن بداية جيدة لهذه الإستراتيجية، وقد خطط لها كومر بإتقان لدرجة أن زملاءه في مجلس الأمن القومي بدأوا يسمونها بـ "حرب كومر". ولمزيد من الضغط على الاقتصاد المصري، أوقف جونسون شحنات القمح الأمريكي إلى القاهرة (مدعومًا بالقانون العام الأمريكي 480)[3]. لكنه خطط لعملية أخرى أكثر فتكًا خلف الكواليس. فمع اقتراب نهاية عام 1966، حذر رئيس البنك الدولي السابق، يوجين بلاك، عبد الناصر الذي اعتبره صديقًا شخصيًا، من أن المسؤولين في واشنطن يناقشون خططًا **لإطلاق العنان** (unleash) لإسرائيل لتشن حربًا على مصر في وقت ما من العام المقبل. علم محمد حسنين هيكل- أقرب مستشاري الرئيس- أن لجنة تنسيق أمريكية إسرائيلية تجمع كلًا من والت روستو وروبرت كومر (من مجلس الأمن القومي)، وريتشارد هيلمز وجيمس أنجلتون (من وكالة المخابرات المركزية)، وموشيه ديان، ومائير عميت، وإفرايم إيفرون (ممثلين لإسرائيل) شُكلت في عام 1967 للتخطيط لحرب تهدف إلى استبدال النظام المصري الحالي بآخرَ صديقٍ لها- وأُطلق على

1- Schlesinger, Thousand Days, 522–23.

2- لقي الرئيس الأمريكي جون كندي مصرعه إثر عملية اغتيال غامضة بتاريخ 22 نوفمبر سنة 1963. (المترجم)

3- قانون أمريكي ينص على بيع فائض القمح الأمريكي للدول النامية بأسعار مخفضة، وأن يتم الدفع بالعملة المحلية لهذه الدول، وتخصص الأموال لنفقات البعثات الدبلوماسية فيها. (المترجم)

العمليـة اسـم "صيـد الديـك الرومـي".[1] في اليـوم الأول مـن الحـرب، قـدم والـت روسـتو مذكـرة إلى جونسـون جـاء في مطلعهـا: "فيـما يـلي تقريـر مرفـق... عـن اليـوم الأول لاصطيـاد الديـك الرومـي".[2] اعتُـبر هـذا التوقيـت مثاليًـا حيـث كانـت الترويـكا[3] السـوفيتية الجديـدة تركـز عـلى الشـؤون الداخليـة، وتواجـه ضغطًـا مـن الكتلـة الشرقيـة والصـين لوقـف دعـم الـدول غـير الشـيوعية عسـكريًا. كـما احتاجـت الولايـات المتحـدة في ذلـك الوقـت حدثًـا لـصرف الانتبـاه عـن التصعيـد في فيتنـام.

وبمـا أن المشـير عبـد الحكيـم عامـر علـم بالحالـة السـيئة التـي كان عليهـا الجيـش، ووصلتـه التحذيـرات المتعلقـة بالنيّـات الأمريكيـة الإسرائيليـة، فلـماذا شـعر بأنـه مضطـر للقيـام بمغامـرة لا تُعقـل صيـفَ عـام 1967؟

الجـواب يكمـن في نجـاح إسـتراتيجية عبـد النـاصر الداخليـة في مقابـل نفـوذ الجيـش. ففـي عـام 1962، قـرر مـع معاونيـه الأمنيـين أنـه مـن المسـتحيل عـزل عامـر ومعاونيـه أو إغراءهـم بـترك الجيـش، ولـذا كان عليهـم تجاهـل الجيـش آنـذاك والعمـل لتعزيـز نفوذهـم فيـما عـداه، فأعـادوا صياغـة إسـتراتيجيتهم، وقـرروا التحـول مـن مهاجمـة عامـر ومـن معـه مباشرةً إلى فـرض حصـار عليهـم. فـإذا مـا مُنعـوا مـن الوصـول إلى الجيـش، فبإمكانهـم تعزيـز السـلطة السياسـية عـبر بنـاء منظـمات جديـدة والسـيطرة عـلى السـلطة التنفيذيـة. وهكـذا، أُنشِـئ الاتحـاد الاشـتراكي العـربي عـام 1962، تـلاه التنظيـم الطليعـي عـام 1963. وقـاد مسـاعدو الرئيـس الأمنيـون الحكومـةَ، فترأسـها عـلي صـبري بـين عامـي 1962 و1965، وزكريـا محـي الديـن بـين عامـي 1965 و1967. كـما انخفضـت نسـبة الضبـاط في مجلـس الـوزراء تدريجيًـا مـن 51.5% في أغسـطس 1961 ثـم 47% في سـبتمبر 1962، وصـولًا إلى 36.3% في مـارس 1964.[4]

1- هيكل، حرب 1967، ص 361-374.

2- Dunstan, The Six Day War 1967, 72.

3- مجموعـة الحكـم الثلاثيـة التـي أعلـن عنهـا وفـق خطـة العـام 1960 في الاتحـاد السـوفييتي، وتقـضي بـأن يتـولى رئاسـة الاتحـاد السـوفييتي ثلاثـة أشـخاص في منصـب الأمـين العـام بـدلًا مـن واحـد. (المترجـم)

4- Richard H. Dekmejian, "Egypt and Turkey: The Military in the Background," in Soldiers, Peasants, and Bureaucrats: Civil-Military Relations in Communist and Modernizing Societies, ed. Roman Kolkowicz and Andrzej Korbonski, Boston: George Allen & Unwin,1982, 31.

عــزز الرئيــس عبــد النــاصر ومــن معــه نفــوذه الاقتصــادي أيضًــا، مــن خــلال القوانــين الاشــتراكية الصــادرة في يوليــو 1961 وغيرهــا مــن القوانــين اللاحقــة التــي وسَّــعَت سيطرةَ الدولـة عـلى الاقتصـاد. وحتـى مـن الناحيـة الأيديولوجيـة، فقـد تمكـن مـن زيـادة سـيطرته مـن خـلال التبنـي الشـامل لخطـاب قومـي عـربي واشـتراكي، مـما أضفـى الشرعيـة عـلى كل مـن التنظيـمات السياسـية والقوانـين الاقتصاديـة الجديـدة. حولـت هذه الإسـتراتيجيات بمجموعهـا ميـزان القـوى داخـل النظـام تدريجيًـا مـن الجيـش وشركائـه الأمنيـين إلى الجهـاز السـياسي وأجهزتـه الأمنيـة الموالية لـه. وبينـما نجـح الجيـش في المحافظـة عـلى نفـوذه أمـام محـاولات فـرض السـيطرة السياسـية، اعتقـد المشـير عامـر أن هـذه التغيـيرات الجديـدة لم تعـزز مـن نفـوذ الجهـاز السـياسي عـلى حسـاب سـلطة الجيـش فحسـب، بـل هـددت أيضًـا اسـتقلالية الجيـش في السـنوات القادمـة.

تبعًـا لمـا سـبق، بـدأ المشـير عامـر بعـض الإجـراءات الوقائيـة. ولإحـكام سـيطرته عـلى الضبـاط في هـذه الأوقـات العصيبـة، طلـب مـن مديـر مكتبـه شـمس بـدران إجـراء تغيـير شـامل للقيـادة العسـكرية بـدءًا بهيئـة الأركان وصـولًا إلى قـادة الكتائـب، فأعـاد توزيـع ثلاثمائـة ضابـط في صيـف عـام 1966، في أكـبر حملـة مـن نوعهـا منـذ عـام 1952. ولأول مـرة، تلقـى موالـوه أوامـر ميدانيـة (مهمـة ومرهقـة للغايـة) لإبقـاء القـوات تحـت السـيطرة، بينـما اسـتدعي الضبـاط المشـكوك بهـم إلى مقـر القيـادة العامـة، بحيـث يكونـون تحـت أعـين بـدران ومكتـب القائـد العـام.[1] وأصر بعدهـا عـلى تعيـين بـدران وزيـرًا للحربيـة، وهـو منصـب وزاري لم يسـبق لـه أن اهتـم بـه مـن قبـل. وبمجـرد أن وافـق عبـد النـاصر عـلى هـذا الطلـب، أصـدر في سـبتمبر 1966 مرسـومًا بصفتـه نائـب القائـد الأعـلى، يحمـل الرقـم 367 لعـام 1966، والـذي وسـع صلاحيـات وزيـر الحربيـة لتشـمل جميـع الشـؤون الإداريـة والميزانيـة المتعلقـة بالجيـش، بالإضافـة إلى السـيطرة عـلى المخابـرات الحربيـة، والمحاكـم العسـكرية، ومجموعـة أخـرى مـن الهيئـات ذات الصلـة بالجيـش. في مـوازاة ذلـك، أصـدر قـرار نائـب القائـد الأعـلى رقـم 118 لسـنة 1966، بتقليـص مسـؤوليات قائـد الأركان فـوزي، حليـف عبـد النـاصر، إلى مهـام إداريـة ثانويـة، ومنعـه مـن أي اتصـال مبـاشر مـع الوحـدات القتاليـة. بعـد ذلـك، قـام مـع وزيـر الحربيـة بـدران بإعـادة تنظيـم المؤسسـة العسـكرية بأكملهـا بحيـث يكـون رؤسـاء الفـروع والوحدات

1- حماد، أسرار ثورة 23 يوليو، ص 1380-1383.

الإداريـة مسـؤولين أمامهـم مبـاشرة دون الرجـوع لرئيـس الأركان أو رئيـس الجمهوريـة.[1]

بعـد تأمـين مجـال نفـوذه الأسـاسي- القـوات المسـلحة- انتقل المشـير عامر لمحاولـة تقويض المؤسسـات المنافسـة. ففـي عـام 1965، ادعـى بـدران أن رجالـه في المخابـرات العسـكرية كشـفوا عـن مؤامـرة يحيكهـا الإخـوان المسـلمون للإطاحـة بالنظـام، وأنـه في ضـوء عـدم كفـاءة وزارة الداخليـة، قـرر تكليـف المباحـث الجنائيـة العسـكرية بمهمـة التحقيـق. وإدراكًا منهـا بحقيقـة الأمـر، كافحـت المباحـث العامـة بـوزارة الداخليـة لتثبـت أن هـذه التقاريـر مُلفَّقَـة. واشـتد العـداء بـين الجيـش والمباحـث العامـة لدرجـة أن فـؤاد عـلام، الـذي كان ضابطًـا صغـيرًا في المباحـث آنـذاك ثـم أصبـح لاحقًـا نائـب مديرهـا، اعتُقـل في سـجن عسـكري إثـر تلاسـنه مـع بـدران بشـأن شـخص مشـتبه بـه[2]. ووفـق مـا رواه عـلام لاحقًـا، لـو لم يعلـم زكريـا بمـا حـدث وطلـب مـن عبد النـاصر التدخـل شـخصيًا، فلربمـا بقيت في السـجن مـدى الحيـاة.[3] ولتقديـم أدلـة تدعـم مزاعـم بـدران، اعتقلـت الشرطـة العسـكرية في يوليـو 1965 مـا يقـرب مـن ثلاثـين ألفًـا مـن الإسـلاميين، واسـتطاعت تحقيـق هدفهـا، عـلى حسـاب أرواح مئتـين وخمسـين عضـوًا مـن الإخـوان ماتوا تحـت التعذيـب في مختلف السـجون العسـكرية.[4] وبذريعـة عـدم كفـاءة أجهـزة الأمـن المدنيـة، لم يكتـفِ بـدران بإضعـاف المباحـث العامـة فحسـب، بـل أصـدر أيضًـا قانـون الخدمـة العسـكرية رقـم 25 لعـام 1966، الـذي نـصَّ عـلى أن المنازعـات القانونيـة بـين المدنيـين والضبـاط سـتصبح مـن اختصـاص المحاكـم العسـكرية[5]، ليصبـح الضبـاط الآن فـوق القانـون بشـكل رسـمي.

ومـع ذلـك، لم يشـعر عامـر ورفاقـه بالأمـان. ففـي نوفمـبر 1966، سـمع مـراد غالـب، سـفير مـصر في موسـكو ووزيـر الخارجيـة اللاحـق، محادثـةً بـين مديـر المخابـرات العامـة صـلاح نـصر وبعـض مسـاعدي عامـر يشـكون خلالهـا مـن أنـه مـا دام الرئيـس

1- فوزي، حرب الثلاث سنوات، ص 37-38.

2- - بحسـب روايـة عـلام، فإنـه خـلال نقلـه الوزيـر السـابق عبـد العزيـز عـلي مـن قبضـة المباحـث العامـة إلى السـجن الحـربي، قـال لأفـراد السـجن هـذا عبدالعزيـز باشـا، فغضـب بـدران حـين سـمع تلفظـه بكلمـة باشـا، واحتجـز فـؤاد عـلام هـو الآخـر في السـجن. (المُراجِـع).

3- علام، الإخوان وأنا، ص 15.

4- حمادة حسني، شمس بدران، ص 63-82.

5- فوزي، حرب الثلاث سنوات، ص 42-52.

عبد الناصر يسيطر على السلطة التنفيذية، فإن موقفهم سيبقى ضعيفًا.[1] ولذا، طلب المشير أن يتولى هو أو بدران رئاسة الوزراء، وهو ما رفضه الرئيس بشكل قاطع. فبدأت التوترات تتصاعد مرة أخرى قبل التوصل إلى حل وسط في نهاية عام 1966، حيث عين محمد صدقي سليمان رئيسًا للوزراء محل زكريا، وهو ضابط معروف ببعده عن السياسة. ثم عوضَ المشيرُ التراجعَ في العنصر العسكري في الحكومة، ودفعه من أقل من 36% في عهد زكريا إلى 55.2% في عهد سليمان.[2] ومع ذلك، خسرت مجموعة عامر بعضًا من رصيدها، لأن جزءًا من التسوية يقضي بتعيين محمد صادق، الملحق العسكري المصري في بون، رئيسًا لهيئة المخابرات الحربية.[3] فبعد أن أمضى سنوات عديدة في الخارج، اعتبره الطرفان محايدًا، لكن بالنظر إلى أن إستراتيجية عبد الناصر تحولت من مواجهة الجيش إلى احتوائه، فإن هذا التعيين الجديد يُضاف بالتأكيد إلى هذه الإستراتيجية، وسلب الكثير من المشير وفريقه (كما سيظهر في المستقبل).

رغم جميع المناورات المذكورة أعلاه، أدرك المشير ومن معه أن الجيش ما لم يحقق إنجازًا دراميًا في وقت ما قريبًا، فإن نفوذه في تركيبة النظام المصري سيتراجع أكثر. لم تكن معالجة القضايا المحلية، كالتحقيق في انتهاكات الإصلاح الزراعي أو اعتقال النشطاء الإسلاميين كافية، فالسلطات المدنية كانت قادرة على التعامل مع هذه المهام تعاملًا أفضل. وبعد أدائه البائس في اليمن والذي شوه صورته، كان على الجيش أن يثبت جدارته في الساحة التي لا يمكن لأي شخص آخر أن يعمل فيها، إنها ساحة المعركة. لأنه، كما أعلن توماس هوبز ذات مرة، "لا يتحقق الشرف عسكري إلا عبر الحرب".[4] وهكذا، مهد الطريق لحرب لم تكن كارثية على المنطقة فحسب، بل تسببت أيضًا في تدمير المشير عامر تمامًا.

1- مراد غالب، مع عبد الناصر والسادات: سنوات الانتصار وأيام المحن- مذكرات مراد غالب، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001، ص 101.

2- Dekmejian, "Egypt and Turkey", 33.

3- Sirrs, History, 95.

4- Hobbes, Leviathan (1968).

"عند الفجر ننام"

بدأ كل شيء في ديسمبر 1966، عندما أرسل عامر برقية من باكستان إلى الرئيس عبد الناصر يطالبه بنشر القوات في سيناء لإسكات المنتقدين العرب الذين اتهموا الجيش المصري بالاختباء وراء قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة المتمركزة هناك منذ عام 1956. تجاهل الرئيس في البداية الطلب، لكن المشير تلقى تقارير غير مؤكدة من مصادر روسية بأن إسرائيل تحشد قواتها ضد سوريا، فأمر على الفور- في 14 مايو 1967- بتعبئة عامة في سيناء، مبررًا في وقت لاحق موقفه لعبد الناصر من خلال الاستشهاد باتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا، التي أبرمت قبل عام في محاولة لإعادة بناء الثقة المفقودة بين البلدين منذ الانفصال بينهما قبل خمس سنوات. غضب الرئيس عبد الناصر غضبًا شديدًا، خاصة وأنه التقى بعامر في الليلة السابقة وأمر بإعادة التحقق من صحة التقرير السوفيتي قبل اتخاذ أي إجراء. لكن المشير تجاهل الأمر ودعا قيادته للاجتماع في صباح اليوم التالي وأمر بالتعبئة.[1] ثم أرسل عبد الناصر رئيس الأركان فوزي- وهو الضابط الرفيع المستوى الوحيد الذي يثق به- إلى دمشق للتأكد من خبر الهجوم الإسرائيلي الوشيك. في 15 مايو، أبلغ الأخير عامر أنه لم يكن هناك جنود إسرائيليون على الحدود السورية، وأن التقرير السوفيتي لا أساس له. لكن المشير، كما يتذكر فوزي: "لم يبالِ مع ما أبلغته به... فبدأت أشك في أن حشد القوات الإسرائيلية المزعوم لم يكن السبب الرئيسي لأمر التعبئة".[2]

حذر الرئيس عبد الناصر المشيرَ عامر من أن اللجنة الاستشارية (التي يرأسها محمد حسنين هيكل المقرب من الرئيس) أوصت بعدم التصعيد بسبب الوضع الجيوسياسي الهش والعلاقات المتوترة مع الولايات المتحدة. وخلال اجتماع عُقد في عمان في 2 مايو، حذر العاهلُ الأردني قائدَ القوات العربية المشتركة الفريق عبد المنعم رياض- والذي سيصبح رئيس الأركان المصري لاحقًا- من أن مصادره في واشنطن ولندن أكدت له أن إسرائيل تتآمر مع الولايات المتحدة لجر مصر إلى حرب مدمرة (كان الملك قلقًا

1- Brooks, Shaping Strategy, 90.

2- فوزي، حرب الثلاث سنوات، ص 72.

على مصير الضفة الغربية، التي كانت لا تزال تحت وصايته)[1]. ولدى عودته إلى القاهرة، قدم رياض تقريرًا كاملًا إلى عامر. لكن هيكل، مع تصاعد وتيرة خطاب الحرب رغم تحذيراته، سأل في 13 مايو عما إذا كان الرئيس قد اطلع على التقرير، والذي حالما علم بأمر التقرير طلب نسخة منه، لكن عامر لم يرسلها إلا في 14 مايو بعد أن عبر الجيشُ بالفعل إلى سيناء وطلب انسحاب جميع قوات الأمم المتحدة.[2]

في محاولة يائسة منه للسيطرة على الوضع، طلب عبد الناصر من عامر نسخة من الرسالة التي خطط لتسليمها إلى قائد قوات طوارئ الأمم المتحدة، فأرسل له نسختين باللغتين العربية والإنجليزية، فعدَّلَ الرئيسُ النسخةَ العربية وحذف المطالبة بانسحاب جميع قوات الأمم المتحدة، واقتصر على الحديث عن إعادة انتشار جزئية لها. ثم طلب من عامر التأكد من أن كلتا النسختين لا تتضمن سوى الطلب بإعادة توزيع جزئية لقوات الطوارئ، وهو ما وعد بفعله. لكنه في 16 مايو، اتصل بالرئيس ليعتذر إليه بأن النسخة الإنجليزية من الرسالة التي قُدمت إلى الأمم المتحدة لا تزال- بسبب خطأ ما- تطالب بالانسحاب الكامل لقوات الطوارئ. فاتصل الرئيس سريعًا بمقر الأمم المتحدة في نيويورك لسحب الرسالة، لكن وكيل الأمين العام للأمم المتحدة رالف بانش رفض ذلك- ربما تحت ضغط أمريكي.[3]

بعد نشر الجيش كاملًا في سيناء، صعَّد المشير عامر من موقفه مرة أخرى. ففي 21 مايو، طالب بإغلاق مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، ولمَّا نبَّهه عبد الناصر إلى أن إسرائيل قد تتخذ هذا الفعل ذريعة للحرب، رد عليه بأن قواته في سيناء لا يمكن أن تجلس مكتوفة الأيدي بينما الأعلام الإسرائيلية ترفرف أمامها، وأنه إذا لم تتحقق رغبتهم فقد يتصرفون بتهور ويطلقون النار على السفن الإسرائيلية. وعندما

1- يكشف عمل جديد ورائد للمؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه (2012)، من خلال التدقيق في وثائق رفعت عنها السرية مؤخرًا، أن الحكومة الإسرائيلية وضعت منذ وقت مبكر خطة قانونية وإدارية شاملة لحكم الضفة الغربية وقطاع غزة بنظام عسكري قبل صيف عام 1963، أي قبل أربع سنوات من التصعيد في مصر. وهو انتصار آخر لتفسير السياسة الخارجية على أساس سياسة القوة بدلًا من المواقف الطارئة. من المسلَّم به أيضًا أن الغارة الجوية الإسرائيلية، التي تحمل الاسم الرمزي "Operation Moked"، كانت نتيجة اثني عشر عامًا من التخطيط وعدة أشهر من التدريبات والمناورات المنسقة.

2- هيكل، حرب 1967، ص 268، ص 439-440.

3- Brooks, Shaping Strategy, 91.

سـأله عـما إذا كان مسـتعدًا للحـرب، أجـاب عامـر: "ضعهـا في رقبتـي، كل شيء جاهـز". وفي الحقيقـة، كان المشـير ورفاقـه قـد اتخـذوا القـرار بإغـلاق المضيـق قبـل خمسـة أيـام مـن ذلـك- أي في 16 مايـو- بغـض النظـر عـن رأي عبـد النـاصر، ونجـح مـرة أخـرى في إفشـال جهـود خفـض التصعيـد.[1] وليطمـئن الرئيـس أكـثر، ادعـى بـدران أنـه خـلال زيارتـه الأخـيرة لموسـكو، أن وزيـر الدفـاع أندريـه جريتشـكو تعهَّـدَ لـه بالدفـاع عـن مـصر فيـما لـو تدخـل الأمريكيـون لمسـاعدة إسرائيـل- وهـو ادعـاء أنكـره السـوفييت بشـدة بعـد الحـرب. وأكـد سـفير مـصر في موسـكو، مـراد غالـب، الـذي حـضر الاجتـماع بـين بـدران والقـادة السـوفييت، الروايـة السـوفيتية، وأن وزيـر الحربيـة اختلـق الأمـر، وأن الـروس قالـوا صراحـة إنهـم لا يسـتطيعون التدخـل لصالح مـصر.[2] كان عامـر بطبيعة الحـال يعلم حقيقـةَ مـا حـدث في موسـكو، لكنه أخفـى مخاوف السـوفييت عمـدًا ووصف الحـوار الذي دار بـين بـدران وجريتشـكو بحيـث يغـرس في نفـس عبـد النـاصر إحساسًـا زائفًـا بالثقـة.

مـن ناحيـة أخـرى، لم يجهـل الرئيـس حقيقـة مـا حصـل فحسـب، بـل لم يسـتطع التحقـق مـن مزاعـم عامـر المتعلقـة بالاسـتعدادات العسـكرية، وازداد قلقـه خصوصًـا عندمـا أدى تعديـل وزاري إسرائيـلي في 1 يونيـو إلى تعيـين عضـو اللجنـة الأمريكيـة- الإسرائيليـة المُشرِفَـة عـلى عمليـة "صيـد الديـك الرومـي" موشـيه ديـان، وزيـرًا للدفـاع. ولم يسـتطع فعـل شيء سـوى أن يطلـب مـن مصـادره الاسـتخباراتية البحـث في نيّـات إسرائيـل. وبنـاءً عـلى تقديـرات هـذه المصـادر، جمـع هيئـة الأركان للمـرة الأخـيرة في 2 يونيـو وأبلغهـم أن إسرائيـل تخطـط لهجـوم جـوي في غضـون اثنتـين وسـبعين سـاعة، وأنـه عليهـم إخفـاء الطائـرات المصريـة في سـيناء أو حمايتهـا وتحصـين مرابضهـا لمنـع تكـرار مأسـاة حـرب السـويس عندمـا دُمـرت جميـع الطائـرات عـلى الأرض. كـما حـذر الجيـشَ مـن توجيـه الضربـة الأولى، وإلا فلـن يتمكـن مـن حشـد الدعـم الـدولي لصالحـه. بـدا قائـد سـلاح الجـو المـصري مـترددًا في تلقـي الضربـة الأولى، لكنـه أكـد لعبـد النـاصر أنـه إذا بـدأت إسرائيـل الهجـوم، فـإن خسـائره لـن تتجـاوز 20%- لكـن مـا حـدث لاحقًـا أثبـتَ أن الخسـائر الفعليـة للضربـة الأولى التـي تلقتهـا القـوة الجويـة بلغـت 85%.[3] في 3 يونيـو،

1- Brooks, Shaping Strategy, 92.

2- غالب، مع عبد الناصر والسادات، ص 107.

3- Browne, "Six Days of War Spark Forty Years of Strife", 75.

أجرى الرئيس مقابلة مع الصحفي البريطاني أنتوني نوتنج، ذكر فيها بوضوح أن مصر "لا تخطط لمزيد من التصعيد".[1] وفي محاولة أخيرة منه لتجنب الحرب، رتب مع واشنطن لاستقبال زكريا في 5 يونيو للتفاوض على مخرج من الأزمة، لكن الوقت كان قد فات، ففي هذا اليوم تحديدًا بدأت الحرب بالفعل.

بعد ساعتين من طلوع الفجر، توجهت أسراب إسرائيلية مكونة من 196 قاذفة (حوالي 95٪ من سلاح الجو الإسرائيلي) باتجاه مصر. تعقب نظام الرادار الذي تديره مصر في الأردن العديد من هذه الطائرات، لكن الرسالة التي أرسلها الضابط المناوب لاسلكيًا، والتي تتضمن كلمة السر (عنب)، لتحذير القيادة العامة من الضربة الوشيكة لم تكن مفهومة، فرموز اللاسلكي بُدلت في الليلة السابقة للهجوم دون إبلاغ موقع الرادار المتقدم. بين الساعة 8:00 و11:30 صباحًا، دمرت إسرائيل 85٪ من سلاح الجو المصري (304 طائرة) على الأرض، بالإضافة إلى سبعة عشر مطارًا تتمركز فيها هذه الطائرات ومنشآت الدفاع الجوي التي تحميها. خلال الأيام الستة التالية من الحرب، خسرت مصر سبعمئة دبابة وأربعمئة وخمسين مدفعًا ميدانيًا وسبعة عشر ألفًا وخمسمئة جندي (قُتل منهم 11500 وجُرح أو أُسر الباقون)، ولم يبقَ من أصل ثلاثمئة ألف جندي في التشكيل العسكري سوى نصفهم. ينمُّ حجم الخسائر، كما صرَّح وزير الحرب المستقبلي عبد الغني الجمسي بمرارة، عن ضخامة الكارثة.[2]

والآن، هل سعى عامر حقًا للحرب، أم أنه اعتقد أن استعراض القوة في سيناء هو كل

1- Brooks, Shaping Strategy, 65.

2- الجمسي، حرب أكتوبر، ص79. علاوة على ذلك، أصابت الحرب الاقتصاد المصري بالشلل: فُقدت معدات عسكرية تزيد قيمتها عن 1.5 مليار دولار، وأُنفقت ملايين لا تحصى على توطين النازحين داخليًا في مدن قناة السويس؛ وخسرت مصر مليارات الدولارات من الإيرادات المتوقعة من قناة السويس (250 مليون دولار سنويًا) وحقول النفط في سيناء (100 مليون دولار سنويًا) والسياحة (100 مليون دولار أخرى). وتسببت الاستعدادات لمعركة تحرير سيناء المرتقبة في زيادة الضغط على الاقتصاد. كما انخفض المعدل السنوي للنمو الاقتصادي إلى النصف تقريبًا، حيث انخفض من 6% بين عامي 1962-1967 إلى 3.6% في عام 1970، ثم انخفض مرة أخرى إلى 1.7% بين عامي 1971-1974 (O'Brien Browne, "Six Days of War Spark Forty Years of Strife," The Quarterly Journal of Military History 22 (1): 70–79 (2009): 75; Latif Wahid, Military Expenditure and Economic Growth in the Middle East. New York: Palgrave Macmillan, 2009: 131).

من ناحية أخرى، فقدت إسرائيل 338 رجلًا و122 دبابة (Dunstan, The Six Day War 1967, 88).

مـا يتطلبـه الأمـر لاسـتعادة مصداقيـة الجيـش وإثبـات سـلطته كأقـوى مؤسسـة في البـلاد؟

إن البحـث الدقيـق في الأحـداث التـي أدت إلى الحـرب يوضـح أن المشـير ومعاونيـه لم يتخيلـوا أبـدًا أن تصعيدهـم سـيؤدي في الواقـع إلى انـدلاع حـرب، بـل كانـوا ينـاورون بوضـوح. ولـذا، عندمـا ذكّـره رئيـس هيئـة العمليـات بسلسـلة تقاريـر هيئـة الأركان والتقرير الأخـير الـذي قدمـه كبـار الضبـاط في مايـو 1967، والـذي حـذر مـن أن الجيـش ليـس في وضـع يسـمح لـه بالاشـتباك مـع إسرائيـل، رد المشـير عامـر باسـتخفاف: "لا داعـي للقلـق، هـذا ليـس سـوى عـرض عسـكري".[1] كـما اعـترف رئيـس جهـاز المخابـرات العامـة صـلاح نـصر في مقابلـة لـه بعـد الحـرب أن المشـير "حشـد الجيـش لهـدف سـياسي، وهـو اسـتعراض القـوة العسـكرية في الداخـل"[2] .

كان جانـب "العـرض" واضحًـا عندمـا أصر- بتهـور- عـلى السـير بقواتـه في شـوارع القاهـرة، وعـرض أسـلحة سـوفيتية جديـدة وترديـد شـعارات وطنيـة. لقـد علـم في قـرارة نفسـه أن 80% مـن القـوة التـي جُمعـت في سـيناء كانـت مـن جنـود الاحتيـاط غـير المدربـين، الذيـن نُقلـوا إلى الجبهـة عـلى عجـل بملابسـهم المدنيـة، وأُلحقـوا عشـوائيًا بوحـدات لم يخدمـوا فيهـا سـابقًا. وفي الواقـع، كانـت خطـة التعبئـة تعـود لعامـين، وهؤلاء الجنـود لم يتدربـوا عليهـا مـن قبـل. ورغـم أن حجـم الجيـش في حالـة التعبئـة الكاملـة قُـدِّرَ عـلى الـورق بـمئتين وخمسـين ألـف جنـدي، وأن حجمـه عـلى أرض الواقـع عشـية الحـرب لم يتجـاوز مئـة وثلاثـين ألفًـا، فقـد ادعـى أنـه قـاد مليـوني رجـل خـلال الحـرب، وهـو رقـم اختلقـه للمبالغـة في قوتـه. كـما أن سربًـا كامـلًا مـن الطائـرات السـوفيتية، فضـلًا عـن عـشرات الدبابـات والمئـات مـن صناديـق الأسـلحة الفرديـة والذخـيرة، ظلـت في المسـتودعات العسـكرية بالقاهـرة حتـى نهايـة الحـرب.[3]

بالإضافـة إلى ذلـك، لم تتوصـل قيـادة الجيـش إلى إسـتراتيجية ملموسـة لتمركـز القـوات، ناهيـك عـن بـدء الأعـمال الهجوميـة. يتذكـر رئيـس الأركان فـوزي كيـف كانـت أوامـر المشـير غـير متسـقة ومتغـيرة عـلى الـدوام، فراحـت الوحـدات خـلال الأسـبوعين اللذيـن

1- الجمسي، حرب أكتوبر، ص 22.

2- إمام، عبد الناصر وعامر، ص 191.

3- هويدي، خمسون عامًا من العواصف، ص 191.

سبقا الحرب تدور في سيناء بلا هدف.[1] يصف وزير الحربية اللاحق كمال حسن علي الاستعدادات الفوضوية على النحو التالي: "كقائد لواء في الفرقة الرابعة مدرعات، تسلمت أربع عشرة مهمة متناقضة من 25 مايو إلى 5 يونيو، وقدت كتيبتي ذهابًا وإيابًا لمدة عشرة أيام في مناورات بلا هدف. حتى أُنهك رجالي تمامًا وخاب أملهم من قيادتهم المترددة".[2] كما تنقل لواء آخر مسافة 1200 كيلومتر بين شمال وجنوب سيناء، حيث أدخل عامر أربع مراجعات رئيسية- ومتناقضة- لخطة الانتشار بين 15 مايو و4 يونيو. وقبل ثمانية عشر يومًا من الحرب، استبدل اثني عشر قائدًا من قادة الفرق، وبعض القيادات الأخرى في مستويات دون ذلك، لكن بعضهم لم يستطع الوصول إلى فرقهم الجديدة قبل اندلاع الحرب.

في اليوم الأول للتعبئة في سيناء، أصدر عامر تعليمات صدمت الجميع في القيادة العليا، فعين اللواء عبد المحسن مرتجي قائدًا للجبهة، وهو رجل قاد الحرب في اليمن منذ سنوات ويعترف بأنه لا يعرف سوى "القليل من تفاصيل الخطط العملياتية لسيناء".[3] ورغم تهديدات عامر المتكررة بالهجوم، إلا أن خطته الوحيدة- خطة قاهر- كانت خطة دفاعية وُضعت في ديسمبر 1966 ولم تُحدَّث بعد هذا التاريخ أبدًا. وفي الواقع، كان من الممكن أن تستحق تسمية "الخطة"، فيما لو اعتمدت بشكل أساسي على استدراج الوحدات الإسرائيلية وإيقاعها في شرك "مناطق القتل" الدفاعية. لكن لم يزر عامر سيناء بين عامي 1962 و1967 سوى ثلاث مرات فقط لمتابعة إقامة النقاط الدفاعية المذكورة.[4]

تثبتُ تصرفات هيئة الأركان بين اجتماع 2 يونيو مع عبد الناصر وبداية الحرب بعد ثلاثة أيام دليلًا آخر على مدى استبعادها لاحتمال وقوع الحرب. فقد تجاهلت بدايةً تحذيره من ضربة جوية إسرائيلية وشيكة في صباح 5 يونيو. ويقول وزير الحربية اللاحق أمين هويدي عن ذلك: "ظلت طائراتنا المقاتلة مكشوفةً على الجبهة،

1- فوزي، حرب الثلاث سنوات، ص 10-11.

2- كمال حسن علي، مشاوير العمر، ص 211-221.

3- George W. Gawrych, "The Egyptian High Command in the 1973 War," Armed Forces & Society 13 (4), 535–59 (1987).

4- Brooks, Shaping Strategy, 86.

رغم أنها غير مكلفة بأي مهمة، وكان بالإمكان بناء ملاجئ إسمنتية لها في غضون يومين".[1] ولم يعلم قائد القوات الجوية في سيناء عبد الحميد الدغيدي بتحذير الرئيس إلا بعد الهزيمة.[2] ليس هذا فقط، بل بعد ساعات من الاجتماع، وزعت المخابرات الحربية على القوات المحتشدة في سيناء تقريرًا أكد لهم أن الصمود العربي سيردع إسرائيل بالتأكيد عن التفكير في الهجوم، ما شجع الوحدات بطبيعة الحال على مزيد من التراخي. وفي إحدى الوقائع الطريفة، عبر ملازم أول سيناء بأكملها في 4 يونيو لتسليم ذخيرة مضادة للدبابات إلى الموقع الأمامي قبالة تبة كونتيلا، وبمجرد وصوله إلى هناك، طلب منه القائد الميداني أن يعود أدراجه مع الذخيرة، مضيفًا: "لسنا بحاجة إلى أي ذخيرة، فلن تكون هناك حرب، لذا خذها معك".[3]

وكان القرار الذي لا يمكن تفسيره بانتقال عامر وأركانه إلى الجبهة في 5 يونيو في موكب غير مسلح، وهو نفس اليوم الذي توقع عبد الناصر أن تبدأ فيه إسرائيل الهجوم. نتيجة لذلك، انقسمت القيادة العسكرية العليا- مع بدء الهجوم الإسرائيلي- بأكملها (ثمانية وعشرون ضابطًا بين رتبتي عميد وفريق) بين الذين بقوا عالقين معه في الجو، وأولئك الذين إما ودَّعوه في قاعدة "ألماظة" الجوية في القاهرة أو انتظروه في قاعدة بير تمادا في سيناء. ومما زاد الطين بلة، أن أوامرًا صدرت لوحدات الدفاع الجوي- قبل الهجوم بساعات- بتقييد نيرانها حتى تهبط طائرة المشير بأمان، ولم تُلغَ هذه الأوامر بمجرد بدء الهجوم، خشية أن يكشف استخدام اللاسلكي للإسرائيليين أمر طائرة المشير فيسقطونها. وعليه، شُلَّ الدفاع الجوي المصري كليًا خلال الموجات الأولى من هذا الهجوم المدمر. وأعرب محمد عبد الغني الجمسي، الذي كان في مركز القيادة المتقدمة في سيناء عندما بدأت الحرب، عن أسفه قائلًا: "أشفقتُ على قواتنا التي لم يكن لديها ضباط قادة في وقت مثل هذا".[4]

بعدها، ظهر الدليل الحاسم على عدم استعداد عامر للمعركة: فقد طالب بوقف إطلاق النار الذي أقره الاتحاد السوفيتي بعد ساعة واحدة من بدء الأعمال

1- هويدي، خمسون عامًا من العواصف، ص 191.

2- إمام، عبد الناصر وعامر، ص 143.

3- Dunstan, The Six Day War 1967, 15.

4- Gamasy, October War, 50.

العدائيـة، تـلاه أمـره المأسـاوي بالانسـحاب العـام مـن سـيناء.[1] يصـف فـوزي كيـف استدعاه صبـاح 6 يونيـو وأعطـاه عشريـن دقيقـة لوضـع خطـة لسـحب القـوات، فيقـول: "لقـد أذهلنـي الطلـب... كان المشـير منهـكًا نفسـيًا وبـدا أنـه عـلى وشـك الانهيـار العصبي... كانـت القـوات البريـة صامـدة وثابتـة، ولم يظهـر أي سـبب عـلى الإطـلاق للنظـر في الانسـحاب. نسـتطيع القـول إننـا بحلـول نهايـة اليـوم قدمنـا أداءً مقبـولًا".[2] ويتذكـر الجمسي فيقـول: "كان القتـال متواصـلًا... واحتياطـي الجيـش لم يتكبـد خسـائر بعـد".[3] كـما أكـد المـؤرخ العسـكري سـيمون دونسـتان في تحليلـه اليومـي الشـامل للحـرب أن أكـثر مـن نصـف الوحـدات البريـة المصريـة حافظـت عـلى قوتهـا وأبـدت مقاومـة كبـيرة للحملـة البريـة الإسرائيليـة خـلال اليومـين الأولـين. كانـت القـوات المصريـة في أفضـل حالاتهـا بمجـرد تمركزهـا في النقـاط الدفاعيـة، وهـذا التكتيـك لا يتطلـب سـوى الشـجاعة وأقـل قـدر مـن التدريـب أو المهـارات، كـما أن الخطـة المصريـة في سـيناء- عـلى افـتراض وجودهـا- كانـت دفاعيـة بحتـة. نجـح الجنود في عرقلـة التقـدم الأولي للجيـش الإسرائيلي، مـما أجـبر الكتائـب الإسرائيليـة عـلى منـاورات اسـتغرقت وقتًـا طويـلًا، بينـما كان عامـل الوقـت بالنسـبة لهـم جوهريًـا كيـلا يتسـنى للقيـادة المصريـة امتصـاص الصدمـة الأولى، ومراجعـة خططهـا، وإصـدار تعليـمات محـددة لوحداتهـا المنتـشرة عـلى طـول الجبهـة.

الـشيء المعقـول الـذي توجـب فعلـه حينهـا هـو العـودة إلى خـط دفـاع سـيناء الثـاني، وأمر القـوات بالتحصُّـن في ممـري متـلا والجـدي المحصنـان طبيعيًـا، والتصـدي للتقـدم الـبري الإسرائيـلي، ثـم القيـام بهجـوم مضـاد. يعتقـد فـوزي، الـذي كان مسـؤولًا عـن وضـع خطة الدفـاع عـن سـيناء قبـل عـام، أنـه طالمـا بقيـت ممـرات سـيناء في متنـاول اليـد، فإنـه لا يمكـن احتلالهـا.[4] وكذلـك نصحـه عبـد النـاصر عندمـا أتى إلى مقـر القيـادة العامـة في وقـت مبكـر مـن بعـد ظهـر يـوم 5 يونيـو بـأن يحفـر الخنـادق حـول الممـرات.[5] ومـع ذلـك، بـدأ فـوزي العمـل فـورًا فيـما لـو قـرر المشـير تجاهـل كل ذلـك والانسـحاب على أي حـال. وفي عشريـن دقيقـة قـدم لـه مسـودة أوليـة لخطـة انسـحاب مدتهـا أربعـة أيـام مـع

1- السادات، البحث عن الذات، ص 228.

2- فوزي، حرب الثلاث سنوات، ص 151-152.

3- Gamasy, October War, 61–62.

4- فوزي، حرب الثلاث سنوات، ص 101.

5- السادات، البحث عن الذات، ص 229.

تكتيكات تأخير كافية للحفاظ على سلامة القوات. وبعد أن حدق عامر في وجهه لبضع ثوان، أخبره أنه أصدر بالفعل أمرًا بالانسحاب في غضون أربع وعشرين ساعة.[1]

من المرجح أنه اعتقد أنه قادر على تكرار تكتيك الانسحاب السريع الذي اتبعه عبد الناصر عام 1956، لكنه نسي على ما يبدو أن عدد القوات هذه المرة كان هائلًا، وأن الانسحاب المنظم كان مستحيلًا بدون خطة واضحة المعالم. ولذا، كانت النتيجة كارثية: فقد تخلى عشرات الآلاف من الجنود عن معداتهم وانسحبوا بشكل فوضوي ليجدوا أنفسهم عالقين في الصحراء الحارقة تحت رحمة القوة النارية الإسرائيلية، ولم يعد سوى أقل من 6٪ منهم بأسلحتهم. وبينما فُقد 294 جنديًا فقط في اليوم الأول من القتال، أدى الانسحاب العام في 7 يونيو إلى مقتل وإصابة وأسر 17500 ضابطًا وجنديًا.[2] كان قرار عامر بالانسحاب من جانب واحد بلا شك أهم سبب للهزيمة. يستذكر الجمسي تلك الذكريات المؤلمة من عمره قائلًا:

"شاهدت القوات تتحرك بشكل كثيف غربًا مغادرةً سيناء بشكل فوضوي تمامًا... هل يمكن أن يتم الانسحاب بهذه الطريقة، بينما يتطلب عادةً الانضباط الشديد والدقة، كما أنه وفقًا لعقيدة الحرب يجب أن يحدث تزامنًا مع استمرار القتال... لقد تخلت القيادة الميدانية عن السيطرة على قواتها في أكثر الأوقات حرجًا... لا يمكن تفسير هذا الوضع أو تبريره... فالقوات تنسحب بطريقة مثيرة للشفقة... في ظل استمرار هجمات العدو الجوية... إننا أمام مقبرة ضخمة من الجثث المتناثرة، والمعدات المحترقة، والذخيرة المتفجرة".[3]

قضى تخلي كبار القادة عن مسؤولياتهم على جهود المقاومة في الجبهة. ومن الأمثلة على ذلك، أن نقطة القوة المصرية الأكثر تحصينًا، في قرية أبو عجيلة، حوت 16 ألف جندي من فرقة المشاة الثانية حيث أحاطت بها غابة من الدفاعات الطبيعية والأسلاك الشائكة وحقول الألغام والخنادق والمدافع المضادة للدبابات وقطع المدفعية الأخرى، المعززة جميعها، مع قرابة تسعين دبابة مجهزة للهجمات المضادة ومحمية

1- فوزي، حرب الثلاث سنوات، ص 151-152.

2- علي، مشاوير العمر، ص 234.

3- Al-Gamasy, The October War, 64-65.

في المخابئ الخرسانية. لكن نقطة ضعفها الوحيدة كانت غياب قائد الفرقة اللواء سعدي نجيب. ونظرًا لأنه مدين بمنصبه هذا لكونه صديق المشير عامر في ليالي الشرب والسمر، فقد امتنع بشكل مفهوم عن عصيان أوامره. أما القائد الميداني فلم تكن لديه سلطة الجنرال للتصرف من تلقاء نفسه. نتيجة لذلك، استطاع أرييل شارون اجتياح هذا الحصن الدفاعي الضخم في غضون ساعات قليلة.[1]

شكل تخلي القيادة العليا عن دورها صدمة لدى الرتب الدنيا، إذ يتذكر أحد عناصر فرقة المشاة الآلية السادسة، السائق محمود السواركة، بمرارة قائلًا: "كنا ننتظر أن تصلنا الأوامر لننفذها... لكن قادة الكتيبة اختفوا فجأة في 7 يونيو. اكتشفتُ لاحقًا أنهم فروا عبر القناة... أطلق الإسرائيليون علينا قذائفهم واستهدفونا بمدافعهم الرشاشة، وبعدها لم أشعر بشيء، حتى استيقظت في سيارة إسرائيلية غارقًا في دمي".[2]

كانت اعترافات بدران أثناء محاكمته في فبراير 1968 دليلًا نهائيًا- وقاطعًا تمامًا- على أن التعبئة في سيناء لم تكن سوى خدعة، حيث قال: "كنا على يقين بنسبة 100٪ أن إسرائيل لن تجرؤ على مهاجمتنا".[3] ولذا، خلُص وزير الحربية اللاحق محمد عبد الغني الجمسي، مستفيدًا من تجربته في الحرب، إلى أن المشير ظن أن بإمكانه محو آثار حرب السويس (عبر طرد مراقبي الأمم المتحدة وإعادة بسط سيادة مصر على مياهها الإقليمية) دون خوض حرب فعلية، بحيث يمكنه ببساطة ترهيب إسرائيل من خلال حشد قوة كبيرة في سيناء وتوجيه تهديدات وهمية بالهجوم.[4] وبهذا المعنى، لم يكن يتعين على الجيش- من وجهة نظر عامر- سوى أن يستعرض قوته. وهذا ما حصل، حيث احتشد على جبهة سيناء مئة ألف جندي مصري، وتسعمئة وثلاثون دبابة (معظمها من طراز تي-34 وتي-54 وتي-55)، وأربعمئة وثلاثون مقاتلة وقاذفات مقاتلة (من طراز ميغ-17 وميغ-19 وميغ-21 وسوخوي سو-7 وأنتونوف أن-12 وتوبوليف تو-16) في مواجهة سبعين ألف جندي

1- Dunstan, The Six Day War 1967, 66.

2- المرجع السابق، ص 84.

3-Al-Gamasy, The October War, 76.

4- المرجع السابق، ص 76.

إسرائيلي مع ثمانمئة دبابة (من طراز سينتوريون إم-48 باتون وإم-51 شيرمان) ومئتين وثمانين قاذفة مقاتلة (من طراز ميراج وميستير)[1].

تُظهر هذه الأرقام أن كفة الميزان تميل لصالح مصر. وشعر المشير عامر بالرضا بعد أن لفت مسير القوات المسلحة إلى سيناء أنظار الجميع، ما ساعده أخيرًا على "العودة إلى مركز الصدارة في المشهد السياسي، بعد أن اعتقد أنه قريب جدًا من المخرج"[2]، لكنه لم يعلم أن المخرج الوحيد في هذه المرحلة كان فُتح للتو على مصراعيه. أتاحت الهزيمة لعبد الناصر الفرصة التي انتظرها طويلًا لإزاحة المشير ومعاونيه، وإعادة سيطرته على الجيش.

العرض النهائي

بعد تدمير الجيش في سيناء واحتلالها، زار الرئيس عبد الناصر في 8 يونيو 1967 عامرًا في مقر القيادة العامة وأخبره أنه سيلقي خطابًا في اليوم التالي ليعلن استقالتهما معًا، فوافق بشرط تعيين معاونه المخلص شمس بدران رئيسًا، فقبل الرئيس بذلك. لكنه في اليوم التالي، ألقى خطابًا أعلن فيه استقالته دون أن يذكر استقالة عامر، وعيَّن زكريا خلفًا له.[3]

فور انتهاء الخطاب، تدفق مئات الآلاف إلى الشوارع احتجاجًا على قرار الاستقالة وتعهدوا بالقتال تحت رايته لتحرير سيناء، بقيت عفوية هذه المظاهرات محل جدل واسع، فجميعنا نعلم أن الاتحاد الاشتراكي العربي لديه القدرة التنظيمية لحشد تجمعات ضخمة بسرعة كبيرة. ففي فبراير 1967، اختبر علي صبري آلية "الاستدعاء السياسي" للاتحاد الاشتراكي للمرة الأولى، ونجح- بالاعتماد على الاستدعاء الشفهي فقط- في حشد مئة ألف شخص في عشر ساعات للترحيب بالرئيس العراقي. تكررت التجربة لاحقًا على نطاق أصغر، حيث حشد الاتحاد أربعين ألف متظاهر في ثلاث ساعات.[4] وفي الحقيقة، جرت هذه التدريبات قبل ثلاثة أشهر فقط من

1- Dunstan, The Six Day War 1967, 25.

2- هيكل، حرب 1967، ص 818.

3- السادات، البحث عن الذات، ص 232.

4- شريف يونس، الزحف المقدس، ص 7-8.

مظاهـرات 9 يونيـو، مـا يوضـح أن لعنـاصر الاتحـاد دورًا في توجيـه هـذه المظاهـرات بغـض النظـر عـن عفويـة بعضهـا. كـما سـاعد الاتحـاد عـلى منـع وزارة الداخليـة مـن قمـع التظاهـرات. واتصـل وزيـر الداخليـة شـعراوي جمعـة بهيـكل- الـذي فوَّضـه عبـد النـاصر بالـرد عـلى مكالماتـه الهاتفيـة بعـد الخطـاب مبـاشرة- ليحـذره مـن أنـه لـن يعـود بوسـع رجالـه السـيطرة عـلى الشـارع، وأن عـلى الرئيـس التراجـع عـن قـراره.[1]

ثمـة علامـات اسـتفهام مماثلـة حـول قـرار عبـد النـاصر بتعيـين زكريـا رئيسًـا بـدلًا مـن بـدران، وإرجـاء اسـتقالة عامـر إلى نـشرة الأخبـار المسـائية. يقـول هيـكل، الـذي كتـب خطـاب الاسـتقالة، إنـه هـو الـذي أقنعـه بالقيـام بذلـك[2]. وفيـما لا يمكننـا الجـزم بنيّاتـه الحقيقيـة، فقـد أرجـأت وزارة الإرشـاد القومـي إعـلان اسـتقالة عامـر حتـى نـشرة الأخبار في السـاعة 11:00 مسـاءً، أي بعد تدفق الجماهير إلى الشـوارع حيث لم يكن سـوى القليل منهـم في المنـازل يشـاهدون النـشرة، فضمنـت بذلـك أن الشـعب لـن يطالب إلا بعـودة عبد النـاصر. بقـي عامـر في حالـة ترقـب، إلى أن تأكدت هواجسـه صبـاح اليوم التـالي، عندما غطـت الصحـف اليوميـة- مثـل "أخبـار اليـوم"- خـبر اسـتقالة الرئيـس ومطالبـة النـاس بتراجعـه عـن الاسـتقالة بتفصيـل كبـير في صفحتهـا الأولى، مقابـل تقرير صغـير في زاوية الصفحـة يشـير إلى اسـتقالته هـو أيضًـا دون مزيـد مـن التفصيـل. كما بـدا جليًـا أن اختيار عبـد النـاصر لزكريـا خلفًـا لـه لم يكـن اعتباطيًـا. ويقـول هيـكل إنـه اقـترح عـلى الرئيـس اسـتخلاف زكريـا لأنـه الأقـدر والأكفـأ بـين رفاقـه[3]، والحقيقـة أنـه- كـما قـال عامـر بحـق- "حتـى الجنـين في بطـن أمـه لـن يقبـل بزكريـا رئيسًـا"، كونه رجـل الأمـن المخيف.[4]

أدرك معاونـو عامـر العسـكريون مـا يحـدث في تلـك الليلـة، وأطلقـوا صفـارات الإنـذار في المـدن لإخافـة النـاس، لكنهـا لم تُجـدِ نفعًـا. بعدهـا، قـام رئيـس المخابـرات العامـة المقـرب مـن المشـير، صـلاح نـصر، بزيـارة عبـد النـاصر بحضـور هيـكل لإثنائـه عـن إجـراء أي تغيـيرات في هيئـة الأركان، وإلا فـإن الجيـش قـد يبالـغ في رد فعلـه ويفجـر أزمـة. لكـن عبـد النـاصر رفـض هـذا التهديـد الضمنـي، وقـال لنـصر إنـه سـيحمّله مسـؤولية شـخصية

1- هيكل، حرب 1967، ص 851.

2- المرجع السابق، ص 841-843.

3- هيكل، حرب 1967.

4- رفعت سيد أحمد، ثورة الجنرال، ص 913.

إذا ما تصرف الضباط أي تصرف أحمق.[1] في 11 يونيو، تراجع عبد الناصر عن استقالته وعيّن فوزي قائدًا للجيش، وصدرت الصحف بعنوان: "عبد الناصر يستجيب لإرادة الملايين: سأبقى كما أمر الشعب".

بناءً على طلب هيكل وافق الرئيس عبد الناصر أخيرًا على مقابلة عامر، فاجتمعا في 15 يونيو، وطالبه المشير بإعادته إلى منصبه، لكنه رفض بشدة.[2] كادت المواجهة التي أعقبت هذا اللقاء أن تكون حربًا أهلية، وهو تحدٍ أخطر بكثير مما واجهه ناصر من قبل.[3] وحتى لو كانا مستعدين للتخلي عن مناصبهما، فقد رفض أعوانهما التنازل دون مواجهة.

كانت حملة التشهير الشرسة التي أطلقها رجال المشير ضد الرئيس عبد الناصر هي الرصاصة الأولى في هذه المواجهة، حيث حمَّلوه **أولًا** مسؤولية نكسة 1967 المباشرة، بالإضافة إلى جميع الانتكاسات السابقة، من الانفصال السوري إلى كارثة اليمن. وروجوا لصورته كسياسي مضطرب نفسيًا لطالما فشل في الارتقاء إلى المستوى الذي يزعمه لنفسه أمام الآخرين. فبالنسبة إليهم، شخصيته وكبرياؤه هما اللذان أديا إلى تصعيد مايو 1967 ضد إسرائيل وما تبعه من هزيمة، فهو كما يرون حساس تجاه انتقادات القادة العرب الآخرين، ولذا شرع في لعبة خطيرة تقوم على سياسة حافة الهاوية للحفاظ على هيبته، لكنه فشل في إدراك أنه كان عن غير قصد ألعوبة في الأيادي الإسرائيلية. وهكذا، صُوِّرَت الهزيمة للمصريين نتيجةً لمغامرة طائشة أراد عبد الناصر من خلالها رفع مكانته وتعزيز نفوذه.[4]

ثانيًا، زعم القادة العسكريون المحيطون بعامر أنهم حذروا الرئيس من أن الجيش غير مستعد ليخوض مغامرة أخرى من مغامرات سياسته الخارجية المتهورة. وأشار رئيس هيئة العمليات، الفريق أنور القاضي، إلى أنه رغم تحذير القيادة العليا له عام 1966 من أن الرئيس جونسون يحاول توريطه، إلا أنه بقي يسير في الفخ رغم تحذيرات العسكريين المتكررة بأنه لا ينبغي أن يدع كبرياءه ليُعرِّضَ مستقبل

1- هيكل، حرب 1967، ص 875-886.

2- المرجع السابق، ص 881-884.

3- Aburish, Nasser: The Last Arab, 267.

4- Gamasy, October War, 35.

البـلاد للخطـر. وقـد شـبَّه قائـد جبهـة سـيناء العقيـد عبـد المحسـن مرتجـي مـا فعلـه عبـد النـاصر بشـخص "ألقـى جيشًـا لا يسـتطيع السـباحة في البحـر، ثـم لامـه عـلى الغـرق".[1] فيـما ذهـب حليـف الرئيـس السـابق محمـد نجيـب، المحامـي الدسـتوري عبـد الـرازق السـنهوري، إلى حـد الادعـاء بـأن عبـد النـاصر دبَّـر بطريقـة شـيطانية هزيمـة جيشـه كي يتمكـن مـن كبـح جماحـه- كالتاجـر الـذي يحـرق متجـره عـلى أمـل بدايـة جديـدة.[2] وقـد وجـدت وجهـة النظـر الأخـيرة هـذه صداهـا بـين الدبلوماسـيين المصريـين، رغـم أنهـا تبـدو كيديـة، فقـد كان مـن السـهل عليهـم- بعـد أن انغمسـوا لفـترة طويلـة في نظريـة سياسـة القـوة[3] والمؤامـرات الدوليـة- قبـول فكـرة أن رئيسـهم يعتقـد أن هزيمـة عسـكرية مدويـة أمـر حتمـي لإقالـة عامـر ورفاقـه.[4]

ثالثًـا، جادلـت القيـادة العسـكرية بأنـه لـو أخـذ عبد النـاصر برأيهـم وضرب إسرائيـل أولًا، لـكان النـصر مضمونًـا. لكنـه بـدلًا مـن ذلـك رفـض خططهـم للضربـة الأولى، وأعطـى إسرائيـل المبـادرة لاسـترضاء الأمريكيـين. وقيـل إن صدقـي محمود قائد سـلاح الجو توسـل إليـه خـلال اجتماعهـم الأخـير في 2 يونيـو للسـماح لـه بشـن غـارة جويـة اسـتباقية، لكـن الرئيـس صرخ في وجهـه قائـلًا: "مـا دمـت لا تسـتطيع كسـب الحـرب ضد أمريـكا، فاصمت واتبـع الأوامـر". وقـال قائـد الدفـاع الجـوي اللـواء إسـماعيل لبيـب، إن صدقـي محمـود عـاد في ذلـك اليـوم إلى القيـادة العامـة والدمـوع في عينيـه، وهـو يعلـم جيـدًا أن تلقـي الضربـة الأولى، كـما أصر الرئيـس، سـيدمر الجيـش. ويقـول إن الحكومة هـي التي رفضت طلباتـه المتكـررة للحصـول عـلى تمويـل لبنـاء ملاجـئ إسـمنتية للطائرات ومنشـآت الـرادار.

رابعًـا، اتهمـت الحملـة الدعائيـة الرئيـس عبـد النـاصر بتشـجيع عامـر في 6 يونيـو عـلى إصـدار الأمـر بإخـلاء سـيناء. كـما زعـم القائـد مرتجـي، بـأن المشـير اعـترف لـه بـأن الرئيـس هـو مـن دفـع باتجـاه الانسـحاب المبكـر، فيـما قـال عبـد السـتار أمـين- سـكرتير عامـر- بأنـه سـمعهما يتوافقـان عـلى قـرار الانسـحاب.[5]

1- وجيه أبو ذكري، مذبحة الأبرياء، ص 380-397.

2- عبد الرزاق السنهوري، السنهوري من خلال أوراقه الشخصية، القاهرة: دار الشروق، 2005، ص 314.

3- نظريـة سياسـية قائمـة عـلى اسـتخدام القـوة العسـكرية أو الاقتصاديـة للتأثـير عـلى تصرفـات وقـرارات الحكومـات الأخـرى. (المترجـم)

4- مراد غالب، مع عبد الناصر والسادات، ص 124.

5- وجيه أبو ذكري، مذبحة الأبرياء، ص 378-379، ص 403، ص 442-444.

خامسًا، أشرف المسؤولون الأمنيون على توزيع خطاب استقالة عامر عام 1962، والذي طالب فيه عبدَ الناصر بإحلال الديمقراطية محل الدكتاتورية التي أقامها قبل أن تتسبب بكارثة.[1]

أخيرًا، لام من تبقى من الضباط المحترفين- الذين يكرهون عامر وزمرته- عبد الناصر على تسييس الجيش. فهوسه بالأمن- من وجهة نظرهم- هو الذي أوجد أجهزة استخبارات متنافسة ومكَّنها من السيطرة على المؤسسة العسكرية، مما سمح لها بترقية الضباط على أساس الولاء لا الجدارة. ففي عام 1967 وحده، سُرِّح مئة وثلاثة وسبعون ضابطًا كفؤًا بسبب الشك في ولائهم. كما أن تركيز أجهزة الأمن المختلفة على منع أي انقلاب عسكري، والتجسس على القيادة السياسية، صرف انتباهها عن مهامها الأصلية المتمثلة في مكافحة التجسس الأجنبي. أما الخطأ الأكبر بالنسبة لهم كان الفشلَ في معرفة قدرة القاذفات المقاتلة الإسرائيلية الجديدة على الطيران على ارتفاعات منخفضة ما منع الرادار المصري من رصدها. وألقى الجمسي باللوم على عبد الناصر لعدم إجراء إصلاح شامل للقيادة العسكرية بعد أدائها السيء في حرب العام 1956.[2] وبالنظر لكون العديد من الضباط غير المسيَّسين أيدوا انقلاب عبد الناصر بسبب الهزيمة المهينة عام 1948، فإن فكرة عودة إسرائيل والغرب لنصب فخ لمؤسستهم كانت أمرًا لا يطاق.

في مقابل هذه الحملة المؤيدة لعامر، بدا أن معاوني الرئيس في حيرة من أمرهم، فقد ارتكب خطأ كبيرًا حين فشل في القبض على المشير ومعاونيه فور وقوع الهزيمة، فمنحهم بذلك المساحة الكافية للمناورة والتآمر عليه، وبرَّأهم ضمنيًا من مسؤوليتهم عن الهزيمة، وإلا لما تركهم خارج السجن. بالإضافة إلى ذلك، حين علم من مصادره الاستخبارية أن حملة عامر الدعائية تحرض عليه الضباطَ والجنودَ العاديين وتؤلبهم ضده، اقترح أن يسامحه هو وشمس بدران وصلاح نصر، "الثلاثي الشيطاني الذي أدار دولة داخل الدولة في مصر دون علمه أو موافقته"، فيما لو قبلوا بمناصب أقل نفوذًا- كمنصب نائب الرئيس لعامر مثلًا.[3]

1- سامي شرف، عبد الناصر: كيف حكم مصر؟، ص 160-161.

2- Gamasy, October War, 83.

3- Aburish, Nasser: The Last Arab, 267.

شجَّع ترددُ عبد الناصر حلفاء المشير على المضي قدمًا في حملتهم، والانتقال من مرحلة الافتراء إلى الفعل. وحثَّه مساعدوه الأمنيون على رفض أي مبادرة للمصالحة بينه وبين الرئيس- بما في ذلك عرضه الأخير بالعفو العام- وبدأ في التخطيط لمؤامرة للاستيلاء على السلطة. وكما كان متوقعًا، قاد الثلاثي الأمني (شمس بدران وصلاح نصر وعباس رضوان) المتآمرين. وفي 10 يونيو، نقل صلاح نصر عامر إلى أحد منازل المخابرات الآمنة في قلب القاهرة، ولم يُسمح له بالعودة إلى بيته إلا بعد أن حوَّله بدران ورضوان إلى حصن تحرسه فصيلتان من القوات الخاصة مع بعض قطع المدفعية، بالإضافة إلى ثلاثمئة رجل من المدنيين من مسقط رأس عامر في صعيد مصر مسلحين بالرشاشات والقنابل اليدوية. ثم ناشدوه تنفيذَ انقلاب على عبد الناصر، حيث خاطبه اللواء عثمان نصار قائلًا: "نناشدك ألا تمنح هذا الرجل سلطة علينا... لن يتوانى عن إذلالنا وتدميرنا".[1] في 11 يونيو، اقتحم ستمئة ضابط (بينهم خمسون عميدًا ومقدم) مقر القيادة العامة باثنتي عشرة عربة مصفحة للشرطة العسكرية مهددين بطرد فوزي، ورددوا هتافات: "لا قائد إلا المشير!" ثم توجهوا إلى منزل المشير ليعلنوا ولاءهم له. فور علمه بالحادثة، قام عبد الناصر بفصل ثلاثين من كبار الضباط، بعضهم من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة المكون من اثني عشر عضوًا[2]، لكن هذا لم يكن كافيًا.

حاول صلاح نصر الحصول على دعم الولايات المتحدة للإطاحة بعبد الناصر، فاتصل في 26 يونيو بوكالة المخابرات الأمريكية المركزية CIA عبر قناة استخباراتية إيطالية، وادعى أن المؤسسات العسكرية والاستخباراتية في مصر- على عكس عبد الناصر- مستعدة للاعتراف بإسرائيل وتغيير النظام الاقتصادي، لقاء المساعدة في التخلص منه ومن أعوانه. ورغم العداء الأمريكي لعبد الناصر، فقد أوصى مكتب الاستخبارات والبحوث بوزارة الخارجية الأمريكية بضرورة التعامل بحذر مع اقتراح صلاح نصر إذ يمكن أن تكون هذه محاولة مصرية للتلاعب بالولايات المتحدة للانتقام من دورها في حرب عام 1967.[3] لذلك، قرر رجال المشير عامر المضي قدمًا دون دعم أمريكي.

1- حسني، شمس بدران، ص 155.

2- فوزي، حرب الثلاث سنوات، ص 166-168.

3- Sirrs, History, 105.

قضت خطة الانقلاب- التي وضعها نصر وبدران- أن ترافق وحدات خاصة المشير إلى مقرهم قرب قاعدة أنشاص الجوية قرب القاهرة، ونقله من هناك إلى القيادة الشرقية على الضفة الغربية لقناة السويس، حيث يتركز معظم الجيش. فهناك- على حد تعبير قائد قاعدة أنشاص الجوية اللواء تحسين زكي، سيحمي الجيش عامر بينما يعمل المظليون بقيادة جلال هريدي على تحييد الحرس الجمهوري في العاصمة، ويساعدون عناصر المخابرات العامة في اعتقال الرئيس عبد الناصر وأنصاره. في هذه الأثناء، يوجه عامر خطابًا للشعب، يوضح فيه مسؤولية الرئيس عن الهزيمة، ويعلن الجهاد تحت قيادته لتحرير سيناء.(1)

أعد المقربون من المشير الخطاب العام الذي بدأ بالوعد "بكشف الحقائق الخفية وراء الهزيمة وانتشال الأمة المصرية من هذا الكابوس... إذ لا يحق لأحد خداع الشعب المصري في هذه المرحلة". ثم تحدث الخطاب عن أمر عبد الناصر بتعبئة 14 مايو لتخفيف الضغط على سوريا، وأنه رفض بعد ذلك خطة عامر لتوجيه ضربة استباقية ضد إسرائيل، وبدلًا من ذلك "أصاب القيادة العليا بأكملها بالذهول" حيث أصدر أوامره في 2 يونيو بإعادة تموضع القوات في سيناء بشكل غير عملي -من تموضع هجومي إلى موقف دفاعي في ثلاثة أيام- وأمر القوات الجوية بتلقي الضربة الإسرائيلية بشكل سلبي. وأشار الخطاب أيضًا إلى تخلي القوى العظمى عن مصر: فتخلى السوفييت عن تعهدهم بالقتال إلى جانب مصر، وخدعت الولايات المتحدة عبد الناصر بزعمها أنها ستحل النزاع سلميًا إذا لم يبادر الجيش المصري بالهجوم. واختتم خطابه قائلًا: "إنها مؤامرة جيوسياسية ضدنا، ثم دعا المصريين إلى حمل السلاح لاستعادة أراضيهم التي خسروها.(2)

كانت الخطة متماسكة، لكن ترددَ عامر هو ما أَخَّرَ تنفيذها. يُرجع البعض سبب هذا الفشل إلى عدم كفاءة الجيش: "فالجيش الذي لم يستطع تنظيم نفسه لخوض الحرب، لم يكن أيضًا قادرًا على فعل ذلك الآن".(3) قال عشرات الضباط الذين تجمهروا حول منزله لعدة أيام بلا هدف إنه بدا غير مستعد نفسيًا للإمساك

1- حماد، أسرار ثورة 23 يوليو، ص 1345.

2- رفعت سيد أحمد، ثورة الجنرال، ص 925-933.

3- Amos Perlmutter, Egypt: The Praetorian State, New York: Transaction Publishers, 1974, 184.

بالسلطة، رغم دعم ستمئة ضابط له على الأقل. ولكنه تحت الضغط الشديد من صلاح نصر وبدران اجتمع معهما حيث حددوا يوم 27 أغسطس موعدًا للتنفيذ.[1] يُرجَّح أن عامر- بالنظر إلى تاريخ علاقته مع عبد الناصر- توقع منه أن يستسلم كما كان يفعل دائمًا منذ عام 1956 حتى تلك الأيام. ولعل هذا هو سبب قبوله دعوة عبد الناصر للقاء من أجل تسوية الخلاف بينهما سلميًا. ورغم اعتراض مستشاريه الأمنيين الشديد- الذين اشتموا رائحة الغدر، خاصة وأن الدعوة سُلِّمَت من قبل السادات قبل يومين فقط من الانقلاب المخطط له- فقد اعتقد أن عبد الناصر بات مستعدًا أخيرًا لإصلاح الأمور وإعادة تعيينه قائدًا عامًا.[2] لكنه حينها خسر فرصته الأخيرة، وباتت الكرة الآن في ملعب الرئيس.

قبل أيام من تنفيذ الانقلاب، شعر رجال أمن عبد الناصر بنيّات عامر وبدأوا التحركَ على الفور. فقد تلقى مكتب المعلومات التابع للرئيس بلاغًا من قبل مخبرين متمرسين، أحدهم عميل في المخابرات العامة وأربعة آخرون ضباط في سلاح الجو والمدفعية، بالإضافة إلى طباخ عامر الشخصي. عند علمهم بالمؤامرة، نصحوا الرئيس بالتأكد على الفور من ولاء بعض المسؤولين وهم: قائد الحرس الجمهوري الفريق محمد الليثي ناصف، ومدير المخابرات الحربية المعين حديثًا محمد صادق، قائد الشرطة العسكرية الجديد اللواء سعد عبد الكريم، ورئيس جهاز المباحث العامة بوزارة الداخلية حسن طلعت. كانت الخطوة التالية هي تشكيل فريق عمل خاص للتخطيط لهجوم مضاد، ضمَّ رجل الأمن زكريا محي الدين ورئيس المخابرات العامة ووزير الإرشاد القومي السابق أمين هويدي ووزير الداخلية شعراوي جمعة، ورئيس الأركان محمد فوزي ومدير مكتب الرئيس للمعلومات سامي شرف.

عقد الفريق اجتماعاته بعد منتصف الليل في نادٍ رياضي لتحاشي مراقبة المخابرات العامة، وبعد أول لقاءين قدموا لعبد الناصر خطة أطلقوا عليها اسم "العملية جونسون". كانت الخطة- كما وردت في مذكرات سامي شرف- بسيطة:

أولًا، لا بد من استدراج عامر للخروج من معقله واعتقاله في مكان بعيد، فهو يتصرف تحت

1-Aburish, Nasser: The Last Arab, 271-274.

2- السادات، البحث عن الذات، ص 250.

تأثير مساعديه الأمنيين، ولا يمكن لمن حوله أن يتصرفوا بدونه إذ أنه يتمتع بكاريزما كبيرة.

ثانيًا، اعتمادًا على شخصيته العاطفية واعتقاده بأن عبد الناصر سيتراجع في النهاية، فمن المرجَّح أن يقبل أي دعوة لتهدئة الأمور مع صديقه، خاصة إذا أُرسلت الدعوة عبر شخص يثق به مثل صديقه السادات الذي سيلمِّح له بأن الرئيس يشعر بأنه محاصر وأنه مستعد لتقديم تنازلات.

ثالثًا، بمجرد أن تقبض الشرطة العسكرية عليه، تقتحم قوة من الحرس الجمهوري- بقيادة فوزي- قصره الذي يخضع لحراسة مشددة.

رابعًا، وعلى الفور، سيعتقل ضباط المخابرات الحربية ووزارة الداخلية المتآمرين قبل أن يعرفوا مصير قائدهم.

خامسًا، بعد تغييب عامر ومعاونيه عن المشهد سيفقد الجيش قدرته على التجمُّع لتنفيذ مؤامرة أخرى.

سادسًا، يُعيَّن أمين هويدي وزيرًا للحربية، وسيسيطر على جهاز المخابرات العامة (الذي ساعد في تأسيسه وتولى فيه منصب نائب المدير في عام 1957) عبر رجاله.

سابعًا، يقوم فوزي وهويدي بتطهير الجيش والمخابرات من الموالين لعامر، وإصدار قوانين لإعادة هيكلة كل من القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية. وسيكون الهدف النهائي نزع الطابع السياسي عن الجيش وإعادة توجيه الأجهزة الاستخبارية من التجسس على الداخل إلى التجسس الخارجي.(1)

نُفِّذَت الخطة بنجاح، ووصل المشير إلى منزل الرئيس عبد الناصر في 24 أغسطس 1967 الساعة 7:00 مساء. وبعد اجتماع استمر لأكثر من عشر ساعات علت فيه الأصوات، نقل زكريا ومعاونوه عامر إلى مكان مجهول تحرسه الشرطة العسكرية، واستولى فوزي وقواته على قصر عامر بعد حصار دام أربع ساعات حدثت فيها مناوشة قصيرة فاعتقلوا أتباعه- ومن بينهم بدران ورضوان- وصادروا ثلاث عشرة شاحنة محملة بالأسلحة والذخيرة. بعد ساعات من طلوع الفجر، تولى هويدي رئاسة المخابرات العامة، وأصدر على الفور أوامر باعتقال 148 ضابطًا من الجيش

1- شرف، عبد الناصر: كيف حكم مصر؟، ص 160-175.

و18 من ضباط المخابرات- بمن فيهم رئيس الجهاز صلاح نصر. في 13 سبتمبر، نُقل عامر إلى منزل آمن تابع للمخابرات العامة قرب الأهرامات، حيث قيل إنه انتحر بعد ابتلاع حبة سامة أعطاه إياها صلاح نصر تحسبًا لفشل خطتهم وفق ما أفاد به فريق الطب الشرعي الذي فحص جثته.[1] بعد ستة أيام من وفاته، قُبض على 181 ضابطًا ومدنيًا آخر بزعم التخطيط للانتقام لمقتله".[2]

قد يتساءل المرء: لماذا لم يبادر باقي ضباط الجيش لإنقاذ قائدهم المحبوب ومعاونيه وتوطيد الحكم العسكري أكثر؟ الأكيد أن المشير كان له أنصار في الجيش رغم الهزيمة في الحرب، فقد غضب العقيد محمد سليم- الذي قاتل في حرب عام 1967 وبعدها في حرب عام 1973- لوفاته، إذ يتحدث قائلًا:

"كان للجيش تحت قيادة المشير عامر طابعه المستقل، فقد كان أقوى من الرئيس بل وأقوى مكون من مكونات النظام. استخدم عبد الناصر هزيمة 1967 ذريعة للتخلص منه، فسممه ووضع عدوه اللدود محمد فوزي قائدًا للجيش بدلًا منه مع تفويض صريح بقمع القوات المسلحة وإجبارها على الخضوع. لكن فوزي ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ لم يكتفِ بتطويع الجيش، بل تخلص من أي ضابط صاحب كبرياء أو كرامة، وأذل الآخرين".[3]

إذن ما الذي منع الجنود من العودة؟ يصف العقيد عبد العزيز البتشتي، الذي خدم في الجبهة عام 1967، الوضع العام داخل الجيش قائلًا: "يتخلى الجنود عن قادتهم دون مقاومة، إذا تخلى قادتهم عنهم في الحرب".[4] وصف قائد لواء بالجيش عام 1967 ووزير الحرب المستقبلي كمال حسن علي كيف كان هو ورفاقه ينظرون إلى رجال عامر على أنهم ضباط دون المستوى لا يقارنون بالمفوضين السياسيين في الجيش السوفيتي... إنما هم طبقة حاكمة جديدة داخل الجيش"، وأشار إلى أنهم اعتادوا ترهيب رفاقهم عبر تهديدهم بالإبلاغ عنهم على أنهم يشكلون خطرًا

1- فوزي، حرب الثلاث سنوات، ص 174- 175، هويدي، خمسين، ص 249-275.

2- Brooks, Shaping Strategy, 112.

3- مقابلة مع العقيد محمد سليم.

4- عبد العزيز البتشتي، "الثعابين"، المكتب المصري الحديث، 2006، ص 17.

أمنيًـا.[1] لـذا، رغـم أن عامـر ونخبتـه الأمنيـة اشـتروا ولاء عـدد كبـير مـن الضبـاط، إلا أن الشريحـة الأوسـع منهـم رأت بوضـوح كيـف أدى تسـييس الجيـش والفسـاد إلى تراجـع المؤسسـة ككل، وقـد اعتقـد الكثـير منهـم أن ذلـك "لـن يحـدث مـرة أخـرى مطلقًـا!"

كانـت هـذه فرصـة عبـد النـاصر للهيمنـة عـلى النظـام قبـل أن تسـتعيد القـوات المسـلحة توازنهـا. فبعـد تغلبـه عـام 1967 عـلى منافسـيه، بـدأ عمليـة تحويـل مـصر مـن دولـة عسـكرية إلى دولـة أمنيـة. أدرك القـادة السياسـيون والأمنيـون في مـصر أن الاعتـماد عـلى جيـش قـوي للغايـة سـيف ذو حديـن، فبإمـكان الجيـش تحصـين النظـام أمـام أي ثـورات متوقعـة، لكنـه قـد يجعـل النظـام رهينـة أيضًـا، وقـد أوضحـت ذلـك تجربـة عبـد النـاصر المريـرة مـع الضبـاط خـلال مواجهاتـه مـع الرئيـس نجيـب والمشـير عامـر. أمـا الآن، فلـن يُسـمح مطلقًـا للقـوات المسـلحة بتكويـن مثـل هـذا النفـوذ السـياسي. ولـذا، بـدأ منـذ عـام 1967 التراجـع عـن تسـييس الجيـش- والـذي سـبق أن بـدأ في عـام 1952. وبقـدر مـا كان أداء الجيـش في الحـرب كارثيًـا، فقـد أتـاح لعبـد النـاصر فرصـة ذهبيـة للتخلـص مـن شـبكة عامـر وتقليـص دور الجيـش في السياسـة لاحقًـا.

أنشـأ أمـين هويـدي- بصفتـه المزدوجـة كوزيـر للحربيـة ومديـر للمخابـرات العامـة- لجنـة لتقـصي الحقائـق للتحقيـق في أسـباب هزيمـة 1967. وعَـزَت اللجنـة الهزيمـة إلى "فقـدان القيـادة السياسـية السـيطرة عـلى الأجهـزة العسـكرية والأمنيـة التـي تصرفـت كمؤسسـات مسـتقلة وغـير خاضعـة للرقابـة ومكتفيـة ذاتيًـا".[2] وبـين نوفمـبر 1967 وفبرايـر 1968، تحركـت القيـادة السياسـية بشـكل حاسـم لسـد هـذه الفجـوة: فشـكّل عبـد النـاصر لجنـة مـن اثنـي عـشر عضـوًا برئاسـة زكريـا للتخلـص مـن أتبـاع عامـر، فسُـرح أكـثر مـن ألـف ضابـط مـن الجيـش وثلاثمئـة مـن عنـاصر المخابـرات العامـة، واتُّهـم تسـعون متآمـرًا منهـم بالخيانـة، منهـم شـمس بـدران وصـلاح نـصر وعبـاس رضـوان وأعضـاء المجلـس الأعـلى للقـوات المسـلحة التابـع لعامـر، وحُكـم عليهـم بالسـجن المشـدد.[3]

1- كمال حسن علي، مشاوير العمر، ص 117.

2- أمين هويدي، خمسون عاما من العواصف، ص 190-191.

3- حمادة حسني، شمس بدران، ص 143-151.

وفي أكتوبر 1967، قدم هويدي للرئيس مذكرة طويلة بعنوان "إعادة تنظيم العمل في الأجهزة العليا بوزارة الحربية". أكدت المادة الخامسة من المذكرة على طرق تمكين الرئيس ووزير الحربية من خلال السيطرة على ميزانية الدفاع وشراء الأسلحة وكافة النفقات وشؤون أفراد القوات المسلحة. بينما اقترحت المادة التاسعة تقسيم السلطة في الجيش بين القائد الأعلى (الرئيس) ورئيس الأركان ووزير الحربية. في 25 يناير أقر القانون 4 لعام 1968 المعنون بـ "السيطرة على شؤون الدفاع والقوات المسلحة" هذه الاقتراحات، بالإضافة إلى منح الرئيس السيطرة على جميع التعيينات العسكرية وصولًا إلى رتبة عقيد، فألغى عبد الناصر رتبة المشير وقلص عدد من يحملون رتبة فريق ولواء بأكثر من النصف. والأهم من ذلك أنه حل مكتب القائد العام للقوات المسلحة- مركز التحكم لسلطة عامر- وأعاد هيكلة القيادة العامة بحيث ربط رؤساء الهيئات والفروع العسكرية الرئيسية مباشرة بمنصب الرئيس، وأصبح وزير الحربية ممثل رئيس الجمهورية في القوات المسلحة لا العكس. كما حل عبد الناصر المباحث الجنائية العسكرية، التي شكلها عامر لإشراك الجيش في التحقيقات الجنائية المدنية. ثم شكل مجلس الدفاع الوطني عام 1969 برئاسة رئيس الجمهورية ووزراء الحربية والخارجية والداخلية وقادة المخابرات مع قادة آخرين يتولون مناصب إستراتيجية أخرى، وأسندت إليها مهمة رسم الإستراتيجية الجيوسياسية لمصر- ما أضعف سلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.[1]

ولتعزيز قبضة رئيس الجمهورية أكثر، أنشأ هويدي قسمًا خاصًا داخل المخابرات العامة لتولي مهام مكتب القائد العام المُنحَل حينها لرصد الاتجاهات السياسية داخل القوات المسلحة. ثم عمل في جهاز المخابرات العامة، فتمكن خلال ثلاث سنوات من إصلاح وإعادة تنظيم قطاع الاستخبارات وإعادة توجيهه من التجسس على المصريين إلى التجسس على القوى الأجنبية، وإسناد مهمة الرقابة الداخلية إلى وزارة الداخلية والمباحث العامة التابعة لها. وهكذا ألقى عبد الناصر في 3 مارس سنة 1968

1- هويدي، خمسون عامًا من العواصف، ص 438- 451. كان النجاح الأول للقسم هو فضح المحاولات السوفيتية لنشر الشيوعية في سلاح الجو، في تقرير قدم لعبد الناصر في 21 مايو 1970 (هويدي، خمسون عامًا من العواصف: ما رأيته قلته، 305-6).

خطابًا للاحتفال "بسقوط دولة المخابرات".[1] أخيرًا، انتزع الاتحاد الاشتراكي العربي السيطرة على ثلاثمئة وسبع وستين شركة تابعة للقطاع العام من الموالين لعامر.

بعد هذه الخطوات الدراماتيكية أصدر الرئيس عبد الناصر بيان 30 مارس، الذي ألقى باللوم في هزيمة 1967 على التركيبة العسكرية- الاستخباراتية، وتعهد بإبعاد الجيش عن الشأن السياسي وإنشاء نظام سياسي من خلال دستور جديد، صيغ لاحقًا نهاية عام 1970، وإن لم يُصادَق عليه إلا بعد أشهر.

ثمة مؤشرات عديد تدل على جديته في الوفاء بهذه الوعود، فقد انخفضت نسبة الضباط في مجلس الوزراء من 66% عام 1967 إلى 21% في عام 1970، وتراجع العدد في مجلس أمناء الاتحاد الاشتراكي العربي من 75% في عام 1962 إلى 43% في عام 1970.[2] كما أن المعينين الجدد في القيادة العليا كانوا جنودًا محترفين معروفين استاءوا لفترة طويلة من تقديم عامر ومن معه للولاء على عنصر الكفاءة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك تعيين أحمد إسماعيل في مارس 1969 رئيسًا للأركان، وعبد الغني الجمسي قائدًا لجبهة قناة السويس، وسعد الدين الشاذلي قائدًا لوحدات المظليين. وهؤلاء الثلاثة هم من قادوا الجيش المصري في حرب أكتوبر عام 1973. كما عُين حافظ إسماعيل- سكرتير عامر العسكري المهمَّش الذي طلب في عام 1960 نقله إلى وزارة الخارجية بعيدًا عن أزمات مكتب القائد العام- في أبريل 1970 مديرًا لجهاز المخابرات العامة.

كافأ عبد الناصر في عام 1970 اثنين من أنصاره، فعيَّنَ حليفه القديم محمد فوزي وزيرًا للحربية، ومدير المخابرات الحربية المخلص له محمد صادق رئيسًا للأركان. وبغض النظر عن صدق توجهه بنقل الجيش نحو مستويات أعلى من الاحترافية، إلا أن هذه التعيينات تشير إلى أنه لم يأمن جانب الجيش تمامًا أو أنه ظل أسيرًا لنصائح معاونيه الأمنيين.

مع بدء تهميش الجيش سياسيًا، بات الرئيس أمام خيارين: إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام أو إيجاد ضامن آخر لاستقراره. في بيان 30 مارس، أشار الرئيس إلى

1- Sirrs, History, 109.

2- مجدي حماد، المؤسسة العسكرية والنظام السياسي المصري، ص 35-36.

تصميمه على متابعة المسار الأول، لكن سرعان ما استُبعِدَ هذا الخيار عمليًا من خلال التكوين المؤسسي الذي حكم مصر لمدة عقدين تقريبًا. ونظرًا لحل مكتب القائد العام وإعادة توجيه جهاز المخابرات العامة نحو جمع المعلومات الاستخبارية عن الدول الأجنبية، وتوجيه الشرطة العسكرية نحو إنفاذ القوانين في القوات المسلحة، باتت أنشطة جهاز المخابرات العامة تقتصر على مكافحة التجسس، والتجسس على الجهات الأجنبية، بينما حافظت وزارة الداخلية على دورها عبر المباحث العامة، واستمر مكتب الرئيس للمعلومات الخاص برئيس الجمهورية، والاتحاد الاشتراكي العربي ذو التوجه الأمني، مع التنظيم الطليعي السري التابع له في أداء مهامهم.

بعد فترة قصيرة من التخبط، استقر أمر عبد الناصر- بضغط ممن حوله- على الحفاظ على النظام الاستبدادي، واستبدال الحماية العسكرية بنظام أمني قوي، واتخذ خطوة كبيرة في هذا الاتجاه عبر إنشاء قوات الأمن المركزي بداية عام 1969، والتي بلغ تعدادها في عام 1970 مئة ألف من مجندين عسكريين أُلحقوا بوزارة الداخلية- وهو ترتيب غير معتاد أبدًا. فرغم أن المباحث العامة ومكتب الرئيس للمعلومات هما المسؤولان الوحيدان آنذاك عن المراقبة والتحقيقات، إلا أنهما عاجزان عن إخماد أعمال الشغب في الشوارع، وهي مهمة كانت تتولاها الشرطة العسكرية في السابق. أما الآن، وبعد أن أراد عبد الناصر عدم الاعتماد على الجيش، كان عليه أن ينشئ قوة شرطة شبه عسكرية تقوم بهذه المهمة. ولذا، أنشأ قوات الأمن المركزي لتجنب اللجوء للجيش في السيطرة على أحداث الشغب.[1]

صعود أركان الحكم الجديد

مع إبعاد الجيش وظهور مؤسسات الأمن المدنية، بات عبد الناصر جاهزًا ليكرِّس نفسه بالكامل لحرب التحرير القادمة. وفي 1 يوليو 1967- حيث لم تكد تمضي ثلاثة أسابيع على الهزيمة- بدأت مصر حرب استنزاف شرسة مع القوات الإسرائيلية في سيناء استمرت حتى توقيع وقف إطلاق النار في أغسطس 1970 ليلتقط الطرفان أنفاسهما قليلًا.

1- Robert Springborg, Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order, Boulder, CO: Westview Press, 1989, 101.

كان البند الأول في جدول أعمال عبد الناصر يقضي بإعادة توجيه السياسة الخارجية المصرية من عدم الانحياز إلى أي من القطبين الشرقي والغربي إلى تحالف وثيق مع الاتحاد السوفيتي- ما سيكون له تأثير كبير على توازن القوى المحلي. لكن لماذا تخلى عن عملية التوازن التي اعتبرها دائمًا حجر الزاوية في سياسته الخارجية وانحاز إلى جانب الروس؟

إن أفضل ما قيل في وصف حرب 1967 ما قاله الرئيس الفرنسي شارل ديغول بأنها "تنفيذ إسرائيلي لحرب أمريكية".[1] طوال الستينيات، شعر عبد الناصر أنه ذهب بعيدًا في محاولاته لكسب تعاطف الولايات المتحدة، وما مراسلاته الطويلة والودية مع جون كينيدي إلا مثالٌ على ذلك. كما قدم لفتة تصالحية أخرى في عام 1965 عبر استبدال علي صبري- الذي اعتقد الأمريكيون أنه رجل موسكو القوي في القاهرة- بزكريا الموالي لأمريكا كرئيس للوزراء. بعد أيام قليلة من التعديل الوزاري، أبلغ عبد الناصر السفير الأمريكي صراحة بأمله في أن تسير العلاقات بين الجانبين بعد هذا التغيير سيرًا سلسًا.[2]

ومع ذلك، واصل الرئيس جونسون خططه الحازمة ضد القوات المصرية في اليمن. كما أنه- بتأثير من صقور السياسة الخارجية الأمريكية كالأخوين روستو (والت، مستشار الأمن القومي، وشقيقه يوجين، الذي شغل منصب وكيل وزارة الخارجية)، رأى أن عبد الناصر ما هو إلا دمية سوفييتية يجب التخلص منها.

بعد الحشد المصري للقوات في سيناء في مايو 1967، أكد رئيس وكالة المخابرات المركزية ريتشارد هيلمز لجونسون أن النصر الإسرائيلي سيدمر عبد الناصر، أو على الأقل سيحد من قدرته على فرض سطوته إقليميًا. بعد ذلك، عُقد في 26 مايو اجتماع حاسم في البنتاغون جمع وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان بوزير الدفاع الأمريكي ورئيس هيئة الأركان المشتركة ومدير وكالة المخابرات المركزية، لمناقشة المعركة القادمة. اتفق المخططون الإستراتيجيون على أن النصر الإسرائيلي السريع يعتمد على قدرة تل أبيب على أن تبادر بالضربة الأولى قبل مصر.

1- هيكل، حرب 1967، ص 914.

2- المرجع السابق، ص 245.

في اليوم التالي، أرسلت الولايات المتحدة برقية إلى عبد الناصر تعده فيها بالمساعدة في التفاوض على تسوية سلمية إذا امتنعت مصر عن الهجوم أولًا. وفي 30 مايو سافر رئيس الموساد مئير عميت سرًا إلى واشنطن للحصول على ضوء أخضر واضح من وزير الدفاع روبرت مكنمارا ومدير الاستخبارات هيلمز لبدء العمليات العسكرية.[1] قدم المفاوض الأمريكي المخضرم وليام كوانت رواية مغايرة بعض الشيء لما حدث خلال ذلك الاجتماع، مدعيًا أن جونسون حاول في البداية ثني الإسرائيليين عن شن الضربة الأولى، ولكن في نهاية مايو أدرك الرئيس الأمريكي أن "الوسيلة الواقعية الوحيدة لإقناع إسرائيل بعدم التصرف بمفردها هي شن أمريكا عملًا عسكريًا أحادي الجانب لإعادة فتح مضيق تيران. لكن جونسون لم يكن مستعدًا للقيام بذلك بسبب الكونجرس. لذا، أذعن لقرار إسرائيل بشن حرب استباقية وتأكد من أنهم يعرفون مسبقًا أنه ما دام في منصبه فلن يتكرر الضغط الأمريكي عليها على غرار ما حدث أثناء أزمة السويس عام 1956. وفي الأيام الحاسمة التي سبقت اتخاذ إسرائيل قرار الحرب، تحول موقف واشنطن من الرفض إلى القبول الحذر".[2]

في 3 يونيو، أرسلت الولايات المتحدة السفير تشارلز بوست من وزارة الخارجية، ومستشار جونسون الشخصي روبرت أندرسون، كمبعوثين منفصلين إلى القاهرة لطمأنة مصر بأن إسرائيل لن تبدأ الحرب من جهتها، ودعيا زكريا للقاء جونسون في 5 يونيو للتوصل إلى حل وسط. في الليلة التي سبقت الحرب، طلب يوجين روستو من سفير مصر في واشنطن طمأنة عبد الناصر أن "إسرائيل لن تبدأ الأعمال العدائية أبدًا".[3] لذا، لا عجب في شعوره بأن الولايات المتحدة خدعته، فضلاً عن كونها غدرت به.

لكن الخداع الدبلوماسي لم يكن الشيء الوحيد الذي أغضب عبد الناصر، ولا الدعم الأمريكي النشط لإسرائيل خلال المعركة عبر المساعدة في التجسس والتشويش على الاتصالات المصرية فاجأه. لكن ما أغضبه فعلًا هو رد الفعل الأمريكي تجاه

1- Browne, "Six Days of War," 74; Dunstan, The Six Day War 1967, 19.

2- William B. Quandt, "Lyndon Johnson and the June 1967 War, What Color Was the Light?" Middle East Journal 46 (2), 198–228 (1992).

3- Gamasy, October War, 30–33.

التجاوزات الإسرائيلية في الحرب. وقد علم أن الإدارة الأمريكية طلبت صراحةً من إسرائيل الابتعاد عن الضفة الغربية التي كانت تحت سيطرة حليف أمريكا الوثيق الملك حسين ملك الأردن، ومرتفعات الجولان التي سيدفع احتلالها سوريا إلى أحضان السوفييت. لكن الإسرائيليين لم يكتفوا بتجاهل هذه المطالب فحسب، بل استبقوا أي جهد أمريكي لإيقافهم ومنعهم فقصفوا سفينة التجسس "يو إس ليبرتي" التابعة للبحرية الأمريكية في 8 يونيو، ما أسفر عن مقتل 34 بحارًا وإصابة 171 آخرين.[1] أثبتت هذه الحادثة لعبد الناصر بأن الولايات المتحدة لا تمتلك نفوذًا على إسرائيل مطلقًا، وأنه إذا أراد استعادة سيناء فعليه القتال من أجلها باستخدام كل المساعدات التي يمكنه الحصول عليها، والروس وحدهم هم من عرضوا عليه المساعدة حينها.

لم يقدم السوفييت لمصر أسلحة هجومية جديدة فقط (كدبابات T-62، وقاذفات Tu-16 ومقاتلات MiG-21 المعدلة)، بل وعدوا عبد الناصر خلال زيارته لموسكو في يناير 1970، بتقديم نظام دفاع جوي متكامل من صواريخ "سام -6" التي لا تستطيع مصر بدونها أن تدخل حربًا أخرى، كما قرروا- في "لفتة عسكرية صريحة"- إرسال الطيارين والفنيين والمدربين الروس للمساعدة في إعادة بناء الجيش المصري وتشغيل دفاعاته الجوية.[2] كان بضع عشرات من المدربين قد وصلوا مصر رفقة الدفعة الأولى من الأسلحة السوفيتية في عام 1957، لكن هذا العدد بلغ مع الشحنات الجديدة ثلاثة آلاف مدرب عام 1967، ثم خمسة عشر ألفًا عام 1970، وصولًا إلى عشرين ألف خبير بحلول عام 1972.[3] في المقابل، كان على عبد الناصر بالطبع أن يقدم بعض التسهيلات للأسطول السوفيتي الخاص بالبحر المتوسط في مينائي الإسكندرية وبور سعيد، بالإضافة إلى خمس قواعد جوية موزعة في جميع أنحاء البلاد.[4]

1- James Scott, The Attack on the Liberty: The Untold Story of Israel's Deadly 1967 Assault on a U.S. Spy Ship, New York: Simon & Schuster, 2009.

2- Gamasy, October War, 117.

3- McDermott, Egypt from Nasser to Mubarak, 155–63.

4- Saad El-Din Shazly, The Crossing of the Suez: The October War (1973), London: Third World Centre for Research and Publishing, 1980, 71.

انشـغال عبـد النـاصر بالاسـتعدادات للحـرب أجـبره عـلى تكليـف مرؤوسـيه الأمنيـين والسياسـيين بالشـؤون الداخليـة. وقـد مهـد تفكيكـه لنفـوذ المخابـرات العامـة والجيـش في السـلطة، الطريـق أمـام صعـود الثـلاثي الأمنـي المسـيطر: سـامي شرف وشـعراوي جمعـة وعـلي صـبري. وأدى التقـارب مـع الاتحـاد السـوفيتي إلى تعزيـز صعـود هـذا الثـلاثي إلى أبعـد مـن ذلـك، إثـر تهميـش زكريا المـوالي لأمريكا (المسـؤول الأمنـي الأكثر نفـوذًا والأقرب لعبـد النـاصر)، ومحافظـة الـروس عـلى روابـط قويـة مـع كل منهـم (كـما سـنذكر في الفصـل التـالي)، حتـى اشـتُهر هـذا الثـلاثي الجديـد بـين الأوسـاط الشـعبية بأنـه "حكومـة مـصر الخفيـة".[1] لكـن التسـمية التـي طغـت كانـت تلـك التـي أطلقهـا هيـكل عليهـم حـين سـماهم بــ "مراكـز القـوى". ومـرة أخـرى، بـدأ الأشـخاص الذيـن اعتمـد عليهـم الرئيـس عبـد النـاصر في الدفـاع عـن نظامـه بتطويـر أجنداتهـم الخاصـة. إن السـؤال الأبـرز في هـذه المرحلـة هـو: كيـف لم تحفِّـز هـذه الهزيمـة انـدلاع ثـورة شـعبية- تسـاعدها ربمـا بضعـة فـرق عسـكرية متمـردة- كـما حـدث في روسـيا وبروسـيا بعـد الحـرب العظمـى؟

مـن السـهل نسـبيًا الإجابـة عـلى الجـزء المتعلـق بالجيـش فقـد كان في حالـة صدمـة تامـة، وبقـدر مـا كانـت الهزيمـة مهينـة إلا أن الأسـوأ أنهـا لم تسـتغرق سـوى سـتة أيـام سريعـة. وعـلى عكـس الجنـود المشـحونين عاطفيًـا ضـد أعظـم قوتـين بريتـين في أوروبـا، لم يقاتـل الجنـود المصريـون إلا نـادرًا خـلال هـذه الأيـام. كـما أن آثـار عقـد مـن تسـييس الجيـش والسـيطرة الأمنيـة- وهـو شيء لا مثيـل لـه في جيـوش قيـاصرة روسـيا أو بروسـيا- احتاجـت إلى سـنوات كي تتـلاشى تمامًـا.

لكـن، إن كان كل هـذا يفسر عـدم تحـرك الجيـش، فـما هـي أسـباب الخضـوع الشـعبي؟ في الحقيقـة، قـام النـاس باحتجاجـات عديـدة، حيـث خرجـت انتفاضـات طلابيـة وعماليـة ضخمـة في فبرايـر ونوفمـبر عـام 1968- وهـي الأولى مـن نوعهـا منـذ عـام 1954- حيـث أطلـق عـمال الصلـب في حلـوان الموجـة الأولى مـن الاحتجاجـات في 21 فبرايـر ضـد مـا اعتـبروه عقوبـات مخففـة ضـد الإهـمال العسـكري أثنـاء الحـرب. وسرعـان مـا أشـعلت هـذه الـشرارة احتجاجـات في المصانـع والجامعـات في جميـع أنحـاء البـلاد. ومـع ذلـك، مـن الملاحـظ أن مطالـب الطـلاب كانـت أكـثر حـدة وشـمولية، وارتقـت في الأسـاس إلى

1- جـمال حـماد، الحكومـة الخفيـة في عهـد عبـد النـاصر، القاهـرة: الشـارقة المتحـدة للطباعـة والنـشر والتوزيع، 2008، ص 1.

مستوى التنديد الشامل بالنظام ككل، حيث رددوا هتافات "لتسقط الدولة العسكرية!" و"تسقط الدولة البوليسية!" في نفس الوقت، وكأنهم يشيرون إلى أنهم لن يقبلوا بتغيير بسيط في تعيينات مسؤولي القمع الأمني.

حاصرت الدبابات العسكرية المتظاهرين وحلَّقَت المروحيات فوق رؤوسهم- فالجيش لا زال يحتفظ ببعض سطوته السابقة- لكن هذا كان فقط للترهيب وللتأكد من أن الأمور لن تخرج عن السيطرة. كان من المتوقع أن تفرض وزارة الداخلية النظامَ، وقد فعلت ذلك بطريقة انتقامية: بعد أن استمرت مظاهرات فبراير ونوفمبر لما يقارب الأسبوع، فرقتها وزارة الداخلية بعد أن استخدمت الذخيرة الحية، مما أسفر عن مقتل واحد وعشرين شخصًا وإصابة سبعمئة واثنين وسبعين آخرين بجروح، واعتقال ألف ومئة متظاهر.[1] قد يكون سبب احتواء مظاهرات عام 1968 (وهو عام حاسم بالنسبة للعمال والطلاب في مصر وحول العالم) التحول السريع من القمع العسكري إلى القمع البوليسي، قبل أن تتاح للمتظاهرين فرصة التعبير عن مطالبهم. ومع ذلك، لم تكن وحشية الشرطة في تلك الأحداث سوى إحدى أعراض القمع المتجذر في مصر منذ عام 1952 لمواجهة أي محاولة ثورية، سواء أكانت وحشية الأجهزة الأمنية العسكرية أو المدنية. إن السبب الحقيقي لفشل هذه التظاهرات في إحداث تغيير شامل هو أن قبضة النظام الأمنية المشددة نادرًا ما سمحت للنشطاء بتنظيم صفوفهم لتنفيذ ثورة واسعة النطاق- وهي ظاهرة تكررت في ثورة 2011.

ولكن رغم فشل متظاهري عام 1968، فقد قدموا لأركان الحكم الجديد ذريعة لإقناع الرئيس بعدم التفكير بجدية في الانتقال إلى الديمقراطية، بحجة أن الشارع يتأثر بما يروج له عملاء مدعومون من الخارج، وأن أي نشاط معارض كهذا في وقت الحرب لن يكون مقبولًا البتة. ومرة أخرى، ضاعت فرصة التحول نحو نظام سياسي منفتح، ففي المرة الأولى- عام 1954- طالبت بذلك الأغلبية داخل سلك الضباط الذين أثار تدخل الجيش في الشؤون السياسية قلقهم. وفي عام 1967، تأكدت هذه المخاوف للجميع، وكان من المفترض أن تكون الاحتجاجات المطالبة

1- لطفي الخولي، حرب يونيو 1967 بعد ثلاثين سنة، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1997، ص 27-45، ص 149-153.

بالديمقراطيــة أكــثر فعاليــة. ومــع ذلــك، فقــد اســتطاعت الأجهــزة الأمنيــة في كلتــا الحالتـين إسـكات أصـوات المعارضـة ومنعتهـم مـن المطالبـة بـأي مطلـب مـن هـذا القبيـل. لكـن رمـز القيـادة والصمـود تحطـم هـذه المـرة، وشـارف حكـم عبـد النـاصر عـلى بلـوغ خـط النهايـة.

الفصل الثالث

القضاء على دوائر النفوذ: ثورة التصحيح في مايو 1971

القضاء على دوائر النفوذ: ثورة التصحيح في مايو 1971

لم تكن وفاة جمال عبد الناصر المبكرة في 28 سبتمبر 1970 إثر نوبة قلبية لتأتي في وقت أسوأ من هذا، فقد أحدثت موجة حزن عارمة في جميع أنحاء البلاد، حيث خرج سبعة ملايين من المعزين في موكب الجنازة الذي بلغ طوله عشرة كيلومترات- لعله الأكبر في التاريخ- وأُجبر منظمو الجنازة على نقل جثمانه من منطقة إلى أخرى داخل العاصمة عبر مروحية لتجنب تزاحم المواطنين الباكين عليه.

فضلًا عن تعلق الناس بشخصية عبد الناصر الكاريزمية الأبوية، فقد بدت الزعامة السياسية شاغرة بشكل مقلق، لأنه لم يهيئ أحدًا يخلفه من بعده. والجميع نظروا إلى نائب الرئيس أنور السادات، كشخص ضعيف لا يحظى بشعبية داخل الجيش ولا خارجه. قبل انقلاب عام 1952، كان السادات ضابطًا في سلاح الإشارة، أحد أكثر الفروع العسكرية تواضعًا حيث تقتصر مهمته على مجال الاتصالات. وعلى عكس معظم الضباط الأحرار، لم يكن قد خاض حربًا من قبل، ففي حرب عام 1948 في فلسطين كان هاربًا من السجن، حيث اعتُقل بعد تواطؤه مع النازيين لغزو مصر على أمل طرد الاحتلال البريطاني. ثم حصل على عفو ملكي وأعيد دمجه في السلك العسكري بعد انضمامه إلى الحرس الحديدي، وهي منظمة سرية مكرسة لاغتيال أعداء الملك فاروق السياسيين.

بعد الانقلاب، عاتبه رفاقه لأنه لم يبلغهم بمكانه ليلة الانقلاب، فقد اصطحب زوجته في تلك الليلة إلى السينما وتشاجر مع أحد المشاهدين وانتهى به الأمر في مركز الشرطة. اشتبه الضباط الأحرار حينها أنه خطط لاستخدام تذاكر السينما وتقرير الشرطة كأعذار تثبت غيابه عن القصر فيما لو فشل الانقلاب، وإذا نجح فسيدعي أن الأوامر لم تصله في الوقت المناسب- وهو ما ادعاه حينها بالفعل. لكن عبد الناصر تدخل لصالحه حينها وأُسقطت عنه الاتهامات، ليعلن السادات بعدها في أحد الاجتماعات الأولى لمجلس قيادة الثورة أنه يعطي حقه في التصويت لعبد الناصر، مما دعم قدرة الأخير على اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة. وبسبب هذا الموقف الإيجابي بات السادات العضو الوحيد في مجلس قيادة الثورة الذي

بقـي إلى جانـب عبـد النـاصر حتـى النهايـة. وبسـبب إصرار عبـد النـاصر عـلى تنـاوب المرشـحين الموثوقـين عـلى منصـب نائـب الرئيـس، وجـد السـادات نفسـه الخليفـة الشرعـي لحكـم عبـد النـاصر، رغـم أنـه لم يمُـضِ في منصبـه ذاك بضعـة أشـهر.

بغض النظـر عـن الهواجـس الشـعبية، فقـد أثـارت رئاسـة السـادات قلـق الضبـاط، خاصـة وأن الجيـش بـدأ العـد التنـازلي للحـرب بعـد أن وعـد عبـد النـاصر بتحريـر سـيناء مـن الاحتـلال الإسرائيـلي في غضـون أشـهر قليلـة، فشـخصية السـادات الضعيفـة وافتقـاره التـام للخـبرة الحربيـة قـد يدفعـه للتخـلي عـن الخيـار العسـكري والبحـث عـن السـلام مـع إسرائيـل. كـما رأوا أن طبيعتـه التآمريـة- التـي تظهرهـا مؤامراتـه مـع النازيـين عـلى حكـم الملـك قبـل الانقـلاب- سـتدفعه لعقـد صفقـات سريـة مـع أمريـكا، فهـي الدولـة الوحيـدة القـادرة عـلى الضغـط عـلى إسرائيـل.

وهكـذا أمـل الضبـاط في وصـول رئيـس أكـثر حزمًـا إلى القيـادة في هـذه الأوقـات العصيبـة تحديـدًا. ومـع ذلـك، لم يكـن منصـب السـادات كنائـب للرئيـس هـو الـذي فضـل ترشـيحه، بـل تـوازن القـوى بـين دوائـر النفـوذ التـي تركهـا عبـد النـاصر مـن بعـده. فقـد شـهد خريـف عـام 1970 سـعي ثلاثـة مـن أقطـاب الأجهـزة الأمنيـة لتوطيـد نفوذهـم في البـلاد: فسـيطر عـلي صـبري رئيـس المخابـرات العامـة الأسـبق عـلى الاتحـاد الاشـتراكي الحاكـم، وعُـين شـعراوي جمعـة وزيـرًا للداخليـة ورئيسًـا للتنظيـم الطليعـي السـري التابـع للاتحـاد الاشـتراكي، بينـما تـرأس سـامي شرف مكتـب الرئيـس للمعلومـات. ورغـم أن التنظيـم الطليعـي والمخابـرات العامـة كانـا أقـوى بكثـير مـن مكتـب الرئيـس للمعلومـات الـذي يسـيطر عليـه شرف، إلا أن الأخـير اسـتكمل قوتـه التنظيميـة بالتحالـف مـع قريبـه وزيـر الحربيـة محمـد فـوزي، وتوليـة مسـاعده في مكتـب الرئيـس أحمـد كامـل لرئاسـة جهـاز المخابـرات العامـة.

أدى مـوت عبـد النـاصر المفاجـئ إلى دفـع هـؤلاء المتنفذيـن للتفـاوض عـلى ترتيـب جديـد للسـلطة. فانقسـموا بـين قائلـين بـضرورة تـولي شـخص مـن بينهـم لمنصـب الرئاسـة، وآخريـن يقولـون بـأن مـن الحكمـة تنصيـب رئيـس شـكلي وإدارة البـلاد باسـمه- كـما فعلـوا في الأيـام الأخـيرة مـن عهـد عبـد النـاصر- دون تحمـل المسـؤوليات والتبعـات التـي يفرضهـا منصـب الرئاسـة. واسـتقر بهـم الأمـر عـلى تنصيـب رئيـس مـن بينهـم،

واتفقوا على انتخاب السادات رئيسًا بشكل مؤقت والحكم من خلاله ريثما ينظمون صفوفهم فيستبدلونه- كما اعتقدوا- بسهولة. وليتأكدوا من بقاء الرئيس الجديد تحت سيطرتهم، قرروا محاصرته من جميع الجهات، بترقية علي صبري إلى منصب نائب الرئيس، وسامي شرف إلى وزير لشؤون الرئاسة. بدا تنصيب السادات وكأنه رهان آمن، إذ لم يكن له أتباع في المؤسسة العسكرية أو الأمنية، ولم يشغل أي منصب تنفيذي بين عامي 1956 و1969، وكان من أقل السياسيين شعبية داخل الاتحاد الاشتراكي العربي، والناس ينظرون إليه بشكل كبير كشخص طفيلي.

لم ينفرد الضباط وحدهم بهذا التقدير، فقد اعتقد الأمريكيون أن السادات لن يستمر في الحكم لأكثر من بضعة أسابيع، ووصفه هنري كيسنجر بأنه مهرج سياسي.[1] كما اعترف محمد حسنين هيكل، رئيس تحرير جريدة الأهرام وأقرب مستشاري عبد الناصر والذي شارك في المناقشات حول من يخلف عبد الناصر وأدار الحملة الانتخابية للسادات، بأنه كان يعرف مدى ضعفه، لكنه أمل في أن "مسؤوليات الرئاسة من شأنها أن تستثير العناصر الإيجابية في شخصيته وتعززها وتمكنه من التغلب على العناصر الضعيفة فيها، حيث كان نموذج الرئيس الأمريكي ترومان في ذهنه".[2] وأخيرًا وليس آخرًا، أشار السادات نفسه في مذكراته إلى أنه رُشح للرئاسة فقط بسبب ضعفه الواضح.[3]

ومع ذلك، كان لديه ما يعتمد عليه، فصحيح أنه لا يحظى بأتباع ولا مؤيدين، ولكن خدمته كأمين عام للاتحاد القومي (1957-1961) وكرئيس للبرلمان (1961-1969)، بالإضافة إلى فترة عمله القصيرة كنائب للرئيس، زودته بخبرة واسعة في كيفية تدبير المكائد السياسية. والأهم من ذلك ربما، أنه أدرك الانقسامات التي يعاني منها خصومه وانعدام الثقة فيما بينهم، وقد صمم- كما اعترف في مقابلة لاحقة- على لعب أوراقه بعناية وفق خطة "فرق تسد".[4] فبدأ بتشكيل تحالف قوامه من

1- Henry Kissinger, White House Years, New York: Little, Brown, 1979, 1276–77.

2- Mohamed Hassanein Heikal, Autumn of Fury: The Assassination of Sadat, London: Andre Deutsch, 1983, ix.

3- السادات، البحث عن الذات، ص 163.

4- أنيس منصور، من أوراق السادات، القاهرة: دار المعارف، 2009، ص 420.

عناصر الحرس الجمهوري وضباط الشرطة والعسكريين المحترفين، وتفوق بذلك على دوائر النفوذ رغم قدمهم ورسوخهم في المؤسسات العسكرية والأمنية والسياسية.

محاولة عرقلته

أدرك السادات أن خصومه أرادوه رئيسًا مؤقتًا ريثما يرتبون بيتهم الداخلي، وفهم أن مرور الوقت ليس في صالحه. لذا، شرع في العمل على الفور وأصدر العديد من القرارات التي هدفت جزئيًا إلى تعزيز استقلاليته كرئيس، لكنها سعت في الغالب إلى تشتيت انتباه خصومه وإبقائهم منقسمين حول كيفية الرد. وكمثال على هذه القرارات، تعيينه الدبلوماسي المخضرم محمود فوزي كرئيس للوزراء، وإثارة الحديث مجددًا حول خطط إنشاء اتحاد عربي بين مصر وسوريا وليبيا وربما السودان- وهي المحاولة الثانية لتوحيد العالم العربي بعد تفكك الوحدة المصرية السورية عام 1961. حرم القرار الأول بذكاء دوائر النفوذ من تعيين أحدهم في منصب رئاسة الوزراء، بينما قدم في الوقت نفسه اسمًا لم يجرؤ أحد على الاعتراض عليه فقد شغل محمود فوزي منصب وزير خارجية مصر لسنوات، وكان كبير مستشاري عبد الناصر للشؤون الدولية، ويتمتع بسمعة طيبة وكفاءة وحيادية سياسية. فلا يستطيع خصوم السادات- الذين ادعوا التمسك بنهج عبد الناصر- الطعن في ولاء فوزي لإرث سيدهم، ولا يمكنهم إنكار أن الوضع الجيوسياسي الهش في البلاد يتطلب دبلوماسيًا خبيرًا لرئاسة الوزراء.

كان الإعلان عن تشكيل الاتحاد العربي بمثابة حركة بارعة أخرى، فبعد أن أثار خصومه ضجة خلال اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي في 6 مارس 1971 للالتزام بشن الحرب على إسرائيل في يونيو، إذ تراجع السادات عن قرار الحرب متذرعًا بالإجراءات المطولة اللازمة لدخولها، وادعى السادات أنه يحاول تعزيز قوة مصر تجهزًا للحرب لا مجرد المماطلة. والأهم من ذلك أن اتفاقية الاتحاد- بناءً على طلب السادات- دعت إلى إصلاح مؤسسي استعدادًا للاندماج المقصود، ما أتاح له فرصة ثمينة لإخراج منافسيه من المؤسسات الجديدة دون مواجهتهم.[1]

1- أحمد حمروش، غروب يوليو، القاهرة: دار المستقبل العربي، ص 187، ص 37.

أمام تحركات السادات الجريئة والسريعة قرر خصومه المواجهة، إذ كان بإمكانهم قبول تعيين محمود فوزي رئيسًا للوزراء، لكن قرار تشكيل الاتحاد العربي كان قاتلًا بالنسبة لهم، لأنهم علموا أن السادات يخطط لاستخدامه كذريعة لإبعادهم عن مناصبهم ومراكز القرار. وبعد إعلانه عن تشكيل الاتحاد في 21 أبريل 1971، حرصت دوائر النفوذ على استخدام اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي لحق النقض ضده. وعندما حاول الالتفاف على هذا النقض بمناشدة اللجنة المركزية للاتحاد، قدم له سامي شرف مذكرة (بتاريخ 20 أبريل) يزعم فيها أن القوات المسلحة عبَّرت في استفتاء عام عن رفضها القاطع للاتحاد العربي- رغم أن السادات لم يأمر بإجراء هذا الاستفتاء لكن شرف قام به على أي حال ليثبت أن الضباط متحمسون للقتال الآن.(1)

ومع ذلك، كانت الخطوات الحاسمة ضرورية بالنسبة لشرف ومن معه لمواجهة انقلاب السادات غير المتوقع، واتفقوا جميعًا على وجوب خلعه، لكنهم اختلفوا في كيفية فعل ذلك. كان الخيار الأول الانقلاب عليه، لكنه بدا من الصعب جدًا جر الجيش إلى معركة سياسية في القاهرة فيما تحتل إسرائيل سيناء. بالإضافة إلى ذلك، أوضحت تقارير المخابرات العامة أن الضباط رفضوا العودة إلى خوض الصراعات السياسية، خاصة في الوقت الذي لا زالوا فيه يحاولون معالجة المشكلات الناجمة عن الزج بالجيش في السياسة. علينا أن نتذكر أيضًا أن تطهير عبد الناصر الشامل للقوات المسلحة بعد عام 1967 ترك بعض الضباط ممن بقوا على مقربة من العمل السياسي. وقد جعل السادات من أولوياته السيطرة على الجيش كي يتمكن من تصفية دوائر النفوذ. بين أكتوبر وديسمبر 1970، زار السادات الخطوط الأمامية بشكل متكرر وعقد أربع اجتماعات مع كبار الضباط. في 1 ديسمبر، وخلال اجتماع استمر لتسع ساعات مع هيئة الأركان، تعهد بشن الحرب بمجرد أن يتم الجيش استعداداته، وأعلن أن عام 1971 سيكون عام الحسم، كما ألمح إلى أن منافسيه ومغامراتهم التافهة تعيقه، ووعدهم أخيرًا بزيادة حجم القوات بنسبة قدرها 25٪.(2)

رغم كل ذلك، مضى وزير الحربية محمد فوزي في التخطيط للانقلاب، ففي 21 أبريل أصدر توجيهًا مكتوبًا بخط اليد إلى قائد الأركان محمد صادق يأمره بإعداد

1- السادات، البحث عن الذات، ص 299.

2- حمروش، غروب يوليو، ص 30.

خطة طوارئ لتأمين العاصمة عبر وحدات الشرطة العسكرية- الكتيبة السادسة الميكانيكية واللواء 22 مشاة ميكانيكي. وأضاف في رسالته- بشكل مثير للريبة- أنه بمجرد تفعيل خطة الطوارئ هذه، فلن يتلقى الجيش تعليماته إلا من خلاله هو أي فوزي وشعراوي جمعة وسامي شرف. وبدلًا من أن يتبع صادق هذه التوجيهات، تحفظ عليها وأبلغ هيكل خلال الأسبوع الأول من مايو أنه فيما لو واجه الرئيس السادات أي تحديات داخلية، فلن يكتفي بدعمه وحشد بقية الضباط خلفه، بل سيشرك معه قائد الحرس الجمهوري- المكون من كتيبتين- الليثي ناصف في ذلك.[1]

غضب صادق من المؤامرات السياسية الغادرة التي يُخطَّط لها في العاصمة في وقت يجب فيه توجيه كل الاهتمام إلى المجهود الحربي، وعقد العزم على ألا يخسر معركة أخرى مع إسرائيل. لقد أراد ببساطة مع بقية القوات المسلحة أن يكسب الحرب، واعتقدوا أن المشاحنات السياسية تؤجل ذلك. وكما اعترف اللواء ناصف لاحقًا لزميله الضابط حسين حمودة، فقد حذره صادق من أنه إذا حدثت أي خيانة للسادات، فسيحشد الجيش لمنع حدوث ذلك حتى لو أدى الأمر إلى حمام دم.[2] أعطى السادات ناصف دافعًا أقوى للبقاء معه، حيث زعم أن دوائر النفوذ تتآمر لإزاحته من منصبه واستبداله بأحد الموالين لها. وبناءً عليه، حذر ناصف شرف من أنه وحلفاءه يجب ألا يسمحوا لخلافاتهم مع السادات أن تصل إلى نقطة المواجهة العنيفة، وإلا فسيكون مضطرًا للالتزام بواجبه الدستوري في الدفاع عن الرئيس.[3]

مع تلاشي احتمالات حدوث انقلاب عسكري، وضع المتآمرون الآن رهاناتهم على الانقلاب السياسي. كان من المقرر الإطاحة بالسادات من خلال قرار صادر عن الاتحاد الاشتراكي العربي- تمامًا كما طرد الزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف من السلطة في عام 1964- لكن معظم أعضاء اللجنة المركزية الذين اتصلوا بهم بدوا مترددين في إثارة المشكلات دون ذريعة واضحة. لذا، اتُّخذ القرار بإثارة أزمة

1- هيكل، خريف الغضب، ص 40-41.

2- حسين حمودة، أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1985، ص 173.

3- سامي شرف، عبد الناصر: كيف حكم مصر؟، ص 408-412.

سياسية- دستورية من شأنها أن تحفزهم على العمل.[1] ووفقًا للمخطط الجديد، فإن الوزراء والمديرين التنفيذيين في الاتحاد الاشتراكي العربي سيستقيلون بشكل جماعي احتجاجًا على استبداد السادات المتزايد. وبمجرد الإعلان عن الاستقالات، سيعمل الاتحاد والتنظيم الطليعي على إسقاط الحكومة من خلال سلسلة من الإضرابات في الإدارات الرسمية والقطاع العام. بعدها، تبث إذاعة وتلفزيون الدولة الأناشيد الوطنية، وتبث دعاية تحفيزية لدفع الجماهير إلى الشوارع وإجبار الجيش على التدخل لفرض النظام.[2] عندها سيتعين على السادات المحاصر إما التنحي أو تقاسم السلطة مع شركائه الأقوياء.

الضربة القاتلة

كان عيد العمال لعام 1971 بمثابة تجربة لمخططات المتآمرين، وقد حضره عثمان أحمد عثمان، أحد أصدقاء السادات المقربين والذي صار لاحقًا أغنى رجل في مصر. يتذكر عثمان ذلك اليوم قائلًا: "لقد لاحظت كيف وزع المتآمرون صور عبد الناصر على العمال ووزعوا أنصارهم بشكل منظم في أرجاء القاعة ليهتفوا بشعارات مؤيدة لعبد الناصر في حركة تهدف للتشكيك بشرعية السادات".[3] من جهته تمسك السادات بموقفه، واختتم حديثه بإدانة مدوية لما تقوم به دوائر النفوذ قائلًا "الشعب هو صاحب هذا الوطن، وهو الذي سيقاتل بأرواح أبنائه إلى جانب القوات المسلحة... لا توجد جماعة تمتلك الحق في فرض إرادتها على الناس عبر نفوذها... الشعب وحده هو السيد في تقرير مصيره".[4] وفي اليوم التالي، أبعد السادات علي صبري من رئاسة الاتحاد الاشتراكي ومن منصب نائب الرئيس، واستشار في ذلك محمد فوزي ليحمي ظهره، فيما لم يُبدِ الأخير أي اعتراض ظنًا منه أن عزل صبري سيوفر فرصة لقريبه شرف ليقوم بخطوته.[5]

مع انتشار أنباء المواجهة المرتقبة في أنحاء البلاد، بات من المتوقع أن يبدأ الاصطفاف

1- سامي شرف، عبد الناصر: كيف حكم مصر؟، ص 425.

2- Binder, In a Moment of Enthusiasm, 389.

3- عثمان أحمد عثمان، صفحات من تجربتي، المكتب المصري الحديث، 1981، ص 402.

4- أنيس منصور، من أوراق السادات، ص 142.

5- حمروش، غروب يوليو، ص 88.

بين فريقين. في هذه الأثناء، عادت العديد من الشخصيات لتظهر من جديد، فكان منهم حسن التهامي مسؤول مخابرات عبد الناصر المخضرم الذي اختلف مع عبد الحكيم عامر واضطر للبقاء خارج البلاد حتى سقوطه. عمل التهامي والسادات سويًا عن قرب منذ أربعينيات القرن الماضي، ولذا أمل في أن يصبح أكبر مساعد أمني للرئيس بعد رحيل شرف ورفاقه، وهذا ما حدث بالفعل. كذلك عاد حافظ إسماعيل للظهور مجددًا، بعد أن قضى المرحلة السابقة في وزارة الخارجية حتى غياب عامر عن المشهد بالكلية، ثم عُين في عام 1970 مديرًا لجهاز المخابرات العامة قبل أن يستبدله سامي شرف بعد بضعة أشهر بمساعده أحمد كامل، فعينه السادات مستشارًا للأمن القومي- وهو منصب جديد لم يُسند لغيره. ورغم أن أيام إسماعيل في المخابرات العامة كانت قليلة، إلا أن العلاقات التي طورها أفادتهم خلال أحداث مايو 1971.

في 11 مايو، حصل السادات على جائزة ثمينة: وصلته أشرطة صوتية توضح بالتفصيل المؤامرة التي تحاك ضده. لم تقدم الأشرطة إنذارًا له فحسب، بل أيضًا الدليل المادي الذي يحتاجه لمحاكمة منافسيه بتهمة الخيانة العظمى. لكن من الذي سجل هذه الأشرطة وسلمها له؟ من المتفق عليه عمومًا أن العديد من الأطراف يقومون بتسجيل جلسات منافسيهم، ويرجع ذلك إلى عدم الثقة فيما بينهم. ولذا كلف شرف مكتب الرئيس للمعلومات وجهاز المخابرات العامة بالتجسس على السادات وشريكيه، جمعة وصبري. وبالمثل، طلب جمعة من المباحث العامة بوزارة الداخلية التنصت على جميع المحادثات الجارية بين مسؤولي الدولة، بمن فيهم المتعاونون معه. ولكن يصعب تحديد هوية من سلم هذه التسجيلات للسادات، رغم ادعاء الأخير أن ضابط شرطة صغير (النقيب طه زكي) الذي تربطه صداقة بأحد أصهاره هو من سلمه الأشرطة، وأن الأشرطة لم تكشف المؤامرة الانقلابية فحسب، بل أيضًا محاولة اغتيال الرئيس السادات،[1] وقد أكد شرف رواية السادات وأن مخبرًا في المخابرات العامة يعمل لصالح التهامي أو إسماعيل هو من سرب هذه التسجيلات.[2] لكن رواية أخرى تقول إن ضابطًا في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في القاهرة يدعى توماس تويتن هو من أبلغ السادات بالمؤامرة، معتمدًا على معلومات من

1- السادات، البحث عن الذات، ص 304.

2- شرف، عبد الناصر: كيف حكم مصر؟، ص 457.

أحد مخبريه السريين في الكي جي بي (فلاديمير ساخاروف) وبعض المكالمات التي اعترضتها السفارة الأمريكية.[1] في اليوم التالي، وبينما اجتمع السادات مع القوات المسلحة المتمركزة في السويس، أبلغه صادق بالمؤامرة التي تلوح في الأفق وأكد له أنه يقف إلى جانبه لأن الوقت وقت الحرب لا المكائد السياسية.[2]

يقودنا هذا إلى جانب آخر مهم في الصراع الذي دار على السلطة بين السادات ودوائر النفوذ، وهو الجانب الجيوسياسي. لم يستطع المتآمرون العمل دون توفر دعم جيوسياسي لهم، وقد أصيبوا بالشلل لأن أيًا منهم لم يرقّ إلى مستوى كاريزمية عبد الناصر، ولذا حاولوا تعويض نقص الدعم الشعبي عبر التحالف مع الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى. منذ تعيينه مسؤولًا عن الاتحاد الاشتراكي في عام 1962، صور علي صبري نفسه على أنه شيوعي ملتزم أيديولوجيًا، وغالبًا ما كان يُشار إليه برجل روسيا في القاهرة. ورغم أنه لم يكن مخلصًا أيديولوجيًا للشيوعية، فقد قاد التنظيم الطليعي على غرار النمط اللينيني الذي اعتبره السوفييت الأمل الوحيد لترويج الشيوعية الحقيقية في البلد. أوضح فوزي، الذي لم يكن شيوعيًا، أن الجيش بحاجة ماسة إلى الدعم الروسي لإعادة بناء نفسه بعد هزيمة 1967. فيما اتضح لاحقًا أن شرف كان على الأرجح أحد عملاء الكي جي بي[3]. وحين قدَّمَ المتآمرون استقالتهم الجماعية في 14 مايو، كان كبير الخبراء العسكريين الروس في القاهرة يتناول العشاء في منزل شرف.[4]

في إطار العلاقات الحميمة بين دوائر النفوذ والروس، زار صبري موسكو في ديسمبر 1970 لتحذيرهم من نية السادات تسليم البلاد إلى أمريكا فهي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تساعده في التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل. وفي منتصف أبريل 1971،

1- Sirrs, A History of the Egyptian Intelligence Service, 120.

2- Brooks, Shaping Strategy, 117.

3- في عام 1974، نشر ضابط منشق من المخابرات السوفيتية (كي جي بي) كتابًا يكشف عن كيفية تجنيده لشرف عام 1958. وأشار السادات إلى الكتاب خلال خطاب ألقاه أمام البرلمان في 14 مارس 1974، مشيرًا إلى أن شرف اعترف له في رسالة من السجن بأنه أسس علاقة خاصة مع السوفييت.
John Barron, KGB: The Secret Work of Soviet Secret Agents, New York: Reader's Digest Press, 1974; Sirrs, A History of the Egyptian Intelligence Service, 64–65,

4- جامع، عرفتُ السادات، ص 151.

أي قبل أسبوعين من احتدام المواجهة الداخلية، سافر شرف إلى الاتحاد السوفيتي لطلب مساعدة الروس في إزاحة السادات من السلطة،[1] وساعدته في ذلك العديد من الأدلة المادية على تعامل الرئيس المزدوج مع كل من واشنطن وموسكو. فقد سجل جهاز المخابرات العامة اجتماعات سرية أجريت في مارس 1971 بين مبعوثي السادات وممثل المخابرات الأمريكية في مصر دونالد بيرجوس، حيث عرض السادات حينها قطع علاقاته مع السوفييت إذا أقنع الأمريكيون إسرائيل بالانسحاب من سيناء.[2]

علم الرئيس السادات بكل هذا، وكثيرًا ما أشار إلى منافسيه على أنهم عملاء روس، وأدرك أيضًا أن السوفييت يعتبرونه رئيسًا انتقاليًا فيما يستعدون لإيصال أحد حلفائهم إلى السلطة. وفي محاولة منه لتدارك ذلك زار موسكو سرًا في مارس 1971 لطمأنة القادة السوفييت على ولائه لهم، وأخبرهم أنه قد يحتاج إلى إجراء تعديل وزاري في القيادة السياسية مؤكدًا لهم أن تحالفهم إنما هو مع مصر، لا مع أفراد معينين.[3] وكدليل على حسن نيته، منح الأساطيل السوفيتية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر بعض الموانئ الإضافية. بعدها أخبر السفير السوفيتي في القاهرة أنه على وشك عزل صبري من منصبه، وطمأنه قائلًا "إن كان لك صديق في مصر، فهو أنور السادات".[4] كما عين المفكر الشيوعي الشهير إسماعيل صبري عبد الله وزيرا في الحكومة الجديدة.[5] وأخيرًا، وللحد من شكوكهم، وقع في 23 مايو 1971 معاهدة صداقة بين مصر والاتحاد السوفيتي- وهي اتفاقية تردد عبد الناصر من قبل في توقيعها. لكن مناورات السادات لم تكن وحدها التي حرمت المتآمرين ضده من الدعم السوفيتي النشط. يقول مراد غالب- الذي كان ينهي خدمته بعد عقد من الزمن كسفير لمصر في موسكو- إن القادة السوفييت أسرّوا له بأنهم لا يستطيعون دعم مجموعة لا تمتلك قيادة أو أجندة متماسكة، وغالبًا ما كانت تتنافس فيما بينها بدلًا من أن تتعاون.[6]

1- Barron, KGB, 58–59.

2- شرف، عبد الناصر: كيف حكم مصر؟، ص 401.

3- السادات، البحث عن الذات، ص 303.

4- Heikal, October 1973, 224.

5- المرجع السابق، ص 225.

6- غالب، مع عبد الناصر والسادات، ص 161، ص 176.

رغم غياب الدعم السوفييتي، قرر المتآمرون المضي قدمًا في خطتهم. فبعد يوم من إقالة صبري من منصبي رئاسة الاتحاد الاشتراكي ونائب الرئيس، أبلغ محمد فوزي هيئة الأركان بأن الرئيس السادات تخلى عن برنامج الاستعداد للحرب، ورفع فوزي جهوزية الوحدات العسكرية المتمركزة بالقرب من العاصمة.[1] وردًا على ذلك، التقى السادات مع كبار القادة في قاعدة أنشاص الجوية قرب القاهرة لتحذيرهم من وجود خونة داخل وخارج القوات المسلحة.[2] ومع توفر الأدلة القاطعة بوجود مؤامرة تحاك ضده، رفع السادات درجة خطورة الأوضاع من حوله، وأعلن عن خطط لإعادة هيكلة الاتحاد الاشتراكي.

في 13 مايو عزل السادات شعراوي جمعة من وزارة الداخلية والتنظيم الطليعي. ولأنه يعلم أن هاتفه مراقب، أرسل مساعده الشخصي لاستدعاء محافظ الإسكندرية ممدوح سالم وعينه وزيرًا للداخلية وأرسله للوزارة قبل أن يتلقى جمعة خبر إقالته. عمل سالم كضابط أمن سياسي لفترة طويلة، فبدأ حياته المهنية في الأربعينيات بفرع الإسكندرية للشرطة السرية التي سيطرت عليها بريطانيا، ثم ترأس فرع المباحث العامة في الإسكندرية بعد انقلاب 23 يوليو.[3] لم يرد السادات الاعتماد فقط على علاقات سالم في وزارة الداخلية، فأرسل مفرزة من الحرس الجمهوري لتأمين سيطرته على الوزارة ومصادرة أي أشرطة مراقبة يُعثر عليها هناك. في الوقت نفسه، التقى بشرف لطمأنته بشأن عزل جمعة، وأخبره أنه يمكنه الاستمرار في وظيفته كالمعتاد.[4]

وبالطبع، كان لدى شرف خطط أخرى، لذا توجه مباشرة إلى القيادة العامة للجيش، حيث وجد جمعة ينتظر انتهاء لقاء وزير الحربية فوزي مع كبار القادة. طالب فوزي هيئة الأركان بإقالة السادات لتعامله السري مع الأمريكيين بهدف التوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل وعدم دخول الحرب. ثم التفت إلى قائد الأركان صادق وسأله عما إذا كان مستعدًا لتنفيذ التوجيه الذي أعطاه إياه قبل ثلاثة أسابيع.

1- حماد، الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر، ص 153-155، ص 181.

2- أنيس منصور، من أوراق السادات، ص 429 430.

3- Sirrs, History, 21, 53.

4- منصور، من أوراق السادات، ص 431.

لكن صادق فاجأه وانتقده بشدة رافضًا المشاركة في تنظيم انقلاب آخر، وأضاف "إذا أردت الاستقالة فلك ذلك، لكن الجيش لن يتحرك... لن يعود الجيش لينخرط في السياسة في الوقت الذي نستعد فيه للحرب".(1) وعندما أيقن أن الضباط لن ينجروا إلى هذا الاشتباك، اصطحب فوزي ضيفيه إلى منزل جمعة. سيطر صادق على الفور على مقر القيادة العامة وأمر القوات بعدم التحرك، ثم اتصل بالسادات ليبلغه أن الجيش سيبقى على الحياد في هذه المواجهة، وفي نفس ليلة 14 مايو تمت ترقية صادق إلى منصب وزير الحربية.(2)

بالنسبة للمتآمرين من أصحاب النفوذ فقد حان الوقت لتأدية فرصتهم الأخيرة، وذلك عبر استقالتهم بشكل جماعي على وسائل الإعلام الحكومية مباشرة. لكن وزير الصناعة عزيز صدقي- ولمنع أي مظاهرات مناهضة للسادات- أمر العاملين في القطاع العام بالنزول إلى الشوارع للتعبير عن دعمهم للرئيس، وفي اليوم التالي عُين صدقي رئيسًا للوزراء. في ذلك المساء، قرر أشرف مروان- صهر عبد الناصر والساعد الأيمن لشرف في مكتب الرئيس للمعلومات- الوقوف إلى جانب الرئيس السادات وتسليم أرشيف شرف السري بدلًا من تهريبه من القصر الرئاسي كما طلب منه شرف مسبقًا، وقد وصف السادات لصديقه القديم محمود جامع كيف هرع مروان خلف أحد مساعدي شرف وأطلق بضع طلقات في الهواء لإجباره على تسليم الوثائق السرية.[3]

إثر ذلك، رُقي مروان على الفور ليصبح مدير مكتب الرئيس للمعلومات. وفي منتصف الليل، أرسل السادات أحمد إسماعيل إلى المخابرات العامة ليكون رئيسها الجديد، وأمره بتسليم أي تسجيلات سرية تتعلق بالمؤامرة. شغل إسماعيل منصب رئيس الأركان في عهد عبد الناصر، لكن الأخير أقاله مرتين خلال مسيرته المهنية لعدم كفاءته، ولذا ناصب إسماعيل عبد الناصر وأعوانه المقربين من مراكز السلطة العداء. في 15 مايو 1971، وبعد تأمين الشوارع والمؤسسات الكبرى، اعتقل السادات جميع المتآمرين بمبنى وزارة الداخلية وهم واحد وتسعون مسؤولًا، منهم ست وزراء (بينهم شرف وجمعة وفوزي)، ومدير المخابرات العامة، وعشرون مديرًا تنفيذيًا

1- هيكل، خريف الغضب، ص 41.

2- شرف، عبد الناصر: كيف حكم مصر؟، ص 417-418.

3- جامع، عرفتُ السادات، ص 168.

من الاتحاد الاشتراكي، وثلاثة وعشرون كادرًا من كوادر التنظيم الطليعي، وأربعة أعضاء في البرلمان، وستة من كبار البيروقراطيين، واثنان من مسؤولي الإعلام، والباقون من القوات المسلحة. بعدها شُكلت محكمة طوارئ، وعُين المساعد الأمني للسادات حسن التهامي عضوًا فيها، وذلك لمحاكمة المتآمرين بتهمة الخيانة العظمى، فأصدرت بحق قادة المتآمرين أحكامًا طويلة بالسجن.[1]

بشرت هذه الاعتقالات بما وصفه السادات باعتزاز بثورته التصحيحية، التي يُفترض أنها صححت الانحراف الحاصل عن أهداف انقلاب 1952. مع انشغال الجيش في جبهة سيناء، بات الوقت مناسبًا لنقل مهام السيطرة الداخلية من الجيش إلى الشرطة، وهي عملية بدأها عبد الناصر بعد عام 1967، وتطلب هذا إعادة تنظيم المؤسسات الأمنية.

بناءً على طلب الرئيس السادات، تولى أشرف مروان الإشراف على تفكيك المهام الاستخبارية لمكتب الرئيس للمعلومات وإعادة تنظيمه كأمانة عامة للمعلومات تُعِد ملخصات رئاسية تعتمد على الصحف والمذكرات من المؤسسات الحكومية. ورغم قدرته على إصلاحه وجعله في خدمة أهدافه الخاصة، وجد السادات أن الاحتفاظ بجهاز استخبارات قريب جدًا من منصب الرئاسة ليس بالأمر الصائب، إذ يمكنه أن يؤدي عمل حارس البوابة ويحجب المعلومات الأساسية عن الرئيس. كانت الخطوة التالية هي تعزيز سلطة وزارة الداخلية، فتوسعت الوزارة بشكل كبير مع أكثر من اثنتي عشرة إدارة متخصصة جديدة، يرأس كل منها مساعد وزير، وذلك لإعفاء الوزير والمباحث العامة من المهام الشرطية غير السياسية. ثم أصدر مرسومًا بإعادة هيكلة كبيرة للمباحث العامة، فتخلص من الضباط المشتبه في ولائهم، وكذلك أولئك الذين لديهم خلفية عسكرية، وأعاد تركيز جهودها على مواجهة الأنشطة السياسية فقط، بدلًا من تشتتها بين هذا المجال ومجال مكافحة الجريمة المنظمة، فتغير اسمها وظهر منذ ذلك الحين جهاز مباحث أمن الدولة القوي.[2]

عكست مباحث أمن الدولة التجربة المؤسسية البارزة لأسلافها كالشرطة السرية في العهد الملكي، والمباحث العامة في عهد عبد الناصر. ورغم عمليات التطهير التي

1- Binder, Enthusiasm, 393–94.

2- Sirrs, History, 121.

صاحبت أول تحول من الجهاز المخصوص إلى المباحث العامة) على يد زكريا محي الدين، معاون عبد الناصر الأمني، إلا أن التأثير الدائم للذاكرة المؤسسية أجبر عبد الناصر على التعامل معها ببعض الشكوك، فأحاطها بمؤسسات أمنية موازية. لقد كان قلقًا من جدية قطع ضباط المباحث العامة كل علاقاتهم مع النظام القديم الذي كانوا في خدمته قبل أشهر فقط. لكن، بعد التراجع النسبي لنفوذ المباحث العامة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، فقد عادت من جديد في عهد السادات كجهاز أمني رائد في مصر. بالإضافة إلى ذلك، وعلى عكس سابقاتها، فقد حظيت بهيكل قيادة مركزي من النوع العسكري، نجح في إخضاع فروعها- حتى التي في المحافظات البعيدة- لإشراف وزارة الداخلية. وبالتالي، تزامن انتقال مسؤولية ضبط الأمن الداخلي من الجيش إلى وزارة الداخلية مع تحول السلطة داخل القطاع الأمني نفسه من أجهزة المخابرات المدنية والعسكرية إلى وزارة الداخلية والشرطة السرية المعززة حديثًا. ومنذ ذلك الحين، اعتمد السادات في معظم المناصب الحكومية الرئيسية على ضباط الشرطة، لدرجة أن مدير مكتبه الشخصي فوزي عبد الحافظ كان ضابط شرطة سابق.[1]

أخيرًا، حل الرئيس السادات التنظيم الطليعي ذا التوجه الأمني، ونصب نفسه أمينًا عامًا للاتحاد الاشتراكي، وعين صديقه القديم عبد السلام الزيات رئيسًا للجنة المركزية مع بعض المرؤوسين المختارين بعناية كمديرين تنفيذيين جدد في الاتحاد. وفي العام التالي، عين سيد مرعي أمينًا عامًا جديدًا للاتحاد ورئيسًا للبرلمان. ينحدر مرعي من عائلة كبيرة من مُلاك الأراضي، وشغل في عهد عبد الناصر منصب وزير الزراعة، كما تصادف أنه صهر السادات وصديقه المقرب.[2] في سبتمبر 1971، صدر الدستور الدائم أخيرًا، وبدأت مصر فصلًا جديدًا من فصول تاريخها المضطرب بعد انقلاب 1952.

ومع ذلك، ظل إضعاف السادات المذهل لخصومه الأقوياء سؤالًا عالقًا في الأذهان. كثيرًا ما ركز التفسير الأكثر شيوعًا على مكر الرئيس السادات، فقد أظهر نفسه بمظهر الضعيف ليبقى ضمن النظام السياسي لدى عبد الناصر، وطمأن دوائر

1- هيكل، خريف الغضب، ص 76.

2- Abdallah, The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923–1973, 179.

النفـوذ بمـا يكفـي لينصبـوه رئيسًـا قبـل أن يتواصـل ببراعـة مـع المتعاونـين معـه داخـل الجيـش والأمـن والمؤسسـات السياسـية، وأشـغل خصومـه ببعضهـم البعـض. ومـع ذلـك، كان خصومـه يسـيطرون عـلى جميـع مؤسسـات الدولـة الكـبرى، ومـن الصعـب تصديـق أن مكائـده وحدهـا هـي التـي تسـببت في خسـارتهم هـذه المعركـة. لـذا رغـم أن السـمات والتكتيـكات الشـخصية أدت وظيفتهـا في هـذا الـصراع، إلا أن التحليـل المؤسـسي الدقيـق يعطينـا سـببًا كافيًـا لهـذا الفشـل غـير المتوقـع.

بـادئ ذي بـدء، اسـتُنزفت دوائـر النفـوذ هـذه بالكامـل بـين عامـي 1956 و1967 في صراع عـلى السـلطة مـع جماعـة عبـد الحكيـم عامـر. ولم يبـدأوا محاولاتهـم للسـيطرة عـلى السـلطة إلا في عـام 1968، بعـد تقويـض مؤسسـات عامـر القويـة (المخابـرات العسـكرية والأجهـزة الأخـرى المرتبطـة بالجيـش) والتأكـد مـن أن عبـد النـاصر منشـغل للغايـة بالاسـتعدادات الحربيـة للتأكـد مـن جهوزيتهـا. ولم تعطهـم وفـاة عبـد النـاصر في سـبتمبر 1970 الوقـت الـكافي لتقاسـم النفـوذ بالـتراضي.

كان مـن المسـتحيل تقريبًـا أن تنتظـم دوائـر النفـوذ بشـكل هرمـي فيـما يتمتـع اللاعبـون الرئيسـيون بنفـوذ متسـاوٍ مـن الناحيـة المؤسسـية: فصبري يسـيطر على الاتحاد الاشـتراكي، وجمعـة وزيـر الداخليـة، وشرف يديـر أجهـزة المخابـرات. ونظـرًا لأن الائتلافـات تتشـكل عـادةً بـين الأحـزاب الضعيفـة والأقـوى منهـا، فلـم تسـمح موازيـن القـوى المتقاربـة هـذه ببنـاء تحالـف فيـما بينهـا، وهـذا مـا أوصـل السـادات إلى سـدة الرئاسـة. احتـاج المتنافسـون إلى رئيـس ضعيـف يشـغل هـذا المنصـب ريثـما يرتبـون شـؤونهم. لكـن عـلي صـبري أثبـت أنـه الحلقـة الأضعـف بـين أقرانـه بحكـم نـوع السـلطة التـي سـيطر عليهـا، فهـي مجـرد سـلطة سياسـية لا قـدرة لهـا عـلى البطـش بالآخريـن، فتلقـى ضربـة قويـة في يوليـو 1969عندمـا أفـاد تقريـر مـن شرف بـأن هنـاك تقاربًـا بـين صـبري والـروس مـا أجـبر عبـد النـاصر عـلى عزلـه مـن منصـب أمـين عـام الاتحـاد الاشـتراكي ليصبـح عضـوًا عاديًـا فيـه، وهـو مـا حـدث بطريقـة مهينـة متذرعًـا بعلاقاتـه غـير المشروعـة مـع موسـكو. وعندمـا عزلـه السـادات في 2 مايـو مـن منصـب نائـب الرئيـس وعضويـة الاتحاد الاشـتراكي، تخـلى عنـه رفيقـاه شرف وجمعـة عـلى أمـل أن يتمكنـا الآن مـن انتخـاب رئيـس جديـد بسـهولة أكـبر، لكـن هـذا التـصرف انعكـس بسـوء عليهـما. فتجربـة صـبري كرئيـس

للوزراء بين عامي 1962 و1965 وأمينًا عامًا للاتحاد الاشتراكي العربي بين عامي 1962 و1969، بالإضافة إلى آخر منصب له كنائب للرئيس بين عامي 1970 و1971، فضلًا عن الاحترام الذي حظي به لدى السوفييت، جعله المرشح الوحيد المحتمل لرئاسة الجمهورية.

اعتقد سامي شرف أن بإمكانه أن يصبح أقوى رجل في البلاد، فقام -بموافقة السادات- بتهميش اثنين من أبرز رجال الأمن المصريين، زكريا محي الدين وأمين هويدي. فعُزل الأول من جميع مناصبه الرسمية في أواخر عهد ناصر، بينما عُرض على الثاني عام 1971 منصب وزاري ثانوي، مما دفعه إلى رفض العرض والتقاعد. كما ضغط شرف على السادات المتردد لوضع مساعده في مكتب الرئيس للمعلومات أحمد كامل على رأس جهاز المخابرات العامة، معتقدًا أنه بذلك سيمسك بكل خيوط المخابرات في البلاد. هذا فضلًا عن كون وزير الحربية قريبًا منه وحليفًا له، فلماذا يتراجع إذن؟ لا بد أنه أدرك أن حلفاءه لم يكونوا أكثر من مجرد دمى بلا فعالية، إذ لم يحظَ فوزي باحترام الجيش ولا ولائه، فقد هُمش كرئيس أركان في عهد عبد الحكيم عامر، وتآمر مع الرئيس عبد الناصر ضده فخسر محبة الضباط الذين أحبوا المشير، ولم يسعفه الوقت ولا الموارد بين عامي 1967 و1971 لبناء شبكة نفوذ واسعة النطاق. أما كامل، فلم يمُضِ في رئاسة جهاز المخابرات العامة سوى بضعة أشهر قبل مواجهة مايو 1971، ولم يستطع اختراق الجهاز بالشكل المطلوب. كما أن كلًا من فوزي وكامل كانا من ذوي الثقل السياسي المحدود، خاصة عند مقارنتهما بأسلافهما الأقوياء، كشمس بدران وصلاح نصر. ولا ننسى أن شرف ومعسكره قد تفوق عليهم أشرف مروان في مكتب الرئيس للمعلومات ومحمد صادق والليثي ناصف في الجيش والحرس الجمهوري.

أخيرًا، رغم سيطرة شعراوي جمعة على وزارة الداخلية والتنظيم الطليعي- ما جعله يبدو أكثر قوة من فوزي وكامل- لكن وزارة الداخلية لم تصل للمستوى الذي يسمح لها بحماية النظام بمفردها إلا في التسعينيات، أي بعد عقد كامل من حكم مبارك. بالنظر إلى وضع جمعة في الحقبة التاريخية التي عمل فيها، لم يكن من المعقول بالنسبة له في عام 1971 أن يتصرف مستقلًا دون دعم من الجيش والاستخبارات.

وربما كان التنظيم الطليعي جهازًا تجسسًيا قويًا، لكنه افتقر إلى الانضباط الهرمي أو الحماس الأيديولوجي لقيادة ثورة شعبية. وفيما انشغل شرف وجمعة بترتيب أوراقهما وقياس قوتهما النسبية، كان السادات قد استعد للتحرك.

من الجدير بالذكر أن الخطة التي وضعها خصوم السادات على عجل ونفَّذوها ارتجاليًا في 14 مايو كانت كارثية بحق، فهي أشبه بتكرار للانتفاضة الشعبية في مارس 1954 التي نُظمت لتقويض حكم الرئيس محمد نجيب، والتظاهرات التي نسقها الاتحاد الاشتراكي في أعقاب استقالة عبد الناصر في يونيو 1967 لإعادة تنصيبه. ربما نسي المتآمرون أنهم وعلى عكس أزمة عام 1954، قد قطعوا جميعًا علاقتهم بالجيش، ولم يعودوا أولئك الضباط الصغار المتهورين الذين يمكنهم دعوة رفاقهم للتحرك مع بضع دبابات أو مدافع، أو التحليق بعدد من الطائرات لاستعراض قوتهم. ورغم أنهم حاولوا إثارة الجمهور عبر زعمهم أن السادات يخون ثورة عبد الناصر (تمامًا كما اتهموا نجيب في عام 1954)، إلا أن تلك الثورة لم تعد حديثة النشأة لإقناع المصريين بأنها لا تزال بحاجة إلى إنقاذ. وبغض النظر عن مدى تأثيرهم، فإن أيًا منهم لم يتمتع بشعبية عبد الناصر التي جعلت من السهل والمعقول لملايين الناس النزول إلى الشوارع في عام 1967 للمطالبة بعودته. لقد استمدوا قوتهم بشكل رئيسي من المناصب المؤسسية التي شغلوها، لذا فإن استقالتهم من مناصبهم القوية وتخليهم عنها، على أمل زعزعة حكم السادات، كانت خطأ استراتيجيًا فادحًا لا مثيل له. لكن، وكما لاحظ كارل ماركس: "التاريخ يعيد نفسه مرتين، أولًا على شكل مأساة، والثاني على شكل مهزلة". ما حاولت دوائر النفوذ تحقيقه في مايو 1971 كان بالتأكيد مهزلة واضحة.

لذا وبمعنى آخر، لم يكن مايو 1971 مواجهة بين معسكرين متقابلين، ولكن بين رئيس وأفراد متباينين يتدافعون لتوطيد سلطتهم. ولذلك فاز السادات، ومهّد انتصاره الطريق لصعود الدولة البوليسية في مصر في ظل وزارة الداخلية سريعة التطور وجهازها الاستخباراتي الرئيسي: مباحث أمن الدولة. لكن قبل كل هذا، كانت هناك حرب يجب على السادات أن يخوضها، فطريقه إلى السلطة يمر عبر سيناء المحتلة.

الفصل الرابع

أفول شمس القادة العسكريين: اضطرابات أكتوبر 1973

أفول شمس القادة العسكريين: اضطرابات أكتوبر 1973

بدأ الصراع على السلطة بين أنور السادات وخصومه في عام 1971 يتجاوز المناوشات الجانبية والتافهة السابقة مقارنة بالمعركة الحامية التي خاضها معهم الآن. في عام 1967، بدأ جمال عبد الناصر بنزع الطابع السياسي عن الجيش لكنه لم يستطع إتمام ذلك فمات وهو في مرحلة مبكرة من هذا العمل. وبدأت للتو مرحلة انتقالية للتحول من هيمنة الجيش على المشهد السياسي إلى هيمنة الأجهزة الأمنية.

ولذا، فإن شن أي حرب على إسرائيل وكسبها في هذه المرحلة يهدد بإعادة الجيش إلى مركز الصدارة. كما أن الفشل في أي حرب وتكبد الهزيمة مرة أخرى سيكون في أفضل الأحوال انتحارًا سياسيًا. أما الطريق الوسط فيما لو وُجد في أرض الواقع فقد كان ضيقًا وشائكًا، إذ يقضي بشن حرب ناجحة دون إعادة نفوذ الضباط إلى المشهد السياسي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عبر تحقيق انتصار عسكري محدود، والأهم من ذلك ألا يفرز للمصريين رمزًا شعبيًا. إذ لا يمكن السماح بظهور بطل عسكري في أعين الناس لأنه قد يستأثر بولاء القوات المسلحة ويتصدر المشهد العام برمَّته. ولذا يجب أن يرى الجنود والمواطنون على حد سواء أن تحرير سيناء إنجاز سياسي في المقام الأول لا عسكري، وأن يبدو المجهود الحربي ثانويًا في مقابل الدور السياسي. في هذا المنعطف الحرج، استغل السادات موهبته في التخطيط إلى أبعد حدود. تطلب هذا النجاح إستراتيجية حذرة وصلبة، إذ سيوظف الرئيس بعضًا من أفضل الجنرالات المصريين في مهام قصيرة الأجل لإنجاز مهام عسكرية صعبة قبل عزلهم -ويفضل حينها تشويه سمعتهم- كي لا يتمكنوا من ترجمة إنجازاتهم العسكرية سياسيًا. فهل بالإمكان القيام بذلك؟ هذا ما سيتناوله هذا الفصل.

لقاء محتدم

بدأ كل شيء في مايو 1971 بعد أن سجن السادات وزير الحربية محمد فوزي بتهمة الخيانة العظمى، رغم جهوده في إعادة بناء الجيش بعد عام 1967 ووضعه خطة عبور قناة السويس. في نوفمبر من العام نفسه، أعاد السادات صياغة قوانين الترقية العسكرية عبر مرسوم رئاسي منحه سلطة غير محدودة على اللجنة التي

تتخذ هذه القرارات " لجنة ضباط القوات المسلحة"[1]، ثم عين قيادة عليا جديدة برئاسة وزير الحربية محمد صادق ورئيس الأركان سعد الدين الشاذلي. أثار هذا التعيين الأخير ضجة داخل القوات المسلحة، حيث اعتبرت بعض الرتب أن ترقية الشاذلي- قائد المظليين الجريء- جاءت على حساب ثلاثين من كبار اللواءات. لكن السادات أدرك أنه بحاجة لقائد لديه جرأة وقدرات استثنائية- كالشاذلي- لقيادة القوات المصرية في الحرب القادمة. وكان على الشاذلي البقاء في مهمته حتى النهاية، بينما يمكنه الاستغناء نسبيًا عن وزير الحربية صادق وطاقمه بمجرد إتمام الجيش استعداداته القتالية بمستواها الأقصى.

صمم الوزير صادق وطاقمه منذ البداية على كسب الحرب، لهذا انحاز إلى عبد الناصر ضد عامر حين كان مديرًا للمخابرات الحربية، كما ساعد السادات بصفته رئيسًا للأركان في التخلص من خصومه المتآمرين. لكن صادق وكبار مساعديه لم يعودوا متأكدين الآن من عزم السادات على خوض الحرب. يعلق محمد حسنين هيكل، المستشار المقرب من السادات وقبله عبد الناصر، على هذه الأحداث التي اطلع على تفاصيلها قائلًا: "اتسعت الهوة في مصر بين الجيش والسياسيين، وأصبح من الواضح أن السياسيين لا يثقون بقدرة الجيش، كما لا يثق الجيش بكفاءة السياسيين".[2] ونشب الخلاف بين السادات وهيئة الأركان حول خطة الحرب نفسها، وأشار قائد الأركان سعد الدين الشاذلي إلى أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة اقتنع بأن على مصر أن تشن هجومًا "قويًا وشاملًا: تمشيط كامل وسريع لكامل سيناء... لتدمير تجمعات العدو... وتحرير جميع أراضينا المحتلة".[3] وكما أقر اجتماع المجلس في 2 يناير 1972، فإن على الهجوم أن يضمن استيلاء الجيش المصري على ممرات سيناء[4]، وهو أيضًا رأي وزير الحربية السابق فوزي القابع في السجن الآن. في السابق، امتد خط الدفاع المصري الأول من حدود مصر مع الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين إلى ممرات سيناء، وامتد خط الدفاع الثاني من الممرات إلى قناة السويس، فيما كانت

1- Brooks, Shaping Strategy, 131.

2- Heikal, October 1973, 262.

3- Shazly, The Crossing of the Suez, 25.

4- Brooks, Shaping Strategy, 132.

القنـاة نفسـها هـي خـط الدفـاع الثالـث. أمـا الآن، فيتمركـز الجيـش المـصري عـلى طـول خـط الدفـاع الثالـث، وعليـه بالحـد الأدنى أن يتقـدم إلى الخـط الثـاني حيـث الممـرات.[1]

نظـرًا لمركزيـة الجـدل المثـار حـول هـذه الممـرات في كل الروايـات التـي تتنـاول حـرب أكتوبـر، سـنتناول فيـما يـلي وبإيجـاز أهميـة هـذه الممـرات الإسـتراتيجية. يصـف الضابـط المخـضرم حسـين حمـودة- أحـد الضبـاط الأحـرار والـذي شـارك في حـرب عـام 1948- ممـري متـلا والجـدي بأنهـما هديـة الطبيعـة لمـصر لمسـاعدتها في الدفـاع عـن سـيناء[2]، وهـي الممـرات التـي نصـح عبـدُ النـاصر المشـيرَ عامـر بحفـر الخنـادق فيهـا في صبـاح 5 يونيـو كي لا يجتـاح الإسرائيليـون سـيناء. والغريـب أن هـذه الممـرات هـي التـي طلـب موشـيه ديـان أيضًـا مـن القـوات الإسرائيليـة التوقـف عندهـا خـلال حـرب 1967، بحجـة أنهـا توفـر "خطـوط دفـاع أفضـل بكثـير مـن القنـاة".[3]

يتذكـر القائـد الإسرائيـلي- ورئيـس الـوزراء المسـتقبلي- أرييـل شـارون بوضـوح كيـف أنهـم قدمـوا خدمـة مجانيـة للقـوات المصريـة في عـام 1956 "فشـل الهجـوم الجـوي الإسرائيـلي في طـرد المدافعـين المحاصريـن في شرنقـة الخنـادق المحفـورة عـلى طـول قمـم التـلال والكهـوف المحفـورة في صخـور الممـر شـديدة الانحـدار. بالنسـبة للمصريـين، كان الأمـر أشـبه بإطـلاق النـار عـلى هـدف مكشـوف في ميـدان رمايـة... الطريقـة الوحيـدة التـي رأيتهـا مناسـبة لندافـع بهـا عن أنفسـنا هـي التقـدم إلى الممر والسـيطرة على مواقـع هناك، حيـث تمنـع المنحـدرات الشـديدة والضيقـة الدبابـات المصريـة القادمـة مـن المنـاورة".[4]

في الحقيقـة، شـعر الإسرائيليـون بأنهـم مضطـرون لبنـاء خـط دفـاع عـلى طـول الضفـة الشرقيـة للقنـاة (والـذي عُـرف لاحقًـا باسـم "خـط بارليـف" الشـهير) لأنهـم أدركـوا أنـه لا إمكانيـة للدفـاع في أرض سـيناء المفتوحـة سـوى تلـك الممـرات. ووصفتهـا مجموعـة الخـبراء العسـكريين الدوليـين - الذيـن تدارسـوا حـرب أكتوبـر فيـما بينهـم- بأنهـا أشـبه

1- فوزي حرب، حرب الثلاث سنوات 1967-1970، ص 101.

2- حمودة، أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، ص 137.

3- Matti Golan, The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step-by- Step Diplomacy in the Middle East, New York: Quadrangle/New York Times Book Co, 1976, 147.

4- Sharon in Turner, Suez 1956, 317–19.

بجبال غير قابلة للاختراق.[1] وكل طالب في الأكاديمية العسكرية المصرية يتعلم أن السيطرة على هذه الممرات هي إحدى المذاهب الإستراتيجية القليلة الراسخة للدفاع عن حدود مصر الشرقية- عقيدة امتدت من أيام الفرعون تحتمس الثالث إلى زمن الجنرال البريطاني اللنبي.[2] وقد لخص الخبير العسكري الأمريكي الشهير أنتوني كوردسمان هذه العقيدة قائلًا: بالاعتماد على سيناء كساحة قتل مكشوفة، فإن أي معركة تدور فيها تكون ببساطة سباقًا ذو اتجاهين للسيطرة على الممرات.[3]

لماذا اكتسبت تلك الممرات هذه الأهمية البالغة؟ قدم الضابط عبد العزيز البتيشتي من سلاح المظليين نظرة شاملة حول أهميتها، فذكر أن سيناء تنقسم من الناحية الإستراتيجية إلى ثلاثة أقسام: المثلث الجنوبي الواقع بين خليجي البحر الأحمر، ويتكون من كثبان رملية يتعذر عبورها بواسطة العربات المدرعة وناقلات الجنود، بينما يتكون الشريط الشمالي على طول البحر الأبيض المتوسط في الغالب من أحواض الرمال المتحركة والمستنقعات الموحلة، والمنحدرات الشديدة، والتلال الوعرة التي تعيق تقدم المدرعات الثقيلة. وبالتالي فإن القطاع الأوسط بأرضيته الصلبة والمفتوحة هو الجزء الوحيد المناسب لتحركات المشاة والمدرعات. ومع ذلك، فإن هذا القطاع واسع جدًا بحيث لا يمكن فيه التصدي للضربات الجوية وغارات المدرعات الخاطفة- وهما التخصصان اللذان يتقنهما الجيش الإسرائيلي. ولحسن الحظ، تقع عدة ممرات جبلية في قلب هذا القطاع الأوسط: الممران الرئيسيان هما ممر متلا في الجنوب وممر الجدي في الشمال، على بعد حوالي 32 كيلومترًا من قناة السويس، بالإضافة إلى بعض الممرات الأصغر منهما. فبمجرد أن يتمركز الجيش في هذه الممرات، بات من المستحيل دفعه إلى الوراء، حيث أنها ممرات ضيقة جدًا ما يكسبها مناعة أمام القصف الجوي (نادرًا ما تصيب القذائف قمم التلال والجبال). كما أن الكهوف الجبلية على طول الممرات الطويلة نسبيًا (يمتد ممر متلا على طول 32 كيلومترًا، وممر الجدي على طول 29 كيلومترًا) توفر نقاطًا مثالية

1- Insight Team, Yom Kippur War, 70.

2- هيكل، خريف الغضب، ص 60.

3- Anthony H. Cordesman, Arab-Israeli Military Forces in an Era of Asymmetric Wars, Westport, CT: Praeger Security International, 2006, 201–2.

للقناصين ليوقفوا تقدم القوات المعادية (التي تضطر للتقدم في طابور واحد نظرًا لضيق الممرات). أخيرًا، توفر هذه الممرات قواعد انطلاق آمنة لشن العمليات، مما يسمح للوحدات بشن هجمات مفاجئة في جميع أنحاء سيناء والعودة إلى قواعدها قبل أن تتمكن قوات العدو من التغلب عليها. باختصار، فإن من يتحكم بهذه الممرات يتحكم بالقطاع الأوسط لسيناء، ومن يتحكم بهذا القطاع يسيطر على شبه الجزيرة بأكملها. ولذا، يعتبر الاستراتيجيون العسكريون سيناء من بين أبرز الحواجز الطبوغرافية التي يصعب التغلب عليها في العالم.[1]

في بداية كتابه الضخم الذي تحدث فيه عن حرب أكتوبر، أوضح اللواء جمال حماد (أحد قادة حركة الضباط الأحرار) المخاطر التي ينطوي عليها الفشل في الاستيلاء على الممرات. **بداية**، تحتل ممرات سيناء منحدرًا أعلى من منحدر قناة السويس، مما يجعل من يبني خط دفاعه في مواقع ثابتة على طول ضفاف القناة في وضع سيء للغاية؛ **ثانيًا**، إنشاء خط دفاع واحد في منطقة صحراوية مكشوفة مثل ضفاف القناة يجعلها عرضة للاختراق أو التطويق من قبل قوات العدو، وهي قاعدة تُدرس للطلاب المبتدئين في مجال حرب الصحراء في الأكاديمية العسكرية المصرية؛ **ثالثًا**، لا يمكن اعتبار رؤوس الجسور غير المحصنة (مثل تلك التي أراد السادات إقامتها على طول القناة) قواعد عسكرية في حد ذاتها، إنما نقاط انطلاق للتقدم- لو بقيت قوات الحلفاء متمسكة برؤوس جسورها في النورماندي، لألقاهم النازيون في البحر ليعودوا أدراجهم مهزومين. باختصار، خَلُص حماد إلى أن مطالبة الجيش المصري بالتحول من الهجوم إلى الدفاع مباشرة بعد عبوره قناة السويس (أي قبل الوصول إلى الممرات) يعني التنازل عن عنصر المبادرة في سيناء لصالح العدو.[2]

رغم أن السادات أكد للقيادة العليا أنه ينوي الاستيلاء على الممرات خلال الموجة الأولى من الهجوم، فقد رأى جنرالاته بوضوح أنه لن يفعل ذلك، حيث أنه أراد بدء الحرب قبل تأمين الأسلحة اللازمة لهجوم كاسح ينجح في السيطرة على هذه الممرات. خلال اجتماع لهيئة الأركان في 24 يناير 1972، انتقد وزير الحربية صادق السادات علانية لإفساده العلاقة مع الاتحاد السوفيتي المورد الوحيد للأسلحة لمصر.

1- البتشتي، الثعابين، ص 67-74، ص 84-85، ص 107.

2- حماد، المعارك الحربية على الجبهة المصرية، ص 52-54.

ورغم عدم وجود علاقة ودية بين الوزير صادق والروس، إلا أنه أدرك أن شن حرب بدون أسلحة كافية ينذر بهزيمة عسكرية أخرى. وقد فاقم قرار السادات أحادي الجانب بطرد جميع الخبراء السوفييت (أكثر من خمسة عشر ألف خبير) في يوليو 1972- دون استشارة قادة الجيش- من انزعاج القيادة العليا. كما أشار قائد هيئة العمليات عبد الغني الجمسي إلى أن أيًا من القادة لم يكن متأكدًا تمامًا من سبب ودوافع اتخاذ هذا القرار، لكنهم اكتشفوا أنه قرار السادات وحده، حيث قال: "اعتقدنا في القيادة العامة أن القرار... اتخذه مجلس الوزراء أو مجلس الدفاع الوطني، لكننا اكتشفنا لاحقًا أنه قرار السادات وحده".[1] حاول الشاذلي المذهول أن يمنع الرئيس السادات ويؤثر عليه فقال له "يجب أن تدرك مدى خطورة هذا القرار... وأنت تعرف ذلك طبعًا. لا شك في أنه سيؤثر على قدراتنا، فالوحدات السوفيتية تلعب دورًا كبيرًا في أنظمة دفاعنا الجوي وحربنا الإلكترونية". حتى صادق، الناقد الشديد للسوفييت، فعل كل ما في وسعه لثني السادات عن ذلك، ولكن دون جدوى.[2]

بلغ التوتر بين الرئيس وجنرالاته ذروته ليلة 24 أكتوبر 1972، خلال اجتماع استثنائي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة طغت عليه أجواء التوتر والاحتقان. طلب السادات من وزير الحربية صادق الاستعداد للحرب بحلول منتصف نوفمبر، وهو أمر تجاهله الأخير، لأنه علم أن الهجوم المبكر سيقتصر على عبور القناة فقط دون الاستيلاء على الممرات، فمن المحتمل أن تكون النتائج كارثية. ولذا، طلب من كبار مساعديه أن يبدوا اعتراضاتهم بصراحة في المرة القادمة التي يجتمعون فيها بالرئيس. وفي الاجتماع التالي، اعتقد السادات أنه يتفقد الاستعدادات النهائية للحرب وحسب، بينما كانت القيادة العليا مصممة على التعبير عن اعتراضها بالإجماع على خطته. وبحسب محضر الاجتماع، بدأ السادات بنفي الشائعات القائلة بأنه يبيع مصر للأمريكيين، وادعى أن الولايات المتحدة هي التي تحاول استدراجه للتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل.[3] لكن نائب وزير الحربية عبد القادر حسن وقائد

1- al-Gamasy, The October War, 141–45.

2- Shazly, Crossing, 111.

3- موسى صبري، وثائق حرب أكتوبر، القاهرة: أخبار اليوم، 1979، ص 31.

البحرية محمود فهمي شككا في حكمة قراره في "الذهاب إلى الحرب بالأسلحة المتوفرة لدينا"، وأضافا أن خسارة معركة أخرى مع إسرائيل ستدمر معنويات الجيش والشعب معًا. لكن السادات صرخ في وجههما قائلًا إن أيًا منهما ليس لديه الحق أو الكفاءة لمساءلته.[1]

ويكشف المحضر بعد ذلك إصرار حسن وعناده بأن حربًا محدودة لا يمكن أن تحرر سيناء، وأن الجيش المصري إن لم يُبقِ الإسرائيليين تحت الضغط من خلال هجوم متواصل، فستتحول الحرب بسرعة إلى حرب دفاعية ميؤوس منها حول بعض رؤوس الجسور غير المهمة على ضفاف قناة السويس، مما يمنح إسرائيل الأفضلية بسبب تفوق قوتها الجوية. فرد عليه الرئيس السادات بأن مهمة المجلس الأعلى هي تعويض نقص السلاح بالموهبة والتخطيط الجيد. وعندما اعترض حسن مرة أخرى، صاح السادات في وجهه قائلًا "هذه هي المرة الثانية التي تعترض علي فيها، ولن أسمح بذلك... أنا المسؤول عن استقلال هذا البلد، وأنا أعرف ما أفعله. هذا ليس من شأنك، قدم اعتراضًا آخر وسيُطلب منك البقاء في المنزل... هذا عار عليك! الزم حدك! أنت جندي، ولستَ سياسيًا". وحين أشار محمود فهمي إلى أنه من غير المناسب أن يوبخ الرئيس جنرالاته بهذه الطريقة المهينة، وبخه السادات هو أيضًا. بعد انتهاء الاجتماع، سأل الوزيرُ صادق الرئيسَ السادات غاضبًا عن سبب عقد الاجتماع ما دام غير مستعد لاحترام وجهة نظر قادة الجيش أو حتى الاستماع إليهم، فجاء رد الرئيس بعد يومين عبر فصل جميع الذين اعترضوا على خطته أثناء الاجتماع بمن فيهم وزير الحربية ونائبه، بالإضافة إلى أكثر من مائة من كبار الضباط خلال الأسابيع التي تلت ذلك.[2]

عندما وصف السادات الاجتماع لاحقًا في إحدى المقابلات، لم يكن لديه أي رادع يمنعه من الانتصار لنفسه. فقد صوّر المجلسَ الأعلى للقوات المسلحة على أنه "مجموعة من التلاميذ الصغار، تتألف من يساري مخدوع، ومختل عقليًا، ومرتزقة، وخائن لمصر، ومتآمر... ثم اتضح أن وزير الحربية قام بجولات على الوحدات

1- السادات، البحث عن الذات، ص 319-321.

2- صبري، وثائق حرب أكتوبر، ص 65-67.

يعرب فيها عن رفضه للحرب".[1] فمن وجهة نظره، كان الوزير صادق ومن معه جبناء لا يملكون الشجاعة لخوض الحرب. ثم ادعى أن صادق متورط في انقلاب غير مدروس بهدف منع الحرب، وأنه كان لا بد من وضعه رهن الإقامة الجبرية.[2] لكن السادات أسرَّ لصديقه القديم محمود جامع أنه قلق بشأن شعبية صادق بين الجنود، خاصة بعد جهوده الرائعة في تدريب القوات وتطويرها.[3] وتوصل رئيس الأركان الشاذلي، الذي عمل مع صادق عن كثب وحضر اجتماع أكتوبر المصيري، إلى نتيجة مماثلة تقضي بأن صادق نجح بالفعل في تعزيز شعبيته داخل الجيش من خلال الحوافز المادية والرمزية، وأن السادات اعتقد أن هذا يهدد أمنه كرئيس.[4] يؤكد الضابط والمؤرخ أحمد حمروش[5] وهيكل[6] صحة هذا الادعاء فقد عاشا هذه الأحداث عن كثب. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيس السادات علم من مدير المخابرات العامة أحمد إسماعيل بتزايد شعبية وزير الحربية صادق، وهي إحدى أولى حالات تجسس المخابرات على الجيش.[7]

وكدليل على شعبية صادق وحقيقة أن العديد من الضباط يشاركونه وجهات نظره، خططت مجموعة سرية من الضباط تطلق على نفسها اسم "حركة إنقاذ مصر" للإطاحة بالرئيس، وذلك بعد شهر من إقالة صادق. رددت المجموعة حجة وزير الحربية المعزول بأن هناك محاولة "لدفعنا إلى الحرب بينما نحن غير مستعدين، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تدمير قواتنا المسلحة".[8] ومما أثار استياء الضباط، أن الرئيس السادات كلف مباحث أمن الدولة بالتحقيقات، زاعمًا أن جواسيس مباحث أمن الدولة هم الذين كشفوا المؤامرة السرية، وليس المخابرات الحربية، ولذا فقد نالوا ثقته. يقول الشاذلي إنه فوجئ عندما سمع الرئيس السادات ووزير الداخلية

1- منصور، من أوراق السادات، ص 335-336.

2- السادات، البحث عن الذات، ص 320.

3- جامع، عرفتُ السادات، ص 164.

4- Shazly, Crossing, 123–26.

5- حمروش، غروب يوليو، ص 147.

6- Heikal, October 1973, 251.

7- Sirrs, A History of the Egyptian Intelligence Service, 127.

8- Shazly, Crossing, 129.

ممـدوح سـالم يتهـمان صـادق وأتباعـه بأنهـم عمـلاء للحكومـة السـعودية.[1] كشـفت التحقيقـات أن مـن بـين المتآمريـن قائـد المنطقـة المركزيـة في القاهـرة ورئيـس المخابـرات الحربيـة، إلى جانـب اثنـين مـن قـادة الفـرق وقائـد القـوات الخاصـة، وقـادة لوحـدات أصغـر. امتـد هـذا التنظيـم السـري إلى عمـق القـوات المسـلحة، وقضـت الخطـة باعتقـال القـادة السياسـيين والأمنيـين والضبـاط العسـكريين المواليـن للرئيـس، وذلـك في 9 نوفمبر 1972 أي في حفـل زفـاف ابنـة الشـاذلي.[2] وفي 26 أكتوبـر 1972، اتخـذ السـادات قـرارًا آخـر أثـار الكثـير مـن الجـدل بتعينـه مديـر المخابـرات أحمـد إسـماعيل وزيـرًا للحربيـة.

الطريق نحو أكتوبر

حـاز أحمـد إسـماعيل رتبـة لـواء منـذ مـدة طويلـة، فقـد تخـرج مـن الكليـة الحربيـة عـام 1938، وبلـغ حتـى هـذا العـام مـن العمـر سـتة وخمسـين عامًـا. منعتـه طبيعتـه الحـذرة مـن الانضـمام إلى الضبـاط الأحـرار رغـم أنـه خـدم مـع العديـد منهـم كقائـد لـواء في حـرب 1948 في فلسـطين. وكغـيره مـن عـشرات الضبـاط الآخريـن، لم يكـن أداؤه في حـرب السـويس عـام 1956 مميـزًا. فـما هـي المؤهـلات الخاصـة التـي حصـل عليهـا لتـولي المنصـب العسـكري الأعـلى في مثـل هـذا الوقـت الحـرج؟

رغـم صعوبـة التأثـير عـلى أفـكار السـادات، إلا أن مـا يميـز إسـماعيل عـن غـيره مـن الجـنرالات أن تاريخـه في القـوات المسـلحة إلى جانـب وضعـه الصحـي يحـول دون تشـكيل نفـوذ خـاص بـه داخـل رتـب الجيـش. **أولًا**، أُعفـي إسـماعيل مـن مهامـه مرتـين بسـبب عـدم كفاءتـه، كقائـد فرقـة في أغسـطس 1967 وقائـد لـلأركان في سـبتمبر 1969. وهكـذا، فقـد تـولى منصبـه الجديـد بعـد إهانتـه كشـخص فُصـل مـن الخدمـة بسـبب الإهـمال.[3] **ثانيـًا**، رغـم أن إسـماعيل لم يُعجَـب بـه سـوى القليـل مـن الضبـاط، إلا أنـه كان عـدوًا لـدودًا لزميـل لـه خـلال سـنوات خدمتـه هـو قائـد الأركان الحـالي سـعد الديـن الشـاذلي. ظـل الاثنـان متخاصمـين منـذ شـجارهما بالأيـدي في الكونغـو عـام 1960، عندمـا حـاول إسـماعيل التباهـي بسـلطته كملحـق عسـكري لمـصر أمـام الشـاذلي الـذي خـدم في قـوة

1- Shazly, Crossing, 129

2- المرجع السابق، ص 130.

3- Sirrs, History, 121.

الأمم المتحدة المتمركزة هناك. ورغم أن الشاذلي كان لا يزال نقيبًا حينها، إلا أنه رفض الانصياع للعميد إسماعيل ليس فقط لأن الأخير ليس له سلطة عليه، بل لأنه اعتقد أيضًا أن إسماعيل ليس بكفء لهذا المنصب. وفي الواقع، استقال الشاذلي في مارس 1969 من منصب قائد القوات الخاصة عندما عين عبدُ الناصر إسماعيلَ قائدًا للأركان، ولكن قبل الموافقة على استقالته أقيل إسماعيل مجددًا.

ومن غير المستغرب أن الشاذلي عندما استشاره السادات حول من سيحل محل صادق في منصب وزير الحربية نصحه بأن يعين من شاء إلا إسماعيل. ولكن الرئيس عين إسماعيل ولم يكترث لنصيحة الشاذلي الذي يقول إنه شعر بالفزع حينها، فناشده قائلًا: "سيدي الرئيس... لديّ سجل حافل من الخلافات مع أحمد إسماعيل يعود إلى أكثر من اثني عشر عامًا، منذ أن التقينا في الكونغو، ومنذ ذلك الحين والعلاقات بيننا سيئة. لذا، سيكون من المستحيل أن نعمل معًا بانسجام". لكن السادات لم يكترث لذلك وأجابه فقال: "أنا أعرف كل ذلك".[1] وفي النهاية، كان إسماعيل يخوض معركة خاسرة مع مرض السرطان الذي أصيب به، وأقر السادات بأن الأطباء أبلغوه بحالة إسماعيل وأكدوا أنه لا يستطيع العمل في منصب يتطلب منه جهدًا كبيرًا، لكنه رفض كل ذلك لأنه يثق بإسماعيل. كما اعترف السادات أن إسماعيل قضى معظم وقته بحلول 19 أكتوبر (أي في منتصف الحرب تمامًا) مستريحًا في سرير صغير خارج مركز العمليات 10 بغرفة قيادة الحرب.[2]فلماذا اتخذ الرئيس مثل هذا القرار الغريب؟

على الرغم من نقاط ضعفه، كان لأحمد إسماعيل رصيده السياسي المؤثر بعض الشيء. فقد كان هو والسادات صديقين منذ عام 1938، مما دفع الرئيس للوثوق في ولائه له.[3] كما ساعده على ذلك شعور إسماعيل بمرارة إقالته المتكررة، فقد استاء من تعيينات عبد الناصر الأمنية والعسكرية ما جعله مناسبًا تمامًا للعمل كمدير لجهاز المخابرات العامة بعد صراع مايو 1971، فشعر بالامتنان الشديد لأن السادات أعاده من النسيان إلى مثل هذا المنصب المرموق. كل هذا يعني أن بإمكانه

1- Shazly, Crossing, 124–25.

2- منصور، من أوراق السادات، ص 367.

3- المرجع السابق، ص 362.

خدمة السادات جيدًا والعمل على نزع الطابع السياسي عن الجيش. وخلال لقائه الأول مع السادات كوزير للحربية، حذر إسماعيل من وجود مستوى غير مقبول من النشاط السياسي داخل الجيش، وأن أولويته هي تصفية جميع الولاءات السياسية داخل القوات المسلحة. وأضاف الرئيس السادات أنه عيّنه في المخابرات أولًا ليكتسب الخبرة التي سيحتاجها للقيام بهذه المهمة الحاسمة.[1]

الأهم من كل ذلك، أن إسماعيل لم تكن لديه ثقة كبيرة في احتمالات النصر العسكري. فقبل أسابيع من توليه منصبه الجديد، قدم إلى السادات تقريرًا من جهاز المخابرات العامة يقول فيه: "مصر ليست مستعدة للحرب... إن أي هجوم تشنه أو تقوده مصر في ظل الظروف الحالية قد يؤدي إلى كارثة".[2] وبهذا المعنى، كان إسماعيل الرجل الوحيد من بين قادة الجيش المصري الذين لا يترددون في قبول خطة الرئيس السادات السرية حول شن حرب محدودة، والتي تهدف فقط إلى تشكيل عامل ضغط للوصول إلى تسوية سياسية. وبصفته مديرًا للمخابرات العامة بين مايو 1971 وأكتوبر 1972، أدار إسماعيل القناة الخلفية مع وكالة المخابرات المركزية، لذا علم بما حاول السادات ترتيبه مع الأمريكيين.[3] يقدم قائد الأركان الشاذلي أفضل تلخيص لسبب قيام السادات بتعيين إسماعيل وزيرًا للحربية حيث قال:

"لقد كان رجلًا ضعيفًا يتصف بالخضوع والبلطجة... يتهرب من تحمل مسؤولية اتخاذ القرارات مفضلًا تلقي الأوامر بدلًا من إعطائها. لم يكن يحظى بشعبية كبيرة بين القوات المسلحة، ولا يُستغرب أن أسلوبه كان فظًا جدًا. وفيما لا يهتم بمشكلات من حوله الشخصية، فقد كان يكرس اهتمامه بالكامل عندما يتعلق الأمر بأسرته... لقد كان انعدام شعبيته هذا ميزة أخرى من مزاياه بالنسبة للسادات. ولذا بطبيعة الحال كان على خلاف مع قائد الأركان... أما النقطة التي لا تغتفر فهي أن إسماعيل كان فعليًا يحتضر، والرئيس السادات أدرك أنه مصاب بالسرطان.. فقد أقعده المرض مدة عام على الأقل قبل أن يعينه السادات وزيرًا للحربية.. واعترف الأخير بأنه علم بذلك. في خطاب ألقاه عام 1977، قال السادات إنه علم بمرض إسماعيل قبل

1- Gamasy, The October War, 152–58.

2- Shazly, Crossing, 27.

3- هيكل، خريف الغضب، ص 64.

وأثناء حرب أكتوبر، وأخبره الأطباء أن إسماعيل مريض جدًا وغير قادر على اتخاذ القرارات... لم يكن إسماعيل مناسبًا لوظيفته، وكان لضعفه عواقب وخيمة على بلاده. لكن الشر يكمن في الرجل الذي عين إسماعيل ثم تلاعب به".[1]

ومع ذلك، فأي حرب ستكون محفوفة بالمخاطر سواء كانت محدودة أو غير ذلك، فأي هزيمة أخرى لمصر ستكون كارثية على المستوى السياسي. في الوقت نفسه، فإن من شأن الانتصار الكبير أن يصنع أبطالًا عسكريين يمكنهم بعد ذلك الوصول إلى شعبية كبيرة داخل وخارج الجيش مما يؤهلهم لتحدي السادات، وما محمد نجيب وعبد الناصر إلا أمثلة على ذلك. فرغم هزيمة مصر الفادحة في عام 1948، إلا أن الشجاعة التي أظهرها القائدان نجيب وعبد الناصر أثناء القتال أكسبتهما دعمًا كبيرًا من زملائهم الضباط، ومنحتهما الشرعية الكافية لتحدي الملك فاروق. ولتجنب هذا الخطر تمامًا، قرر السادات العمل على تحقيق السيناريو الأفضل بالنسبة له: تحرير سيناء دون حرب واسعة لتحقيق انتصار سياسي بحت. لكنه لم يكن ساذجًا لدرجة أن يعتقد أن إسرائيل ستتنازل عن الأراضي المحتلة ببساطة، إنما أمل في تكرار ما حدث في حرب السويس عام 1956، دون الدخول في حرب مفتوحة. ففي ذلك العام، حققت مصر انتصارًا سياسيًا مذهلًا دون الحاجة إلى نصر في ساحة المعركة.

في 24 أكتوبر 1972، التقى السادات مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأكد على أنه: "يجب أن نتذكر ما فعلناه عام 1956... عندما حول عبد الناصر الهزيمة العسكرية إلى نصر سياسي".[2] وترسخ في فكر السادات أن الولايات المتحدة هي التي قدمت ذلك النصر لمصر على طبق من فضة. ولذا يذكر باعتزاز في مذكراته عن الحرب أن " أيزنهاور أدى عملًا حاسمًا في تحويل الهزيمة العسكرية إلى نصر سياسي". كما رأى في قرار عبد الناصر عام 1967 التنحي لصالح زكريا الموالي لأمريكا اعترافًا من جانبه بأن "هناك قوة واحدة تحكم مصر والعالم، وهي: أمريكا". وقد لخص ذلك في عبارته الشهيرة حين قال: تمتلك أمريكا 99% من أوراق الشرق الأوسط.[3]

1- Shazly, Crossing, 126–27.

2- صبري، وثائق حرب أكتوبر، ص 54.

3- السادات، البحث عن الذات، ص 194، ص 232، ص 390.

وبناءً على ذلك، شن السادات حربه الخاصة المحدودة ليكسب قلب أمريكا وعقلها. وزعم صديقه المقرب، محمود جامع، أن السادات طور علاقات وثيقة مع الأمريكيين قبل سنوات من توليه الرئاسة[1]. ويقول محلل المخابرات الأمريكية السابق أوين سيرس إن هناك مؤشرات قوية على أن "روابط السادات طويلة الأمد بالاستخبارات الأمريكية ساعدته في تعزيز قبضته على الرئاسة، رغم اشتباه الكثيرين بواشنطن في أن رئاسته لن تدوم طويلًا".[2] كانت خطوته الأولى بعد توليه الرئاسة - كما هو مسجل في مذكراته الخاصة- دعوته لألبرت ريتشاردسون، وزير الصحة الأمريكي والمبعوث إلى جنازة عبد الناصر، لجس نبضه.[3] لكن ريتشاردسون أفاد حين عاد إلى الولايات المتحدة بأن السادات لن يستمر أكثر من ستة أسابيع في الحكم. بعد ذلك، سعى الرئيس للحصول على دعم أعضاء الكونجرس خلال زيارتهم للقاهرة في مارس 1971، فخلال هذه الزيارة أسس لصداقة حميمة مع ديفيد روكفلر. كما حاول استرضاء ويليام روجرز أثناء زيارته للقاهرة في مايو 1971- وهي أول زيارة لوزير خارجية أمريكي منذ عام 1953- عبر التعهد بإقالة وزير خارجيته محمود رياض بسبب مواقفه المتشددة تجاه أمريكا وإسرائيل.[4] وذهب السادات إلى أبعد من ذلك، فدعا رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير بعد أربعة أشهر من وفاة عبد الناصر، لإجراء محادثات سرية للتوصل إلى تسوية سلمية لكنها رفضت دعوته.[5]

مع ذلك، أثبتت هذه المحاولات المتفرقة أنها غير كافية، واحتاج السادات لقناة خلفية منتظمة وموثوقة. ولذا، استعان بعبد المنعم أمين، مسؤول الارتباط سابقا مع الأمريكيين وأحد أعضاء حركة الضباط الأحرار. طلب السادات من أمين الاتصال سرًا بالقائم بالأعمال الأمريكي في القاهرة دونالد بيرجوس، ورئيس مكتب وكالة المخابرات المركزية يوجين ترون. لكنه لم يعلم أن جهاز المخابرات العامة كان يتنصت على مكاتب وشقق كل من بيرجوس وترون، وأن كل ما قيل بينهم وبين أمين قد

1- جامع، عرفتُ السادات، ص 140.

2- Sirrs, History, 117.

3- السادات، البحث عن الذات، 296.

4- أحمد حمروش، غروب يوليو، ص 17، ص 40-46.

5- مراد غالب، مع عبد الناصر والسادات، ص 193.

تنصتوا عليه وأرسلوه عبر منافسيه إلى السوفييت. في 22 يناير 1971 وخلال الاجتماع الأول بين أمين وبيرجوس وترون، طلب أمين دعم الولايات المتحدة للسادات، مشيرًا إلى ميوله المعادية للسوفييت بعد أن اعتذر عن المشكلات غير المبررة التي أثارها عبد الناصر مع الولايات المتحدة، وقال "مشكلة عبد الناصر أنه بالغ في شكوكه، وارتاب في جميع من حوله ومن كل شيء... ليس ذلك فحسب، فقد فعل أيضًا كل ما بوسعه في سبيل مجده، واعتقد أن تحدي أمريكا سيرفع من شأنه... ولم يفعل ذلك من أجل بلده أو العرب أو العالم النامي، إنما لتعزيز مكانته الشخصية". وعندما ذكره بيرجوس بلباقة أن عبد الناصر كان أيضًا قائدًا عظيمًا، أجاب أمين "لقد كان عظيمًا فقط لأنه تسبب في كوارث كبيرة لبلاده".[1] ومع ذلك، لم تسفر المبادرة عن شيء، وبدأ السادات في البحث عن قناة أكثر فاعلية.

في هذه المرحلة، أدرك الرئيس أنه بحاجة إلى مساعدة خارجية، فتواصل مع صديقه كمال أدهم، الرئيس الأسطوري للمخابرات السعودية، والمقرب منه لدرجة أنه شهد حفل زواجه في عام 1955. نصحه أدهم بإظهار حسن نيته للأمريكيين عبر طرد الخبراء العسكريين السوفييت من مصر، وهو ما فعله السادات في يوليو 1972. وفي الشهر نفسه، دعا وكالة المخابرات المركزية لإرسال ممثل رسمي لها إلى القاهرة لأول مرة منذ عام 1967.[2] ولكن رغم استعداد إدارة نيكسون، الذي أبدته من خلال العديد من البيانات الرسمية، للعمل على تسوية سلمية بين الجانبين إذا ما أُنهيت مهمة السوفييت في مصر، إلا أنها تجاهلت إشارات السادات تمامًا. وقد أوضح كيسنجر لاحقًا لعصمت عبد المجيد، ممثل مصر لدى الأمم المتحدة، أن الأمريكيين "لا يدفعون مقابل أي شيء يُعرض عليهم مجانًا".[3] وبعبارة عامة، تخلص السادات من ورقة المساومة الخاصة به دون التفاوض على مقابل مناسب، معتقدًا أن الولايات المتحدة ملتزمة بتقدير هذا الكرم الذي يبديه- وهو تكتيك مدمر أدمن عليه فعليًا خلال السنوات القليلة اللاحقة. بعد ذلك، اتصل رئيس المخابرات السعودية بهيكل

1- Heikal, October 1973, 758–60.

2- Sirrs, History, 123.

3- عصمت عبد المجيد، زمن الانكسار والانتصار مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية نصف قرن من التحولات الكبرى، القاهرة: دار الشروق، 1998، ص 121.

وقدم له العرض التالي: "أنت الشخص الوحيد الذي يثق به الرئيس حقًا، وقد طلب منا التحدث إليك مباشرة. نريد الترتيب لتركيب خط ساخن بين منزلي ومنزلك". لكن هيكل رفض طلبه على الفور، لأنه يعلم أن المخابرات السعودية ربيبة وكالة المخابرات المركزية. وبعد أسابيع قليلة، أخبره وزير الحرب صادق أن الرئيس السادات قام بتركيب مثل هذا الخط الساخن في منزله.[1] وقد أكد محلل المخابرات الأمريكية أوين سيرس أن السادات استخدم هذا الخط الساخن في منزله للاتصال بعملاء وكالة المخابرات المركزية.[2]

في النهاية، أدرك السادات أن كل هذه الاتصالات الغامضة لا يمكنها أن تحقق إنجازًا سياسيًا ذا قيمة عالية كتحرير سيناء، لذا قرر إعادة توجيه كل طاقاته نحو الرجل الذي يعتقد أنه يحمل مفاتيح القوة الأمريكية: هنري كيسنجر. أدرك السادات لأول مرة أن مستشار الأمن القومي الأمريكي كيسنجر مهتم بمصر عندما تلقى هيكل دعوة من دونالد كيندال (رئيس شركة بيبسي كولا، وصديق نيكسون) في 18 يونيو 1971 للقاء كيسنجر على انفراد في منزله بولاية كونيتيكت. رفض هيكل الدعوة وحاول أن يشرح للسادات المحبط للغاية أن على مصر ألا تجري محادثات مع الأمريكيين من موقع ضعف. وفي ديسمبر 1972، لجأ السادات إلى وزير الحربية الجديد أحمد إسماعيل لاستشارته، فنصحه الأخير بأن يرسل مبعوثًا شخصيًا للقاء كيسنجر. وهكذا، عُقد اجتماع في منزل كيندال في فبراير 1973 بين كيسنجر ومستشار السادات للأمن القومي حافظ إسماعيل.[3] وأخيرًا، بعد العديد من المحاولات اليائسة، بدا أن بصيص أمل يلوح في الأفق. ورغم عدم جدوى هذا الاجتماع، إلا أنه افتتح القناة الخلفية السرية الشهيرة بين الجانبين والتي ساهمت مساهمة حيويةً خلال الحرب.

لكن، طالما لم تستطع مصر شن حرب فلم يكن هناك الكثير مما يمكن فعله. اعتقد كيسنجر أن السادات باستطاعته فتح أبواب العالم العربي أمام الولايات المتحدة، لكن حرص الرئيس السادات على الانضمام إلى المعسكر الأمريكي شجع

1- هيكل، خريف الغضب، ص 44-45.

2- Sirrs, History, 121.

3- Heikal, October 1973, 235, 270–71.

كيسنجر على الانتظار حتى تنضج الثمرة. وقد أشار الانفراج الأمريكي- السوفيتي إلى إمكانية التأني، فما الذي دفع أمريكا للانتظار؟

من وجهة نظر كيسنجر، تطلبت إعادة ترتيب القوى الإقليمية أن تعترف جميع الأطراف المعنية بواقعين جيوسياسيين: **أولًا**، "أن إسرائيل قوية جدًا (أو يمكن أن تكون قوية جدًا) بحيث لا يمكن هزيمتها حتى لو اجتمع عليها جميع جيرانها العرب، وأن الولايات المتحدة ستقود المواجهة ضد التدخل السوفيتي في المنطقة. **وثانيًا**، أن "مفتاح الشرق الأوسط موجود في واشنطن".[1] أدرك السادات في تقديره الحقيقة الثانية، لكنه لم يزل بحاجة للتسليم بالأولى. لذلك، ورغم أن حافظ إسماعيل حاول تشجيع كيسنجر حين أشار له بأنها "المرة الأولى منذ ربع قرن التي يستعد فيها زعيم عربي للدخول في اتفاقية سلام مع إسرائيل"، إلا أن الأخير لم تؤثر فيه هذه المحاولات.[2] حين تذكر كيسنجر هذه الجلسات صرح قائلًا "ماذا فعلت في تلك المحادثات؟ تحدثت مع مبعوث السادات عن الطقس ومواضيع أخرى في العالم.. ولعبت معه.. وكان هدفي كسب الوقت وتأجيل المرحلة الخطيرة لشهر آخر، وربما سنة أخرى".[3]

وهكذا، تراكمت الضغوطات المحلية والدولية للحيلولة دون وقوع الحرب- وإن كان ذلك لأسباب مختلفة جدًا: حرص المصريون على تحرير أرضهم، بينما سعى الأمريكيون لإقناعهم بأنهم لا يستطيعون فعل ذلك من خلال الحرب. وخرج عشرات الآلاف من الطلاب إلى الشوارع في جميع أنحاء مصر مطالبين بشن الحرب. وفي 12 أكتوبر 1972، وقعت حادثة مقلقة جدًا، حيث قاد النقيب علي حسن قائد سرية مدرعة متمركزة خارج العاصمة دباباته إلى مسجد الحسين في قلب القاهرة لحشد الناس ضد تردد السادات في شن الحرب. لكن الأمر الأكثر إثارة للقلق في ما حدث هو أن أيًا من نقاط التفتيش العسكرية على طول الطريق لم تحاول إيقافه.[4] ومن ناحية أخرى، نقل حافظ إسماعيل للسادات اعتقاد كيسنجر بأن المصريين لا ينبغي

1- Henry Kissinger, Diplomacy, New York: Simon & Schuster, 1994, 737.

2- ويليام بير، أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية، ترجمة خالد داود، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2004، ص 41.

3- Kissinger in Golan, Secret Conversations, 145.

4- Shazly, Crossing, 117.

أن يتوقعوا الكثير طالما أنهم مهزومون عسكريًا، وسلط الضوء على قسم من لقائه مع كيسنجر في فرنسا في 20 مايو 1973، حيث قال له الأخير: "لقد أخبرتك مؤخرًا، وسأقولها مرارًا: الإسرائيليون في موقف هو الأفضل بالنسبة لهم في الوقت الحالي... وطالما شعرت إسرائيل أنها قادرة على الحفاظ على موقفها، فإننا بصدق لا نعتقد أنها ستتراجع أبدًا".[1] لقد كانت الرسالة واضحة: لم يعد من الممكن تأجيل الحرب.

بين مصر والانتصار

بدت الولايات المتحدة مترددة في إعطاء الرئيس السادات حلًا سياسيًا بحتًا، ما اضطره لاختيار مسار آخر بالغ الدقة عبر إطلاق العنان للجيش من ناحية، وكبح نجاحه من ناحية أخرى. وفي حين أراد جنرالاته تحرير سيناء بقوة السلاح، سعى الرئيس لتكرار سيناريو العام 1956 عبر شن عملية تمثل تحديًا عسكريًا رمزيًا من شأنه أن يمهد الطريق لتسوية سياسية بحتة. من هنا نشأ مفهوم "الحرب المحدودة" التي قرر السادات أنها ستشمل عبور قناة السويس والاستيلاء على مساحة ضيقة على الضفة الشرقية ليثبت لإسرائيل أن المصريين قادرون على تعريض أمنها للخطر. وستكون حجته أمام الجنود والشعب المصري أنه أُجبر على خوض حرب محدودة لأنه لم يستطع تأمين أسلحة كافية من السوفييت، وأن الولايات المتحدة لن تسمح بهزيمة إسرائيل. واعترفت المحللة الإستراتيجية ريزا بروكس بأن "مفهوم حرب السادات... المبني على حقيقة أن الجيش المصري غير قادر على الانتصار أمام عدوه الذي يفوقه قوة، كان غير تقليدي".[2] كما صرح الخبير العسكري جوليان سكوفيلد بأن خطة السادات القائمة على "إستراتيجية الحرب غير العسكرية تجلت في هجوم دبلوماسي مرتبط بهجوم عسكري".[3]

كانت المشكلة أن التزام الرئيس بمفهوم الحرب المحدودة اصطدم بإصرار الجيش (من القيادة العليا إلى ما دونها) على تحرير سيناء من خلال حرب استنزاف طويلة. ولأسباب مفهومة، رفضت القوات المسلحة رغبة الرئيس في مهاجمة إسرائيل

1- ويليام بير، أسرار حرب أكتوبر، ص 37-47.

2- Brooks, Shaping Strategy, 104.

3- Julian Schofield, Militarization and War, New York: Palgrave Macmillan, 2007, 98.

بطريقة تحقق "انتصارًا دبلوماسيًا خارج ساحة المعركة".[1] لكن بعد عدة محاولات فاشلة لتحدي السادات أو الإطاحة به، انصاع الجيش لخطته. ومع مرور الوقت، أصيب الضباط بالإرهاق، وباتوا يأملون بأن لا تبعدهم مهمتهم خلال الحرب عن العاصمة طويلًا، ثم ما لبثوا أن فقدوا حماسهم بالكلية. ولكن للأسف، كما توقع بعض كبار الضباط، أدت سيطرة السادات المشددة على العمليات في النهاية إلى ما وصفته صحيفة (صنداي تايمز) بأنه "نصر مصر المفقود"[2]، فيما صرح فريق الخبراء الدوليين الذين درسوا الحرب بأنه "النصر الذي ألقته مصر بعيدًا"، كما وصفه منظّر عسكري غربي بأنه طريق مصر "من النصر إلى الهزيمة الذاتية".[3] والأهم من ذلك، قول المؤرخ العسكري والتر بوين بأن " مصر لم يكن لديها سوى أمل ضئيل للانتصار في النضال الذي كانت تخوضه... لكنها اقتربت جدًا- ربما في غضون ساعات- من القيام بذلك"[4]، وذكرنا هيكل بأن "مصير المعارك يتحدد قبل إطلاق الطلقة الأولى".[5]

لقد أوضح السادات نيته منذ البداية، فبالرغم من أنه- كما أشار رئيس هيئة العمليات المشير محمد الجمسي- أصر على العمل بمفرده على وضع الإستراتيجية العامة للحرب وإدارة العمليات الميدانية، إلا أنه أشار إلى أن هدفه شن معركة رمزي" استباقية.[6] فقد أعرب في اجتماعه مع هيئة الأركان في فبراير 1973 عن أن الفوز في الأربع وعشرين ساعة الأولى فقط من الحرب هو المهم.[7] كما شارك الخطوط العريضة لخطته مع إسماعيل فهمي- الذي عين في صيف العام 1973 وزيرًا لخارجية مصر- فأصيب الأخير بالصدمة، وحاول أن يوضح للسادات أن الحفاظ على الأمن القومي لمصر يقضي بضرورة نجاح الحرب في تحرير الأراضي المحتلة، أو السيطرة على ممرات سيناء على الأقل. وإلا، فستبقى يد إسرائيل هي العليا في المفاوضات

1- Julian Schofield, Militarization and War, New York: Palgrave Macmillan, 2007, 109.

2- غالب، مع عبد الناصر والسادات، ص 213.

3- Barnet, Confronting the Cost of War, 128.

4- Boyne, The Two o'Clock War, xiv.

5- Heikal, 1967, 24.

6- Gamasy, The October War, 313.

7- السادات، البحث عن الذات، ص 329.

التـي سـتتبع الحـرب.[1] وقـد أيـد المتخصصـون العسـكريون الذيـن درسـوا الحـرب هـذا الـرأي. صحيـح أن الجيـش المـصري لم يكـن قـادرًا عـلى مجـاراة الإسرائيليـين بالحـرب الخاطفـة، وأنـه بالـكاد قـادر عـلى خـوض حـرب متحركـة عـبر سـيناء، لكنـه كان قـادرًا عـلى تحقيـق نـصر ملمـوس مـن خـلال الاحتفـاظ بالممـرات التـي يمكنـه الدفـاع عنهـا.[2]

في الواقـع، كانـت هـذه هـي الخطـة الأصليـة، وقـد وضـع وزيـر الحربيـة السـابق فـوزي اللمسـات الأخـيرة عليهـا في سـبتمبر 1970، تحـت اسـم "الخطـة 200". وُضعـت الخطـة عـلى ثـلاث مراحـل لتحريـر سـيناء بأكملهـا في اثنـي عـشر يومًـا: الأولى باسـم (جرانيـت 1) والتـي قضـت بعبـور قنـاة السـويس، تليهـا مبـاشرة المرحلـة الثانيـة باسـم (جرانيـت 2) للاسـتيلاء عـلى الممـرات، ثـم كان مـن المفـترض أن تعيـد القيـادة العامـة تقييـم الوضـع قبـل أن تأمـر بالتقـدم إلى الحـدود المصريـة مـع فلسـطين المحتلـة. في مـارس 1971، كانت الخطـة جاهـزة لإجـراء التمرينـات اللازمـة عليهـا، وكان مـن المفـترض تنفيذهـا بعـد ذلـك بوقـت قصـير، لكـن وفـاة عبـد النـاصر أدت إلى تأجيلها.[3] وادعـى السـادات أن الخطـة، التـي راجعهـا شـخصيًا مـع عبـد النـاصر مطلـع سـبتمبر 1970، كانـت دفاعيـة فقـط.[4] ومـع وصـول الشـاذلي إلى رئاسـة الأركان، طُلـب منـه تحديـث الخطـة وإضفـاء الطابـع الهجومـي عليهـا.[5]

كانـت الخطـة الجديـدة مشـابهة للسـابقة تمامًـا، فتضمنـت عبـور المشـاة والمدرعـات المصريـة لقنـاة السـويس واقتحـام تحصينـات بارليـف تحـت غطـاء قصـف مدفعـي ثقيـل وغـارات جويـة. ثـم، إذا سـمح الوضـع بذلـك، فسـيتقدمون بسرعـة إلى الممـرات الجبليـة ويتخندقـون هنـاك ريثـما تقيّـم القيـادة العامـة جـدوى التقـدم إلى الأمـام. لـذا، كـما أكـد الجمـسي، فـإن الهـدف الأسـاسي للعمليـة بأكملهـا هـو السـيطرة عـلى ممـرات سـيناء.[6] تزامنًـا مـع الهجـوم المـصري، سـيهاجم السـوريون المواقـع الإسرائيليـة في مرتفعـات الجـولان- والتـي خسروهـا في حـرب 1967- وسـيطردونهم مـن هنـاك. بـدت الخطـة

1- إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1985، ص30، ص 37-38.

2- Insight Team, Yom Kippur War, 86.

3- فوزي، حرب الثلاث سنوات، ص 12، ص 365.

4- السادات، البحث عن الذات، ص 320.

5- Shazly, Crossing, 18.

6- Gamasy, The October War, 138–39.

مثالية على الورق، إلا أن كبار الضباط المصريين لم يكونوا متأكدين تمامًا مما يفكر السادات به، ولذلك، وبعد تلقيهم في 1 أكتوبر التوجيهات الأولى المتعلقة بالحرب، فقد طلبوا في 5 أكتوبر توجيهات أخرى (وقد صاغ هيكل كليهما). أراد الضباط من السادات أن يذكر لهم صراحة أن الهدف من الحرب هو "تحرير الأراضي المحتلة وفق مراحل تقدمية وفقًا للمعطيات الميدانية"، فقد كانوا يخشون من أنه ينوي شن هجوم محدود، ثم تحميل الجيش مسؤولية الفشل في تحرير سيناء بأكملها.[1]

بحلول أكتوبر 1973، حشدت مصر جيشًا قوامه 1.2 مليون جندي، واعتقدت هيئة الأركان أنها الآن قادرة على تعويض التفوق الجوي الإسرائيلي من خلال شبكة دفاع جوي متكاملة محكمة من صواريخ SA-2 وSA-3 الثابتة، وصواريخ "سام 6" المتنقلة، وصواريخ "سام-7 ستريلا" المحمولة. كما سعت للتغلب على التفوق الإسرائيلي في سلاح المدرعات من خلال تأمين عدد وفير من صواريخ "ساغر" المضادة للدبابات وقذائف الآر بي جي، والتصدي للصواريخ الإسرائيلية التي تهدد العمق المصري من خلال صواريخ "سكود" و"فروغ" القادرة على الوصول إلى عمق إسرائيل.

لأول مرة منذ سنوات، شعر القادة المصريون أنهم مستعدون لمواجهة عدوهم في معركة عادلة. قبيل فجر 6 أكتوبر، قامت وحدات الضفادع المصرية بتخريب أنابيب النفط الممتدة تحت الماء والتي خططت إسرائيل لإشعال النيران فيها إذا حاول المصريون عبور القناة. وفي الساعة 2:05 بعد الظهر، نفذ أسطول جوي مصري مكون من مئتين واثنتين وعشرين طائرة مقاتلة ضربة جوية مدمرة استهدفت مراكز الاتصالات والمطارات الإسرائيلية ومواقع صواريخ هوك في سيناء، وبدأ ألفا مدفع "هاوتزر" والعديد من مدافع الهاون الثقيلة بإطلاق موجات متواصلة من نيران المدفعية عبر القناة، والتي عبرتها تحت هذا الغطاء الناري الكثيف مجموعات كبيرة من جنود المشاة في قوارب مطاطية وجسور عائمة. اقتحمت القوات المصرية خمسة وثلاثين حصنًا من حصون خط بارليف، وأقامت خمسة جسور على الضفة الشرقية للقناة. وبحلول الليل، حقق المصريون أكبر عبور في التاريخ العسكري، حيث بلغ عدد الجنود الذين عبروا القناة مئة ألف جندي، مسلحين بصواريخ محمولة

1- Heikal, October 1973, 311–12; Gamasy, The October War, 191.

على الكتف ومضادة للدبابات، بالإضافة إلى ألف دبابة وثلاثة عشر ألف وخمسمئة عربة مدرعة.[1]

بحلول نهاية اليوم الثاني من القتال، وبفضل تكتيكات المشاة المبتكرة للتصدي للآليات والطائرات، وتحت حماية مظلة من بطاريات سام المتمركزة على طول القناة، تمكن الجيش المصري من تدمير تسع وأربعين طائرة إسرائيلية وخمسمئة دبابة. وفيما قدَّرت القيادة المصرية أن ما لا يقل عن 10 آلاف جندي مصري سيقتلون أثناء عبور القناة، إلا أن عدد من قتلوا لم يتجاوز مئتي جندي خلال أول يومين من الحرب. حيدت القوات المصرية سلاحي المدرعات والجو الإسرائيليين مؤقتًا، فسيطرت على ساحة المعركة وكانت في وضع يسمح لها بالتقدم إلى الممرات قبل أن يستفيق الإسرائيليون من هول ما حدث.[2] وإزاء ما حدث، اضطر المؤرخ الإسرائيلي البارز آفي شلايم للاعتراف قائلًا "قليلًا ما نجد في التاريخ أمثلة لخطة مباغتة إستراتيجية متكاملة كتلك التي حققتها مصر".[3]

كانت المرحلة التالية هي الاستيلاء على الممرات واستنزاف الجيش الإسرائيلي بالقتال المستمر، ولم يكن الأمر بعيد المنال إذ "إن عملية حسابية بسيطة تؤكد عجز إسرائيل عن تحمل حرب دفاعية مطولة".[4] في أول مؤتمر صحفي له خلال الحرب، اعترف وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه ديان قائلًا "أشك فيما إذا كان هناك مكان آخر في العالم كله محمي بمجموعة كثيفة من الصواريخ الحديثة كهذه. أشك في وجود مكان في روسيا أو فيتنام مجهز مثل الجبهة المصرية على ضفة القناة".[5] وبعبارة أخرى، فهم القادة الإسرائيليون أن حفاظ مصر على عنصر المبادرة سيجرهم إلى حرب استنزاف طويلة الأمد في سيناء. كما أدركوا عجزهم عن تحقيق ضربة قاضية

1- Shazly, Crossing, 157.

2- Gamasy, The October War, 226, 250.

3- Avi Shlaim, "Failures in National Intelligence Estimates: The Case of the Yom Kippur War", World Politics 28 (3), (1976), 348–80.

4- Boyne, Two o'Clock War, 58.

5- Insight Team, Yom Kippur War, 189.

سريعة كما في السابق. وفي الواقع، اعترف ديان سرًا لفريقه قائلًا "لم تكن هناك دبابة واحدة آنذاك بين تل أبيب والخطوط الإسرائيلية في سيناء".[1]

سجل المراسل الإسرائيلي ماتي غولان المزاج السائد في تل أبيب خلال أول يومين من الحرب، فكتب: "كانت السيدة جولدا مئير والوزير ديان ورئيس الأركان ديفيد العازار متعبين ومتشائمين لدرجة أنهم كانوا مستعدين للاستسلام".[2] في الوقت نفسه، وصف مراسل صحيفة نيويورك تايمز الحربي هنري تانر الروح القتالية على الجبهة المصرية فكتب "هدف كل جندي مصري: التقدم نحو الشرق".[3] كما خَلُصَ فريق الخبراء الدولي الذي درس الحرب إلى القول: "إذا اختار المصريون المضي قدمًا، فيبدو أن إسرائيل- حتى مع تدابيرها الاحتياطية- ستعجز عن مواجهة الهجوم المصري المستمر. لقد شعرت طواقم الدبابات الإسرائيلية بالقلق إزاء تقدم حملة الصواريخ المصريين كدبيب النمل، وعجز التكتيكات الإسرائيلية القديمة عن التعامل مع كمائنهم التي لا نهاية لها".[4] وبالفعل، بحلول مساء يوم 8 أكتوبر، حشدت مصر قوة قتالية قوامها أكثر من مئة ألف مقاتل على بُعد بضع كيلومترات من ممرات سيناء، مدعومة بأربعة فرق (اثنتان مصفحة واثنتان مؤللة) ولواءين مدرعين على الضفة المقابلة من القناة.. لقد حان الوقت للمضي قدمًا!

لكن، وبدلًا من التقدم إلى الممرات، قررت مصر "تسليم عنصر المبادرة الذي حازت عليه ببراعة إلى الإسرائيليين".[5] وقال وزير الحربية اللاحق الفريق كمال حسن علي أن السادات- رغم ضغط قيادة الأركان للتقدم سريعًا والسيطرة على الممرات الضرورية إستراتيجيًا- أوقف الهجوم في 9 أكتوبر، في قرار كارثي للغاية.[6] لم تخترق الآليات المصرية سيناء بالعمق الكافي، وبينما امتد رأس الجسر المصري على طول القناة، لم يتجاوز عمقه ستة عشر كيلومترًا فقط، وهي نصف المسافة بين القناة

1- Boyne, Two o'Clock War, 58.

2- Golan, Secret Conversations, 66.

3- الأهرام، القاهرة (13/10/1973).

4- Insight Team, Yom Kippur War, 191.

5- المرجع السابق، ص 226.

6- كمال حسن علي، مشاوير العمر، ص 319.

والممرات. شكل هذا القرار في الحرب النكسة الأولى والقاتلة في نهاية المطاف، فقد دمرت مصر عمليًا "مكاسبها بالانتظار لفترة طويلة جدًا لبدء المرحلة الثانية".[1]

قال الجمسي إنه حاول تحذير الرئيس السادات من أن أي تأخير وأي تخفيف للضغط على الإسرائيليين يعني منحهم زمام المبادرة والسماح لهم بتعزيز دفاعاتهم وشن هجوم مضاد. وأكد له أن الطريقة الوحيدة لحماية المكاسب التي حققتها مصر هي مواصلة الهجوم شرقًا حتى الوصول إلى الممرات، والذي سينفذ الآن "في ظل ظروف هي الأفضل بالنسبة لنا والأسوأ بالنسبة لهم".[2] كما لخص المجلس الاستشاري العسكري (يتألف من ثلاث لواءات، ويشار إليه بمركز العمليات 11) في 7 أكتوبر توصياته إلى السادات في جملة واحدة قصيرة هي: "تقدم إلى الممرات".[3] وتوقعت برقية أرسلتها السفارة الأمريكية في القاهرة إلى البنتاغون أن الجيش المصري سيسيطر على الممرات فورًا[4]، قابلتها رسالة مماثلة من السفارة السوفيتية في 8 أكتوبر. وتواصل السفير الروسي فلاديمير فينوغرادوف مع هيكل واصفًا طلبه بالأمر العاجل، ثم أخبره أن الخبراء العسكريين الروس أصيبوا بالحيرة من قرار السادات بعدم التقدم إلى الممرات، وأنه أخبر السادات شخصيًا بأن الاستطلاع السوفيتي يؤكد أن ما لا يزيد عن لواءين إسرائيليين فقط يعترضان طريقه، ما يعني أن بالإمكان الاستيلاء على الممرات في غضون ساعتين.[5] يذكر وزير الخارجية المصري مراد غالب أن السوفييت حذروا السادات، عبر علاقاته التي طورها في موسكو خلال فترة عمله كسفير، من أن نشر قواته على الضفة الشرقية التي يبلغ طولها مئتي كيلومتر دون الدخول في عمق سيناء وتثبيت القوة الهجومية في الممرات سيكون انتحارًا عسكريًا.[6] وعلى مدار الأيام التالية، حذر الجنرالات السوفييت مصر مرارًا وتكرارًا من أن مثل هذا الخطأ

1- Insight Team, Yom Kippur War, 135, 172, 232.

2- Gamasy, The October War, 264.

3- Heikal, October 1973, 438.

4- بير، أسرار حرب أكتوبر، ص 151.

5- Heikal, October 1973, 392–93.

6- غالب، مع عبد الناصر والسادات، ص 213.

الفـادح معنـاه التخلـص مـن كل المكتسـبات المحققـة حتـى الآن[1]، ولكـن دون جـدوى.

في 9 أكتوبـر، تلقـى السـادات بعدهـا تقريـر الموقـف رقـم 4 مـن قادتـه الميدانيـين، أكـدوا فيـه أن الإسرائيليـين أعـادوا توجيـه طاقاتهـم نحـو الجبهـة السـورية بعيـدًا عـن الجانـب المـصري، وأنهـا الفرصـة الأفضـل لتطويـر الهجـوم. وفي 11 أكتوبـر اتصـل رئيـس الـوزراء السـابق ووزيـر الخارجيـة محمـود فـوزي بالرئيـس السـادات ليبلغـه بـأن العديـد مـن الـدول الصديقـة أعربـت عـن قلقهـا بشـأن التوقـف المـصري غـير المـبرر، فـرد السـادات قائـلًا: "اطمئنـوا، كل شيء بـين يـدي." تبـع ذلـك في 11 أكتوبـر تقريـر الحالـة رقـم 6 مـن الجبهـة، والـذي توقـع هجومًـا إسرائيليًـا مضـادًا خـلال 48 سـاعة، وأكـد الحاجـة للتقـدم إلى الممـرات الآن. وفي نفـس اليـوم، تلقـى السـادات تقريريـن، أحدهـما مـن المخابـرات الحربيـة، يحـذران مـن أن توقـف الهجـوم أربـك ضبـاط الجيـش، وأنـه بـات نقـاش السـاعة بـين الضبـاط والجنـود الذيـن لم يعـودوا يفهمـون مهمتهـم. والتقريـر الثـاني جـاء مـن وزارة الداخليـة، حيـث ذكـر أن العديـد مـن المصريـين بمـا في ذلـك العديـد مـن الضبـاط المتقاعديـن أربكهـم توقـف الهجـوم المفاجـئ.[2]

بـدا وزيـر الحربيـة أحمـد إسـماعيل- حليـف السـادات- في حـيرة مـن أمـره، فقـد اعتقـد كغـيره مـن أركان القيـادة العامـة أن رؤوس الجسـور مـن المفـترض أن تكـون بمثابـة نقـاط انطـلاق للسـيطرة عـلى الممـرات- خاصـة بعـد أن كان أداء المصريـين أفضـل بكثـير مـما كان متوقعًـا وأداء الإسرائيليـين أسـوأ بكثـير مـن التوقعـات خـلال أول يومـين مـن الحـرب.[3] شـجعت حـيرة إسـماعيل المشـير الجمـسي ليكسـبه إلى جانبـه كي يتمكـن مـن إقنـاع السـادات بالسـماح بالتقـدم. وأوضـح لإسـماعيل أن أمـر السـادات بالتوقـف غـير مـبرر مـن الناحيـة العسـكرية، بـل وكارثي أيضًـا. ثـم أضـاف بشـكل قاطـع "أتوسـل إليكـم أن تتذكـروا أن مبـدأ المـضي شرقًـا نحـو الممـرات اعتمدنـاه مسـبقًا ولم يكـن هنـاك خـلاف حولـه"، لكـن توسـلاته لم تلـقَ آذانًـا صاغيـة. مـن الواضـح أن إسـماعيل لم يكـن راغبًـا في التشـكيك بأوامـر الرئيـس، وقـال إنـه قـرار سـياسي بحـت.[4] خـلال مقابلـة لـه أجراهـا

1- Boyne, Two o'Clock War, 96.

2- Heikal, October 1973, 396–422.

3- Insight Team, Yom Kippur War, 169.

4- Gamasy, The October War, 265–66.

معـه هيـكل في صحيفـة الأهـرام المصريـة اليوميـة بتاريـخ 14 نوفمـبر 1973- حيـث لم يمـض شـهر عـلى الحـرب- لم يذكـر إسـماعيل سـبب موافقتـه عـلى هـذا التوقـف التكتيـكي، مكتفيًـا بـرد سريـع وغامـض " أنـا لسـت مـن النـوع المغامـر".[1] وفي الحقيقـة، مـع إدراكـه لمـا يفكـر فيـه السـادات، فقـد علـم أنـه لم يطمـح لتحقيـق نـصر عسـكري مبـاشر، إنمـا أراد اسـتثمار الحـرب لإثـارة أزمـة خطـيرة بمـا يكفـي لإقنـاع الولايـات المتحـدة بخطـورة الوضـع الإقليمـي فيـما لـو بقـي دون حـل. ولـذا، لم تكـن هنـاك حاجـة للتقـدم أكـثر في عمـق سـيناء.

مـع أخـذ كل ذلـك بعـين الاعتبـار، فـإن نظـرة عـلى مـا كان يقـوم بـه السـادات مـن وراء الكواليـس قـد تكشـف سر أمـره بإيقـاف التقـدم، معارضًـا نصيحـة جميـع قـادة جيشـه وخـبراء بعـض الجيـوش الأخـرى. بعـد عشريـن سـاعة فقـط مـن عبـور قواتـه للقنـاة، أرسـل السـادات برقيـة سريـة إلى هـنري كيسـنجر- دون علـم قـادة الجيـش- عـبر القنـاة الخلفيـة التـي يديرهـا حافـظ إسـماعيل. وبينـما كانـت القـوات المصريـة تحقـق نجاحًـا تلـو الآخـر، أكـد الرئيـس لكيسـنجر أن "مـصر لا تنـوِي تصعيـد الاشـتباكات أو توسـيع المواجهـة".[2] رد كيسـنجر الـذي عُـين حينهـا وزيـرًا للخارجيـة عـلى الفـور برسـالة قبـول أشـار فيهـا لعـدم قدرتـه عـلى التدخـل إذا تصاعـد القتـال. كانـت هـذه أولى البرقيـات السريـة الثمانيـة والثلاثـين التـي أرسـلت بـين 7 و29 أكتوبـر، والتـي حـاول فيهـا السـادات يائسًـا دفـع كيسـنجر للضغـط عـلى تـل أبيـب لتوافـق عـلى الانسـحاب مـن سـيناء وفـق تسـوية سـلمية.[3] وقـد ذكـر كيسـنجر في مذكراتـه أنـه "لم يمـر يـوم واحـد طـوال فـترة الحـرب دون أن نتلقـى رسـالة مـن القاهـرة أو نرسـل أخـرى إليهـا".[4] لذلـك، لم يكـن لقـرارات السـادات العسـكرية علاقـة بالتطـورات الميدانيـة في سـاحة المعركـة، بـل بمحاولاتـه للحصـول عـلى دعـم كيسـنجر في تسـوية النـزاع دون مزيـد مـن القتـال، وبالتـالي تحقيـق هدفـه النهـائي المتمثـل في التوصـل لحـل سـياسي مـن خـلال عمليـة عسـكرية محـدودة.

1- Heikal, October 1973, 440.

2- Gamasy, The October War, 237.

3- Heikal, October 1973, 792–858.

4- Gamasy, The October War, 239.

لكن كيسنجر بدلًا من أن يساعد السادات استدعى السفير الإسرائيلي في واشنطن سيمشا دينيتز إلى مكتبه لإبلاغه بتعهد السادات بعدم التوغل إلى ما بعد الشريط الضيق الذي أمّنه على الضفة الشرقية. وقال له: "يقول المصريون إن جسورهم هذه لن تدخل في العمق أكثر مما هي عليه الآن"، ودفع الأمريكيون إسرائيل للتصرف وفقًا لذلك.[1] وجد كيسنجر أيضًا أن البرقية مفيدة خلال اجتماعه مع وزير الدفاع جيمس شليزنجر في 7 أكتوبر. أما محللو البنتاغون فقد خلصوا إلى أنه من الجنون توقع عبور القوات المصرية القناة ثم جلوسهم مكتوفي الأيدي ليهدروا وقتهم. لكن كيسنجر أكد لهم أن هذا بالضبط ما سيفعله المصريون، ونصح البنتاغون بوضع خططه وفقًا لذلك[2]، وسرعان ما وجدت هذه المحادثة طريقها إلى إسرائيل. طلب رئيس الأركان الإسرائيلي إليعازار مساعدة الجيش الأمريكي لتقييم خياراته، وفي 8 أكتوبر، وصل مسؤول في البنتاغون إلى تل أبيب وبحوزته ملف مليء بصور الأقمار الصناعية لمواقع القوات المصرية والسورية على الجبهتين، فأوصى قادة الاحتلال بتجميد إحدى الجبهتين وتركيز كل الجهود على الأخرى، قبل العودة إلى الجبهة الأولى مجددًا.[3] وافق الجنرالات الإسرائيليون على ذلك، علماً أنهم لا يملكون الموارد اللازمة للتعامل مع الجبهتين في وقت واحد. فيما السؤال الوحيد الآن هو: أي جبهة يجب تجميدها؟ إن عمق شبه جزيرة سيناء مقارنةً بقرب مرتفعات الجولان من المراكز السكانية الإسرائيلية يعطي الأفضلية لتجميد الجبهة المصرية- طالما أن المصريين بالطبع لا يخططون للسيطرة على الممرات، تبعًا لما علموه جميعًا بفضل ما فعله السادات.[4]

شهد اللواء كمال حسن علي هذه التطورات على جبهة القتال، ولم يكتشف فلسفة السادات حول هذه الحرب إلا في التسعينيات، عندما رفعت السرية عن مراسلاته السرية مع الولايات المتحدة. يصف علي كيف علم بعد ذلك أن كيسنجر قد وعد السادات بأنه إذا أبطأ تقدم الجيش فبإمكانه إقناع إسرائيل بالانسحاب من سيناء دون قتال، لكن الأمريكيين بعد ذلك خدعوا المصريين وأخبروا الإسرائيليين أن

1- بير، أسرار حرب أكتوبر، ص 126.

2- حمروش، غروب يوليو، ص 194.

3- Gamasy, The October War, 247–48.

4- Boyne, Two o'Clock War, 45.

بإمكانهم إدارة ظهورهم للقوات المصرية آمنين، والتركيز على جبهتهم مع سوريا، ثم العودة إلى جبهة سيناء فور استعدادهم لذلك. وفجأة ارتبك السوريون بعد أن كانوا في هذه المرحلة على وشك تحرير الجولان بنجاح، في نفس الوقت الذي أُجبر فيه المصريون على البقاء في المواقع التي توقفوا عندها رغم تلاشي المقاومة الإسرائيلية في سيناء.[1] وقد كتب الجمسي بعض الانعكاسات السيئة لهذه القناة الخلفية بين السادات والأمريكيين، فتحفظ في تعليقه الأول بشكل ملحوظ حيث قال: "لم يكن من الضروري بالنسبة لنا طمأنة الولايات المتحدة حول مصالحها في الوقت الذي وقفت فيه علنًا ضد مصر وسوريا ودعمت إسرائيل بالكامل وعلى جميع المستويات... أعتقد أن الإجراءات السياسية في هذه الحالة لم تساعد العمليات العسكرية". وفي موضع آخر من مذكراته تكلم بصراحة أكثر، فالمراسلات السرية بالنسبة له لا توضح أن توجيهات السادات كانت باستمرار تتعارض مع الإنجازات العسكرية، إنما تظهر بشكل محبط أن القيادة كشفت عن نيّاتها العسكرية لدولة تساعد العدو بنشاط، بينما يموت الجنود المصريون على جبهة القتال.[2] ويقر مؤرخ الحرب والتر بوين أن "مجرد معرفة كيسنجر بنية السادات عبور القناة والاستيلاء على شريط محدود ورمزي فقط على طول القناة... سمح له بخلط الأوراق الدبلوماسية لصالح الولايات المتحدة ومساعدة إسرائيل بالمستوى المطلوب تمامًا".[3] فيما كانت ملاحظات هيكل أكثر دراماتيكية حيث قال: "كانت هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي تكشف فيها دولة في حالة حرب عن نيّاتها لأعدائها، وتطلق يدهم على الجبهتين السياسية والعسكرية".[4]

عندما اتضح أن خسائر إسرائيل الفادحة خلال الأيام الأولى من الحرب قد شلت بشكل فعال قدراتها الهجومية، ضاعفت الولايات المتحدة مساهمتها في المجهود الحربي الإسرائيلي. أقنع كيسنجر نيكسون خلال لقائهما في 9 أكتوبر أن انتصار العرب سيجعل التفاوض معهم مستحيلًا، وأن السبيل الوحيد لمنع ذلك هو في تعويض الخسائر الإسرائيلية.[5] وكرر الحجة نفسها في اجتماع مجموعة العمل الخاصة

1- كمال حسن علي، مشاوير العمر، ص 319.

2- Gamasy, The October War, 240, 272.

3- Boyne, Two o'Clock War, 66.

4- Heikal, October 1973, 360.

5- Henry Kissinger, Years of Upheaval, New York: Little, Brown, 1992, 481–82.

بواشنطن في 17 أكتوبر حيث قال: " كانت إسرائيل لتموت لولا جسرنا الجوي".[1] لذا، ورغم استياء بعض المحللين من محاولة كيسنجر الفاشلة لربط حزمة المساعدات لإسرائيل بتعهد اللوبي اليهودي بالتخلي عن تعديل جاكسون، الذي اشترط للموافقة على اتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السماح بحرية هجرة اليهود الروس[2]، وألقى آخرون باللوم عليه في عرقلة المساعدة لأسباب تكتيكية.[3] ومع ذلك، انطلق الجسر الجوي الأمريكي في نهاية المطاف في الوقت المناسب ليغير من مسار الحرب عبر تجديد الترسانة العسكرية الإسرائيلية التي حارب المصريون بشدة لتدميرها، وتوفير معدات جديدة أكثر تطورًا لم تستطع مصر مواجهتها. مع ذلك، من المهم أن نضيف أن نيكسون لم يكن لديه أي تحفظات. ففي يونيو 1974، أي بعد بضعة أشهر من الحرب، التفت الرئيس الأمريكي خلال اجتماع للقادة اليهود الأمريكيين إلى وزير خارجيته وقال "هنري، هل تذكر حين أتيت إلي في اليوم الرابع من الحرب واقترحت إرسال خمس طائرات؟ وقلت لي إن أمكننا إرسال خمس طائرات، فأجبتك إن كان هذا مطلوبا فلنرسل لهم خمسين طائرة إذًا".[4]

كان من الواضح أنه رغم تدخل كيسنجر المهم، فإن الرئيس نيكسون هو الذي اتخذ القرارات الحاسمة في النهاية. كانت نقطة التحول هي اجتماع نيكسون في 9 أكتوبر مع فريق الأمن القومي الخاص به، حيث أوضح أن "إسرائيل يجب ألا تخسر الحرب... وطلب إخبار إسرائيل أن بإمكانها استهلاك جميع ما لديها بحرية... مع التأكيد أن الولايات المتحدة ستعوض كل ذلك بالكامل دون أي تأخير".[5]

وصلت الدفعة الأولى من الإمدادات العسكرية الأمريكية في 10 أكتوبر إلى مطار العريش في سيناء. ورغم إلحاح قادة جيشه والسوفييت، فقد رفض السادات تدمير آخر مطار إسرائيلي في سيناء (دُمرت مطارات "المليز" و"بير تمادا" تمامًا) دون أن يخبر أيًا منهم بدوافعه. لكن السادات لاحقًا كتب في مذكراته أنه رغم علمه بأن

1- بير، أسرار حرب أكتوبر، ص 207.

2- Golan, Secret Conversations, 54.

3- Boyne, Two o’Clock War, 119.

4- Golan, Secret Conversations, 49.

5- Boyne, Two o’Clock War, 75–79.

دبابات أمريكية هبطت في العريش محملة بالوقود وانضمت إلى المعركة على الفور، إلا أنه لم يرغب في استفزاز الأمريكيين بقصف المطار.[1]

بعد ثلاثة أيام، في 13 أكتوبر، كانت عملية "عشبة النيكل"- أكبر جسر جوي في التاريخ- قد بدأت، وفي غضون ثلاثة وثلاثين يومًا (بين 13 أكتوبر و14 نوفمبر)، أتمت طائرات النقل الأمريكية العملاقة ("سي5 جلاكسي" و"سي-141 ستارليفتر") إجمالي 569 مهمة نقل لمعدات بقيمة 88.5 مليون دولار. إجمالًا، وفر هذا الجسر الجوي 90% من الصواريخ التي أُطلقت خلال الحرب، وشملت الشحنات ستمئة دبابة (من نوع M-48 وM-60) وعشرات الطائرات النفاثة (من نوع A-4 وF-4). لكن ما قلب الموازين حقًا هو حصول إسرائيل على ثلاثة أنواع من الصواريخ المتقدمة: "صواريخ تاو" المضادة للدبابات، و"صواريخ مافريك" جو- أرض، و"صواريخ شرايك" المضادة للرادارات وأجهزة التشويش الإلكترونية التي أبطلت مفعول رادارات "سام" وحافظت على سلامة سلاح الجو الإسرائيلي.[2] وكما أشار إليعازار بامتنان، فإن البنتاغون لم يجهز هذه الأسلحة للاستخدام الفوري فحسب، بل أرسل أيضًا مدربين أمريكيين لتدريب الإسرائيليين على كيفية استخدامها. وهكذا، كان الجسر الجوي في تقدير رئيس هيئة العمليات المشير الجمسي عملًا عسكريًا مباشرًا ومفتوحًا من قبل الولايات المتحدة ضد مصر، ولولا هذه المساعدة الصارخة لما استطاعت إسرائيل قلب الموازين لصالحها. ومع ذلك، عندما شكا الجمسي للسادات قلب أمريكا لموازين المعركة "استمع بهدوء إلى كلامي، ولم يُظهر أي قلق".[3]

نجحت إسرائيل، التي أعيد تسليحها واستعادت جاهزيتها، في صد الهجوم السوري بين 8 و14 أكتوبر، بينما ظل الجيش المصري في مكانه دون حراك. ومع تقهقر القوات السورية وتراجعها، بدأ الهجوم الإسرائيلي المضاد في سيناء. كان هذا عندما أمر السادات- متحديًا القيادة العليا بأكملها مرة أخرى- بالتقدم ليس فقط إلى الممرات، بل إلى ست نقاط متقدمة في قلب عمق سيناء داخل خطوط العدو. لماذا هذا التغيير المفاجئ في الموقف؟ برر السادات موقفه بالضغط الشديد الذي

1- السادات، البحث عن الذات، ص 347.

2- Boyne, Two o'Clock War, 209, 263.

3- Gamasy, The October War, 275–79.

يتعـرض لـه السـوريون، حيـث شـعر أنـه مضطـر للتخفيـف عنهـم. بـدا هـذا التبريـر غريبًـا نظـرًا لأن إسرائيـل لم تكـن لتسـتطيع مهاجمـة السـوريين لـولا توقـف السـادات التكتيـكي لمـدة أسـبوع، والـذي لا يمكـن تفسـيره بحـال، ولعـل التفسـير الأكـثر واقعيـة لمـا حـدث هـو في تباطـؤ تواصـل كيسـنجر بشـكل مريـب خـلال الأيـام القليلـة التـي سـبقت هـذا الهجـوم. أصبـح موقـف السـادات الداخـلي حرجًـا للغايـة، حيـث توغلـت المقاتـلات الإسرائيليـة في عمـق الجبهـة الداخليـة، وقصفـت بورسـعيد والعديـد مـن مـدن دلتـا النيـل، وخلفـت وراءهـا خمسـمئة قتيـل مـن المدنيـين. ومـع تصاعـد حـدة رسـائل السـادات إلى واشـنطن، جـاءت ردود كيسـنجر عـلى غـير مـا تمنـى، حيـث زعـم مثـلًا، في رسـالة في 12 أكتوبـر، أن الولايـات المتحـدة "لا تتابـع العمليـات الإسرائيليـة بالتفصيـل، وهـم لا يبلغونهـا بهـا مسـبقًا"، ولـذا لا يسـتطيع فعـل شيء لمنعهـم.[1] وكأي جنـدي لم يشـهد معركـة مـن قبـل، اعتقـد السـادات أن اسـتئناف الهجـوم سـيكون منـاورة تكتيكيـة رائعـة لإثـارة قلـق واشـنطن. ولم يعلـم أن هـذا بالضبـط مـا تنتظـره إسرائيـل الآن بعـد أن احتـوت الهجـوم السـوري، وأعـادت تسـليح قواتهـا، وعـادت للانتقـام.

أرادت القيـادة العسـكرية المصريـة منـع مـا رأتـه خطـأ فادحًـا لا يقـل خطـورة عـن توقـف الهجـوم في البدايـة. وقـد عـارض المجلـس الاستشـاري العسـكري في مركـز العمليـات 11 الأمـر بشـدة، موضحًـا أن نسـبة نجـاح الهجـوم في هـذه المرحلـة المتأخـرة مـن الحـرب لا تتجـاوز 20%.[2] وسـلط الشـاذلي والجمسـي وآخـرون الضـوء عـلى أن إسرائيـل كانـت في بدايـة الحـرب في حالـة هـروب، لكنهـا الآن تسـتعد لهجـوم مضـاد. كان الخيـار الوحيـد لمـصر في هـذه المرحلـة هـو الدفـاع عـن رؤوس الجسـور عـلى ضفـة القنـاة بأفضـل مـا يمكـن ريثـما يتوصـل إلى اتفـاق لوقـف إطـلاق النـار، حيـث أن أي حركـة ستتسـبب ببعـثرة الخطـوط الدفاعيـة وتسـمح للعـدو بالاخـتراق.[3] بالإضافـة إلى ذلـك، قـدم قائـدي الجيشـين الثـاني والثالـث اسـتقالتهما- رغـم رفـض وزيـر الحربيـة قبولهـا وقولـه إن عليهـما اتبـاع الأوامـر.[4] لقـد اتضـح لجميـع المعنيـين أن الخطـة جنونيـة بالفعـل.[5]

1- Heikal, October 1973, 426.

2- المرجع السادات، ص 438.

3- Shazly, Crossing, 166; Gamasy, The October War, 271.

4- Heikal, October 1973, 432.

5- Boyne, Two o'Clock War, 108.

ولتخفيف الضغط، أمر السادات الفرقتين 21 و4 مدرعات بعبور القناة لدعم الهجوم، ما زاد من غضب قادة الجيش. تمثل الفرقتان 21 و4 مدرعات جوهر الاحتياطي الإستراتيجي لمصر، فإذا تركتا الضفة الغربية للقناة وعبرتا إلى الشرق، فسيكون من المستحيل ردع إسرائيل عن غزو البر المصري. لكن الرئيس السادات، رغم علمه بفداحة هذا الخطأ، أصر على قراره مرة أخرى. في 14 أكتوبر، وكما كان متوقعًا، خسرت مصر خلال الهجوم مئتين وستين دبابة (مقابل عشر دبابات إسرائيلية فقط) وكان لا بد من إيقافه في نفس اليوم بعد أن أصيب قائد الجيش الثاني سعد مأمون بنوبة قلبية فكان لا بد من استبداله.[1] في الساعة 3:00 من صباح يوم 18 أكتوبر، حدث أحد ردود الفعل الأكثر غرابة على الكارثة، عندما شق خمسة عشر ضابطًا من الرتب المتوسطة طريقهم من القيادة العامة إلى القصر الرئاسي وطالبوا برؤية السادات دون تأخير. وحرصًا منه على معرفة ما وراءهم، استقبلهم السادات في غرفة نومه مرتديًا بيجاما. أقر له الضباط أن الجيش يغلي من الغضب والإحباط بسبب قراراته التي لا يمكن تفسيرها، وأن الأفكار المجنونة تنتشر بين زملائهم- مما يشير بوضوح إلى إمكانية حدوث انقلاب- ولذلك قرروا مصارحته. وبدوره شكرهم السادات على صدقهم ووعدهم بمقابلتهم مجددًا - وهو ما لم يفعله بالطبع.[2]

الأهم مما حدث أن تحرك القوات نحو الأمام أحدث فجوة واسعة في خطوط الدفاع بما يكفي لتسلل القوات الإسرائيلية وراء الخطوط المصرية وعبور القناة إلى الضفة الغربية المكشوفة الآن، كما توقع الجنرالات من قبل تمامًا. ومرة أخرى، كان دور أمريكا حيويًا. فوفقًا لحسابات كيسنجر، تتطلب التسوية المستقبلية للنزاع وفقًا لشروط الولايات المتحدة إنجازًا إسرائيليًا مذهلًا قبل وقف إطلاق النار. اشتملت خطته البسيطة على المماطلة بإعلان اتفاق وقف إطلاق النار، ومواصلة إمداد إسرائيل بالأسلحة والمعلومات الإستراتيجية التي تلقاها من السادات حتى "تطرد إسرائيل المصريين من الضفة الشرقية... أو تجعل موقفهم هناك حرجًا"، وبعد ذلك

1- Boyne, Two o'Clock War, 128.

2- Heikal, October 1973, 487.

يمكنـه المـضي قدمًـا في وقـف لإطـلاق النـار لتقويـض الإنجـازات العسـكرية لمـصر.[1]

في 9 أكتوبـر، طلـب الملحـق العسـكري الإسرائيـلي في واشـنطن مردخـاي غور من كيسـنجر الحصـول عـلى صـور مـن الأقـمار الصناعيـة، فأصـدر الأخـير تعليماتـه للجـنرال برنـت سـكوكروفت لتزويـده بهـا.[2] وفيـما كان السـادات يهـدد ضمنيًـا في مراسـلاته مع كيسـنجر بتصعيـد الأمـور عـلى الجبهـة- عـلى أمـل أن يدفـع هـذا التهديـد كيسـنجر للتحـرك- وقـع حـادث غريـب. فللمـرة الأولى والأخـيرة خـلال الحـرب، قامـت طائـرة اسـتطلاع أمريكيـة (SR-71A Blackbird) باسـتطلاع جبهـة القتـال في يومـي 13 أكتوبـر و15 أكتوبـر، أي في اليـوم السـابق للتقـدم المـصري وصبـاح اليـوم التـالي لفشـله، بهـدف اكتشـاف مـا إذا كان تحـرك القـوات المصريـة قـد أحـدث بالفعـل فجـوة بـين خطوطهـا الدفاعيـة، وموقعها بالضبـط إن وُجـدت. أثنـاء تفحـص القيـادة الإسرائيليـة العليـا للصـور، وجـدوا إحـدى هذه الثغـرات موجـودة بالفعـل بـين رؤوس الجسـور للجيشـين المـصري الثـاني والثالـث في الدفرسـوار.[3] وكـما روى كيسـنجر في مذكراتـه، فقـد حـث الإسرائيليـين فـورًا عـلى اتخـاذ إجـراء حاسـم إذا مـا أرادوا الحفـاظ عـلى أفضليتهـم قبـل التفـاوض عـلى وقـف إطـلاق النـار[4]- وقـد فعلـوا ذلـك بالتأكيـد. ففـي 15 أكتوبـر، شـق لـواءان إسرائيليـان طريقهـما أسـفل الجنـاح الأيمـن للجيـش الثـاني عـبر القنـاة، واتسـع الخـرق مـع اسـتمرار القـوات الإسرائيليـة في التدفـق غربًـا. وبحلـول 22 أكتوبـر، بـات لـدى إسرائيـل سـبعة ألويـة مدرعـة عـلى الضفـة الغربيـة، حينهـا دعـا كيسـنجر إلى وقـف إطـلاق النـار.[5]

قـدم الخـرق ميـزة إيجابيـة واحـدة للسـادات، وهـي الذريعـة لعـزل الشـاذلي وتدمـير مـا حققـه مـن إنجـاز. ولم يكـن أمـام السـادات سـوى هـذا الخيـار، فالشـاذلي أول ضابـط يتمتـع بمثـل هـذا النفـوذ والجاذبيـة داخـل وخـارج الجيـش منـذ زمـن طويـل. في 18 أكتوبـر، طلـب منـه السـادات الذهـاب إلى الجبهـة لإيقـاف تدفـق القـوات الإسرائيليـة. فعـاد الأخـير إلى العاصمـة في 20 أكتوبـر ليحـذر السـادات وبقيـة أركان الحـرب مـن

1- Boyne, Two o'Clock War, 102.

2- Heikal, October 1973, 401.

3- علي، مشاوير العمر، ص 361.

4- Kissinger, White House Years, 522–23.

5- Gamasy, The October War, 282.

أن الخـرق سيتسـع مـا لم تتراجـع أربعـة ألويـة مـن الـشرق إلى الضفـة الغربيـة لمواجهـة التوغـل الإسرائيـلي. ووفقًـا لرئيـس هيئـة العمليـات المشـير عبـد الغنـي الجمـسي، فقـد كان هـذا أيضًـا رأيـه ورأي القـادة الميدانيـين.

ومـع ذلـك، رفـض السـادات ذلـك دون تقديـم عـذر معقـول.[1] وعندمـا أصر الشـاذلي عليـه، انفجـر في وجهـه قائـلًا: "لمـاذا تقـترح دائمًـا سـحب قواتنـا مـن الضفـة الشرقيـة... يجـب أن تحاكـم عسـكريًا. إذا أصررت عـلى هـذه الاقتراحـات فسـأحاكمك عسـكريًا. لا أريـد سـماع كلمـة أخـرى".[2] كانـت الخطـة السياسـية تقـضي بتحميـل الشـاذلي مسـؤولية الفشـل في سـد الخـرق أمـام قـوات العـدو. ومـع ذلـك، قـام الشـاذلي بعملـه. اتفـق خـبراء الحـرب عـلى أن مـا أشـار بـه الشـاذلي كان "أكـبر تهديـد للانتصـار الإسرائيـلي... لكـن من حسـن حـظ إسرائيـل أن توصياتـه رُفضـت".[3] ولا عجـب في أن الشـاذلي قـال لاحقًـا في مذكراتـه بـأن "رفـض سـحب الألويـة المدرعـة الأربعـة كان مزيجًـا مـن الجنـون والجهـل والخيانـة".[4] ووفقًـا للمـؤرخ العسـكري بويـن، كان قـرار السـادات أشـبه بـسـتالينجراد صنعهـا بيديـه. حيـث غامـر بالجيـش الثالـث، وتسـبب بتطويقـه ومحاصرتـه. لقـد قـدَّر بـدم بـارد أن خطتـه تسـتحق المغامـرة بتدمـير محتمـل للجيـش الثالـث آمـلًا أنـه لا يـزال بإمكانـه قلـب الموازيـن الدبلوماسـية.[5]

بـدوره، وصـف السـادات رئيـس أركانـه بالجـبن فقـال "عـاد إلي مـن الخطـوط الأماميـة مرتجفًـا، وقـال لي: يجـب أن نسـحب كل قواتنـا مـن سـيناء... وفي تلـك الليلـة، عزلتـه وعينـت الجمـسي مكانـه".[6] كـرر السـادات المزاعـم نفسـها للصحفيـين بعـد الحـرب، زاعماً أن الشـاذلي "انهـار قائـلًا إن الحـرب قـد انتهـت، والكارثـة وقعـت، وعلينـا الانسـحاب مـن سـيناء بالكامـل".[7] تتحـدث روايـة السـادات عـن أن الشـاذلي أُرسـل إلى الجبهـة في 16 أكتوبـر (والحقيقـة أنـه أُرسـل إلى هنـاك في 18 أكتوبـر)، في وقـت كان "مـن السـهل

1- Gamasy, The October War, 290.

2- Shazly, Crossing, 172.

3- Boyne, Two o'Clock War, 180–84.

4- Shazly, Crossing, 180.

5- Boyne, Two o'Clock War, 201.

6- السادات، البحث عن الذات، ص349.

7- Insight Team, Yom Kippur War, 345.

جـدًا إنهـاء الخـرق الـذي حصـل... لكنـه أهـدر وقتًـا ثمينًـا في جمـع المعلومـات وتشـكيل قيـادة عـلى خـط الجبهـة تتجـاوز منافسـه المشـير إسـماعيل. وفي الواقـع، كانـت القـوات الخاصـة قـد تقدمـت بالفعـل إلى الدفرسـوار واعـترف الإسرائيليـون بمـدى شراسـتها في القتـال... لكـن الشـاذلي سـحبها بحجـة جمـع المزيـد مـن المعلومـات، وكانـت النتيجـة أن اتسـع الخـرق أكـثر".[1] ولاحقًـا، فوجـئ الدارسـون للحـرب بالخـداع المذهـل الـذي اتسـمت بـه روايـة السـادات عـن هـذه الحادثـة وغيرهـا مـن مجريـات الحـرب.[2]

لم يكـن لـدى السـادات سـوى شـاهد وحيـد هـو قائـد سـلاح الجـو حسـني مبـارك، لكـن كل مـن حـضر ذلـك الاجتـماع دحـض روايتـه. فقـد أكـد الجمـسي، الـذي حـل في النهايـة محـل الشـاذلي، أن الأخـير لم يُصـب بانهيـار عصبـي ولم يـدعُ للانسـحاب الكامـل، وأن الرئيـس السـادات لم يُقِلْـه حتـى ديسـمبر، أي بعـد شـهرين مـن التاريـخ الـذي زعـم فيـه أنـه فعـل ذلـك.[3] وحتـى قبـل أن ينـشر شـهود هـذه الأحـداث مذكراتهـم، لم يصـدق هـذه القصـة الملفقـة سـوى قلـة مـن النـاس، ولا سـيما في صفـوف الجيـش. فسـمعة الشـاذلي الطيبـة عـلى مـدى سـنين طويلـة في كل مـن العـالم العـربي وإسرائيـل بصفتـه الضابـط الأكـثر حماسًـا واندفاعًـا في مـصر تؤكـد أن مـن غـير المعقـول أن يتـصرف بهـذه الطريقـة المهينـة.

في عـام 1973، وصـف دبلومـاسي غـربي الشـاذلي بـ "مـوشي ديـان مـصر"، مضيفًـا أنـه رغـم عـدم سـعيه أبـدًا للوصـول إلى هـذه "المكانـة الأسـطورية، إلا أنـه مـع ذلـك كان بطـلًا في أعـين الجماهـير المصريـة حتـى قبـل حـرب أكتوبـر- كنمـوذج للضابـط المـصري الجديـد". وتتـداول الأوسـاط الشـعبية في مـصر قصـة اشـتباكه مـع النازيـين في عـام 1942، حـين رفـض الانسـحاب حتـى إجـلاء رجالـه بأمـان؛ وكـم كان أداؤه رائعًـا كقائـد فصيلـة مشـاة في حـرب عـام 1948، وكقائـد للمظليـين في حـرب اليمـن في السـتينيات؛ ولا سـيما كيـف تمكـن في عـام 1967 مـن إعـادة جميـع جنـوده إلى القاهـرة سـالمين، وهـي القصـة التـي جعلـت منـه أسـطورة. ورغـم الهـوة التـي تفصـل عـادة بـين ضبـاط الجيـش وجنودهـم، فقـد كان الشـاذلي قريبًـا جـدًا مـن رجالـه، "وبـدلًا مـن الميداليـات

1- السادات، البحث عن الذات، ص 348.

2- Boyne, Two o'Clock War, 200.

3- Gamasy, The October War, 282.

والرتـب التـي يمكـن أن تخلـق حاجـزًا بينـه وبينهـم، كان يرتـدي قبعـة عاديـة، وحـذاءً عسـكريًا، ولباسًـا مموهًـا لجنـدي مظـلي." وبفضـل ذكائـه الحـاد وتألقـه التنظيمـي، زادت شـعبيته الأسـطورية زيـادة كبـيرة أثنـاء التحضـير لحـرب أكتوبـر.[1] وهكـذا اتضـح للجميـع أن السـادات خطـط بـغريزة تآمريـة ضـد ضابـط حظـي باحـترام مهنـي كبـير وشـعبية واسـعة بـين القـوات المسـلحة ".[2]

في ديسـمبر 1973، أُرسِـل الشـاذلي إلى لنـدن ثـم البرتغـال للعمـل كسـفير، قبـل أن يُطـرد مـن الخدمـة عـام 1978 بعـد أن نـشر مذكراتـه التـي بدأهـا عـلى النحـو التـالي: "كتبتهـا بـتردد، وبـأسى وغضـب... عـن الرجـل الـذي يشـغل حاليًـا منصـب رئيـس بلـدي، الرجـل الـذي كان مسـؤولًا عـن التشـويه الكامـل لإنجـازات القـوات المسـلحة".[3] ثـم خصـص الشـاذلي جـزءًا كبـيرًا مـن مذكراتـه لفضـح سـلوك السـادات المخـادع أثنـاء الحـرب، وكشـف دور القيـادة السياسـية في تقويـض أمـن مـصر القومـي للحفـاظ عـلى النظـام الاسـتبدادي، الـذي يدعـم سـطوته بالكـذب عـلى المواطنـين ثـم التجسـس عليهـم لمعرفـة مـا إذا كانـوا يصدقـون الأكاذيـب. لقـد كان هـذا النظـام مصممًـا عـلى إبقـاء القـوات المسـلحة خاضعـة لهـذه النهايـة الواقعيـة والمحتومـة، حتـى لـو كان الثمـن هـو فشـل هجومنـا عـلى العـدو".[4] كان متوقعًـا أن يحاكَـم الشـاذلي غيابيًـا بتهمـة إفشـاء أسرار عسـكرية، فاضطـر للانتقـال إلى الجزائـر حيـث شـكل جبهـة التحريـر الوطنـي المصريـة، والتـي سـعت لإسـقاط نظـام السـادات. وفي عـام 1992، عـاد إلى مـصر ليتـم القبـض عليـه في المطـار عـلى الفـور ونقلـه إلى السـجن. بعدهـا بعامـين، أطلـق سراحـه وتـرك منـذ ذلـك الحـين العمـل في الشـأن العـام.

مـع ذلـك، لم يتخـلَّ عنـه كبـار الضبـاط، إذ تقـر أسرتـه بـأن وزيـر الدفـاع حسـين طنطـاوي (شـغل منصبـه بـين عامـي 1991- 2011) زاره ليطمـئن عليـه بانتظـام، وسـاعده في اسـتصدار أمـر مـن المحكمـة عـام 2005 بإسـقاط جميـع التهـم الموجهـة إليـه.[5] وعـلى

1- Insight Team, Yom Kippur War, 226–28.

2- McDermott, Egypt from Nasser to Mubarak, 168.

3- Shazly, Crossing, 9–10.

4- المرجع السابق، ص 96.

5- محي الدين، حرب أكتوبر: الأمنية الأخيرة للشاذلي، ص 20-23.

خطـى السـادات، اعتـبره مبـارك عـدوًا لـه حتـى نهايـة عهـده. عـاش الشـاذلي حتـى أحـداث ثـورة ينايـر 2011، لكنـه تـوفي في ليلـة اليـوم الـذي أجـبرَ الجيـشُ فيـه الرئيـسَ حسـني مبـارك عـلى التنحـي. وبعـد أسـابيع قليلـة، نُـشرت مذكراتـه التـي حُظـرت في مـصر سـابقًا، وسرعـان مـا احتلـت صـدارة الكتـب الأكـثر مبيعًـا - وهـي لفتـة رمزيـة مـن الجيـش لقائـده البـارز.

بالعـودة إلى حـرب أكتوبـر، فقـد باتـت الظـروف مهيـأة لاتفـاق وقـف إطـلاق النـار، فتـم التفـاوض عليـه في موسـكو بـين كيسـنجر وليونيـد بريجنيـف، ووافـق عليـه الجميـع بموجـب قـرار مجلـس الأمـن رقـم 338. في 22 أكتوبـر، وخـلال عودتـه مـن موسـكو، حـط كيسـنجر في تـل أبيـب لطمأنـة رئيسـة الـوزراء الإسرائيليـة جولـدا مائـير- القلقـة مـن أن الاتفـاق لم يعـين مراقبـين مـن الأمـم المتحـدة لـلإشراف عـلى تنفيـذ وقـف إطـلاق النـار، خاصـة وأن الإسرائيليـين لا يحتاجـون سـوى إلى يومـين إضافيـين لاسـتكمال تطويـق الجيـش المـصري".[1] أحدثـت كتائـب بـرن أدان وأرئيـل شـارون- التـي عملـت بحريـة شـبه كاملـة عـلى الجانـب الغـربي مـن القنـاة- ثغـرة طولهـا 24 كيلومـترًا في مظلـة الدفـاع الجـوي المـصري، التـي تحمـي القـوات البريـة المصريـة، مـما سـمح للجيـش الإسرائيـلي باسـتئناف هجومـه الفتـاك عـبر الدبابـات وسـلاح الجـو عـلى جانبـي القنـاة.[2] فيـما رفـض السـادات الاعـتراف بأخطائـه ووصـف الخـرق بأنـه عـرض مسرحـي أمـام الشاشـات[3]، لكنـه سرعـان مـا وافـق عـلى وقـف إطـلاق النـار.

كجميـع قراراتـه السـابقة، كان قبـول وقـف إطـلاق النـار موضـع نـزاع حـاد أيضًـا، لكـن هـذه المـرة مـع مسـاعده المقـرب منـه حافـظ إسـماعيل، الـذي ذُهـل لموافقـة السـادات عـلى الاتفـاق دون أي شرط، ونصحـه بـالإصرار عـلى انسـحاب إسرائيـل مـن الضفـة الغربيـة للقنـاة أولًا- حيـث يمثـل الاتفـاق في صورتـه المعروضـة تنـازلًا كبـيرًا عـن الموقـف الأولي الداعـي إلى اسـتمرار القتـال حتـى انسـحاب إسرائيـل إلى حـدود يونيـو 1967. وانزعـج إسـماعيل مـن ثقـة السـادات الكبـيرة في كيسـنجر رغـم كل مـا حـدث، خاصـة بعـد أن تغـاضى الأخـير عـن انتهـاكات إسرائيـل لوقـف إطـلاق النـار.

1- Golan, Secret Conversations, 86–87.

2- Insight Team, Yom Kippur War, 343.

3- منصور، من أوراق السادات، ص 235.

علاوة على ذلك، ترك اتفاق وقف إطلاق النار الجيش الثالث المحاصر والمكون من خمسة وأربعين ألف جندي تحت رحمة إسرائيل، بعد أن قطع الإسرائيليون المدخل الرئيسي إلى سيناء عبر سيطرتهم على طريق القاهرة- السويس.[1] بالإضافة إلى ذلك، أكد كل من حافظ إسماعيل وهيكل خلال اجتماعهما مع السادات، في 21 أكتوبر، أن قرار الأمم المتحدة لا يطالب بوقف الأعمال العدائية فحسب، بل يطالب أيضًا بعقد مفاوضات مباشرة بين الجانبين، الأمر الذي يتعارض مع موقف مصر القديم بعدم التفاوض مباشرة مع إسرائيل. وبعبارة أخرى، قد يمثل قبول القرار تسوية سياسية كبيرة، لا عسكرية وحسب. ولذا، ناشد إسماعيل الرئيس السادات أن يعيد النظر، وقال له "سيدي الرئيس، لا حاجة لهذا الاندفاع... أعتقد فعلًا أن القوات المسلحة ما زالت قادرة على المواجهة والتعامل مع الوضع الراهن". لكن، حين لم تلق مناشداته أذنًا صاغية، اتخذ حافظ إسماعيل خطوة كلفته منصبه فيما بعد. ففي 24 أكتوبر، وبدلًا من أن يشرح أسباب قبول مصر لوقف إطلاق النار أمام مجموعة من أعضاء الحكومة الحائرين، فقد أعصابه واعترف بأن الرئيس السادات يتصرف بمفرده دون الأخذ برأي أحد. وفي 22 أكتوبر، أي قبل يومين من ذلك، سمع هيكل كلامًا مشابهًا من مدير مكتب الشؤون العسكرية المحبط العقيد عبد الرؤوف رضا، الذي قال: "مصر في خطر... الرئيس السادات لا يستمع لمستشاريه، بل ويرفض أحيانًا حتى رؤيتهم... حاولت أن أشرح له الوضع العسكري... والغضب المتزايد بين الضباط الشباب... لكنه لم يستمع لي".[2]

أخيرًا، دعا الرئيس السادات إلى اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في 21 نوفمبر. فاعتقد الضباط أنه فكر أخيرًا في استئناف الحرب لإنقاذ الجيش الثالث ومدن القناة التي تحاصرها إسرائيل. لم يكن هذا مجرد حماس مصري، فقد قدم رئيس الأركان الإسرائيلي نفسه مذكرة إلى جولدا مائير أعرب فيها عن قلقه وحذر من أن إطالة الحصار ستمنح جنود الجيش الثالث فرصة لالتقاط أنفاسهم بينما يعيد رفاقهم على الضفة الشرقية بناء دفاعات جوية من صواريخ سام، "ومع تقدم الإسرائيليين على الأرض، قد ينقلب الموقف فجأة، ويدفع المصريون الجيشَ

1- Gamasy, The October War, 295–97.

2- Heikal, October 1973, 524–27, 569.

الإسرائيلي نحو المعركة النهائية".[1] لكن بدلاً من مناقشة خطط لاستئناف الحرب، شكر السادات الجميع على خدمتهم الجليلة للبلاد، وأعلن أنه يعتبر أن الحرب الآن انتهت، وأمل ألا تتدخل القوات المسلحة في هذه المرحلة في الشأن السياسي، مضيفًا أن محادثات وقف إطلاق النار "شأن سياسي، وسواء توصلنا إلى اتفاق أم لا، فهذا لا يعني شيئًا بالنسبة لكم، فعليكم أن تهتموا بشؤونكم الخاصة".[2] بطبيعة الحال، لم يكن هذا مبشرًا بالخير بالنسبة للضباط الذين شعروا أن الرئيس أنهى الحرب بشكل مفاجئ وقبل الأوان.

وفوق كل ذلك، قدم السادات في 15 مايو 1974 إلى البرلمان ما أسماه "ورقة أكتوبر" التي تشرح رؤيته للمستقبل. وادعى أن إستراتيجيته خلال حرب أكتوبر "أنهت أخيرًا المشروع التوسعي الصهيوني الذي سعى تدريجيًا لضم المزيد من الأراضي... في كل مرحلة... أما الآن، ومع انتهاء آمالها التوسعية... فقد شرعت إسرائيل في رحلة مراجعة شاملة للنفس، ومراجعة لأسس العقيدة الصهيونية نفسها".[3] لكن الأسوأ لم يأت بعد، ففي نفس الورقة، ألقى السادات باللوم في انخفاض النمو الاقتصادي في مصر على الإنفاق العسكري، ملمحًا- حتى قبل استعادة سيناء- إلى أن ميزانية الدفاع ستنخفض بشكل كبير. كما قدم دعوات صريحة لجذب المستثمرين المصريين، ما أشار إلى نيته للنهوض بالقطاع الاقتصادي. لقد أدرك السادات أن هذه الطبقة هي التي دعمت إستراتيجيته الحربية أكثر من غيرها. فحتى قبل حرب أكتوبر، كان هناك إجماع واضح بين الرأسماليين المصريين على أن الحرب المستقبلية يجب ألا تضعف مخططهم للانضمام إلى المعسكر الغربي والشراكة مع المستثمرين الأمريكيين. وبناءً على ذلك، فقد فضلوا حربًا قصيرة ومحدودة تليها مباشرة تسوية سلمية، بغض النظر عن التنازلات السياسية أو العسكرية التي ينطوي عليها الأمر. أما ما كان يحلم به الجيش المصري من خوض حرب استنزاف طويلة، مع كل ما يصاحبها من اضطرابات وخسائر اقتصادية، فلم يكن واردًا بالنسبة لهم على الإطلاق.[4]

1- Boyne, Two o'Clock War, 262.

2- Shazly, Crossing, 195.

3- أنور السادات، أوراق أكتوبر، الطليعة 10 (5) (مايو 1974)، ص 131- 146.

4- عادل غنيم، أزمة الدولة المصرية المعاصرة، القاهرة: دار العالم الثالث، 2005، ص 85.

لم يكن هناك من يتحدى السادات، بل إن قائمة الضباط ذوي النفوذ داخل الجيش تقلصت أكثر. فقبل شهر من الحرب، دُفع قائد الحرس الجمهوري الليثي ناصف من شرفة في لندن فسقط ومات، وكان قد أقيل من منصبه قبل بضعة أشهر، ربما لأنه دخل إلى مكتب الرئيس السادات دون قبعته العسكرية، وهو ما اعتبره السادات علامة على عدم الاحترام. ثم عرض عليه الرئيس منصب سفير في أوروبا، لكنه أصر على البقاء في مصر. وفي النهاية، اضطر للسفر إلى لندن لإجراء فحوصات طبية ولم يعد بعدها أبدًا. بعد شهرين من الحرب، عُيّن الشاذلي سفيرًا في لندن، كما عُيّن القادة الميدانيون الرئيسيون الثلاثة في وظائف مدنية كمحافظين.[1] يذكر رئيس تحرير جريدة الأهرام أحمد بهاء الدين كيف شعر القادة بالخيانة لأنهم أُبعدوا بقسوة عن الجيش بعد كل ما أنجزوه.[2] ومع ذلك، لم يكن من المعقول أن يتصرف السادات بطريقة أخرى. فقد أراد أن يمهد الطريق أمام الجيش للقبول بتسوية سياسية، ليس بالمعنى الكلاسيكي الذي وضعه كلاوزفيتز، حيث يحقق الجيش أهدافًا سياسية، إنما من خلال إثبات عدم قدرته على تحقيق ما يمكن للزعيم السياسي فقط تحقيقه عبر المفاوضات.

وبنفس القدر من الأهمية، أراد السادات إدارة الحرب بطريقة لا تعرض خطته للخطر ليكسب رعاية أمريكا لنظامه. كثيرًا ما ترك هذا الهدف الأخير قادة السادات ومستشاريه الدبلوماسيين في حيرة من أمرهم. لم يستطع أحد معرفة سبب إعجاب السادات بكيسنجر، لدرجة وصفه بأنه شخص "صادق نفذ ما وعد به".[3] وأوضح السادات للصحافيين أنه قبل مقترحات وزير الخارجية الأمريكي دون أي اعتراض مبررًا "أحب كيسنجر كثيرًا، كنت أعتبره صديقًا، ولا أحب المساومة مع أصدقائي".[4] ربما يكون هذا هو السبب في تلقيه رسالة من كيسنجر يعرض فيها أن يزور القاهرة إذا قبلت مصر وقف إطلاق النار الفوري، فالتزم السادات به على الفور.

مع ذلك، برزت ثقة الرئيس السادات بكيسنجر بشكل أكبر خلال اليومين الأخيرين

1- Shazly, Crossing, 202.

2- أحمد بهاء الدين، محاوراتي مع السادات، ص 93.

3- Al-Gamasy, The October War, 330.

4- Insight Team, Yom Kippur War, 442.

مـن الحـرب. ففـي 24 أكتوبـر، هـدد السـوفييت بالتدخـل لمنـع هزيمـة مـصر، بعـد أن اتضـح أن إسرائيـل ليسـت عـلى اسـتعداد للالتـزام التـام باتفـاق وقـف إطـلاق النـار. فـرد كيسـنجر وجيمـس شـليزنجر عـلى مذكـرة بريجنيـف برفـع مسـتوى التأهـب القتـالي الأمريـكي بمـا في ذلـك القيـادة الجويـة الإسـتراتيجية النوويـة إلى "ديفكـون 3"[1]، وعُـزز الأسـطول الأمريـكي السـادس بحاملـة طائـرات أخـرى. ولتأكيـد تصميـم الولايـات المتحـدة عـلى الذهـاب إلى حافـة الهاويـة إزاء هـذه القضيـة، هـدد كيسـنجر في خطـاب تلفزيـوني قائـلًا "لـدى كل طـرف منـا ترسـانات نوويـة قـادرة عـلى إبـادة البشريـة. يتوجـب عـلى كلينـا بشـكل خـاص التأكـد مـن بقـاء المواجهـات ضمـن الحـدود التـي لا تهـدد الحضـارة البشريـة".[2] لكنـه بعـد ذلـك لجأ إلى السـادات ليوضح موقفه للسـوفييت، ورغـم أن الرئيس السـادات طلـب سـابقًا أن تكـون مهمـة مراقبـة وقـف إطـلاق النـار مشـتركة بـين أمريـكا وروسـيا، فقـد صـدم السـوفييت في 26 أكتوبـر عندمـا طُلـب منهـم البقـاء خـارج المهمـة.[3]

أذهـل سـلوكُ الرئيـس السـادات وزيـرَ الخارجيـة الأمريـكي كيسـنجر، وقـد سـجل في عـدة مناسـبات كيـف أن السـادات وافـق عـلى الفـور تقريبًـا عـلى طلبـات إسرائيـل، وطلـب فقـط- كإجـراء لحفـظ مـاء الوجـه- تقديمهـا عـلى أنهـا مقترحـات أمريكيـة وليسـت إسرائيليـة.[4] كـما فوجـئ كيسـنجر بـأن السـادات بقـي ودودًا تجاهـه طـوال الحـرب بشـكل مسـتغرب، رغـم كل مـا قدمـه لإسرائيـل.[5]

اسـتنتج وزيـر الخارجيـة المـصري مـراد غالـب أن الخـرق العسـكري الإسرائيـلي نتـج عـن الخـرق السـياسي الـذي أحدثتـه الولايـات المتحـدة داخـل القيـادة السياسـية المصريـة.[6] وفي محادثـة لـه مـع هيـكل بعـد لقائـه الأول بكيسـنجر، في 7 نوفمـبر 1973، تحـدث السـادات بفخـر عـن كيفيـة بدايـة الاجتـماع موضحًـا "قلـت لـه: هـنري، لا تضيـع وقتـك في التفاصيـل... أنـت رجـل إسـتراتيجي، وأنـا كذلـك، لـذا دعنـا لا ننشـغل بالتفاصيـل... المسـتقبل متوقـف عـلى سـؤال واحـد: هـل يمكـن أن نكـون أصدقـاء؟ أريـد أن نصبـح

1- مقياس لحالة الجهوزية الدفاعية الأمريكية. (المترجم)

2- Kissinger in Golan, Secret Conversations, 91.

3- Boyne, Two o’Clock War, 260.

4- Golan, Secret Conversations, 112, 161.

5- Kissinger, White House Years, 527.

6-- مراد غالب، مع عبد الناصر والسادات، ص 214.

أصدقاء، وإذا أصبحت مصر صديقة لكم، فإن المنطقة بأكملها ستنفتح عليكم". وتحدث السادات لهيكل عن أن السوفييت هم العدو الحقيقي، وكيف خطط لاستشارة صديقه ديفيد روكفلر حول أفضل الطرق لفتح السوق المصرية أمام المستثمرين الأجانب، وكيف اعتبر هذه الحرب آخر معركة لمصر مع إسرائيل.

في سبتمبر 1975، علم هيكل خلال مأدبة عشاء في منزل الصحفي الأمريكي المخضرم وكاتب الخطابات الرئاسية جوزيف كرافت بجورج تاون أن السادات طلب أيضًا من الولايات المتحدة تأمينه شخصيًا ونظامه لأن الكثيرين يتآمرون ضده داخل بلده".[1]

عندما سكتت البنادق

مع انتهاء الحرب، كان المشير عبد الغني الجمسي الضابط الوحيد المتبقي من بين الشخصيات الرئيسية التي خططت للقتال في أكتوبر. فبعد إقالة الشاذلي من منصبه، نُقل إسماعيل إلى مستشفى في لندن قبل وفاته في ديسمبر 1974، وأُبعد القادة الميدانيون إلى القطاع المدني، فيما عُيّن الجمسي وزيرًا للحربية، ما يعني أن دوره في السقوط من رتبة النجومية قد حان الآن. فمكانته العسكرية الكبيرة باتت تشكل تهديدًا واضحًا، حيث اكتسبها باعتباره المهندس الحقيقي لعملية عبور قناة السويس الشجاعة، وكان من أشد المنتقدين للطريقة التي أدار بها الرئيس السادات الحرب. كما كان سيعارض بلا شك خطة الرئيس لإعادة توجيه الجيش من ميادين القتال نحو المشاريع الاقتصادية والمدنية. عزا الجمسي هزيمة 1967 إلى سوء استخدام الطاقات العسكرية، فقال: "انخرطت القوات المسلحة في استصلاح الأراضي، والإسكان، ونظام النقل... لقد أضر حضور الجيش ونفوذه المتزايد في الحياة المدنية بمسؤوليته الرئيسية المتمثلة في كونه قوة مقاتلة جاهزة لخوض المعارك".[2] وهذا بالضبط ما كان يخطط له السادات بالنسبة للجيش في مرحلة ما بعد الحرب. لذلك، كان من الخطر بالنسبة له السماح للجمسي بتصدر هذه المرحلة، فتوجب عليه اتخاذ التدابير اللازمة قبل الانخراط في محادثات السلام وإجراءات ما بعد الحرب.

1- Heikal, October 1973, 675–80.

2- Gamasy, The October War, 85.

في 28 أكتوبـر، وبينـما كان لا يـزال في منصـب رئيـس هيئـة العمليـات، كُلِّـفَ الجمـسي بمهمـة غـير محبـذة تتمثـل في رئاسـة الوفـد المـصري في أولى جـولات المفاوضـات المصريـة- الإسرائيليـة المبـاشرة، والتـي أقيمـت في خيمـة عـلى طريـق القاهـرة- السـويس عـلى بعـد 101 كيلومـترًا مـن القاهـرة، بهـدف الفصـل بـين القـوات المصريـة والإسرائيليـة في سـيناء وتمهيـد الطريـق أمـام التسـوية السياسـية.[1] لكـن مـع كونه جنديًـا محترفًـا يتَّبِعُ الأوامـرَ عـلى الـدوام، فقـد لاحـظ الضبـاط الإسرائيليـون أنـه بقـي طـوال المفاوضـات حزينًـا بشـكل واضـح.[2]

في 11 ينايـر، دُعـي للقـاء كيسـنجر في أسـوان، بعـد أيـام مـن ترقيتـه إلى منصـب رئيـس الأركان، لمناقشـة المزيـد مـن ترتيبـات وقـف إطـلاق النـار. وبمجـرد بـدء الاجتـماع، ذُهـل الجميـع لحديـث كيسـنجر عـن أن السـادات وافـق بالفعـل عـلى قـصر الوجـود المـصري في سـيناء بشـكل دائـم عـلى سـبعة آلاف جنـدي وثلاثـين دبابـة، وتقليـص قـوة الجيشـين الثـاني والثالـث المتمركـزة آنـذاك في سـيناء (قوامهـا مئـة ألـف جنـدي مجهزيـن بشـكل جيـد) إلى ثمـاني كتائـب مسـلحة تسـليحًا خفيفًـا، مـا أفقـد الجمـسي صوابـه، حيـث يـروي في مذكراتـه أنـه صرخ في وجـه كيسـنجر قائـلًا:

("إنـك تعطـي إسرائيـل مـا يضمـن أمـن قواتهـا وتحرمنـا مـن كل مـا مـن شـأنه حمايـة قواتنـا. أنـا أرفـض هـذا، ولا يمكننـي بصفتـي رئيـس أركان القـوات المسـلحة تبريـر ذلـك لقواتنـا"... غـادرتُ غرفـة الاجتماعـات غاضبًـا والدمـوع في عينـي، وذهبـت إلى الحـمام... تقديـرًا للجهـود الكبـيرة والتضحيـات الجسـيمة التـي بُذلـت خـلال الحـرب، ولم أرَ داعيًـا لهـذا التنـازل الضخـم الـذي قـد يعـرض قواتنـا المسـلحة للخطـر. توقعـت مـن الرئيـس السـادات أن يستشـير المشـير أحمـد إسـماعيل، أو يستشـيرني... إذ لم تكـن هنـاك حاجـة- سياسـية أو عسـكرية- لقبـول هـذا الإجـراء المجحـف).[3]

لكـن الجمـسي لم يكـن يـدرك أن هنـاك حاجـة للقبـول بهـذا الإجـراء تتمثـل ببسـاطة في رغبـة الرئيـس السـادات في الفـوز بالرعايـة الأمريكيـة بـأي ثمـن. في اليـوم التـالي،

1-Gamasy, The October War, 313.

2- Golan, Secret Conversations, 116.

3- Gamasy, The October War, 335–37.

وبخه السادات وحذره من ضرورة الوفاء بوعوده التي قطعها لكيسنجر، وأنه لا يتعين عليه استشارة الجيش عند اتخاذ قرارات سياسية.[1] في مارس 1974، أي بعد شهرين، اندلع تمرد بين جنود الجيش الثالث المحاصَر احتجاجًا على قرار خفض عدد القوات والقبول بإنهاء الأعمال العدائية. كان باستطاعة هؤلاء الجنود فعل شيء ما، ومع ذلك، فقد كانوا معزولين عن بقية الجيش، فضلًا عن البلد كله.[2] في يونيو 1975، اعتُقل ثلاثة وأربعون ضابطًا من عدة وحدات بتهمة التخطيط للانقلاب على السادات. ومنذ فبراير 1976 حتى أبريل، استقال عدد كبير من الضباط احتجاجًا على سياسات الرئيس. كما أقال السادات في منتصف عام 1977 العديد من القادة رفيعي المستوى لدعمهم محاولة انقلاب قام بها ضباط البحرية، تبع ذلك اعتقال أربعة عشر ضابطًا مظليًا. وفي يوليو 1977، حدث اضطراب كبير بين القوات المسلحة، حيث بدا أن الكثيرين منهم متعاطفون مع دعوة رئيس الأركان السابق الشاذلي الجيشَ للوقوف في وجه ديكتاتورية السادات.[3]

لم يكن غضب الجمسي -والعديد من الضباط الآخرين- على ما يبدو مجرد غضب جنرال عجوز عنيد. حيث ذكر وزير الخارجية إسماعيل فهمي، الذي أدار المفاوضات المبكرة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، أن تنازلات السادات صدمت كلًا من كيسنجر والإسرائيليين.[4] ولما انتقد فهمي المقترحات الإسرائيلية طلب منه السادات مغادرة القاعة، ثم اعتذر لضيفه الأمريكي قائلًا "الجمسي وفهمي رجلان طيبان لكنهما لا يفهمان أي شيء". وفيما يتعلق بقضية خفض القوات، مثلًا، أصر الجمسي على أن مصر لن تستطيع الدفاع عن سيناء بدون مئتين وخمسين دبابة كحد أدنى. لكن كيسنجر أراد خفض هذا الرقم إلى مئة دبابة. لذا، طلب في لقائه مع السادات أن يكون العدد ثلاثين دبابة، وهو عدد غير معقول بتاتًا، على أمل أن توافق مصر بعد ذلك على مئة دبابة. لكن السادات وافق على الفور، ما أثار صدمة كيسنجر كما ذكر هو بنفسه. وهذا ما أشعره بالإغراء، فقرر تجربة حظه مرة أخرى. طلب

1- Gamasy, The October War, 335–37.

2- Brooks, Shaping Strategy, 121.

3- Dekmejian, "Egypt and Turkey", 38–39.

4- فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ص 117.

الإسرائيليون من قبل سحب مظلة الدفاع الجوي "سام"- الغطاء الوحيد للوجود المصري في سيناء- ووضعها على بعد عشرين كيلومترًا من القناة. لكن الجمسي أكد أنه من المستحيل التراجع لأكثر من خمس كيلومترات. ورغم ذلك، ناشد كيسنجر السادات- الذي وافق على الفور- ألا "يتم توضيح تفاصيل خفض القوات والقيود المفروضة على السلاح في الرسائل الخاصة التي أرسلها الرئيس نيكسون إليه"، وهكذا لن يعرف المصريون بها.[1] واستمر فرض القيود على الجيش المصري تباعًا: فلن تمتلك المدفعية المصرية سوى ستة وثلاثين مدفعًا صغيرًا في سيناء، وستغلق الحدود بشكل كامل أمام المتسللين الفلسطينيين، وسيُفتح مضيق البحر الأحمر وقناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية، وسيعاد بناء مدن قناة السويس وتوسيعها وملئها بالسكان كضمان لعدم اندلاع نزاعات مستقبلية. كما سيناشد السادات الدول النفطية العربية الغنية برفع الحظر عن الولايات المتحدة حتى قبل التوصل إلى تسوية، فيما ستزود مصر إسرائيل بمليوني طن من النفط سنويًا. وسيُستقبل الرئيس نيكسون في القاهرة بحشود مبتهجة لمساعدته في تحسين صورته في أعقاب فضيحة ووترغيت.[2]

ما الذي كان السادات يحاول تحقيقه؟

في محادثة خاصة مع أحمد بهاء الدين، أوضح قائلًا: "جنرالاتي... يضيعون الوقت في تفاصيل تافهة. إنهم لا يفهمون أني لم أكن أتفاوض حول فك الاشتباك مع إسرائيل، بل مع أمريكا. عندما ذهبت إلى الحرب، لم أكن أخوضها ضد الجيش الإسرائيلي، بل لزعزعة قناعات جميع دوائر الحكم الأمريكية: الرئاسة، والكونغرس، ووكالة المخابرات المركزية، والبنتاغون... ورجال الأعمال أيضًا".[3] لكن فريق الأمن القومي لدى السادات رأى الأمور بشكل مختلف. وقد خلُص وزير الخارجية فهمي في مذكراته إلى أن السادات أهدر بمفرده كل ما تمكن الجيش المصري من تحقيقه خلال الحرب.[4] وأكد مراد غالب، وزير الدولة للشؤون الخارجية أثناء الحرب، أن لدى السادات قناعة بأن الولايات المتحدة هي أفضل ضامن لنظامه، وهو ما

1- Golan, Secret Conversations, 160–65.

2- Heikal, Autumn of Fury, 73, 214.

3- أحمد بهاء الدين، محاوراتي مع السادات، 158.

4- فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، 118.

كلفنا المجد الذي حققناه أثناء عبور القناة.[1] أشار هيكل إلى أن السادات أساء فهم عقيدة الحرب المحدودة التي تستخدم فيها الإنجازات العسكرية لتعزيز النفوذ السياسي للدولة بدلًا من التضحية بها لإرضاء الحلفاء السياسيين المحتملين.[2] ومن الطبيعي أن يصدم موقفُ السادات من الحرب القادةَ العسكريين بشدة. فقد "قدم جنود مصر وقادتها أداء عظيمًا وقاتلوا بشكل جيد"، بحسب الشاذلي، لكن "قادتهم السياسيين خذلوهم".[3]

عندما سكتت أصوات المدافع، أشارت الإحصائيات البسيطة إلى انتصار إسرائيلي: فقد قُتل خمسة عشر ألف وسبعمئة جندي عربي مقابل أربعة آلاف ومئة وخمسين إسرائيليًا، وأُسر ثمانية آلاف وواحد وثلاثون جنديًا عربيًا مقابل مئتين وواحد وأربعين جنديًا إسرائيليًا، ودُمرت ألف وتسعمئة وخمسون دبابة عربية مقابل ثمانمئة وخمسة وسبعين دبابة إسرائيلية، كما أُسقطت أربعمئة واثنتا عشرة طائرة مصرية مقابل مئة وتسع عشرة طائرة إسرائيلية، وأصيبت ثلاثون سفينة بحرية مقابل سفينة إسرائيلية واحدة فقط. أما في السيطرة على الأرض، فقد انتهى الأمر بسيطرة إسرائيل على المزيد من الأراضي على الضفة الغربية للقناة أكثر من تلك التي استولت عليها مصر على الضفة الشرقية. وفي يناير 1974، اضطرت مصر لسحب جيشيها الثاني والثالث إلى الضفة الغربية للقناة، ولم يتبقَّ منهما سوى قوة رمزية قوامها سبعة آلاف جندي لحماية الشريط الذي يبلغ عرضه عشرة كيلومترات، والذي سيطروا عليه بعد العبور، فيما تحصنت القوات الإسرائيلية في الممرات التي تسيطر على شبه جزيرة سيناء. في العام التالي، وافق الإسرائيليون على إعادة تموضعهم خلف الممرات مباشرة وانتشرت قوات الأمم المتحدة بين الجيشين.[4] فلا عجب إذن في أن يعتقد الضباط المصريين، كما وصف الشاذلي، أن السادات تنازل بمفرده عن كل ما حققه الجيش المصري بعد تضحيات كبيرة. لقد رضخ- دون استشارة أحد- للطلب الإسرائيلي

1- غالب، مع عبد الناصر والسادات، ص 215.

2- Heikal, October 1973, 453.

3- Shazly, Crossing, 205.

4- Insight Team, Yom Kippur War, 450; Richard B. Parker, The Politics of Miscalculation in the Middle East, 352–58.

بتقليص الوجود العسكري المصري شرق القناة إلى لا شيء.[1] أو كما صرح الشاذلي حين قال بكل حزن "لقد ألقى الرئيس بعيدًا بأعظم جيش جمعته مصر على الإطلاق".[2] ومع ذلك، أشار المؤرخ العسكري سيمون دونستان إلى أن المصريين ما زالوا يعتقدون حتى يومنا هذا- خلافًا لما أجمعت عليه جميع الدراسات التي تناولت حرب أكتوبر- أنهم كانوا منتصرين، مضيفًا بشكل ساخر، "في الشرق الأوسط، تعد القدرة على الفهم أساسًا لكل شيء".[3]

وبمثل هذه النظرة المكللة بالمرارة تجاه الرئيس السادات، اضطر وزير الحربية عبد الغني الجمسي، ورئيس الأركان محمد علي فهمي قائد الدفاع الجوي أثناء الحرب، ومن بقي في صفوف الضباط من رفاقهم الكبار للرحيل. وبدأوا جميعًا وبشكل متزايد ينتقدون تقارب السادات بحرارة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، والأهم من ذلك الحط من مكانة الجيش والتلاعب بمسؤولياته.[4] في 5 أكتوبر 1978، استُبدلت قيادة حرب أكتوبر بأكملها، لكن التوقيت كان مؤلمًا. يقول المشير الجمسي في مذكراته "لقد أزعجني وأفزعني اختيار تاريخ 5 أكتوبر لإحداث تغييرات في القيادة العسكرية، حيث حُرمت القيادة القديمة- المشكّلة ممن ساهموا مساهمة رئيسيةً في حرب أكتوبر 1973- حتى من المشاركة في احتفال القوات المسلحة بالنصر في 6 أكتوبر".[5] اعترف محمود جامع أن صديقه السادات اختار ذلك اليوم عمدًا كي يدرك الجمسي والآخرون حجمهم الحقيقي.[6]

لم يكن خليفة الجمسي أكثر حظًا. فكما حصل مع أحمد إسماعيل من قبل، عُين كمال حسن علي مديرًا للمخابرات العامة لفترة قصيرة قبل تعيينه وزيرًا للدفاع. وعلى غرار إسماعيل، كُلف بمهمة إبقاء الجيش تحت السيطرة وبعيدًا عن السياسة. التقى السادات وعلي لأول مرة في مستشفى المعادي العسكري في 20 يونيو 1967، عندما كان الأخير يعالج من إصابات تعرض لها على جبهة القتال، وهناك تأثر

1- Brooks, Shaping Strategy, 141.

2- Shazly, Crossing, 184.

3- Dunstan, The Six Day War 1967, 91.

4- Springborg, Mubarak's Egypt, 97.

5- Gamasy, The October War, 402.

6- جامع، عرفتُ السادات، ص 191.

السادات باستيائه من إقحام الضباط في عالم السياسة، ومن زملائه المغرورين الأغبياء الذين كانوا يقودون الجيش.[1] وهكذا، كان تعيين علي في هذا المنصب يعد برفع مستوى احتراف القوات المسلحة. لكن الاحتراف بالنسبة له يعني استئصال ضباط الجيش ضعيفي المستوى الذين عَرَّضَ وجودُهم في المؤسسة العسكرية الجيشَ لخطر جسيم- كما اتضح في حربي عام 1956 و1967- لا تقليص لقوة الجيش القتالية وإبعاده عن سياسات الأمن القومي.[2] ولذا، أيد تعزيز القوة العسكرية، وأعطاه أداؤه المتميز كقائد للفرقة الرابعة المدرعة خلال الحرب نفوذًا كافيًا داخل القوات المسلحة للمضي قدمًا نحو تحقيق هذا الهدف. لكن علي استمر في قيادة الجيش لبضعة شهور فقط قبل أن يُعيَّن وزيرًا للخارجية ويُكلَّف بمهمة غير محبذة تتمثل في تطوير علاقات سلمية مع إسرائيل، وهو ما سيفسد سمعته بين القوات المسلحة.[3] عندها، صرح لوزير الدولة للشؤون الخارجية الجديد بطرس غالي عن إحباطه إثر خفض مكانته، لكنه مع ذلك لم يكن أمامه خيار سوى الانصياع للأوامر.[4]

لم يكمل الوزير أحمد بدوي- بديل كمال علي في وزارة الدفاع وأحد الضباط المؤثرين أيضًا- مدة عام في منصبه، حيث قُتل في 2 مارس 1981 في حادث تحطم مروحية على بعد أربعمئة ميل جنوب غرب القاهرة مع ثلاثة عشر من كبار القادة العسكريين (تسعة برتبة لواء، وثلاثة برتبة عميد، وعقيد). تحدثت الرواية الرسمية عن تشابك ذيل المروحية بسلك كهربائي، ما تسبب في فقدانها توازنها وتحطمها. لكن الطيار كانت له قصة مختلفة، حيث أكد أن محرك المروحية تعرض لانقطاع مفاجئ في الدائرة الكهربائية. كما قال سكرتير بدوي إن أحد الضباط (اللواء صلاح قاسم) صرخ قبل الحادث مباشرة "هناك شيء خاطئ في هذه الطائرة".[5] لم تكن هذه الشهادات السبب الوحيد الذي أثار شكوك الكثيرين، فقد دارت أيضًا أسئلة حول سبب وجود وزير الدفاع وثلاثة عشر من كبار مساعديه على نفس المروحية، والأهم من ذلك: كيف يمكن للطيار المسؤول عن مثل هذا الجمع

1- السادات، البحث عن الذات، ص 242.

2- علي، مشاوير العمر، ص 117.

3- المرجع السابق، ص 441-444.

4- بطرس غالي، طريق مصر إلى القدس: قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط، ص 315.

5- رجب البنا وخميس البقري، الأهرام 34416:3. القاهرة. (1981/5/3).

المتميز أن يرتكب مثل هذا الخطأ البسيط، حيث يقود طائرته المروحية قرب أسلاك كهربائية في وضح النهار؟! لم يكن رد الحكومة مقنعًا للغاية، ونفت مقالة افتتاحية في جريدة الأهرام الشهيرة هذه الاتهامات بشدة، معتمدة على ادعاء السادات بأن هذه الأنواع من المؤامرات تحدث فقط في الأنظمة الرديئة كالنظامين السوري والليبي، ولكن ليس في مصر.[1] وردت مجلة أكتوبر الأسبوعية في عددها الصادر في 8 مارس بشكل أكثر إبداعًا، حيث أوردت عشرين حادث طيران مشابه في جميع أنحاء العالم للإشارة إلى أنه حادث طبيعي وحسب.[2]

اعتُبر بدوي أحد أبطال حرب أكتوبر، وتمتع بشعبية كبيرة داخل سلك الضباط. واشتهر بالدفاع عن السويس والتصدي للتقدم الإسرائيلي خلال الأيام الأخيرة من الحرب، وكان مسؤولًا عن مراقبة القوات الإسرائيلية على الضفة الغربية للقناة حتى توقيع اتفاق فك الاشتباك. والأهم من ذلك، أنه أدلى ببعض الملاحظات المثيرة للجدل في مجلس النواب قبل أسابيع من وفاته، قائلًا "إن انتقال الشرق الأوسط من كونه ميدان حروب تقليدية إلى ساحة مواجهة نووية أمر خطير للغاية. نأمل ألا يحدث ذلك، ولكن إذا حدث ذلك وامتلك طرف إقليمي [يقصد إسرائيل] أسلحة نووية، فلن يكون لدينا خيار آخر سوى المحافظة على توازن القوى معه"؛ كما أكد أن "مصر ستبقى دائمًا القوة الموثوقة في مواجهة الأخطار التي تواجه العالم العربي... وأن السلام لا ينبغي أن يؤدي إلى أي تغيير في طبيعة أو مهام القوات المسلحة". ورفض محاولات الرئيس السادات لتهميش الجيش، أو التعهد بعدم تطوير أسلحة غير تقليدية لردع إسرائيل، فيما بقي جزء من القصة مخفيًا. فقد كان علوي حافظ، أحد الضباط الأحرار الذي انتُخب لعضوية مجلس النواب في الثمانينيات، صديقًا قديمًا لبدوي، واتهم السادات ومبارك بالتآمر لقتله وزملائه لأنهم خططوا لفضح فساد صفقات السلاح التي تورطت القيادة السياسية فيها، وكذلك محاولاتهما المكشوفة لإبقاء القوات المسلحة تحت وصايتهما. وذكر أن وزير الدفاع بدوي أخبره قبل أسبوعين من مقتله بأنه واجه السادات بما يعرفه، لكن الأخير بدلًا من اتخاذ إجراءات لمعالجة الأمور سلمه قائمة بأسماء كبار الضباط الذين يريد إبعادهم من

1- إبراهيم نافع، الأهرام. (1981/6/3).

2- October, March 8, 1981, 8–9.

القوات المسلحة على الفور. فغضب بدوي ورفض الأمر، مذكّرًا السادات بأن هؤلاء هم من بين أفضل جنود مصر.

وفقًا لما قاله حافظ، فقد اقتنع بدوي بوجوب الإطاحة بالقيادة السياسية في البلاد.[1] بعد محاولات متواصلة نجح حافظ أخيرًا في تقديم طلب خلال جلسة برلمانية رسمية، في 5 مارس 1990، لإجراء تحقيق خاص في حادثة مقتل بدوي ورفاقه، لكن طلبه سرعان ما أُرجئ. بعد ثورة 2011، أكد أحمد عبد الله، أحد الكوادر القيادية في الحزب الحاكم وأحد أقارب بدوي، أن الأخير التقى بالسادات قبل ثمانية وأربعين ساعة من الحادث وهدد بالاستقالة إثر محاولات الرئاسة إفساد الجيش والسيطرة عليه.[2]

وكما كان متوقعًا، لم يؤمن كثيرون في داخل الجيش وخارجه بأن ما حدث كان حادثًا عرضيًا، إنما اعتبروه خطوة استباقية قام بها السادات لكبح جماح القيادة العسكرية. وبالرغم من أن كمال حسن علي رفض شخصيًا تصديق هذه "الشائعات" على حد وصفه، فقد اعترف بأنها انتشرت في جميع أنحاء مصر.[3] بعد بضعة أشهر، اغتيل الطيار- الذي نجا من الحادث في ظروف غامضة- في شقته رميًا بالرصاص.[4] وفي الواقع، كان أحد المبررات التي ساقها قتلة السادات أثناء استجوابهم عام 1981 هو تورطه في قضية مقتل بدوي .[5]

إلى جانب طرد معظم الضباط الذين كان لهم بعض الوزن في القوات المسلحة والتشهير بهم، وجه السادات لجيشه ضربة أشد في مايو 1979 بإصدار المرسوم الرئاسي رقم 35. وفقًا لمذكرة تفسير المرسوم، فإن "الضباط الذين شغلوا أعلى المناصب في القوات المسلحة، في هيئة العمليات، وكقادة للوحدات العسكرية الرئيسية في حرب 6 أكتوبر 1973، سيخدمون في صفوف القوات المسلحة مدى الحياة... وسيظلون مستشارين عسكريين لصالح القوات المسلحة مدى الحياة. ولا يجوز لهم

1- محمد شعبان، من قتل أحمد بدوي؟، الشباب 410، ص 54-55، القاهرة. (2011/9).

2- محمد الباز، الفجر. (2011/8/22).

3- كمال حسن علي، مشاوير العمر، ص 476.

4- محمد الباز، اتهام مبارك، ص 9.

5- عادل حمودة، اغتيال رئيس، ص 119، عنتر عبد اللطيف، تفتح الملف الشائك وتكشف بالأسماء، ص 5.

شغل مناصب عسكرية في الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة كي لا تتعارض مكانتهم والغاية من الاستفادة من تجربتهم الفريدة مع مبادئ التجديد والاستمرارية".[1] حسم هذا المرسوم مصير القادة المخضرمين من جيل أكتوبر بأكمله، حيث حكم عليهم بالعيش في غياهب النسيان، بحيث لا يمكنهم إصدار أوامر عسكرية أو تأدية دور مؤثر في الحياة السياسية.

في عام 1974، كتب عالم الاجتماع العسكري الإسرائيلي عاموس بيرلماتر أن نظام السادات تخلى عن اعتماده على الجيش كليًّا، بعد أن أصبح الآن في وضع يسمح له بالتحكم بسياسات مصر الخارجية والدفاعية.[2] فقد همشت سياسات السادات في السبعينيات الجيش إلى حد النسيان، وحدَّت من نفوذه السياسي. تُظهِرُ بعض المؤشرات الدقيقة تناقص عدد الضباط في مجلس الوزراء من تسعة عشر وزيرًا يمثلون 65.5% من المجلس في عام 1967، إلى أحد عشر وزيرًا يمثلون 33.3% في عام 1970، إلى أربعة يمثلون 12.5% في عام 1976، إلى ثلاثة فقط يمثلون 9.1% من المجلس في عام 1977. وفيما كان 9% من سفراء عبد الناصر ضباطًا، فقد منعهم السادات تمامًا من الوصول إلى السلك الدبلوماسي. وبينما كان اثنان وعشرون من محافظي مصر البالغ عددهم 26، ضباطا في عام 1964، تناقص العدد إلى خمسة ضباط في عام 1980.[3]

تدل النظرة العامة للمسار الصعب الذي سلكه السادات في السبعينيات عن إستراتيجية أكثر إصرارًا على كبح جماح الضباط. في مايو 1971، سجن الرئيس السادات وزير الحربية محمد فوزي بتهمة الخيانة العظمى رغم جهوده في إعادة بناء الجيش بعد عام 1967 ووضع خطة لعبور قناة السويس. وفي أكتوبر 1972، تم وضع بديله محمد صادق وكبار مساعديه رهن الإقامة الجبرية واتهمهم بالجُبن رغم كفاحهم وحماسهم في إعداد الجيش للمعركة الوشيكة. وبدلًا من ترقية رئيس الأركان سعد الدين الشاذلي، صاحب الإرادة القوية والشعبية العريضة، إلى أعلى منصب عسكري، فقد عين السادات أحمد إسماعيل المريض بالسرطان وزيرًا للحربية عشية الحرب.

1- Gamasy, The October War, 404.

2- Perlmutter, Egypt, 201.

3- Springborg, Mubarak's Egypt, 95–96; Brooks, Shaping Strategy, 119.

وقبل أيام من انتهاء الحرب، استبدل السادات الشاذلي زاعمًا أنه جَبُنَ خلال المعركة، وعين مكانه رئيس هيئة العمليات عبد الغني الجمسي. ثم تمت ترقية الأخير إلى منصب وزير الحربية فور وفاة إسماعيل المتوقعة عام 1974. لكن، بمجرد إبرام اتفاقيات فك الاشتباك والتسويات السياسية الأخرى، استُبدل الجمسي بكمال حسن علي المدافع الأخير عن الاحترافية العسكرية، والذي شغل منصب مدير جهاز المخابرات العامة في ذلك الوقت. ثم اختار السادات نائبًا له من أضعف مؤسسات مصر وأقلها قدرة على التآمر والانقلاب عليه: حسني مبارك من سلاح الجو. كما حيَّدت بعض الحوادث الغامضة من تبقى من النافذين داخل المؤسسة العسكرية، فدُفع الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري من شرفة بلندن، وقتل وزير الحربية أحمد بدوي ومعه ثلاثة عشر ضابطًا رفيعًا في حادث تحطم مروحية. وفي الوقت نفسه، أجرى السادات تعديلًا وزاريًا واسع النطاق شمل جميع القيادات الرئيسية، وأصدر مرسومًا رئاسيًا يمنع أولئك الذين شاركوا في حرب أكتوبر من التقاعد من الجيش (وبالتالي تحرير أنفسهم للعب دور سياسي) أو تولي منصب فعال في الجيش (حيث يمكنهم الاستفادة من سمعتهم العسكرية لتعزيز نفوذهم)، وهكذا أبعد جميع الجنرالات المقاتلين العظماء في مصر إلى منطقة معزولة بين السياسة والجيش، حيث لا يمكنهم العودة لمراكز النفوذ أبدًا. ثم أعاد الرئيس السادات توجيه الجيش ككل من مؤسسة ذات توجه قتالي إلى مؤسسة اقتصادية، معلنًا بشكل واضح أن حرب أكتوبر 1973 هي حرب مصر الأخيرة، وأن على الجيش الآن أن يوجه طاقته نحو "حرب التنمية الاقتصادية".

قبل الانتهاء من هذا القسم، يجب على المرء أن يطرح سؤالًا يتعلق باستسلام الجيش الظاهر أمام زعيمه المدني، رغم أن سياساته هددت مصالح المؤسسة العسكرية وأمن مصر القومي بشكل واضح. ما الذي منع الضباط من الانتفاض ضد السادات؟

هناك إجابتان على هذا السؤال، الأولى أنه في الواقع انتفض ضده، حيث امتلأت فترة ولاية السادات التي امتدت لعقد من الزمان بمحاولات الانقلاب، وتحدى كبار العسكريين قراراته في كل خطوة خطاها. والإجابة الثانية أنه رغم تعبير الجنود حقيقة عن إحباطهم، وفي مناسبات عديدة عن سخطهم تجاه الرئيس، إلا أن الجيش لم يكن في وضع يسمح له بمواجهة النظام السياسي في السبعينيات. أدى إضعاف

عبد الناصر لقيادة القوات المسلحة بين عامي 1967 و1968، واستئناف السادات تلك السياسة بين عامي 1971 و1972، إلى ترك الجيش بلا قيادة تقريبًا. ومع إبعاد الآلاف من الضباط بين عامي 1954 و1974، وهزيمة الجيش المدوية في عامي 1956 و1967، أعقبتها حرب غير حاسمة في عام 1973، كل ذلك أدى إلى تقويض المؤسسة العسكرية والإضرار بصورتها الشعبية وجعلها متعبة جدًا من التدخلات السياسية. وقد ساهم توسع نفوذ قوات الأمن الموالية للنظام السياسي بشكل حاسم في إبقاء الجيش تحت السيطرة (كما هو موضح أدناه). ومع وجود فراغ في قيادته وضعف في صفوفه وغياب قادته البارزين، لم يستطع الجيش حشد قوته للإطاحة بالقيادة السياسية.

الاتجاه نحو الغرب

لم يعد النظام المصري قائمًا على الجيش بعد تسريح قادته وتوجيهه بعيدًا عن السياسة، فقد اعتمد على الأجهزة الأمنية والسياسية للسيطرة على الشعب لكنه ظل يبحث عن شريك جديد في الحكم يضمن له استقرار النظام. أصر عبد الناصر بشدة على استقلال مصر رافضًا الخيار السهل بأن يصبح تابعا لإحدى القوى العالمية، كما فعل العديد من معاصريه. لقد أراد بناء مصر لتصبح قوة إقليمية، وإدارة الحكم من خلال التحالفات الإستراتيجية لأداء دور رئيسي في السياسة العالمية أيضًا، ومن هنا جاءت الحاجة إلى قوة عسكرية قوية قادرة على إبراز قوة مصر في جميع أنحاء العالم النامي. مع وصول السادات إلى السلطة، بات واضحًا إلى حدٍ ما أن تمكين الجيش له ثمنه السياسي، سواء كان يدعم الديمقراطية (كما في مطلع الخمسينيات) أو يحاول الهيمنة على النظام (كما في الستينيات). يتطلب استقرار نظم الاستبداد اتباع سياسة الحياد في المعادلات الدولية وإضعاف دور الجيش، فكان على مصر العودة إلى الخيار الذي حاول عبد الناصر تجنبه لفترة طويلة: أن تصبح تابعة لإحدى القوى العظمى، فيما كان السؤال الوحيد: لأي قوة تتبع؟

اختار السادات الولايات المتحدة، ليس فقط لأن الروس لم يثقوا به ولم يحترموه، بل لأن الاتحاد السوفيتي نفسه- كما كان واضحًا للجميع- بدأ يكافح منذ منتصف السبعينيات للحاق بالغرب حيث بدأت معالم عالم أحادي القطب بالظهور، فأراد السادات أن يقف في نهاية المطاف إلى جانب القوة المتفوقة.

وبطبيعة الحال، تزامن هذا مع العديد من التنازلات العسكرية، وكان نزع السلاح من سيناء على رأس القائمة. ولم يقتصر الأمر على إعطاء إسرائيل منطقة عازلة تبلغ مساحتها 37 ألف كيلومتر مربع فحسب، بل حرم الجيش المصري أيضًا من التدريب أو بناء المنشآت في الجزء الأكثر إستراتيجية من البلاد. وفي أبريل 1974، أُعلن عن نهاية اعتماد مصر الحصري على الأسلحة السوفيتية، تبعه عام 1979 إعلان عن ربط إمدادات الأسلحة المصرية وتدريبات الجيش بالولايات المتحدة عبر حزمة المساعدات العسكرية السنوية البالغة 1.3 مليار دولار، رغم تحالف واشنطن مع إسرائيل.

وفي خطوة ثالثة في طريق توطيد الصداقة بين الجانبين، وافقت مصر في نوفمبر 1980 على إجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات الأمريكية (مناورات النجم الساطع السنوية) للمساعدة في تعريفهم بحروب الصحراء، حيث حرص الأمريكيون على اكتساب هذه المهارات لحالات الطوارئ المستقبلية. أما التنازل العسكري الرابع السري فكان بتعهد السادات بالتخلي عن جهود عبد الناصر لتطوير أسلحة نووية.[1] تبع ذلك العديد من التنازلات السخية والمفاجئة إذا صح التعبير، مثل قرار السادات في عام 1975 بتسليم بطارية كاملة من صواريخ "سام- 6" السوفيتية المضادة للطائرات (السلاح الثمين للغاية الذي قدمه له الاتحاد السوفيتي لحماية سماء مصر) للجيش الأمريكي كي يتمكن من إيجاد طرق لدراسته وإبطال جدواه.[2]

ترافق هذا أيضًا مع تنازلات سياسية كبيرة أربكت السلك الدبلوماسي المصري بأسره وتسببت في استقالة ثلاثة وزراء خارجية من مناصبهم بين عامي 1972 و1978 احتجاجًا على تقويض السادات للمصالح الوطنية للبلاد، وهي التنازلات التي أجبرت السادات على تعديل وزارته أربع مرات بين عامي 1978 و1980 ليتمكن من طرد منتقديه في الحكومة.

1- Bruce Riedel, 2010. "If Israel Attacks," National Interest 109: 6–13 (2010), 8.

2- John K. Cooley, Unholy Wars: Afghanistan, America, and International Terrorism, London: Pluto Press, 2000, 35–36.

ما هي تلك التنازلات السياسية؟

تعلقت التنازلات الأكثر قيمة بطبيعة الحال بالمفاوضات التي أعقبت حرب أكتوبر. ففي البداية، استسلم الرئيس السادات تمامًا لمكائد وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر ودبلوماسيته المكوكية بين عامي 1973 و1975. ورفض السماح لكبار مساعديه بالتشكيك في اقتراحات كيسنجر، وأشار إليه باعتزاز على أنه " الرجل الذي لم يكذب علي أبدًا، ولم يخن وعوده على الإطلاق".[1] ليس هذا فحسب، بل بدأ فجأة يكيل المدح لأمريكا ويثني على نبل أمريكا، وأمريكا الحقيقية التي تقف إلى جانب أي بلد في حاجة إلى المساعدة في سبيل إنشاء عالم أفضل"[2]، متناسيًا أن الولايات المتحدة كانت مسؤولة بمفردها عن إهدار مكاسب مصر العسكرية خلال حرب أكتوبر.

مع أن جهود كيسنجر لم تُسفر عن شيء يُذكر، استمر السادات في وضع كل بيضه في السلة الأمريكية وقرر في مارس 1976 إلغاء معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية من جانب واحد، وإهانة السوفييت في كل مناسبة على أمل إرضاء الولايات المتحدة، حتى رغم إيضاح وزيري خارجيته المتعاقبين إسماعيل فهمي ومحمد إبراهيم كامل له أنهما رغم ميلهما الشخصي لأمريكا فإن ما يفعله يخالف كل المبادئ الدبلوماسية السليمة. فالولايات المتحدة سترعى دائمًا وقبل كل شيء المصالح الإسرائيلية، وبدون بعض الدعم السوفيتي فستضع مصر نفسها تحت رحمة إسرائيل.[3] أضف أن الرئيس السادات- من خلال ربطه مصير مصر السياسي والعسكري بالحليف الرئيسي لإسرائيل- لم يُلزم الدولة بمفاوضات مجهولة المعالم مع إسرائيل فحسب، بل أجبرها أيضًا على التفاوض من موقع ضعف.

أما بالنسبة لمساعدي السادات الدبلوماسيين، فإن قراره بالسفر إلى القدس في عام 1977 كان القشة التي قصمت ظهر البعير. ففي أكتوبر من ذلك العام، تلقى السادات مذكرة مكتوبة بخط اليد من الرئيس جيمي كارتر يشترط عليه

1- منصور، من أوراق السادات، ص 240.

2- السادات، البحث عن الذات، ص 366.

3- محمد إبراهيم كامل، "السلام الضائع في كامب ديفيد"، القاهرة: كتاب الأهالي، 1983، ص 108.

فيها للحصول على دعم الولايات المتحدة "خطوة جريئة من رجل الدولة [يقصد السادات] للمساعدة في التغلب على العقبات التي تواجه محادثات السلام.[1] ورغم أن السادات نفى أن تكون مذكرة كارتر قد ألهمت مبادرة السلام الكبرى، إلا أن أحمد بهاء الدين- الذي كان معه عند تلقيه الرسالة- ذكر أن السادات أظهرها له وتفاخر قائلًا "كما ترى، الرئيس الأمريكي يستجديني"، ولم يستطع أن يخذله.[2]

وقد ذكر وزير الخارجية اللاحق محمد إبراهيم كامل أن السادات اعترف له أنه استلهم مبادرة الذهاب إلى إسرائيل من رسالة كارتر.[3] في 5 نوفمبر أي بعد أيام قليلة من استلامه المذكرة، استدعى السادات كبار المسؤولين العسكريين والدبلوماسيين ليشاركهم أفكاره. حاول وزير الخارجية فهمي التفاهم معه موضحًا أنه بعد كل الأوراق التي أضاعها لم يبقَ لديه سوى ورقة واحدة: الاعتراف بإسرائيل وإنهاء حالة الحرب. وناشده ألا يلعب هذه الورقة ما لم يحصل على ضمانات صارمة بأن تُعاد سيناء على الأقل دون قيد أو شرط، ناهيك عن الأراضي العربية المحتلة الأخرى. أما إذا أصر على المضي في خطته للاعتراف بإسرائيل من جانب واحد على أمل إحراج المجتمع الدولي وإبهار الأمريكيين وفضح التعنت الإسرائيلي، فستصبح مصر عارية تمامًا في أي مفاوضات مستقبلية.

أما وزير الحربية الجمسي فكان أقل حذرًا من نظيره الدبلوماسي، وعند سماعه بمبادرة السادات المخطط لها "رفع يديه وصرخ: الكنيست، لا! لا داعي لذلك".[4] إثر ذلك، استقال فهمي وبعض كبار الدبلوماسيين، فبحث الرئيس السادات عن شخص من خارج السلك الدبلوماسي يمكنه الاعتماد عليه. وقبل أيام من رحلته إلى إسرائيل، عيّن الأستاذ في جامعة القاهرة بطرس غالي، الذي غدا لاحقًا الأمين العام للأمم المتحدة، وزيرًا للدولة للشؤون الخارجية، وبعد عودته مباشرة طلب من صديقه القديم محمد إبراهيم كامل، الذي سُجن معه في زنزانة واحدة في الأربعينيات

1- Zbigniew Brzezinski, Power and Principle: Memoirs of the National Security Advisor, 1977–1981, New York: Farrar, Straus and Giroux, 1983, 110.

2- بهاء الدين، محاوراتي مع السادات، ص161.

3- كامل، السلام الضائع، ص 177.

4- فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ص 397، ص 398.

بسبب أنشطتهما المعادية لبريطانيا، العمل كوزير للخارجية، فتولى الأخير منصبه بعد الرحلة إلى إسرائيل. يتذكر كامل أن السادات قال له في يوم تعيينه وزيرًا "سمحت لنفسي بتعيينك دون استشارتك أولًا لأنني أعتبرك ابني، وأحتاج لشخص يمكنني الوثوق به تمامًا".[1]

بالنسبة لبطرس غالي، فقد كان سبب ضمه إلى الوفد في مثل هذه الرحلة المثيرة للجدل واضحًا للغاية. أشار بطرس في مذكراته إلى أن السادات اختاره لأنه اعتقد أن سمعته مشوهة تلقائيًا: فهو ينحدر من إحدى أكبر العائلات الإقطاعية، وخدم العديد من أسلافه في النظام الملكي كوزراء، وصودرت ممتلكات عائلته أو وُضعت تحت وصاية الدولة في عهد عبد الناصر. كما أنه مسيحي مصري متزوج من يهودية، ومؤيد للغرب بشدة. وباختصار، فإنه ينتمي إلى النظام الملكي القديم بشكل كامل.[2]

كتب مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر زبيغنيو بريجنسكي أن مبادرة السادات توافقت تمامًا مع هدف إسرائيل المتمثل في "حصر عملية السلام في اتفاق إسرائيلي مصري منفصل، من شأنه أن يقسم العرب بينما يسمح لإسرائيل بمواصلة احتلال الضفة الغربية وغزة".[3]

إن أي باحث في العلاقات العربية الإسرائيلية يعرف جيدًا أن تحييد مصر- الدولة العربية الأكبر والأقوى والأكثر تعدادًا للسكان- من معادلة الصراع قد أضعف المعسكر العربي بشدة وحرم المفاوضين الآخرين (سوريا، الأردن، فلسطين ولبنان) من أوراق القوة المساعدة على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم. لكن كما توقع فهمي، فإن زيارة السادات ذاتها إلى تل أبيب وتعهده في الكنيست بجعل حرب أكتوبر الأخيرة بين الدولتين قد قدمت لإسرائيل كل ما تحتاجه- الاعتراف والسلام - ولم تعطها أي سبب لتقديم تنازلات.

بحلول نهاية عام 1978- أي بعد عام واحد من الزيارة- بقيت المفاوضات عالقة حيث استمر كيسنجر بإدارتها، فإسرائيل تحتل سيناء، والجزء الأكبر من الجيش المصري

1- كامل، السلام الضائع، ص 41.

2- غالي، طريق مصر إلى القدس، ص 19.

3- Brzezinski, Power and Principle, 235.

يتمركز على الضفة الغربية للقناة كما كان الحال بالضبط منذ عام 1967. عرضت الولايات المتحدة حينها استضافة محادثات سلام في كامب ديفيد بهدف الضغط على السادات ومحاصرته- بحسب مهندس المحادثات بريجنسكي- بين خيارين: إما أن يخسر دعم الولايات المتحدة أو يقبل بما يقدمه الإسرائيليون. وكما أشار بريجنسكي فقد "اختار السادات الخيار الثاني".[1] ولا عجب في أن الرئيس السادات غادر إلى كامب ديفيد دون وزير الحربية الجمسي أو أي ممثل عسكري آخر، وأنه أقال الجمسي وبقية أعضاء هيئة الأركان بعد أسبوعين من توقيع اتفاقية كامب ديفيد.[2]

علم الجمسي ومعاونوه من مصادر مقربة من السادات أنه وافق من حيث المبدأ على تجريد المنطقة من السلاح على بعد 150 كيلومترًا شرق ممرات سيناء حتى قبل السفر إلى كامب ديفيد، وحذروا السادات من أن هذا من شأنه أن "يضع القوات في موقع دفاعي وهجومي أضعف، وهو أمر غير مقبول من المنظور العسكري".[3] لكن كما توقعوا، فقد قسّمت الاتفاقية سيناء إلى ثلاث مناطق: **المنطقة A**، التي غطت مساحة 50 كيلومترًا شرق القناة وسُمح لمصر فيها بنشر فرقة مشاة ميكانيكية (22 ألف جندي مسلحين و230 دبابة). أما في **المنطقتين B وC**، اللتين تفاوت عرضهما بين 20 و40 كيلومترًا غرب الحدود الدولية، فلم يُسمح لمصر سوى بنشر ثلاث وحدات من دوريات الحدود مسلحة بأسلحة خفيفة وقوات شرطة مدنية. كما مُنعت مصر من استخدام أي من مطارات سيناء أو بناء مهابط جديدة فيها.[4] لم يكن ضباط الجيش المصري يسعون لحرب أخرى، ولكن- كما أوضح الخبير العسكري أنتوني كوردسمان- "دعم مصر لعملية السلام لا يعني أن عليها أن تقبل بموقف إستراتيجي ضعيف أو نوع من التفوق الذي يمنح إسرائيل أفضلية هجومية"[5]، وهذا بالضبط ما قدمه السادات لإسرائيل.

1- Brzezinski, Power and Principle, 274.

2- Brooks, Shaping Strategy, 136.

3- Gamasy, The October War, 141.

4- كامل، السلام الضائع، ص 623-644.

5- Cordesman, Arab-Israeli Military Forces, 202.

مـع ذلـك، عـلى المـرء أن يعـترف أن الضغـط عـلى السـادات كان كبـيرًا. قـال وزيـر الخارجيـة كامـل إن الرئيـس السـادات لم يتوقـع أنـه بعـد كل تنازلاتـه وتـودده للولايـات المتحـدة فإنهـا سـتظل تتبنـى الموقـف الإسرائيـلي مـن القضيـة.[1] قبـل يومـين مـن توقيـع الاتفاقيـة، هـدد السـادات بالانسـحاب معربًـا عـن خيبـة أملـه حيـث أنـه رغـم اسـتعداده غـير المحـدود لاسـتيعاب المصالـح الأمريكيـة، إلا أنـه لا يـزال يُطلـب منـه تقديـم أكـثر مـما يسـتطيع تحملـه. وفي هـذه الأجـواء المتوتـرة، قـرر الرئيـس كارتـر أن يـزوره. وإليـك كيـف وصـف الرئيـس الأمريـكي المشـهد بكلماتـه الخاصـة "قبـل زيارتـه غـيرت ملابـسي كي أبـدو أكـثر رسـمية... كان وفـد السـادات بأكملـه واقفًـا معـه عـلى الشرفـة، فطلبـت منـه الدخول. لقـد بـدا متوتـرًا وغاضبًـا للغايـة..... قلـت لـه، (أفهـم أنـك سـتغادر... وسـيعني هـذا أولًا وقبـل كل شيء إنهـاء العلاقـة بـين الولايـات المتحـدة ومـصر) ... لقـد بـدا السـادات مترنحًـا للغايـة".[2] بطبيعـة الحـال، قـرر السـادات البقـاء ومنـح كارتـر- بعـد تهديـد الأخير الصـارم- "تفويضًـا مطلقًـا في جولـة المفاوضـات اللاحقـة مـع الإسرائيليـين".[3] لتبرير هذا الخضـوع غـير المـبرر أمـام مسـاعديه، ادعـى السـادات أن كارتـر أراد عـزل رئيـس الوزراء الإسرائيـلي مناحيـم بيغـن، وأظهـر للعـالم أن إسرائيـل كانـت ضـد السـلام. في الواقـع، وكـما قـال عضـو الفريـق الأمريـكي في كامـب ديفيـد ويليـام كوانـت لبطـرس غـالي الـذي كان أيضًـا حـاضرًا في المحادثـات، فقـد أكـد السـادات لكارتـر أنـه عـلى اسـتعداد لقبـول العـرض الإسرائيـلي، لكنـه أراد مـن مرؤوسـيه أن يعتقـدوا أنـه فعـل ذلـك عـلى مضـض.[4]

وفقًـا لبطـرس غـالي، رأى الوفـد المـصري في الاتفاقيـة إذلالًا لمـصر وفي نـزع السـلاح في سـيناء عـلى وجـه الخصـوص عقبـة خطـيرة أمـام قـدرة مـصر عـلى الدفـاع عـن نفسـها أمـام أي هجـوم إسرائيـلي مسـتقبلي.[5] كـما رأوا أن مـصر عزلـت نفسـها عـن العـالم العـربي بالدخـول في اتفـاق سـلام منفصـل مـع إسرائيـل، مـا يعنـي أنهـا قوَّضـت مكانتهـا الجيوسياسـية أكـثر. بـدوره اسـتقال وزيـر الخارجيـة إبراهيـم كامـل يـوم توقيـع

1- كامل، السلام الضائع، ص 514.

2- Brzezinski, Power and Principle, 271–72.

3- المرجع السابق، ص 283.

4- غالي، طريق مصر إلى القدس، ص 150.

5- المرجع السابق، ص 149، ص 153.

الاتفاقيـة، وعـبر عـن تقييمـه لإسـتراتيجية السـادات التفاوضيـة في كامـب ديفيـد في مذكراتـه بوضـوح حيـث قـال: "كـدت أمـوت مـن الخـزي والاشـمئزاز والحـزن لأنني شـاهدت هـذه المأسـاة تتكشـف للعيـان".[1]

للمـرة الأخـيرة، حـاول دبلومـاسي شـاب اسـمه نبيـل العـربي محاولـة يائسـة أن يـشرح للرئيـس السـادات أن وعـود كارتـر بشـأن الفلسـطينيين والقـدس لا قيمـة لهـا. بعـد تظاهره بالاسـتماع إلى العـربي باهتـمام، أجـاب السـادات: "كـما رأيتـم، لقـد سـمعتكم دون أن أقاطعكـم كي يتوقـف منتقـدي عـن نـشر الشـائعات حـول عـدم اسـتماعي لأي شـخص أو قـراءة أي شيء يقـدم إلي. لكـن مـا قلتـه للتـو دخـل إلى أذني اليمنـى وخـرج مـن الأذن اليـسرى. أنتـم في وزارة الخارجيـة تعتقـدون أنكـم تفهمـون السياسـة، لكـن الحقيقـة أنكـم لا تفهمـون شـيئًا. لم يعـد بإمـكاني الاهتـمام بنصائحكـم أو ملاحظاتكـم. أنـا رجـل أتبـع إسـتراتيجية كـبرى لا يسـتطيع أحـد منكـم إدراكهـا أو اسـتيعابها، ولم أعـد بحاجـة لسفسـطتكم وتقاريركـم التافهـة".[2] الجديـر بالذكـر أن العـربي أصبـح أول وزيـر خارجيـة لمـصر بعـد ثـورة ينايـر 2011.. وبعـد مراسـم التوقيـع عـاد السـادات إلى فندقـه للقـاء الصحفيـين، وعنـد سـؤاله عـن سـبب اسـتقالة كامـل، أجـاب قائـلًا: "أنـا أعـذره لأنـه ينهـار أمـام الضغـط الشـديد"، ثـم بعـد أن اسـتمرت الأسـئلة المتعلقـة بوفـده السـاخط عـلى هـذه الاتفاقيـة، التفـت إلى بطـرس غـالي وقـال: "مـن الواضـح أن وزارتكـم بحاجـة إلى تنظيـف".[3] ومـن الغريـب أن الدبلوماسـيين الصغيريـن الوحيديـن اللذيـن بديـا عـلى توافـق مـع السـادات في كامـب ديفيـد (أحمـد ماهـر وأحمـد أبـو الغيـط) عُينـا في وقـت لاحـق كوزيـري خارجيـة في عهـد مبـارك، وقـد سـاعدت سياسـاتهما الخارجيـة المتوافقـة مـع مبـارك عـلى تأجيـج ثـورة 2011.

ربمـا لم يكـن موقـف مـرؤوسي السـادات حقيقة خـارج المقبـول، بالنظر إلى أن بريجنسـكي نفسـه سـجل بذهـول كيـف راعـى السـادات بشـكل مفـرط المخـاوف الأمريكيـة وأزعـج بـلا مـبرر بقيـة دول العـالم العـربي، وأنـه غالبًـا مـا كان ينتقـد أعضـاء وفـده أمـام

1- كامل، السلام الضائع، ص 515.

2- المرجع السابق، ص 607-608.

3- غالي، طريق مصر إلى القدس، ص 156.

الأمريكيين والإسرائيليين عندما يحاولون تنبيهه لذلك.[1] روى كامل وبطرس غالي أنه كلما أشار أحدهما إلى أن تنازلات الرئيس السادات تهدد مصالح مصر، يجيبهم دائمًا "لنفعل هذا من أجل كارتر".[2] وقد قلق بريجنسكي حيال احتمال حدوث مكروه للسادات في كامب ديفيد، وشعر بالحاجة إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة. وقال في مذكراته "بعد عودتي إلى مقصورتي... التقيت بأفراد الأمن لفرض تدابير صارمة أكثر للوصول إلى مقصورة السادات".[3] وفي اليوم الأخير من المحادثات، كتب بريجنسكي في مذكراته: "قد نحصل على اتفاق تسوية اليوم، رغم أن العبء سيقع على كاهل السادات، وسيكون من الصعب عليه تبرير ذلك".[4] ورغم تعاطف بريجنسكي مع محنة نظرائه المصريين، إلا أنه أدرك أن السادات حريص على إثارة إعجاب الأمريكيين فقط. ووفقًا لما قاله، فإن فريق التفاوض المصري فشلوا في إدراك حقيقة أن رئيسهم رأى في عملية السلام فرصة لتشكيل علاقة أمريكية مصرية جديدة... ليصبح رجل الدولة المفضل لدى أمريكا".[5]

إلى جانب التنازلات العسكرية والسياسية، وافق السادات أيضًا على توثيق التعاون الأمني مع شركائه الأمريكيين الجدد. كان أحد الجوانب الرئيسية للعمليات السرية للولايات المتحدة هو تحديد الحلفاء الإقليميين المستعدين لتمويل هذه العمليات وتنظيمها، وتحميلها في نهاية المطاف المسؤولية الكاملة لهذه العمليات. ونظرًا لأن وكالة المخابرات المركزية باتت مشبوهة للغاية خلال ولاية الرئيس نيكسون بسبب انتهاكاتها، فقد حرصت إدارة كارتر على الحد من عملياتها الأمنية السرية، وبدلًا من ذلك دفعت حلفاءها الإقليميين إلى القيام بهذه المهام. كان إعداد مصر لهذا الدور أحد الأهداف الأساسية لسياسة كيسنجر في الشرق الأوسط في منتصف السبعينيات. لذا، في 1 سبتمبر 1976، التقى رؤساء المخابرات الأمريكية والفرنسية في القاهرة بأربعة من نظرائهم في الشرق الأوسط من مصر وإيران والسعودية والمغرب لتأسيس نادي "سفاري" في القاهرة، وهو منظمة سرية تهدف إلى مواجهة

1- Brzezinski, Power and Principle, 238.

2- كامل، السلام الضائع، ص 603، غالي، طريق مصر إلى القدس، ص 149.

3- Brzezinski, Power and Principle, 265.

4- المرجع السابق، ص 270.

5- المرجع السابق، ص 236، ص 265، ص 270.

الشيوعية في أفريقيا. وقد نفذ النادي خلال عامين عمليات سرية ضد الشيوعيين في الكونغو وإثيوبيا والصومال.[1]

ولكن بعد ذلك، أدت الإطاحة بالشاه عام 1979 إلى تعزيز مكانة مصر باعتبارها الشريك الأمني الإقليمي الأول لأمريكا. ووفق هذه المكانة الجديدة، تمثلت مهمتها الأولى في تزويد العراق بأسلحة سوفيتية لمساعدته في الإطاحة بالنظام الإيراني الجديد. أما المهمة الثانية والأكثر إثارة فتمثلت في دعم المقاومة الأفغانية ضد السوفييت، حيث دفع الاحتلال الروسي لهذه الدولة العازلة المحايدة بريجنسكي لوضع خطة لدفن السوفييت هناك دون تدخل عسكري أمريكي مباشر- تمامًا كما فعل السوفييت بالولايات المتحدة في فيتنام. كانت خطته بسيطة: إطلاق العنان للمتشددين الإسلاميين لقتال المحتلين السوفييت. في 9 يناير 1980، قدم بريجنسكي مذكرة إلى كارتر يحدد فيها إستراتيجيته لاستخدام المصريين والسعوديين والباكستانيين لتنفيذ هذا المخطط.[2] وبحلول نهاية الشهر، أبرم صفقة في القاهرة مع السادات بعد أن وافق الأخير على تجنيد وتدريب جيش متطوع من شباب الإسلاميين المصريين وتجهيزهم ببنادق AK-47 وذخيرة وقذائف الهاون وصواريخ أرض جو من طراز "سام- 7 ستريلا"، وصواريخ "ساغر" وقذائف "آر بي جي" المضادة للدبابات من المستودعات المصرية. وأخيرًا، قام بشحنها إلى أفغانستان على متن طائرات شحن أمريكية طارت من قواعد في مدينتي قنا وأسوان بجنوب مصر. أما السعوديون فقد ساهموا بالمال والخطباء، ووافقت باكستان على التعامل مع الأمور اللوجستية. في الواقع، بدأ السادات ورجاله عمليًا بتجنيد ضباط الصف من المتشددين في الجيش السري الذي تم حشده لمحاربة السوفييت".[3] كان هؤلاء بالطبع هم المقاتلون الذين عادوا إلى مصر في التسعينيات لقيادة حملة عنف ضد النظام، ثم برز نشاطهم المتشدد دوليًا عبر تنظيم القاعدة.

حصل السادات لقاء ذلك على وعد أمريكي بحمايته ونظامه، ووضع عميلُ وكالة المخابرات المركزية وليام باكلي برنامجًا مثيرًا للإعجاب لأمن السادات الشخصي،

1- Cooley, Unholy Wars, 24–27.

2- Brzezinski, Power and Principle, 444–54.

3- Cooley, Unholy Wars, 31–32.

تديره وكالة المخابرات المركزية بميزانية سنوية قدرها عشرون مليون دولار. وكجزء من هذا البرنامج، تعاقد ضابط وكالة المخابرات المركزية في القاهرة جيمس فيز مع خبراء مكافحة الإرهاب الأمريكيين لتدريب حراس السادات الشخصيين. لكن من الواضح أن أكثر من مائة فريق من الحراس الشخصيين (متباينة في عدد عناصرها وفقًا لمهمة كل منها) لم تكن كافية، وبقي السادات يشعر بحاجته للسفر بطائرة مروحية لأنه- بعكس سلفه عبد الناصر الذي كان يسافر في موكب مفتوح- علم بكثرة مبغضيه. فانتقلت ثلاث طائرات مروحية من أصل خمس من مدينة ويستلاند الأمريكية إلى القاهرة حيث اشترتها مصر بأموال أمريكية. ثم وسع السادات حجم الحرس الجمهوري من كتيبة مشاة إلى لواء من القوات الخاصة مزود بالدبابات والعربات المدرعة ونظام اتصالات متطور. والأهم من ذلك، أن الولايات المتحدة ساعدت في تعزيز أجهزة الأمن المصرية التي أدت دورًا حيويًا للغاية في حفظ استقرار النظام. وسمحت تقنية المراقبة الأمريكية لوزارة الداخلية بزيادة قدراتها على التنصت على المكالمات الهاتفية من 1200 خط في عام 1971 إلى 16 ألفًا في عام 1979. وفي عام 1980، قدمت الولايات المتحدة لوزارة الداخلية كاميرات شوارع لمراقبة الطرق الرئيسية والساحات العامة في القاهرة، ومراكز تنصت متنقلة وغيرها من أجهزة التجسس الإلكترونية المتطورة التي عززت قدرة مصر على التجسس على مواطنيها لإبطال جهود المعارضة المنظمة.[1]

لماذا قدم السادات الكثير من التنازلات غير الضرورية؟ كان هذا هو السؤال الذي شغل كيسنجر ومجلس الوزراء الإسرائيلي خلال محادثات وقف إطلاق النار، والذي أثار غضب مستشار السادات حافظ إسماعيل خلال اجتماع لمجلس الوزراء انتقد فيه سياسات الرئيس علانية، والسؤال الذي ردده وزير الحربية الجمسي حين اندفع للخروج من لقائه مع كيسنجر بعينين دامعتين، والسؤال الذي دفع ثلاثة وزراء خارجية للاستقالة على التوالي خلال أربع سنوات، والذي تسبب في خلاف السادات مع أقرب مستشاريه بمن فيهم هيكل ومحمود جامع، وحير بريجنسكي لعدة أيام في كامب ديفيد. لماذا بدد السادات إنجازات الجيش المصري وأهدر قيمة مصر الجيوسياسية ودفعها بقوة إلى فلك الولايات المتحدة، ألم تُعرّض هذه العملية مصالحها الوطنية للخطر؟

1- Sirrs, History, 137, 153.

أجاب كل طرف إجابة مختلفة، فقال كيسنجر للقادة الإسرائيليين إن "السادات وقع ضحية ضعفه البشري وتعجله لتحقيق حلمه بأن يرى نفسه- وبسرعة- يركب منتصرًا في سيارة مكشوفة... مع تصفيق آلاف المصريين له".[1] أما جواب بريجنسكي فكان أكثر إبداعًا، حيث قال في مذكراته حول كامب ديفيد "ما يقلقني هو أن السادات يبدو وكأنه لا يفرق بوضوح بين الحقيقة والخيال، وأن معظم حقائقه ببساطة غير صحيحة".[2] ويتفق هيكل مع هذه الإجابة حيث يقول "السادات الهارب من الواقع أصبح السادات الحالم، والسادات الحالم صار السادات الممثل. لقد كان السادات يمثّل في معظم حياته، وأحيانًا يمثل عدة أدوار في الوقت نفسه".[3] كما اشتكى وزير الخارجية فهمي من مدى قلقه من العمل مع شخص يختلق الأكاذيب ثم يصدقها. ففي بداية علاقته بالسادات، كان يظنه مجرد شخص ساذج غير ناضج، لكنه قبل أن يقدم استقالته أدرك أن الرئيس السادات يُقوّض مصالح مصر سعيًا وراء تحقيق مجده الخاص، مضيفًا أن "خوف السادات من الحرب... وغروره المبالغ به مثيران للشفقة".[4] ويصفه صديقه المقرب ووزير خارجيته بأنه صاحب حالة نفسية فريدة، فهو رجل يعيش في عالم الخيال ويقنع نفسه باستمرار أن أحلامه حقيقة، وبعد أن أصبح رئيسًا بات نرجسيًا إلى حد لا يطاق، لقد كان مولعًا بسماع صوته ورؤية صورته في الأخبار".[5] ويقر جامع، أحد أصدقاء السادات المقربين، أن الأخير بات نرجسيًا ومتعجرفًا بشكل متزايد بعد حرب أكتوبر، وأن أنانيته المفرطة أعمته كليًا.[6] أما المسؤولون السوفييت الذين تعاملوا مع السادات أثناء الحرب فيدركون جيدًا أنه يعاني من جنون العظمة.[7] حتى الخبراء الدوليون الذين قيّموا حرب أكتوبر اعتبروه رجلًا مكبوتًا إلى حد ما، يعيش اضطرابًا بين النشوة والاكتئاب.[8] باختصار، عزا جزء كبير من أصدقاء السادات ومرؤوسيه-

1- Golan, Secret Conversations, 152–53.

2- Brzezinski, Power and Principle, 93.

3- هيكل، خريف الغضب، ص 13.

4- فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ص 13، ص 108، ص 127-129.

5- كامل، السلام الضائع، ص 189-191، ص 193.

6- جامع، عرفتُ السادات، ص 191.

7- Boyne, Two o'Clock War, 94.

8- Insight Team, Yom Kippur War, 46.

العسـكريين والمدنيـين والمحليـين والأجانـب- قراراتـه إمـا إلى طغيانـه أو انتهازيتـه.[1]

ومـع ذلـك، مـن الواضـح أن هـذه الإجابـات غـير مرضيـة. إنهـا تقـدم السـادات عـلى أنـه إسـتراتيجي ضعيـف للغايـة أو مختـل عقليًـا أو خائـن. لكـن سـجله الطويـل والرائـع في العمـل السـياسي يقـول عكـس ذلـك، ومـن الأرجـح أن هـؤلاء الساسـة والعسـكريين المرتبكـين قيمـوا السـادات بمقيـاس خاطـئ. بعضهـم تسـاءل: كيـف يمكـن لشـخص داهيـة مثـل السـادات أن يرتكـب كل هـذه الأخطـاء التكتيكيـة، ويبـدد إنجـازات مـصر العسـكرية وأوراقهـا الدبلوماسـية واحـدة تلـو الأخـرى مقابـل بعـض المكاسـب القليلـة والمحـدودة؟ وتسـاءل آخـرون: كيـف يمكـن لرجـل دولـة حديـث أن يصـاب بجنـون العظمـة بحيـث يُقـوّض مصالـح بـلاده بينـما يسـتمر في التفكـير بطريقـة أخـرى في عالمـه الخيـالي. مـا يجعـل كل هـذه التفسـيرات مضللـة هـو أنهـا تقيـس أداء السـادات بمقيـاس الإنجـاز الوطنـي، بينـما عمـل السـادات حينهـا قبـل كل شيء كعنـصر فاعـل في الـصراع عـلى السـلطة داخـل النظـام، والـذي استنزف مـصر منـذ عـام 1952، حيـث أراد تعزيـز نفـوذه وسـلطته واسـتقرار النظـام السـياسي الـذي يمثلـه في وجـه شريكـه في الحكـم والـذي أزعجـه عـلى الـدوام: الجيـش. لذا، ورغـم إخفاقاتـه التكتيكيـة المتعـددة، إلا أن إسـتراتيجية السـادات الشـاملة كانـت جيـدة للغايـة.

جـاء قـرار السـادات بتغيـير تحالفـات مـصر والاسـتعاضة عـن قـوة الجيـش المـصري بالحمايـة الأمريكيـة في إطـار اسـتراتيجية محسـوبة للغاية. فعـلى مدى العقديـن الماضيين، أثبـت الاعتـماد عـلى الجيـش أنـه يمثـل مشـكلة بحـد ذاتـه عـلى أقـل تقديـر، الأمـر الـذي جعـل القيـادة السياسـية عرضـة للاضطرابـات التـي أثارهـا الضبـاط. واشـتكى السـادات مـن كـثرة المؤامـرات في عهـد الرئيـس عبـد النـاصر والتـي كانـت بمعـدل مؤامـرة كل سـتة أشـهر.[2] وعـلى عكـس الجيـش وتقلبـات مزاجـه، فقـد قدمـت الولايـات المتحـدة لمصر دعـمًا ثابتًـا مـع بعـض الـشروط فقـط، وهـي: السـلام مـع إسرائيـل، والتخـلي عـن دور بنـاء قـوة للعـرب، والاشـتراك في الحملـة العالميـة لاحتـواء الشـيوعية (والإسـلاميين لاحقًا)، وفتـح الاقتصـاد أمـام المسـتثمرين الأجانـب، والإشـارة إلى انفتـاح النظـام السـياسي.

1- Brooks, Shaping Strategy, 111.

2-- منصور، من أوراق السادات، ص 336.

لم يتـورع السـادات عـن تحقيـق أي مـن هـذه المطالـب، إذ لم يُعـرّض أي منهـا نظامـه للخطـر. فتجنـب المواجهـات العسـكرية المسـتقبلية مـع إسرائيـل، والانسـحاب مـن فـوضى السياسـة العربيـة يضمنـان الاسـتقرار الداخـلي لنظامـه. فيـما اسـتكملت محاربة الشـيوعية في الخـارج الجهـود المبذولـة لتقويـض اليسـاريين في الداخـل، والشيء نفسـه انطبـق لاحقًا عـلى الإسـلاميين. أمـا فيـما يتعلـق بالتحـرر الاقتصـادي والسـياسي فيمكـن ضبـط كل ذلـك بمـا يتناسـب مـع مصالـح النظـام، فبالنظـر إلى حلفـاء أمريـكا في أمريـكا اللاتينيـة وجنـوب شرق آسـيا يمكـن ملاحظـة أن الإصلاحـات الديمقراطيـة عـلى وجـه الخصـوص يمكـن أن تبقـى في إطارهـا الشـكلي. وقد أوضح السـادات بنفسـه إسـتراتيجيته في محادثة خاصـة مـع أحمـد بهـاء الديـن، وهـو أحـد معارفـه القدامـى ورئيـس تحريـر صحيفـة الأهـرام اليوميـة والـذي عـاد حينهـا مـن زيـارة لطهـران في ينايـر 1974، حيـث قـال لـه:

"كـما تعلـم، لقـد اعتـبرت شـاه إيـران لفـترة طويلـة نموذجًـا لي بـين قـادة العـالم الثالـث. أمـا زعـماء دول عـدم الانحيـاز الذيـن مـلأ صراخهـم العـالم لسـنوات- نهـرو ونكرومـا وسـوكارنو وحتـى عبـد النـاصر، بـل حتـى تيتـو الـذي لا يـزال عـلى قيـد الحيـاة- فأيـن هـم الآن؟ مـات البعـض وهُـزم البعـض وأُطيـح بالبعـض، وانكمـش البعـض الآخـر في حدودهـم مثـل تيتـو. ولم يبـقَ مـن هـذا الجيـل سـوى حاكـم واحـد فقـط عـلى عرشـه، بـكل قوتـه ومجـده ويبحـث عـن مصالحـه مـع العـالم كلـه: إنـه شـاه إيـران. والسـبب في ذلـك بسـيط، ففـي حـين اعتقـد جميـع هـؤلاء القـادة أن العـالم يحكمـه قطبـان عظيـمان (روسـيا وأمريـكا) وحاولـوا التعامـل معهـما عـلى قـدم المسـاواة، إلا أن هـذا الاعتقـاد كان بعيـدًا عـن الحقيقـة. هنـاك قـوة عظمـى واحـدة في هـذا العـالم هـي أمريـكا فقـط، أمـا روسـيا فليسـت حتـى قـوة عظمـى ثانيـة فهـي متأخـرة عـن أمريـكا بعـشر خطـوات وربمـا عشريـن.. وشـاه إيـران وحـده هـو الـذي أدرك ذلـك، فـماذا فعـل؟ جلس في حضن أمريـكا ولبـس أثوابهـا، وبينـما رحـل جميـع أصدقائـه وفـت أمريـكا باحتياجـات الشـاه. وعندمـا اندلعـت ثـورة في عهـد رئيـس الـوزراء محمـد مصـدق عـام 1953 هـرب الشـاه إلى إيطاليـا، ثـم أعـاده الأمريكيـون ونصبـوه مـرة أخـرى عـلى العـرش... لهـذا السـبب أعتقـد أنـه رجـل لامـع وخـارق للعـادة".[1]

1- بهاء الدين، محاوراتي مع السادات، ص 68-69.

عندما حاول بهاء الدين تذكيره بأن الشاه حصل على هذا النوع من الحماية لأن لديه احتياطيات نفطية هائلة وبلده على حدود الاتحاد السوفيتي مباشرة، لم يعلق على كلامه.[1] ومن المفارقات أن الشاه- الذي خلعه شعبه وتخلت عنه الولايات المتحدة- اضطر لقضاء أيامه الأخيرة في القاهرة، مستمتعًا بضيافة معجبه السري السادات. وتعليقًا على استقبال الرئيس المصري للملك الفارسي المخلوع، لاحظ أحد المراقبين في صحيفة نيويورك تايمز كيف أنه من الممتع رؤية الشاه الجديد يحتضن الشاه القديم.[2]

العودة إلى الجبهة الداخلية

رغم أن مظلة الحماية الأمريكية أريد منها أن تحل محل الحماية العسكرية للجهاز السياسي- وبمعنى آخر، أن تحل محل الجيش في نظام الحكم- فعلينا أن نتذكر أن تقويض نفوذ طرف من أطراف الكتلة الثلاثية الحاكمة مثل الجيش يتطلب تعزيز نفوذ الطرفين الآخرين (الجهازين السياسي والأمني). لذا، فكر السادات في كيفية تعزيز قوة الجهازين السياسي والأمني، حتى وهو يتواصل مع الولايات المتحدة في الخارج. فمن البديهي إذًا العمل على تمكين وزارة الداخلية من التعامل مع سياسات القمع الداخلي، أما فيما يتعلق بالحزب الحاكم فقد بقي مبهمًا بعض الشيء. كان الاتحاد الاشتراكي الذي أسسه عبد الناصر بحاجة إلى إعادة تأهيل، ليس فقط من حيث الهيكلية ولكن أيضًا- بشكل جوهري أكثر- من حيث قاعدته الاجتماعية. اعتمد الاتحاد الذي ورثه السادات عن سلفه على موظفي الدولة غالبًا من كوادر الاتحاد والبيروقراطيين والعاملين في القطاع العام وأصحاب العقارات من الطبقة المتوسطة. لكن، هذه القاعدة لم تعد كافية فقد كان من المرجح أن يظل الموظفون العموميون- البالغ عددهم في عام 1978 حوالي 3.2 مليون شخص- على الحياد حين يختلف قادتهم فيما بينهم، كما حصل في مايو 1971 عندما اختلف الرئيس السادات مع وزرائه فجلس كوادر الحكومة دون حراك لا يعرفون أي جانب يدعمون. كما أن وجهاء القرى الذين يقدر عددهم بنحو ثلاثة آلاف وستمئة من

1- بهاء الدين، محاوراتي مع السادات، ص 69.

2-Youssef M Ibrahim, "U.S. Stake in Egypt Rests on One Man—Anwar el-Sadat", New York Times (3/30/1980), E3.

ملاك الأراضي المتوسطين فقد كانوا محدودي الأفق، ومن المرجح أن يظلوا كذلك بحيث يمكنهم حشد الناس في مناطقهم الأصلية أو الخروج في مسيرة للترحيب بكبار الشخصيات الحكومية، لكنهم بالتأكيد يفتقرون للاهتمام أو القدرة على التدخل في الصراعات السياسية على مستوى البلد. أضف أن دعم الموظفين العموميين وأعيان القرى سيبقى دعمًا ثانويًا، بينما يحتاج الحزب الحاكم الآن إلى قاعدة اجتماعية نشطة تربط مصالحها بمصالح الحزب وتكون على استعداد للقتال من أجله عند الضرورة. باختصار، كانت مصر بحاجة إلى نخبة سياسية جديدة.

لم يكن واردًا العودة لتوظيف عناصر الجهاز السياسي في الجيش كما كان الحال قبل التغييرات التي أحدثها الاتحاد الاشتراكي في عام 1962، إنما الهدف الأساسي من تجديد الحزب الحاكم هو إحداث توازن مع الجيش. إن جلب ضباط شرطة للقيام بهذه المهمة من شأنه أن ينهي الاستقلال النسبي للجهاز السياسي الذي يمثله الرئيس السادات، ما يعني نهاية العمل السياسي. أما ضباط الأمن فهم مسؤولون الآن عن اجتثاث المنافسين المحليين ولا يمكن اتهامهم بإدارة الحكومة فعليًا. وحتى لو استطاع النظام السياسي البقاء لفترة من الوقت عبر الحكم بالإكراه الصريح، فإن استقراره على المدى الطويل يتطلب تحالفًا اجتماعيًا واسعًا. ولأن السادات أراد قاعدة اجتماعية مخلصة لا تدين بشيء لعبد الناصر، ولأنه علم أن الانفتاح الاقتصادي بند غير قابل للتفاوض على الأجندة الأمريكية، فقد عقد العزم على تسليم الحزب الحاكم للطبقة الرأسمالية الناشئة.

يقول الباحث في شؤون الشرق الأوسط ريموند هينبوش إن "السادات، الذي افتقر إلى المكانة التي تمكنه من متابعة تحقيق التوازن الوسطي الذي حققه عبد الناصر بين النخبة والجماهير، احتاج إلى قاعدة دعم قوية تدعم سلطته. ونظرًا لأن خصومه كانوا من اليسار فيما دعمه المحتمل من التوجه اليميني، فمن المنطقي للغاية اختياره التوجه اليميني"، وهو قرار شجعه لإعادة الاصطفاف الدبلوماسي مع الولايات المتحدة والحاجة إلى تحفيز وتعزيز الاهتمام الأمريكي بمصر، لجعله وكيلًا مناسبًا"[(1)]. يقولُ عميل وكالة المخابرات المركزية مايلز كوبلاند أن المستثمرين

1- Raymond A Hinnebusch, "The Formation of the Contemporary Egyptian States from Nasser and Sadat to Mubarak", in The Political Economy of Contemporary Egypt, ed. Ibrahim M.

الأمريكيين قاموا بضغوط هائلة، حتى في ظل حكم عبد الناصر، للوصول إلى السوق المصرية وإقامة مشاريع مشتركة مع المصريين.[1] وبمعنى آخر، أشارت كل الأدلة إلى الحاجة لطبقة رجال أعمال ومجموعة نفوذ قوية لها مصلحة حقيقية في بقاء النظام، وبات التحدي الأول للرئيس السادات الآن هو إيجاد أو إنشاء هذه الطبقة.

في تلك السنوات، قامت الأنظمة المدعومة عسكريًا في دول مثل تركيا وتشيلي وإندونيسيا على تحالف بين الجنرالات والرأسماليين يجمعهم الخوف من حركة شيوعية منظمة. لكن النظام العسكري في مصر تأسس في وقت مبكر جدًا، ولم يطور الرأسماليون ولا الشيوعيون مصالحهم بشكل كافٍ ولم ينضج نضالهم حينها بعد. وبدلًا من الاضطرار للانحياز إلى جانب في مجتمع مستقطب بشكل واضح، قام نظام يوليو 1952 بتأميم الصراع الطبقي وقدم نفسه على أنه الوصي على البلد ككل. أضف أنه نجح خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي في منع تطور المجموعات الاجتماعية المستقلة، وألغى بشكل فعال الساحة السياسية بالكامل. وبحلول الوقت الذي وصل فيه السادات إلى السلطة، لم تعد الفئات الاجتماعية تتخيل نفسها مستقلة عن الدولة، إذ لا يمكنها التطور إلا معها ومن خلالها.[2] لذا، إذا احتاج السادات إلى نخبة من رجال الأعمال فعليه أن ينشئ واحدة بنفسه، وهذا هو هدف سياسته الاقتصادية، المعروفة باسم الانفتاح.

لكن أين يمكن للمرء أن يجد ما يلزمه لإنتاج هذه النخبة الجديدة؟

تضررت الطبقة الثرية من كبار ملاك الأراضي بشدة بسبب قوانين إصلاح الأراضي، وافتقر ملاك الأراضي المتوسطون إلى التماسك، ورفض الرأسماليون الاستثمار في ظل قوانين عبد الناصر التعسفية. لدرجة بروز طبقة تحكمت بوسائل الإنتاج وموارده وتشكلت من برجوازية الدولة في القطاع العام والبيروقراطية، وبلغت حوالي 34 ألفًا من مديري القطاع العام و11 ألفًا من كبار المسؤولين الإداريين. وقد تضرروا بشدة من أزمة عام 1967 في ميزان المدفوعات وعجز الميزانية

Oweiss, 188–209, Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1990.

1- Copeland, The Game of Nations, 213.

2- سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة، ص 15.

والتدهـور الاقتصـادي اللاحـق. ومـع نهايـة عهـد عبـد النـاصر، باتـوا مقتنعـين بـضرورة الاهتـمام بأنفسـهم، وبـدأوا في العمـل كمحفزيـن لـرأس المـال الخـاص مقابـل حصـص مـن الأربـاح والعمـولات. وهكـذا وجـد السـادات قاعدتـه الأوليـة في برجوازيـة الدولـة. "مـع وجـود قـدم لهـا في مناصـب حكوميـة عاليـة وحضـور بـارز في القطـاع الخـاص، لم تكـن هـذه الفئـة القـوة الاجتماعيـة الأكـثر إسـتراتيجية فحسـب، بـل باتـت الفئـة الأكـثر اسـتعدادًا لقبـول قيادتـه".[1] ثـم بـين عامـي 1971 و1980، ورغـم كل الحديـث عـن تحرير الاقتصـاد، نمـت العمالـة الحكوميـة بنسـبة 70% وزاد التوظيـف في الخدمـة المدنيـة في السـنوات الثـلاث الأخـيرة مـن ولايـة السـادات وحدهـا بنسـبة 10% سـنويًا، وهـي نسـبة تزيـد عـن متوسـط 8.5% المسـجل خـلال سـنوات عبـد النـاصر.[2]

كان مـن المتوقـع حينهـا أن تسـمح هـذه الفئـة العنيـدة بتمريـر العديـد مـن المشـاريع لمجموعـة مختـارة مـن رواد الأعـمال مـن القطـاع الخـاص، لتحويـل مـلاك الأراضي والتجـار والمقاولـين المتباينـين إلى مجموعـة متماسـكة مـن الرأسـماليين الذيـن سـيظلون مرتبطـين ارتباطًـا جوهريًـا بالسـلطة السياسـية. كان هـذا سـهلًا نسـبيًا بالنظـر إلى مسـؤولية الدولـة عـن إصـدار تراخيـص التجـارة الخارجيـة والبنـاء، وتقديـم الإعفـاءات الضريبيـة، والعفـو عـن التهـرب الضريبـي، وتقديـم القـروض مـن خـلال البنـوك العامـة دون طلـب ضمانـات، وتخصيـص الأراضي بأسـعار رمزيـة، ومـا إلى ذلـك. لكـن الدولـة لم تقلـص دورهـا في الحيـاة الاقتصاديـة، بـل نقلـت وظيفتهـا مـن توجيـه الفائـض المتراكـم نحـو التنميـة إلى أن تصبـح نوعًـا مـن الوسـيط بـين المـوارد العامـة والرأسـماليين الاسـتحواذيين مـن المحليـين والأجانـب. قـد يقـول المـرء إن مـا حـدث خـلال تلك السـنوات لم يكـن رأسـمالية ترعاهـا الدولـة بقـدر مـا كان فسـادًا ترعـاه الدولـة.[3]

ولبـثّ الـروح في هـذه الطبقـة الرأسـمالية الجديـدة وإضفـاء طابـع خـاص عليهـا، قـرر السـادات إعـادة تأهيـل بعـض العائـلات الثريـة. في ديسـمبر 1970 (أي بالـكاد بعـد شـهرين مـن وفـاة عبـد النـاصر)، شـكل السـادات لجنـة برئاسـة عصمـت عبـد المجيـد لرفـع المظـالم السـابقة مـن خـلال إعـادة الممتلـكات الزراعيـة والماليـة المحجـوزة لنخبـة

1- Hinnebusch, "The Formation of the Contemporary Egyptian States", 192–93.

2- Brooks, Shaping Strategy, 115.

3- أماني عبد الرحمن صالح، أصول النخبة السياسية المصرية في السبعينات: النشأة والتطور، ص 16.

ما قبل عام 1952 والتي تبلغ حوالي ستمائة أسرة[1]، بهدف أن يصبح ملاك الأراضي بالأمس رأسمالي اليوم.

وانضم العمال والفلاحون أيضًا إلى هذه الطفرة، حيث أدت الزيادة في أسعار النفط التي أعقبت حرب أكتوبر -ونتجت جزئيًا عنها- إلى تصاعد كبير في هجرة الفقراء المصريين إلى ليبيا والعراق ودول الخليج، بزيادة من 58 ألف مغترب في عام 1970 إلى أكثر من 5 ملايين في عام 1980 [2]. واستثمر المغتربون معظم أموالهم في مصر، وعادوا للانضمام إلى فئة الأعمال الآخذة في الاتساع. في غضون ذلك، تغيرت نظرتهم الأيديولوجية من كيفية تأمين حقوقهم الاقتصادية في القرية والمصنع إلى كيفية كسب المال بسهولة. وكشفت دراسة استقصائية أجريت عام 1996 أن 92.2٪ من العمال لا ينتمون إلى حزب سياسي ولا يحملون أي آراء أيديولوجية، أما المتحزبون فقد انضم 85.7٪ منهم إلى الحزب الحاكم.[3]

ثم جاء القانون رقم 43 لعام 1974، الذي بدأ عهد "الانفتاح" رسميًا بفتح البلاد أمام الاستثمار الأجنبي وإلغاء العديد من قيود عهد عبد الناصر. طبق السادات سياسة "الانفتاح" بشكل صارم للغاية، حيث طلب من المجموعة الاقتصادية في حكومته التشاور معه دائمًا حتى يتمكن من تسهيل عملهم. ثم استبدل في عام 1976 أستاذ الاقتصاد عبد العزيز حجازي بوزير الداخلية ممدوح سالم كرئيس للوزراء، مبررًا قراره بقوله: "عندما رأيت تأخيرًا ومماطلة غيرت الحكومة... واليوم يزيل ممدوح كافة النظم والقيود التي تعيق تحرر الاقتصاد"[4]. وكما أوضح بهاء الدين، كانت جريمة حجازي أنه اعتقد أن تحرير الاقتصاد يهدف في الواقع إلى إعادة بناء الاقتصاد المصري، ولكن على أساس رأسمالي جديد. لكنه لم يعلم أنها كانت جزءًا من صفقة سياسية أبرمها السادات مع الأمريكيين، وهي صفقة لتحويل مصر من دولة صناعية محتملة إلى دولة خدمية، وسوق يعتمد دائمًا على المنتجات الأجنبية والأعطيات.[5]

1- عصمت عبد المجيد، زمن الانكسار والانتصار، ص 111.

2- محمود عبد الفضيل، خواطر حول قضية الاقتصاد المصري، القاهرة: المستقبل العربي، 1983، ص 11.

3- عبد الباسط عبد المعطي، "الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر"، القاهرة: مريت للنشر والمعلومات، 2002، ص 247-248.

4- قنديل، التطور السياسي، 1986، ص 90.

5- بهاء الدين، محاوراتي مع السادات، ص 25، ص 90.

لـذا، بينـما ادعـى السـادات أن سياسـة "الانفتـاح" شـجعت الرأسـمالية الصناعيـة فـإن الأرقـام تقـول غـير ذلـك. تـم ضـخ مبلـغ هائـل مـن المـال في الأعـمال العقاريـة وأنـواع مختلفـة مـن الأنشـطة التجاريـة. وبـين عامـي 1970 و1980، قفـز العائـد عـلى الاسـتثمار في البنـاء مـن 42.1 إلى 62.8%، في حـين سـجلت تجـارة الجملـة زيـادة أعـلى تراوحـت مـن 43.6 إلى 75.4%.[1] وارتفـع عـدد وكلاء الـشركات الأجنبيـة مـن بضـع عـشرات في عـام 1974 إلى 16 ألفًـا في عـام 1981، واسـتهلكت المشـاريع التجاريـة 42% مـن إجـمالي القـروض المصرفيـة خـلال نفـس الفـترة.[2] وبحلـول نهايـة سـبعينيات القـرن المـاضي "أصبحـت القاهـرة مدينـة وسـطاء ووكلاء بالعمولـة للأوروبيـين والأمريكيـين... يتنقلـون بـين الفنـادق الفخمـة والـوزارات الحكوميـة، ويحاولـون عقـد الصفقـات عـلى نطـاق متزايـد باسـتمرار". وفي بلـد يخلـو مـن أصحـاب الملايـين في عـام 1970، بـرز فيـه أكـثر مـن 17 ألـف مليونـير بحلـول عـام 1980 وأصبـح 7 آلاف منهـم مـن أصحـاب الملايـين ببسـاطة مـن خـلال المضاربـة في بيـع وشراء الأراضي. في النصـف الثـاني مـن سـبعينيات القـرن المـاضي، نُقلـت نسـبة 53.5% مـن الأراضي المملوكـة للدولـة عـلى سـاحل البحـر الأبيـض المتوسـط إلى ملكيـات خاصـة دون دفـع أي أمـوال- هـذه الأراضي وحدهـا أعيـد بيعهـا في السـوق الخـاص مقابـل أربـع مليـارات جنيـه.[3] وارتفعـت نسـبة أعـمال البنـاء في النصـف الثـاني مـن السـبعينيات بنسـبة 107%، أكـثر مـن 90% منهـا مـن الشـقق الفاخـرة والفيـلات ومنـازل للعطـلات. كـما خُصصـت بـين عامـي 1974 و1979 43% مـن الاسـتثمارات الوطنيـة و60% مـن المسـاعدات والقـروض الأجنبيـة لأعـمال البنـاء.[4]

بحلـول عـام 1987، باتـت القطاعـات غـير الصناعيـة (الخدمـات والبنـاء بشـكل أسـاسي) تمثـل 60% مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي للبـلاد وتُوظِّـف 53% مـن اليـد العاملـة، في نفـس الوقـت الـذي يمثـل فيـه القطـاع الصناعـي 19% مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي ويعمـل فيـه 14% مـن الأيـدي العاملـة، فيـما كانـت الزراعـة تمثـل 21% وتوظـف 33%

1- رفعت سيد أحمد، ثورة الجنرال، 1993، ص 474.

2- عبد المعطي، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، ص 105، ص 191.

3- هيكل، خريف الغضب، ص 183- 191.

4- عبـد الفضيـل، تأمـلات في المسـألة الاقتصاديـة المصريـة، 90، عبـد المعطـي، الطبقـات الاجتماعيـة ومسـتقبل مـصر، ص 121.

منها.[1] وقد قارن أستاذ الاقتصاد محمود عبد الفضيل بين تراجع القطاع الصناعي في مصر في ظل الوصاية الأمريكية في السبعينيات مع التراجع الذي فرضته القوى الأوروبية على محمد علي بعد هزيمته عام 1840.[2] وهكذا أسس السادات لدولة التبعية المصرية، الدولة غير النامية وغير الصناعية والمتحررة بشكل عشوائي، وسار مبارك من بعده على خطاه.

ومما زاد الطين بلة، أن مصر بدأت تغرق في الديون. ففي عام 1971، بلغ الدين المدني لمصر 1.3 مليار دولار والذي خُصص في الغالب لمشاريع إستراتيجية واستيراد سلع إستراتيجية، مثل قرض 380 مليون دولار الذي قدمه السوفييت للمساعدة في بناء السد العالي والصناعات الثقيلة، و205 ملايين دولار مستحقة للولايات المتحدة عن شحنات القمح. وبلغ الدين العسكري 1.7 مليار دولار أغلبه خاص بشروط ائتمانية ميسرة قدمها الروس. وبعد عقد واحد فقط أي في عام 1981، قفز الدين المدني إلى 19.5 مليار دولار معظمها مستحق للولايات المتحدة، والديون العسكرية إلى 5.7 مليار دولار. وبعبارة أخرى، شهد عهد السادات الذي امتد لعشر سنوات زيادة الدين الخارجي لمصر عشر مرات. والأسوأ من ذلك، أن ثلاثة أرباع الديون المدنية لمصر ذهبت لتمويل الاستهلاك. ليس هذا فقط، فبدلًا من استخدام عائدات النفط المتزايدة، والتي نمت بنسبة 40% سنويًا نتيجة الطفرة النفطية، لسداد بعض الديون، وُجهت الأموال مرة أخرى نحو الاستهلاك وبات الوضع مثيرًا للقلق أكثر من ذي قبل.[3]

خاضت مصر خمس حروب خلال عشرين عامًا بين عامي 1955 و1975 مستخدمة ما قيمته 2.2 مليار دولار من الأسلحة السوفيتية، قُدم ما قيمته خمسمئة مليون دولار منها كمساعدات. وبالمقارنة، لم تخض مصر خلال السنوات الست بين عامي 1975 و1981 حروبًا قط، ولم تخطط لخوض أي حرب، لكنها تكبدت ديونًا بقيمة

1- Ibrahim M Oweiss, "Egypt's Economy: The Pressing Issues", in The Political Economy of Contemporary Egypt, ed. Ibrahim M. Oweiss, 3–49, Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1990, 9.

2- عبد الفضيل، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، ص 27.

3- هيكل، خريف الغضب، ص 78، ص211.

6.6 مليار دولار للولايات المتحدة، بالإضافة إلى ستمئة وخمسين مليون دولار إضافية سنويًا لسداد هذه الديون.[1]

ساهمت الحكومة الأمريكية والمستثمرون من القطاع الخاص مساهمة مهمةً في تشكيل هذا الواقع الاقتصادي، فكلاهما شارك في هندسة التغييرات الحاصلة في عهد السادات وكانا العاملين الرئيسيين فيه. يقر ديفيد روكفلر أنه كان المستشار الاقتصادي الرئيسي للسادات، حيث استحوذت زياراته المتكررة لمصر على اهتمام السادات المعروف بحبه للمشاهير والرجال الأقوياء. لم يكتفِ السادات بالتباهي بصداقته مع رجل الأعمال المشهور عالميًا- تمامًا كصداقته مع كيسنجر وكارتر- بل منحه أيضًا صلاحية الوصول إلى جميع البيانات الاقتصادية لمصر واستشاره في كل قراراته المهمة. وغني عن الذكر أن روكفلر لم يضع في اعتباره دائمًا مصالح صديقه السادات، إنما كان حريصًا على الترويج لأعماله الخاصة وأعمال المستثمرين الأمريكيين الآخرين.[2]

لكن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن الجانب المصري لم تُمارس عليه أي ضغوطات لتنفيذ سياسات معينة أو التخلي عنها، ما أتاح للسادات أن يحكم كما يشاء. وكان هذا متوقعًا نظرًا لعدم وجود ضغوط داخلية على النظام في البداية للتحول نحو الاقتصاد الحر، بل كان قرارًا من أعلى إلى أسفل مدفوعًا إلى حد كبير بالضغط الأمريكي. وبطبيعة الحال، بدأت البضائع الأمريكية تتدفق إلى السوق المصري بمجرد انفتاحه على البضائع الأجنبية.

بين عامي 1974 و1984، استوردت مصر ما قيمته 2.8 مليار دولار من البضائع الأمريكية بنسبة 33% من إجمالي الواردات المصرية، في نفس الوقت الذي بلغت فيه الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية 33 مليون دولار، أي ما نسبته 8٪ فقط من إجمالي الصادرات المصرية. ويبدو الخلل أكثر وضوحًا عندما يدرك المرء أن 85% من الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة تمثل عنصرًا واحدًا فقط هو

1- Heba Handoussa, "Fifteen Years of US Aid to Egypt—A Critical Review", in The Political Economy of Contemporary Egypt, ed. Ibrahim M. Oweiss, 109–24, Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1990, 114; Barnet, Confronting the Cost of War, 130.

2- بهاء الدين، محاوراتي مع السادات، ص 114.

النفط.[1] كان هذا بالطبع منطقيًا بالنظر إلى حصول المستثمرين الأمريكيين على 70% من الأرباح التي تحققت في قطاع البترول في مصر، أي حوالي 9.5 مليار دولار في عقد واحد (1974- 1984). وعلى نطاق أصغر، يبرز الخلل في العلاقات التجارية بين الجانبين حينها في قطاع المطاحن الأمريكي. ففي عام 1983، أصبحت مصر أكبر زبون أجنبي للمطاحن الأمريكية حيث استوردت منتجات بقيمة 2.31 مليار دولار. وفي المقابل، تضرر قطاع المطاحن القوي في مصر تضررًا كبيرًا وقوبلت صادراته إلى الأسواق الأمريكية بعوائق صارمة لتقتصر الصادرات في ذلك العام (1983) على 218 مليون دولار فقط. لكن المصارف الأمريكية حققت أعلى عوائد خلال السنوات الأولى من الانفتاح. فبين عامي 1974 و1980، ارتفع عدد المصارف الخاصة في مصر من صفر إلى ستة وخمسين مصرفًا العديد منها أمريكي. وبحلول عام 1985، استحوذت المصارف الأمريكية على ما قيمته 9.9 مليار دولار من ودائع العملات الأجنبية، ثم حُول الجزء الأكبر منها إلى الخارج ما حرم الاقتصاد المصري من مدخرات قيمة. وباختصار، من الواضح أن سياسة الانفتاح أفادت المستثمرين الأمريكيين كثيرًا، ويبدو هذا جليًا في الارتفاع الهائل في الصادرات الأمريكية إلى مصر والأرباح الكبيرة في قطاعي البترول والمصارف.[2]

بين عامي 1974 و1984، عرضت الولايات المتحدة أيضًا على حكومة السادات خمسة عشر مليار دولار في شكل قروض ومساعدات، وهي الدفعة الأولى من برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الضخم الذي بدأ بتزويد مصر بـ 2.3 مليار دولار سنويًا بعد توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل في عام 1979. ورغم أن حزمة المساعدات هذه سعت في المقام الأول إلى تعزيز الاقتصاد المصري، إلا أن الولايات المتحدة حققت منها مكاسب كبيرة. فقد استدعت شروط الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من الحكومة المصرية استخدام أموال المساعدات للدفع مقابل "الخدمات الاستشارية الأمريكية المفرطة... والسلع والخدمات الأمريكية التي غالبًا ما تكون باهظة الثمن"، بالإضافة إلى الحفاظ على بيروقراطية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المتضخمة (1030 موظفًا

1- عبد المنعم المشاط، التربية المدنية وعملية التحول الديمقراطي في مصر، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1986، ص 61.

2- Handoussa, "Fifteen Years of US Aid to Egypt", 122.

في مـصر في السـبعينيات مقارنـة بــ 4 فقـط في إسرائيـل). عـلاوة عـلى ذلـك، احتفظـت الولايـات المتحـدة بالحـق في اتخـاذ القـرارات المتعلقـة بأولويـات الاسـتثمار، مـا دفـع البعـض للإشـارة إلى الوكالـة عـلى أنهـا تمثـل حكومـة الظـل في مـصر. وكمثـال عـلى ذلـك: وجهـت الولايـات المتحـدة 82% مـن مسـاعداتها في عـام 1978 إلى قطـاع البـترول الـذي خـدم السـوق الأمريكيـة بشـكل أسـاسي، وأنفقـت أقـل مـن 4% عـلى الصناعـة رغـم حاجة مـصر الملحـة لتطويـر صناعاتهـا لإرضـاء سـوقها المتنامـي وزيـادة صادراتهـا، وبالتـالي معالجـة العجـز المزمـن في الميـزان التجـاري. ولـذا، مـن المنصـف القـول إن المسـاعدات الأمريكيـة لمـصر سـجلت أرباحًـا أمريكيـة كبـيرة مـن حيـث الاسـتثمار والتجـارة".[1]

مـارس السـادات نفسـه ضغوطًـا مبـاشرة عـلى الداخـل المـصري نيابـة عـن المسـتثمرين الأمريكيـين. فحـين رفضـت حكومتـه مثـلًا عـرض روكفلـر عـام 1973بفتـح فـرع لبنـك "تشـيس مانهاتـن" في مـصر، لم يكتـفِ بانتقـاد وزرائـه فحسـب، بـل أصـدر مرسـومًا بدمج بنـك "تشـيس" بأحـد أكـبر بنـوك القطـاع العـام في مـصر: البنـك الأهـلي، وذلـك لإعفـاء الفـرع الجديـد مـن القيـود المفروضـة عـلى التمويـل الأجنبـي. كـما تدخـل السـادات في صفقـة بوينـج مـع شركـة مـصر للطـيران التـي كانـت عـلى وشـك رفـض العـرض الباهـظ الثمـن قبـل أن تتلقـى رسـالة مـن سـكرتير السـادات جـاء فيهـا مـا يـلي: "سـيدي العزيـز، أصـدر الرئيـس أوامـره بـضرورة توقيـع الاتفاقية مـع (بوينـج) والترتيبـات الماليـة المصاحبة عـلى الفـور".[2] ثـم في عـام 1974- وخلافًـا لنصيحـة وزرائـه- أجـاز السـادات تشـكيل أول لـوبي أعـمال في البـلاد باسـم "مجلـس الأعـمال المـصري الأمريـكي المشـترك"- والـذي أعيـدت تسـميته في عـام 1981 بـالغرفة التجاريـة الأمريكيـة في مـصر. كان مـن المتوقـع أن يتمتـع هـذا اللـوبي بقـوة هائلـة بسـبب صلاتـه المبـاشرة بالرئاسـة، وقـد كشـفت دراسـة لتوصيـات الغرفـة التجاريـة الأمريكيـة في مـصر خـلال السـنوات الأولى مـن عملهـا عـن انخراطهـا العميـق في تشـكيل السياسـة الاقتصاديـة الوطنيـة لمـصر بـدلًا مـن مجـرد إزالـة العقبـات أمـام الاسـتثمار الأمريـكي.[3]

1- المرجع السابق، ص 110-117.

2- هيـكل، خريـف الغضـب، ص 82-83، ص 185. ولأمثلـة أخـرى أنظـر: أمـاني قنديـل، "التطـور السـياسي في مـصر وصنـع السياسـات العامـة"، ص 91.

3- قنديل، التطور السياسي في مصر، ص 103-104.

بحلول ثمانينات القرن العشرين، باتت مصر حبيسة المسار الذي حدده السادات. فعلى الصعيد المحلي، جعل السادات انفتاح النظام معتمدًا على برجوازية توسعية غير مستعدة للتخلي عن فرص الإثراء التجاري والمضاربات، ولا لتقليص نمط استهلاكها الجديد في الحياة. وباتت الانعكاسات أكثر صعوبة نظرًا لأن اعتماد مصر الهائل على الولايات المتحدة جعلها عرضة للضغوط الخارجية المتزايدة لتسليم اقتصادها لهذه البرجوازية الاستهلاكية[1]، وهي طبقة- على حد تعبير الاقتصادي المصري البارز إبراهيم عويس- "كرست أنشطتها للتجارة قصيرة الأجل، وحققت أرباحًا نقدية عالية... غالبًا ما كانت تُدَّخَر في شكل نقود أو مجوهرات، أو تُنفق على الكماليات غير الضرورية أو الاستهلاك السخي، أو تُستثمر أو تُدَّخر في الخارج".[2] وقارن هيكل بينهم وبين نخبة ما قبل يوليو 1952 فقال: "كانت الطبقة الإقطاعية القديمة صغيرة ومستغِلة، لكن ثروتها وطموحاتها كانت قائمة على ملكية الأرض، فحصتها في تراب مصر تعني أنها لم تنفصل تمامًا عن الوطن ولا تخلو أبدًا من الوطنية الأساسية التي تأتي من ترسيخ الجذور. لكن الأغنياء الجدد ليس لديهم جذور".[3]

كانت هذه أكبر مخاوف عبد الناصر، فقد تيقن- كما قال ذات يوم لمدير صندوق النقد الدولي- إن الدولة التي تقدم المواد الخام والخدمات بشكل أساسي للعالم الصناعي وتكون النخبة الاقتصادية فيها بمعظمها من التجار والمضاربين وليس الصناعيين، ستصبح قريبًا ضحية طبقة ثرية فاسدة غير وطنية لا تساهم مساهمة جوهرية في إنتاج البلاد وتميل إلى تصدير أرباحها إلى سويسرا.[4] لكن السادات تجاهل تحذير عبد الناصر وأغرق الحزب الحاكم بالجرثومة التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى انهيار السقف على الجميع في يناير 2011.

قال هيكل ساخرًا: "لم تكن مصر في الحقيقة تتحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق بل إلى اقتصاد سوبر ماركت... وانقسم المجتمع المصري حينها بين القطط السمان وداعميهم- الذين ربما بلغوا مئة وخمسين ألف شخص على أكثر تقدير-

1- Hinnebusch, "The Formation of the Contemporary Egyptian States", 192–93.

2- Oweiss, "Egypt's Economy", 34.

3- هيكل، خريف الغضب، ص 87.

4- Copeland, Game of Nations, 216.

مـن جهـة، وبقيـة الشـعب مـن جهـة أخـرى".[1] كـما كشـفت إحصائيـات البنـك الـدولي عـن زيـادة في الأربـاح التـي تجنيهـا الــ 5% الأكـبر عـلى مقيـاس الدخـل بـين عامـي 1970 و1980 مـن 17% إلى 22%، مـع انخفـاض مصاحـب في الدخـل لأدنى 20% عـلى مقيـاس الدخـل مـن 7% إلى 5%؛ كل ذلـك مـع معـدل تضخـم بلـغ عـام 1979 35٪.[2]

رغـم كل مـا سـبق، حصـل السـادات في النهايـة عـلى النخبـة السياسـية الجديـدة وفق هرم حقيقـي يضـع الرأسـماليين الذيـن ترعاهـم الدولـة في القمـة، وكـوادر الاتحـاد الاشـتراكي القدامـى وحلفاءهـم الريفيـين في الوسـط، وموظفـي الدولـة وعمالهـا الذيـن حققـوا مكاسـب كوسـطاء أو يفتقـرون إلى المهـارات للبقـاء خـارج القطـاع العـام في القاعـدة، وبـات التحالـف السـياسي الجديـد أقـوى مـن أي وقـت مـضى. ولأول مـرة منـذ عـام 1952، جُمعـت النخبـة الاقتصاديـة الحقيقيـة في المجتمـع مـع المسـؤولين البيروقراطيـين والكـوادر السياسـية، ولا يحتـاج السـادات الآن سـوى لوعـاء سـياسي يسـتطيع مـن خلالـه حشـد الدعـم، ومـن هنـا وُلـد الحـزب الوطنـي الديمقراطـي.

أعلـن السـادات في يوليـو 1971 عـن خطـط لإصـلاح الاتحـاد الاشـتراكي، ومـرة أخـرى بعـد الموافقـة عـلى الدسـتور الدائـم في اسـتفتاء سـبتمبر 1971. ولكـن، بعـد الحـرب واتبـاع سياسـة الانفتـاح بـدأ في إعـادة بنـاء النظـام السـياسي. وفي ينايـر 1976، شـكل السـادات ثـلاث منصـات داخـل الاتحـاد الاشـتراكي تمثـل اليسـار واليمـين والوسـط.

عُـين رئيـس الـوزراء (ووزيـر الداخليـة وضابـط أمـن الدولـة السـابق) ممـدوح سـالم مسـؤولًا عـن المنصـة الوسـطى الكبـيرة، وحُولـت البرامـج الثلاثـة بعدهـا إلى أحـزاب سياسـية بموجـب القانـون 40 لعـام 1977، حيـث أصبـح برنامـج الوسـط هـو الحـزب الحاكـم الجديـد الـذي أطلـق عليـه في البدايـة اسـم "الحـزب الاشـتراكي المـصري"، ثـم أعيـدت تسـميته في يوليـو 1978 بالحـزب الوطنـي الديمقراطـي. وبحيـث يجـب عـلى اللجنـة التـي يرأسـها الأمـين العـام للحـزب الوطنـي أن تصـادق عـلى تأسـيس أي حـزب جديـد، والهـدف مـن هـذا هندسـة نظـام سـياسي مـع حـزب حاكـم مهيمـن محـاط بمجموعـة مـن أحـزاب المعارضـة الشـكلية المواليـة مـن اليسـار واليمـين.

1- هيكل، خريف الغضب، ص 86-88.

2- رفعت سيد أحمد، ثورة الجنرال، ص 474-475.

لذلك بينما تم حل الاتحاد الاشتراكي رسميًا، انتقل أعضاؤه البالغ عددهم ستة ملايين ببساطة إلى الحزب الجديد. ووُصف الحزب الوطني الديمقراطي بأنه نسخة كربونية من الاتحاد الاشتراكي: يرأسه رئيس الجمهورية؛ يشغل نفس المقر والمقرات بالمحافظات؛ يحصل على المال من ميزانية الدولة؛ يستخدم وسائل الإعلام الحكومية بحرية؛ يتلقى دعمًا إداريًا من البيروقراطية؛ جمع في صفوفه موظفي القطاع العام من ذوي الياقات البيضاء والزرقاء؛ تم توصيله بشبكة أعيان القرى نفسها؛ وظف الكوادر الانتهازية الفاسدة نفسها؛ واعتمد على وزارة الداخلية لتزوير الانتخابات وقمع المعارضة. لكن الفارق الأساسي هو أنه بعد التنظيف المنهجي للحزب إثر التحول من الاتحاد الاشتراكي إلى الحزب الوطني الديمقراطي، لم تعد النخبة الحاكمة تتكون من موظفين سياسيين بل من رجال أعمال ترعاهم الدولة. وبدأ الحزب الحاكم والبرلمان- الذي يسيطر عليه الحزب- في تلبية احتياجات الطبقة الرأسمالية الصاعدة.

لمواكبة هذه التغييرات الاقتصادية والسياسية، قد يكون من المفيد إجراء مسح موجز للمسار المهني لأحد النماذج البارزة لهذه النخبة السياسية الجديدة: رجل الأعمال وعضو مجلس الوزراء والقيادي في الحزب الوطني الديمقراطي عثمان أحمد عثمان. بدأ عثمان عمله كمقاول في أربعينيات القرن الماضي وترأس شركة "المقاولون العرب" التابعة له، والتي تطورت في الستينيات لتتحول إلى إمبراطورية. ومن خلال معرفته بالقائد العام عبد الحكيم عامر والسادات، تجنب عثمان أسوأ آثار موجة التأميم، فرغم تأميم شركته رسميًا في عام 1961 إلا أنه احتفظ بالسيطرة الفعالة على عملياتها- كما فعل 75% من رجال الأعمال الذين تم تأميم شركاتهم.

كانت الحكومات عميل عثمان الرئيسي سواء في مصر أو في دول عربية أخرى: ففي عام 1953، بنى أول منشآت عسكرية سعودية بما في ذلك الأكاديمية العسكرية للمملكة، وفي الخمسينيات أيضًا بنى في العراق مرابض لإطلاق الصواريخ ومخابئ وحظائر خرسانية وقواعد عسكرية، وكذلك في ليبيا في منتصف الستينيات وفي أبو ظبي في عام 1968. كما قام بتنفيذ مشاريع مدنية كبناء مبنى البرلمان الكويتي ومجالس المدن في عام 1954. وأمنت اتصالات عثمان بالمخابرات الحربية في مصر أكبر مشروع

له: حيث شكل لجنة لبناء السد العالي في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي. كما كلفه عامر بإعادة بناء بورسعيد بعد تدميرها عام 1956. وفي تلك السنة التقى عثمان بالسادات للمرة الأولى، حيث أصبحا على حد وصفه من أقرب الأصدقاء.[1]

مع تولي السادات السلطة، كلف عثمان ببناء "كوبري 6 أكتوبر" وهو أطول كوبري في مصر. ثم حصل في عام 1970 على 40 مليون جنيه عمولة لبناء مخابئ وحظائر الطائرات وقواعد الصواريخ، وكُلف في عام 1972 بإنشاء ناقلات دبابات عائمة لاستخدامها في عبور قناة السويس، وبعد العبور مباشرة طُلب منه بناء جسور تربط بين الضفتين الشرقية والغربية. في أكتوبر 1973، عُين وزيرًا للإسكان وأُسندت إليه مهمة إعادة بناء مدن قناة السويس وتطهير وتوسيع القناة نفسها بالاعتماد بشكل أساسي على شركته الخاصة. في عام 1974، أضاف السادات إلى حقيبته الوزارية مسؤولية الأمن الغذائي، مما سمح له لأول مرة بتوسيع أعماله إلى ما بعد قطاع البناء لتشمل مجالات متنوعة مثل النقل وإنتاج الغذاء (مزارع السمك والدواجن وتربية المواشي والمنتجات الزراعية)، واستصلاح الأراضي (أكثر من خمسين ألف فدان)، وكان من الصعب على أقرانه منافسة رجل لديه منفذ رسمي إلى الموارد العامة والتصاريح. ثم انتقل عثمان بعد ذلك لإنشاء "بنك قناة السويس" أحد أوائل البنوك الخاصة في مصر، بالإضافة إلى ناديه الرياضي الخاص.

في نوفمبر 1976، عُيِّنَ عثمان كنائب لرئيس الوزراء لشؤون التنمية ورئيسًا للجنة التنمية في الحزب الوطني الديمقراطي.[2] وخلال العام الأخير من ولايته كوزير للإسكان (1981)، خصص ما مجموعه 3.7 مليار جنيه لمشاريع البناء ذهب نصفها إلى شركة "المقاولون العرب". حصلت الشركة أيضًا على مليوني متر مربع من الأراضي المملوكة للجيش في القاهرة مجانًا في المنطقة المعروفة باسم الجبل الأحمر في حي العباسية بالقاهرة، وعندما عارض جنرال ذائع الصيت في الجيش الصفقة أُجبر على الاستقالة. وفي المجمل، فإن معظم الأموال التي استخدمها عثمان لإنشاء مشاريعه كانت أموالًا عامة.[3]

1- عثمان أحمد عثمان، صفحات من تجربتي، ص 164-195، ص 226، ص 389-394.

2- المرجع السابق، ص 422-468، ص 608-647.

3- هيكل، خريف الغضب، ص 188-189.

في المقابل، قدم عثمان العديد من الخدمات السياسية للسادات. فقد استخدم علاقاته القوية مع الإخوان المسلمين لضمان دعمهم للسادات وتوجيه حنقهم ضد النشطاء اليساريين في الجامعات والنقابات العمالية والجمعيات الأخرى. بعد إقالة السادات لعلي صبري في 2 مايو، هرع عثمان إلى مقر الشركة وحمّل مائة حافلة بالعمال وأمرهم بتطويق منزل الرئيس لحمايته من أي أذى. ثم ساعد في تشويه سمعة أعداء السادات مؤكدًا وجهة النظر القائلة بأن قادة مراكز القوى كانوا عملاء للسوفييت، وادعى أنه شاهد عن قرب كيف كان رئيس الأركان سعد الدين الشاذلي خلال حرب 1973 مترددًا ومضطربًا وغير مستقر، كما اشتهر بالانضمام إلى السادات في رحلته إلى إسرائيل عام 1977 لإظهار الدعم له. صمم عثمان بعد ذلك شراكة اقتصادية للسادات مع شركات محلية وأجنبية، فنسق مشاركة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الحياة الاقتصادية لمصر، وقدم شروطًا مواتية للعديد من التكتلات الأمريكية بدءًا من شركة كوكاكولا. كما ساعد خلال سنوات عمله في الحزب الوطني الديمقراطي في إنشاء أكثر من ثمانين شركة خاصة، ولخص في مذكراته دوره الاقتصادي على النحو التالي "كانت سياستي هي فتح الباب أمام القطاع الخاص ليقود الحياة الاقتصادية في البلاد".[1]

لكل ما سبق، اعتُبر عثمان الممثل الجوهري للطبقة الحاكمة الجديدة في مصر، فهو رجل وسَّعَ رأسماله من خلال مؤسسات الدولة، ثم تولى دورًا قياديًا في الحكومة والحزب الحاكم. من المهم هنا مقارنة ثرواته بين عهد عبد الناصر وعهد السادات، ففيما كان يكسب لقمة عيشه كمدير بالقطاع العام في عهد عبد الناصر لم يكن له أي تأثير على الحياة الاقتصادية حينها، ناهيك عن الحياة السياسية. لكن مع وصول السادات إلى السلطة، فقد حقق مكاسب مالية لا يمكن تصورها وأصبح أيضًا لاعبًا اقتصاديًا وسياسيًا رئيسيًا، واستمر الحال كذلك خلال حكم مبارك مع تغيير طفيف.

لم يكن الحزب الوطني الديمقراطي بالطبع قوة اقتصادية فحسب، بل كان أيضًا جهازًا استخباراتيًا صغيرًا من خلال التنظيم الطليعي ذي التوجهات الأمنية، والذي توافد أعضاؤه البالغ عددهم مئة وخمسين ألفًا بشكل جماعي للانضمام إلى

1- عثمان أحمد عثمان، صفحات من تجربتي، ص 346-362، ص 404-472، ص 578، ص 643.

الحـزب وسـيطروا عـلى المناصـب الرئيسـية فيـه وداخـل الـوزارات الحكوميـة. ولكـن رغـم قـوة الحـزب الوطنـي، إلا أنـه لم يكـن قـادرًا عـلى العمـل بـدون الحمايـة الشـاملة التـي توفرهـا وزارة الداخليـة. لم تكتـفِ الـوزارة بـإدارة القمـع اليومـي فحسـب، بـل شـاركت أيضًـا في كل جانـب مـن جوانـب الحيـاة السياسـية للحـزب الحاكـم: فتابعـت المتقدمـين لعضويـة الحـزب الوطنـي ودققـت في خلفياتهـم؛ وراقبـت الصعـود الكبـير لرجـال الأعـمال؛ أرهبـت وأخضعـت العنـاصر المناوئـة للحـزب الوطنـي في الجامعـات والمصانـع والقـرى. كـما قامـت بتزويـر الانتخابـات البرلمانيـة والطلابيـة والنقابيـة لضـمان فـوز الحـزب بالأغلبيـة. وباختصـار، لم يكـن اسـتبداد الحـزب الوطنـي ممكنًـا لـولا غطـاء الدولـة البوليسـية مكتملـة الأركان.

سيطرة السادات على الجيش والشرطة

أقصـت وزارةُ الداخليـة الجيـشَ عـن مركـز الصدارة في المشـهد السـياسي واكتسـبت العديد مـن امتيازاتـه، مـا أثـار بطبيعـة الحـال عـداء متبـادلًا بـين الطرفـين. وفيـما كان الأمنـاء العامـون للاتحـاد الاشـتراكي يأتـون دائمًـا مـن خلفيـة عسـكرية، فقد وُلِـدَ الحـزب الوطني الديمقراطـي برعايـة مـن اللـواء ممـدوح سـالم خريـج كليـة الشرطة. كـما حرص السـادات عـلى تعيـين محافظـين مـن ضبـاط الشرطـة أكـثر مـن ضبـاط الجيـش. والأكـثر إثـارة للقلـق هـو مقـدار السـلطة التـي اكتسـبها وزراء الداخليـة في عهـد السـادات، خاصـة اللواء نبـوي إسـماعيل سيء السـمعة الـذي شـغل المنصـب في النصـف الثـاني مـن السـبعينيات.

كان إسـماعيل أحـد ضبـاط الشرطـة القلائـل الذيـن وقفـوا ضـد نجيـب وسـاعدوا في تنظيـم مظاهـرات مـارس 1954 التـي أسـقطت المعسـكر المؤيـد للديمقراطيـة، فكوفـئ بعـد الانقـلاب بوظيفـة في الشرطـة السريـة- التي تحول اسـمها لاحقًـا إلى مباحث أمـن الدولة- وترقـى في المناصـب حتـى أصبـح مسـاعدًا رئيسـيًا لممـدوح سـالم، الـذي كان أول ضابـط شرطـة يشـغل منصـب وزيـر الداخليـة في عـام 1971 ثـم رئيسًـا للـوزراء في عـام 1976.

بعـد فشـل الـوزارة في التعامـل مـع أحـداث انتفاضـة الخبـز في ينايـر 1977 (سنناقشـها أدنـاه)، اسـتدعى السـادات إسـماعيل لتعزيـز فعاليـة قـوات الشرطـة. واعـترف إسـماعيل بفخـر أنـه تمتـع بنفـوذ كبـير في عهـد السـادات لدرجـة أنـه "رشـح" أعضـاء مجلـس

الـوزراء المسـتقبلين، بمـن فيهـم رئيـس الـوزراء. ففـي حادثـة شـهيرة، أراد السـادات أن ينتقـل أعضـاء الحـزب الاشـتراكي المـصري إلى الحـزب الوطنـي حديـث النشـأة، فدخـل إسـماعيل إلى أحـد اجتماعـات الحـزب الاشـتراكي المـصري وأمـر أعضـاءه بالانتقـال إلى الحـزب الجديـد دون تأخـير.[1]

لكـن مـا زاد مـن غضـب ضبـاط الجيـش هـو أنهـم أصبحـوا بشـكل متزايـد تحـت متابعـة مباحـث أمـن الدولـة التابعـة للداخليـة. وكأمثلـة عـلى ذلـك، كُلـف رئيـس الأركان السـابق سـعد الديـن الشـاذلي في عـام 1972 برئاسـة لجنـة تقييـم مؤلفـة مـن خمسـة عـشر جـنرالًا. وعندمـا قـدم إلى وزيـر الحربيـة توصيـات اللجنـة للترقيـات العسـكرية حـذف الأخـير بعـض الأسـماء متعلـلًا بتقاريـر مباحـث أمـن الدولـة. وحـين اسـتلمت مـصر شـحنة مـن دبابـات T-62s (الدبابـات الروسـية الأكـثر تطـورًا في ذلـك الوقـت) وقـررت هيئـة الأركان في اجتـماع لهـا في 26 فبرايـر 1972 إرسـالها عـلى الفـور إلى الخطـوط الأماميـة، اكتشـفوا أن هـذه الدبابـات سـتبقى في القاهـرة ريثـما تتحقـق مباحـث أمـن الدولـة مـن قـادة لـواء الدبابـات. وخـلال اجتـماع بـين الرئيـس السـادات وقادتـه في 19 مـارس 1972، اتهـم السـادات كبـار الضبـاط بتأليـب الجنـود ضـد سياسـاته، وعندمـا نفـى الحـاضرون ذلـك قـام باسـتدعاء ضابـط مـن مباحـث أمـن الدولـة مـن غرفـة انتظـار جانبيـة لتأكيـد التهمـة وإثباتهـا.[2] كـما عـزل السـادات وزيـر الحربيـة محمـد صـادق وكبـار مسـاعديه مـن مناصبهـم بنـاءً عـلى تقاريـر أمنيـة تفيـد بأنـه بـات يتمتـع بشـعبية كبـيرة داخـل الجيـش وينتقـد سياسـات الرئيـس.[3] وكلـف السـادات مسـاعده الأمنـي، مديـر مكتـب الرئيـس للمعلومـات، أشرف مـروان بالتفـاوض عـلى واردات الأسـلحة قبـل حـرب 1973 بـدلًا مـن تكليـف وفـد عسـكري بهـذه المهمـة.[4] والمثـال الأخـير تكليفـه نائـبَ مديـر مباحـث أمـن الدولـة اللـواء فـؤاد عـلام بالتحقيـق في مؤامـرة مزعومـة خطـط لهـا ضبـاط متوسـطو الرتـب في مـارس1981.[5]

1- محمود فوزي، النبوي إسماعيل وجذور منصة السادات، ص49، ص 86-90.

2- Shazly, Crossing, 83–99.

3- Sirrs, History, 127.

4- عبد الرحمن السيد، الأهرام، 5/7/2005.

5- فؤاد علام، الإخوان وأنا، ص 413.

مـع تصاعـد المنافسـة بـين الجيـش ووزارة الداخليـة، شـكلت "انتفاضـة الخبـز" في ينايـر 1977 اختبـارًا شـديدًا للمؤسسـتين. تطلبـت سياسـة الانفتـاح الاقتصـادي التـي اتبعهـا السـادات رفعًـا تدريجيًـا للدعـم الحكومـي الـذي كان المصريـون يعتبرونـه مـن الثوابـت لديهـم لمـا يقـرب مـن ثلاثـة عقـود. لذلـك، خـرج المصريـون إلى الشـوارع بعـد قـرار الحكومـة بخفـض الدعـم إلى النصـف (وبالتـالي رفـع سـعر الطحـين والأرز والسـكر والسـلع الأساسـية الأخـرى). كانـت أعـمال الشـغب في 18-19 ينايـر 1977 هـي الأكـبر والأكـثر عنفًـا منـذ انقـلاب عـام 1952، لدرجـة أن السـادات اضطـر إلى الهـروب مـن أسـوان إلى القاهـرة في مروحيـة قبـل أن تهاجـم الجماهـير الغاضبـة اسـتراحته بأسـوان. ولم تكـن الشرطـة حينهـا مجهـزة للتعامـل مـع أعـمال الشـغب الواسـعة بهـذا الحجـم، فاضطـر السـادات لاسـتدعاء الجيـش. لكـن وزيـر الحربيـة الجمـسي قـال إنـه لـن يأمـر رجالـه بالتدخـل مـا لم تبطـل حكومـة السـادات القـرار المثـير للجـدل، مـا دفـع الأخـير لإلغائـه بالفعـل. وأخـيرًا، اسـتتب الأمـن في البـلاد بعـد مقتـل مئـة وسـتين متظاهـرًا وإصابـة ثمانمئـة واعتقـال خمسـة آلاف.[1] تلقـى الضابـط في أمـن الدولـة عاصـم جنيـدي وزمـلاؤه أوامـر مـن السـادات بتعقـب كل مركبـة عسـكرية وضابـط في الشـارع لاشـتباهه في أن وزيـر الحربيـة الجمـسي يخطـط لتنفيـذ انقـلاب. لـذا لا يُسـتغرب أن السـادات رفـض الاعـتراف بـدور الجيـش في خطابـه العـام بعـد انتهـاء أعـمال الشـغب، وطلـب مـن جميـع الصحـف أن تحـذو حـذوه. واسـتفاد الرئيـس مـن هـذه الأحـداث في أن تهميـش الجيـش يتطلـب عسـكرة الشرطـة، وقـال اللـواء جنيـدي إن وزارة الداخليـة وضعـت عـلى الفـور "خطـة 100" التـي حـددت كيفيـة السـيطرة عـلى الدولـة في حالـة انـدلاع ثـورة شـعبية أخـرى، وهـي الخطـة التـي فشـلت فشـلًا ذريعًـا في ينايـر2011.[2]

بمسـاعدة النبـوي إسـماعيل الـذي لا يرحـم، بـدأ الرئيـس السـادات في تعزيـز قـوة الشرطـة مـن حيـث العـدد والسـلاح، فارتفـع عـدد قـوات الأمـن المركـزي شـبه العسـكرية في عـام 1977 سريعًـا مـن مئـة ألـف إلى ثلاثمئـة ألـف جنـدي[3]، وعُـززت ترسـانتها

1- McDermott, Egypt from Nasser to Mubarak, 54.

2- عاصـم جنيـدي في ثـورة 25 ينايـر: قـراءة أوليـة ورؤيـة مسـتقبلية، عمـرو هاشـم ربيـع، القاهـرة: مركـز الأهـرام، 2011، ص 154.

3- الصـواب هـو أن حجـم الأمـن المركـزي ارتفـع مـن 12 ألـف جنـدي وضابـط إلى 100 ألـف بعـد انتفاضـة الخبـز، انظـر: أحمـد مولانـا، دهاليـز الأمـن المركـزي، منتـدى العاصمـة، 2022.

بعبوات الغاز المسيل للدموع والعربات المدرعة بدلًا من الهراوات والبنادق.[1] في عام 1979 وحده، زودت الولايات المتحدة قوات الأمن المركزي بـ 153946 قنبلة غاز مسيل للدموع و2419 سلاحًا آليًا و328000 رصاصة مطاطية.[2] جُهزت قوات الأمن المركزي للاستغناء عن الاستعانة بالجيش لاستعادة النظام العام عند كل أزمة، ما يعني أن الجيش لم يعد بمثابة الملاذ الأخير بالنسبة للنظام. وعلى حد تعبير أحد المحللين "إن كانت مباحث الأمن الدولة تشكل عيون وآذان ومحققي النظام، فإن قوات الأمن المركزي هي أداة القوة الغاشمة الخاصة به".[3] كان متوقعًا أن تتراجع درجة انعدام الثقة بين السادات وجيشه لدرجة أنه طلب من وزارة الداخلية الإشراف على أمنه الشخصي داخل وزارة الدفاع والقواعد العسكرية الأخرى.[4] لقد بلغت العلاقة بين الجنود والقائد العام أدنى مستوياتها منذ مواجهة عبد الناصر وعبد الحكيم عامر عام 1967. يتذكر العقيد محمد سليم- الذي قضى أيامه الأخيرة في الجيش- بعضَ المناقشات التي أجراها مع زملائه في ذلك الوقت، فيقول:

"أدركنا جميعًا أن الإستراتيجية العامة هي إضعاف الجيش وتعزيز نفوذ الشرطة، حيث بدأ ذلك مع ممدوح سالم عام 1971 لكنه لم يشتد إلا بعد تولي نبوي إسماعيل وزارة الداخلية عام 1977. لقد عشنا لنرى اليوم الذي أصبح فيه وزير الداخلية أقوى رجل في مصر، وتابعنا أيضًا كيفية دعم قوات الأمن المركزي لتصبح مسؤولة عن مكافحة الشغب، وسرعان ما بات الاستغناء عنا ممكنًا فيما لم نكن قادرين على فعل شيء حيال ذلك".[5]

قررت وزارة الداخلية في هذه المرحلة استعراض عضلاتها فيما وصفه هيكل بأنه "خريف الغضب". ففي 3 سبتمبر 1981، قرر نبوي إسماعيل المنتشي بالسلطة اعتقال ثلاثة آلاف من كبار المفكرين والصحفيين ورجال الدين والقساوسة وأعضاء الجماعات المعارضة، بمن فيهم هيكل، حيث أراد إيداعهم السجن ليلقنهم درسًا

1- محمود فوزي، النبوي إسماعيل، ص 154-156.

2- عبدالمنعم المشاط، العوامل الخارجية، ص 65.

3- Sirrs, History, 162.

4- حمودة، اغتيال رئيس، ص 239.

5- مقابلة مع العقيد محمد سليم، 2009.

يردعهم عن انتقاد سياسات السادات. ورغم شكوك نائب مدير مباحث أمن الدولة فؤاد علام الجدية حول هذه الحملة الشرسة، إلا أنه زعم عجزه أمام وزير الداخلية الذي اعتقد أن بقدرته السيطرة على الدولة بأكملها. في الواقع، سجل علام في مذكراته أن رئيسه أوصى بداية باعتقال قائمة تضم 12 ألف معارض، قبل أن يقنعه بعض ضباط الشرطة من ذوي الخبرة بضرورة تقليص هذا العدد.[1] وبعد يومين من الاعتقالات الجماعية، ألقى السادات خطابًا ناريًا في البرلمان محتفلًا بما أسماه ثورة سبتمبر، فشتم أحد المعتقلين (الذي صودف أنه داعية إسلامي ذو مكانة) واصفًا إياه بأنه يتعفن في السجن كالكلب، وصرخ أمام الحاضرين المذهولين قائلًا "احذروا! لن أرحم أحدًا بعد الآن!"[2]

الضربة القاتلة!

في 6 أكتوبر 1981، كان المصريون يتابعون موكب النصر السنوي للاحتفال بالعبور البطولي لقناة السويس في اليوم الأول من حرب عام 1973، وهم يعلمون أن هذا الاحتفال مختلف عما قبله (رغم أنهم لم يدركوا مدى هذا الاختلاف). كان من المفترض أن يكون العرض الأكبر من نوعه بمناسبة الذكرى الثامنة لحرب أكتوبر وباستعراض للأسلحة الغربية (معظمها أمريكية) التي حصلت عليها مصر مؤخرًا، وقد نُظم قبل أشهر قليلة من انسحاب إسرائيل النهائي من سيناء في أبريل 1982، وبالكاد بعد شهر من أكبر حملة قمع شنها السادات ضد المعارضة الداخلية في سبتمبر 1981.

جلس جميع قادة البلاد والعشرات من الشخصيات الأجنبية المرموقة في منصة العرض حول الرئيس السادات، الذي ارتدى زيه العسكري المصمم في لندن على الطراز البروسي والمغطى بشرائط ونجوم (منحها هو لنفسه) ووشاح أخضر من الكتف إلى الخصر (أسماه وشاح العدل). وبدأ مسير الضباط والطلاب بزيهم العسكري اللامع، تتبعهم أرتال لا نهاية لها من الدبابات والمدافع مع أطقمها لتحية القائد الأعلى، والمقاتلات الأمريكية تحلق مدوية فوقهم في تشكيلات ضيقة تاركة خلفها آثار الدخان الملون. كان من المفترض أن يرمز العرض إلى قوة وعظمة

1- علام، الإخوان وأنا، ص 269.

2- حمودة، اغتيال رئيس، ص 65.

إنجازات السادات خلال فترة حكمه التي استمرت عقدًا من الزمن، لكن الكيفية التي انتهى بها الحدث لم تكن أقل رمزية. ففي اللحظة التي حدق فيها السادات في الطائرات الجديدة، انفصلت عربة مصفحة عن رتل مؤلف من اثني عشر قطعة مدفعية وشقت طريقها نحو المنصة، فقفز أربعة مسلحون من العربة وألقوا قنابل يدوية على المنصة وأطلقوا نيران بنادقهم على الحاضرين. وفي أربعين ثانية فقط، قُتل الرئيس السادات مع تسعة آخرين، وأصيب ثمانية وعشرون آخرون. ورغم إصابة جسد السادات بـ 39 رصاصة، إلا أن التقرير الطبي ذكر أن سبب الوفاة هو صدمة عصبية. يُتوقع أن تكون هذه هي المرة الأولى في التاريخ المدوَّن التي اغتال فيها المصريون فرعونهم. لكن ما زاد الطين بلة، أن أحدًا لم يهتم بحضور جنازته سوى قلة قليلة من الناس- مما أجبر مذيعة التلفزيون الأمريكية باربرا والترز على التكهن بأن السادات لو استطاع رؤية مدى قلة اهتمام المصريين به فسيموت مرة ثانية من شدة الحزن.[1] وعلق هيكل على الحدث قائلاً:

"في ذلك الوقت، رأى كثيرون في الغرب اغتيال السادات مجرد عمل آخر من أعمال العنف التي يبدو ألا معنى لها والتي قضت على الكثير من الشخصيات العامة البارزة... وهذا خطأ تمامًا... فالقوى التي تآمرت على السادات كانت جزءًا من التوجه السائد في المجتمع المصري تمامًا مثل القوى التي أطاحت بالشاه والتي كانت جزءًا من التوجه السائد في إيران... برز هذا واضحًا وبشكل مأساوي ومصور في جنازته عندما نقله إلى قبره عدد من المسؤولين الأجانب، بمن فيهم ثلاثة رؤساء سابقين للولايات المتحدة ورئيس وزراء إسرائيل، ومعهم حفنة من رفاقه من رجال الدولة المصرية كمشيعين".[2]

لم يحظَ اغتيال السادات بالكثير من البحث خلال العديد من الدراسات التي تناولت مصر، ومن المسلم به أن عملية الاغتيال كانت من أكثر الاغتيالات إثارة في التاريخ الحديث. فبدلًا من قتل السادات بالسم أو بتفجير قنبلة مزروعة على جانب الطريق أو بطلقة قناص مختبئ في مكان ما، قرر القتلة إعدامه علنًا- بأسلوب عسكري- رميًا بالرصاص. وبغض النظر عن الرمزية، فقد سلط الاغتيال وعواقبه

1- حمودة، اغتيال رئيس، ص 18-25، ص 233.

2- هيكل، خريف الغضب، X-5.

الضوء على ظهور القوة الجديدة التي تبلورت مع النهاية القسرية لعهد السادات. لذلك، من المؤسف ميل المحللين إلى تجاهل هذا الحدث الخطير، أو التعامل معه في أفضل الأحوال كحلقة درامية معزولة عن التشدد الإسلامي، فالحقيقة أن الذين ضغطوا على الزناد كانوا متشددين دينيًا.

لم تحظَ علاقات القتلة بالجيش بالاهتمام الكافي، ولم يكن السياق الذي وقع فيه الاغتيال واضحًا تمامًا. ومع ذلك، لا يمكن استمرار هذا الإغفال في ضوء الحقائق التالية:

أولًا، خدم القتلة جميعًا في الجيش المصري: فزعيم المجموعة كان ملازمًا أول في سلاح المدفعية (خالد الإسلامبولي من لواء المدفعية 333)، وآخر كان رقيبًا بالحرس الوطني وجندي مشاة سابق، والثالث كان ملازمًا أول احتياطيًا، أما آخرهم فكان ضابطًا سابقًا في الدفاع الجوي.

ثانيًا، خُطِّطَ لمؤامرة الاغتيال من قبل مقدم منشق من المخابرات الحربية وبطل من أبطال حرب أكتوبر، والذي كان لعائلته شارع في القاهرة يحمل اسمها (عبود الزمر، الذي أطلق الجيش سراحه فورًا بعد ثورة 2011، أي بعد ثلاثة عقود في السجن).

ثالثًا، حدث الاغتيال نفسه خلال عرض عسكري في منطقة مؤمنة عسكريًا مع ثلاث نقاط تفتيش لضمان عدم دخول ذخيرة حية إلى ساحة العرض.

رابعًا، كشف وزير الداخلية نبوي إسماعيل أن خطة الاغتيال الأصلية تضمنت اصطدام مقاتلة من سلاح الجو بمنصة العرض- على غرار الكاميكازي- مما يعني أن المتآمرين كانوا على صلة بطيارين من القوات الجوية.[1] كما اعترف العقل المدبر للعملية عبود الزمر بتجنيد ضباط في الحرس الجمهوري.[2]

خامسًا كشفت التحقيقات أن القتلة طلبوا من وزير الدفاع عبد الحليم أبو غزالة وقادة عسكريين آخرين عند إطلاق النار التنحي جانبًا، وصرخوا قائلين إن هدفهم هو الرئيس ووزير داخليته.

سادسًا، رغم أن المخابرات الحربية وصفت القاتل الرئيسي بأنه إسلامي متطرف (استجوبته المخابرات الحربية في أكتوبر 1980 بتهمة التشدد الإسلامي، لكن التحقيق

1- فوزي، النبوي إسماعيل، ص 119.

2- مقابلة مع محمد سعد عبد الحفيظ ومحمد خيال، عبود الزمر يكشف أسرار جديدة، ص 7.

عُلق حينها)، ورغم اعتقال شقيقه قبل أيام قليلة من العرض العسكري بنفس التهمة، إلا أنه سُمح له بالمشاركة في العرض.[1]

سابعًا، كان من المفترض أن يكون الاغتيال بمثابة بداية لمحاولة انقلاب كاملة على السلطة بدعم من انتفاضة شعبية[2]- تشير هذه المحاولة إلى الشعور السائد بأن الجيش قد تخلى عن النظام، وأنه إذا أتيحت له الفرصة للانضمام إلى التمرد أو عدم قمعه على الأقل فسيفعل.

ثامنًا، أشار رئيس الأركان السابق سعد الدين الشاذلي في مقابلة مع مجلة نيوزويك بعد أيام من الاغتيال أن الضباط الذين ظل على اتصال معهم كانوا مقتنعين بأن الاغتيال خطوة في الاتجاه الصحيح.[3]

أخيرًا، كانت العديد من الأسباب التي قدمها المتآمرون حول قتل السادات مرتبطة بالجيش. وبعد إطلاق سراح الزمر من السجن في مارس 2011، قال في مقابلة له "اغتلنا السادات لأنه وافق على إنهاء الصراع العسكري بين العرب وإسرائيل مما أضعف مكانة مصر الإقليمية".[4]

يقال إن الزمر تردد في الأمر باغتيال السادات لأنه اعتقد أن بإمكانه تجنيد عدد كافٍ من الضباط خلال بضعة أشهر ليساعدوه على تولي السلطة دون عناء يذكر.[5] وقال نائب مدير مباحث أمن الدولة فؤاد علام إن التحقيقات كشفت عن انقلاب خطط له ضباط من الرتب المتوسطة في مارس 1981، لكن رجاله استبقوا الأمر.[6] وفي الليلة التي سبقت الاغتيال، قال وزير الداخلية إسماعيل لرئيس الوزراء إنه شبه متأكد من أن الرئيس لن ينجو من العرض بسبب التطرف الكامن في صفوف الجيش، وأنه حذر السادات من أنه سيكون على وجه الخصوص عرضة للخطر في

1- حمودة، اغتيال رئيس، ص 28، ص 78.

2- مقابلة مع محمد سعد عبد الحفيظ ومحمد خيال، عبود الزمر يكشف أسرار جديدة، ص 7.

3- حمودة، اغتيال رئيس، ص 50-52.

4- مقابلة مع محمد سعد عبد الحفيظ ومحمد خيال، عبود الزمر يكشف أسرار جديدة، ص 7.

5- هيكل، خريف الغضب، ص267، مقابلة مع محمد سعد عبد الحفيظ ومحمد خيال، عبود الزمر يكشف أسرار جديدة، ص 7.

6- علام، الإخوان وأنا، ص 413.

منطقة يسيطر عليها الجيش لكن السادات تجاهل تحذيراته.[1] ويؤكد اللواء أحمد الفولي- أحد حراس السادات الشخصيين الذين شهدوا ذلك اليوم الرهيب- أن وزير الداخلية إسماعيل حذر من هذا العرض على وجه الخصوص.[2] المثير للاهتمام أن مباحث أمن الدولة بلغَّت حول الاغتيال قبل ساعتين منه وأرسلت مبعوثًا سريعًا لإخلاء السادات من مكان العرض، لكن الشرطة العسكرية منعته من الوصول إلى الرئيس أو وزير الداخلية.[3]

رغم أن كل ما سبق ذكره لا يشير إلى تورط الضباط جميعًا في عملية الاغتيال، إلا أنه يشير إلى ثلاث حقائق لا جدال فيها: أن العديد من الضباط العسكريين شاركوا في التخطيط للاغتيال وتنفيذه والتستر عليه. وأن القتلة كانوا على ثقة من أن الجيش- على أقل تقدير- غير مبال بنظام السادات. وأنه في ضوء الحقائق المذكورة أعلاه، فمن الواضح مرة أخرى أنه لا يمكن الوثوق بالجيش. لهذا السبب، أكد روبرت سبرينغبورغ أنه لا يمكن تفسير الاغتيال بصرف النظر عن الاستياء العام داخل الجيش.[4] لم تكن هذه الحادثة منفصلة أبدًا، بل كانت لحظة الذروة في الأزمة التي عاشها النظام حينها. فلماذا إذن فشلت محاولة الاستيلاء على السلطة؟

من الواضح أن المتآمرين أضعفوا حضور جهاز الشرطة، قوة القمع الأخرى في النظام الحاكم والشريك الأصغر فيه والذي بلغ أشده في ظل حكم ورعاية السادات. فرغم إرسال قوة عسكرية محدودة إلى محافظات الصعيد لقمع انتفاضة إسلامية، إلا أن الجيش أدى دورًا ثانويًا في استعادة النظام. وسواء كان مهملًا أو متهاونًا أو كلاهما، فلم يكن بإمكان الجيش في تلك المرحلة أن ينتشر بشكل كامل في البلاد، فتوجب على قوة الشرطة أن تتحمل العبء بأكمله. وبعد ساعات من تأكيد وفاة السادات، طُلب من وزارة الداخلية تنفيذ "الخطة 100" لتأمين المواقع الحكومية الإستراتيجية من خلال وحدات الأمن المركزي. ثم ألقت مباحث أمن الدولة القبض على الزمر وزعماء التنظيم الآخرين قبل أن يتسببوا في المزيد من

1- فوزي، النبوي إسماعيل، ص 110-114.

2- مقابلة مع جمال الكشكي، مشاهد الموت في رواية اغتيال السادات، ص 5.

3- فوزي، النبوي إسماعيل، ص 123، علام، الإخوان وأنا، ص 312.

4- Springborg, Mubarak's Egypt, 97.

الضرر. في غضون ذلك، كُلِّفَ فريق متخصص في مكافحة الإرهاب يتبع لمباحث أمن الدولة ووحدة المخابرات الحربية رقم 75 بمهمة دقيقة تتمثل في التحقيق في التورط المحتمل للجيش في الاغتيال.[1] واستغرقت التحقيقات أكثر من شهرين، حوكم بعدها ستة من ضباط المدفعية أمام القضاء العسكري وعُزل عدد غير معلوم من الضباط من الخدمة. وكان من بين المتورطين ضباط رفيعو الرتب مثل المقدم ممدوح أبو جبل من سلاح المدفعية، والرائد عصام القمري الذي كان من بين أكثر من دمروا دبابات إسرائيلية في حرب عام 1973 واعتبر حينها بطلًا من أبطال الحرب.[2] مثلت التحقيقات بالنسبة لضباط وزارة الداخلية إنجازًا ونجاحًا كبيرًا، ويتذكر قائد قوات الأمن المركزي اللواء عبد الرحمن الفرماوي- الذي أصبح محافظ بورسعيد في عهد مبارك- بفخر مدى فعالية وكفاءة الوزارة في أعقاب الاغتيال، فيقول:

"في يوم اغتيال السادات كنت في مقر الأمن المركزي، ودون انتظار سماع رأي وزير الداخلية قمت على الفور بتنفيذ الخطة 100. وُضعت الخطة لوحدات الأمن المركزي لتأمين المواقع الإستراتيجية، كمبنى التلفزيون والوزارات الرئيسية، لمنع أي انقلاب محتمل. خلال اليومين التاليين، أرسلت قوات الأمن المركزي إلى الصعيد للتعامل مع تهديد تمرد إسلامي هناك. واضطررنا إلى الاعتماد على الجيش في النقل خاصة وأننا كنا بحاجة إلى طائرات مروحية. لكننا لم نطلب مساعدة الجيش لأنه كان حينها محل تحقيق مباحث أمن الدولة حيث اغتيل السادات في منطقة مؤمنة عسكريًا دون وجود أي عنصر شرطة حوله. خلال تلك الأيام الأولى، اعتقدنا على نطاق واسع أن الضباط متورطون في الاغتيال، لكننا لم نكن متأكدين تمامًا، فنتيجة التحقيقات تظل سرية".[3]

مع بداية ولاية مبارك طويلة الأمد، تحدد مسار النظام بشكل واضح: هُمش الجيش وبات يُنظر إليه بارتياب متزايد، فيما أثبتت الشرطة ولاءها للنظام وجدارتها بثقته، أما النخبة التجارية الجديدة في الحزب الوطني الديمقراطي فباتت تمثل أقوى قاعدة اجتماعية للنظام. لكن تحدٍ آخر برز أمام مبارك ووجب التغلب عليه، إذ يبدو أن الجيش لا يزال لديه بعض القدرة على افتعال المشكلات.

1- Sirrs, History, 149–51.

2- علام، الإخوان وأنا، ص 284.

3- مقابلة مع عبد الرحمن الفرماوي، 2009.

الفصل الخامس

هدوء طويل قبل العاصفة الكبرى: ثورة يناير 2011

هدوء طويل قبل العاصفة الكبرى: ثورة يناير 2011

"كانت أفضل الأوقات والأسوأ في آن معًا"، هكذا افتتح تشارلز ديكنز قصته المؤلمة عن الثورة الفرنسية، وهكذا كان الحال في مصر خلال عهد محمد حسني مبارك الذي استمر ثلاثين عامًا ليفوق فترة حكم سلفيه اللامعين مجتمعين، وهي الفترة الأطول في تاريخ مصر الحديث منذ عهد محمد علي (1805- 1848). كان عهده الأفضل بالنسبة للمستفيدين من نظام يوليو 1952: طبقة حاكمة تنهب دون رقابة أو عقاب، وقادة أمنيون اعتبروا أنفسهم- على حد تعبير أحدهم- سادة البلاد[1]، بينما هي الفترة الأسوأ بالنسبة للآخرين: الشعب والجيش.

قبل الغرق في بحر النسيان: موقف الجيش الأخير

محمد حسني مبارك رابع رئيس لمصر وهو أول رئيس لم ينضم إلى حركة الضباط الأحرار، رغم أنه تخرج من الكلية الحربية قبل ثلاث سنوات من انقلاب عام 1952. أمضى مبارك عقد الخمسينيات كمدرب للقوات الجوية، ثم سافر إلى روسيا لاستكمال التدريبات ولم يعد إلى مصر سوى في منتصف الستينيات. خلال حرب 1967، زعم مبارك أن طائرات أمريكية شاركت مباشرة في الضربة الجوية ضد مصر، لكنه أثار انزعاج الرئيس عبد الناصر حين فشل في تقديم أي دليل يدعم مزاعمه. بعد انتهاء الحرب، نقله عبد الناصر إلى وظيفة إدارية كمدير لأكاديمية القوات الجوية، لكن حظوظه تبدلت في عهد أنور السادات الذي فضل تقديم الضباط المغمورين البعيدين عن السياسة فعينه في عام 1972 قائدًا للقوات الجوية ونائبًا لوزير الحربية. وفي عام 1975، تمت ترقيته إلى منصب نائب الرئيس فكان مخلصًا وطائعًا لرئيسه السادات- بعكس العديد من مرؤوسيه العسكريين والسياسيين- ولم يشكك أبدًا في حكمته الخاصة باصطفاف مصر مع العالم الغربي.

منذ بداية توليه الرئاسة، شغلت أمريكا بشكل خاص حيزًا كبيرًا من تفكير مبارك لدرجة أنه خلال إحدى مقابلاته الأولى بعد توليه المنصب تفاخر بأنه زار واشنطن

1- - أدلى مدير الأمن بإحدى محافظات دلتا النيل (البحيرة) بهذا التعليق خلال ثورة يناير، مذكرًا قواته بأنهم "سادة البلاد" وحثهم على "قطع أيدي من يجرؤ على ذلك" أي المتظاهرين.

عـدة مـرات بصفتـه نائبًـا للرئيـس لدرجـة أنـه سـئل كثـيرًا عـما إذا كان يمتلـك جناحًـا خاصًـا في فنـدق "ذا ماديسـون". وفي الحقيقـة، زار مبـارك واشـنطن أربـع مـرات خـلال العـام الأخـير لإدارة كارتـر، والتقـى برونالـد ريغـان في أكتوبـر 1981 قبـل أيـام مـن اغتيـال السـادات. في نهايـة تلـك المقابلـة ختـم كلامـه مؤكـدًا أنـه "لـولا الولايـات المتحـدة لـكان الأمـر صعبًـا ولـكان مـن المسـتحيل تحقيـق مـا حققـه الرئيـس السـادات. أشـعر بالارتيـاح الكبـير بشـأن التعامـل مـع الولايـات المتحـدة، وسـأواصل القيـام بذلـك وتعزيـز علاقتنـا".[1]

مـع وصـول مبـارك إلى السـلطة، كان الجيـش قـد رُوض إلى حـد كبـير حيـث أدت عمليـات التطهـير في الخمسـينيات والسـتينيات مـن القـرن المـاضي إلى إزاحـة الضبـاط المسيَّسـين، في حـين تقاعـد ضبـاط السـبعينيات وعُـزل أي ضابـط آخـر يتمتـع بشـعبية كبـيرة أو يقـدم الـولاء للجيـش بـدلًا مـن القـادة السياسـيين. لكـن اللـواء عبـد الحليـم أبـو غزالـة لم يبـدُ أنـه كالآخريـن، فهـو يصغـر مبـارك بعامـين فقـط وبـدأ مسـيرتهما العسـكرية في الوقـت نفسـه تقريبًـا. لكنـه عـلى عكـس مبـارك انضـم إلى الضبـاط الأحـرار وشـارك في حـربي 1948[2] و1956، ولم يشـارك في كارثـة 1967. أدى أبـو غزالـة أيضًـا دورًا ميدانيًـا في حـرب 1973 كقائـد لمدفعيـة الجيـش الثـاني في سـيناء بـدلًا مـن قضـاء الحـرب بجانـب السـادات في القاهـرة مثـل مبـارك، كـما كان عـلى عكـس مبـارك باحثًـا عسـكريًا كتـب عـدة كتـب في العلـوم العسـكرية منهـا اسـتخدام الطـرق الرياضيـة في الأعـمال الحربيـة، وفـن الحـرب، مـع تركيـزه الدائـم عـلى ضرورة تحسـين الأداء القتـالي للقـوات المسـلحة المصريـة. لكنـه تجنـب السياسـة ولم يكتسـب شـعبية واسـعة داخـل القـوات المسـلحة، ولـذا بـدا أنـه لا يشـكل تهديـدًا للسـادات ومبـارك مـن بعـده. ورغـم ذلـك، عزلـه السـادات مـن الجيـش بعـد انتهـاء الحـرب وعينـه ملحقًـا عسـكريًا في واشـنطن بـين عامـي 1977 و1980 حيـث لم يكـن دوره في بنـاء التحالـف المـصري الأمريـكي الجديـد محبـذًا لـدى رفاقـه المرتابـين منـه.

بـدا أن علاقـة أبـو غزالـة بمبـارك جيـدة للغايـة، فقـد عمـلا سـويًا عـلى توطيـد العلاقـات مـع البنتاغـون وأوصى بـه مبـارك- بصفتـه نائـب الرئيـس السـادات حينهـا- ليعـيَّن في

1-- الأهرام القاهرة (1981/9/10).

2- - أبوغزالة تخرج من الكلية الحربية في عام 1949 بعد انتهاء حرب 1948. (المُراجِع)

منصب رئيس الأركان في عام 1980، ثم وزير الدفاع في العام التالي. ومن أولى قرارات مبارك بعد توليه الرئاسة أن رقاه إلى رتبة مشير والتي ظلت شاغرة منذ وفاة المشير عبد الحكيم عامر[1]، بالإضافة إلى تعيينه نائبًا لرئيس الوزراء. وكأي شخص آخر تولى أعلى منصب عسكري في مصر بدءًا من عبد الحكيم عامر وانتهاءً بحسين طنطاوي آخر وزير دفاع في عهد مبارك، اختار أبو غزالة الولاء للجيش على الولاء السياسي. وبدلًا من السعي لتحقيق مصالح الرئيس مبارك، سعى إلى تمكين القوات المسلحة من خلال التواصل مع الجنود والشعب وتأمين أكبر قدر ممكن من الدعم الشخصي الذي يمكن أن يحصل عليه من الولايات المتحدة.

في البداية، رفع أبو غزالة رواتب رجاله وعزز من مستوى المرافق العسكرية والمركبات وحتى الزي العسكري. وسرعان ما بات الجنود يشيرون إليه في محادثاتهم الخاصة بأنه "رجل الساعة" و"النجم الساطع" و"المنقذ" الذي أنقذ الجيش من أفول نجمه المحتوم. والأخطر من ذلك من وجهة نظر مبارك أن الضباط باتوا يقارنونه بعبد الحكيم عامر في كرمه وشخصيته الودودة.[2] وكما حصل بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، فقد توترت العلاقة بين مبارك وأبو غزالة. لكن الأخير لم يتبع أسلوب عامر الاستفزازي، وبدلًا من مواجهة الرئيس مبارك عبر التهديدات والانفعالات العاطفية فقد تجنبه بالكلية واستمر في تعزيز نفوذه داخل الجيش وخارجه، ولم يُبدِ أي اعتراض- مثلًا- على تعديلات مبارك في القيادة العامة في خريف عام 1983 دون استشارته. كما أنه لم يشتكِ حين أطاح به مبارك من الحزب الحاكم عام 1984 متذرعًا بمادة دستورية تجاهلها السادات بعد إحكام قبضته على القوات المسلحة تحظر على ضباط الجيش المشاركة في العمل السياسي. وكان ببساطة يشارك في أي اجتماع يرغب في حضوره للحزب الوطني تحت ذرائع مختلفة.[3]

نجح أبو غزالة في الوصول إلى الجماهير أكثر من عامر، وسواء كان عن صدق أو مكر فقد سلك الطريق الأقصر والأكثر فاعلية لذلك: الدين. ولاحظ روبرت سبرينغبورغ

1- رُقي وزير الحربية خلال حرب أكتوبر أحمد إسماعيل إلى رتبة مشير في عام 1974، وكذلك الجمسي حصل على رتبة المشير قبل طنطاوي. (المُراجِع)

2- سعيد إسماعيل علي، هذا النجم الساطع، ص 3.

3- عبد المنعم المشاط، العوامل الخارجية والتطور الديمقراطي في مصر، ص 67.

أنه على النقيض من صورة مبارك المحبذ للعلمانية، فقد رسخ صورته كرجل ورع.[1] وكمثال على ذلك، لوح أبو غزالة في مقابلة متلفزة في أكتوبر 1986 بتقواه مشددًا على أن الإيمان أمر ضروري لصلاح جنوده رافضًا دعوات علمنة الجيش.[2] في يونيو 1987، أوضح في مقابلة مع صحيفة الأهرام أن العقيدة العسكرية المصرية مستوحاة من القرآن.[3] كما هاجم مرارًا أساليب الشرطة الوحشية ضد الإسلاميين مما دفع الناشط البارز في جماعة الإخوان محمد عبد القدوس إلى التأكيد على أن المشير أبو غزالة أحد المسؤولين القلائل في الدولة الذين قدّروا "الدافع الإسلامي في المجتمع والسياسة المصرية وكانوا على استعداد للتصالح معها".[4] وساعده على ذلك ارتداء زوجته الحجاب وكون صهره مختار نوح شخصية إسلامية مشهورة.

لكن أخطر ما قام به أبو غزالة كان متعلقًا بالأمريكيين، فتماشيًا مع سمعته باعتباره محافظًا في الجانب الديني فقد برز أيضًا كمناهض قوي للشيوعية، وأكد أن مصر القوية عسكريًا هي الضمان الأبرز في وجه التسلل السوفيتي للمنطقة.[5] في مقابلة له مع صحيفة "Aviation Week and Space Technology" حذر أبو غزالة من أن الشيوعيين يهددون إمدادات النفط الأمريكية عبر وجودهم في إثيوبيا واليمن وليبيا، وأن تعزيز قوة مصر العسكرية سيساعد في احتواء هذا التهديد لأن مصر تشرف على الطريق الرابط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي ، ويجب حماية هذه الطرق البحرية الثلاثة لضمان التدفق المستمر للنفط إلى الدول المناوئة للشيوعية.[6]

وفي مقابلة أخرى في صيف عام 1988 مع مجلة المصور الأسبوعية، أشار إلى مصلحة القاهرة وواشنطن المشتركة في تعزيز قوة مصر.[7] لكن سرعان ما اتضح لمبارك أنه

1- Springborg, Mubarak's Egypt, 100.

2- عبد القدوس، أولاد البلد، ص 3.

3- أحمد عبد الله، الجيش، ص 27.

4- المرجع السابق، ص 16.

5- Springborg, Mubarak's Egypt, 100.

6- McDermott, Egypt from Nasser to Mubarak, 175.

7- Steven A. Cook, Ruling but Not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey, Baltimore: John Hopkins University Press, 2007, 81.

عند أي مواجهة محتملة بينه وبين أبو غزالة فمن المحتمل أن تميل الولايات المتحدة نحو خصمه. هذا الجمع بين شعبية أبو غزالة في الجيش وصورته العامة المتدينة والعلاقات الجيدة التي طورها مع الولايات المتحدة أشارت إلى أنه لو أراد مبارك إقالته فعليه التفكير في ثورة تصحيح لا تقل عن تلك التي أطلقها السادات في مايو 1971[1]، هذا بالطبع ما لم يرتكب أبوغزالة خطأً فادحًا ما. ولسوء حظ الجيش، فقد ارتكب خطأين.

أما الخطأ الفادح الأول فهو الموافقة على سحب قوات الجيش بعد نشرها بكامل قوتها لقمع تمرد قوات الأمن المركزي في فبراير 1986 دون مساومة لتعزيز نفوذ الجيش السياسي. بدأ التمرد حين تفاقمت الأمور إثر شائعات عن تمديد فترة خدمة عناصر الأمن المركزي لمدة ثلاث سنوات وغضبهم نتيجة المعاملة السيئة التي عاملهم بها ضباط الشرطة طوال سنوات، والأجور المنخفضة التي يتقاضونها وظروف المعيشة المتدنية التي يعانون منها، إثر ذلك نزل سبعة عشر ألف مجند من قوات الأمن المركزي إلى الشوارع في 25 فبراير 1986 وبدأوا أعمال شغب وحرق ونهب عشوائي في جميع أنحاء العاصمة. فشلت وزارة الداخلية في قمع المتمردين، وأوضح قائد قوات الأمن المركزي اللواء عبد الرحمن الفرماوي أنه رغم الشائعات التي لا أساس لها من الصحة فإن الوزارة لا يمكنها المخاطرة بإرسال وحدات أخرى من قوات الأمن المركزي لمواجهة المتمردين، لأن أفرادها قد يتعاطفون مع زملائهم. كما أن قوات الشرطة النظامية لم تكن كافية، فعددها قليل وأفرادها مسلحون بالمسدسات فقط. وأضاف اللواء فرماوي قائلًا: "لقد كنا في مأزق، فقوات الأمن المركزي هي الذراع الضاربة لقوة الشرطة، فمن يستطيع الآن كبح جماحها بعد أن خرجت عن السيطرة؟".[2] علم مبارك الإجابة، ولخوفه الشديد اضطر إلى إعلان حظر تجول لمدة ثلاثة أيام واستدعاء الجيش، فيما لم تعترض وزارة الداخلية على القرار. الحقيقة أنهم عجزوا عن التعامل مع التمرد نظرًا لأن فسادهم انتشر واستشرى ولا بد من أن يدفعوا الثمن. لكنهم لم يبدوا قلقين بشأن الجيش، حيث قال قائد الأمن المركزي اللواء فرماوي: "كنا نعلم أنه لا يوجد تقارب بين الجيش وقوات الأمن المركزي، وبالتالي لن ينضموا إليه بالتأكيد. كما علمنا أن أبو غزالة

1- Springborg, Mubarak's Egypt, 102, 124–25.

2- مقابلة مع اللواء عبد الرحمن الفرماوي، 2009.

ضابط محترف ووطني ولن يستغل الفرصة للقيام بانقلاب".[1] وهو محق في ذلك، فبدلًا من اغتنام الفرصة للقيام بانقلاب من شأنه أن يعيد الهيمنة العسكرية على النظام كما فعل الجيش في عام 2011 أو على الأقل منع الرئيس من إضعافه عبر خطوة استباقية، إلا أن الجيش ترك الفرصة تُفلت من يده.

انتشر الجيش في اليوم الثاني من التمرد وانتقم من منافسيه القدامى مما أسفر عن مقتل مئة وسبعة من المجندين وإصابة سبعمئة وخمسة عشر آخرين في غضون يومين. في اليوم الثالث من التمرد، أعاد الجيش الاستقرار للبلاد وأمر أبو غزالة رجاله بالعودة إلى الثكنات. لقد كان موقفًا صعبًا، ولا بد أن مبارك تنهد بارتياح وهو يشاهد الدبابات وناقلات الجند المدرعة تتراجع وتعود إلى قواعدها. ومع ذلك، ارتفعت شعبية أبو غزالة بعد هذه الحادثة الحساسة فقد أظهر رجاله انضباطًا وكفاءة وخرجوا من المشهد كأفضل ما يكون. وعلى العكس من ذلك، استاء الرأي العام إزاء سوء معاملة ضباط الشرطة لمجنديهم فضلًا عن عدم كفاءتهم في التعامل مع الفوضى التي أحدثوها.

لماذا تصرف المشير أبو غزالة بهذه السماحة؟

ربما كان هذا بمثابة دليل على التبعية الناجحة للجيش منذ عام 1967 فصاعدًا، حيث لم يعد لدى الضباط طموحات سياسية ولا يفكرون في القيام بانقلاب جديد. لكن الغالب أن قرار أبو غزالة نابع عن ثقته المفرطة التي كانت في محلها تمامًا، فقد استحوذ على ولاء جنوده وثقة وإعجاب المواطنين ودعم الراعي الأجنبي الرئيسي لمصر. فلم يكن بحاجة للقيام بانقلاب أو اغتنام أي فرصة ليحقق ما يريد أو هكذا كان يعتقد. بعد أيام قليلة من التمرد، استقبل أبو غزالة محمد حسنين هيكل في شقته وشكا له من أن مبارك ينقلب عليه، مؤكدًا أن "الرئاسة لم تخطر ببالي قط"، وأضاف: "أنا أعرف الوضع المزري الذي تمر به البلاد وأنا سعيد بمنصبي، ولو كنت أرغب في الرئاسة لفعلت ذلك خلال تمرد قوات الأمن المركزي، حين كانت دباباتي متمركزة في جميع أنحاء العاصمة ولم يتطلب الأمر مني سوى إرسال ضابط واحد لا أكثر- وبرتبة ملازم- إلى استوديوهات التلفزيون والراديو

١- مقابلة مع اللواء عبد الرحمن الفرماوي، 2009.

الحكومية لإذاعة بيان نيابة عني وتنتهي القصة كلها في غضون خمس دقائق، وكان الناس سيرحبون بوصولي إلى السلطة".[1] واتضح لاحقًا أن هذه كانت آخر فرصة للجيش حتى عام 2011 لتعزيز قوته التي استنفدت بسرعة. لكن أبو غزالة ارتكب خطأه الفادح الثاني، والذي كان قاتلًا بالفعل.

في 5 سبتمبر 1988، ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية على صفحتها الأولى أن وزير الدفاع المصري قد يحاكم في الولايات المتحدة لحيازته بشكل غير قانوني (طريقة لبقة لوصف "التهريب") أجزاء من الصواريخ والتكنولوجيا الأمريكية بدون إذن البنتاغون. كان الصاروخ المعني من طراز "سكود- ب " بمدى يصل إلى تسعمئة كيلومتر، والذي أمل أبو غزالة في إنتاجه من خلال مشروع ثلاثي (يُشار إليه باسم Project-T) يشمل العراق والأرجنتين. ومما زاد الطين بلة أن الصحيفة كشفت تفاوض أبو غزالة سرًا على صفقة صواريخ مع كوريا الشمالية ومحاولته تطوير أسلحة كيماوية دون علم أمريكا. هنا، أدرك الرئيس مبارك أن عليه التحرك بسرعة، فقد عززت هذه الأخبار بلا شك مكانة المشير أبو غزالة داخل الجيش لكنها أفقدته دعم الطرف الوحيد الذي أثار قلق مبارك: الولايات المتحدة.[2]

في أبريل 1989، خُفضت رتبة أبو غزالة إلى منصب مساعد رئاسي قبل أن تدفعه المهام الوضيعة التي كلفه بها الرئيس مبارك الحريص على إظهار الولاء لواشنطن إلى الاستقالة في فبراير 1993. ولمنعه من دخول العمل السياسي، ادعت وزارة الداخلية أنه متورط في قضية لوسي أرتين التي هزت القاهرة في أبريل 1993، والتي تتضمن فضائح جنسية ورشاوي وانتهاكات سياسية مختلفة. واتهمته مجلة روز اليوسف الأسبوعية المقرّبة من الحكومة بالتودد إلى لوسي أرتين ومساعدتها في المحكمة على الفوز في قضية نزاع على ملكية أرض ضد زوجها السابق. ولتشويه سمعته الدينية إلى الأبد، أضافت المجلة أن الشرطة سجلت عدة مكالمات جنسية صريحة بينه وبين أرتين. صحيح أن المحكمة برأته بعد ذلك بعامين، لكن سمعته كانت قد تضررت بالفعل.

اللافت للنظر أنه حين قرر مبارك في عام 2005 إجراء أول انتخابات رئاسية

1- محمد حسنين هيكل، مبارك وزمانه، ص 143.

2- محمد الباز، المشير، ص 78-81.

بـدلًا مـن الاسـتفتاء المعتـاد عـلى الرئيـس الحـالي، حصـل إجـماع شـعبي عـلى أن أبـو غزالـة هـو الوحيـد الـذي يمكـن أن ينافـس مبـارك حتـى بعـد أكـثر مـن عقـد عـلى التقاعـد. وقـام الإعلامـي محمـد البـاز بمسـاعدة أبـو غزالـة في وضـع الخطـوط العامـة لبرنامجـه الرئـاسي، لكـن مبـارك زاره قبـل سـاعات مـن موعـد إعـلان ترشـيحه في نقابـة الصحفيـين في 29 يونيـو 2005، وأقنعـه بالتراجـع. ولم يخـرج أبـو غزالـة بعدهـا ليتحـدث أمـام الـرأي العـام مـرة أخـرى، وتـوفي بعـد ذلـك بثـلاث سـنوات.[1] أنهـى سـقوط أبـو غزالـة عهـد الجنـرالات البارزيـن.

عُـين يوسـف صـبري أبـو طالـب وزيـرًا للدفـاع بـدلًا مـن المشـير أبـو غزالـة في قـرار ذكي مـن مبـارك وذلـك لعـدة أسـباب. بدايـة، خـدم أبـو غزالـة تحـت إمرتـه في الجيـش الثـاني طـوال عقـد السـبعينيات، مـما أجـبره عـلى الاسـتقالة في اليـوم الـذي رُقـي فيـه أبـو غزالـة إلى أعـلى منصـب عسـكري في الدولـة. كـما أنـه ظـل بعيـدًا عـن الجيـش لمـدة سـت سـنوات حـين عُـين محافظًـا للقاهـرة، ونتيجـة لكرهـه العلنـي لأبـو غزالـة فـإن الاتصـالات التـي أجراهـا مـع زملائـه السـابقين بقيـت مقيـدة إلى حـد كبـير. أضـف أن المهمـة التـي كُلـف بهـا بالقضـاء عـلى إرث أبـو غزالـة تضمنـت بشـكل أكـبر أنـه لـن يكـون عـلى اتفـاق مـع سـلك الضبـاط. وبحلـول عـام 1991، اسـتطاع تقليـص دور الجيـش في الاقتصـاد، وقـضى عـلى البنيـة التحتيـة للبحـث والتطويـر المثـيرة للجـدل التـي أسسـها أبـو غزالـة لإنتـاج الصواريـخ.[2] وفي خطـوة أخـيرة، عـين مبـارك في مايـو قائـدَ الحـرس الجمهـوري حسـين طنطـاوي وزيـرًا للدفـاع بـدلًا عـن يوسـف صـبري، فخدمـه طنطـاوي بإخـلاص وأمانـة لمـدة عشريـن عامًـا قبـل أن ينقلـب عليـه خـلال ثـورة 2011.

أسطورة الامتيازات العسكرية في ظل مبارك

يدفعنـا تخـلي الجيـش في نهاية المطـاف عن النظام في عـام 2011 إلى التسـاؤل: لماذا أكثر الجيـش مـن الشـكوى في عهـد مبارك؟ ألم يسـتحوذ على حيـز كبير من اقتصـاد البلاد؟ ألم يتمتـع أعضـاؤه بامتيـازات اجتماعيـة واقتصاديـة متعـددة؟ مـاذا عـن الرعايـة الأمريكيـة؟ لمـاذا يحمـل الضبـاط شـكاوى ضـد النظـام في حـين أن أكـثر مـن مائتـي ضابـط منهـم

1- محمد الباز، المشير، ص 166.

2- Eytan, Gazit, and Gilbo, The Middle East Military Balance (1993), 140.

يتلقـون كل عـام تدريبـات مـن القـوة العظمـى الوحيـدة في العـالم، ويشـاركون بانتظـام في التدريبـات المشـتركة مـع الجنـود الأمريكيـين؟ مـا الـذي يعانـون منـه في الوقـت الـذي تضمنـت ترسـانتهم أحـدث الأسـلحة في العـالم (دبابـات أم1 أبرامـز وطائـرات إف-16 فايتينـغ فالكـون، وصواريـخ هـوك المحسّـنة، وغـير ذلـك)؟ كانـت هـذه الامتيـازات أكـثر مـن كافيـة لخنـق المعارضـة داخـل سـلك الضبـاط ولـشراء ولاء الجيـش.[1] وبعد كل هـذا، ما الـذي يمكـن أن يطلبـه الجنـود أكـثر من بعـض الامتيـازات لملء جيوبهـم وتعزيـز مكانتهم؟

في الواقـع، أخفـت هـذه الامتيـازات الظاهريـة عـددًا مـن القضايـا المثـيرة للقلـق والتـي يمكـن رؤيتهـا في القطـاع الاقتصـادي والروابـط مـع أمريـكا والقيـود السياسـية التـي يفرضهـا النظـام والسـياق الاجتماعـي الـذي اضطـر الجيـش للعمـل ضمنـه، وهـي قضايـا لا يمكـن أن تظهـر إلا في ظـل فرضيـة تـرى بـأن أفـراد القوات المسـلحة مشـغولون بشـؤون الحـرب والاسـتعداد للقتـال، أي أن الجيـش يهتـم بالفعـل بالعمـل كمؤسسـة عسـكرية. وهنـا تحـضرني كلـمات كلاوزفيتـز التـي لا تنـسى، حيـث قـال "إن الهـدف الـذي مـن أجلـه يُجنـد الجنـود ويقـدم لهـم اللبـاس والسـلاح والتدريـب، والغايـة التـي لأجلهـا ينامـون ويأكلـون ويشربـون ويخرجـون في مسـير هـي ببسـاطة أن عليهـم أن يقاتلـوا".[2]

1- انظر مثلًا:

Springborg, Mubarak's Egypt; Yahya M. Sadowski, Scuds or Butter: The Political Economy of Arms Control in the Middle East, Washington: Brookings Institution, 1993; Cassandra, "Impending Crisis in Egypt" Middle East Journal 49 (1): 9–27 (1995); Alan Richards and John Waterbury, A Political Economy of the Middle East, Boulder, CO: Westview Press, 1996; D. Weiss and U. Wurzel, The Economics and Politics of Transition to an Open Market Economy, Paris: Development Center at the OECD, 1998; Hillel Frisch, "Guns and Butter in the Egyptian Army," Middle East Review of International Affairs 5 (2): 1–14 (2001); Cook, Ruling but Not Governing; Philippe Droz-Vincent, "From Political to Economic Actors: The Changing Role of Middle Eastern Armies," in Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes, ed. Oliver Schlumberger, 195–214, Stanford, CA: Stanford University Press, 2007; Thomas Richter, "The Political Economy of Regime Maintenance in Egypt: Linking External Resources and Domestic Legitimation," in Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes, ed. Oliver Schlumberger, 177–94. Stanford, CA: Stanford University Press, 2007.

2- Michael Howard, Clausewitz, New York: Oxford University Press, 1983, 36.

1. المجمع الاقتصادي- العسكري

بعد أن أعلن السادات أن حرب أكتوبر هي آخر حرب عربية إسرائيلية، أعاد توجيه الجيش نحو مشاريع التنمية الاقتصادية من خلال جهاز مشروعات الخدمة الوطنية الذي أُنشئ عام 1978. يقال إن المجمع الاقتصادي- العسكري الذي بُني بعد السادات وظف ربما مائة ألف شخص مع محفظة أعمال متنوعة تشمل البناء واستصلاح الأراضي والصناعات الزراعية وأكثر من ثلاثين مصنعًا للسلع المدنية. هذا فضلًا عن الأسلحة (مروحيات مجمعة، وعربات مصفحة، وقذائف الهاون ومدافع الهاوتزر والصواريخ قصيرة المدى والذخيرة)، والتي غطت 60% من احتياجات الجيش وتركت له فائضًا كافيًا لإدارة أعمال تصدير إلى البلدان النامية تقدر بمليارات الدولارات سنويًا. كما تمتع الضباط بامتيازات فحصلوا على شقق سكنية ومصايف وأغذية وخدمات مدعومة فضلًا عن التوظيف في مؤسسات الدولة بعد التقاعد.

في صيف عام 1984، تساءلت سلسلة من المقالات الافتتاحية التي كتبها أعضاء المعارضة اليسارية عن الدافع وراء "إعادة تقديم الجيش كعنصر اقتصادي فعال في المقام الأول".[1] جاء رد الجيش سريعًا، فبعد أن أوضح المتحدثون باسمه ألا علاقة للجيش بهذا القرار السياسي البحت مشددين على المنطق الرسمي المذكور في توجيه رئاسي عام 1979 وأعيد تأكيده في أمر رئاسي آخر بعد ثلاث سنوات، والذي يجعل الجيش مسؤولًا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي والمساهمة في التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال توفير السلع والخدمات الرخيصة. ثم توسع الضباط في هذا المنطق من خلال المقالات الصحفية، فذكّر اللواءُ إبراهيم شكيب القُرَّاءَ بأن على الجيش في زمن السلم إيجاد عمل لمجنديه.[2]

قال اللواء أحمد فخر إنه كي يستقر الاقتصاد فلا يمكن للجيش أن يتخلى عن أفراده أمام سطوة تقلبات السوق، لذا فمن الواجب توفير العيش الكريم لهم على أقل تقدير.[3] تبع ذلك عدد من المقابلات التي سلط فيها وزير الدفاع أبو

1- محمد نور فرحات، حول حكم المؤسسات وتحكم المؤسسات، ص 7.

2- إبراهيم شكيب، شكرًا أيها السادة، ص 5.

3- أحمد فخر، الفكر العسكري المصري وإدارة الصراع، ص 9.

غزالـة الضـوء عـلى معانـاة الضبـاط مـن التضخـم ووصـف الخدمـات المدعومـة التـي يقدمهـا الجيـش لأفـراده بأنهـا زهيـدة بوضـوح مقارنـة بالمعاييـر الفاخـرة التـي يتمتـع بهـا أفـراد الطبقـات المتوسـطة والعليـا.[1] وبـلا ريـب: لا يحتـاج الأمـر سـوى أن يـزور المراقـب مـصر زيـارة قصـيرة آنـذاك ليلاحـظ تهالـك متاجـر التخفيضـات العسـكرية والسـيارات والمجمعـات السـكنية ومنتجعـات الشـواطئ، مقارنـة بتلـك التـي تتمتـع بهـا الطبقـة الوسـطى مـن المصريـين. فـلا عجـب أن الجيـش فشـل باسـتمرار في تجنيـد أعضـاء النخـب الحضريـة المتعلمـة في البـلاد.

خـلال المؤتمـر السـنوي للحـزب الوطنـي عـام 1986، ألقـى أبـو غزالـة كلمـة اشـتكى فيهـا مـن أن الإنفـاق الدفاعـي المنخفـض عـرض الجيـش لمتاعـب ماليـة خطـيرة، وأكـد أن الميزانيـة الحاليـة بالـكاد تغطـي الأجـور الزهيـدة والخدمـات المقدمـة لأفـراد الجيـش.[2] بعدهـا بوقـت قصـير، ذكـر مبـارك نفسـه في خطـاب عـام أن النُّقَّـاد الذين اتهمـوا الجيش بتكديـس الـثروة يجـب أن يعلمـوا أن نصـف مكاسـبه "أُنفقـت عـلى أجـور الجنود ومـا تبقى عـلى ملابسـهم ومسـاكنهم وصيانـة المعـدات".[3] أكـد تقريـر صـادر عـن الجهـاز المركـزي للمحاسـبات في عـام 2008 أن النشـاط الاقتصـادي للجيـش غطـى الـضرورات دون أن يولد فائضًـا ملحوظًـا.[4] ولـذا، لم يكـن الرئيـس مبـارك يكـذب في هـذا الجانـب عـلى الأقـل. كـما أشـار المحللـون إلى أن أولئـك الذيـن سـلطوا الضـوء عـلى امتيـازات الضبـاط تناسـوا أن السياسـات الاقتصاديـة التضخميـة للسـادات ومبـارك تسـببت في تـآكل قيمـة الأجـور الحكوميـة (بنسـبة 60٪ عـلى الأقـل بـين عامـي 1981 و1986، وأكـثر بعد ذلـك)، وفي حين أن الموظفـين المدنيـين بإمكانهـم العمـل بعـد انتهـاء الـدوام الرسـمي فقـد أخـذوا رشـاوي لتعزيـز دخلهـم الضئيـل والمتقلـص بسرعـة، فيـما الضبـاط عالقـون في رواتبهـم الشـهرية.

بعـد الإطاحـة بمبـارك، اعـترف أحـد المعلقـين في الفاينشـال تايمـز بـأن "امبراطوريـة الجيـش الاقتصاديـة الشـهيرة هـي أكـثر تواضعًـا مـما يُعتقـد عمومًـا، وربمـا تقلصـت بمـا يتناسـب مـع الاقتصـاد الوطنـي الـذي نمـا بأكـثر مـن 3% سـنويًا منـذ عـام 2003. ورغـم

1- الباز، المشير والفريق، ص 70.

2- المرجع السابق، ص 64.

3- عبد الله، الجيش، ص 20.

4- عبد الخالق فاروق، جذور الفساد الإداري في مصر، القاهرة، دار الشروق، 2008، ص 288.

الشائعات القائلة بأن بعض الجنرالات قد أصبحوا أغنياء، فإن الهدف الرئيسي من أنشطة الجيش الاقتصادية هو الحد من تأثير خصخصة الاقتصاد المتسارعة على مستويات معيشة الضباط".[1] في مارس 2012، كشف مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية وعضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة اللواء محمود نصر في ندوة بالقاهرة عن أن الحجم الإجمالي للأنشطة الاقتصادية للجيش في عام 2011 بلغ 6.3 مليار جنيه مصري (حوالي مليار دولار أمريكي)، وأن الأرباح المحققة في عهد مبارك بلغت 7.7 مليار جنيه- وهو رقم ضئيل نسبيًا.[2]

ثمة ادعاء مرتبط بهذا الشأن يقول بأن الإنفاق العسكري ظل مرتفعًا في عهد مبارك، وأن ميزانية الدفاع لم تمتد إليها يد السلطات التنفيذية أو التشريعية. لكن تقارير من مصادر أمريكية وأوروبية وإسرائيلية ومصرية كشفت مؤخرًا عن عدم دقة هذا التقييم. ففيما بلغ الإنفاق العسكري في منتصف السبعينيات 33٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، فقد انخفض بشكل كبير بعد ذلك ليصل إلى 19.5٪ في عام 1980 ثم إلى 2.2٪ في عام 2010 مسجلًا أدنى مستوى له في تاريخ مصر الحديث. وتذبذبت نفقات الدفاع بين ما يقارب 2.4 مليار دولار و4.2 مليار دولار خلال فترة حكم مبارك التي استمرت ثلاثة عقود، دون أن يتم تعديلها على الإطلاق بسبب الآثار المدمرة للتضخم أو التكلفة المتزايدة للتكنولوجيا أو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لمصر والتي بلغت حوالي عشرة أضعاف بين عامي 1980 و2010 (من 17.8 مليار دولار إلى 188 مليار دولار)[3] أضف أن مبلغ 1.3 مليار دولار المحتفى به والذي

1- Yazid Sayigh, "Egypt's Army Looks Beyond Mubarak", Financial Times (2/3/2011): 11, my emphasis.

2- جمال، العسكري، ص 2.

3- تستند هذه الأرقام إلى: زئيف إيتان ومارك أ. هيلر، الميزان العسكري للشرق الأوسط، مركز جافي للدراسات الإستراتيجية، القدس: جيروساليم بوست برس، 1983: 74-90؛ إيتان، هيلير، أهارون ليفران، الميزان العسكري للشرق الأوسط، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، بولدر، كولورادو، مطبعة وستفيو، 1985؛ إيتان وشلومو غازيت، التوازن العسكري للشرق الأوسط، مركز جافي للدراسات الإستراتيجية، بولدر، كولورادو: مطبعة وستفيو، 1991: 218-31؛ إفرايم كام ويفتاح شابير، الميزان الإستراتيجي للشرق الأوسط، 2002- 2003، مركز جافي للدراسات الإستراتيجية، تل أبيب: Kedem Printing ، 2003، 191-93؛ تسفي شتاوبر وشابير، التوازن العسكري للشرق الأوسط، 2004- 2005، مركز جافي للدراسات الإستراتيجية، برايتون: مطبعة ساسكس الأكاديمية، 2005؛ كوردسمان، القوات العسكرية العربية =

تقدمه الولايات المتحدة سنويًا قد انخفضت قيمته الحقيقية بنسبة 50%على الأقل منذ توقيع معاهدة السلام في عام 1979. وبدلًا من الاستمتاع بالازدهار والامتيازات، عاش الجيش في كثير من الأحيان مع مخاوف موازنة الحسابات التي قد تفرض خفض رواتب العسكريين بشكل كبير.[1] وفي الواقع، ساء الوضع كثيرًا لدرجة أن الإستراتيجيين الإسرائيليين لاحظوا أن العامل اللافت في ترسانة القوات المسلحة المصرية القتالية هو أن جزءًا منها يُحتفَظ به في مستودعات التخزين بما في ذلك الطائرات بسبب قيود الميزانية"[2]، وبسبب هذه القيود "حظي تدريب المحاكاة- منخفض الكلفة- بالأولوية على حساب التدريب المباشر".[3]

كما كانت لدى الجيش مخاوف جدية فيما يتعلق بالصناعات العسكرية، والتي تعززت في الأصل في عهد عبد الناصر مطلع الخمسينيات من القرن الماضي. في أبريل 1975، أقنع السادات ثلاث دول خليجية (الإمارات وقطر والسعودية) أن تساهم كل منها بـ 260 مليون دولار لتمويل الصناعات العسكرية من خلال مشروع جديد يسمى الهيئة العربية للصناعة العسكرية. قدمت مصر أسهمها في شكل أصول عينية، وبذلك وصلت أصول الهيئة الأولية إلى 1.04 مليار دولار.[4] لكن الرعاة العرب انسحبوا في عام 1979 احتجاجًا على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. ومع استيلاء السادات على الهيئة وإعادة تسميتها بالهيئة العربية للتصنيع، فقد انخفض رأس مالها بشكل كبير. ويمكن للمرء القول بأن الأمر الذي ألحق الضرر الأكبر بالكبرياء العسكري هو أن الهدف النهائي لم يعد تحرير صنع القرار الإستراتيجي في مصر من الموردين الأجانب- كما أراد عبد الناصر في الأصل- بل تحول لتصبح الهيئة تاجر سلاح إقليمي.

والإسرائيلية في عصر الحروب غير المتكافئة، ويستبورت، كونيكتيكت: برايجر سيكيورتي إنترناشونال، 2006؛ لطيف وحيد، الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الشرق الأوسط، نيويورك: بالجريف ماكميلان، 2009، ص 137-41؛ رولا خلف ودانيال دومبي، "الجيش ممزق بين الولاء للمصريين والرئيس والولايات المتحدة"، الفاينانشيال تايمز (2011/3/2)، 3؛ وائل جمال، العسكري: مشروعنا أرق وزارة الدفاع، الشروق القاهرة (28/3/2012).

1- Frisch, "Guns and Butter", 2.

2- Eytan, Heller, and Levran, The Middle East Military Balance (1985), 91.

3- Eytan and Levran, The Middle East Military Balance (1986), 131.

4- Barnet, Confronting the Cost of War, 143.

أخيرًا، لم يزود تصدير الأسلحة الجيش بقوة اقتصادية مستقلة فقد أبقته القيادة السياسية تحت رقابة مشددة. في مارس 1976، عين السادات رجل الاستخبارات ورئيس مكتب معلومات الرئيس أشرف مروان مسؤولًا عن التصنيع العسكري، ومكث في منصبه حتى أكتوبر 1978. استقبل الضباط هذا التعيين باستياء واضح خاصة بعد أن زعمت إسرائيل لاحقًا أن مروان كان أحد أبرز أدواتها في مصر ولقبته بـ "كبير الجواسيس"، رغم ادعاء مبارك لاحقًا أن مروان عمل كعميل مزدوج.[1] ومما أثار دهشة الجميع أن مروان (المساعد الأمني السابق للسادات) انتقل بعدها إلى لندن حيث عاش حياة باذخة كملياردير وشارك في صفقات تجارية رفيعة المستوى تضمنت محاولة الاستحواذ على نادي تشيلسي لكرة القدم عام 1984. وفي نهاية المطاف، مات مروان في صيف عام 2007 بعد دفعه من شرفة "كارلتون هاوس تيراس" في لندن وقد بلغ من العمر 62 عامًا، دون الكشف عن هوية الفاعل.[2] في عهد مبارك، انخرط الضباط الموالون- كضابط المخابرات السابق حسين سالم- في تجارة الأسلحة المصرية. وحتى من الناحية القانونية، أعطت المادة 108 من الدستور المصري لعام 1971 للرئيس سلطة على عقود الدفاع والأنشطة الأخرى ذات الصلة، وهو الامتياز الذي توسع بشكل أكبر عبر القانون 146 لعام 1981 الذي منحه تحديدًا سلطة على صادرات الأسلحة.[3]

2. التحالف الجيوسياسي

على الرغم من أن أي نوع من المساعدة العسكرية الأجنبية يأتي مصحوبًا بشروط، فإن السبب الذي جعل المساعدة الأمريكية مشكلة منذ اليوم الأول لها هو الظروف والقيود المحددة التي جاءت معها. فبعد أربع سنوات من تركه منصبه، أوضح وزير الدفاع السابق أبو غزالة في مقابلة معه في يونيو 1997 أن العسكريين المصريين أحبطوا للغاية كون مصدر تدريبهم الأساسي وأسلحتهم ملتزم بإبقاء التفوق العسكري

1- Sirrs, A History of the Egyptian Intelligence Service, 130–31.

2- عبد الرحمن السيد، الأهرام (2007/5/7).

3- محمد حلمي مراد، الرقابة الغائبة على الإنفاق العسكري والتفويضات اللانهائية لصفقات السلاح وميزانية القوات المسلحة، الشعب، القاهرة (1986/9/9).

لإسرائيل على جميع الدول العربية.[1] سُجل هذا الالتزام الأمريكي في كتابات بعض كبار الساسة الأمريكيين مثل هنري كيسنجر وعضو مجلس الأمن القومي روبرت كومر، قبل أن يتم توضيحه رسميًا في رسالة من الرئيس رونالد ريغان إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في عام 1986 مكررًا التزام أمريكا بـ "ضمان التفوق الإسرائيلي في التسلح على جميع الدول العربية مجتمعة".[2]

وقد تأكد هذا الالتزام العام في مناسبات عدة. فمثلًا بالرغم من مساعدة الولايات المتحدة لمصر على دمج الطائرات المقاتلة من طراز إف- 16 في سلاحها الجوي، إلا أنها تعمدت إبقاء عددها أقل من ثلثي تلك التي تمتلكها إسرائيل. وعندما طالبت مصر بالحصول على أسلحة محددة، مثل صاروخ جو- جو بعيد المدى من طراز (إيه آي إم-120 أمرام) الذي قدمته إدارة كلينتون للإمارات بسهولة، رفض البنتاغون طلبها بسبب الاعتراضات الإسرائيلية. وبينما تعاونت الولايات المتحدة تعاونًا وثيقًا مع إسرائيل في إنتاج أسلحة متطورة، كتوفيرها 70% من تكاليف تطوير برنامج "السهم" المضاد للصواريخ الباليستية، فقد امتنعت عن مساعدة مصر في بناء برنامج صاروخي متقدم. لذلك، في الوقت الذي تشترك فيه ترسانة الجانبين في العديد من أنواع الأسلحة، إلا أن حصة إسرائيل كانت أفضل من حيث الكمية والنوعية، بل استفاد مصنعوها المحليون أيضًا من مساعدة الولايات المتحدة في الحفاظ على فجوة تكنولوجية لصالحها.[3] ولا ننسى أن أبو غزالة فقد منصبه حين أجبره اعتراض الولايات المتحدة على تهريب تكنولوجيا الصواريخ الأمريكية والتعامل مع كوريا الشمالية الشيوعية بهدف تجهيز الجيش المصري بشكل أفضل مما تسمح به الولايات المتحدة. لذا، أغضبت إقالته على خلفية هذا السبب العشرات من الضباط والجنود المصريين.[4]

وفقًا لمحللين إستراتيجيين إسرائيليين، لم يكن الجيش المصري راضيًا عن وتيرة إمدادات الأسلحة من الولايات المتحدة ورغب في تجنب الاعتماد المفرط على مورد واحد ولذا طلب مساعدة الدول الأخرى، لكن الولايات المتحدة قوضت بشكل

1- الباز، المشير والفريق، ص 206-208.

2- هيكل، خريف الغضب، ص 71.

3- Frisch, "Guns and Butter", 3–5.

4- مقابلة مع العقيد محمد سليم، 2009.

منهجي مساعيه تلك.[1] وعلى سبيل المثال، عندما طلب الجيش من الروس في عام 1997 تحديث نظام دفاعه الجوي بشحنة من صواريخ إس- 300 للدفاع الصاروخي، والتي تصادف أنها مؤهلة بشكل خاص للتصدي لصواريخ كروز التي تمتلكها إسرائيل، أوقف البنتاغون الصفقة. بعد مفاوضات مطولة، سُمح لمصر فقط في عام 2003 باستخدام الأموال الأمريكية لتحديث بعض صواريخها الروسية المتقادمة من طراز سام- 3. وقد وضعت سياسة نقل الرسائل الأمريكية إلى مصر- في رأي الخبراء العسكريين الأمريكيين أنفسهم- "قيودًا خطيرة على قدرة مصر في التعامل مع أي هجوم تشنه إسرائيل".[2] وفي تقدير إسرائيلي مبكر للقدرات المصرية بعد عامين من حكم مبارك، برز استنتاج أكثر شمولية يقول بأن "السياسة التي تبناها الرئيس السادات بعد عام 1973 تسببت في تخلف مصر عن إسرائيل والدول العربية الأخرى في سباق التسلح في الشرق الأوسط".[3]

أبرز تحليل أكثر دقة أن المساعدة الأمريكية أعطت الأولوية للقوات الجوية والبحرية (التي تلقت حوالي 80% من المنحة السنوية)، وبدرجة أقل لسلاح المدرعات، على حساب سلاحي الدفاع الجوي والمدفعية. يُعَدُّ الدفاع الجوي أمرًا بالغ الأهمية لمصر كونه يتمتع باستقلالية عن باقي فروع الجيش، وقد استمر في الاعتماد على صواريخ أرض-جو القديمة القادمة من الكتلة الشرقية (خاصة صواريخ سام- 6)، مع بعض صواريخ "هوك" الأمريكية المحسنة. وبالمثل، بلغ عدد قطع المدفعية المصرية في التسعينيات مئتي قطعة أمريكية الصنع من أصل ألفين ومئتي قطعة.[4] ومن المثير للاهتمام ملاحظة العلاقة بين عدم اهتمام الولايات المتحدة بالدفاع الجوي المصري والمدفعية المصرية- اللذان أثبتا مرارًا أنهما ضروريان لقوة الردع المصرية- ودعمها للقوات الجوية والبحرية القائمة على التكنولوجيا والتي لا أمل لمصر في التفوق بها على إسرائيل. قد يفسر هذا الشائعات التي ترددت عن رفض وزير الدفاع حسين طنطاوي محاولات الولايات المتحدة لإعادة هيكلة القوات المسلحة المصرية.[5]

1- Eytan, Heller, and Levran, Middle East Military Balance (1985), 87.

2- Cordesman, Arab-Israeli Military Forces in an Era of Asymmetric Wars, 175–77.

3- Eytan, Heller, and Tamari, Middle East Military Balance (1983), 89.

4- Eytan, Gazit, and Gilbo, Middle East Military Balance (1993), 136–42.

5- جمال عصام الدين، المشير الصامت طنطاوي، ص 1.

ومما زاد الطين بلة أن الضباط المصريين رأوا عزم الولايات المتحدة على إبقائهم أقل شأنًا من إسرائيل، بل وسعيها لتحديث القوة العسكرية الإسرائيلية بانتظام على صعيد الأسلحة والعقيدة الإستراتيجية والإعداد.[1] تفاقم هذا الشعور نظرًا لأن الجيش لا يزال يصنف إسرائيل على أنها تهديد رئيسي لأمن مصر، وقد صرح أبوغزالة بذلك في البرلمان في فبراير 1987.[2] بالإضافة إلى ذلك، سمت التدريبات العسكرية السنوية إسرائيل صراحةً كهدف للتدريب، مثل بدر عام 1996 وجبل فرعون في عام 1998، وأُجريت على أرض تشبه سيناء. وليس سرًا أن أكبر تمركز للقوات المصرية يقع في المنطقة الواقعة بين القاهرة وقناة السويس.

باختصار، تتركز جميع قدرات مصر وعتادها وانتشارها على جبهة واحدة فقط للاشتباك مع قوة واحدة فقط: جيش الدفاع الإسرائيلي.[3] إن الاعتماد المفرط على الولايات المتحدة جعل الجيش المصري يشعر بأنه مكشوف وأعزل أمام أي عدوان إسرائيلي محتمل في المستقبل.[4] يقول الإستراتيجي العسكري الشهير أنتوني كوردسمان "رغم التزام مصر الراسخ بخيار السلام، فإنه لا يمكنها تجاهل خطر بعض الأزمات السياسية غير المتوقعة أو تحول إستراتيجي يمكن أن يجعل إسرائيل مرة أخرى تهديدًا. لذا يجب أن تحافظ على قوة ردع دفاعية مناسبة للتعامل مع خطر حدوث انهيار غير محتمل لعملية السلام مع إسرائيل".[5]

بغض النظر عن إسرائيل، سرعان ما أدرك الضباط المصريون أنه لا يُسمَحُ لهم بإظهار قوة مصر الإقليمية في أي اتجاه. دافعت الولايات المتحدة كقوة عظمى عن مصالحها في جميع أنحاء المنطقة بشدة، من السودان والأردن إلى اليمن وسوريا ولبنان، والخليج بالطبع. حتى عندما استُدعيت مصر إلى جانب عشرين دولة أخرى للمشاركة في عملية عاصفة الصحراء لتحرير الكويت، لم يُسمَحْ لها بعد ذلك بأدى دور أكثر نشاطًا في أمن الخليج عبر إعلان دمشق لعام 1992، والذي شكل أملًا في إنشاء

1- Springborg, Mubarak's Egypt, 95.

2- موسى الجندي، ضجة في إسرائيل حول تصريحات المشير، الأهرام 45392:3، القاهرة (1987/18/2).

3- Frisch, "Guns and Butter", 6.

4- الباز، المشير والفريق، ص 206- 208.

5- Cordesman, Arab-Israeli Military Forces, 200.

قوة دفاع عربية تحت القيادة المصرية السورية. ومما زاد الطين بلة أن أداء الفرقتين اللتين أرسلتهما مصر للحرب ضد العراق قَيَّمَتْهُ المصادر الأمريكية بأنه متوسط.[1]

ووصف الخبير العسكري الأمريكي نورفيل دي أتكين الذي أشرف شخصيًا على تدريب الضباط المصريين أداءهم بأنه متوسط.[2] كان من الواضح أنه بعد سنوات من التحديث الأمريكي لم تحقق القوات المسلحة المصرية الكثير من التقدم. ربما يرجع ذلك إلى أن الحرب- من وجهة نظر أمريكية- لم تكن من ضمن اهتمامات مصر، وتوقع البعض أن يتخذ الجيش المصري دور قوة ردع خلفية.[3] وفي أحسن الأحوال، يمكن استخدام الجيش المصري، الذي اعتبر نفسه في الماضي طليعة الجيوش المتقدمة في عالم ما بعد الاستعمار، كقوة درك إقليمية إلى جانب حلفاء الولايات المتحدة. وقد بدا التناقض الأمريكي في أوضح صوره عندما أُرسِلَ نفسُ الرجال الذين سبق إرسالهم إلى الكونغو لدعم باتريس لومومبا في عام 1960 إلى هناك مرة أخرى في عام 1977 لدعم استبداد موبوتو المؤيد لأمريكا.

من الواضح أن الرئيس مبارك لم يشارك رجاله مخاوفهم، فخلال لقائه الأول في 5 ديسمبر 1981 مع الصحفي والمستشار السياسي المخضرم محمد حسنين هيكل، بدا أنه قد حسم أمره فيما يتعلق بموقفه الجيوسياسي والحرب. وعندما انتقد هيكل عدم فعالية عملية السلام والتحالف غير المتكافئ مع الولايات المتحدة، قاطعه مبارك قائلًا: "كان السادات محقًا، لا أعرف لماذا أقام عبد الناصر صداقة مع هؤلاء الروس الفقراء. أما السادات فقد فضل بحق الأمريكان الأسخياء. إن أكبر خطأ ارتكبه عبد الناصر هو تحديه للأمريكيين. بينما اختار الرئيس السادات بحكمة السلام مع إسرائيل. كان ينبغي على الرئيس عبد الناصر أن يدرك أن قتال إسرائيل ميؤوس منه فاليهود يسيطرون على العالم كله كما تعلم. خذها مني، لا أحد يستطيع تجاوز أمريكا".[4]

1- Eytan, Gazit, and Giblo, Middle East Military Balance (1993), 141.

2- De Atkine, "Why Arabs Lose Wars", 13.

3- Frisch, "Guns and Butter", 6.

4- هيكل، مبارك وزمانه، ص 65.

لم تكن التطورات في الداخل أقل إحباطًا للضباط، فالجيش الذي تولى السلطة في يوليو 1952 باسم الشعب واتبع سياسات تنموية لصالح الطبقات المتوسطة والدنيا، بات اليوم مدعوًا لدعم نظام ينحاز إلى أصحاب الثراء الفاحش. مع صعود نجل الرئيس مبارك وشركائه من رجال الأعمال المرتبطين بالولايات المتحدة خلال العقد الأخير من حكم مبارك، انتقد وزير الدفاع حسين طنطاوي (وفق ما كشفته وثائق ويكيليكس) الاتجاه الذي يسير فيه النظام بشكل عام، وتنامي دور نجل مبارك ودائرته الرأسمالية على وجه الخصوص، ووفق جاك جولدستون فقد "استاءت القيادة العليا للجيش بشدة من جمال مبارك الذي فضَّلَ تعزيز نفوذه من خلال رجال الأعمال والسياسيين لا من خلال الجيش، في الوقت الذي جنى فيه المرتبطون به أرباحًا طائلة من الاحتكارات الحكومية والصفقات مع المستثمرين الأجانب".[1] في مطلع عام 2006، قال وزير الدفاع حسين طنطاوي للرئيس مبارك بطريقة لبقة أنه لن يكون من الحكمة تأليب الجيش على الشعب لإجباره على قبول شخصية لا تحظى بشعبية كرئيس،[2] لكن رأسماليي الحزب الحاكم لم يأبهوا بكلامه. وعندما أخبر السفير الأمريكي فرانسيس ريكاردون أحدهم أنه سمع طنطاوي يُعَبِّرُ عن قلقه بشأن ترشيح جمال مبارك للرئاسة قيل له إن الرئيس حسني مبارك يمكنه إقالة وزير الدفاع متى شاء، وأضاف المصدر "طنطاوي ليس أقوى من أبوغزالة".[3]

بينما حقق الرأسماليون المرتبطون بالطبقة السياسية أرباحًا ضخمة بالشراكة مع المستثمرين الأمريكيين، كانت المساعدات العسكرية الأمريكية باهظة الثمن. خاضت مصر حرب السويس عام 1956 وحرب اليمن (1962-1967) وحرب 1967 وحرب الاستنزاف (1967- 1970)، وحرب أكتوبر (1973) بأسلحة روسية لم تكلفها سوى 1.7 مليار دولار فقط، في علاقة استمرت عقدين من الزمن مع الاتحاد السوفيتي. في المقابل، تكبدت مصر في السنوات الخمس الأولى من تحالفها مع الولايات المتحدة ديونًا بقيمة 6.6 مليار دولار، رغم أنها لم تخض حروبًا، ولم تخطط للقيام بذلك خلال تلك السنوات.[4]

1- Jack A. Goldstone, "Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies", Foreign Affairs 90: (3), 8-16 (2011).

2- هيكل، مبارك وزمانه، ص 306.

3- المرجع السابق، ص 305.

4- Handoussa, "Fifteen Years of US Aid to Egypt", 114.

أخيرًا، فإن اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام اللاحقة لعام 1979، التي استندت إليها المساعدة العسكرية الأمريكية، لم تكن محل ترحيب للعديد من كبار الضباط المصريين منذ البداية.[1] فقد أدت إلى تجريد سيناء من أي وجود عسكري مصري، ومُنِعَ استخدامُ المطارات العسكرية، ولم يُسمح سوى بنشر فرقة مشاة ميكانيكية واحدة فقط على طول الضفة الشرقية لقناة السويس، بينما يُمنع في بقية أنحاء سيناء نشر أكثر من ثلاث وحدات حرس حدود ورجال شرطة مسلحين بأسلحة خفيفة. منعت هذه القيود مصر من حشد قواتها في سيناء- حتى للتدريب- وإلا فستعتبرها إسرائيل ذريعة لإعلان الحرب. لذا، لا يُستغرب أن تتمحور إحدى أولى التوصيات التي قدمها الممثلون العسكريون في مؤتمر الوفاق الوطني بعد ثورة 2011 حول مراجعة القيود الإسرائيلية المفروضة على انتشار القوات المصرية وحجمها في سيناء.

3. القيود السياسية

مع نفور الجيش عمومًا من العمل السياسي بعد هزيمة 1967، إلا أن تطوير الجيش المزعوم والمتزامن مع حرب أكتوبر 1973 لم يكن كما تمنى القادة العسكريون الذين أردوا أن يصبح قادرًا على تحقيق أداء قتالي أفضل. قبل الجيش بالابتعاد عن السياسة كخطوة نحو تطويره بالشكل المناسب، وذلك بعد أن أجمع المحللون على أن أسباب هزائم مصر مردها لفساد المؤسسة العسكرية الذي يقوده المتورطون في العمل السياسي. لكن سرعان ما أدرك الضباط أن الاستبداد فرض قيودًا مماثلة على قدرات الجيش القتالية حتى بعد ابتعادهم عن السياسة. فالحكام المستبدون لا يتحملون فكرة القائد العبقري الذي يبرز في الحرب ويستثمر إنجازاته وأمجاده في ساحة المعركة للوصول إلى منصب سياسي. لذا، تستبق الأنظمة الخائفة صعود هؤلاء الأبطال العسكريين الذي ولدوا في ساحة المعرك من خلال جعل القرار العسكري مركزيًا وحصره في بعض الجنرالات الموثوق بهم.

إن أسلوب الحرب الذي تمليه السياسة صارم للغاية بحيث لا يسمح بإستراتيجية "حرب الحركة" المتفوقة التي تعتمد على مناورات ديناميكية وعفوية، فتتطلب ضباطًا متوسطي الرتب ومستقلين يتخذون القرار بشكل ارتجالي في المعركة دون أوامر

1- Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat, 376.

مسبقة. وقد ثبتت فعالية هذا النوع من الحروب تاريخيًا عبر معارك الفيلق الروماني والقوات الاتحادية الأمريكية والفيرماخت الألماني وآخرين، وهي أيضًا إستراتيجية القتال المُحبَّذَة لإسرائيل منذ عام 1948. يقول المؤرخ العسكري سيمون دونستان "في جميع أقسام الجيش الإسرائيلي، تؤكد القيادة على عنصر المبادرة لدى جميع الرتب للحفاظ على زخم الهجوم. برز هذا جليًا لدى ضباط الجيش الإسرائيلي والقادة الصغار الذين عملوا بثقافة أهاراي العبرية التي تعني "اتبعني".[1]

وعلى النقيض من ذلك، أثبت أسلوب الهجمات الثابتة والدفاع في الخنادق الذي اعتمد عليه الجيش المصري في الحروب مرارًا وتكرارًا أنه دون المستوى المطلوب. لذلك يستطيع أي باحث في الحروب العربية الإسرائيلية أن يلاحظ قوة مصر في قدرتها الدفاعية العنيدة، في حين أن ضعفها الرئيسي قد يُعزى إلى عجزها المستمر عن شن حرب خاطفة متحركة. لقد عانى السلوك الحربي المصري في ظل هيكل قيادة وسيطرة شديد المركزية للضباط الميدانيين يمنع الارتجال والمبادرات غير المصرح بها، و"يسفّه بشكل تام مبادرات صغار الضباط، وهم الكادر الذي تعتمد عليه الحرب المتنقلة".[2] أدرك الجيش المصري هذا الضعف المتحكم بعملياته، وقد استعرض كبار المؤرخين العسكريين -على رأسهم اللواء حسن البدري واللواء جمال حماد- في مطلع السبعينيات أداء الجيش المصري وخلصوا إلى أنه كان ضعيفًا في تنفيذ العمليات التي اعتمدت على المناورة الهجومية، رغم مزاياه الكامنة في ساحة المعركة.[3]

برز هذا الضعف خصوصًا خلال حرب أكتوبر، فبالمقارنة بالفوضى التي سببها أمثال بيرن أدان وأرئيل شارون اللذان شقا طريقهما خلف الخنادق المصرية وأحدثا الخرق الشهير، كان قادة الفرق والألوية المصرية مقيدين بقرار حفنة من الجنرالات القدامى القابعين في مركز "العمليات 10" بالقاهرة. وعندما سُئل ضابط مصري متوسط الرتبة خلال مقابلة بعد الحرب عن القائد الميداني الأكثر حيوية من وجهة نظره قال ببساطة "وزير الحربية أحمد إسماعيل". وعندما سُئل قائد الدبابة- الذي اشتكى من أنه كان على بُعد نصف ساعة من ممر متلا... نصف ساعة فقط"-

1- Dunstan, The Six Day War 1967, 22.

2- Insight Team, Yom Kippur War, 164, 341.

3- Brooks, Shaping Strategy, 130–31.

عن سبب عدم سيطرته على هذه المواقع ذات القيمة الإستراتيجية، هز كتفيه وقال "اسألهم في القاهرة". كما سُئل صغار الضباط عن سبب عدم ردهم على الخرق الإسرائيلي للخطوط الأمامية المصرية في الدفرسوار بالسرعة الكافية قال أحدهم موضحًا "لشن عملية يشارك فيها الجيشان الثاني والثالث تحتاج لتعميم أوامر تحمل توقيع أربعة ضباط أركان مختلفين".[1]

في المقابل، عندما سئل مؤسس جيش الدفاع الإسرائيلي ديفيد بن غوريون عن أهم منصب في دولة إسرائيل أجاب دون تردد "قادة الكتائب... هؤلاء هم الرجال الذين يحمون مستقبل إسرائيل".[2] خلص الكولونيل نورفيل دي أتكين الذي تراكمت لديه سنوات من الخبرة في تدريب الضباط المصريين إلى أن "ضابط الصف في الجيش الأمريكي يتمتع بسلطة مماثلة لضابط برتبة عقيد في جيش عربي".[3]

لذلك، بينما أمِل الجيش في أن يؤدي ابتعاده عن السياسة لجعله جديرًا بالثقة أكثر في نظر السياسيين، مما يسمح له بتعزيز قدرته الحربية دون أي قلق. بدأ الحديث عن أنه لن يكون هناك المزيد من الحروب، حتى أن وزارة الحربية غُير اسمها في عام 1979 وأصبحت تُعرف باسم وزارة الدفاع. علاوة على ذلك، استمر الاستبداد السياسي الذي منع مصر لفترة طويلة من تبني عقيدة الحرب المتحركة. وأدت إقالة قادة الجيش البارزين وإعادة التوزيع غير المبرر لآخرين في القيادة العليا إحساسًا بأن الأداء العسكري المميز وشعبية الضابط بين الجنود لا يزالان يهددان منصب الضابط حتى بعد دعم النظام المزعوم لتطوير الجيش.

اعتمد مبارك كمن سبقوه بشكل كبير على الأجهزة الأمنية خاصة أمن الدولة) في مراقبة من تميز" بأي شكل أو طريقة، فبات بإمكان التقارير الأمنية أن تؤدي لعزل ضابط جيد مع تعويض تقاعدي لائق في العادة للحد من استيائه.[4] بعد سنوات قليلة من حكم مبارك، أدرك الضباط بكل ألم أنه "ما لم تتغير السياسة العربية على المستويات الأساسية، فمن غير المرجح أن تكتسب الجيوش العربية مجموعة

1- Insight Team, Yom Kippur War, 340–41.

2- إمام، عبد الناصر وعامر، ص 33.

3- De Atkine, "Why Arabs Lose Wars", 17.

4- مقابلة مع العقيد محمد سليم، 2009.

الخصائص التي تتصف بها الجيوش الحديثة لتحقيق الانتصارات في ساحة المعركة مهما كان ضباطها وأفرادها شجعانًا أو أكفاء".[1]

4. السياق الاجتماعي

من أخطر التحديات التي واجهت الجيش هي مجموعة المجندين المسموح له الاستفادة منهم. مع أن غالبية القوات بالخدمة في مصر، ناهيك عن الاحتياط، هم من المجندين، إلا أن هذه الفئة الاجتماعية تعاني منذ فترة طويلة من مشاكل ناتجة عن تدني معاييرها التعليمية والصحية. اتُخذت بعض الخطوات لمعالجة هذه المشكلة في إطار الاستعداد لحرب أكتوبر أهمها السماح للجيش بتجنيد خريجي الجامعات والاحتفاظ بهم.

ومع ذلك، تأكد السادات في الأشهر التي أعقبت الحرب من تسريح 1.2 مليون مجند مصري متمرس في الحرب، على عكس البلدان الأخرى التي تغري الضباط ذوي الخبرة بإعادة تجنيدهم، مما أدى إلى خفض حجم القوات بالخدمة بحلول عام 1980 إلى حوالي أربعمئة وستين ألفًا، وبقي كذلك منذ ذلك الحين. يُعزى تحسن أداء الجيش الملفت للنظر في عام 1973 بمعظمه لضم عناصر متعلمة من الطبقة الوسطى إلى صفوفه، لكن هذا لم يمنع السادات من مراجعة صيغة التجنيد الإجباري بعد الحرب لتحرير هذه الطبقة وضمها إلى القطاع الخاص. خدم خريجو الجامعات في الجيش لمدة تسعة شهور، أما ذوو المؤهلات الأدنى فقد خدموا من سنتين إلى ثلاث سنوات. ومرة أخرى، تشكل الجيش بمعظمه من الفلاحين الجائعين والأميين.[2]

أعقب ذلك العديد من التعقيدات، حيث كان يُنظر إلى هؤلاء المجندين على أنهم لا يستطيعون سوى التعامل مع بعض الواجبات المتواضعة، وبالتالي لم يتلقوا سوى القليل من التدريب وبعضهم لم يتلقَّ أي تدريب على الإطلاق. أثناء تدريبهم، لم يتلقَّ هؤلاء المجندون سوى تدريبًا على مستوى الكتيبة أو أقل منه باستخدام معدات قديمة لم تعد مستخدَمة في الوحدات العاملة بالخدمة.[3] ولذلك بات من المستحيل

1- De Atkine, "Why Arabs Lose Wars", 20, my emphasis.

2- Barnet, Confronting the Cost, 143–44.

3- Cordesman, Arab-Israeli Military Forces, 159.

على الجيش المصري استيعاب التكنولوجيا المتقدمة والتدريب الذي توفره الولايات المتحدة. حتى المصريون المتعلمون واجهوا العديد من العقبات بسبب التدهور العام في نظام التعليم، ولأن التعليم العام المجاني وصولًا إلى الجامعة يُثني الكثيرين عن متابعة التدريب التقني أو المهني.

تمثلت الإشكالية بشكل خاص في أن الحكومة لم تكتفِ بتقديم تدريب تقني سيء فحسب، بل نظرت أيضًا إلى الدراسات السياسية والأمنية بريبة كبيرة. ففي بلد به ثلاث وعشرون جامعة، لم يكن لمصر سوى برنامجين كاملين في العلوم السياسية دون أي مراكز دراسة حرب مؤثرة. ونظرًا لضرورة إبعاد مسائل الأمن السياسي والقومي عن العلماء في ظل أجواء الاستبداد، فقد حُرِمَ الجيش من "مثقفي قضايا الدفاع" الذين يساهمون في صياغة الإستراتيجية والعقيدة في المجتمعات المفتوحة. باختصار، لقد عانى الجيش من خلل وظيفي ونقص في التمويل ونظام تعليمي مقيد يوفره نظام فاسد وغير كفء.

عندما طالبت القيادة العليا بحقها في تقديم مكافآت خاصة للمجندين ذوي الكفاءة العالية ممن يريدون إعادة تجنيدهم، رُفض طلبها بحجة عدم وجود تهديد للأمن القومي يبرر هذا النوع من الإنفاق.[1] ودون هذه المكافآت المغرية بات من المتوقع أن يفشل المجندون في الجيش في حث أعضاء الطبقة الضيقة من النخب المؤهلة والمتحمسة (الذين يلتحقون عادة بمدارس خاصة أو دولية) على التفكير في الالتحاق بالجيش.

من المثير للاهتمام أن ضباط الجيش المحبطين بدأوا في عام 1996 بإرسال وفود تجنيد إلى الجاليات المصرية المغتربة لتجنيد ضباط وجنود من النوع الذي يحتاجه الجيش والذي لا يوفره نظام التعليم المحلي، ولكن دون جدوى.[2] نتيجة لذلك، كتب المحلل العسكري الأمريكي كوردسمان أن "جزءًا كبيرًا من مكونات الجيش المصري العسكرية باتت تتألف من وحدات ضعيفة نسبيًا ومتواضعة التجهيز، وكثير منها يتطلب الكثير من جنود الاحتياط، وكلها تقريبًا تتطلب عدة شهور من التدريب

1- Barnet, Confronting the Cost, 143–44.

2- Frisch, "Guns and Butter", 5–6.

لتصبح فعالة"، ولأن هذه القوة يصعب أن تستخدم المناورات السريعة والتكتيكات المرتجلة في الحرب الحديثة، فإن هيكلها أصبح ثابتًا بشكل أكبر ما يجعلها في الواقع أشبه بحامية عسكرية لا غير.[1]

في ختام هذا الجزء، فمن الواضح أن الجيش في عهد مبارك عانى مما وصفه أحد الكتاب المصريين بـ "اختلال الرتب": وهو تنافر نفسي ينتشر بين أعضاء مؤسسة يتعارض مركزهم مع واجباتهم الأصلية.[2] تدرب الضباط المصريون على الحرب علمًا رغم أنهم لم يستخدموا هذه التدريبات في القتال، فيما طُلِبَ منهم الدفاع عن الشعب في ظل حرمانهم من نوعية المجندين والأسلحة والأموال اللازمة للقتال. كما اعتمدوا بقوة على دولة أجنبية تعهدت بالحفاظ على تفوق عدوهم (إسرائيل)، وخدموا في نظام همَّشَ قادتهم وقوَّض مصالحهم التجارية باسم التبعية المهنية. ورغم أنهم وُعدوا باستقلالية مؤسستهم، إلا أنهم ظلوا تحت المراقبة المستمرة من قبل أجهزة الأمن المتطفلة التي سيطرت على حياتهم المهنية من خلال التقارير الأمنية.

مما زاد الطين بلة أن الرئيس مبارك- القائد الأعلى للقوات المسلحة رسميًا- لم يمنع نفسه في المقابلات الصحفية (خاصة مع التلفزيون الإسرائيلي) من تأكيد اقتناعه بأن "الحرب قد عفا عليها الزمن". لقد جادل بلا كلل أن الحروب تنتهي دائمًا بتسوية سلمية، فلماذا لا نسلك طريقًا مختصرًا ونذهب مباشرة إلى المفاوضات؟ إنها لؤلؤة الحكمة التي استعصت على أجيال من رجال الدولة قبله، ما فائدة وجود جيش إذن؟ أجاب مبارك باستمرار "الردع". ومع ذلك، لم يكن سرًا أن نوع الردع الذي دار في خلده- كما أثبت مرارًا وتكرارًا- ليس لبناء قوة عسكرية بل لإبقاء مصر (أكبر دولة عربية وأكثرها سكانًا) محايدة في جميع النزاعات الإقليمية. من الصعب تخيل أن الضباط سيُعجبون بهذه التصريحات، لا سيما وأن الرئيس مبارك لم يكن مسالمًا إلى هذا الحد في التعامل مع مواطنيه، لكن يبدو أن الحرب التي تقودها أجهزة الأمن ضد المصريين لم تتقادم بعد في قاموس مبارك.

1- Cordesman, Arab-Israeli Military Forces, 162.

2- عبدالمنعم المشاط، العوامل الخارجية، ص 64.

وضع الشرطة في المقدمة

بعد تهميش الجيش بنجاح، لجأ النظام إلى بسط سيطرته وفرض الأمن عبر جهاز أمن الدولة التابع لوزارة الداخلية. أثبتت الوزارة ولاءها للنظام السياسي بعد عام 1952، فاستمرار الاستبداد أدى إلى تعزيز سلطتها وامتيازاتها. وبالمثل، سيتراجع نفوذ أمن الدولة فيما لو سيطر المؤيدون للديمقراطية على الحكم والذين كان الجيش يدعمهم أو يغض الطرف عنهم. لذا، كان من الطبيعي أن يواصل النظام تعزيز قوة حليفه المخلص فيما عرقل القادة العسكريون المؤثرون بدءًا من عامر إلى أبو غزالة هذا الاتجاه بكل ما في وسعهم. ولكن مع تراجع قوة الجيش تعزز نفوذ الأجهزة الأمنية وشغل ضباط الشرطة السابقين مناصب سياسية عليا كرئاسة الوزراء والأمانة العامة للحزب الحاكم.

شكل تمرد قوات الأمن المركزي اختبارًا شديدًا لهذا التحالف السياسي- الأمني. أدركت الوزارة أنه لم يعد بإمكانها الاعتماد على "العبيد المسلحين" الذين يسيطر عليهم بواسطة التخويف والإرهاب من قادتهم بدلًا من المكافآت. عشية صعود مبارك إلى المنصب، أنشئت وحدة القوات الخاصة داخل قوات الأمن المركزي كقوة نخبة للتعامل مع مهام مكافحة الإرهاب المعقدة. لكن التعامل مع التحديات اليومية كأعمال الشغب والإضرابات بقي من مسؤولية قوات الأمن المركزي. عانى هؤلاء الفلاحين المجندين خلال فترة خدمتهم التي دامت ثلاث سنوات من المعاملة غير الإنسانية، كسوء التغذية والإقامة، والحرمان من النوم وارتداء الزي الرسمي البائس.

بعد تمردهم الذي لم يدم طويلًا في فبراير 1986، بذل قائد قوات الأمن المركزي اللواء عبد الرحمن الفرماوي قصارى جهده لتحسين وضعهم المعيشي. ورغم زيادة رواتبهم المتواضعة، إلا أن غذائهم وملابسهم ومساكنهم باتت أفضل مما اعتادوا عليه في القرى المتواضعة التي أتوا منها. كما سمح لهم بمساحة كافية للتنفس والتجول في جميع أنحاء المدينة وتطوير مهاراتهم للعمل في المستقبل.[1] ولتسهيل عملهم وتعزيز اعتبارهم المتدني بشكل كبير لذواتهم، خُصص الجزء الأكبر من مخصصات الشرطة المتزايدة لشراء معدات مكافحة الشغب لقوات الأمن المركزي

1- مقابلة مع اللواء عبدالرحمن الفرماوي، 2009.

مـا جعـل عنـاصره أكـثر اسـتعدادًا لتنفيـذ واجباتهـم، والتـي لخصهـا سـبرينغبورغ عـلى النحـو التـالي:

"لقـد كُلفـوا بإخضـاع الطـلاب المتظاهريـن في العديـد مـن الجامعـات، وترهيـب المضربـين في المراكـز الصناعيـة في الدلتـا، ومواجهـة النشـطاء الإسـلاميين في الصلـوات والتجمعـات الكبـيرة في مختلـف أنحـاء صعيـد مـصر، والتعامـل مـع الفلاحـين المتظاهرين ضـد انقطـاع إمـدادات ميـاه الـري في جميـع أنحـاء الريـف. بالإضافـة إلى الوقـوف في نوبـات حراسـة مدتهـا 12 سـاعة في عـدد لا يحـصى مـن المنشـآت الإسـتراتيجية وغـير الإسـتراتيجية في جميـع أنحـاء البـلاد".[1]

عُـين اللـواء الفرمـاوي في النهايـة محافظًـا لمدينـة بورسـعيد السـاحلية، وعـين الرئيـس قيـادة أكـثر قسـوة في منصـب وزيـر الداخليـة هـو اللـواء زكي بـدر المشـهور بسـمعته السـيئة لمسـؤوليته عـن حملـة قمـع ضـد الإسـلاميين في الصعيـد الـذي مزقـه العنـف آنـذاك. أطلـق بـدر حملـة تطهـير دقيقـة في أجهـزة الأمـن، فبين مـارس وأغسـطس 1986، أقـال أو أحـال للتقاعـد مئـات الضبـاط بمـن فيهـم مديـر قطـاع مباحـث أمـن الدولـة.[2]

أشـارت واحـدة مـن أفضـل دراسـات الإدارة العامـة في مـصر إلى أن وزارة الداخليـة في عهـد مبـارك تحولـت إلى "إمبراطوريـة بيروقراطيـة مرعبـة"، خاصـة بعـد توسـعها الكبـير مـن خـلال القـرار الـوزاري رقـم 702 لعـام 1986 الـذي قسـمها إلى أربعـة وثلاثـين دائـرة منفصلـة بحجـة التخصـص. وارتفـع حجـم قـوات الشرطـة مـن مئـة وخمسـين ألـف رجـل في عـام 1974 إلى أكـثر مـن مليـون في عـام 2002، وهـو مـا يمثـل زيـادة مـن 9 إلى 21% مـن العمالـة الحكوميـة. هـذا بالطبـع بالإضافـة إلى أربعمئـة وخمسـين ألـف مجنـد مـن قـوات الأمـن المركـزي[3] (مـا يعـادل عشريـن فرقـة مـن الجيـش) الذيـن خدمـوا لمـدة ثـلاث سـنوات، وسـتين ألفًـا مـن الحـرس الجمهـوري واثنـي عـشر ألـف جنـدي مـن حـرس الحـدود الذيـن قدمـوا تقاريرهـم للـوزارة.[4]

1- Springborg, Mubarak's Egypt, 142–43.

2- Sirrs, History, 162.

3- - هـذا الرقـم مـن مبالغـات عبـد الخالـق فـاروق، فالأمـن المركـزي في عهـد مبـارك لم يتجـاوز مئـة وعشريـن ألـف جنـدي وضابـط. (المُراجِع)

4- عبد الخالق فاروق، جذور الفساد الإداري في مصر، ص 275-281.

بشكل عام، بلغ عدد قوات الأمن في مصر ما يقرب من مليوني رجل أمن (أو مرتبطين بالأمن) من بين سكان ربما يبلغ عددهم 83 مليون نسمة خلال العقد الأخير من عهد مبارك. لفهم ضخامة هذا الرقم علينا أن نتذكر أن قوة الشرطة السوفيتية في عهد ستالين في الثلاثينيات لم تتجاوز 142 ألف رجل.[1] ويبلغ تعداد الروس اليوم 142 مليون روسي في ظل قوة أمنية قوامها 200 ألف فرد فقط.[2] وفي عام 2009، بلغ حجم الجيش الصيني بأكمله 2.3 مليون فقط من أصل 1.3 مليار نسمة.[3] فيما لم يتجاوز تعداد الجيش المصري نفسه في عام 2010 أكثر من 460 ألف جندي. ثمة حقيقة أخرى مثيرة للاهتمام: يُقدّر خبراء مكافحة التمرد نسبة الضباط إلى المواطنين اللازمة لاحتواء تمرد مشابه لما كان عليه الوضع في العراق وأفغانستان بعشرين ضابطًا لكل ألف مواطن.[4] لكن في بلد مستقر تمامًا كمصر في عهد مبارك كانت النسبة خمسة وعشرين رجل أمن لكل ألف مواطن.

في الوقت نفسه، زادت نفقات وزارة الداخلية بين عامي 1988 و2002 من 3.5% إلى ما يقرب من 6% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن الناحية المالية، ارتفعت النفقات خلال السنوات الأربع الأولى من حكم مبارك من 260 مليون جنيه إلى 348 مليون جنيه. بعد ذلك تضاعفت أجور الشرطة أربعة أضعاف تقريبًا، من 819 مليون جنيه في عام 1992 إلى 3 مليار جنيه في عام 2002. ومع ذلك، كانت الزيادة الحقيقية في إيرادات الشرطة تأتي من الضرائب التي فرضتها الحكومة على المواطنين من التسعينيات فصاعدًا.[5]

لم يكن هذا أسوأ ما في الأمر، فمنذ انتخابات عام 1984 اتخذ سلوك القمع منعطفًا جديدًا عندما استأجرت الشرطة مجرمين صغار لترهيب المعارضين وكبح أنشطتهم. كان ذلك متوقعًا باعتبار تكليف الرئيس مبارك لوزير داخليته اللواء حسن أبو باشا

1- Theda Skocpol, States and Social Revolution: A Comparative Analysis of France, Russia, and China, New York: Cambridge University Press, 1979, 226.

2- Andrei Soldatov and Irina Borogan, "Russia's New Nobility", Foreign Affairs 89 (4), 78–83.

3- Piers Brendon, "China Also Rises", The National Interest 110, 12.

4- Michael O'Hanlon, "Staying Power", Foreign Affairs 89 (4), 71–77 (2010).

5- سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة، ص 84-86، عبدالخالق فاروق، جذور الفساد الإداري في مصر، ص 285.

بالتأكد من حصول الحزب الحاكم على ما لا يقل عن 95% من الأصوات.[1] كان العنف الوسيلة الوحيدة لتحقيق مثل هذا الهدف الطموح، إذ أن للعبث بصناديق الاقتراع حدوده. شكل بلطجية الشوارع الخيار الأفضل لممارسة العنف دون توريط الحكومة. تعود فكرة "الاستعانة بمصادر خارجية للقمع إلى سبعينيات القرن الماضي، عندما زودت وزارة الداخلية في عهد السادات الإسلاميين المتشددين بالسكاكين والقبضات الحديدية والقضبان المعدنية للاعتداء على الجماعات المناهضة للسادات[2]. كما أنشأت الوزارة في عام 1972 فرقًا طلابية خاصة لمهاجمة وإرهاب الزملاء المشاغبين في الحرم الجامعي.[3]

خلال العام الأخير من حكم السادات، استخدمت الشرطة البلطجية على نطاق محدود لتخريب اجتماع نقابة المحامين الذي انتقد سياسات الرئيس السادات.[4] ومع تضاؤل المعارضة عبر القمع المستمر على يد الجيش في الخمسينيات والستينيات ثم على نحو متزايد من قِبَلِ وزارة الداخلية منذ السبعينيات، بدا أنه لم يعد هناك المزيد من التحديات التي يجب مواجهتها. كانت آخر عملية كبيرة للشرطة هي احتواء تمرد إسلامي محدود بين عامي 1992 و1997. وبعد سقوط ألفي قتيل واعتقال سبعة وأربعين ألفًا آخرين، تمكنت وزارة الداخلية من إنهاء تمرد المتشددين الإسلاميين بسرعة.[5] منذ ذلك الحين، لم تكن هناك أي علامات على وجود مشاكل في الأفق، ولذا أُسندت مهام قمع بسيطة وأعمال قذرة إلى البلطجية في أحداث معينة لعدم توريط الشرطة.

تقوم المباحث الجنائية بترشيح المجرمين الصغار لضباط أمن الدولة، الذين يقومون بعد ذلك بإعدادهم وتسليمهم إلى الأمن المركزي لمساعدتهم على الأرض. خلال الانتخابات، يفتعل البلطجية مشاجرات خارج مراكز الاقتراع لإعطاء الشرطة ذريعة لاعتقال ممثلي المعارضة وتعليق عملية التصويت. كما يضربون النشطاء

1- هيكل، مبارك وزمانه، ص 121.

2- - لم يذكر المؤلف دليل على ادعاءاته المذكورة. (المُراجِع)

3- أحمد عبد الله، الحركة الطلابية والنظام السياسي في مصر، 1980.

4- هيكل، خريف الغضب، ص 213.

5- Gilles Kepel, Jihad: The Trial of Political Islam, London: I. B. Tauris, 2006, 276–99.

أثناء المظاهرات لإخافتهم دون توريط الحكومة بشكل مباشر. ومع ذلك، لم تستطع الشرطة منع هؤلاء البلطجية من الاعتداء على المواطنين العاديين خارج أوقات الاستعانة بهم. وفرت "علاقة العمل السرية بين البلطجية وضباط أمن الدولة... الحماية للبلطجية في الشوارع فحولتهم إلى وحوش مطلقة العنان دون أي رادع".(1) خلال العقد الأخير من حكم مبارك، قام البلطجية المرتبطين بالشرطة بمضايقة المواطنين الأثرياء للحصول على المال، وتحرشوا بالنساء في الشوارع المزدحمة، وأرهبوا أصحاب المتاجر والأعمال الصغيرة، بل وأكثر من ذلك. ولا يُستغرب أن تقرير حقوق الإنسان حول مصر الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2006 حذر من أن "ثقافة الإفلات من العقاب انتشرت في كافة أجهزة الأمن. لقد أصبح المواطنون عمليًا ألعوبة بيد البلطجية.(2)

ومما زاد الطين بلة أن رجال الشرطة أنفسهم بدأوا يتصرفون كبلطجية، حيث لاحظ أحد المراقبين خلال زيارة قصيرة لمصر أنه "يمكن احتجاز المواطن المصري العادي في مركز للشرطة وتعذيبه لمجرد أن ضابط الشرطة لا يحب مظهره".(3) لقد تزايد هذا الاتجاه منذ السبعينيات، فبين عامي 1974 و1976 سجلت الصحف لأول مرة حالات لمشتبهين جنائيين- وليسوا سياسيين- يتعرضون للتعذيب على يد أفراد الشرطة للاعتراف بالجرائم التي ارتكبوها أو ربما لم يرتكبوها. كان التعذيب في القضايا الجنائية وحشيًا لدرجة أن المشتبه بهم اعترفوا في عدة حالات بارتكاب جريمة قتل يُعاقَب عليها بالإعدام، وليكتشفوا بعد ذلك أن ضحاياهم المزعومين ما زالوا على قيد الحياة.

مثَّل هذا نقطة تحول في العلاقة بين المصريين والشرطة، فالمواطنون أصبحوا- وليس النشطاء- يتعرضون للتعذيب للاعتراف بالجرائم بدلًا من المعارضة السياسية، من قبل محققين جنائيين بدلًا من ضباط الشرطة السرية، وفي مراكز الشرطة بدلًا من مراكز الاحتجاز النائية. بعدها أصبح عنف أفراد الشرطة مستشريًا، إذ لم يعد يقتصر على أخذ اعترافات قسرية، بل أيضًا لإجبار المواطنين على دفع الرشاوى وسحب الشكاوى وتوقيع العقود التجارية. وفي الواقع، تجاوز التعذيب على أيدي أفراد الشرطة حدود

1- نبيل عمر، حبيب العادلي: أسرار رحلة الصعود إلى عرش الداخلية، الأهرام 45388:5.

2- Cordesman, Arab-Israeli Military Forces, 192–95.

3- Shatz, "Mubarak's Last Breath", 8.

الممارسات المتكررة ليصبح سلوكًا معياريًا يُطبق تلقائيًا دون جهد أو تفكير، وهو أمر لا يتطلب وعيًا أو تركيزًا أو تخطيطًا كاملين، فقد أصبح العنف طبعًا".[1] كجزء من طقوس التدرج في المهنة، يُطلب من الضباط الشباب أن يلكموا ويركلوا السجناء المشتبه بهم عشوائيًا في يومهم الأول في مركز الشرطة، بينما يُصبح من يرفض هذا الأمر أضحوكة أمام زملائه، وينظر إليهم رؤساؤهم على أنهم ضعاف القلب وغير أكفاء.

من غير المستغرب أن ثلث المجيبين على الاستبيان الذي أجراه مركز أبحاث مرتبط بوزارة الداخلية عام 1989حول وجهة النظر الشعبية للشرطة أعربوا عن استيائهم من العنف المُرتكَب ضد المواطنين العاديين في المقرات الأمنية. ولكن بدلًا من إصلاح أساليب الشرطة، أُقِر هذا الأسلوب ضمنيًا عندما بُدل شعار الشرطة الرسمي من "الشرطة في خدمة الشعب" إلى "الشرطة والشعب في خدمة الوطن". بين عامي 2002 و2006، قدم المواطنون مئتين وواحدًا وعشرين بلاغًا ضد انتهاكات الشرطة باستثناء عشرات الحالات الأخرى التي لم يتقدم أصحابها بشكوى، فضلًا عن حالات التعذيب المنهج في مراكز احتجاز أمن الدولة. في عام 2008 وحده، سجلت منظمات حقوق الإنسان المصرية تسعمئة وست عشرة حالة عنف من قبل الشرطة ضد سجناء غير سياسيين.[2]

لماذا تصرفت الشرطة بهذه الطريقة؟

يتوقع المرء أن تكون العلاقة بين الأنظمة ومنافسيها علاقة عنيفة، لكن لماذا تخلل الكثير من العنف العلاقة بين الشرطة والمواطن المسالم غير المسيس مما جعل المواطنين العاديين يخافون من مجرد المرور أمام مركز الشرطة... حتى لو كانوا مدَّعين لا مدعى عليهم.[3] في دراسة مثيرة للقلق حول أجهزة الشرطة المصرية، خلصت بسمة عبد العزيز إلى أن تحول ضباط الأمن من أدوات للسلطة إلى سلطة قائمة بذاتها أي من خدم مخلصين للنظام إلى مستفيدين رئيسيين منه، أعاد صياغة العلاقة بين الشرطة والمواطن من جديد لتصبح بين السيد وعبده. "يمكن للسادة

1- بسمة عبد العزيز، إغراء السلطة المطلقة، ص 45-46.

2- المرجع السابق، ص 52-59.

3- المرجع السابق، ص 9-10.

الجدد أن يمنحوا الحماية لمن يختارون، ويمكنهم أيضًا حرمان أي شخص من كرامته أو كبريائه أو حريته أو الثقة أو الاحترام أو أي قيمة إنسانية".[1] تتطلب هذه الصيغة الجديدة أن يتم الاعتداء على المواطنين في الأماكن العامة، وأن يلمسوا عن قرب القوة المطلقة للشرطة ويتخلَّوا عن أي أمل في المقاومة. لذا، كان من الطبيعي أن يصل مستوى كراهية المواطنين العاديين للشرطة بحلول عام 2011 إلى درجات قياسية.

كان جهاز مباحث أمن الدولة هو المكوّن الوحيد من مكونات وزارة الداخلية الذي حافظ على اجتهاده ورصانته، لكنه سرعان ما تطور ليصبح "دولة داخل الدولة". فقد قزَّم جميع المؤسسات الحكومية الأخرى، وبدأ يدقق في أسماء المرشحين للمناصب الوزارية ومقاعد البرلمان، والمحافظين ورؤساء الجامعات، ومجالس التحرير وشركات القطاع العام والمصارف، وبالطبع الجيش. بات كل شيء يقع تحت سلطة مباحث أمن الدولة في طريقة تذكرنا بالتقاليد الفاشية والشيوعية في أسوأ حالاتها. وفيما ركز جهاز المخابرات العامة في الغالب على العلاقات الخارجية، أصبحت مباحث أمن الدولة مسؤولة حصريًا عن المراقبة والقمع الداخليين، وتجنيد المخبرين في كل قطاع من قطاعات المجتمع وممارسة التعذيب بشكل منهجي ضد المعتقلين الذين تجاوز عددهم خلال ثلاثين عامًا من حكم مبارك ثلاثين ألفًا. في عام 2010 وحده، بلغ عدد السجناء في مراكز الاحتجاز حوالي سبعة عشر ألفًا.[2] وصفت منظمات حقوق الإنسان طقوس التعذيب التي تديرها مباحث أمن الدولة على النحو التالي:

"عندما يدخل المحتجز مبنى السجن يكون عادة معصوب العينين ومقيد اليدين لتخويفه أو تشتيت انتباهه أو حماية هويات أفراد الشرطة. يتعرض المحتجزون وهم يرتدون ملابسهم الداخلية فقط للإهانات والشتائم والتهديد بالاعتداء الجنسي على السجين وأفراد أسرته. التعذيب الجسدي جزء من الروتين حيث يتعرض المعتقلون في كثير من الأحيان للركل أو الضرب بالعصي أو الهراوات. ويُعلق بعض السجناء من معاصمهم لفترات طويلة. أما الصعق بالصدمات الكهربائية في الأعضاء التناسلية فيبدو أنه جزء من روتين التعذيب".[3]

1- بسمة عبد العزيز، إغراء السلطة المطلقة، ص 61.

2- Shatz, "Mubarak's Last Breath", 6.

3- Sirrs, History, 165.

في الانتخابات البرلمانية عام 2005، نجح الإخوان المسلمون في الحصول على 20% من مقاعد البرلمان- وهو إنجاز تاريخي بالنظر إلى عدم فوز أي قوة معارضة بأكثر من عُشر المقاعد خلال العقود الستة الماضية. اعتبر هذا الحدث من الأدلة على مدى إحكام سيطرة مباحث أمن الدولة على الحياة السياسية في مصر، فحين سُئل المرشد العام لجماعة الإخوان بعد أربع سنوات عما إذا كان يتوقع نجاحًا مماثلًا في الانتخابات المقبلة، قال إنه غير متأكد، وعلل أنه في المرة الأخيرة "أعطتنا مباحث أمن الدولة قائمة بالدوائر التي سنخوض الانتخابات فيها، ووعدونا بالسماح لنا بالفوز في معظمها. لكن فيما يخص انتخابات العام المقبل – أي عام 2010- فإنهم لم يتصلوا بنا حتى الآن". وعندما طلب منه المحاور المذهول توضيح ما قاله، أوضح أن إدارة بوش ضغطت على مصر لإضفاء الطابع الديمقراطي على الحكم، وأرادت مباحث أمن الدولة إخافة واشنطن قليلًا، فيما لم تمانع جماعة الإخوان في الحصول على المزيد من المقاعد.[1]

ولا عجب في ذلك، فحين انقلبت مباحث أمن الدولة ضد الإخوان انخفضت حصتهم في الانتخابات التالية التي جرت في عام 2010، من ثمانية وثمانين مقعدًا إلى صفر! في تلك الانتخابات التي كانت الأخيرة في عهد مبارك، لم يكتفِ الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بالسيطرة على 97٪ من مقاعد البرلمان، بل فاز عن مقاعده لأول مرة تسعة وأربعون ضابط شرطة[2].يستذكر رئيس مجلس النواب فتحي سرور صدمته لدى سماعه النتائج قائلًا: "قلت إن هذا غباء سياسي... اتصلت هاتفيًا برئيس أمن الدولة اللواء حسن عبد الرحمن وسألته عما يجري. واشتكيتُ أيضًا إلى صفوت الشريف- ضابط مخابرات سابق والأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي لقد عملت مع الرئيس مبارك لمدة خمسة وعشرين عامًا، لكنني شعرت مؤخرًا أن وزارة الداخلية هي التي تدير شؤون البلاد".[3]

1- مجدي الجلاد، شارل فؤاد المصري وأحمد الخطيب، مهدي عاكف في أول حوار صحفي بعد أزمة الانسحاب، المصري اليوم 11، القاهرة (2009/24/10).

2-- تتضح أهمية 97% في عام 2010 عند مقارنتها مع النسبة التي حصل عليها الحزب الوطني الديمقراطي في الانتخابات السابقة: 89% عام 1979؛ 87% عام 1984؛ 78% عام 1987؛ 81% عام 1990؛ 79% في عام 2000؛ و68.5٪ عام 2005 (غنيم، عظمة الدولة المصرية، ص 178).

3- مقابلة فتحي سرور مع محمد مسلم، المصري اليوم واجهت فتحي سرور بالاتهامات فكشف أسرارًا =

في النهايـة، أعطـى تعيـين حبيـب العـادلي وزيـرًا للداخليـة الشـكل النهـائي للدولـة البوليسـية. تخـرج العـادلي مـن أكاديميـة الشرطـة عـام 1961، وعمـل ضابـط أمـن دولـة بـين عامـي 1965 و1993، ثـم عمـل لفـترة وجيـزة مديـرًا لأمـن منطقتـي سـيناء وقنـاة السـويس قبـل أن يعـود إلى القاهـرة كمديـر للأمـن عـام 1995، ومديـرًا لمباحـث أمـن الدولـة عـام 1996، وأخـيرًا وزيـرًا للداخليـة عـام 1997. كدليل عـلى دوره المركزي في نظام الحكـم، شـغل العـادلي منصـب وزيـر الداخليـة لمـدة أربعـة عـشر عامًـا متتاليـة، بينـما بلـغ متوسـط السـنوات التـي قضاهـا أسـلافه في الـوزارة منـذ عـام 1952 فصاعـدًا 3.2 سـنة. وسَّـع العـادلي نطـاق الرقابـة لتشـمل جميـع الشـخصيات المؤثـرة في المجتمـع وليـس فقـط الشـخصيات الحكوميـة والمعارضـة. ونظـم اسـتخدام البلطجيـة في الانتخابـات والمهـام الأخـرى، أولًا في القاهـرة خـلال انتخابـات عـام 1995، ثـم في جميـع أنحـاء البـلاد بعـد انتخابـات العـام 2000. الأهـم مـن ذلـك أنـه أقـام علاقـات حميمة مـع "لجنة السياسـات"، الجنـاح الأكـثر نفـوذًا في الحـزب الحاكـم والـذي هيمـن عليـه رجـال الأعـمال.[1]

مـن وجهـة نظـر قانونيـة، جـرَّم قانـون الطـوارئ المـصري ممارسـات الشرطـة القمعيـة. بقـي القانـون 162 لعـام 1958 سـاري المفعـول وبشـكل مسـتمر منـذ عـام 1967 (باسـتثناء ثمانيـة عـشر شـهرًا بـين عامـي 1980 و1981) حتـى أصبـح عنـصرًا ثابتًـا في النظـام السـياسي المـصري. يسـمح القانـون بالاحتجـاز المطـول دون محاكمـة، ويمنـح أوامـر لاحتجـاز المعتقلـين، ويحظـر الإضرابـات العماليـة والتظاهـر دون إذن الشرطـة، ويـبرر الرقابـة عـلى الصحافـة ويتيـح محاكمـة السـجناء السياسـيين لـدى محاكـم خاصـة، وتحُـدُّ مـن حـق المتهمـين في الاسـتئناف. كـما تعـززت قـدرة الأجهـزة الأمنيـة بشـكل كبـير في عهـد مبـارك، وذلـك عـبر تقنيـات التحكـم الجديـدة التـي لم تتوفـر لأسـلافه. وتماشـيًا مع فكـرة مايـكل مـان[2] القائلـة بـأن التقـدم التكنولوجـي يمكّـن مـن توليـد هيـاكل جديـدة للدولـة، مـما يسـمح ببدائـل تاريخيـة غـير متوفـرة مـن قبـل، يسـتطيع المـرء القـول بـأن الدولـة البوليسـية الخاضعـة للسـيطرة المشـددة في مـصر لم تكـن ممكنـة لـولا أدوات المراقبـة التـي سـمحت لجهـاز مباحـث أمـن الدولـة بالتجسـس عـلى المواطنـين الذيـن

خطيرة، الحلقة الأولى، المصري اليوم، القاهرة (2011/24/03).

1- عمر، حبيب العادلي، ص 5.

2- في كتابه مصادر القوة الاجتماعية. (المترجم)

يستخدمون هواتفهم المحمولة، ومراقبة شبكات التواصل الاجتماعي وتتبع المركبات عبر تقنيات الأقمار الصناعية المتطورة، وما إلى ذلك.

أخيرًا، يجب على المرء أن يلاحظ أن توطيد الدولة البوليسية في مصر تناسب تمامًا مع مزاج الرئيس مبارك، فكما كرّس عبد الناصر والسادات مفهوم أمن النظام، "كان مبارك شغوفًا بالأمن، وربما مهووسًا به".[1] تبنى مبارك إستراتيجية أمنية غير تقليدية، وبدلًا من استهداف مجموعات المعارضة الرئيسية أبقى المجتمع بأكمله مشلولًا بالخوف من خلال نمط مذهل من الاعتقال والإفراج، ثم إعادة الاعتقال، والضرب العشوائي لمختلف النشطاء والمواطنين العاديين وحتى بعض النخب الحاكمة دون تفسير أو مبرر.

وعلى عكس أسلافه، اهتم مبارك بشكل مفرط بسلامته الشخصية. يتذكر روبرت سبرينغبورغ بعد الفترة التي قضاها في القاهرة كيف أن "شبكة الأمن المترامية الأطراف التي تنتشر من فيلته في مصر الجديدة تتجاوز بكثير أي تدابير سابقة لحماية الرؤساء. إن كتيبة حراسه الشخصيين هائلة حقًا... فوسائل الراحة والحريات التي يتمتع بها المواطنون العاديون مقارنة بإجراءات الأمن الرئاسية، لم تكن محل اعتبار. فأحياء المدينة تُغلق بأكملها قبل أي تحرك رئاسي".[2] عندما دعي مبارك لقضاء ليلة في قصر باكنغهام، أرسل وفدًا مكونًا من ستة عشر خبيرًا أمنيًا لتفقد الغرفة التي من المفترض أن يقيم فيها- وغني عن القول، أن السلطات البريطانية لم تقبل دخول سوى اثنين فقط من الخبراء بعد توسلات شديدة من سفير مصر في لندن.[3] لم يكن مفاجئًا إذن أنه رغم الاتجاه الذي بدأ في عهد السادات نحو تهميش الجيش وتعزيز دور الأجهزة الأمنية، أن تتحول مصر بشكل كبير خلال فترة حكم مبارك من دولة عسكرية إلى دولة بوليسية.

تنظيم العمل السياسي

لم يُلغِ تهميش الجيش وتمكين أجهزة الأمن والشرطة الحاجة إلى حزب حاكم في ميدان السياسة. فمنذ الخمسينيات، ظل الهيكل العام ووظيفة هذا الحزب متسقين

1- Springborg, Mubarak's Egypt, 27.

2- المرجع السابق.

3- هيكل، مبارك وزمانه، ص 201.

إلى حد ما، رغم تغير تركيبته الاجتماعية بشكل جذري. لطالما تشكل الحزب الحاكم على شكل هرمي مع قاعدة شعبية عريضة في الريف تضيق كلما اقترب المرء من المدن وصولًا إلى القيادة المركزية في القاهرة. من حيث الوظيفة، استمر الحزب في العمل كمنظم للقواعد الاجتماعية للنظام. ما هذه القواعد؟ وكيف تغير وزنها النسبي بمرور الوقت؟

بصرف النظر عن المهنيين الحضريين الذين ارتبطوا بالنظام من خلال التوظيف في البيروقراطية والمصانع العامة، أراد عبد الناصر من خلال الحزب بناء قاعدة صلبة من الفلاحين والعمال. ولكن رغم أن الموظفين العموميين والفلاحين والعمال أصبحوا في الواقع مجرد أعضاء في الحزب، إلا أنهم لم يكتسبوا أي أهمية من الناحية السياسية. وبدلًا من حشد هؤلاء الموالين، فضل الحزب شرائهم من خلال المساعدات الموسمية لاستباق حشدهم من قبل القوى السياسية المتنافسة. ونظرًا للتناقض الذي لا يمكن حله بين مصالح هذه القاعدة الشعبية (الطبقة الدنيا في الغالب) ومصالح النخب الحزبية- النخب التي تغير تكوينها عبر الزمن، فقد أصبح من غير الممكن أن يتصرف الحزب بخلاف ذلك.

لقد سيطر أكثر من ألف ضابط عسكري في عهد عبد الناصر على المناصب السياسية الرئيسية، وعندما تقاعدوا اختير بدلاؤهم من الطبقة نفسها.[1] لذلك، ضمت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي مثلًا في عام 1962 ستة عشر ضابطًا من أصل خمسة وعشرين عضوًا.[2] ولكن بحلول نهاية الستينيات، سيطرت الطبقة الوسطى الريفية على بيروقراطية الدولة والقطاع العام.[3] كانت مطالب هذه الفئة الثانية محدودة: كمعظم الفلاحين- أغنياء أو فقراء- أرادت الطبقة الأولى في الريف أن تُعطى حريتها الكاملة، بينما أراد الموظفون العموميون الصعود في سلم التوظيف وربما جني ثروة متواضعة من خلال الرشاوى والعمولات. مع سياسة التحرير الاقتصادي والازدهار النفطي منذ عهد السادات، تسللت فئة اجتماعية جديدة إلى الحزب هي فئة رجال الأعمال لتجمع في صفوفها بين الرأسماليين الذين ترعاهم

1- Perlmutter, Egypt, 112.

2- حسني، عبد الناصر والتنظيم الطليعي، 1963-1971، ص 37.

3- حمروش، غروب يوليو، ص 223.

الدولـة (خاصـة في قطاعـات العقـارات والتجـارة والتمويـل) ورجـال الأعـمال الصغـار (المقاولـون الصغـار، وأصحـاب شركات التصديـر والاسـتيراد وصرف العمـلات).

بحلـول مطلـع القـرن الحـادي والعشريـن، أفسـحت هـذه الفئـة الأخـيرة الطريـق أمـام الرأسـماليين الاحتكاريـين الذيـن ربمـا جمعـوا ثرواتهـم في البدايـة مـن خـلال علاقاتهـم داخـل الدولـة، لكنهـم أصبحـوا الآن أكـبر مـن أن يُسـيطَرَ عليهـم مـن أعـلى. في نهايـة المطـاف، تـولى هـؤلاء الأغنيـاء المناصـب السياسـية العليـا سـواء في مجلـس الـوزراء أو في قيـادة الحـزب. وفيـما اسـتمرت الطبقـة الوسـطى الريفيـة وموظفـو الدولـة في التعامـل مـع الأمـور الروتينيـة، مثـل الانتخابـات ومظاهـرات الدعـم، كان رجـال الأعـمال البارزون هـم مـن يصـوغ السياسـات. ولأول مـرة منـذ العـام 1952، بـدأت النخـب الاقتصاديـة تتلاعـب بالدولـة بـدلًا مـن أن تتلاعـب الدولـة بهـا.

لم يخطـط مبـارك للأمـر بهـذه الطريقـة، إنمـا أراد في الأصـل الحفـاظ عـلى الهيـكل الـذي وضعـه السـادات بحيـث يخـدم رجـال الأعـمال المرتبطـون بالدولـة كمصـدر دعـم للحـزب الحاكـم لا أكـثر. كانـت نيتـه الحفـاظ عـلى الحـزب الوطنـي الديمقراطـي كحـزب بيروقراطيـة الدولـة، حيـث يمثـل رجـال الأعـمال إحـدى مجموعـات المصالـح العديـدة. وبعبـارة أخـرى، رفـض السـماح للرأسـماليين بالسـيطرة عـلى الحـزب. يعتقـد مبـارك أن السـنوات التـي قضاهـا كنائـب لرئيـس الجمهوريـة ونائـب لرئيـس الحـزب الوطنـي الديمقراطـي قـد شـحذت مهاراتـه في السـمسرة المحليـة بمـا يكفـي لتمكينـه مـن إبقـاء الحـزب عـلى المسـار الصحيـح.

حـين تـولى مبـارك الرئاسـة، كانـت ثـلاث مجموعـات غـير متوافقـة تديـر آلـة الحـزب: كـوادر يسـارية (بقايـا الاتحـاد الاشـتراكي)، والرأسـماليين (لا سـيما رجـل الأعـمال عثـمان أحمـد عثـمان)، والانتهازيـون (موظفـو الحـزب والعنـاصر البرجوازيـة الطفيليـة الذيـن انضمـوا إلى الحـزب الوطنـي الديمقراطـي لمكاسـب ماديـة طفيفـة). روّج مبـارك للمجموعـة الأخـيرة لأنهـا بـدت الأكـثر مرونـة، مـع الأخـذ في الاعتبـار أن الانتهازيـين لا يمتلكـون قـوة أيديولوجيـة ولا اقتصاديـة يمكنهـم الاسـتفادة منهـا. بعـد عامـين مـن توليـه منصبـه، عـيّن مبـارك البيروقراطـي يوسـف والي الـذي بنـى مسـيرته المهنيـة في وزارة الزراعـة أمينًـا عامًـا للحـزب الوطنـي الديمقراطـي، وسـاعده كـمال الشـاذلي- الرجـل

المخضرم الذي خدم في جميع المنظمات السياسية التي تأسست بعد عام 1952. ثم استبدل مبارك سبعة من ثلاثة عشر عضوًا في المكتب السياسي، وستة عشر من ثلاثة وعشرين عضوًا في الأمانة العامة، وتسعة من رؤساء اللجان الخمس عشرة الدائمة للحزب الوطني الديمقراطي، في خطوة تهدف إلى التخلص من الرأسماليين البارزين، كعثمان أحمد عثمان ومن على شاكلته.[1]

أخيرًا، عزز الرئيس مبارك اعتماد الحزب الوطني على بيروقراطية الدولة، التي كانت بالنسبة لجميع الأغراض العملية بمثابة امتداد للحزب الحاكم. لم تكن بيروقراطية الدولة مجرد ملحق صغير، فقد تضخمت بسرعة من مليون موظف في عام 1974 إلى 3.5 مليون في عام 1986- وهو الوقت الذي جرت فيه هذه التغييرات. ولكن بغض النظر عما أراده مبارك، تقاسم الأعضاء الرأسماليون المتبقون في الحزب الأدوار مع بيروقراطي الدولة، بحيث عمل الرأسماليون كرعاة وحماة، وقدم البيروقراطيون الدعم اللوجستي والإداري لهم. والأهم من ذلك أنهم وفروا لهم الفرص لجمع الثروات الشخصية. وهكذا دخل الحزب الحاكم ببطء وثبات ميدان الأعمال التجارية الكبرى، إذ أن الهيكل الاقتصادي الذي أقامه السادات جعل الابتعاد عن هذا المسار صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا.

1- Springborg, Mubarak's Egypt, 137, 158–69.

مِن فَتْحِ الاقتصادِ إلى إلغاءِ القيودِ

جاء مبارك إلى السلطة بعد سبع سنوات من تطبيق سياسة الباب المفتوح الاقتصادية (الانفتاح). وكما ناقشنا في الفصل السابق، كانت هذه السنوات غنية للبعض، ومقفرة للبعض الآخر. لكن التأثير العام لهذه السياسة كان مدمرًا للاقتصاد لدرجة أن أحد قرارات الرئيس الأولى كان عقد مؤتمر وطني لاستكشاف سُبُل تجنب ما رآه أزمة اقتصادية تلوح في الأفق. طوال فترة حكمه، أكد مبارك علنًا أن الوضع الاقتصادي المتردي في مصر كان خطأ الشعب. وذكر أن النمو السكاني هو سبب تقويض جهود الحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، فإن المؤتمر الاقتصادي الذي بدأ في فبراير 1982 قال بخلاف ذلك، فقد كشف تقريره النهائي المكمّل بالعديد من الدراسات الأخرى خلال هذه الفترة عن النتائج المرة للانفتاح الاقتصادي.

اتفق كبار الاقتصاديين في مصر على أن الرأسمالية الانتهازية دفعت الاقتصاد المصري نحو التجارة الخارجية والتمويل والابتعاد عن القطاعات الإنتاجية. قفزت نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي من 35% في عام 1974 إلى 97% في عام 1979،[1] ما يعطي مؤشرًا مقلقًا في بلد ادعى أنه في طريقه إلى مصاف الدول المصنعة. لكن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن مصر تحولت بسرعة من مُصدِّر صافٍ إلى مستورد صافٍ للغذاء. وانخفض إجمالي الصادرات المصرية من 38% عام 1974 إلى 14% عام 1981، بينما انخفضت صادراتها الزراعية على وجه الخصوص من 41.4% من إجمالي الصادرات عام 1973 إلى 15.5% عام 1980.[2]

وفي نفس الوقت، استوردت مصر مطلع الثمانينيات 60% من احتياجاتها الغذائية مع أن نصف قوتها العاملة كانت تعمل في الزراعة. وقد عانت المنتجات الإستراتيجية أكثر من غيرها، ففيما كانت مصر تُصدِّرُ 40% من إنتاجها من السكر في عام 1970 فقد توقفت بعد عقد من الزمن عن تصدير السكر، وبدأت أيضًا في استيراد 35% من احتياجاتها من السكر. في الوقت نفسه، خرج استيراد الكماليات عن

1- عبد الفضيل، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، ص 50.

2- عبد المعطي، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، ص 145، ص 174.

السيطرة حيث تضاعف استيراد الملابس، وتضاعف استيراد مستحضرات التجميل ثلاث مرات، واستيراد السجائر والساعات بمقدار عشرة أضعاف. وازداد استيراد الأجهزة الكهربائية اثنتي عشرة مرة، وواردات السيارات أربعة عشر ضعفًا، والأطعمة الفاخرة ثمانية عشر ضعفًا. وبحلول عام 1979، ذهب 53% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر لتمويل الواردات.[1] حتى في الزراعة نفسها، برز اتجاه للتحول إلى المنتجات الفاخرة، حيث حلت الفواكه والخضروات باهظة الثمن محل القمح والأرز وقصب السكر والمواد الأساسية الأخرى. وتضاعفت المساحة المخصصة لمثل هذه المنتجات الغريبة بين عامي 1970 و1980 واستمرت في الزيادة بعد ذلك. اتفق الاقتصاديون على أن الدولة باتت عاجزة عن تحمل أنشطة المضاربة والمشاريع قصيرة الأجل لمستثمري القطاع الخاص وشركائهم الأجانب، كما أنها لا تستطيع تحمل الاتجاهات الاستهلاكية التي ظهرت في السبعينيات خاصة تلك الموجهة نحو الكماليات المستوردة. وفي الختام، كان من الضروري العودة إلى التنمية الاقتصادية المخططة للدولة حتى لو سُمح للقطاع الخاص أداء دور رائد في هذه العملية.[2]

يقع اللوم الأكبر على الشركات التي تأسست بموجب القانون 43 لعام 1974، الذي افتتح مسيرة الانفتاح. بحلول نهاية السبعينيات، بات إجمالي صادراتهم المقدرة بـ 26 مليون دولار بعيدًا بشكل كبير عن فاتورة الواردات الضخمة البالغة 609 ملايين دولار، والتي أُنفق معظمها على المنتجات الفاخرة.[3] ساعد هؤلاء الرأسماليون التجاريون الصغار على تحويل مصر ليس فقط إلى مجتمع استهلاكي بل إلى مستهلك للكماليات الأجنبية، وهو الأمر الأكثر خطورة. خلال العقد الذي قضاه السادات في منصبه، تضاعفت حصة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي لمصر من أقل من 10% إلى 19% مع زيادة حصة الشركات الخاصة في هذا القطاع من أقل من 50% إلى 70% خلال نفس الفترة، وبحلول منتصف التسعينيات قفز إلى 95٪.[4] تُرجم ذلك محليًا من خلال عدة مؤشرات، حيث توسعت تجارة الجملة مثلًا بين عامي 1970

1- هيكل، خريف الغضب، ص 210.

2- سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة، ص 40.

3- Handoussa, "Fifteen Years of US Aid", 116.

4- عبد المعطي، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، ص 104.

و1980 مـن 43.6% إلى 75.4%،[1] وازداد الـوكلاء المصريـون للتجـار الأجانـب مـن بضـع عـشرات عـام 1974 إلى سـتة عـشر ألفًـا عـام 1981. كـما اسـتهلكت المشـاريع التجاريـة 42% مـن إجـمالي القـروض المصرفيـة خـلال نفـس الفـترة،[2] وارتفعـت أعـداد محـلات السـوبر ماركـت بـين عامـي 1974 و1978 بمعـدل 22% سـنويًا.[3]

لم يُحدث الرأسماليون التجاريون في عهد السادات طلبًا واسعًا على المنتجات المستوردة التي لا يمكن للحكومة أن تأمل في تلبيتها فحسب، بل أقاموا أيضًا علاقات قوية مع بيروقراطيين في الدولة شجعتهم القيـادة السياسـية في البدايـة، ثـم أصبحـت بحلـول الثمانينيـات متشـابكة للغايـة إذ لا يمكـن احتواؤهـا أو تعطيلهـا. مـن ناحيـة أخـرى، " اسـتمدت الشريحـة الأقـوى مـن البرجوازيـة ثروتهـا وتأثيرهـا مـن العلاقـات الطفيليـة مـع الدولـة لا مـن خـلال الأنشـطة التجاريـة. فقـد بنـوا إمبراطوريـات في ظـل الدولـة بينـما سـتذبل في أوج المنافسـة الاقتصاديـة المفتوحـة".[4] وهكـذا، قاتلـوا مـن أجـل حياتهم. مـن ناحيـة أخـرى، تقاسـم هـؤلاء جـزءًا كبـيرًا مـن أرباحهـم مـع الموظفـين العموميـين مقابـل إعفـاءات مخصصـة مـن الضرائـب والتعريفـات والوصـول غـير القانـوني إلى المـوارد الحكوميـة (القـروض المصرفيـة، والمسـاعدات الخارجيـة، والأراضي، والخدمـات، ومـا إلى ذلـك) والاحتـكارات التجاريـة، وهكـذا دواليـك. وفي السـبعينيات، تعاقـدت الدولـة مـن تحـت الطاولـة مـع رجـال أعـمال ذوي صلـة عـلى مـا يقـدر بنحـو 62% مـن أنشـطة القطـاع العـام. أدى الفسـاد بـدوره إلى رفـع مسـتويات معيشـة موظفـي الخدمـة المدنيـة إلى درجـة لم يعـد بإمكانهـم التخـلي عنهـا. وباختصـار، بـات مبـارك في مواجهـة شـبكة محسـوبيات واسـعة لا يمكـن المسـاس بهـا أبـدًا.[5]

لم يكـن التشـوه الاقتصـادي سـوى أحـد المشـكلات التـي أحدثتهـا سياسـة الانفتـاح، فعواقبـه الاجتماعيـة كان لهـا أثـر بالـغ عـلى الناحيـة السياسـية. بدايـة، لم تسـاعد طبيعـة سياسـة الانفتـاح غـير الإنتاجيـة عـلى خلـق فـرص عمـل كافيـة، فقـد ظلـت الدولـة هـي

1- رفعت سيد أحمد، ثورة الجنرال، ص 474.

2- عبد المعطي، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، ص 105، ص 191.

3- هيكل، خريف الغضب، ص 210-211.

4- Springborg, Mubarak's Egypt, 87.

5- المرجع السابق، ص 35، ص 85-87.

صاحب العمل الرئيسي وارتفعت نسبة البيروقراطيين من 3.8% من السكان عشية سياسة الانفتاح إلى 10% من السكان في عام 1986. واستمر هذا الاتجاه في عهد مبارك مع قيام البيروقراطية بحلول نهاية عهده بتوظيف ما يقرب من 5.5 مليون مصري. في الوقت نفسه، وظفت المصانع العامة أكثر من ستمئة ألف عامل.

وفي المقابل، جلبت شركات القطاع الخاص خلال العقد الأول من سياسة الانفتاح 28 ألف فرصة عمل جديدة.[1] لكنها في الحقيقة أدت لظهور آلاف الأغنياء من أصحاب الملايين في مجتمع فقير للغاية. أضف أن هؤلاء الأغنياء فاحشي الثراء لم يكونوا من كبار الصناعيين الذين يوسعون سوق العمل، بل مستوردين وصرافين ووسطاء فضلًا عن ملاك أراضي النظام القديم ممن أُعيد تأهيلهم. وسواء شكلت هذه المجموعة من المستثمرين "برجوازية كومبرادور[2] كاملة أو مجرد مافيا... فإن النتيجة واحدة"،[3] فلم يساهموا في الصناعة ولا في التوظيف. الأكثر خطورة من ذلك هو تأثيرات إعادة التوزيع التي قامت بها سياسة الانفتاح، فقد أوضحت النتائج الإحصائية للبنك الدولي في عام 1980 أن الآثار التوزيعية لسياسة التحرير الاقتصادي لدى السادات هددت بخلق توترات طبقية. ففيما بلغت حصة أفقر 20% من السكان من الدخل القومي 5% فقط، فإن حصة أغنى 5% منهم بلغت 22%، وحصة أغنى 10% منهم بلغت 33 في المائة، وتجاوزت حصة أغنى 20% منهم 50% من الدخل القومي.[4]

مُنِحَ مباركُ- كسلفه السادات- فرصةً طويلة نسبيًا نتيجة لطفرة النفط في السبعينيات. مع ارتفاع أسعار النفط زادت عائدات البلاد من صادرات النفط وتحويلات المصريين العاملين في الدول النفطية مع ازدياد حركة المرور في قناة السويس. شكلت هذه المصادر أكثر من ثلث إيرادات الدولة مع أقل من 50% من الضرائب. بين عامي 1975 و1985، نمت التحويلات من 366 مليون دولار إلى 3.9 مليار دولار ونمت الصادرات البترولية من 381 مليون دولار إلى 5 مليار دولار، بينما جلبت

1- عبد الفضيل، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، ص 124-125.

2- طبقة البرجوازية المتحالفة مع رأس المال الأجنبي. (المترجم)

3- Springborg, Mubarak's Egypt, 22.

4- Oweiss, "Egypt's Economy", 12.

إدارة قناة السويس مليار دولار سنويًا. لكن أسعار النفط تراجعت من 36 دولارًا للبرميل في عام 1980 إلى 12 دولارًا في عام 1986. وبدأ الانهيار في مصر في عام 1986 حيث تراجعت الصادرات إلى النصف من 2.26 مليار دولار إلى 1.2 مليار دولار، وانخفضت إيرادات رسوم قناة السويس من مليار دولار إلى أقل من 900 مليون دولار. وتسبب هذا على الفور في انخفاض حاد في احتياطيات العملات الأجنبية، وهي كارثة مدمرة في بلد نسبة الاستيراد فيه عالية.

بحلول عام 1986، انخفضت مساهمة صادرات النفط في احتياطيات العملات الأجنبية من 33% إلى 12.6%، في حين انخفضت مساهمة التحويلات من 43% إلى 27%. وارتفعت معدلات التضخم إلى 23% والبطالة إلى 19%. ساهم قرار الولايات المتحدة في نفس العام القاضي بتعليق حزمة مساعدات بقيمة 265 مليون دولار لإخضاع مصر للإصلاحات التي أوصى بها صندوق النقد الدولي في إرهاق الاقتصاد المصري،[1] في التمهيد لأزمة ديون مدمرة في البلاد.

حرص السادات على إعطاء شعبه جرعة سريعة من الازدهار الذي وعد به بعد إبرام السلام مع إسرائيل، معتمدًا على المساعدات الخارجية. وضاعفت سياساته الدين الخارجي من 7.5 مليار دولار في عام 1977 إلى 14.7 مليار دولار في عام 1980، وقفزت مخصصات الديون المرتبطة بها خلال نفس الفترة من 454 مليون دولار إلى 1.6 مليار دولار. كبدت نهاية الطفرة النفطية البلاد مزيدًا من الديون، والتي وصلت بحلول عام 1987 إلى رقم غير معقول: 40 مليار دولار (في ظل التوقعات بأن ترتفع في عام 1991 إلى 53 مليار دولار)، مع خدمة دين سنوية تبلغ 2.1 مليار دولار. استهلكت خدمة الدين في عام 1980 نحو 24% من إجمالي الصادرات، وتضاعفت بعد عقد من الزمان لتصل إلى 46%.[2] بنهاية عام 1987، أعلنت الحكومة المصرية عجزها عن خدمة ديونها الخارجية ناهيك عن سدادها، وأعلنت في عام 1989 إفلاسها مما يعني أنها لم تعد مؤهلة لتلقي القروض الدولية التي تحتاجها لعجزها عن الوفاء بالتزاماتها المحلية.

1- سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة، 54.

2- المرجع السابق، 190.

شكلت المشاركة في الحرب على العراق عام 1991 الفرصة الوحيدة لكي تبدأ البلاد في النهوض مرة أخرى، حيث اشترطت الولايات المتحدة- أكبر دائن لها- أن يشارك الجيش المصري في الحرب مقابل شطب نصف ديون مصر وإقناع نادي باريس ودول الخليج لاتخاذ الخطوات نفسها. بدت مصداقية التحالف الدولي الذي حاول جورج بوش الأب تشكيله لتحرير الكويت معلقة على مشاركة الدول العربية الأخرى. شكل انخراط مصر- على حد تعبير بوش نفسه- غطاء أساسيًا للدول العربية الأخرى التي أرادت الانضمام للتحالف. لكن مبارك تردد في البداية. ففي 7 أغسطس 1990 التقى بوزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني فعرض عليه أن تسمح مصر للطائرات الأمريكية بالتحليق في الأجواء المصرية، وللبوارج الأمريكية بعبور قناة السويس، وباستخدام القواعد المصرية للتزود بالوقود، لكنه استبعد المشاركة الفعلية في التحالف العسكري. وفي الأول من سبتمبر، قدم له بوش عرضًا لا يمكنه رفضه يقضي بإعفاء مصر من نصف ديونها الخارجية، مما أغرى الرئيس مبارك بشدة.

في إشارة إلى رد فعل مبارك خلال لقائهما الأول في نوفمبر 1990، قال بوش بفخر "لقد اتفقنا على جميع القضايا تقريبًا. وسألته أيضًا عما إذا كانت القوات المصرية ستدخل العراق فأجاب أنه سيفعل كل ما هو ضروري".(1)

رغم إلغاء نصف ديونها الخارجية عام 1991، إلا أن مصر ظلت تخسر معظم تحويلات العمال القادمة من العراق ودول الخليج الأخرى نتيجة للحرب. كما انخفضت المساعدات الخارجية حيث باتت مصر بعد انهيار جدار برلين تتنافس على المساعدات الغربية مع عشرات الدول الشيوعية السابقة في أوروبا. في عام 1991، لم يكد النمو الاقتصادي يبلغ نسبة 1%، فيما بلغ النمو السكاني نسبة 2% وانخفض دخل الفرد إلى 600 دولار من 750 دولارًا في عام 1986، مما أثر تأثيرًا خطيرًا على مستوى المعيشة.(2) وتوقع صندوق النقد الدولي من الحكومة أن تزيد من معاناة المصريين من خلال خفض الدعم الحكومي.

1- George Bush and Brent Scowcroft, A World Transformed, New York: Vintage Books, 1998, 339–40, 41.

2- Wahid, Military Expenditure and Economic Growth in the Middle East, 133.

أُجبر مبارك، تحت ضغط أمريكي مكثف وأزمة مالية متفاقمة، على اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي صممه صندوق النقد الدولي في عام 1991، والذي دعا إلى الحد من الرعاية الاجتماعية وبيع الشركات العامة من أجل السيطرة على الإنفاق الحكومي والديون. بحلول عام 1995، ألغت الحكومة 75.82% من الإعانات التي كانت تقدمها في الثمانينيات ولم تعد ملتزمة بتوظيف خريجي الجامعات. أعاد القانون 203 لسنة 1991 هيكلة القطاع العام إلى 314 شركة قابضة وشركات تابعة للتحضير لخصخصتها، وخصصت الولايات المتحدة والشركات الرأسمالية الرائدة ما يقرب من ستمئة مليون دولار لتمويل استحواذ القطاع الخاص على هذه الشركات. وبحلول عام 1999، باعت الحكومة أسهمًا في 124 شركة من أصل 314 شركة.[1]

بدا أن السنوات القليلة الأولى قد أثبتت صحة مبادئ الليبرالية الجديدة. فخلال العقد الأول (1991-2001)، نجح البرنامج في تقليص عجز الموازنة من 15.3٪ إلى 3٪ من إجمالي الناتج المحلي وتحقيق معدل نمو بنسبة 5٪.[2] كما قفزت حصة رأس المال الخاص من 58% في عام 1991 إلى 74% في عام 1996، وهو ما هدف إليه البرنامج أيضًا[3]. لكن حصة القطاع العام انخفضت بين عامي 1982 و2002 من 54% من إجمالي الناتج المحلي و70% من إجمالي الاستثمار إلى 28% من الناتج المحلي الإجمالي و44% من الاستثمارات.[4]

ومن خلال نظرة فاحصة نستطيع اكتشاف أنه لا توجد علاقة لهذه الطفرة الاقتصادية ببرنامج الإصلاح الاقتصادي. فقد أدى قرار الدائنين بشطب نصف الدين الخارجي لمصر لقاء مشاركتها في حرب الخليج عام 1991 إلى توفير 15.5 مليار دولار من مدفوعات الفوائد بحلول عام 1996. لذا فإن أكبر مساهم في التحول الاقتصادي لمصر نتج عن قرار سياسي من الولايات المتحدة وحلفائها. أضف

1- غنيم، أزمة الدولة المصرية المعاصرة، 86، 158.

2- Mitchell, Rule of Experts, 272.

3- يوضح تحليل حصص الشركات الخاصة في مختلف قطاعات الاقتصاد بين عامي 1981 و1999 كيف زادت حصتها من 70% إلى 94.4% من الناتج المحلي الإجمالي في التجارة؛ من 51.3% إلى 76.6% في البناء؛ من 26% إلى 32% في التمويل؛ 33.6% إلى 73.8% في الصناعة والتعدين؛ و98% إلى 99.6% في الزراعة (عبد المعطي، الطبقات الاقتصادية ومستقبل مصر، 359).

4- Amr Ismail Adly, "Politically-Embedded Cronyism", 11.

أن الدولة استمرت في جني ثلث إيراداتها من الإيرادات التي تجلبهما مؤسستان حكوميتان هما شركة قناة السويس والهيئة المصرية العامة للبترول، بدلًا من فرض ضرائب على القطاع الخاص الآخذ في التوسع. تكشف هذه الحقيقة الأخيرة كيف أن التحرير الاقتصادي المزعوم لم يفعل شيئًا يذكر لحرمان النظام من إحدى أبرز أصوله المتمثلة في قدرته على الاستفادة من أنواع مختلفة من الإيرادات ثم إعادة توزيعها بطرق سمحت له بالحفاظ على السلطة.

بالإضافة إلى حقول النفط والغاز، كانت العائدات في مصر مستمدة من سيطرة الدولة على صرف المساعدات الخارجية وعائدات قناة السويس، والأهم من ذلك تخصيص الأراضي. شغل التوزع السكاني 4% فقط من مساحة البلاد، مع تصنيف الباقي على أنها أراض عامة ما سمح للنظام بتخصيص الأراضي لمطوري العقارات المختارين أو أقطاب الفنادق أو أصحاب العقارات بأي سعر وبأي ظروف يختارونها. استغل رجال الأعمال المرتبطين سياسيًا هذه الفرصة أيما استغلال: فابتداءً من تسعينيات القرن الماضي، انتشرت حول العاصمة مجمعات سكنية مسوَّرة في شكل ضواحي على الطراز الأمريكي، وامتدت منتجعات العطلات على طول سواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وأصبحت المضاربة العقارية هي الاستثمار الأكثر ربحًا في البلد. بحلول عام 2002، حل القطاع العقاري محل الزراعي كثالث أكبر قطاع استثمار غير نفطي متقدمًا على التصنيع. وبدلًا من توليد طفرة في التصدير، ولّد التحرير الاقتصادي طفرة في البناء، وبدأت مصر بناء المشاريع على أرضها الصالحة للزراعة بينما اضطر شعبها لاستيراد احتياجاته الغذائية من الخارج.[1]

ثمة جانب مقلق آخر في حلقة الإصلاح الاقتصادي هذه برمتها يتعلق بالأساس المنطقي لبرنامج الخصخصة. يؤكد الحساب التقليدي أن مصر لم تعد قادرة على تغطية خسائرها الناتجة عن فشل القطاع العام. ومع ذلك، عشية برنامج صندوق النقد الدولي، كانت 260 شركة من أصل 314 شركة مملوكة للدولة تحقق أرباحا مقابل 54 شركة فقط تعاني من الخسائر، بينما تتعادل البقية. علاوة على ذلك، جلبت الشركات الرابحة (التي تحقق صافي ربح سنوي قدره

1- Timothy Mitchell, "Dreamland", 29, 274–81.

550 مليـون دولار) أمـوالًا أكـثر مـن الخسـائر (110 مليـون دولار فقـط كل عـام).

شـكلت البنـوك الأربعـة الكبـيرة المملوكـة للقطـاع العـام مصـدر القلـق الحقيقـي، حيـث أن أكـثر مـن 30% مـن قروضهـا تتعـثر. ومـع ذلـك، بـرزت المشـكلة مـع هـذه البنـوك في توجيههـا الأمـوال العامـة مـن خـلال الـشركات التابعـة لهـا في القطـاع الخـاص إلى مجموعـة صغـيرة مـن رجـال الأعـمال المرتبطـين بالدولـة. ورغـم تخلـف هـؤلاء عـن سـداد قروضهـم فقـد حصلـوا أيضًـا عـلى المزيـد مـن القـروض بفضـل علاقاتهـم السياسـية، مـما أدى إلى تأخـير الإجـراءات القانونيـة ضدهـم وفـرار بعضهـم مـن البـلاد قبل توجيـه التهم لهـم.[1] احتفظـت البنـوك العامـة بنسـبة 60% مـن إجـمالي الودائـع وقدمـت 50% مـن القـروض. وبحلـول أواخـر التسـعينيات، تلقـى ثمانيـة وعـشرون عميـلًا مدعومًـا سياسـيًا 13% مـن إجـمالي الائتـمان العـام المقـدم للقطـاع الخـاص، بمتوسـط قـدره مليـار جنيـه مـصري لـكل منهـم، وقُـدم أكـثر مـن 53٪ مـن هـذه القـروض بـدون ضمانـات كافيـة.

بحلـول عـام 2002، كان اثنـا عـشر مدينًـا فقـط قـد امتلكـوا 18% مـن القـروض المتعـثرة في القطـاع المـصرفي العـام.[2] لكـن الحكومـة- كـما هـو متوقـع- اسـتخدمت 40% مـن عائداتهـا مـن الخصخصـة (1.5 مليـار دولار بحلـول عـام 1997) لسـداد الديـون المعدومـة لأصدقائهـا مـن رجـال الأعـمال، بـدلًا مـن تقديـم خدمـات الرعايـة الاجتماعيـة كـما وعـدت. وبالتـالي لم تكـن للصعوبـات الماليـة التـي واجهتهـا مـصر علاقـة بالقطـاع العـام الفاشـل بقـدر مـا كانـت مرتبطـة بالوضـع الـذي رُبطـت فيـه الأمـوال العامـة بمشـاريع رجـال الأعـمال المدعومـين سياسـيًا. إذًا مـن الإنصـاف أن نسـتنتج مـع عَالِـمِ السياسـة تيمـوثي ميتشـل "أن برنامـج الإصـلاح لم يُخـرج الدولـة مـن السـوق ولم يُلـغِ الإعانـات العامـة المسرفـة. إنمـا تركـز تأثـيره الرئيـسي عـلى جمـع الأمـوال العامـة في يـد فئـات محـدودة. لقـد حوَّلَـت الدولـة المـوارد بعيـدًا عـن الزراعـة والصناعـة. وبـدأت تدعـم الرأسـماليين بـدلًا مـن المصانـع، وقمائـن الإسـمنت بـدلًا مـن المخابـز، والمضاربـين بـدلًا مـن المـدارس".[3]

1- Mitchell, Rule of Experts, 276–82.

2- Amr Ismail Adly, "Politically-Embedded Cronyism: The Case of Post- Liberalization Egypt" , Business and Politics 11 (4), 11–12.

3- Mitchell, Rule of Experts, 276–82.

أخـيرًا، ونتيجـة لتعميـق مشـاركة القطـاع الخـاص في الاقتصـاد، بـات اقتصـاد مـصر أكـثر عرضـة للرأسـمالية العالميـة لا سـيما بالنظـر إلى أن الـشركات المصريـة خـلال التسـعينيات اسـتوردت أكـثر مـن 70% مـن مدخـلات إنتاجهـا وصـدرت أقـل مـن 44% مـن منتجاتهـا. إثـر هيمنـة المكـون الأجنبـي في الصناعـات المحليـة والتـي شـملت في معظـم الحـالات إعـادة التجميـع المحـلي للمنتجـات المصنعـة في الخـارج، باتـت إمكانيـة ظهـور طبقـة رأسـمالية صناعيـة قابلـة للحيـاة أمـرًا مسـتبعدًا مـن مسـيرة إعـادة الهيكلـة في التسـعينيات. وبالتـالي، باتـت هـذه الطبقـة الجديـدة مـن حيـث السـمات والمصالـح مجـرد امتـداد للطبقـة القديمـة: "تجـار السـبعينيات صـاروا رأسـمالي التسـعينيات".(1) لكـن الاختـلاف الرئيـسي هـو أن المجموعـة الأخـيرة لم تعـد راضيـة عـن العيـش في ظـل السـلطة، فمـع الكثـير مـن رأس المـال المتراكـم حـان الوقـت بالنسـبة لهـم لدخـول عـالم السياسـة. لأول مـرة منـذ عـام 1952، بـدأت مقاليـد القيـادة السياسـية تنزلـق في أيـدي الطبقـة الاقتصاديـة الحاكمـة.

تبديل الحرس

من هم هؤلاء الرأسماليون الجدد؟

في بدايـة الألفيـة الجديـدة، وقـع الاقتصـاد المـصري تحـت سـيطرة أقـل مـن عشريـن تكتـلًا عائليًـا، وجمـع بـين مؤسـسي هـذه العائـلات الكثـير مـن القواسـم المشـتركة: عمـل معظمهـم في مجـال البنـاء؛ بـدأت أعمالهـم التجاريـة مـن خـلال عقـود حكوميـة؛ قامـوا بسـحب الأمـوال بحريـة مـن البنـوك العامـة؛ دخلـوا في شراكـة مـع مسـتثمرين أجانـب (خاصـة الأمريكيـين)؛ اسـتخدموا قـوة عاملـة صغـيرة نسـبيًا (بمتوسـط 3 آلاف عامـل)؛ وتلبـي منتجاتهـم احتياجـات الأثريـاء. مـن المؤكـد أن هـذا الجـزء الطبقـي لا يمثـل البرجوازيـة المصريـة برمتهـا، لكنـه شـكل الجـزء الـذي يكسـب منـه بقيـة أعضـاء الطبقـة والـذي لم يكـن لـدى أي منهـم أي أمـل في منافسـته أو إزاحتـه. تحـت هـذه المجموعـة المحـدودة مـن رجـال الأعـمال فاحـشي الـثراء الذيـن ترعاهـم الدولـة، تمتـع 5% آخريـن مـن المصريـين بـثراء متواضـع، وقُسـم مـن تبقـى مـن المجتمـع بدقـة بـين الفقـراء نسـبيًا و50% يعيشـون تحـت خـط الفقـر (أقـل مـن دولاريـن في اليـوم). ضمـت المجموعـة

1- عبد المعطي، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، ص 160-176، ص 195.

الأخيرة قرابة عشرة ملايين مصري يعيشون في أحياء عشوائية من الأكواخ مبنية في ضواحي العاصمة وصفها عالم اجتماع مصري بأنها "أحياء فقيرة بلا مدارس أو مستشفيات أو نوادٍ أو شبكات صرف صحي أو مواصلات عامة أو حتى مراكز شرطة، والتي أصبحت عالمًا مليئًا بالعنف والرذيلة".[(1)]

رغم هذا الخلل الاجتماعي والاقتصادي المحبط، بدأ الرأسماليون الجدد ينافسون على كسب المزيد من السلطة السياسية. علم مبارك جيدًا أن استقرار نظام 1952 يقوم على صيغة مبادلة الحقوق الاجتماعية بأخرى سياسية. وفقًا لهذا العقد الاجتماعي غير المكتوب، وفرت الدولة لمواطنيها فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والسلع والخدمات المدعومة مقابل تنازلهم عن حقهم في المشاركة في السياسة. لكنه أدرك أيضًا أن هذا الترتيب يتطلب دولة موسرة باستمرار. وفرت الأراضي المحجوزة والأصول المالية والشركات المؤممة والمساعدات السوفيتية الرخيصة حتى عام 1971عائدات كافية للدولة للقيام بهذا الدور. واعتقد عبد الناصر أن التصنيع الذي تقوده الدولة سيحقق عوائد كافية لمواصلة سياسات الرفاهية قبل أن تجف هذه الموارد.

لكن شراكة السادات مع الولايات المتحدة حلت محل المساعدة السوفيتية الرخيصة بمساعدات أمريكية مشروطة وباهظة التكلفة. ولم تكتفِ سياسة الباب المفتوح بتبديد ثروة الدولة في القطاعات غير الصناعية فحسب، بل جعلت الدولة مدينة للحكومات الأجنبية. والأهم من ذلك أن الشراكة بين قطاعي الأعمال والسياسة، التي شجعها السادات بنشاط، سمحت للرأسماليين الصاعدين بتثبيت أنفسهم في البيروقراطية والحزب الحاكم، ليبدأوا في التحكم بالدولة من أعلى. وفي نهاية المطاف، دفع تدهور الوضع المالي في مصر والضغط المستمر من المراكز الرأسمالية العالمية مبارك لتفكيك آخر بقايا القوة الاقتصادية للدولة (الدعم الحكومي والقطاع العام) والاعتماد أكثر فأكثر على المستثمرين من القطاع الخاص.

1- Saad Eddin Ibrahim, Egypt, Islam, and Democracy, Cairo: American University in Cairo Press, 1996, 39–41; Diane Singerman, "The Networked World of Islamist Social Movements", in Islamic Activism: A
Social Movement Theory Approach, ed. Q. Wiktorowicz, 143–63. Bloomington: Indiana University Press, 2004, 161.

ومع ذلك، كانت هذه الطبقة الجديدة هي الأخطر سياسيًا من بين كل مجموعات النخبة الاقتصادية في حقبة ما بعد 1952 لأنها الوحيدة التي جمعت بين التحالف مع المراكز الرأسمالية العالمية وبين التحالف مع حكام الدولة وموظفيها. كما أنهم كانوا منظمين متعطشين. فقد أنشأوا في التسعينيات لجنة مشتركة بين جمعية رجال الأعمال المصريين ومنصتهم الرسمية منذ عام 1979 ومجلس الوزراء. كان الهدف المعلن لهذه اللجنة "تقديم المشورة" للوزراء قبل اعتماد السياسات واللوائح الاقتصادية. بعد ذلك تسللوا إلى الهيئات الاقتصادية التي تديرها الدولة مثل غرفتي التجارة والصناعة ليكونوا قادرين على تكوين المزيد من روابط القوة المتبادلة بين هذه الجمعيات والحكومة، واستخدامها لتعزيز مصالحهم التجارية.[1]

لكن سرعان ما ثبت أن تكتيكات الضغط هذه غير كافية، فقد برزت الحاجة إلى إستراتيجية أكثر جرأة. لذا قرروا الالتفاف حول مصرفي استثماري شاب بدأ حياته المهنية في "بنك أوف أميركا" وعمل في لندن لفترة قبل أن يعود إلى القاهرة في عام 1995. تمتع هذا الشاب بصفتين مغريتين: الطموح السياسي، وأنه نجل الرئيس. في عام 2000، أسس جمال مبارك وأصدقاؤه المقربون الجدد جمعية "جيل المستقبل"، وهي جمعية أهلية تهدف إلى تعزيز صورة جمال كقائد للشباب في مصر. في نفس العام عيَّن مبارك نجله في الأمانة العامة للحزب الوطني ورئيسًا للجنة الشباب والتنمية.

في عام 2002، أنشأ جمال وترأس هيئة سياسية جديدة داخل الحزب أسماها "لجنة السياسات"، والتي سرعان ما أصبحت القلب النابض للحزب الحاكم وتجسيدًا لـ "التفكير الجديد"- شعار مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي لعام 2002. كانت "لجنة السياسات" في الأساس عبارة عن بلورة للرأسماليين والمثقفين الليبراليين الجدد، وأصبح جمال نفسه "رمزًا لما أحدثته المباركية.. التحرر الاقتصادي في ظل غياب التحرر السياسي والمحسوبية المتزايدة".[2] لكن المصريين منذ البداية أشاروا

1- Robert Bianchi, "Interest Groups and Politics in Mubarak's Egypt", in The Political Economy of Contemporary Egypt, ed. Ibrahim M. Oweiss, 210- 221, Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1990, 215.

2- Shatz, "Mubarak's Last Breath", 9–10.

إلى اللجنـة بسـخرية عـلى أنهـا "حكومـة جـمال"، لكنهـم مـع ذلـك لم يعلمـوا أن أعضاءهـا سيشـكّلون قريبًـا أول "حكومـة لرجـال الأعـمال" في البـلاد.

في صبــاح يــوم 14 يوليــو 2004، اســتيقظ المصريــون المطمئنــون عــلى نبــأ تكليــف مهنـدس الحاسـب أحمـد نظيـف بتشـكيل حكومـة مختـارة بعنايـة مـع رأسـمالي جـمال والنيوليبراليــين. وضــم مجلــس الــوزراء ســتة مــن الرأســماليين الاحتكاريــين الذيــن كُلفـوا بـوزارات مرتبطـة مبـاشرة بحقائبهـم التجاريـة، بالإضافـة إلى عـدد مـن المثقفـين النيوليبراليــين البارزيــن. وعــلى ســبيل المثــال لا الحــصر، عُــين أحمــد المغــربي صاحــب مجموعــة "فنــادق أكــور" الســياحية وزيــرًا للســياحة، وبعدهــا بعــام وزيــرًا للإســكان والبنـاء. وعُـين رئيـس منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا التابعـة لشركـة "يونيليفـر" متعــددة الجنســيات رشــيد محمــد رشــيد وزيــرًا للصناعــة والتجــارة. كــما كُلِّــفَ رئيــس مجلـس إدارة "مجموعـة المنصـور للسـيارات" محمـد منصـور بـوزارة النقـل (كان أيضًـا أمينًـا عامًـا لمؤسسـة جـمال لجيـل المسـتقبل، ورئيسًـا لغرفـة التجـارة الأمريكيـة في مـصر بــين عامــي 1999 و2003). وعُهِــدَ إلى الخبــير الاقتصــادي في صنــدوق النقــد الــدولي يوســف بطــرس غــالي بــوزارة الماليــة. وتــولى الأســتاذ بجامعــة القاهــرة محمــود محــي الديـن وزارة الاسـتثمار، وقـد انتُخـب لاحقًـا مديـرًا تنفيذيًـا للبنـك الـدولي. وجميـع هـؤلاء بالطبــع أعضــاء في "لجنــة السياســات".

لم تكـن السـيطرة عـلى مجلـس الـوزراء سـوى الخطـوة الأولى، تبعتهـا "برجوازيـة" كاملـة لقيــادة الحــزب الحاكــم بأكملــه. ضاعــف رجــال الأعــمال بالحــزب الوطنــي الديمقراطــي نصيبهـم مـن مقاعـد البرلمـان بأكـثر مـن الضعـف، فحصلـوا عـام 2000 عـلى 77 مقعـد مقارنــة بـــ 37 في عــام 1995، أي مــن 8% إلى 17% مــن مقاعــد البرلمــان.[1] اســتطاع هــؤلاء تعزيــز نفوذهــم في البرلمــان بعــد ســيطرتهم عــلى اللجــان البرلمانيــة الرئيســية، وأهمهـا لجنـة التخطيـط والميزانيـة التـي ترأسـها قطـب الحديـد والصلـب أحمـد عـز، معلـم جـمال وأقـرب شريـك لـه. وقـد أصبـح عـز منـذ العـام 2005 زعيـم الأكثريـة في البرلمـان. يقـول رئيـس مجلـس النـواب فتحـي سرور: "حـين كنـا نصـوت، إذا رفـع أحمـد عـز يـده بالموافقـة يوافـق ممثلـو حـزب الأكثريـة، وإذا لم يرفـع يـده يرفضـون... لقـد

1- محمد أبو رضا، البنية السياسية والاجتماعية لمجلس العام 2000، الديمقراطية، ص 1-81.

اعتقد أعضاء الحزب الوطني أنه يمتلك السلطة في ترشيحهم للانتخابات البرلمانية من قبل الحزب... وكانت تربطه علاقة قوية بجمال مبارك".[1] في عام 2006، أصبح جمال نفسه الأمين العام المساعد للحزب الوطني الديمقراطي.

شكلت السيطرة على جماعات الضغط التجارية ومجلس الوزراء والحزب الحاكم والبرلمان خطوات مهمة، لكن ماذا عن الرئاسة؟ بدأت نخبة رجال الأعمال الجديدة الآن في دفع جمال إلى المنصب التنفيذي الأعلى (الرئاسة)، بذريعة إسناد الرئاسة لشخصية مدنية بعد أن ظلت حكرًا على الضباط السابقين منذ عام 1952. وبدأوا يمهدون الطريق لتعديلات دستورية أُعلن عنها في عامي 2005 و2007، وضعت شروطًا لانتخابات رئاسية على مقاس جمال وحده، وألغت الإشراف القضائي على عملية التصويت.

وهكذا بدأت الحملة المشؤومة لتعزيز شرعية جمال مبارك الشاب، والتي بلغت ذروة السخافة حين قدَّمه صديقه عز أمام مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي الأخير في عام 2010 باسم "جمال قائد ثورة التحديث". لكن حرس الحزب القديم قاوم هذا التوجه. بعد ثورة 2011، تحدث فتحي سرور الموالي للنظام مع المراسلين عن إحباطه فقال: "كان دخول رجال الأعمال إلى مجلس الوزراء خطأً كبيرًا، لا سيما أنهم كُلفوا بالمجالات التي تخصصوا فيها مما تسبب في تناقض بين مصالح القطاعين العام والخاص. وقلت هذا للحزب أكثر من مرة لكن أحدًا لم يستمع إلي".[2] ربما ألقى الكثيرون باللوم في هذه التغييرات على الأب الرئيس حسني مبارك، الذي أراد توريث الحكم لابنه (مع إصرار الأم على حد وصف البعض). لكن عددًا من الأسباب الموضوعية تفسر سبب اعتماد الجهاز السياسي بشكل متزايد على أصدقاء جمال من الرأسماليين الاحتكاريين، وأهمها فائض الثراء المالي والدعم الجيوسياسي.

بين عامي 1992 و2002، ارتفع الدين المحلي من 67 إلى 90% من الناتج المحلي الإجمالي، واعتمدت الدولة في تسيير أعمالها على الديون. وبما أن الحزب الحاكم يعيش على موارد الدولة فإنه كان أيضًا يعمل اعتمادًا على الديون. ولكن من هم الدائنون؟ يقع نصف الدين على بنوك القطاع العام التي لم يكن لديها خيار سوى

1- مقابلة فتحي سرور مع محمود مسلم، المصري اليوم واجهت فتحي سرور، الحلقة الأولى، 7.

2- المصدر السابق، الحلقة الأخيرة، 9.

طاعة الحكام، حتى عندما تجاوزوا الودائع العادية وانخرطوا في مجموعة صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي. أما المصدر الثاني فهو أذون الخزانة، رغم أن جمع الأموال عبر هذه الطريقة مُرهِق ويستهلك الوقت. لذا، كان الاعتماد على كرم الرأسماليين الموالين للنظام الطريقة المتاحة الأسهل والأسرع لإبقاء الجهاز السياسي قادرًا على الوفاء بديونه.[1] فقاموا بداية بتوجيه الأموال من خلال صفقات تجارية ملتوية، يؤمّن خلالها المستثمر عقدًا أو قطعة أرض ليحصل السياسي في المقابل على عمولة. كما سددت التبرعات والأعمال الخيرية جزءًا من الفاتورة. ولكن حين بدأ الرأسماليون الاحتكاريون في تولي مسؤولية الحزب الحاكم والحكومة أخذوا على عاتقهم المسؤوليات المالية أيضًا. فقاموا بتمويل اتفاقيات الحزب، وأطلقوا حملات إعلامية حكومية، ودفعوا رشاوي للتضييق على المعارضة، واشتروا أصواتًا ونظموا مظاهرات مؤيدة للنظام، وهلمَّ جرًّا. وازداد الاعتماد على كرم الرأسماليين بشكل منهجي، ليكشفَ عجزُ ميزانية الدولة بنسبة 27% في عام 2011، والذي يقدر بنحو 140 مليار جنيه، أن النظام يغرق أكثر فأكثر في الديون.[2]

ومن خلال شراكاتهم التجارية مع مستثمرين عالميين، أكد أصدقاء جمال للنظام أنه مع الضغط الرسمي لإضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية فإن الدعم الغربي لن يتوقف. لعب رجال الأعمال دور الجسر مع النظام الرأسمالي العالمي لإبقاء أسواقهم مرتبطة بمراكز الاستثمار العالمية، وهو دور أداه الرأسماليون المصريون بامتياز. حتى أنهم رافقوا مبارك خلال زياراته السنوية لواشنطن- أشبه بلوبي متنقل. خلال السنوات الثلاث الأولى من حكومة نظيف، تضاعف الاستثمار الأجنبي في مصر ثلاث مرات.[3] بعد ذلك، أدى القرار الأمريكي في عام 2004 بتخصيص مساعدات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للقطاع الخاص بدلًا من الحكومة إلى تعزيز ثقلهم السياسي.

كان من الطبيعي بعد ذلك أن يطلب الرأسماليون الجدد في مصر أكثر مما سبق لإبرام صفقات رديئة مع السياسيين. أراد النظام الآن في مقابل الخدمات القيمة

1- سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة، ص 192-196، ص 218.

2- حازم الببلاوي، أربعة أشهر في قفص الحكومة، القاهرة، دار الشروق، 2012، ص 16.

3- جلال أمين، مصر والمصريين في عهد مبارك، القاهرة، 2009، ص 93.

التـي قدمهـا إعـادة هيكلـة الاقتصـاد مـن خـلال المفاهيـم النيوليبراليـة. مـع النظـام الضريبـي الجديـد الـذي تحقـق تدريجيًـا بـين عامـي 2002 و2010، فُـرض 60% مـن العـبء الضريبـي عـلى عمـوم السـكان مـن خـلال الضرائـب والتعريفـات غـير المبـاشرة (مثـل ضريبـة المبيعـات) التـي لا تميـز بـين الأغنيـاء والفقـراء. في الوقت نفسـه، انخفضت الضرائـب عـلى عائـدات الأعـمال إلى النصـف، مـن 40 إلى 20٪، وتسـاهلت سـلطة جبايـة الضرائـب تمامًـا مـع التهـرب الضريبـي مـما سـمح لرجـال الأعـمال- إذا قُبـض عليهـم- بدفـع المبلـغ المسـتحق عليهـم مـع غرامـة صغـيرة دون دخـول السـجن.[1]

بعدهـا في عـام 2009، صاغـت الحكومـة ضريبـة العقـارات المشـؤومة، والتـي فرضـت ضرائـب عـلى المسـاكن الخاصـة للمواطنـين بغـض النظـر عـن ثرواتهـم أو مسـتوى دخلهـم- وهـو قـرار مثـير للجـدل لدرجـة أن الرئيـس مبـارك نفسـه تدخـل لإيقافـه قبـل أسـابيع مـن دخولـه حيـز التنفيـذ. مـن جانـب آخـر، بـرزت مشـكلة مسـتويات الأسـعار المتزايـدة باسـتمرار. ففـي ينايـر 2003، قامـت الحكومـة بتعويـم سـعر صرف العملـة مـما تسـبب في تراجـع قيمـة الجنيـه المـصري أمـام الـدولار الأمريـكي بنسـبة 25%. بـررت الحكومـة القـرار بالحاجـة إلى تحسـين الميـزان التجـاري في مـصر، وبـدلًا مـن ذلـك اسـتمرت أنشـطة الاسـتيراد بالوتـيرة نفسـها وارتفعـت أسـعار السـلع والخدمـات المسـتوردة (والمنتجـات المحليـة التـي تعتمـد اعتـمادًا كبـيرًا عـلى المكونـات المسـتوردة) كثـيرًا. لأول مـرة في تاريخهـم الحديـث، عـانى المصريـون مـن الآثـار الشـديدة للركـود التضخمـي. وصـف ميتشـل، الـدارس المتعمـق لـكل مـن مـصر والنيوليبراليـة، السـبب فقـال:

"الليبراليـة الجديـدة انتصـار للخيـال السـياسي، حيـث أن إنجازهـا مـزدوج: ففيـما تضيّـق نافـذة النقـاش السـياسي، تجدهـا تطلـق الوعود مـن هذه النافـذة بآفاق لا حـدود لها. فمن ناحيـة، تؤطـر الليبراليـة الجديـدة المناقشـة العامـة المختزَلـة للاقتصـاد التقليـدي- الجديـد وتُصـوّر الرفاهيـة الجماعيـة للشـعب من حيـث كيفية تعديلها بشـكل إجمالي فقـط مع ضبط الميزانيـات العامـة النقديـة والماليـة. ومـن ناحيـة أخـرى، تراهـا تُهمـل الاهتمامـات الفعليـة لأي مجتمـع محـلي أو جماعـي ملمـوس لتشـجع أكـثر أحـلام الادخـار الخـاص غـزارة".[2]

1- سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة، 207-217.

2- Mitchell, "Dreamland", 28.

منذ اليوم الأول الذي تحولوا فيه إلى سياسيين، أدار هؤلاء الرأسماليين ظهورهم لمشاكل مصر الاجتماعية الحادة: الفقر، البطالة، الأمية، تدهور الخدمات العامة، الازدحام الحضري، مدن الصفيح، والتلوث وما إلى ذلك. "لقد أدى خطاب الإدارة والسلامة المالية وقوى السوق إلى نزع الطابع السياسي عن هذه القضايا المعقدة، وحوَّل مسائل عدم المساواة الاجتماعية والفقر إلى قضايا تتعلق بالكفاءة والرقابة".[1] بخلاف نظرائها الريفيين المهمَلين في السبعينيات، لم تكن النخبة الرأسمالية الجديدة أكثر ثراءً فحسب بل كانت أيضًا أكثر تطلُّبًا. فقد تطلَّب توسع أعمالهم من الدولة تحرير الاقتصاد وخصخصة المؤسسات العامة وخفض الإعانات للفقراء والضرائب للأثرياء، والسماح لهم بسهولة الوصول إلى الموارد العامة. أيًا كان الفائض الذي قد تستخدمه الدولة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة، فقد اقتلعه الرأسماليون المقربون من جيوب الحزب الحاكم. بلغ توتر الجهاز السياسي حده الأقصى، وتقلصت مساحة مناورة الساسة التقليديين إلى حد كبير.

في الوقت نفسه، أصبح مستوى الفساد طاغيًا وامتد من الرأس إلى الذيل. ترددت شائعات عن أن الرئيس مبارك وعائلته جمعوا ثروة تصل إلى سبعين مليار دولار، وزُعِمَ أن أربعين من وزرائه وشركائه المقربين لا تقل ثروة أحدهم عن مليار دولار.[2] وقدَّم الجهاز المركزي للمحاسبات بين أكتوبر 1999 ويوليو 2004 ألف تقرير يفصِّلُ الانتهاكات المختلفة التي ارتكبها مسؤولو الدولة ورجال الأعمال المقربون. قدَّرت التقارير أن الفساد المالي كلَّف الاقتصاد خلال تلك السنوات مئة مليار جنيه مصري، بالإضافة إلى خمس مليارات جنيه أُهدرت في غسيل الأموال وخمسمئة مليون جنيه في شكل رشاوي للموظفين العموميين.[3]

بعد ثورة 2011، غمرت عشرات قضايا الفساد مكتب النائب العام. ففي الأسابيع التي أعقبت الثورة، اعتُقِل الرئيس مبارك وعائلته ومساعدوه من بين عشرات

1- Mitchell, Rule of Experts, 230.

2- Goldstone, "Understanding the Revolutions of 2011," 11; Philip Inman, "Mubarak Family Fortune Could Reach $70bn, Say Experts: Egyptian President Has Cash in British and Swiss Banks Plus UK and US Property", Guardian (2/4/2011), 1.

3- غنيم، أزمة الدولة المصرية المعاصرة، ص 93.

الـوزراء (بمـن فيهـم رئيـس الـوزراء)، ورؤسـاء مجلـسي النـواب والشـيوخ في البرلمـان، وربمـا أكـثر مـن عشريـن مـن رجـال الأعـمال (بمـن فيهـم أحمـد عـز)، أو أُصـدرت مذكـرات توقيـف بحقهـم بتهمـة الفسـاد المـالي وإسـاءة اسـتخدام المنصـب. يسـتحق فهـرس كامـل للتهـم دراسـة مسـتقلة، لكـن بعـض الأمثلـة قـد توضـح نـوع وحجـم الفسـاد خـلال العقديـن الأخيريـن مـن حكـم مبـارك.

مـن الجيـد البـدء بحالـة حسـين سـالم كمثـال، الصديـق المفضـل للرئيـس مبـارك (وربمـا الوحيـد). بـدأ سـالم حياتـه المهنيـة كعنـصر أمـن، قبـل أن يسـتقيل عشـية وصـول مبـارك إلى السـلطة ويتحـول إلى الأعـمال التجاريـة. كان أول مـشروع ناجـح لـه هـو مـشروع مشـترك مـع صهـر مبـارك وضابطـين سـابقين في وكالـة المخابـرات المركزيـة الأمريكيـة. كلَّـف البنتاغـون الشركـة الأمريكيـة المصريـة للنقـل والخدمـات- التـي عُرِفـت فيـما بعـد باسـم "White Wings"- بنقـل الأسـلحة الأمريكيـة إلى مـصر (عُلـم فيـما بعـد أنهـا شركـة غـير قانونيـة. ومنـذ ذلـك الحـين، أصبـح سـالم واحـدًا مـن أشـهر تجـار الأسـلحة الذيـن شـاركوا في مثـل هـذه العقـود البـارزة، مثـل إيـران كونـترا في الثمانينيات. كشـفت وسـائل الإعـلام الأمريكيـة في عـام 1987عـن المـشروع برمتـه، وفي العـام التـالي تـم تباحـث الأمـر خـلال جلسـة اسـتماع في البرلمـان المـصري عقدهـا عضـو مجلـس الشـعب المعـارض علـوي حافـظ وطالـت مـدة سـبع سـاعات. ثـم تحـول سـالم إلى القطـاع السـياحي وبنـاء وإدارة بعـض أفخـم المنتجعـات في المـدن السـاحلية مثـل شرم الشـيخ.

في عـام 2000، شـارك سـالم في تأسـيس شركـة غـاز شرق المتوسـط المصريـة مـع شريكـه الإسرائيـلي ضابـط الموسـاد السـابق يـوسي ميـمان. زودت الشركـة إسرائيـل بـــ 40% مـن احتياجاتهـا مـن الغـاز الطبيعـي بسـعر مخفـض، في وقـت كانـت فيـه مـصر في حاجـة ماسـة إلى الطاقـة والمـال. وفي عـام 2008، بـاع سـالم 12% مـن أسـهمه إلى مسـتثمرين أمريكيـين اثنـين مقابـل 2.2 مليـار دولار. خـلال تلـك الفـترة، خـسرت مـصر سـبعمئة وأربعـة عـشر مليـون دولار لبيعهـا غازهـا بثمـن بخـس.[1] أمـا سـالم الـذي قـدرت ثروتـه بـــخمسة عـشر مليـار دولار فقـد هـرب إلى دبي بعـد خمسـة أيـام مـن ثـورة ينايـر بحقيبـة

1- Salwa Samir, "Books Banned in the Mubarak Era," Egyptian Gazette 17207: 1. Cairo (4/15/2011) Youssra Zahran, "Hussein Salem: The Fall of the Man of the Regime", in Al-Fajir 292:6, Cairo, 2/21/2011.

تحتوي على خمسمئة مليون دولار نقدًا، لكن السلطات الإماراتية رفضت السماح له بالدخول بكل هذه النقود وأعيد إلى مصر. بعد فترة وجيزة، هرب إلى فيلته الفخمة في إسبانيا حيث اعتقله الإنتربول، لكن الأخير رفض تسليمه لأنه- كما تبين- حصل على الجنسية الإسبانية وتخلى عن جنسيته المصرية.(1)

مثال صارخ آخر هو أحمد عز، ثالث أغنى رجل في مصر بثروة تزيد عن عشرة مليارات دولار، والذي نصَّب نفسه كمهندس للنظام السياسي الجديد. امتلك عز عام 1996 مصنعين صغيرين للصلب والسيراميك، وبحلول عام 2004 احتكر الصناعة بعد الاستحواذ على أكبر شركة حديد وصلب مملوكة للدولة بشكل مجاني تقريبًا وبدون مزاد علني. استمر سخاء الدولة، حيث منحت وزارة التجارة والصناعة لشركة عز مجانًا تراخيص بقيمة ستمئة وستين مليون جنيه لبناء مصنعين إضافيين في المنطقة الصناعية الحرة في السويس. في 29 مايو و15 سبتمبر 2004، قدَّم رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات جودت الملط تقريرين من 278 صفحة إلى رئيس مجلس النواب حول احتكارات عز غير المشروعة. كشف هذان التقريران كيف سيطر عز على 55.3% من السوق المحلي و72.3% من صادرات الحديد المقوى و47.9% و83.2% من صادرات الحديد المسطح.(2)

اعترف رئيس البرلمان سرور أنه حين اقترحت الحكومة تشريعًا لمكافحة الاحتكار من شأنه أن يصادر 10% من أرباح المخالفين، تدخل عز- رئيس لجنة الموازنة في البرلمان- لوضع حد للغرامة بمبلغ ثلاثمئة مليون جنيه. "اشتكيت للرئيس وقلت له أن هذا الأمر لا يمكن أن يمر، فطلب من صفوت الشريف (الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي) حل القضية. جاء الشريف إلى مكتبي واستدعى أحمد عز لينقل اعتراضات الرئيس... ومما أثار دهشتي تمسك عز بموقفه... واضطررنا إلى تقديم تنازلات... عندها أدركت أن أحمد عز أقوى من الرئيس، وأنه يمثل قوة خطيرة بإمكانها أن تتحدى الرئيس".(3)

1- صفية منير، مليارات حسين سالم، الشروق، ص 863-868.

2- مقابلة الملط مع حمدي حمادة، أحاور جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبة، ص 5.

3- مقابلة سرور مع مسلم، المصري اليوم واجهت فتحي سرور، الحلقة الثانية، ص 10.

خصصت الدولة في عهد مبارك سبعة وستين ألفًا ومئتي كيلومتر مربع (مساحة تعادل مساحة فلسطين ولبنان والكويت وقطر والبحرين مجتمعة) بقيمة ثمانمئة مليار جنيه مصري للمستثمرين المفضلين. بالإضافة إلى ذلك، كلَّف التحويل غير القانوني لمئة وخمسة وثمانين ألف فدان من الأراضي الصالحة للزراعة إلى مشاريع بناء الاقتصاد المصري في العقد الماضي ثمانية وسبعين مليار جنيه. في الأسابيع التي أعقبت ثورة 2011، نظرت المحاكم في 123 قضية تتعلق بانتهاكات القانون 89 لعام 1994 الذي يقضي بتخصيص أراض عامة لمن يدفع أعلى سعر. عينة صغيرة تكفي للتوضيح: استحوذت شركة عز على 21 مليون متر مربع بسعر أربعة جنيهات مصرية للمتر في المنطقة الصناعية على خليج السويس، فقط لإعادة بيعها لشركات أجنبية مقابل ألف جنيه مصري للمتر خلال عامين.

في وقت لاحق، خصص وزير السياحة زهير جرانة قطع أراضي في بعض أفضل المواقع السياحية بأسعار أقل بكثير من أسعار السوق، مما كلف الدولة أكثر من ملياري جنيه في عام 2006 وحده. وخصص وزير الإسكان والتعمير أحمد المغربي بين يناير 2006 وديسمبر 2008 أكثر من 27.2 مليون متر مربع لثلاث عشرة شركة تسيطر فيها شركة "بالم هيلز" المملوكة لعائلته على ما مقداره 49% و100% من هذه الشركات. في "بالم هيلز" نفسها، ارتفع رصيد نجل مبارك الأصغر عام 2009 بمقدار 16 مليون جنيه إسترليني، وذلك نتيجة لارتفاع قيمة الأرض التي استحوذت عليها الشركة. أهدى وزير الزراعة أمين أباظة 11556 فدانًا في سيناء مجانًا لأحد رجال الأعمال، ثم باع ثمانية آلاف فدان من تلك المساحات للمستثمرين الأجانب مقابل ثلاثمئة وخمسين مليون جنيه.

استحوذت الشركات المملوكة لأبناء الرئيس وأصهاره على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية على طريق القاهرة- الإسكندرية الصحراوي بسعر زهيد يبعث على السخرية، بلغ مئتي جنيه مصري للفدان، لبناء مجمعات فخمة من مئات الفيلات بملايين الدولارات. باع وزير الإسكان والبناء السابق إبراهيم سليمان أربعين ألف متر مربع من الأراضي المطلة على البحر الأبيض المتوسط مقابل ثلاثمئة جنيه مصري للمتر الواحد بدلًا من قيمتها السوقية الحقيقية البالغة ثمانية آلاف جنيه.

أخيرًا، كلَّفَ رئيس الوزراء أحمد نظيف البلاد ما مجموعه 51.2 مليار جنيه مصري من خلال تمرير القرار الوزاري 2843 لعام 2009، الذي شرع في الاستحواذ المتنازع عليه على 1.5 مليون فدان مقابل 2.5% من سعر السوق.[1] إذًا، كان من الطبيعي أن تبلغ ثروة جرانة 13 مليار جنيه بعد أن كانت شركته بمبلغ 4 مليارات جنيه قبل دخوله مجلس الوزراء. وضاعف المغربي ثروته التي لم تتجاوز في عام 2004 أربع مليارات وتسعمئة مليون جنيه إلى أربع أضعاف بعد أن أصبح وزيرًا لتبلغ سبعة عشر مليار جنيه، بالإضافة إلى ثلاثة مليارات جنيه على شكل قروض مخفضة من البنوك.[2]

كان متوقعًا بعد ثورة 2011 إعادة فتح ملف الخصخصة. ومع أن تأميم وسائل الإنتاج في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي قد تم من خلال القوانين، إلا أنه أعيدت خصخصتها من خلال قرارات إدارية تعسفية مع قصور في الشفافية أو غيابها. فمثلًا، قدرت الحكومة عام 1991 القيمة الإجمالية للقطاع العام بـ 124 مليار جنيه- مع أن مستشارًا خاصًا ضخَّم هذا الرقم إلى خمسمئة مليار جنيه. وبحلول يوليو 2000، بِيع ما يقرب من نصف القطاع العام مقابل 15.6 مليار جنيه، مما دفع الحكومة إلى تعديل تقديراتها السابقة بأثر رجعي إلى مبلغ سخيف بلغ 28.8 مليار جنيه وسرعان ما تم الكشف عن قضايا فساد بارزة.

من أوائل الصفقات التي مُررت في عام 1994 كانت بيع شركة بيبسي كولا التابعة للقطاع العام مقابل 131 مليون جنيه مقسمة على النحو التالي: 49% إلى رجل الأعمال محمد نصير المرتبط سياسيًا بالنظام، و49% لشركة سعودية، و2% لتكتل بيبسي- كولا العالمي. بعد أربع سنوات، اشترت شركة بيبسي- كولا 77% من الأسهم مقابل أربعمئة مليون جنيه، أي ثلاثة أضعاف قيمة الشركة بأكملها عند بيعها لأول مرة. ادعى نصير أنه نجح في تغيير مسار الشركة في هذه الفترة القصيرة لكن ادعاءه لم يُقنع أحدًا، خاصة وأن التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للمحاسبات كشفت عن ضعف أداء مستثمري القطاع الخاص في الشركات العامة التي اشتروها. وبالفعل، أنجز رجال الأعمال بين عامي 1997 و2002 قرابة 52% من الاستثمارات الموعودة في جميع القطاعات، و26% من الاستثمارات المتوقعة في القطاع الصناعي،

1- حاتم الجهمي وأحمد عبد القوي، تحقيقات نيابة أمن الدولة في قضايا فساد الوزارة، الشروق.

2- فؤاد علام، الإخوان وأنا، ص 3.

وغطت الدولة الباقي.[1] بعد أشهر من ثورة 2011، أعيدت ثلاث من كبرى الشركات المخصخصة إلى ملكية الدولة بعد أن كشفت المحاكم حيل الفساد التي نُقلت من خلالها إلى ملكيات خاصة، وتم التحقيق في عشرات القضايا الأخرى.[2]

السيطرة على قنبلة زمنية

كانت أيام مصر المظلمة تزداد قتامة. فبين عامي 2000 و2009، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 92.4 مليار دولار إلى 187.3 مليار دولار وزاد النمو الاقتصادي من 3.2% إلى 5%. لكن النمو الاقتصادي الذي تحقق خلال ذلك العقد (بسبب تضاعف أسعار النفط بعد غزو العراق وزيادة الاستثمارات الأجنبية) لم يُوظَّف في تحسين مستوى معيشة عامة الناس. في عام 2006، تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة 7% عما كان عليه في عام 2000. وفي نفس العام، أشارت تقارير البنك الدولي إلى أن 47% من المصريين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم.[3] في عام 2010، قُدِّرَت البطالةُ بنحو 26.3% مع زعم الحكومة أنها بلغت 10% فقط.[4] وبات أكثر من ثلاثة ملايين شخص يعملون في السوق السوداء. استهلك الإنفاق على التعليم أقل من 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وخُفِّضَ الدعمُ على المواد الغذائية بنسبة 20% مما أدى إلى زيادة أسعار المواد الغذائية المختلفة بمقدار ثلاثة أضعاف. وبينما قام الأغنياء بتزيين مجمعاتهم الفخمة ببحيرات صناعية وأحواض سباحة، عانى 79٪ من المصريين من صعوبة الحصول على مياه الشرب النظيفة ونظام الصرف الصحي المناسب.[5]

عانى جميع المصريين تقريبًا خلال العقدين الأخيرين من حكم مبارك، وبات الريف هدفًا سهلًا. فقد ألغى القانون رقم 96 لعام 1992 المكاسب التي حققها الفلاحون من خلال قانون الإصلاح الزراعي رقم 178 لعام 1952. وبدلًا من الإيجارات المنظمة في القانون القديم، نص القانون الجديد على أن عقود المستأجرين البالغ

1- غنيم، أزمة الدولة المصرية المعاصرة، ص 93-95.

2- محمد باسل، ثلاث أحكام تاريخية ضد فساد الخصخصة في عهد مبارك، الشروق، 961-964.

3- Wahid, Military Expenditure and Economic Growth, 134–42.

4- Shatz, "Mubarak's Last Breath", 6.

5- بسمة عبد العزيز، إغراء السلطة المطلقة، ص 90-91.

عددهـم 1.2 مليـون في الريـف سـتنتهي بنهايـة عـام 1997، مـما يسـمح لمـلاك الأراضي الغائبـين إمـا بالتفـاوض عـلى عقـود جديـدة أو بيـع أراضيهـم وطـرد الفلاحـين. وبالطبـع، بـررت الحكومـة القانـون بتوفـير المزيـد مـن رأس المـال للاسـتثمار. ولأن سـبعة ملايـين فـلاح وعائلاتهـم يعيشـون عـلى هـذه الأراضي فيـما لم تقـدم الحكومـة أي حلـول لمحنتهـم الحتميـة، اندلعـت احتجاجـات عنيفـة في عمـوم الريـف.

بـين أكتوبـر 1997 وصيـف 1999، تفشـت مصـادرة الأراضي وتخريـب المعـدات الزراعيـة لدرجـة أن الحكومـة اضطـرت إلى إصـدار أوامـر لقـوات الأمـن المركـزي لإخضـاع الفلاحـين الغاضبـين. وبالمثـل، أدت الخصخصـة العدوانيـة وتخـلي الحكومـة بالجملـة عـن القطـاع العـام إلى العديـد مـن الإضرابـات العماليـة: 161 إضرابًـا في عـام 2001، و86 في عـام 2003، وإضراب 6 أبريـل الوطنـي العنيـف في عـام 2008، وأكـثر مـن 700 إضراب في عـام 2010. وفي الواقـع، ربمـا شـارك مليونـا عامـل في هـذه الإضرابـات بـين عامـي 2001 و2011.[1] حتـى داخـل المعقـل التقليـدي لسـلطة الدولـة- البيروقراطيـة- كانـت الأمـور تتدهـور. لم تتجـاوز نسـبة الموظفـين الحاصلـين عـلى رواتـب جيـدة نسـبة 0.2%، أي قرابـة 8 آلاف مسـؤول (بمـن فيهـم الـوزراء)، وبعضهـم تلقـوا رواتـب مـن سـتة أرقـام، بينـما تراجـع باقـي الموظفـين البالـغ عددهـم خمسـة ملايـين وخمسـمئة ألـف موظـف تدريجيًـا ليصبحـوا في درجـة الطبقـة الدنيـا.[2] أضـف أن النخبـة التجاريـة الجديـدة لم تقبـل بالتعـاون الطبقـي، فبقـي الرأسـماليون الاحتكاريـون يتصرفـون كأقطـاب متنافسـة أكـثر مـن كونهـم قيـادة طبقيـة موحـدة، ولـذا فشـلوا في اسـتيعاب البيروقراطيـين رفيعـي المسـتوى ومـلاك الأراضي المتوسـطين والرأسـماليين الزراعيـين تحـت وصايتهـم. وبشـكل أعـم، أثـار تدهـور قـدرة الدولـة عـلى تقديـم الخدمـات الأساسـية ولامبالاتهـا تجـاه البطالـة والفقـر غضـب الملايـين.

لم يكـن بإمـكان الضامـن النهـائي للنظـام أن يقـف مكتـوف الأيـدي فيـما المليـارات تتسـرب مـن يـد إلى أخـرى دون علمـه، فـكان لابـد مـن أن يُعطـى حصتـه مـن العمليـة. كشـفت التحقيقـات الأوليـة أن وزيـر الداخليـة حبيـب العـادلي وعائلتـه يمتلكـون تسـع فيـلات وسـبع شـقق وخمسـة وسـبعين فدانًـا مـن الأراضي الزراعيـة وثلاثـة عـشر موقعًـا

1- غنيم، أزمة الدولة المصرية المعاصرة، ص 113-115.

2- المصدر السابق، ص 142.

للبناء ومركزًا تجاريًا في شرم الشيخ وأربع سيارات مرسيدس. وبالإضافة إلى الودائع المصرفية، بلغت ثروته ثمانية مليارات جنيه.[1] طالب أمن الدولة بقطعة أرض شاسعة من الأرض (العسكرية) في حي القاهرة الصاخب بمدينة نصر لإنشاء مقره الجديد. وفي الإسكندرية، حصل ثمانية وثلاثون من ضباط مباحث أمن الدولة عام 2000 على سبعمئة وخمسين ألف متر مربع من الأراضي مقابل ثلاثة عشر جنيهًا للمتر، بينما تجاوز سعر السوق حينها ثلاثمئة جنيه للمتر. بعد ثورة يناير، جمدت المحاكم المصرية أصول 52 ضابط أمن من ذوي الرتب العالية متهمين بالفساد.[2] وحُكِمَ على العادلي بالسجن لمدة اثني عشر عامًا وغرامة قدرها ثلاثة وعشرين مليون جنيه إسترليني بتهمة غسل الأموال وإساءة استخدام المنصب لتكديس الثروة.

وغني عن القول، أن الفساد الحكومي المتزايد دفع النظام أكثر لإطلاق يد وزارة الداخلية. وبدلًا من الضغط على النظام لإضفاء الطابع الديمقراطي- كما يتوقع المنظرون الليبراليون- أدرك الرأسماليون المصريون الذين تحولوا إلى وزراء أنهم الآن مدينون لقوات الأمن أكثر من أي وقت مضى. فالاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن تقلص الخدمات الاجتماعية، والارتفاع المستمر في الأسعار، وتسريح الآلاف من العاملين في القطاعين العام والخاص، والفساد المنظم والمسعور الذي يلحق الحياة الاقتصادية، كل ذلك تطلب قمعًا مستمرًا. لا عجب أن لجنة السياسات التي أسسها جمال مبارك توسعت في عام 2005 لتسيطر على وزارة الداخلية. وبعبارة أخرى، لا زال الحكم قائمًا على القمع حتى بعد خضوع المؤسسات السياسية لسيطرة النيوليبرالية. لم يكن هذا مجرد تشويه داخلي للنيوليبرالية العالمية، فبالنسبة لمناصريها يقول ميتشل: "القمع أثر جانبي غير متوقع، مؤسف ومتقطع، وربما مؤقت للصدمات التي تصاحب توسع السوق العالمية"، ولكن بشكل نقدي يُنظر إليه أنه "أداة شائعة في التنمية الرأسمالية، ولا سيما لتوغل العلاقات الرأسمالية في مناطق جديدة".[3]

اعتمد مايكل مان وجهة نظر مماثلة حول تداخل القمع والنيوليبرالية، فالأنظمة الاستبدادية خصوصًا تميل إلى تنفيذ السياسات التي تُنتِجُ "بؤسًا اقتصاديًا قصير

1- جمال الجزيري، ممتلكات العادلي، الشروق.

2- صبري، زوار الفجر استولوا على ممتلكات الشعب، ص 6.

3- Mitchell, Rule of Experts, 297–98.

المدى لرؤية ليبرالية جديدة مشكوك فيها على المدى الطويل"، إذ لا داعي للقلق بشأن الفوز في الانتخابات.[1] قد يفسر هذا سبب استنتاج لجنة تقصي الحقائق التي عُينت للتحقيق في محاولة قمع ثورة 2011 أن الحزب الوطني الديمقراطي ووزارة الداخلية مسؤولان بالقدر ذاته عن فساد الحياة السياسية.[2] ظلت ثروات الأجهزة السياسية والأمنية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا حتى اليوم الأخير، وقد دفعهما هذا الارتباط للضغط على المجتمع إلى أقصى الحدود.

ما حدث فعليًا هو أن الاقتصاد المصري أصبح منقسمًا بشكل متزايد إلى مجالين، لا وسط بينهما: أحدهما يخدم أقل من 10% من المصريين بقوة شرائية عالية واضحة، والآخر لعامة الناس الذين بالكاد يعيشون. كما شاهد الجميع، أرسلت الطبقة العليا المحدودة أطفالها إلى مدارس خاصة باهظة الثمن، وتلقت أسرهم العلاج في مستشفيات مجهزة تجهيزًا عاليًا، وأقاموا في مجمعات فخمة بها ملاعب جولف ونوادي فخمة، ويقضون إجازاتهم في منتجعات شاطئية فخمة، وقادوا سيارات فاخرة، وتسوقوا في بعض أرقى مراكز التسوق في الشرق الأوسط. لقد أصبحت مصر دولة فاشلة في نظر شعبها، وذلك بسبب الطبقة العليا الحاكمة. مُررت القوانين فقط كي يتمكن القليل منهم من إثراء أنفسهم من خلال تجاوزها، بينما عانى بقية المصريين من وطأة العبء الأكبر، فقد وقع العبء الضريبي على الفقراء لخدمة الأغنياء المتهربين من الضرائب. وأصبحت الرشوة هي الأصل، وباتت التصاريح القانونية معروضة للبيع. باختصار، لقد أصبح الفساد في مصر أسلوب حياة. وكما خَلُصَ الخبير الاقتصادي السياسي سامر سليمان بكل حزن، فإن "قصة مصر في ربع القرن الماضي كانت قصة نجاح النظام وفشل الدولة".[3]

لكن كيف وصل المجتمع المصري إلى هذا الاستقطاب الحاد؟ ولماذا تنقلب الطبقة الوسطى التي لطالما رعاها النظام ضده؟

رغم أن الطبقة الوسطى غير الصناعية (البرجوازيون من الريفيين والموظفين

1- Michael Mann, Incoherent Empire, New York: Verso, 2003, 70.

2- تقرير خلف علي حسن، تقصي الحقائق، ص 4.

3- سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة، ص 271.

الحكوميين، وصغار رجال الأعمال، والمهنيون) شكلت في البداية حصنًا للنظام الذي نتج عن الانقلاب، إلا أن الظروف السياسية المتغيرة أدت إلى انقسام هذه الطبقة الوسطى حيث أثبتت مكوناتها المختلفة فائدتها في أوقات متفرقة. ومع تسبب النظام الجديد بظهور المزيد والمزيد من الشظايا، فإنه لم يعد قادرًا على إرضائها جميعًا كما أنه لم يعد بحاجة للكثير منها. فقد أصبح من الممكن الاستغناء عن الطبقة الوسطى الريفية لأن التزوير المباشر للانتخابات (الممول من المنح المباشرة من رأسمالي الحزب الحاكم وتُنفذه وزارة الداخلية) ألغى أهمية السيطرة السياسية في الريف. والآن بات بالإمكان الضغط عليهم لبيع أراضيهم لإشباع شهية فاحشي الثراء لمشاريع الصناعات الزراعية العملاقة.

كانت منابع برجوازية الدولة تجف أيضًا لأن تفكيك القطاع العام قلل من دورها الوسيط بين رجال الأعمال الطموحين والموارد العامة. فمن يحتاج إلى وسطاء في ظل سيطرة الرأسماليين على الحكومة مباشرةً؟ لكن الأمر لم يقتصر على دخول الثعلب في حظيرة الدجاج، فتحرير السوق والتيسيرات البيروقراطية حرمهتم من الابتزازات الصغيرة التي فرضوها على المواطنين وصغار رجال الأعمال. وأضيفت إلى ويلات انقسامات الطبقة الوسطى تلك الخاصة بطبقة رجال الأعمال الطفيلية التي برزت في أواخر السبعينيات والثمانينيات. فقد رفع أباطرة الحزب الحاكم حواجز دخول السوق، وقضوا على المنافسين بسهولة نسبية. وبدأ التسامح مع الأسماك الصغيرة في عالم الأعمال يتقلص شيئًا فشيئًا. أخيرًا، مع ارتفاع معدلات البطالة والتضخم المذهلة باتت الحياة مستحيلة بالنسبة لشباب الطبقة المتوسطة المتعلمين الذين أدركوا أن شهاداتهم التي حصلوا عليها لم تعد تأخذهم بعيدًا في عالم الاقتصاد الليبرالي الجديد في مصر. لقد فقدت كل أقسام الطبقة الوسطى هذه رضاها وتأييدها تدريجيًا وأصبحت في صفوف الساخطين على الوضع العام.

وفي النهاية، حافظ القسم المحدود من الطبقة المتوسطة المرتبط مباشرة بالجهاز السياسي (الطبقة العليا من البرجوازية) على ولائه، في حين استاءت معظم مكونات الطبقة الوسطى من النظام لتخليه عنهم. بدت الثورة في هذه الحالة السبيل الوحيد للخروج من المعاناة، ومع اقتراب عقارب الساعة من سبتمبر 2011- التاريخ

الـذي كان مـن المفـترض أن يسـلم فيـه الرئيـس مبـارك الحكـم لنجلـه جـمال وحلفائـه الرأسـماليين- لم تكـن الطبقـة الوسـطى تتوقـع شـيئًا أقـل مـن الخـراب التـام. وحـين خرجـت الدعـوة لاتخـاذ موقـف نهـائي ضـد النظـام في 25 ينايـر 2011، لم يكـن لـدى هـؤلاء شـيئًا ليخـسروه.

لكـن الحقيقـة هـي أن مبـارك لم يفعـل أكـثر مـن اتبـاع الخـط الـذي رسـمه سـلفه لنفسـه. فقـد عـزز الاتجاهـات الثلاثـة التـي وُضِعَـت عندمـا تـولى منصبـه في عـام 1981: تهميـش الجيـش؛ تمكـين قـوات الأمـن؛ والاعتـماد المتزايـد عـلى الطبقـة الرأسـمالية التـي ترعاهـا الدولـة لإدارة البـلاد. دفعـت هـذه التيـارات الثلاثـة الخفيـة القويـة النظـام ببـطء وثبـات، ولكـن إلى نهايتـه: ثـورة 25 ينايـر 2011. وبالطبـع، لا يعفـي هـذا مبـارك مـن المسـؤولية عـن كل التدهـور والبـؤس الـذي حـل بالبـلاد تحـت قيادتـه. ولكـن لفهـم مـا حـدث بالفعـل بـدلًا مـن مجـرد إلقـاء اللـوم عـلى شـخص بعينـه، يجـب أن يبـدأ المـرء بالاعـتراف بـأن مـا فعلـه مبـارك أساسًـا كان الحفـاظ عـلى هيـكل النظـام الـذي ورثـه في مسـاره الصحيـح، فمبـارك عامـل اسـتقرار لهـذا المسـار ولم يبتكـره بنفسـه. وباعـتراف الجميـع، كان السـير في هـذا المسـار المحـدد شـاقًا والنتيجـة بعيـدة كل البعـد عـن الحتميـة. ثمـة عواصـف تَوَجَّـبَ تجاوزُهـا، وأزمـات وجـب نـزع فتيلهـا، وعقبـات في كل خطـوة عـلى الطريـق. فنفـوذ الجيـش تحـت قيـادة المشـير الداهيـة عبـد الحليـم أبـو غزالـة صاحـب الشـخصية الكاريزميـة كان أكـثر تأثـيرًا. وقـادت قـواتُ الأمـن المركـزي المفـترض أنهـا محـل ثقـة تمـردًا مسـلحًا ضـد الحكومـة. وضغطـت النخبـة التجاريـة النهمـة التـي تسـللت إلى الحـزب الحاكـم أكـثر مـما يجـب بـلا أدنى تفكـير عـلى الدولـة للحصـول عـلى تنازلات منهـا. لكـن بعـد كل ذلـك بـدا الانهيـار المفاجـئ (وربمـا المؤقـت) للنظـام في عـام 2011 نتيجـة تراكميـة لسـتة عقـود مـن الـصراع عـلى السـلطة داخـل الائتـلاف الحاكـم.

الفصل السادس

على عتبة السلطة: الجيش بعد الثورة

على عتبة السلطة: الجيش بعد الثورة

تعليقًا على الثورات الشعبية التي عصفت بأوروبا في عام 1989، كتب عالم الاجتماع تشارلز تيلي: "في زمن الاستهلاك والدول القوية... لَم يبدُ أن بوسع المنشقين داخل الدول الأوروبية فعل شيء ما أكثر من زرع القنابل أو الكتابة على الجدران أو إطلاق اللعنات بصوت خافت أو الاستسلام. ربما ينتج عن ذلك الإصلاحُ أو القمعُ، أما الثورة فلا... في عام 1989، أبطلت شعوب أوروبا الشرقية بقوة أي تحليل يشير ضمنيًا إلى إنهاء التمرد، فقد صنعوا ثوراتهم بأنفسهم".[1] وبعد أقل من عقدين من كتابة تيلي لهذه الكلمات التي لا تُنسى، جاء دور العرب.

بدأت كرة الثلج تتدحرج من المغرب العربي، عندما صفعت شرطية خريجًا جامعيًا عاطلًا عن العمل بسبب عمله كبائع متجول دون تصريح، فأضرم الشاب الغاضب النار في نفسه مما أدى إلى اندلاع انتفاضة عارمة أطاحت بالقيادة السياسية للبلاد خلال ثلاثة أسابيع. حدث كل هذا في بلد له ظروف مشابهة للواقع المصري: إنها تونس. على عكس الحكم الملكي في المغرب والأردن حيث الجيش موالٍ للسلطة، والمجتمعات القبلية في ليبيا واليمن والقبلية الملكية في الخليج حيث تسيطر القبيلة الحاكمة على القيادة العسكرية بينما قد يأتي التمرد من القبائل الصغرى، شُكلت الجيوش المصرية والتونسية من السكان المتجانسين عرقيًا ودينيًا وقد أقسموا على الولاء للدساتير الجمهورية الحديثة. وعلى عكس الأنظمة التي يسيطر عليها الجيش في سوريا والجزائر والسودان، تحوّلت البلدانُ من الأنظمة العسكرية التي نصَّبها الانقلاب إلى دول بوليسية بشكل كامل، فهَمَّشت النخبةُ السياسية المشبوهة الجيشَ في كلا البلدين لصالح مؤسسة أمنية يتسع نفوذها شيئًا فشيئًا، ولذا أصبح الجيش في كلا البلدين حريصًا على تغيير صيغة الحكم بمجرد أن تسمح الظروف بذلك.

أخيرًا، عانت الطبقات الدنيا في كلتا الدولتين من نخبة رجال الأعمال الانتهازية والفاسدة التي ترعاها الدولة وتتمتع بعلاقات قوية مع المستثمرين العالميين. بطبيعة الحال، كانت تونس أصغر بكثير من مصر من حيث المساحة وعدد السكان وحجم

1- Charles Tilly, European Revolutions, Cambridge: Blackwell Publishers, 2, 1993.

قوات الشرطة والجيش، لكن تجربتها أثرت بوضوح على المصريين إذ أظهرت لهم أن المستحيل في نظرهم كان في الواقع ممكنًا. بدأ المصريون حينها بالتحرك وأدرك الجيش المحبط أن العامل الخارجي الذي كان يأمل في أن يحوِّل ميزان القوة الراكد لمصلحته قد بدأ أخيرًا في الظهور.

ثمانية عشر يومًا[1]

كان عام 2011 عام الاستخلاف المزعوم، حيث أكدت التقارير المتداولة في جميع أنحاء البلاد أن حسني مبارك يخطط لنقل السلطة لابنه جمال في شهر سبتمبر. ومع رحيل حسني مبارك- آخر المتبقين من الحرس القديم في الحزب الحاكم- لن تكون هناك محكمة استئناف حيال تورط جمال مبارك في الفساد الاقتصادي واستغلال المقربين من الرأسماليين. يعتبر تاريخ "25 يناير" في مصر "يوم الشرطة"- وهو يوم عطلة وطنية تكريمًا لذلك الصباح الدموي من عام 1952 عندما قتل البريطانيون العشرات من رجال الشرطة المصرية لأنهم رفضوا تسليم أسلحتهم ووقفوا شامخين دفاعًا عن الكرامة الوطنية- وهو يوم لطالما سُلِّطَ فيه الضوء على التباين القاتم بين ما كانت عليه الشرطة في الماضي وما أصبحت عليه اليوم.

لم يكن لدى مصر في 25 يناير 2011 معارضة منظمة يمكن الحديث عنها، فقد انضم المثقفون والناشطون الساخطون من جميع طبقات المجتمع إلى عدة جبهات موحدة. كانت هناك "حركة كفاية" التي تأسست عام 2004 لمنع مبارك (الأب والابن) من الترشح للرئاسة في العام التالي، والجمعية الوطنية للتغيير التي تأسست في عام 2010 ودعت لإجراء انتخابات حرة ولترشيح المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي لمنصب تنفيذي أعلى، هذا فضلًا عن عدد كبير من أحزاب المعارضة المتواضعة التي تمثل الليبراليين واليساريين والتي نادرًا ما تحدت النظام. كما كانت جماعة الإخوان المسلمين حينها قد أتمت عامها الثمانين منذ التأسيس، وهي حركة إصلاح بيروقراطية للغاية تلاعب بها النظام على الدوام (لتخويف الليبراليين في مطلع الخمسينيات، واليساريين في السبعينيات، والإسلاميين

1- المعلومات الواردة في هذا القسم مبنية على عشرات المقابلات الشخصية مع المتظاهرين مع اندلاع الثورة، وكذلك الأفلام الوثائقية القصيرة الثمانية عشر لجريدة الشروق التي سجلت التطورات اليومية للثورة.

المتشـددين في الثمانينيـات والتسـعينيات، والأمريكيـين طـوال الوقـت)، قبـل أن تُسـتبعد مـن المشـهد (عـادة إلى السـجن) بمجـرد أن ينتهـي دورهـا.

يضـاف إلى مـا سـبق حركتـان ظلتـا حبيسـتا شـبكة الإنترنـت: "حركـة شـباب 6 أبريـل" التـي تخلـد اسـمها ذكـرى الإضراب في ذلـك اليـوم مـن عـام 2008 عندمـا تعـرض العمال المضربـون للقمـع بالذخـيرة الحيـة، وصفحـة "كلنـا خالـد سـعيد" عـلى فيسـبوك التـي سُـميت باسـم الصبـي السـكندري الـذي هُشِّـم رأسـه عـلى حجـارة الرصيـف صيفَ 2010 لأنـه تلاسـن مـع رجـال الشرطـة. تشـير الصفحـة، التـي أنشـأها المديـر التنفيـذي للتسـويق في "غوغـل" وائـل غنيـم البالـغ مـن العمـر ثلاثـين عامًـا وجذبـت أكـثر مـن نصـف مليـون متابـع خـلال ثلاثـة أشـهر، إلى كيفيـة تعامـل المصريـين مـع قضيـة الشـاب المقتـول. فقـد شـعر المصريـون أن أحـدًا لم يعـد آمنًـا، بغـض النظـر عـن مـدى التزامهـم السـياسي. باختصـار، لم تكـن المعارضـة المصريـة عشـية الثـورة أكـثر مـن مجـرد مزيـج مـن البرامـج المنظمـة بشـكل فضفـاض مـع عضويـة متداخلة تمثـل جميـع الانتـماءات السياسـية والفئات العمريـة. ورغـم ارتفـاع أصـوات المعارضـين وتصاعـد أنشـطتهم بشـكل متزايـد منـذ عـام 2005، إلا أن السياسـيين ورجـال الأمـن لم يـروا أي سـبب يدعوهـم للقلـق. وقـد عـبّر تهكـم مبـارك خـلال الجلسـة الافتتاحيـة للبرلمـان عـام 2010 (قبـل شـهر مـن الثـورة) عـن هـذه الحالـة المريحـة حيـث قـال: "دعهـم (قـوى المعارضـة) يرفّهـوا عـن أنفسـهم".

لهـذا السـبب لم يفكـر أحـد في الدعـوة للتظاهـر بشـكل جـاد في 25 ينايـر، ونُـشرت الدعـوة عـلى صفحتـي "حركـة شـباب 6 أبريـل" و"كلنـا خالـد سـعيد" عـلى فيسـبوك. في اليـوم الـذي حـدده أعضـاء الصفحتـين للتظاهـر، نظـم النشـطاء الشـباب مـن جميـع التوجهـات الأيديولوجيـة (ربمـا بلـغ تعدادهـم عشريـن ألفًـا) مظاهـرة أمـام مقـر وزارة الداخليـة عـلى بُعـد ثلاثـة أبنيـة مـن ميـدان التحريـر في القاهـرة، في حـي وسـط المدينـة التاريخـي الـذي بنـي في القـرن التاسـع عـشر ليشـبه التخطيـط الدائـري والهندسـة المعماريـة لوسـط باريـس. كان هـذا أمـرًا مثـيرًا للإعجـاب مـع الأخـذ في الاعتبـار أن الأحـداث الماضيـة لم يتجـاوز المشـاركون فيهـا بضـع مئـات، وقُمـع المتظاهـرون باسـتخدام الغـاز المسـيل للدمـوع وخراطيـم الميـاه، واعتُقـل ثلاثـون ناشـطًا وقُتـل طالـب جامعـي مـن مدينـة السـويس.

استمرت المسيرات على مدى اليومين التاليين وجذبت المزيد والمزيد من المشاركين وانتشرت في جميع أنحاء البلاد (من القاهرة والإسكندرية ودلتا النيل ومدن قناة السويس إلى المحافظات الجنوبية ذات العقلية المستقلة وصولًا إلى الواحات المعزولة في الصحراء الغربية). شددت قوات الشرطة قبضتها واعتقلت أربعة آلاف متظاهر وناشط من بينهم وائل غنيم ورئيس مصر المستقبلي محمد مرسي، واستخدمت الرصاص المطاطي إلى جانب الغاز والماء، وقُتِل أربعةُ أشخاص وجُرِحَ أكثرُ من مئة آخرين. وهوجمت نقابة الصحفيين واحتُجِز عشرون صحفيًا لرفضهم تكرار مزاعم وسائل الإعلام الحكومية حول "المخربين" و"الخارجين عن القانون" الذين ينهبون ويحرقون الممتلكات العامة، وأُصدِرَ تحذيرٌ شديد اللهجة لقوى المعارضة بالوقف الفوري لكافة التحركات في الشارع.

لكن بدلًا من اختباء النشطاء- كما في كل مرة- شجعهم القمع الوحشي الذي لجأت إليه أجهزة النظام الأمنية والأكاذيب الشنيعة التي روجتها وسائل إعلامه على مواصلة الاحتجاج والمقاومة. نُشرت دعوة عبر جميع وسائل التواصل الاجتماعي ليوم غضب بتاريخ "الجمعة 28 يناير"، وناشد النشطاء المحاصَرون الناس للانضمام إليهم. ورغم تردد المصريين، إلا أن الحديث عن تسلم جمال مبارك للسلطة قريبًا أنذرهم بما هو أسوأ بكثير مما يعيشونه. ومع ذلك، أثارت حملة القمع المدمرة المحتملة مخاوف الكثيرين، واستيقظ المصريون في ذلك الصباح مذعورين ليكتشفوا أن أجهزة الأمن قطعت جميع خدمات شبكة الإنترنت والهواتف المحمولة، وأغرقت الشوارع بفرق مكافحة الشغب والعربات المدرعة. في ذلك اليوم، فضل الكثيرون البقاء في منازلهم ما لم يكونوا مجبرين على حضور صلاة الجمعة. لكن يبدو أن الأيام الثلاثة الماضية أثارت حماسة الخطباء في جميع أنحاء البلاد للتنديد بالديكتاتورية والحث على الخروج وتحدي السطوة الأمنية، فاشتعلت المساجد إثر خطب الجمعة وخرج سيل من المتظاهرين الغاضبين الذين تدفقوا من مساجد القاهرة البالغ عددها ثلاثمئة ألف مسجد لتبدأ المسيرات الحاشدة نحو ميدان التحرير.

حاول رجال الشرطة المقاومة واستخدموا الذخيرة الحية ونيران القناصة الموجهة بالليزر، كما دهسوا المتظاهرين بالسيارات المدرعة فقد أعماهم ضباب الغاز المسيل

للدموع. وحاولوا ردع المتظاهرين بخراطيم المياه عالية الضغط ولكن دون جدوى. أصيب رجال الشرطة بالإرهاق، فقد ظلوا في الشارع بكامل عتادهم لمدة أربعة أيام متتالية، واعترف وزير الداخلية نفسه أنهم استُنزفوا فهم مجهزون لقمع حفنة من المتظاهرين في المناطق الحضرية أو الطلاب المتهورين أو مجموعات صغيرة من العمال والفلاحين، لكنهم الآن يواجهون ملايين المتظاهرين: إنهم الآن يواجهون الشعب.

شهد ضابط أمن الدولة السابق اللواء عصام جنيدي بشكل مباشر كيف تُرِكَت قوات الشرطة عالقة في الشوارع دون طعام أو ماء أو نوم أو حتى بطاريات جديدة لأجهزة الاتصال اللاسلكي، وشوهد الكثير منهم يخلعون زي الشرطة ويهربون.[1] بعد معارك الشوارع البطولية حول أحياء وسط القاهرة وجسور النيل حيث قُتِلَ المئات، بدت قوات الأمن على وشك الاستسلام. وبعد مواجهات عنيفة خاصة على جسر قصر النيل- المفتاح الغربي لوسط المدينة- تراجعت وحدات الشرطة وأصبح الطريق أمام المتظاهرين مفتوحًا. في هذه المرحلة الحرجة، كان أمام الثوار عدة خيارات: إلى أين يتجهون بعد ذلك؟ من اليسار إلى مبنى اتحاد المحطات الإذاعية والتلفزيونية- الجهاز الإعلامي المركزي للنظام- ووزارة الخارجية المجاورة له، أو إلى اليمين باتجاه مقر البرلمان ومقر مجلس الوزراء ووزارة الداخلية- المركز العصبي للدولة البوليسية في مصر- أو إلى الأمام مباشرة نحو ميدان التحرير كما كان مقصودًا في البداية قبل الانهيار المفاجئ للشرطة. اختار المتظاهرون الخيار الأخير مما وفر للنظام وقتًا ثمينًا لتحصين تلك المواقع الإستراتيجية بحلول الليل، ولما حاول بضع عشرات من المتظاهرين في تلك الليلة شق طريقهم إلى بعض هذه المواقع في وقت لاحق- لاشتباههم في أنهم قد اتخذوا الخيار الخاطئ- كانت الطرق قد أُغلقت بالفعل.

لماذا اختار المتظاهرون ساحة عامة كبيرة (حوالي 490 ألف قدم مربع تتسع ربما لمليون شخص) بدلًا من مقرات الدولة الحساسة، وهو قرار مصيري حدد مسار الثورة فيما بعد؟ كان الجميع يعلم أن الاستيلاء على ساحة وسط البلد لن يشل الحياة في مدينة مترامية الأطراف مثل القاهرة، كما أنه من غير المحتمل أن يجعل حركة المرور على طرقها المزدحمة أسوأ مما هي عليه بالفعل. وعلى عكس الأزقة

1- عاصم جنيدي، "أداء جهاز الشرطة" في كتاب: ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011، ص 152-153.

الضيقـة والمبـاني المكتظـة في الأحيـاء الشـعبية بالعاصمـة، كانـت السـاحة عبـارة عـن أرض مفتوحـة لا مـكان للاختبـاء فيهـا. إذًا إن لم يخطـط المتظاهـرون لشـلّ المدينـة ولا للحفـاظ عـلى عنـصر المنـاورة فيـما لـو أُجـبروا عـلى الدخـول في معـارك شـوارع، فـما الـذي كانـوا يفكـرون فيـه؟

إن الميـزة الوحيـدة التـي يوفرهـا موقـع كميـدان التحريـر الواسـع والمكشـوف هـي الرؤيـة وحسـب. لم يسـتلهم منظمـو الثـورة التجـارب مـن ثـوار أوروبـا أواخـر القـرن التاسـع عـشر ومطلـع القـرن العشريـن ولا مـن جيرانهـم في ليبيـا وسـوريا، ولم يسـتوعبوا ضرورة خلـق حالـة موازيـة للسـلطة مـن خـلال احتـلال المبـاني الحكوميـة وتثبيـت أنفسـهم في أحيـاء مزدحمـة، والاسـتيلاء عـلى مـدن بأكملهـا، واسـتخدام كل ذلـك كأسـاس لفـرض النظـام الجديـد تدريجيًـا. لكنهـم بـدلًا مـن ذلـك اسـتلهموا الأفـكار مـن ثـورات أوروبـا الشرقيـة في عـام 1989 (وقـد اعـترف العديـد منهـم لاحقًـا بدراسـة هـذه التجربـة بدقة)، حيـث نجـح المتظاهـرون السـلميون حينهـا في قلـب نظـام الحكـم الشـيوعي في تجربـة يُحسـدون عليهـا. وبـدا أن احتـلال السـاحات والشـوارع الواسـعة يمثـل إسـتراتيجية قابلـة للتطبيـق بالفعـل، فبالنسـبة لإسـتراتيجية تقـوم عـلى حشـد الـرأي المحـلي والعالمـي وتجـرؤ النظـام عـلى إطـلاق النـار عـلى المدنيـين أمـام مئـات الكامـيرات ومراسـلي الأخبـار، فـإن ميـدان التحريـر (وغـيره مـن السـاحات المركزيـة في جميـع أنحـاء مـدن المحافظـات المصريـة) مناسـب لهـذه الخطـة تمامًـا، وقـد نجـح- في الوقـت الحـالي[1].

1- كان العنـصر المفقـود هنـا هـو السـياق الجيوسـياسي المختلـف جذريًـا. فمـع تراجـع الراعـي السـوفيتي للأنظمـة الشـيوعية المتعـثرة في أوروبـا الشرقيـة وعـزم العـالم الرأسـمالي القلـق بقيـادة الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبي عـلى عـدم السـماح بخـروج الأمـور عـن السـيطرة، عُـرض عـلى متظاهـري عـام 1989 كل أشـكال المسـاعدة الممكنـة بمـا في ذلـك التغطيـة الإعلاميـة المسـتمرة والإنـذارات الغربيـة ضـد القمـع العنيـف الـذي يتعرضـون لـه. وعـلى النقيـض مـن ذلـك، كان النظـام الاسـتبدادي في مـصر يخـدم مصالـح أقـوى القـوى الإقليميـة والعالميـة، وبعـد أن هـدأت الموجـة الأولى مـن الدعـم الـدولي كان مـن المتوقـع أن يُسـمح لحـكام البـلاد الجـدد (بغـض النظـر عـن الخطـاب الأمريـكي والأوروبي) بتصفيـة حـركات التمـرد ببـطء، أو القيـام بـكل مـا هـو ضروري للعـودة إلى العمـل كالمعتـاد. في الأشـهر التـي أعقبـت الإطاحـة بمبـارك، أصبـح ميـدان التحريـر أشـبه بسـجن في الهـواء الطلـق حيـث يمكـن محـاصرة المتظاهريـن وتجاهلهـم مـع اسـتمرار الحيـاة في الخـارج كالمعتـاد، وانتظـرت القـوات الحكوميـة تـلاشي القـوة الثوريـة، وهـو مـا حصـل فعـلًا.

احتفظت قوات الشرطة في جعبتها ببطاقة أخرى لم تستخدمها بعد، ففتحت بوابات ثمانية عشر سجنًا وعشرات أقسام الشرطة، وحرضت السجناء على استغلال ظروف الفوضى. وعندما قاوم رئيس مباحث قطاع السجون اللواء محمد البطران قتلوه رميًا بالرصاص. يعتقد ضباط الشرطة أن إطلاق المجرمين من شأنه أن يرهب المواطنين بما يكفي لإعادتهم إلى بيوتهم، ولكن بدلًا من ذلك أضرم المتظاهرون النيران في أقسام الشرطة ومقار الحزب الحاكم في جميع أنحاء البلاد انتقامًا وسرعان ما شكلوا فرق حراسة للأحياء لحماية عائلاتهم وممتلكاتهم. لبضع ساعات ثمينة، سيطر المتظاهرون على الشوارع وترددت أصداء الهتافات التي أعلنت مطلب الثورة في جميع أنحاء البلاد: "الشعب يريد إسقاط النظام!"، و"ارفع راسك فوق أنت مصري!"

بقيت القوات المسلحة حتى ذلك الحين في موقف المتفرج، وحين ظهر عجز وزارة الداخلية عن إيقاف الثورة اضطر الرئيس المحاصر إلى استدعاء حفاري قبوره- الجيش- في محاولة أخيرة لفرض النظام في البلاد. انطلق الجيش إلى الشوارع بثقة، ورغم ولاء أعضاء هيئة الأركان لمبارك أو عدم مبالاتهم بسياساته على أقل تقدير إلا أن ذلك لم يمنعهم تحت وطأة الرأي العام داخل الجيش من التخلي عن مبارك وتركه ليلقى مصيره الوشيك. لو تصرف الجيش بخلاف ذلك فلربما أدى ذلك إلى تصدع صفوفه التي كانت منذ اليوم الأول داعمة للثورة بشكل واضح دون انتظار التعليمات من القيادة.

في الليلة الأولى من الثورة، شوهد جنود من الجيش على شاشة التلفزيون يبتسمون ويعانقون المتظاهرين، وكُتِبَت على الدبابات عباراتٌ مثل "يسقط مبارك"! وهتف المتظاهرون: "الشعب والجيش إيد واحدة"! كما ألقت مجموعة من المتظاهرين أنفسهم فوق سيارة جيب عسكرية قبل أن تصل إلى وسط القاهرة وهم يصرخون بجنون: "هل أنتم هنا لتطلقوا الرصاص علينا؟"، فترجل عقيد من السيارة وعانق أحد المتظاهرين وقال له: "ليس هنالك ما تخشاه، سنقطع أيدينا قبل أن نطلق رصاصة واحدة عليكم، إن مطالبكم مشروعة فانطلق ولا تتراجع إلى الوراء". كانت الرسالة واضحة منذ البداية، وحتى قبل أن يعرف الجيش مدى توسع الثورة أو استمرارها فقد كان حاضرًا منذ البداية يراقبها حتى النهاية.

في نهاية هذا اليوم الدامي، عقد الرئيس الأمريكي باراك أوباما مؤتمرًا صحفيًا أعرب فيه عن قلقه من استخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين، لكن مبارك أصر على المحاولة. خلال خطابه الأول للشعب بعد الثورة في منتصف ليلة 28 يناير، استخدم الديكتاتور المخضرم سياسة العصا والجزرة فأعلن حظر تجول في جميع المدن الكبرى، وفي المقابل أقال حكومة أحمد نظيف وعين نائبًا للرئيس لأول مرة منذ ثلاثين عامًا. لكن سرعان ما أصيب المتظاهرون بالإحباط حين تبين أن نائب الرئيس لم يكن سوى رئيس المخابرات المخيف عمر سليمان، وأن الحكومة الجديدة تشكلت برئاسة صديق مبارك الحميم والقائد السابق للقوات الجوية ووزير الطيران المدني في مصر أحمد شفيق. ولزيادة الطين بلة، بقي خمسة عشر من أعضاء الحكومة التي أقيلت لتوها في مناصبهم، ولم يُستبدل سوى وزير الداخلية وحفنة من الرأسماليين الاحتكاريين.

من الواضح إذًا أن مبارك لم يكن مستعدًا للتخلي عن شبر واحد مما كان يعتقد أنه ضروري للغاية. حينها أعلن المتظاهرون اعتصامًا "دائمًا" في ميدان التحرير وساحات رئيسية أخرى حول مصر حتى تنحي مبارك، وخيّم النشطاء باستمرار في الساحات المركزية (فميدان التحرير مثلًا ضم ما لا يقل عن خمسين ألف متظاهر في جميع الأوقات)، وتضاعفت الأعداد خلال النهار بعشرات الآلاف. في تلك الميادين أقيمت المستشفيات الميدانية والمسارح وحفلات الغناء والخطب، ونصبت شاشات التلفزيون العملاقة وانتشر باعة المواد الغذائية والمتطوعون لجمع القمامة، وحتى صالونات الحلاقة كانت حاضرة لتأمين راحة المتظاهرين. بأعلامهم ولافتاتهم وخيامهم، كان الثوار مستعدين لثورة طويلة الأمد، ثورة تحولت منذ ذلك الحين إلى معركة صبر.

في 30 يناير، انتشرت قوات الشرطة بحذر لكنها ابتعدت عن المناطق الساخنة مفضلة السماح للجيش بالتعامل مع الموقف. في اليوم التالي، أصدرت القيادة العليا بيانها الأول الذي أكدت فيه أن القوات المسلحة لن تستخدم القوة لقمع المتظاهرين. واعترف رئيس مجلس النواب الأخير في عهد مبارك أنه خلال اجتماع حضره مع الرئيس وكبار مساعديه أوضح وزير الدفاع أن "الجنود لن يضربوا المتظاهرين، إنهم موجودون هناك لحمايتهم وليس الاعتداء عليهم". كما أوضح أحد أعضاء

المجلس العسكري لاحقًا أن "القوات المسلحة تولت المسؤولية قبل تنحي الرئيس وفقًا للبيان الذي نص على أن الجيش يعترف بشرعية مطالب الشعب المصري".[1]

لذا كان على مبارك في اليوم التالي أن يبذل جهدًا أكبر، فوعد في خطاب عاطفي بعدم الترشح أو السماح لابنه بالترشح في الانتخابات المقبلة وذكّر المصريين بدوره الوطني خلال حرب أكتوبر عام 1973. كما ألمح إلى تغييرات جذرية في الحزب الحاكم وإجراء تحقيق شامل في مسؤولية قوات الشرطة عن القمع العنيف للاحتجاجات. كثيرون تأثروا بخطابه العاطفي، ولكن بعد أقل من أربع وعشرين ساعة اندفع المرتزقة الحمقى الذين استأجرهم الحزب الوطني مع قوات الشرطة إلى ميدان التحرير على ظهور الجمال والخيول وجلدوا المتظاهرين وطاردوهم في جميع أنحاء الميدان. وفي غضون ساعات قليلة ظهر المزيد من أنصار النظام على أسطح المباني المحيطة، فأمطروا المتظاهرين في الميدان بقنابل المولوتوف. واجه الثوار بالحجارة وحواجز بُنيت على عجل، وبعد معركة دامت ستة عشر ساعة انسحب المهاجمون. لقد أقنعت حادثة "معركة الجمل" سيئة السمعة في 2 فبراير/ شباط المصريين أن على مبارك الرحيل.

لكن بدلًا من التنحي، حاول مبارك بذل قصارى جهده لإرضاء الثوار من خلال التنازلات السياسية: فوجه نائب الرئيس للتفاوض مع دعاة التظاهر، وشُكلت لجنة لتعديل الدستور، كما عُزل الأمين العام للحزب الوطني وكوادره القيادية بمن فيهم نجل الرئيس جمال وملازمه الرئيسي أحمد عز من الحزب الحاكم. وحُلت لجنة السياسات سيئة السمعة وعُينت شخصية إصلاحية لإصلاح الحزب بالكامل، فيما مُنع وزير الداخلية ووزراء الأعمال في الحكومة القديمة من السفر وجُمدت ممتلكاتهم واستُجوبوا من قبل النائب العام. بالإضافة لكل ذلك، أُفرج عن بعض النشطاء بمن فيهم وائل غنيم (أجرى الأخير مقابلة تلفزيونية مثيرة انهارت دموعه في نهايتها فكسب المزيد من التعاطف العام مع الثورة)، وعادت خدمة الإنترنت وراجت شائعة بسفر مبارك إلى ألمانيا لإجراء فحوصات طبية. لكن المتظاهرين ظلوا مصرين على مطالبهم، وبدءًا من 8 فبراير استُكملت المسيرات والاعتصامات اليومية بإضرابات

1- داليا عثمان، مساعد وزير الدفاع للشؤون القانونية والدستورية في حوار: اللواء ممدوح شاهين: الرئيس القادم "ملزم" بتغيير الدستور، المصري اليوم: 16-3-2011.

في الشركات والمصانع العامة والخاصة. في الوقت نفسه، دعت الحكومات في جميع أنحاء العالم- باستثناء حكومتي إسرائيل والسعودية- النظام للانصياع للمطالب الشعبية. في 10 فبراير، توفي الأسطورة العسكرية وخصم النظام العنيد سعد الدين الشاذلي رئيس أركان حرب 1973، وسار متظاهرون حول ميدان التحرير وهم يبكون ويهتفون باسمه ويقدمون التعازي للضباط الذين أحاطوا بالميدان.

في نفس اليوم، اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة بدون قائده الأعلى (الرئيس مبارك) فيما اعتُبر انقلابًا ناعمًا. وفي وقت لاحق من تلك الليلة، أعلن التلفزيون الرسمي أن الرئيس سيلقي خطابًا مهمًا فيما قال مدير وكالة المخابرات المركزية ليون بانيتا أمام الكونجرس إن مبارك سيتنحى. أستعد المتظاهرون لحفلة العمر، لكن مبارك ألقى خطابًا متحذلقًا عكس ما كان متوقعًا، وختمه بقراره تفويض سلطاته مؤقتًا لنائب الرئيس. ما إن سمع المتظاهرون في ميدان التحرير هذا الجزء من الخطاب حتى بدأوا بالصراخ مذهولين وبإلقاء الأحذية على شاشات التليفزيون. حالما انتهى الخطاب، تحرك مئات الآلاف إلى القصر الرئاسي على بعد أربعين كيلومترًا من وسط المدينة وطوقوه في وقت مبكر من فجر 11 فبراير.

كان المشهد أمام خيارين: إما أن يأمر مبارك الجيش والأمن بتصفية الثورة بكل الوسائل الضرورية مما يتسبب فعليًا بحمام دم، أو سيضطره المجلس العسكري إلى الاستقالة. في وقت لاحق من بعد الظهر، نقلت مروحيةٌ الرئيسَ وعائلته إلى منتجع شرم الشيخ المطل على البحر الأحمر، وأعلن نائب الرئيس أن مبارك قد سلم السلطة إلى المجلس العسكري. أعلنت القيادة العليا على الفور عزمها على الانسحاب من المشهد السياسي بعد فترة انتقالية مدتها ستة أشهر والتي من المفترض أن تنتهي بانتقال الحكم إلى سلطة منتخبة، وبعد ثمانية عشر يومًا من التحدي الشعبي وسقوط أكثر من ألف متظاهر، بدأ فصل جديد من الحكاية.

العسكر وثمن التحرّر السياسي

رغم مشاركة ما يقرب من اثني عشر مليون مصري في الثورة التي استمرت ثمانية عشر يومًا، إلا أن عقودًا من القمع البوليسي استبعدت إمكانية ظهور حركة ثورية منظمة تتصدر المشهد. وما لم يقف الجيش إلى جانب الشعب فمن المحتمل أن التمرد كان سيستمر لفترة كافية لإقناع القيادة السياسية بضرورة التنحي. ولو لم تكن العلاقات داخل النظام متقلبة بسبب الصراع المحتدم على السلطة داخل الكتلة الحاكمة لما أدار الجيش ظهره لشركائه السياسيين والأمنيين في هذا المنعطف الحرج. لكن الجيش بعد تهميشه من قبل الأجهزة الأمنية والسياسية لسنوات رأى في الثورة فرصة للالتفاف حول الساسة والأمنيين والعودة إلى قمة النظام. والآن، كيف استغل الجيش موقعه الجديد بعد عودته (مؤقتًا على الأقل) إلى المشهد السياسي؟

في الأشهر التي أعقبت سقوط مبارك، اتخذ الجيش عدة خطوات جريئة في السياسة الخارجية في مؤشر واضح على استيائه من تراجع الدور الجيوسياسي لمصر وتصميمه على إظهار قوة مصر إقليميًا. تضمنت هذه الخطوات السماح لسفينتين إيرانيتين يُشاع أنهما تحملان صواريخ إلى لبنان بالإبحار عبر قناة السويس في مارس 2011 لأول مرة منذ الثورة الإسلامية في إيران، رغم معارضة الولايات المتحدة وإسرائيل الشديدة، وكُررَّت نفس الخطوة في فبراير 2012؛ إرسال وفود شعبية بقيادة شخصيات إسلامية إلى طهران لإصلاح العلاقات المصرية الإيرانية؛ إيفاد مدير المخابرات الجديد مراد موافي إلى سوريا وقطر، وهما دولتان عاملهما مبارك وكأنهما معاديتان، لاستكشاف سبل استئناف التعاون المتبادل؛ فتح الحدود مع غزة التي تسيطر عليها حماس رغم الاحتجاجات الإسرائيلية؛ التوسط في اتفاق وطني جمع حماس وفتح بعد أن أدى دعم النظام القديم غير المشروط لفتح إلى تعطيل آفاقه لسنوات؛ التوسط في تبادل أسرى بين الفلسطينيين وإسرائيل أطلق خلاله سراح أكثر من ألف ناشط فلسطيني مقابل جندي إسرائيلي واحد (جلعاد شاليط، الجندي الشهير الذي أسره مقاتلو حماس في يونيو 2006، وكان تحريره الذريعة الرسمية للهجوم الإسرائيلي المدمر على غزة في ديسمبر 2008؛ تشجيع النقاش العام حول ضرورة التعديل على قرار نزع السلاح في سيناء وتعديل اتفاقيات السلام المصرية

الإسرائيلية؛ اعتقال عميل موساد مزعوم (والذي صودف أنه مواطن أمريكي يدعى إيلان غرابيل) لأول مرة منذ عقود، وتبديله بخمسة وعشرين معتقلًا مصريًا في السجون الإسرائيلية؛ مداهمة المنظمات الأجنبية غير الحكومية باستخدام الوحدات العسكرية ومنع تسعة عشر أمريكيًا من السفر لتلقي تمويل غير قانوني (رغم أنه اضطر لإطلاق سراحهم بعد شهرين بضغط من الولايات المتحدة)؛ وغيرها من الخطوات المماثلة والمثيرة للجدل.

إحدى الحوادث الملفتة هي الرد العسكري على مقتل ستة جنود مصريين في سيناء على يد إسرائيليين في 17 أغسطس، حيث أصر الجيش على تقديم اعتذار إسرائيلي رسمي، فتلقى اعتذارًا رسميًا مقتضبًا. ورغم أن هذا لا يُظهر تبجحًا خاصًا إلا أن الجدير بالذكر أن اثنين وعشرين مصريًا قُتلوا بين سبتمبر 2004 وأغسطس 2011 في حوادث حدودية مماثلة مع بعض الشكوى من السلك الدبلوماسي لمبارك. كما أطلقَ اللواءُ عبد المنعم كاطو تصريحًا غاضبًا نُشِرَ في الشهر التالي بمجلة النصر الناطقة بلسان الجيش من أن إسرائيل لم تعد قادرة على التصرف بحريتها دون أن تلقى عقابها، وهاجم الولايات المتحدة لأنها "قدمت كل دعمها لإسرائيل... كالعادة"، مضيفًا أن اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية منحت كل طرف الحق في مراجعة المواد التي تحكم حجم القوات في سيناء "بالرغم من أن النظام القديم لم يستخدم هذا الحق أبدًا".[1] أخيرًا، وافق الجيش في أبريل 2012 على إلغاء صفقة تصدير الغاز الطبيعي المثيرة للجدل بين مصر وإسرائيل، ورد وزير الدفاع على الاحتجاجات الإسرائيلية بالتأكيد على أن الجيش سوف يكسر يد كل من يجرؤ على تهديد مصر. ورغم أن هذه المساعي غير المنتظمة لم تُضف الكثير إلا أنها عكست على الأقل رغبة القيادة العليا في استعادة دورها بعد أن همشتها القيادة السياسية لأكثر من ثلاثة عقود.

لكن الجيش تصرف بتردد أكبر على الجبهة الداخلية، ففي الشهرين الأولين من حكمه بدا المجلس العسكري خجولًا وحذرًا للغاية في إقصاء اللاعبين الأقوياء من رموز النظام القديم. كان الأمر يتطلب أوامر قضائية بحل البرلمان والمجالس البلدية والحزب الحاكم، ووضع رموز النظام القديم (بمن فيهم الرئيس مبارك وعائلته

1- عبد المنعم كاطو، الملامح الأساسية لإدارة الأزمة وإعادة الأمن في ربوع سيناء، النصر، العدد 867، ص 15-14.

وكبار مساعديه السياسيين والأمنيين) للمحاكمة بتهمة الفساد المالي والتهم الجنائية فقط بدلًا من التهم السياسية، مع إفساح المجال أمام المتظاهرين لمداهمة مقرات أمن الدولة وفروعها قبل أن يتمكن عناصرها من تمزيق وثائق التجريم. وبدلًا من ذلك، وجهت القيادة العليا قواتها لحماية مراكز الشرطة ووزارة الداخلية، وأجازت عمليات تطهير أمنية محدودة ملتزمة بنص القانون وعزلت الضباط القريبين من سن التقاعد. وبدلًا من إلغاء الدستور الدائم لعام 1971، أعادت القيادة العليا إصداره (بعد تعديلات شاملة) في شكل إعلان دستوري تمت الموافقة عليه عبر استفتاء شعبي.

لا يتعلق الأمر فقط ببطء الإصلاحات وعدم شموليتها وحسب، فقد لجأت الشرطة العسكرية تدريجيًا إلى العنف لقمع المطالب الشعبية بإجراء تغييرات أكثر جذرية، بدءًا بالتفريق القسري لاعتصامات ميدان التحرير في 9 مارس/ آذار و8 أبريل/ نيسان. والأسوأ من ذلك أن الجيش سرعان ما أطلق العنان لوزارة الداخلية لتبطش بالمتظاهرين، ابتداء من 28 يونيو عندما تعرضت عائلات شهداء الثورة للاعتداء إثر إصرارهم على إجراء محاكمات أسرع، كما أيد استخدام بلطجية مستأجرين من قبل الأمن (متنكرين في صورة مناصري المجلس العسكري) للإيقاع بمسيرة كانت في طريقها نحو وزارة الدفاع في 23 يوليو/ تموز وقمعها. بعدها أصبح العنف العسكري- الأمني ضد المتظاهرين ممنهجًا، فبات يتكرر خلال العام الذي أعقب سقوط مبارك مرة كل شهر متبعًا نفس النمط تقريبًا: اعتداء قوات الأمن على المتظاهرين بالتزامن مع استفزازات من قبل بلطجية مستأجرين؛ حشد الآلاف من النشطاء والعامة لصد الهجوم؛ دعوة الشرطة العسكرية للتدخل لحماية المنشآت الرئيسية؛ وجر الجيش للدخول في المعركة.

بلغت وحشية أجهزة الدولة درجة عالية خاصة في الشهرين الأخيرين من عام 2011 عندما استُخدم غاز الأعصاب بالإضافة إلى الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية ضد المتظاهرين وقُتِلَ ما يقرب من مئة ناشط. في حادثة مروعة في فبراير 2012 خلال مباراة لكرة القدم في بورسعيد تعرض المشجعون المؤيدون للثورة (ألتراس رياضي حمى المتظاهرين بانتظام من وحشية الشرطة) لاعتداء من قبل البلطجية

قُتل على إثره سبعون مشجعًا وأصيب العشرات، فيما قامت القوات الأمنية بإقفال بوابات الملعب بالسلاسل لمنع أي شخص من الهروب. غضت القوات المسلحة الطرف عن اعتقال وتعذيب النشطاء الثوريين (وشاركت في بعض الأحيان)، ولجأت إلى الدعاية الرمادية والسوداء وتكتيكات اغتيال الشخصية للتشهير بهم (كما حدث في يوليو/ تموز 2011 عندما اتهم أعضاء المجلس العسكري علنًا شباب حركة 6 أبريل بأنهم يتلقون التمويل والتدريب على التخريب من قبل عملاء أجانب).

باختصار، مع أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قطع رأس المؤسسات السياسية والأمنية إلا أنه رفض إجراء التغييرات الثورية التي لجأ إليها أسلافه في عام 1952 لإعادة تشكيل النظام. أوضح مساعد وزير الدفاع للشؤون القانونية ممدوح شاهين في مقابلة مع صحيفة "المصري اليوم" في 17 مارس- بعد خمسة أسابيع من تنحي مبارك- أن القيادة العليا تنأى بنفسها عن السياسة، وأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة- على عكس الضباط الأحرار- يحكم باسم الجيش ككل وليس كعنصر ثوري، فقال:

"يعتقد البعض أن القوات المسلحة تولت زمام الأمور بحكم الشرعية الثورية، لكن القوات المسلحة حين رأت البلاد تنهار تدخلت بحكم كونها القوة الوحيدة على الأرض القادرة على حماية البلاد. فأدارت شؤون البلاد وفق إعلان مبني على المادة 88 من دستور 1971 التي تحمّل الجيش مسؤولية أمن الوطن وحمايته. ما حدث عام 1952 كان في الواقع شرعية ثورية، لأن الضباط الأحرار قاموا بالثورة واستولوا على السلطة. الآن لدينا وضع مختلف فالذين ثاروا في 25 يناير 2011 هم من وصل إلى السلطة".[1]

ما لم يوضحه اللواء شاهين هو سبب عجز الجيش عن متابعة مسار مشابه لمسار حركة الضباط الأحرار في يوليو 1952. لماذا كان الأداء العسكري المحلي مقيدًا ومربكًا بخطوة للأمام وعدة خطوات للوراء؟ هل هذا دليل على تهاون الجيش أم أنه من أعراض العقلية العسكرية المحافظة والأبوية فحسب، والتي هي بطبيعة الحال غير مستعدة للتغييرات الثورية؟[2]

1- داليا عثمان، اللواء ممدوح شاهين: الرئيس القادم "ملزم" بتغيير الدستور، المصري اليوم، 16-3-2011.

2- تجلى الموقف الأبوي للجيش في تعليق المشير حسين طنطاوي حيث قال إن "الثوار أبناؤنا وإخواننا، لكنهم ربما يفتقرون للفهم الواضح والشامل للوضع". وصل هذا الموقف إلى أبعاد فكاهية عندما =

من ناحية أخرى، لا تتعارض المصالح الواقعية للضباط بالضرورة مع المُثُل الديمقراطية للثورة. إن التناقض في حال الجيوش بين الحكم الاستبدادي والديمقراطية يجعل هذا الأمر واضحًا للغاية، فالدكتاتوريون مثل مبارك عادة ما يكونون مرتابين من جيوشهم، ورغم الامتيازات التي يقدمونها لهم فإنهم يُبقون الضباطَ تحت قيود صارمة من خلال المراقبة الأمنية المستمرة وتعزيز نفوذ الموالين بغض النظر عن كفاءتهم، وتعزيز الانقسام داخل سلك الضباط والتحقق من نفوذ الضباط ذوي الشعبية مثل أبو غزالة، والتخلص من الشخصيات ذات التفكير المستقل، وتجاهل دور الجيش أثناء صياغة السياسات- وهي إستراتيجيات تقوض كفاءة الجيش وجهوزيته القتالية.

على النقيض من ذلك، تغمر العديد من الديمقراطيات جيوشها بامتيازات اجتماعية وتحتفي بالبطولات العسكرية، وتشجع الجنرالات المتقاعدين على أداء وظائف مربحة في القطاع الخاص أو الترشح لمنصب ما (مثل دوايت أيزنهاور وكولين باول)، وإشراك قادة الأركان في تطوير أهداف الأمن القومي واستراتيجيات الدفاع. ليس من قبيل المصادفة أن تُثبت جيوش الدول الديمقراطية بشكل متكرر فعاليتها في ساحة المعركة ضد جيوش الأنظمة الاستبدادية، فالحقيقة أن الجيوش تنتعش في الديمقراطيات وتتراجع في ظل الاستبداد. الأهم من ذلك، أن الديمقراطية تزيل نهائيًا تهديد أجهزة الأمن المكلفة بترويض القوات المسلحة لإشباع شهية الديكتاتور النهم للسيطرة- وهو عائق شديد أمام استقلالية القوات المسلحة المصرية.

ومع ذلك، فإن السعي إلى تحسين وضع الفرد ضمن الترتيب الانتقائي للنظام الاستبدادي يختلف عن تحويل المجتمع لتعظيم المصلحة العامة لصالح مؤسسة واحدة فقط، فالأخير إنجاز رائد ربما يتجاوز قبضة الطبقة العسكرية التي بالكاد يمكن أن تتخيل شكل الحكم الحر. ومع ذلك، فإن خوف الضباط من الإصلاح الديمقراطي لا يرجع لما يتوهمونه فحسب فالنظرة المتمعنة تكشف عن ثلاثة أسباب قد تمنع

= حاول أحد أعضاء المجلس العسكري تبرير رد المجلس القاسي على المتظاهرين كالتالي: العلاقة بين العسكريين والثوار "تشبه الأب الذي يرسل ابنه إلى المدرسة ويشجعه على الدراسة بين الحين والآخر، فيقول له: ادرس يا عزيزي لأجلي، ثم يقترب موعد الامتحان وعليه حينها أن يصرخ في وجهه: أتمم دراستك!" كما تمثل هذا عبر صورة أنتجتها وزارة الدفاع وانتشرت في جميع أنحاء البلاد في صيف عام 2012. تلك الصورة التي كان من المفترض أن ترمز إلى وحدة الجيش والشعب تضمنت جنديًا يحدق في عيني طفل يحمله بحذر بين ذراعيه، فالرضيع العاجز هنا يمثل الشعب.

الجيش من التأييد الكامل لمطالب الثورة أو دخول المشهد السياسي بثقة كما حدث في عام 1952، وكلها متعلقة بالأجهزة الأمنية.

بادئ ذي بدء، منع عزل القوات المسلحة منذ سبعينيات القرن الماضي عن جميع التيارات السياسية، من خلال وضع الضباط تحت المراقبة الأمنية المستمرة وإبعاد العناصر المسيَّسة، من خلق حركة ذات خيال سياسي جريء للضباط ذوي الفكر داخل سلك الضباط. ثم لم يكن لدى أولئك الذين تولوا القيادة رؤية بديلة لمستقبل مصر أو حتى فهم كافٍ لتضاريسها السياسية وتعقيداتها الاجتماعية والاقتصادية. ثانيًا، وعلى نقيض البنية التحتية الأمنية البدائية والمرنة التي سقطت بين يدي صانعي الانقلاب في عام 1952، واجه الجيش الآن مؤسسة متعجرفة ومتحركة قادرة على مقاومة محاولات السيطرة عليها من أعلى بشراسة. وتعزز الخطر الذي تمثله وزارة الداخلية الآن بحيث أصبح ضباط الشرطة مرتبطين للغاية بالمسؤولين ورجال الأعمال وصغار المجرمين لتلبية مساعيهم دون إحداث فوضى كبيرة. ثالثًا، دفع التشوه الاقتصادي وعدم المساواة الاجتماعية والتضييق السياسي الذي أنتجه النظام القديم الجيش على التفكير مرتين في القوى التي قد يطلقها من خلال الانفتاح على الحياة السياسية، والاضطرابات التي قد تنجم عن إضعاف الأجهزة الأمنية أمام هذا التدافع الشعبي.

إن المشهد السياسي المليء بالفوضى والاستقطاب الحاد والذي ورثه المجلس الأعلى للقوات المسلحة مهم هنا، حيث لم تظهر (بعد أكثر من عام على الثورة) أي قيادة معترف بها ولم تتبلور أي حركة ملموسة لاستثمار الطاقة الشعبية والتفاوض نيابة عن الشعب- بفضل عقود من الأمن الوقائي والجهود التي بُذلت للقضاء على المعارضة. لم يكن التحالف غير المستقر بين النشطاء المتعارضين إيديولوجيًا الذين قادوا الثورة، ولا جماعة الإخوان المسلمين- الجماعة المعارضة الكبيرة التي تنتظر رياح التغيير لجني المكاسب- على مستوى يسمح بتوجيه الثورة التي ساعدوا في توليدها. إن عدم وجود طليعة ثورية موثوقة تمثل بمصداقية مطالب الثورة وتسيطر على الشارع بالتعاون مع الجيش قد زاد من مخاوف المجلس الأعلى للقوات المسلحة من خروج الناس الغاضبين عن السيطرة فيما لو خُلِعَ باب الاستبداد. وعلى نفس

المنوال، فإن فشل النشطاء الديمقراطيين في الاعتراف بالدور الثوري المحتمل للجيش منعهم من التفكير في شراكة حقيقية مع الضباط. واستمر الليبراليون بالتمسك بشكل صارم بقضية السيطرة المدنية على الحكم، ورأى اليساريون الجيش فقط كمؤسسة محافظة في خدمة الطبقة الحاكمة- وكلا الموقفين اعتمدا في الغالب على العبارات المكررة النظرية (وتقارير إخبارية وشائعات لا أساس لها من الصحة) بدلًا من التحليل الدقيق للوضع المحدد ومظالم الجيش في ظل نظام مبارك.

لذلك، تخلى المجلس العسكري عن فكرة السيطرة على الأجهزة الأمنية واختار الطريق الأكثر أمانًا: الوقوف إلى جانب الأمن حتى لو كان ذلك يعني إضاعة فرصة نادرة لتفكيك عدوه المستبد مع الحفاظ على سلطته وامتيازاته في إطار ديمقراطي. لكن المجلس العسكري لم يدرك أنه من خلال التعاون مع الأمن فإنه يخدم مصالح المؤسسة الأمنية، وأدرك مسؤولو وزارة الداخلية جيدًا أن الجيش لديه فرصة الاختيار. لكل من الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية أعداء خارجيون لذا فهي بحاجة إلى جيوش قوية، لكن الديكتاتوريات فقط- مع هوسها الطبيعي بنظرية "العدو الداخلي" هي التي تجيز القمع المحلي. فإذا أصبحت مصر دولة ديمقراطية فلا يزال بإمكانها أن تفتخر بجيشها، لكنها بالتأكيد ستلغي الامتيازات المتضخمة لأجهزة الأمن. لذا، رغم أن المصالح العسكرية فرضت إعادة هيكلة جهاز أمني وُظِّفَ ضد الجيش لعقود من الزمن، ومع أن هذه المصالح لا تتعارض بالضرورة مع الحكم الديمقراطي، إلا أن قلة الخبرة السياسية والخوف من أن تؤدي الفوضى الداخلية لجر الجيش إلى أنشطة قوات الأمن التي طال أمدها منع المجلس الأعلى للقوات المسلحة من التدخل والسيطرة على قوات الأمن، مفضلًا تفويض هذه المهمة إلى سلطة مدنية منتخبة يمكنه عزلها كلما سمحت الظروف بذلك- إن وجدت. ولهذا السبب، لم يجرؤ المجلس العسكري على فتح باب المشكلات على مصراعيه.

ربط هذا الموقف مصير الجيش- مؤقتًا على الأقل- بالأجهزة الأمنية، وبدأ الذين هتفوا البارحة "الشعب والجيش إيد واحدة!" يصرخون غاضبين: "الشعب يطالب بإعدام المشير!"، وتحول الثناء على وطنية ونزاهة القوات المسلحة إلى إدانة شديدة من قبل النشطاء لسلك الضباط الفاسدين، وتحولت الإشادة الدولية باحترافية

الجيش لإدانة السياسات المروعة للقيادة العليا والتهديد بوقف المساعدات الأمريكية. حتى المواطنون العاديون الذين لم ينخرطوا بعد في الثورة أصبحوا ينظرون إلى الجيش بريبة (مع أنهم ربما لا زالوا يدعمونه باعتباره الحل للاضطرابات المدنية). باختصار، تدهورت الصورة العامة للقوات المسلحة من شريك محترم في الثورة إلى زعيم معلن للثورة المضادة. وبدا أن الجيش قد عبر إلى الجانب الآخر من المشهد وانضم إلى أكثر منافسيه على السلطة: المؤسسة الأمنية. بعد أشهر من الثورة، أصبح الهتاف الأكثر شعبية في المظاهرات: "الجيش والشرطة إيد واحدة!" وبدا وكأن الجيش قد استسلم لصيغة السلطة التي وضعها السادات وحافظ عليها مبارك، حيث يهيمن الجهاز الأمني ويتمتع أعوانه السياسيون بالمكانة والثروة ويراقب الجيش بشكل سيء من زاوية بعيدة.

كان هناك بطبيعة الحال خيار آخر غير معلن يقضي بتنفيذ انقلاب أو إحداث نوع من الانهيار في سلسلة القيادة. إلا أن الضباط والجنود ظلوا متحدين وراء قادتهم لعدد من الأسباب: أولًا، غياب حركة ثورية داخل أو خارج سلك الضباط. ثانيًا، نشأت خيبات الأمل السابقة تجاه كبار الضباط من الشعور بخضوعهم للسياسيين، وهو ما لم يعد كذلك. ثالثًا، لا يرى أفراد الجيش قادتهم كمخادعين: فالثورة طالبت بالديمقراطية وقد نظم المجلس العسكري بالفعل انتخابات حرة- "فماذا يريد الثوار أيضًا؟". كما أن القمع العنيف للمدنيين كان محدودًا نسبيًا وقامت به الشرطة العسكرية، لذا ففرص الصدام كانت قليلة. كما أن الجيش لا يعاني من انقسامات عرقية أو قبلية أو طائفية أو اجتماعية فأفراده يأتون من خلفية متجانسة إلى حد ما.

ورغم وجود تمييز واضح بين مجندي الطبقة الوسطى ومجندي الطبقة الدنيا (معظمهم من الفلاحين) وضباط الصف، إلا أنه لم ينتج عن هذا التمييز تاريخيًا توترات طبقية. يخدم المجندون مدة ثلاث سنوات قبل أن يعودوا إلى محافظاتهم، ويعتبرون فترة خدمتهم محنة مؤسفة لكنها مؤقتة، وتمرد المجندين الوحيد المسجل (في عام 1986) حدث في قوات الشرطة وليس الجيش، ونجم عن شائعات مفادها أن فترة خدمتهم ستمدَّد. أما بالنسبة لضباط الصف، فإن التحاقهم بالجيش هو

الطريق الأفضل لهم للوصول إلى المكانة الاجتماعية التي يطمحون لها أو يحميهم على الأقل من الفقر والإذلال. قد تكون لدى ضباط الصف شكاوى مالية بين الحين والآخر، لكن لا يوجد دليل على تجمعهم في جبهة معارضة متماسكة. صحيح أن التسييس المرتجل الذي أعقب الثورة قد يؤدي إلى حدوث انقلاب في مرحلة ما، ولكن في هذه الحالة قد يكون أولئك الذين وصلوا إلى السلطة يجهلون السياسة كبقية زملائهم.

قوات الأمن: "دموية لا تخضع للضغوط"

مع وجود كل هذه القوة في متناول اليد، يتساءل المرء ما الذي أصاب المؤسسة الأمنية المصرية القوية بالشلل أثناء الثورة؟ تشير الأدلة حتى الآن إلى أن غطرسة السلطة هي التي أصابت الأجهزة الأمنية خلال السنوات الأخيرة من عمر النظام ودفعتها لتجاهل بوادر ثورة وشيكة. لم يكن جهاز مباحث أمن الدولة المتيقظ دائمًا متفاجئًا مما حدث. ففي 18 يناير 2011 قدم رئيس مباحث أمن الدولة تقريرًا إلى وزير الداخلية يحذر فيه من تكرار السيناريو التونسي في مصر، واقترح خطوات عملية لتجنب ثورة شعبية، كإعفاء المواطنين من بعض الأعباء الاقتصادية الجديدة، ووقف الاستحواذ غير القانوني على الأراضي العامة (مؤقتًا)، والحد من ممارسات الشرطة القمعية.[1] لكن وزير الداخلية مفرط الثقة تجاهل التقرير، ولذا غُيبت قوات الأمن المركزي- اليد الضارب للوزارة- عن أجواء الثورة المرتقبة ولم تُجهَّز لمواجهتها. في مدينة السويس مثلًا، حيث وقعت بعض أكثر المواجهات دموية خلال الثورة، اشتكى رئيس الأمن المركزي في مذكرة رسمية من عدم جهوزية رجاله لمواجهة المظاهرات الحاشدة لأن تقارير مباحث أمن الدولة "لم تؤخذ على محمل الجد".[2]

كان متوقعًا أن يصاب الوزير شديد الثقة بصدمة كبيرة، فرجال الأمن تعاملوا لسنوات مع نشطاء متفرقين وجماعات معارضة غير فعالة، لكنهم لم يتوقعوا انتفاضة جماهيرية أبدًا واعتقدوا أنها ستحتاج إلى تحضيرات واسعة النطاق ويمكن اكتشافها بسهولة. بعد إلقاء القبض عليه، اعترف وزير الداخلية حبيب العادلي

1- خالد حنفي، حسن عبد الرحمن رفع تقرير للعادلي يحذره من تكرار السيناريو التونسي، الفجر.

2- أسامة خالد، شهادة قائد الأمن المركزي في منطقة القناة، المصري اليوم، 16-3-2011.

للنائب العام بمدى حيرته هو ورجاله:

"التقينا في وزارة الداخلية في 24 يناير قبل يوم واحد من اندلاع المظاهرات للمرة الأولى، ومرة أخرى في 27 يناير قبل يوم واحد من "يوم الغضب" يوم الجمعة، لكننا لم نتوقع هذا العدد من المتظاهرين أو استمرار المظاهرات ولم نعتقد أبدًا أننا قد نكون أقل عددًا منهم... لم تكن لدينا خطة للتعامل مع مثل هذه الأحداث الجسيمة... لم يكن لدى قواتنا المعرفة والتدريب لإجراء عملية تستغرق عدة أيام... قررت إبلاغ الرئيس بأن علينا اللجوء إلى القوات المسلحة... لم يتوقع أحد مظاهرات بهذا الحجم وتلك الأعداد، كان هذا غير مسبوق ولم يتوقع أحد ما حدث".[1]

في مقابلة مع جريدة الأهرام صباح يوم 25 يناير، أكد الوزير نفسه للمواطنين أن "الذين يخططون للنزول إلى الشوارع ليس لهم وزن... وأن قوات الأمن قادرة على ردعهم... وأن الذين يأملون في تكرار السيناريو التونسي هم مراهقون مثقفون".[2] إذًا فأحد الأسباب الرئيسية لنجاح الثورة هو أن المتظاهرين لم يكن لديهم خطط متماسكة أو منظمة يمكن أن تثير انتباه الأجهزة الأمنية، إنما نسقوا تحركاتهم ساعة الحدث وليس مسبقًا، واتخذوا قراراتهم يومًا بيوم. وبعد اندلاع الثورة، لم تكن هناك حركة ثورية محددة بحيث يتم تفكيكها، ولم يُعتقَل قادةٌ معينون ولم يُكشف عن مخططات تفصيلية. وباختصار، لم يكن هناك شيء محدد لتتم متابعته وقمعه.

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت كفاءة قوات مكافحة الشغب في تلك الآونة بوضوح، وأدى بها غياب حركات معارضة فعالة للدخول في حالة من الإهمال لدرجة أنها أوكلت بلطجية مأجورين بمهمة قمع الاحتجاجات (كما نوقش في الفصل السابق). وبقيت قوات الأمن المركزي حتى اندلاع الثورة "سيئة التدريب، منخفضة الأجور، وسيئة التجهيزات، وتتشكل من مجندين دون المستوى المطلوب".[3] خلال التحقيقات التي أعقبت الثورة، اعترف العادلي بفشله في قمع المتظاهرين لأن "قوات الأمن المركزي أُنهِكَت... لم يسبق أن شاركوا إلا في تفريق مظاهرات محدودة بالهراوات أو بخراطيم

1- نبيل السجينى ومحمد دنيا، النص الكامل لتحقيقات النيابة مع العادلي، الأهرام.

2- جنيدي، ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية، ص 149.

3- Cordesman, Arab-Israeli Military Forces in an Era of Asymmetric Wars, 187.

المياه وعبوات الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي... لقد أصيبوا بالذعر لأنهم كانوا الأقل عددًا للمرة الأولى".[1]

بعد شهر من الإطاحة بمبارك، قُبِضَ على كبار مسؤولي الوزارة (وعلى رأسهم وزير الداخلية العادلي نفسه) لإصدارهم أوامر بإطلاق النار على المتظاهرين وإساءة استغلال السلطة لتكديس الثروة. كما تضمنت القائمة إلى جانب العادلي رؤساء مباحث أمن الدولة وقوات الأمن المركزي والأمن العام، فضلًا عن رؤساء الأمن في خمس محافظات وأربعة عشر ضابطًا رفيع المستوى. الملفت للنظر أن كبار مساعدي وزير الداخلية كانوا جميعًا من دفعة 1971 في أكاديمية الشرطة، وهو العام الذي بدأ فيه السادات تعزيز نفوذ قوات الشرطة. أصدر وزير الداخلية بعد الثورة القرار الوزاري رقم 509 لعام 2011، والذي استبدل جهاز مباحث أمن الدولة بجهاز جديد هو قطاع الأمن الوطني. وجرت عملية تطهير في صفوف قيادة مباحث أمن الدولة، ففُصِل خمسمئة ضابط من أصل ألف ومئة ضابط في الجهاز بما في ذلك ثلاثة وعشرون لواءً، بينما تم نقل ستة وستين عميدًا إلى أقسام الشرطة الأخرى.[2] مع ذلك، ظلت عمليات التطهير هذه شكلية حيث طُبِقت في الغالب على الضباط الذين يشغلون مناصب هامشية أو المقبلون على التقاعد.

في 28 يونيو 2011، اعتدت وحدات الأمن المركزي على المتظاهرين في ميدان التحرير الذين كانوا يطالبون باتخاذ إجراءات أكثر حزمًا ضد النظام القديم. لم يكن عنف قوات الشرطة هذه المرة مفرطًا وحسب مع الإفراط في استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع الجديدة والأكثر فتكًا (صُنعت في الولايات المتحدة في مايو 2011 في دلالة على مساهمة أمريكا السخية في دعم الديمقراطية في مصر ما بعد مبارك)، لكن ذلك ترافق أيضًا مع إساءات وتهديدات لفظية حول تصميم الشرطة على معاقبة الناس على ما فعلوه. لكن بعد قتال استمر طوال الليل أصيب فيه أكثر من ألف مدني، اضطرت الشرطة للتراجع تحت الضغط إلى مقر وزارة الداخلية المحصن، وسرعان ما طوقت وحدات الشرطة العسكرية المتظاهرين. أثار

1- السجينى ودنيا، ص 4.

2- يسري البدري، وزير الداخلية ينهي خدمة 23 لواءً من "أمن الدولة" وينقل 66 عميدًا، المصري اليوم، 26-3-2011.

الحادث انتفاضة ثانية، ففي يوم الجمعة 8 يوليو الغاضب خرجت مسيرة مليونية أعقبها اعتصام لمدة ثلاثة أسابيع في ميدان التحرير. استجاب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتعديل الحكومة المدنية الضعيفة والإذن بفصل ستمئة وتسعة وستين من كبار ضباط الشرطة بما في ذلك خمسمئة وخمسة لواءً واثنين وثمانين عميدًا واثنين وثمانين مقدمًا، بالإضافة إلى نقل أربعة وخمسين من الضباط الصغار متهمين بقتل المتظاهرين إلى مهام إدارية بانتظار المحاكمة، ونقل أربعة آلاف ضابط آخر.[1]

غير أن القتال لم ينتهِ بعد، فقد استمر هذا الكر والفر غير المتكافئ بين المتظاهرين والشرطة على مدى الأشهر القليلة التالية مما أكد حقيقتين واضحتين تمامًا: أولًا، أن الجهاز الأمني رغم عمليات التطهير والإذلال ما زال يأمل في الصمود أمام الثورة واستعادة موقعه المتميز من خلال خلق شقاق بين الشعب والجيش وفق إستراتيجية "فرق تسد" المفيدة دائمًا؛ وثانيًا، أن إستراتيجية الشرطة نجحت حتى ذلك الحين بسبب موقف الجيش الحذر وتخوفه من احتمال حدوث فوضى داخلية. من الواضح أن هذه الأحداث الأمنية المحرضة نجحت في إيقاع القوات المسلحة في فخ العنف المتصاعد بهدف تصفية المعسكر الثوري. والأهم من ذلك من الناحية الرمزية، أنه لم يتم تحميل أي مسؤول أمني مسؤولية قتل المتظاهرين خلال الثورة نفسها. في 2 يونيو 2012، حكم قاضٍ على مبارك ووزير الداخلية الأخير في عهده بالسجن مدى الحياة لفشلهما في حماية المتظاهرين- وهي تهمة سياسية وليست جنائية- لكنه أُجبِرَ على إطلاق سراح قادة المؤسسة الأمنية لعدم كفاية الأدلة. فرغم كل ما حدث خلال الثورة وبعدها، إلا أن الأجهزة الأمنية خرجت من تلك المرحلة سالمة بأعجوبة.

شلُّ الحياة السياسية؟

أبرز ما أكدته ثورة يناير والأحداث التي تلتها هو أن الأجهزة الأمنية لم تكن الداعم الرئيسي للنظام وحسب، بل قلبه النابض أيضًا. فلولا تزوير الانتخابات وقمع المجتمع المدني وترهيب الساسة المتنافسين واحتواء الاضطرابات الجماهيرية والمراقبة الدقيقة للقوات المسلحة لكان من المرجح أن ينهار كيان النظام السياسي تمامًا كما حدث بعد انهيار وزارة الداخلية حين هزمتها الثورة هزيمة مؤقتة.

1- أيمن فاروق، إنهاء خدمة 505 لواءات شرطة و164 عميدًا وعقيدًا، الأهرام، العدد 45510: 1

فحالما انسحبت قوات الشرطة من الشوارع لم يكن بوسع المكون السياسي للكتلة الحاكمة في مصر بحزبها الحاكم وأجهزة الدولة، والأعراف والأنظمة المعمول بها والتحالفات الخارجية، إلا أن تقاوم بصعوبة حتى قُبض على الرئيس مبارك وعائلته وكبار مساعديه؛ وحُلَّ الحزب الحاكم واعتُقِلَ قادةُ الحزب الوطني والوزراء (بما في ذلك رئيس الوزراء) ورؤساء مجلسي النواب والشيوخ وحلفائهم التجاريين (بدءًا من قطب صناعة الصلب والعقل السياسي المدبر أحمد عز) وجُمدت أصولهم المالية. بعدها بدأت عملية التخلص من الموالين للنظام في الصحافة والجامعات ودوائر الدولة، وألغيت الخريطة السياسية القائمة في غضون أسابيع دون أي مقاومة تقريبًا.

ندد كوادر النظام القديم بأسيادهم القدامى واندفعوا للانضمام إلى أحزاب جديدة، والأكثر عنادًا بينهم- بتشجيع من عودة الشرطة لحمايتهم جزئيًا- سعوا لإثارة ما يكفي من المتاعب للمجلس العسكري ليتركهم وشأنهم بدلًا من تفكيك قوتهم. بات من الواضح أن الجهاز السياسي بقدر ما كان استغلاليًا واستبداديًا لم يمتلك سلطة خاصة به، إنما اعتمد في بقائه كليًا على مساعديه الأمنيين. ولذا كان متوقعًا أن بقاء المؤسسة الأمنية ينذر بإمكانية إفساد المسؤولين المنتخبين في المستقبل أو ابتزازهم للخضوع لسلطتها المطلقة. تشير لهذا السرعة التي اختير بها وزير الداخلية منصور العيسوي المعين في مارس 2011 لإعادة هيكلة الوزارة، والذي بدا مستخفًا بما يحدث بوضوح في مقابلته مع جريدة "المصري اليوم" في 19 سبتمبر 2011 حيث سخر من المسيرات المليونية في ميدان التحرير بزعمه أن الساحة لا يمكن أن تستوعب أكثر من ثلاثمئة ألف شخص، ونزع صفة الشهادة عن مئات الذين قتلوا في المواجهات مع الشرطة ونعتهم بأنهم مجرد بلطجية، وأن القتلى بنيران القناصة في ميدان التحرير خلال الثمانية عشر يومًا الأولى من الثورة هم الشهداء الحقيقيون فقط. ثم انتهى الوزير عيسوي بالإصرار على أن هؤلاء القناصين عملاء أجانب عبروا الحدود قبل أيام من 25 يناير مما يُعفي الشرطة من مسؤولية ما حدث. واختتم الوزير الذي يُفترض أنه "ثوري" بتحذير المصريين من أن كل من يجرؤ على مهاجمة مركز للشرطة أو أي منشأة عامة أخرى سوف يُطلق عليه الرصاص بلا رحمة في القلب.[1]

1- المصري اليوم، 2654: 13، القاهرة 2011/09/19.

ولكن بعد الإطاحة بجهاز مبارك السياسي، بدأ البحث عن أولئك الذين يمكنهم ملء الفراغ بشكل جدي حيث ظهر على أنقاض النظام السياسي القديم مشهد سياسي فوضوي بشكل لا يصدق، نتيجة عقود من القمع البوليسي. ربما تكون ساهمت الثورة التي خرجت دون قيادة في إنجاح هذه الظاهرة، لكنها أثبتت إشكالية كبيرة بمجرد أن بدأت الأمور تتكشف. فالإسلاميون الذين يزعمون أنهم يمثلون شريحة واسعة من المصريين (وهو ما ثبت بفوزهم بنسبة 70% من المقاعد البرلمانية وفي الانتخابات الرئاسية لاحقًا) انقسموا إلى معسكرين كبيرين: الأصوليون (السلفيون) المعروفون تاريخيًا بالسلبية السياسية (باستثناء جزء صغير من المتشددين الذين سجن مبارك قادتهم)؛ وجماعة الإخوان المسلمين، الجماعة السياسية الاجتماعية البارزة منذ ثمانية عقود.

ناقش الأصوليون فيما بينهم جدوى نزولهم من مكانتهم السامية إلى مستنقع السياسة، فنظم الذين وافقوا على المشاركة في السياسة أنفسهم في أكثر من أربعة أحزاب مختلفة (أكبرها حزب النور)، والذين رفضوا ذلك أضافوا لمسة سياسية على دورهم الدعوي التلفزيوني. وانقسمت جماعة الإخوان المسلمين بنفس القدر، ففي الأسابيع التي أعقبت الثورة تصارع القادة المحافظون لإبقاء أعضائها تحت السيطرة لكن الكوادر الإصلاحية خاصة الشباب جادلوا بأن خروج الجماعة أخيرًا إلى الساحة السياسية ألغى القاعدة الحديدية للطاعة. ورغم أن القيادة المركزية شكلت جناحًا سياسيًا رسميًا باسم "حزب الحرية والعدالة"، إلا أن المئات انشقوا وأنشأوا ثلاثة أحزاب سياسية أخرى وبعضهم انضم إلى أحزاب كانت قد فعلت ذلك بالفعل قبل بضع سنوات.

رغم هذا الانقسام، وافق الإسلاميون جميعًا على خريطة الطريق التي وضعها المجلس الأعلى للقوات المسلحة (التي دعت إلى إدارة المرحلة الانتقالية من خلال الانتخابات والإصلاحات القانونية بدلًا من الإجراءات الراديكالية) دون تحفظات، ورفضوا تأييد المسيرات الثورية والدعوات لإعادة إشعال الثورة، فهم قادرون على الفوز في الانتخابات دون عناء فلماذا يخاطرون بمواجهة مع الجيش؟ في المقابل، سمح الجيش والأمن للإسلاميين بتعزيز سلطتهم على البرلمان وحصل حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين على 45.7% من الأصوات وحصل حزب النور السلفي على

24.6%. وبالطبع، فإنه لا علاقة لهذا بالتوجه السياسي لضباط الجيش والشرطة أو تدينهم، بل بالأحرى لقدرتهم على استخدام الإسلاميين في تسوية الوضع السياسي.

لم يعتد الإسلاميون تاريخيًا على أداء أدوار ثانوية بصرف النظر عن شعبيتهم، ولم يقتصر فهمهم للسياسة على مجرد دعم من هو في السلطة، كما لم يقتصر الأمر على أن تلزمهم "حتميتهم الدينية" لإعطاء الأولوية للعمل الدعوي على حساب العمل السياسي أملًا بحصول التدخل الإلهي. ولكنهم اتسموا بسمتين محددتين جعلتهم عاملًا مفيدًا لكل من ضباط الجيش ورجال الأمن. من وجهة نظر عسكرية، لن تثق القوى الجيوسياسية (سواء الإقليمية أو الدولية) مطلقًا في حكم الإسلاميين وستفضل دائمًا وجود وصي حكيم إلى جانبهم للتحقق من منع تجاوزاتهم- ومن هو أفضل وأكثر مسؤولية من القيادة العليا. وبطبيعة الحال، يمكن للتصاميم الجيوسياسية الكبرى للإسلاميين أن تزود الجيش بنوع الخطاب اللازم لتعزيز نفوذه والحفاظ على امتيازاته وأداء دور إقليمي أكثر نشاطًا.

وبالمثل، أدركت المؤسسة الأمنية أن بإمكانها توظيف الإسلاميين في السياسة القمعية، فالسنوات التي عاشوها من العمل السري جعلتهم مرتابين ومهيئين لرؤية المؤامرات في كل مكان، وأجندة الإصلاح الأخلاقي الصارم الخاصة بهم تتطلب مراقبة مستمرة للشرطة. وبالتالي، قد يدركون أهمية أجهزة المراقبة الواسعة وإنفاذ القانون بالنسبة لأجندتهم ويغضون الطرف عن التجاوزات المرتبطة بها تلقائيًا. هذه هي طبيعة الحركات الأيديولوجية التي تسمح لنفسها بامتيازات استثنائية لتكون قادرة على تحقيق التحول الشامل للمجتمع الذي يطمحون إليه، بغض النظر عن مدى البراغماتية أو الانتهازية لأعضائها. وكلما كان المجتمع متمردًا ورافضًا لهذا التغيير وفقًا لأجندتهم المتخيلة تزداد جرعات الاستبداد لديهم لإجبار المجتمع على الانصياع لهم. ولذا، لن يعارض الإسلاميون الاستبداد طالما أنهم ليسوا ضحاياه.

أثبت الإسلاميون في العام الذي أعقب الثورة أنهم على مستوى المهمة، فقد أداروا ظهورهم للعديد من الفرص التي أتيحت لهم لقيادة الثورة كما فعل الإسلاميون في إيران عام 1979. ورغم الاضطرابات التي عصفت بالبلاد، ظلت إستراتيجيتهم للتغيير عمومًا كما هي وآمنوا باستخدام المكاسب السياسية- كالانتصارات الانتخابية-

كمنصات لنشر أجندتهم الثقافية وإضفاء الشرعية على دورهم كممثلين للإسلام، على أمل أن يلتزم جميع المصريين في نهاية المطاف بمشروعهم الأيديولوجي ويخضعوا لقيادتهم المطلقة. عندها فقط يمسك الإسلاميون بالسلطة بقوة ويطردون كل المنافسين السياسيين. فالصبر من وجهة نظرهم هو مفتاح النصر، ولن يتحقق النصر الحقيقي إلا عندما يحتشد المصريون تحت رايتهم انطلاقًا من قناعة أيديولوجية وليس مجرد مسألة تفضيل انتخابي.

في الوقت الحالي، يتعين على الإسلاميين اجتياز فترة الاختبار هذه (التي تختبر التزامهم بالديمقراطية) ومواصلة حملتهم لإحداث التحول الثقافي دون استعداء الجيش أو الأمن أو الشعب. وفي نهاية المطاف، سيكونون في وضع يسمح لهم بالوقوف على أقدامهم والتغلب على المؤسسات العسكرية والأمنية. هل ستنجح هذه الإستراتيجية؟ نعم هذا ممكن. تُظهر الخلافات بين الضباط والإسلاميين أن تحالفهم تخلله الكثير من التوتر، فالإسلاميون قلقون بحق من أن يبيعهم الجيش (كما فعل عبد الناصر في عام 1954)، والضباط يخشون أن يميل الإسلاميون لاحتكار السلطة وإقصائهم جانبًا. ولكن مرة أخرى، قد يوجَّه الإسلاميون من قبل الجيش والأمن لأداء الدور الذي طالما برعوا فيه: دور المحفز لمن هم في السلطة. ومرة أخرى، قد يجدون أنفسهم في الجانب الخطأ من التاريخ.

لم تكن الجماعات العلمانية- التي تعاونت منذ عام 2005 في العديد من الكيانات الموحدة مثل "كفاية" و"الجمعية الوطنية للتغيير"- أقل تنوعًا من الإسلاميين، لكن تأثيرهم في الشارع كان أضعف بكثير. وقد تجلى ذلك من خلال حملتهم المنسقة ضد الاستفتاء الذي أقره الإسلاميون على الإعلان الدستوري في مارس 2011 والتي أقنعت 23% فقط من الناخبين، وكانت مكاسبهم في البرلمان متواضعة أيضًا. استمد النشطاء العلمانيون الشرعية من دورهم في إشعال الثورة التي انضم إليها الإسلاميون على مضض فيما بعد، ومن كونهم قادرون على تزويد النظام الجديد برجال دولة أكثر عصرية وديمقراطية، كما أنهم يتمتعون بالمزيد من التعاطف الدولي.

لكن الأشهر التي أعقبت الثورة شهدت احتكاكًا مستمرًا بينهم وبين الجيش بسبب موقف المجلس العسكري المنضبط تجاه النظام القديم وإصراره على الاستفتاءات

والانتخابـات (التـي لا يسـتطيع العلمانيـون الفـوز بهـا) باعتبارهـا الوسـيلة الوحيـدة للإصـلاح. كـما شـكك كلٌّ مـن الليبراليـين واليسـاريين علنًـا في قيمـة الحفـاظ عـلى قـوة عسـكرية كبـيرة ومكلفـة، مـا جعلهـم بطبيعـة الحـال غـير محبَّبـين للقيـادة العليـا. كل هـذا يشـير إلى أنـه في غيـاب مفاجـأة كبـيرة أخـرى- ربمـا نتيجـة اندمـاج قـوى المعارضـة عـلى يـد الثـوار الذيـن لا يعرفـون الخـوف الآن- فلـن تتمكـن القـوى غـير الإسـلامية عـبر صناديـق الاقـتراع مـن تحقيـق مـا فشـلت في تحقيقـه خـلال الثـورة.

وهكـذا يسـتنتج المـرء أن ميـزان القوى السـياسي كان في الأشـهر التي أعقبت الثـورة بمثابة ميـزان الضَّعـف. لقـد كشـف تخـلي الجيـش عن النظـام القديـم والهزيمـة المؤقتة للمؤسسـة الأمنيـة مـدى ضعـف المكـون السـياسي للنظـام، وأثبتـت قـوى المعارضـة التـي هيمنـت على المشـهد بعـد الثـورة أنهـا أضعـف مـن تلـك التـي أطيـح بهـا. ويبقـى اللاعبـان الفاعـلان هـما المؤسسـتان العسـكرية والأمنيـة فيـما جولـة جديـدة مـن الـصراع عـلى وشـك أن تبدأ.

يبقـى أن نـرى مـن سـيفوز بالسـباق إلى القمـة: هـل سـتصبح مـصر مـرة أخـرى تحـت سـيطرة الجيـش كـما بـدأت في الخمسـينيات، أم ستسـتمر في العمـل كدولـة بوليسـية كـما كانـت منـذ أواخـر السـبعينيات؟ ثمـة شيء واحـد مؤكـد: لقـد وضـع الأمـن والعسـكر خلافهـما جانبًـا في هـذه المرحلـة حيـث وجـد كلاهما نفسـه مضطـرًا لعقد تحالـف ضروري لتحقيـق الاسـتقرار السـياسي مـن خـلال تقويـض القـوى الراديكاليـة والدخـول في الكتلـة الحاكمـة المتغـيرة كشريـك سـياسي ذي عقليـة إصلاحيـة.

الجمهورية الثانية؟

بـدت الاضطرابـات والتوتـرات في الفـترة الانتقاليـة شـديدة الوضـوح في صيـف عـام 2012. فبينـما كان المصريـون يسـتعدون لأول انتخابـات رئاسـية تنافسـية في البـلاد، وصلـت الانقسـامات بـين الثـوار إلى أبعـاد مأسـاوية حيـث فشـلوا في الاتفـاق عـلى ممثـل واحـد مـما أدى إلى إنتـاج خمسـة مرشـحين للرئاسـة. في غضـون ذلـك، قدمـت جماعـة الإخـوان المسـلمين مرشـحها: أسـتاذ الهندسـة وزعيـم حـزب الحريـة والعدالـة محمـد مـرسي، وتجمعـت فلـول النظـام القديـم حـول الفريـق أحمـد شـفيق، قائـد القـوات الجويـة السـابق وآخـر رئيـس للـوزراء في عهـد مبـارك. في الجولـة الأولى التـي جـرت

في الأسبوع الأخير من شهر مايو، صوت المصريون بشكل حاسم لصالح الثورة ولكن أصواتهم تشتت بين مرشحي الثوار الخمسة ففشلوا في إيصال أي منهم إلى الجولة الثانية. وتنافس الوصيفان- الإسلاميون ومرشحو النظام القديم- على أصوات الناخبين المصريين البالغ عددهم 51 مليون ناخب.

ومع ذلك، بدأ الجيش في منتصف شهر يونيو بتأمين ضمان تفوقه في النظام الجديد- ما يشار إليه الآن في وسائل الإعلام المصرية باسم الجمهورية الثانية- بغض النظر عن الفائز. في 14 يونيو، حلت المحكمة الدستورية البرلمان. وقبل ثلاثة أيام من الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المقرر أن تبدأ في 16 يونيو، منح وزير العدل الشرطة العسكرية والمخابرات العسكرية الحق في اعتقال المواطنين، وبالتالي قنن مهامهم الأمنية الداخلية. وبعد ساعة من إغلاق مراكز الاقتراع للانتخابات الرئاسية أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانًا دستوريًا بتوليه السلطة التشريعية بانتظار انتخاب مجلس نيابي جديد، وحصل على حق النقض على صياغة الدستور الجديد واحتفظ بالسلطة الحصرية على جميع القرارات المتعلقة بالقوات المسلحة وطالب الرئيس المنتخب بالحصول على إذنه قبل إعلان الحرب.

ومع ذلك، تمثل التطور الأبرز في إحياء المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمجلس الدفاع الوطني المصري الذي أنشأه عبد الناصر لأول مرة للتعامل مع تهديدات الأمن القومي (الخارجية والداخلية). انعقد المجلس القديم بدعوة من الرئيس وضم ممثلين عسكريين اثنين فقط: القائد العام ووزير الحربية حينها. ونظرًا لأن عبد الناصر ومن بعده اتخذوا عادةً قرارات أحادية الجانب دون مشورة ذات تأثير فكان المجلس نادرًا ما يجتمع وسرعان ما فقد دوره. لكن أداء المجلس الأعلى للقوات المسلحة مؤخرًا، والذي برز في 18 يونيو بموجب المرسوم 348 لعام 2012، كان مختلفًا تمامًا. ضم المجلس أحد عشر ممثلًا عسكريًا وستة مدنيين فقط بمن فيهم الرئيس[1]، وكان بالإمكان عقده بناء على رغبة أغلبية الأعضاء واتخاذ قراراته

1- الممثلون العسكريون هم وزير الدفاع ومساعده وقادة الأركان ورئيس هيئة العمليات، الأمين العام لوزارة الدفاع ورئيس القضاء العسكري، ومدير المخابرات الحربية ومدير المخابرات العامة (عادة ما يكون ضابطًا من الجيش). والممثلون المدنيون هم: رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب، ووزراء الداخلية والخارجية والمالية.

بالأغلبية المطلقة. يعني هذا من الناحية العملية أن مجلس الدفاع الوطني يمكن أن يجتمع ويمرر القرارات بدون حضور الرئيس، ولكن الرئيس لا يمكنه فعل ذلك إذا ما تجاهل الضباط دعوته لانعقاد المجلس.

بعد انتخابات شرسة شارك فيها نصف الناخبين المسجلين فقط، فاز مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي بنسبة 51.7٪ من الأصوات، ليصبح أول مدني وأول إسلامي يُنتخَبُ رئيسًا، وأول رئيس منتخب شعبيًا في تاريخ مصر. أخيرًا، اقترب الإسلاميون بمباركة عسكرية وأمنية من تولي الدور الذي طمحوا إليه على مدى ثمانية عقود، المتمثل في الوصول إلى رأس الجهاز السياسي الحاكم. لكن مع بروز الجيش إلى المشهد العام واستمرار دور المؤسسة الأمنية رغم الاضطرابات الثورية، بات على جماعة الإخوان المسلمين أن تتخذ خيارًا إستراتيجيًا. فإذا قررت مواجهة المؤسستين القمعيتين في محاولة للهيمنة على النظام عبر ثورة تصحيحية على غرار ما فعل السادات، فمن المؤكد أن مصر ستتجه نحو مزيد من الاضطرابات السياسية، مع عدم يقينهم من النتيجة. وإذا اتبعت خطى النظام القديم وتحالفت مع المؤسسة الأمنية فمن المحتمل أن يعاد إنتاج النظام الاستبدادي السابق في مصر، وإن كان بنكهة إسلامية تضفي عليه الشرعية. وإذا تفاوض الإخوان مع القوات المسلحة على مواقع نفوذ منفصلة (وإن كانت متداخلة) يكون للجيش فيها الكلمة الأخيرة في الشؤون العسكرية وشؤون الأمن القومي بينما يحتفظ المدنيون بالسيطرة على الحياة السياسية بشكل عام، فإن الديمقراطية الوليدة في مصر قد تتعزز وتتوسع تدريجيًا- كما هو الحال في تركيا وغيرها من الحالات التي يحتفظ فيها الجيش (كمؤسسة وليس مجلسًا عسكريًا سياسيًا) بنفوذ حاسم في "السياسات العليا" دون تقويض السياسة التعددية.

إننا إذًا أمام جولة أخرى من الصراع بين مكونات مثلث القوة الثلاثة المعاد تشكيله: تصر المؤسسة الأمنية على استعادة هيمنتها ونفوذها؛ ويسعى أقطاب الحكم السياسي الجدد لتثبيت حضورهم بين هذين الطرفين القويين. وبينما قد لا تبدو هذه النتيجة مرضية للذين ضحوا بأرواحهم لتحرير بلادهم من قبضة هذه المؤسسات القوية، إلا أن هذا الواقع هو ما تبقى لنا في ظل توازن القوى القائم.

شكر وتقدير

الكتابة بالتأكيد وظيفة منعزلة، لكن التفكير ليس كذلك. هناك الكثيرون لنشكرهم ولكن على المرء دائمًا أن يبدأ بمعلميه. إن معلمي الأول هو والدي، ففي سن مبكرة جدًا أثبت في ذهني أنه لا ينبغي لأحد أن يناقش موضوعًا لم يبحثه بدقة ومن عدة زوايا مختلفة. إنه الشخص الذي أُدِينُ له بهذا الكتاب، وهو الذي أرسلني في رحلة قراءة استمرت عقدين وبلغت ذروتها في العمل الذي أقوم به الآن. كما أود أن أشكره وأعمامي على تحويل كل تجمع عائلي إلى نقاش فكري. أما أستاذي الأكاديمي الأول فهو البروفيسور بهجت قرني الذي عرّفني على عالم المنح الدراسية وشجعني على الارتقاء إلى مستويات التفاني والعمل الجاد. أما الأستاذ عماد شاهين فقد كان لي مدرسًا وصديقًا جيدًا. كما قدم لي الأستاذان فرهاد كاظمي وتيموثي ميتشل، ومن بعدهما البروفيسور ويليام روي النصح والتشجيع بسخاء. وأنا مدين أيضًا بشكل خاص للبروفيسور روجرز بروباكر الذي يدفعني دائمًا إلى الأمام بانتقاداته المفصلة بعناية. إن تفانيه في الأوساط الأكاديمية ومساعدة الطلاب على تحقيق أقصى إمكاناتهم أمر مثير للإعجاب حقًا. ولا أنسى أيضًا أن مساري المهني الحالي لم يكن ممكنًا لولا الدعم غير المشروط الذي قدمه لي البروفيسور جيفري برجر، صاحب النبل والكرم بحق.

يشتكي العديد من الباحثين الشباب من أنهم لم يجدوا أبدًا نوع الإرشاد الذي يطمحون إليه. وفي وقت يصعب فيه العثور على معلم عظيم، فقد أنعم الله علي بالأستاذين بيري أندرسون ومايكل مان، وهما شخصيتان بارزتان في علم الاجتماع التاريخي وقد قدما إرشاداتهما وتعليقاتهما الموسعة على هذا الكتاب وكانا مصدر إلهام بالنسبة لي إثر مواقفهما الجميلة.

وقد استفدت بشكل كبير من المحادثات مع الأصدقاء والزملاء والطلاب في القاهرة ولوس أنجلوس، ولا سيما أعضاء الدائرة الفكرية المتجمعة حول خالد محمود، وهو مصدر نور يوجهني في حياتي. كما ساهم البروفيسور جون طومسون في كامبريدج مساهمةً حاسمةً في مساعدتي في صياغة هذا الكتاب للقارئ العام. وأود أن أشكر

عمرو قنديل وأدهم الخولي وأميرة شاهين على تزويدهم لي بمواد أرشيفية نادرة.

كل الشكر يعود إلى أودريا ليم، المحررة الخاص بي في دار Verso للنشر لتحقيقها أقصى استفادة من هذا العمل مع الحفاظ على سلامته بدلًا من تمزيقه لتلبية الاهتمام المتواضع للقارئ العادي.

على المستوى الشخصي، أود أن أشكر والديّ على دعمهما الذي لا يتزعزع. أما زوجتي ناهد فهي الشخص الوحيد الذي كان بإمكانه تحمل روتين العمل غير المعقول الخاص بي، لذا فلا توجد كلمات يمكن أن تعبر عن امتناني لكل ما فعلته وما زالت تفعله، ولكن قبل كل شيء على ابتسامتها التي تضيء أيامي الكئيبة.

أملي الوحيد هو أن ينشأ طفلاي ليلى وعلي، اللذان كانا صغيرين جدًا على التظاهر في ميدان التحرير، في مصر مختلفة. عندما يبلغان من العمر ما يكفي لقراءة هذا الكتاب، فإنهما سيفعلان ذلك بريبة كبيرة رافضين تصديق أن أبناء وطنهما كان عليهم أن يتحملوا الكثير من الفساد والقمع واليأس. أنقل إليهما نصيحة كانت تعني الكثير بالنسبة لي في فتوتي: "إن عدم معرفة ما حدث قبل أن تولد يبقيك طفلًا إلى الأبد".